منشورات جامعة دمشق

كلية الآداب والعلوم الإنسانية



الاقتصاد السياسي للبلدان العربية والنامية



الدكتور

سمير الشيخ علي

أستاذ مساعد في قسم علم الاجتماع





منشورات جامعة دمشق
كلية الآداب والعلوم الإنسانية

الاقتصاد السياسي
للبلدان العربية والنامية

الدكتور
سمير الشيخ علي
أستاذ مساعد في قسم علم الاجتماع

جامعة دمشق : ١٤٢٧- ١٤٢٨ هـ
٢٠٠٦- ٢٠٠٧ م

الفهرس

مُقدمـــــة:

شغل البحث في مشكلات التطور الاقتصادي والاجتماعي للبلـــدان العربيـــة والنامية مدارس واتجاهات متعددة في علوم الاقتصاد الاجتماع .وظهـــر عـــدد مـــن النظريات، التي حاولت تفسير قضايا التطور الاقتصادي (ما قبل الرأسمالي) والحـــديث لهذا الجزء من العالم ، الذي يشغل من حيث المساحة والسكان أكثر من ثلثي العالم. وظهرت مفاهيم متعددة لوصف البلدان الواقعة في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينيـــة؛ مثل : العالم الثالث -البلدان النامية - بلدان الأطراف — دول الجنوب..الخ.

و تأتي أهمية وضع هذا المقرر لطلاب قسم علم الاجتماع والاقتصـــاد، بهـــذا العنوان، ومحاولة التوفيق بين المنهجية السيسيولوجية والمنهج الاقتصادي، في محاولـــة لتلمس الجانب الاجتماعي في التطور وتوظيف المنـــهج السيســـيولوجي في خدمـــة الاقتصاد السياسي.

لقد درج الباحثون في اقتصاد البلدان النامية، على طرح بعـــض المشـــكلات لتوصيف الاقتصاد السياسي لهذه البلدان،كـــ(التخلـــف) و(التبعيـــة) والوصـــول لاستنتاجات محددة مسبقاً وناقصة في ضوء غياب الأسس النظرية لفهم خصوصـــية التطور(الاقتصادي والاجتماعي) التاريخي العامة لهذا الجزء من العالم (غير الإقطاعي) و(غير الرأسمالي) على التوالي ،حتى مرحلة الاستعمار الكولونيالي.

من ناحية أخرى بقيت الاتجاهات النظرية للبحث في اقتصاد البلدان العربيـــة أسيرة النزعة المركزية الأوربية في التطور، في فهم مراحل الرأسمالية وأشكال التطور ما قبل الرأسمالي، وظلت النتائج الأكاديمية لهذه الأبحاث تستمد مشـــروعية جزئيـــة، في صدق وقائعها وصحة استنتاجاتها، في ظل غياب الدراسات الجادة، التي تتناول هـــذه المراحل من منظور سيسيولوجي تطوري، والبحث بشكل معمّـــق في الإشـــكاليات النظرية للتطور الاجتماعي والاقتصادي العربي.

مما يستدعي ضرورة وجود كادر عربي كبير متعـاون مـن المتخصصـين في الاقتصاد والتاريخ وعلم الاجتماع ، وعلى إطلاع كاف بالتاريخ الاقتصادي العالمي، وبالتجارب الخاصة للتطور الاقتصادي والاجتماعي الحديث في بلدان العالم النـامي والعالم العربي ، للوصول إلى نتائج أكثر جدية ودقة، تسمح بوضع أسـس نظريـة للتاريخ الاقتصادي والعربي وتداعيات تطوره المعاصرة وانعكاسـها علـى اللحظـة الراهنة.

وبالتالي فهم طبيعة التركيب الاقتصادي الجديد، الذي يشـكل مزيجـاً مـن العلاقات الاقتصادية والاجتماعية التقليدية والعلاقات الوافدة الحديثة مع مرحلة الغزو الرأسمالي لهذه البلدان، التي تشكل فيما بينها ميكـانيزم (**Mechanism**) مركـب، بات الكشف عن سماته وخصائصه العامة الخطوة الأولى لفهم أسباب تأخر عمليـة التنمية التحديثة، والوصول إلى اقتصاد صناعي عربي متوازن بين جميـع القطاعـات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة، لا بل فهم سبب أخفاق برامج التنميـة وبـرامج الإصلاح الاقتصادي والسياسي والتحول الليبرالي الديموقراطي.

من الضروري لطلابنا في هذه المرحلة التخلص من تأثير الأفكار والتصـورات الإيديولوجية المسبقة، التي تركتها مخلفات الحرب البـاردة علـى علـم الاقتصـاد والاجتماع، فهناك كم هائل من الدراسات الفردية (العمومية جداً) التي تعيد نسـخ ذاتها، ووصلت إلى طريق مسدود، لا لأنها تدور في حلقة مفرغة فحسب، بل لأنهـا تحولت لإيديولوجيا في فهم التخلف، تضع حلولاً غير عملية للمشكلات الراهنة.

إن دراسة مراحل ما قبل الرأسمالية في البلدان النامية، لم تلق اهتمامـاً كافيـاً، وظلت أسيرة مقولات نظرية مثل: (الإقطاع الشرقي- والاستبداد - أو نمط الإنتاج الآسيوي..الخ).ولهذا فإن الترتيب المنهجي للبحث، يستدعي من طلابنا التمييز بـين (الخاص والعام) بين (الموضوعي والذاتي) وبالتالي يمكن الحديث عن تموضع نوعين من الأنساق النظرية المنهجية والعملية ، يحتوي كل منهما على حزمة معرفية من المفاهيم

والنظريات ، تسيران بشكل متوازٍ (الرأسمالية المعاصرة - وما قبل الرأسمالية أو المرحلة التقليدية).

لهذا جاء الفصل الأول ليضع القاعدة المنهجية في دراسة أشكال الإنتاج ما قبل الرأسمالي في الدول العربية والنامية، مبتدءاً بالأساس النظري لدراسة هذه الأشكال، وتطور هذه الإشكالية المعرفية في الاقتصاد السياسي الكلاسيكي، ثم يستعرض أهم المقولات النظرية لتفسير هذه المرحلة، قبل ان ينتقل لاختبار هذا الأساس النظري، والتأكد من مدى التقاء مفاهيمه وأطروحاته أو ابتعادها عن الواقع الاقتصادي، بدراسة التشكيلات ما قبل الرأسمالية في المشرق العربي(المشاعية- القديمة- الوسيطة).

كان ضرورياً الوقوف عند السمات العامة للمرحلة القديمة ، والتأكد من مدى انطباق مفهوم العبودية وغيرها من المفاهيم على هذه المرحلة، قبل الانتقال للمرحلة الوسيطة .ومما لاشك فيه ان الإسلام لعب دوراً كبيراً في المرحلة الوسيطة. لهذا كان لابد من الوقوف عند دور التشريع الإسلامي في تحديد أحكام ملكية الأرض، وطرق جمع الضرائب والخراج، وأشكال التنظيم الاجتماعي والاقتصادي.وقد ميزنا بين مرحلتين أساسيتين من التطور في العصر العربي الوسيط :

١- مرحلة الحكم المدني: أو التطور في عصر دولة الخلافة العربية (الأموية والعباسية) ونتعرف في هذه المرحلة على نظام الإدارة وجمع الضرائب، و ازدهار التجارة، و أشكال التنظيم والعمل الحرفي التي كانت سائدة .ومن ثم التوقف عند طرق استهلاك الفائض ، وتطور حركة التمدن، والتعرف على أهم الوظائف الأساسية للإدارة العربية في هذه المرحلة.

٢- مرحلة الحكم العسكري : وهي بدأت مع الحروب الصليبية وظهور دولة المماليك، ومن بعدها الدولة العثمانية ، واعتماد هذه النظم على شكل خاص من الإقطاع العسكري، وتم هنا بيان خصوصية الإقطاع في هذه المرحلة وتلخيص السمات الأساسية لهذه المرحلة.

في الفصل الثاني نتوقف عند مراحل تطور الرأسمالية في الوطن العربي، وقد ميزّنا بين مرحلتين أساسيتين لتطور الرأسمالية في الوطن العربي؛ مرحلة التطور الذاتي التي بدأت منذ مطلع القرن الثامن عشر وانتهت أواخر القرن التاسع عشر ، وقد بيّنا السمات الأساسية لهذه المرحلة ،من خلال المؤشرات الإحصائية الدالة على هذا التطور.ثم انتقلنا للحديث عند تطور الرأسمالية في المرحلة الحديثة في القرن العشرين ، وتوضيح دور رأسمال الأجنبي والتحول للزراعة التصديرية في هذه المرحلة، و لم يكن بُد من الوقوف عند تجربة البرجوازية العربية في مرحلة مابين الحربين ١٩٣٨-١٩٤٥م وما حققته مرحلة التطور البرجوازي من إنجازات هامة في التصنيع العربي والانتقال إلى المجتمع المدني الحديث.

في الفصل الثالث ننتقل للحديث عن الاقتصاد السياسي للبلدان النامية ، وقد جرى تقسيم الفصل لثلاثة محاور أساسية:

استعرض المحور الأول مفهوم ومؤشرات التخلف ونظرياته الأساسية وتناولها بالنقد الموضوعي،ثم انتقل للمحور الثاني ، الذي تناول الحديث عن النظرية النقيضة لنظرية التخلف وهي (نظرية التبعية) وتناول المحور تطور النظرية ، باستعراض أهم أعلامها ومفكريها ، مع وقفة خاصة عند مساهمات سمير أمين في نقد وتطوير نظرية التبعية .

ثم ننتقل في المحور الثالث للحديث عن (التنمية) والاتجاهات النظرية الأساسية، وكل ما يرتبط بهذا المفهوم من أبعاد ومفاهيم تجاوزت المعنى الاقتصادي التقليدي لتشمل التنمية البشرية (الإنسانية) ومؤشراتها المختلفة مفاهيم جديدة أخرى كالاستدامة والتمكين ..الخ ومن ثم إيضاح العلاقة بين التنمية الاقتصادية والتنمية البشرية،والتوقف عند تجارب التنمية الأساسية في الدول النامية،باستعراض لأهم تجارب التصنيع من أجل التصدير في الصين ودول النمور الآسيوية (الأسواق الناشئة).

ثم يتعرف الطالب في الفصل الرابع على السمات المشتركة في اقتصاد البلـــدان النامية، من خلال البيانات والجداول الإحصائية، التي تبين مستوى التبـــاين في هـــذه المؤشرات بين المجموعات الجغرافيـــة،لاســيما الاقتصــاد التصــديري الأحـــادي الجانب،ومشكلات الغذاء والأنفاق على التسلح والمديونية الخارجية ،وما تركتها هذه الظواهر من آثار في مؤشرات الأداء الاقتصادي.ويفرد الفصل مكاناً خاصاً للحديث عن المشكلة السكانية في الدول النامية وما ينجم عنها من مشكلات كالبطالة،ويُعرّف الفصل الطالب بمفهوم الأسواق الناشئة.

أما موضوع الفصل الخامس فكان مختصراً لتعريف الطالب بالمفاهيم الأساسية والطرق الرياضية في حسابات الدخل القومي، قبل أن ينتقل إلى الفصل الســادس ، وهو يعد من أهم فصول الكتاب، من منظور المساحة التي يشغلها بالحــديث عـــن الاقتصاد السياسي للدول العربية وخصوصياته، بالتوقف عند مفصلين هامين في تطور الاقتصاد العربي الحديث وهما؛ التطور الاقتصادي العربي في مرحلة التخطيط المركزي ،ودور الدولة والقطاع العام في التصنيع والتنمية من خلال الخطط الخمسية، ثم التطور الاقتصادي العربي في مرحلة التحرير الاقتصادي.

تناول الفصل من الناحية المنهجية كل قطاع مـــن القطاعـــات الاقتصـــادية الأساسية الثلاث على انفراد، عبر مرحلتي التخطيط المركزي والتحرير الاقتصادي التي بدأت منذ تسعينات القرن العشرين .

وأخذت الزراعة العربية حيزاً أكبر من الاهتمام ، نظراً للدور الكـــبير الـــذي تشغله في الاقتصاد العربي، وذلك باستعراض مراحل تطورها الأساسية والتوقف عند مرحلة الانتقال من الزراعة التقليدية إلى الزراعة الحديثة ، من خلال أهم مؤشـــرات تطور الانتاج النباتي والحيواني، ومعرفة مستوى الاكتفاء الذاتي العربي مـــن الســـلع الغذائية المختلفة ، وتطور الفجوة الغذائية العربية.

ثم يستعرض الفصل تطور الصناعة العربية ودور النفط والصناعة الاستخراجية في التنمية، ويفرد مكاناً خاصاً للحديث عن تطور الصناعة التحويلية بفروعها الأساسية ومؤشرات تطور كل فرع، والتوقف عند مفهوم القيمة المضافة في الصناعة وحصة كل من الصناعتين (التحويلية و الاستخراجية) في إنتاجها.

كما تطرق الفصل لموضوع هام وهو دور العون الإنمائي في التنمية العربية، بالتعرف على مصادره و توزعاته الأساسية.بعد ذلك يتعرف الطالب على ميزان المدفوعات العربي وأبوابه الأساسية، وحسابات الدخل القومي ومعدلات النمو للناتج المحلي العربي وحصة الفرد من الناتج المحلي العربي من خلال الجداول الإحصائية.

أخيراً كان لابد من التوقف في نهاية الفصل عند مكونات ومعاناة الاقتصاد الفلسطيني الأساسية.

في حين كان الفصل السابع متمماً للفصل السابق بالحديث عن المسألة السكانية في الوطن العربي، فابتدأ بمدخل تاريخي لتطور السكان العرب، ثم التعرف على أهم المؤشرات السكانية الحيوية الحديثة للدول العربية وعلاقتها بتطور التنمية البشرية.

وفي لمحة سريعة توقف الفصل عند قوة العمل العربية ، وتوزعاتها حسب الأنشطة الاقتصادية ومعدلات نموها ، للوقوف على أبعاد مشكلة البطالة في الدول العربية.

كما رصد الفصل اثر المسألة السكانية في الحراك الاجتماعي والهجرة الداخلية وتأثيرها على حركة التحضر، والهجرة الخارجية في الدول العربية للدول المصدرة للنفط وللغرب، والتعرف على أسبابها ومنعكساتها السلبية والايجابية . ثم يختتم الفصل الحديث عن ارتباط النمو السكاني بمشكلة المياه في الوطن العربي والإسقاطات المستقبلية للمشكلة وتأثيرها على الأمن المائي العربي.

فيتعرف الطالب على تجربة التحرير الاقتصادي العربي ، ومفاهيم الإصلاح الاقتصادي والخصخصة، وأساليب وأهداف واستراتيجيات الخصخصة، من خلال عرض مختصر لأهم التجارب العربية في الإصلاح الاقتصادي والخصخصة، مع وقفة مطولة عند التجربة السورية وخصوصيتها، قبل أن ينتقل الفصل للحديث عن العلاقة بين الإصلاح الاقتصادي والإصلاح السياسي والديموقراطي في الوطن العربي.

أما موضوع الفصل التاسع فكان مكرساً لموضوعين حديثين جداً وهما العولمة والتكامل الاقتصادي العربي. ويبدأ الفصل بالحديث عن العولمة وتداعيات المفهوم ودلالاته المختلفة، ثم التوقف عند أهم سمات العولمة ونتائجها المختلفة كالفقر والبطالة ومظاهر التهميش والاستبعاد..الخ

ثم ننتقل لتوظيف هذه التحديات التي تفرضها العولمة للحديث عن ضرورات التكامل الاقتصادي العربي ومجالاته، والتعرف على السيناريوهات المستقبلية المطروحة للوطن العربي (كالشراكة الشرق أوسطية والشراكة المتوسطية) إضافة لسيناريو التكامل الاقتصادي العربي.

قبل الحديث عن التكامل الاقتصادي العربي كان لابد من استعراض موجز لمسيرة تطور التعاون الاقتصادي العربي و ومجالاته وصيغه الرسمية والمؤسسية، لاسيما صيغة مجلس التعاون الخليجي وآفاقها المستقبلية والإتحاد المغاربي، ثم كانت لنا وقفة نقدية عند صيغة (سوق التجارة العربية الحرة الكبرى) ومعوقات التكامل الاقتصادي، قبل الانتقال للحديث عن ضرورات التكامل الاقتصادي العربي ومجالاته الأساسية.

بعد هذا العرض لتطور الاقتصاد العربي في المرحلة التقليدية والمرحلة الحديثة ، يتعرف الطالب في الفصل العاشر على مستقبل التطور الاقتصادي العربي والعالمي، من خلال موضوع الفصل العاشر والأخير، وهو موضوع جديد ومستقبلي يحمل عنوان

(الاقتصاد الجديد : اقتصاد المعرفة ومجتمع المعلومات) ويتعرف الطالب هنا على المفاهيم والمفردات الأساسية للاقتصاد الجديد، ومكونات النظام الجديد لإنتاج الثروة في اقتصاد المعرفة، ومن ثم التوقف عند الآفاق المستقبلية لتطور اقتصاد المعرفة و الاقتصاد الجديد من خلال مؤشراته الأساسية ،كانتشار تكنولوجيا الاتصال واستخدام الحاسوب والانترنت، والأنفاق على البحث العلمي، وتطور التجارة الالكترونية والفجوة الرقمية ومفاهيم العنف الرقمي وأمن المعلومات ..الخ

ثم نتوقف للتعرف بشكل مختصر على مؤشرات اقتصاد المعرفة في الوطن العربي ومكوناته الأساسية ، وحجم الفجوة الرقمية بين الوطن العربي والدول الصناعية والدول النامية الناشئة ، وقد تمت صياغة حزمة من الاقتراحات لصناع القرار العرب وصانعي السياسات الاقتصادية العربية، بهدف تجاوز الهوة الرقمية في الوطن العربي وتحفيز الاستثمار وعملية التحول من الاقتصاد التقليدي إلى الاقتصاد الجديد.

المفاهيم الأساسية:

لابد أن يتساءل الطالب عن دلالات بعض المفاهيم الأساسية ، وعن موضوع علم الاقتصاد الأساسي وخصوصية الاقتصاد السياسي في الدول العربية والنامية ؟ وإذ تحاول فصول هذا المقرر تقديم ما هو خاص باقتصاد البلدان النامية، وتميزه عما هو عام، فقد افردنا جانباً للحديث عن بعض المفاهيم الأساسية ، التي يصادفها الطالب في هذا المقرر(مثل مفاهيم : البلدان النامية ، وبلدان الشمال والجنوب ، وبلدان المركز والأطراف...الخ)لكن هذه التصنيفات تبدو اليوم بحاجة لمراجعة نقدية، نتيجة للتطور الكبير داخل بلدان هذه المجموعة ، والتمايز بين مجموعاتها الأساسية ، مع صعود عدد من هذه البلدان، مثل الهند والصين وكوريا وماليزيا واندونيسيا والمكسيك والبرازيل ..الخ لتنضم إلى مجموعة البلدان الصناعية ، فقد احتلت الصين المرتبة الرابعة عالمياً بحجم الناتج المحلي عام ٢٠٠٥م متقدمة على بريطانيا وفرنسا وتنافس اليوم الولايات المتحدة.

إلى جانب الصين تظهر الهند كقوة عملاقة في جنوب آسيا في الاقتصاد الجديد (اقتصاد المعرفة) والتصنيع الاستراتيجي، إضافة للنمور الآسيوية..الخ.هكذا فالعالم النامي لم يعد متجانساً اليوم؟ لكن هذا التقسيم (بلدان متطورة – بلدان نامية) ما يزال يحتفظ بزخمه في الدوريات الإحصائية العالمية، لاسيما تلك الصادرة منها عن مكاتب الأمم المتحدة.

أما بالنسبة للبلدان العربية ، فهناك تحولات سريعة في دول مجلس التعاون الخليجي في سباق مع الزمن لتأخذ موقعاً يتلاءم مع قدراتها الاقتصادية في غرب آسيا (المشرق العربي) كما تشهد البلدان العربية الأخرى تحولات اقتصادية سريعة ، مما يستدعي وجود علم خاص باقتصاد البلدان العربية هو (الاقتصاد السياسي للبلدان

العربية) ونظراً لافتقار المكتبة العربية إلى الآن بمصادر تحمل مثل هذا العنوان جاء هذا المقرر ليغطي هذا النقص .

١- موضوع علم الاقتصاد:

يدرس علم الاقتصاد الإنتاج المادي كموضوع أساسي له، ويحاول أن يجيب على التساؤلات المتعلقة بخصوصية وسمات المجتمع المدروس ماذا ينتج الناس؟ ومـاذا يستهلكون ؟ وما هي الوسائل والأدوات والتكنولوجيا التي يستخدمونها في الإنتاج؟ وما هي طبيعة العلاقات الاجتماعية والإنتاجية التي تنشأ بينهم ؟ كما يدرس حركـة أو دورة الإنتاج وانتقال الفائض عبر قنوات (التبادل، التوزيع، الاسـتهلاك) وكـم يدخر الناس وماذا يدخرون؟وماذا يستهلكون وكم يستهلكون؟..الخ .

يركز علم الاقتصاد على طبيعة العلاقات بين المالكين لوسائل الانتاج وبـين العاملين بقوة عملهم بأجر، وبين المنتجين والمستهلكين .فالطبقة التي تملـك وسـائل الإنتاج هي التي تتصرف بالفائض والثروة وتحدد شكل منظومـة توزيـع الـدخل والثروة.

من جهة أخرى يدرس علم الاقتصاد أشكال الاستيلاء على الفائض وطـرق توزيع الدخل ، فالصراع الأساسي كان على مر العصور بين الجماعات والشـعوب والحضارات والدول من أجل الاستيلاء على الفائض، وهو مـا يلخـص الحـروب والصراعات المختلفة.وعند دراسة الاقتصاد لمجتمع ما لا بد أن نفهـم أبعـاد هـذا الصراع، وأن نحدد المفاهيم الأساسية التي تفسر لنـا الـبنى الأساسـية الاقتصـادية والاجتماعية في هذا المجتمع.

أما اقتصاد البلدان النامية فهو العلم الذي يحاول الإجابة علـى التسـاؤلات الأساسية حول تطور هذه المجتمعات، التي مرّت بمراحل مختلفة طويلة ومتباينة ، مـن التطور الاقتصادي والاجتماعي. وترك هذا التطور في أذهان البـاحثين تسـاؤلات عديدة ، حاولت مدارس واتجاهات اقتصادية مختلفة أن تجيب عليها ، فقدم بـاحثون

من مشارب فكرية وإيديولوجية مختلفة إجابات، أولية عن هذا التطور،كانت بمجملها إجابات متباينة ومتعارضة أحياناً لدرجة التناقض نظراً لاختلاف النظريات ومناهج البحث التي اعتمدها.

فاقتصاد البلدان النامية ،كان وما يزال ، من بين الموضوعات الأكثر جدلاً بين المدارس الاقتصادية، التي حاولت أن تجيب عن السؤال المركزي المتعلق بـ(أسباب تخلف هذه البلدان، وتطور البلدان الصناعية في الشمال من الكرة الأرضية؟) فمنها من اعتبر التخلف (سمة ملازمة لتطور المجتمعات غير الأوربية في المرحلة الحديثة) ومنها من اعتبر الغرب مسؤولاً بشكل مباشر عن تخلف العالم النامي بسبب النهب الاستعماري لثرواته ، كما حاولت بعض المدارس الغربية الاستشراقية إيجاد مخرج لمأزق أدبيات التخلف برد التخلف للاستبداد والعصور القديمة و الوسطى في حضارات العالم (غير الغربي) القديم .

في القرن العشرين ظهرت بعض المحاولات لتجّيير التاريخ الأنساني ليتطابق مع الاشتراكية أو الليبرالية ومفردات الحرب الباردة .فأُقيمت العديد من الندوات وافتتحت مراكز الأبحاث و الإستشراق بهدف تكريس هذا التخلف وإكراه الواقع والحقائق لمقتضيات الصراع بين المعسكرين الرأسمالي والاشتراكي.

لهذا يدرس اقتصاد البلدان النامية الحقب التاريخية والمراحل المختلفة للتطور الاقتصادي والاجتماعي في بلدان آسيا وأفريقيا وبلدان أميركا اللاتينية ، بدءاً من المرحلة القديمة حتى المرحلة الحديثة، للإجابة على هذه التساؤلات الكبرى وتقديم فهم علمي وموضوعي عن مراحل ما قبل الرأسمالية في هذه البلدان.

٢- أشكال تقسيم العمل:

يلخص مفهوم تقسيم العمل الاجتماعي جملة كبيرة من العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين البشر،وقد عرفت البشرية عبر تطورها التاريخي خمسة أشكال

أساسية لتقسيم العمل الاجتماعي ، وهذه الأشكال ظهرت حسب تسلسلها التاريخي وهي:

١. تقسيم العمل حسب الجنس (بين الرجل و المرأة): ظهر أول شكل لتقسيم العمل عرفته البشرية في فجر التاريخ ، تقسيم العمل حسب الجنس ، ويلخص هذا الشكل من تقسيم العمل تخصصّ الرجل بالعمل خارج المترل لتحصيل القوت ،كالقطاف والصيد والاحتطاب مثلاً، بينما اختصت المرأة بالإنجاب وتربية الأطفال ،والبستنة وتربية الحيوانات الداجنة، والعناية بالمترل والمطبخ،إضافة للعمل الحرف المترلي مثل الحياكة وحفظ الأغذية وتجفيف اللحوم والخضار والفواكه والخياطة والتطريز وصناعة الأواني ..الخ.

هذه الصورة بعناصرها الأساسية ما تزال قائمة في عدد من المجتمعات حتى يومنا هذا و تلخص الصراعات الجندرية بين المرأة والرجل والأسباب الكامنة خلف مفهوم دونية المرأة في المجتمع.

٢. تقسيم العمل حسب الجهد (بين العمل الذهني والجسدي): ظهر هذا الشكل من تقسيم العمل مع ظهور الفائض من الغذاء عن حاجة الاستهلاك وانتقال المجتمعات الإنسانية من القطاف والرعي والصيد إلى الزراعة المستقرة، والتحول من الانتاج من أجل الاستهلاك المباشر إلى مرحلة التبادل.ويلخص هذا التقسيم أسباب ظهور الطبقات من جهة، والعمل الفكري من جهة أخرى. ففي المجتمعات الشرقية القديمة كانت فئة الكهنة وسدنة المعابد، إلى جانب قادة الجيوش والمعلمين والحرفيين والقضاة تمارس العمل الفكري، أما في المجتمعات الغربية فقد ظهر هذا الشكل من تقسيم العمل عند الانتقال من الملكية المشاعية إلى الملكية الخاصة وظهور طبقة المالكين لوسائل الانتاج، وتشكل هذه الفئات نخب فكرية منقطعة عن العمل الجسدي تماماً،مقابل غالبية تمارس العمل الجسدي. ومايزال هذا الشكل

قائماً بعناصره الأساسية في المجتمعات الحديثة التي لا تستخدم الأتمتة على نطاق واسع.

٣. تقسيم العمل حسب المهن (بين الزراعة والصناعة والحرف): وظهر هذا الشكل في المجتمعات القديمة الشرقية على نطاق واسع بين الأرياف والمدن،وداخل المشاعة الريفية ذاتها. أما في المجتمعات الغربية فقد اندمجت الحرف بالزراعة في مراحل ما قبل الرأسمالية ، ولكن مع بداية الانتقال للرأسمالية أخذ هذا التقسيم بين الصناعة والزراعة يلعب دوره في تفكيك وانحلال الإقطاعية وأخذ شكله النهائي مع نضج الرأسمالية.

٤. تقسيم العمل حسب البنى الاقتصادية والاجتماعية (بين الريف والمدينة):

ظهر هذا الشكل بوقت مبكر في حوالي الألف الرابعة قبل الميلاد في الحضارات الشرقية القديمة، إذ كانت المدن تقوم بوظائف (غير اقتصادية) كالإدارة والوظائف الدينية أو القيام بأدوار تجارية بحتة، وضمت هذه المدن الفئات العاملة في الجهاز الإداري من الموظفين الحكوميين ورجال الجيش والشرطة ،إلى جانب فئات الحرفيين والتجار، وكانت المدينة تأخذ الفائض المحصل من الريف دون مقابل باعتبار أن الدولة هي المالكة للأرض،ولم يحصل تقسيم اجتماعي للعمل بين المدينة والريف إلا في مراحل متأخرة من القرن التاسع عشر مع ظهور الإقطاع في الريف والرأسمالية في المدن.

أما في المجتمعات الغربية،فقد ظهرت المدن الحديثة في المرحلة الرأسمالية كمراكز للإنتاج الصناعي والتجاري وبقي الريف مختصاً بالعمل الزراعي .

٥. التقسيم الدولي الجغرافي للعمل:

ظهر هذا الشكل مع ظهور الاستعمار الرأسمالي الحديث بتخصص البلدان المستعمرة والنامية بالإنتاج الزراعي وتصدير المواد الخام، وتخصص البلدان الرأسمالية بالصناعات الحديثة المتطورة، ويلخص هذا الشكل العلاقة بين (المركز

الأطراف) أو بين البلدان النامية والبلدان المتطورة والاستغلال الناجم عن هـذه العلاقة لصالح بلدان المركز.

٣- أشكال الملكية:

عرفت البشرية عبر تطورها الاقتصادي والاجتماعي أشكال مختلفة من الملكية للأرض ووسائل العمل والإنتاج وكانت هذه الأشكال على نوعين أساسيين للملكية:

١- الملكية العامة: وهي ملكية تخص جماعة من الناس، ولا يحق بموجبـها للأفـراد التصرف بالملكية لمصلحتهم الخاصة أو استغلالها لأنفسهم ، وقد عرفت البشرية عـبر تطورها أشكالاً من الملكية العامة مرت بمراحل مختلفة منها: ملكية القبليـة- ملكيـة المشاعة الريفية- ملكية مشاعة المدينة- ملكية الوقف الديني- والملكيـة الاشـتراكية وتعتبر ملكية الدولة آخر هذه الأشكال وأكثرها تطوراً.

٢-الملكية الخاصة: هنا يجب التمييز بين مفهوم الملكية الخاصة ومفهوم الملكية الفردية، فالملكية الفردية هي ملكية صغيرة، يستثمرها الفرد دون استخدام العمل المـأجور أو عمل الغير، ويستثمرها بنفسه مع أفراد أسرته. أما الملكية الخاصة فهي ملكيات كبيرة تستخدم عمل الغير على نطاق واسع وتستغله وتكون القطاع السائد في المجتمع.

٤- بعض المفاهيم والمصطلحات:

١- مصطلح البلدان النامية: أطلق هذا المصطلح بعد نهاية الحرب العالمية الثانيـة على البلدان التي تحررت من الاستعمار الكولونيالي، والتي كانت تعتمد على الزراعة، ولم تتمكن من تحقيق التنمية الصناعية الحديثة، وتضم هذه المجموعة من الناحية الجغرافية البلدان الواقعة في آسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية.

٢- مصطلح العالم الثالث: قسّم هذا المصطلح العالم إلى ثلاثة أقسام ؛العالم الرأسمالي (الغربي) المتطور وهو العالم الأول، والعالم الاشتراكي(في شرق أوربا) وهـو العالم الثاني، أما البلدان التي لم تتوصل في تطورها إلى بلوغ مرحلة الرأسماليـة

المتطورة أو الاشتراكية ، فقد صنفها في مجموعة العالم الثالث وهـــي البلـــدان النامية ذاتها.

٣- مصطلح البلدان المختلفة: هذا المصطلح ذو بعد اقتصادي تحديداً، وهو يميـــز بين البلدان المتقدمة صناعياً، التي حققت التنمية الصناعية، وبين البلدان الـــتي تعتمد على اقتصاد زراعي تقليدي فعدها متخلفة، أو متأخرة عن ركب التطور وعن الدخول بمرحلة التصنيع وتقنيات الانتاج الحديثة للحاق بركب العـــالم الصناعي.

٤- مصطلح المركز والأطراف: وهو مصطلح حديث نســـبياً و أســـس لـــه رواد مدرسة التبعية . ويصنف المصطلح العالم في منظومة اقتصادية متكاملة واحدة، تعتبر البلدان الصناعية الحديثة هي مركز هذه المنظومة، بينما تمثل البلدان النامية أطراف هذه المنظومة أو هذا النظام الإنتاجي العالمي . وترى مدرسة التبعية ان تخلف بلدان الأطراف يعود إلى استغلال بلدان المركز لها ، وانتقال الفائض من الأطراف إلى المركز، عبر قنوات التجارة الخارجية أو ما أطلق عليه اسم التبادل غير المتكافئ.

٥- مصطلح الشمال والجنوب: قسم هذا المصطلح الكرة الأرضـــية إلى قســـمين كبيرين جداً: البلدان الصناعية المتطورة و تقع في شمال الكرة الأرضية، وتختص بالصناعة الحديثة ، والبلدان النامية وتقع في جنوب الكرة الأرضـــية وتخـــتص بإنتاج المواد الأولية والمواد الخام والطاقة (النفط - والغاز) الخ.

٦- مفاهيم الشرق الأوسط والأدنى: مفاهيم أطلقها الفكر الغربي على دول آسيا، معتبراً الغرب وأوربا مركز العالم ،والشرق هو آسيا ، فأطلق تعـــبير (الشـــرق الأقصى) على الهند و الصين واليابان وشرق آسيا، وتعبير الشرق الأدنى علـــى آسيا الصغرى (تركيا) ومصر وسوريا وبـــلاد النـــهرين والخلـــيج العـــربي و اليمن،وبإضافة إيران و الباكستان وأفغانستان للشرق الأدنى يصبح (الشـــرق

الأوسط).وهذين التعبيرين (الشرق الأدنى والأوسط) يحلان تماماً محل مشـــرق عربي و مشرق إسلامي على التوالي، أما بلدان المغرب العربي(تـــونس وليبيـــا والمغرب والجزائر و موريتانيا و الصومال) فيطلقون عليها تسمية شمال إفريقيا.

الفصل الأول

أشكال الإنتاج ما قبل الرأسمالي في البلدان العربية والنامية

لماذا ندرس أشكال الإنتاج ما قبل الرأسمالي؟ من الضروري في هذه المرحلة من التطور الاقتصادي في البلدان العربية والنامية، التعرف على المراحل السابقة للرأسمالية، في مرحلة تعيد هذه البلدان وشعوبها صياغة برنامجها القومي والحضاري وتجربتها الخاصة في الانتقال إلى المجتمع الصناعي الحديث. فهناك حزمة كبيرة من الأسئلة تتعلق بعدد من المشكلات النظرية والعملية، المتجاورة والمتداخلة ، التي تُعدّ من مخلفات التطور الاقتصادي في المراحل القديمة والوسيطة، لكنها ما تزال تحتفظ بتأثير قوي في الوقت الحاضر .

فما تزال إلى اليوم بقايا ومخلفات مراحل ما قبل الرأسمالية (أشكال الإنتاج ما قبل الرأسمالي) موجودة بقوة وتتعايش جنباً إلى جنب مع البنى الاقتصادية الرأسمالية الحديثة، وتترك بصماتها القوية على التطور والتنمية، فأنماط الإنتاج الحرفي التقليدي، تتعايش مع الإنتاج الصناعي الحديث ، وأشكال الزراعة التقليدية تتعايش مع الزراعة الحديثة، وفي الحياة الاجتماعية ما تزال العلاقات الأهلية وتغليب علاقات القرابة والانتماء الاجتماعي الديني أو العرقي والمذهبي، تهيمن على أنماط السلوك في العمل المؤسسي،إلى جانب العلاقات المدنية الرسمية الحديثة ...الخ لذا من الضروري ، التوقف عند مراحل الإنتاج ما قبل الرأسمالي، وفهم الدور المعيق لمخلفاتها على التطور الاقتصادي والسياسي الحديث .

تعتبر الخطوة المنهجية الأولى في فهم هذه المراحل معرفة أشكال الملكية وعلاقتها بنشوء المدن كنتيجة مباشرة لتقسيم العمل الاجتماعي بين العاملين في العمل الفكري والعاملين في الأعمال البدنية ، وبين العاملين في الزراعة والمشتغلين في الصناعة والتجارة والإدارة والخدمات المختلفة.

باعتبار المدن هي المكان الذي جرت فيه العمليات الاقتصادية الكبرى (الإنتاج-التبادل-التوزيع)

إلى جانب ذلك ترشدنا أشكال الملكية لمعرفة شكل نظام توزيع الثروة و الدخل، ونوع الطبقات الاجتماعية وأدوارها الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع .

ظهرت المدن في العالم النامي بوقت مبكر وأدت أدوراً مهمةً في التطور الاقتصادي والاجتماعي والثقافي .ومع ظهور المدن الحديثة أُنجزت عمليات التقسيم الاجتماعي للعمل بين الزراعة والصناعة، بين الريف والمدينة ،وأدت في نهاية المطاف لزعزعة أسس المجتمع الإقطاعي وظهور الرأسمالية و المجتمع المدني الحديث .

من جهة أخرى تساعد معرفة أشكال الإنتاج ما قبل الرأسمالي في الدول النامية والعربية (التي لم تحظ باهتمام كاف من علماء الاقتصاد) في الرد على أدبيات التخلف في الفكر البرجوازي المعاصر ، التي أرجعت التخلف لأسباب ذاتية في هذه البلدان، ولمراحل سابقة للرأسمالية،وهذه الأيديولوجيا خدمت الرأسمالية كثيراً ، بتبرئة النظم الكولونيالية (الحديثة) من تبعات التخلف في بلدان الأطراف.لذلك عبرت أدبيات التخلف عن استمرار إيديولوجي منطقي لنظرية الاستبداد الشرقي والمجتمع الاستبدادي ...الخ

من هنا تظهر خطورة استخدام بعض المقولات، وإسقاطها من (المرحلة التقليدية) ما قبل الرأسمالية على المرحلة الحديثة (الرأسمالية) واستغلالها لأغراض سياسية وأهداف استعمارية.وهو ما مارسته الدول الأوربية في استعمارها للدول الواقعة في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، بحجة الأخذ بيد الدول المتخلفة ونقلها من التخلف إلى التطور، وما فعلته الولايات المتحدة في حروبها الحديثة في أفغانستان والعراق والصومال، بحجة القضاء على الاستبداد ونشر الديموقراطية، للقضاء على أي توجه مستقل ووطني،حيث صنفت الدول ذات التوجه المستقل ضمن الدول المارقة مثل كوريا الشمالية وإيران...الخ

ومن هذا المنطلق فمن الضروري ان يتعرف طلابنا في هذا الفصل على أشكال الإنتاج ما قبل الرأسمالي في الوطن العربي، و على المفاهيم والفرضيات النظرية في الفكر الاقتصادي الغربي لاسيما مفاهيم :الاستبداد-نمط الإنتاج الآسيوي-الإقطاع..الخ)

إضافة للفرضيات الحديثة مثل (التشكيلة الخراجية) ونمط الإنتاج الأتاوي ونظرية التخلف.وسنعرض في هذا الفصل أربعة جوانب أساسية:(تطور دراسة أشكال الإنتاج ما قبل الرأسمالي ـ أهم المقولات النظرية لتفسير أشكال الإنتاج ما قبل الرأسمالي – والمرحلة القديمة- المرحلة الوسيطة) .

أولاً- تطور دراسة الأسس النظرية في الفكر الاقتصادي الكلاسيكي

تمهيد: لوقت غير بعيد كانت معرفة الفكر الغربي عن الشرق عموماً، والشرق العربي على وجه الخصوص، معرفة متواضعة ومحدودة، بدأت هذه المعرفة مع أدب الرحالة، أو البعثات التجارية والدبلوماسية بين القرنين السابع عشر والتاسع عشر، وكانت معرفة لا تتعدى تسجيل انطباعات شخصية، عن جوانب من الحياة الاجتماعية والثقافية في بلدان الشرق، من طقوس دينية وعادات وتقاليد في المأكل والملبس...الخ

ثم تطورت هذه المعرفة لتشمل اللغة و الفلكلور، إلى أن ظهرت معاهد الإستشراق العلمي، التي أهتمت بالتاريخ والاقتصاد ، فظهرت أقسام اقتصادية في معاهد الإستشراق الغربي، على مستوى علمي مرموق، متخصصةً بمناطق مختلفة من بلدان أفريقيا وآسيا.

لقد جرى التركيز في الاقتصاد السياسي الكلاسيكي من الناحية المنهجية، وعلى نحو متواز، على إشكاليتين أساسيتين في بناء النسق المعرفي لنظرية الاستبداد وهما:

١- غياب الملكية الخاصة: وظهور أدوار مبكرة للدولة، التي اتخذت طابعاً (استبدادياً)، باحتكارها جميع الأنشطة الاقتصادية، واستئثارها بالفائض من المنتوج الاجتماعي.

٢- ظاهرة التمدن المبكر في الشرق: والنظر للمدينة الشرقية من منظور؛ أدوارها ووظائفها الاقتصادية وغير الاقتصادية، وتميزها عن مدن (أوربا الغربية).

لقد أدت المدن أدواراً حاسمة في التطور الاقتصادي والاجتماعي، باعتبارها مراكزاً لعلاقات (الإنتاج -التبادل -الاستهلاك) إلى جانب كونها المكان الذي يجري

فيه توزيع الفائض من المنتوج الاجتماعي، أو نقله بشكله الخام لأسواق المدن المجاورة أو التجارة الخارجية.

من ناحية أخرى أثار غياب الملكية الخاصة في حضارات الشرق القديم والوسيط، اهتمام الاقتصاد السياسي الكلاسيكي بوقت مبكر، وما انبثق عن هذا الغياب من شكل مميز لحركة الفائض من المنتوج الاجتماعي، من الريف إلى المدينة وباتجاه واحد، دون أن يكمل الفائض دورته الطبيعية. وقدم هذا الفهم بعض الإجابات الأولية، عن أسباب التمايز الاقتصادي والاجتماعي الحاصل بين الغرب الأوروبي والشرق الآسيوي، وأسباب ظهور الرأسمالية في أوربا وعدم ظهورها في الشرق؟

إن المتتبع لتطور الفكر الاقتصادي- الاجتماعي الغربي الكلاسيكي، قبل حدوث التمايز الأيديولوجي بين الليبرالية والماركسية، يلحظ اتفاقاً عاماً حول تحليل الظاهرات الاقتصادية الأساسية في بلدان الشرق، بدءاً من(فرنسوا بيرنيه) في القرن السابع عشر ووصولاً إلى كارل ماركس في أواخر القرن التاسع عشر.

ويعود الفضل الأكبر في التأسيس لنظرية غربية اقتصادية وسياسية متكاملة، عن الشرق (الآسيوي) للرحالة والمفكر الفرنسي (فرنسوا بيرنيه). فقد شكلت ملاحظاته التي دونها في كتابه (رحلة إلى الهند) بداية هامة في الفكر الاقتصادي الغربي لفهم المنظومات الاقتصادية الآسيوية، لكنها في الوقت ذاته لم تقدم رؤية متكاملة لفهم الخصائص الأخرى، التي توقف عندها الفكر الاقتصادي الأوروبي اللاحق .

١- فرنسوا بيرنيه: F.Berneite (١٦٢٥-١٦٨٨م):

كان (بيرنيه) من أعلام فكر التنوير الفرنسي وعاش في فترة كانت فرنسا قد خضعت لشكل من الحكم المطلق على يد الإمبراطور (لويس الرابع عشر) و قام (بيرنيه) برحلات لبلدان شرقية مختلفة، فزار استنبول وتوقف في فارس ثم استقر في

الهند،حيث عمل طبيباً خاصاً لملك المغول الأكبر حاكم الهند ، وأصبح قريباً **تماماً من** البلاط، فاطلّع بشكل جيد على أوضاع الهند، وكتب عن رحلته إلى الهند كتابه الشهير الذي أطلق عليه اسم (آخر الانقلابات السياسية في الهند المغولية) .

قدم (بيرنيه) في هذا الكتاب وقائع وأدلة كثيرة، عن خصائص المنظومات الاستبدادية، مبيناً النتائج الاقتصادية والاجتماعية لهيمنة السلطة المطلقة، وكيف تسببت في خراب المدن والزراعة والصناعة والتجارة.

كان (بيرنيه) يريد أن يقول: أن فرنسا قد تنتهي إلى ذات المصير، فيما إذا استمر نهج الحكم المطلق للملك (لويس الرابع عشر).

لكن المهم في كتاب (بيرنيه) أنه أول من أشار لغياب الملكية الخاصة في الشرق، إذ يقول : إن الشرق لا يعرف مفهوم ملكيتي وملكيتك ، فالملك هو المالك الوحيد،وجميع الرعايا يعملون لدى الملك، ويتلقون مقابل عملهم عطاءات ورواتب عينية ونقدية.

أي أن الدولة تحتكر العمل الزراعي والحرفي والتجاري، كما أن المدن المزدهرة في الشرق تعيش على حساب الفائض الذي يأتيها من الريف على شكل ضرائب وريع.لذلك تتعرض المدن للخراب بمجرد انتقال الملك أو الحكم إلى مدينة أخرى، إذ ينتقل جميع السكان خلفه وتتحول هذه المدن القديمة إلى قرى أو أطلال قديمة.

كان كتاب (بيرنيه) على درجة كبيرة من الأهمية، وطبع خلال فترة وجيزة لا تزيد على أربعين عام وبمختلف اللغات الأوربية، نحو تسع وعشرين طبعة،مما عكس أهمية هذا الكتاب في الفكر الغربي الكلاسيكي.وقد اطلع (كارل ماركس) على كتاب (بيرنيه) وقال عنه بأنه:(لا يوجد أفضل وألمع وأدق من كتاب بيرنيه في وصف المجتمعات الشرقية)، وفي مراسلاته مع (أنجلز) يقول (ماركس): إن (بيرنيه) على حق عندما رأى أن غياب الملكية الخاصة هو المفتاح الحقيقي لفهم سماء الشرق.

٢- آدم سميث: A . Smith (١٧٢٣-١٧٩٠):

اهتم (آدم سميث) بمقولة تقسيم العمل، حين كان الصراع في الفكر الاقتصادي يدور بين المفكرين الإنجليز والفرنسيين،حول مسألة التحزب (للمذهب الماركانتلي) الذي ظهرفي بريطانيا وانتشر منها إلى بلدان أوروبية أخرى، و(المذهب الفيزيوقراطي) الذي نشأ في فرنسا. وكان السؤال الأساسي عند الباحثين يدور حول: ما هي أسباب ثروة الأمم؟

فوضع (آدم سميث) الإجابة على هذا السؤال في كتاب سمّاه (بحث في أسباب وطبيعة ثروة الأمم) يقول فيه: (إن التقسيم الأساسي للعمل في أي مجتمع مدني متحضر، هو تقسيم العمل بين الزراعة والصناعة، بين المدينة والريف، وإن تقسيم العمل هنا كما هو في الحالات الأخرى نافع للجميع ومفيد، إذ إن العاملين في الزراعة يتلقون كميات أكبر من السلع فيما لو اضطروا لينتجوا هذه السلع الصناعية بأنفسهم).

أما فيما يتعلق بالبلدان الشرقية فقد تحدث (آدم سميث) في ثلاثة فصول من كتاب (ثروة الأمم) عن اقتصاد البلدان الشرقية، لكنه لم يتطرق لمقولة الاستبداد أبداً، وركز على أسباب اعتماد الاقتصاد السياسي في المجتمعات الشرقية على الزراعة، فرأى أن دخل الدولة الأساسي يأتي من الزراعة، كما أن الشعوب الشرقية تحتقر العمل الحرفي.وقد أشاد (آدم سميث) بحكومات الشرق لعنايتها بالمرافق العامة والطرق والجسور ومشاريع الري التي ساهمت إلى حد كبير في النهوض الزراعي فيها.

٣- شارل لي مونتسكيو: CH.L.Montesquiue (١٦٨٩-١٧٧٥):

كان (مونتسكيو) من أعلام عصر التنوير الفرنسي، وصاحب الكتاب الشهير (روح القوانين) الذي حاول مونتسكيو من خلاله أن يقدم عرضاً فلسفياً لنشوء القانون، وبين في كتابه أسباب الاختلاف في الشرائع بين الحضارات والمجتمعات

الغربية والشرقية، إذ انطلق من خصائص القانون لاستنتاج سمات الاقتصاد السياسي وتنظيم المجتمع وشكل الدولة، و ذهب إلى أبعد من ذلك بالحديث عن أنماط مختلفة للتربية. ورأى أن هناك نمطين أساسيين من المجتمعات:

١- النمط الديمقراطي الغربي: ويتسم بسيادة القانون وحقوق الملكية الخاصة،وحرية العمل الصناعي والتجاري، إضافة إلى حقوق المواطنين في الميراث والحقوق المدنية الأخرى.

٢- النمط الاستبدادي الشرقي: وهو شكل مناقض للشكل الأول ،حيث تسود فيه الأنظمة الاستبدادية، المتمثلة بغياب القانون المدني ، والدوّر المميّز لسلطة الملك ، فهو المالك الوحيد والوارث لجميع رعاياه.

هذه الأنظمة تتميز فيما بينها في التنظيم الاجتماعي ونوع التراتب الهرمي في سلم الحقوق و الواجبات بدأً من الأسرة وانتهاءً بالدولة.كتب (مونتسكيو) عن طبيعة الأنظمة يقول: (من بين جميع الأنظمة الاستبدادية الشرقية، لم أر دولة واحدة، حاولت تغيير طبيعتها الخاصة، التي تقوم على مبدأ أن الملك هو المالك الوحيد والوارث الوحيد لجميع رعاياه، حتى إنني لا أجد هناك أي شكل من القوانين أو المحاكم أو قوانين الإرث).

وربط مونتسكيو بين السلطة الاستبدادية والخراب الذي تتعرض له الزراعة والصناعة والتجارة فأضاف: إن وجود الدولة الاستبدادية قد منع تشكل الطبقات المالكة، وإن الأراضي تتحول تدريجياً هناك لصحارى قاحلة، وتتعرض الزراعة للخراب ، وتلاقي التجارة المصير ذاته بسبب احتكار الدولة لها وتتعرض للإفلاس.

٤- توماس روبرت مالتوس:T.R.Malthus (١٧٦٦-١٨٣٤):

كان (مالتوس) أستاذاً للاقتصاد السياسي في جامعة (كامبردج) في بريطانية، وأشرف على تدريب الكوادر الإنكليزية العاملة في إدارة الهند.

في كتابه الشهير بعنوان (بحث في المبادئ العامة والأسس والخصائص النظرية للسكان) اعتمد (مالتوس) على بيانات من بلدان مختلفة حاول توظيفها من خلال المعطيات الإحصائية لإثبات نظريته في السكان. وتضمن الكتاب فصولاً هامة عن الهند و الصين وفارس وتركية...الخ

تطرّق مالتوس أيضاً للعلاقة بين الدولة المستبدة ، التي تفرض ضرائب مرتفعة على الفلاحين ، وبين خراب الزراعة ونقص الغذاء ، مما أدى لانخفاض السكان إذ يقول : (إن الدولة الاستبدادية لا تقتصر في جمع الضرائب ، على الفائض عن حاجة الفلاحين، بل تأخذ منهم حتى الجزء الضروري لحياتهم، وأن زيادة الضرائب والإتاوات التي يفرضها رجال الدولة قد أدت إلى هروب الفلاحين وترك الأراضي، فظهرت الأوبئة وارتفعت الوفيات مما أدى إلى انخفاض السكان).

وفي معرض حديث مالتوس عن الدولة العثمانية قال:إن السبب الأساسي في انخفاض السكان في الامبرطورية العثمانية يعود لطبيعة الدولة و الإدارة الفاسدة من حولها، التي تمنح الحق لنفسها بفرض المغارم وتحصيل الإتاوات المرتفعة، مما يؤدي إلى خراب الزراعة وتدهور التجارة، وفي السنوات الرديئة للمواسم تضطر عشرات الولايات لأن تتضور جوعاً من أجل إطعام القسطنطينية عاصمة الدولة.

٥- ريتشارد جونز Richard. Jones: (١٧٩٠-١٨٥٥):

كان ريتشارد جونز تلميذاً لـ(مالتوس) وشغل منصب أستاذه بعد وفاته في جامعة (كامبردج)، فأشرف على تدريب الكوادر البريطانية العاملة في الهند الشرقية.

اعتمد (جونز) لفهم الاقتصاد الهندي على الأرشيف الملكي البريطاني المتعلق بالهند، وحاول أن يحلل حركة ودورة الفائض في الاقتصاد الهندي ، وكيف ينتقل هذا الفائض من شكله العيني في الريف إلى شكله السلعي النقدي في أسواق المدن .

مَّيز (جونز) وبشكل واضح تماماً، **الطرق غير الاقتصادية لحركة الفائض، التي تمر** عبر نظام الضرائب إلى السوق، وكيف أن هذا الفائض يُطعمَ عدداً كبيراً من الموظفين والإداريين والعسكريين المقيمين في المدن الذين لا يزاولون أي عمل منتج.

تتلخص أهم أفكار(جونز) في محاولته اكتشاف السبب الذي حال دون تقسيم العمل بين الريف والمدينة، والحديث عن الازدواجية في العمل الحرفي ، ووجود فرعين للعمل الحرفي هما:

١-العمل الحرفي في الريف: يلبي هذا النوع من العمل الحرفي احتياجات الريفيين وأذواقهم البسيطة، ويعتمد على المقايضة والتبادل العيني ، حيث يتلقى الحرفيون في الريف مقابل عملهم أو منتجاتهم الحبوب والغذاء والحاجات الاستهلاكية الأخرى من الفلاحين ضمن دورة مغلقة من الاقتصاد الطبيعي الذي يعيد إنتاج ذاته.

٢-العمل الحرفي في المدن: تميز هذا النوع من الإنتاج الحرفي ، الذي يتبع للدولة بشكل أساسي، بتقنيات ومهارات عالية ، و بانتاجه سلعاً ذات جودة عالية و غالية الثمن، تتلاءم مع حاجات القصر ورجال الإدارة والعاملين لدى الدولة ، وكان يُصدر الفائض من هذا الانتاج للتجارة الخارجية.

تتبع (جونز) حركة الفائض فوضح أن الفلاحين كانوا يدفعون الريع عيناً، وتأخذ الدولة حصتها من ريع الأرض على شكل جزء من المحصول يصل أحياناً إلى النصف، و يقوم الموظفون أو التجار بنقله إلى المدن ليباع في أسواق المدن على شكل سلع.ويؤكد (جونز) أن النقد كان محدود الانتشار في الريف الهندي ، واستُخدم كوسيلة حسابية لقياس القيمة، وليس كوسيلة للدفع نظراً لعدم توافر النقد في الريف. بمعنى آخر أن الدولة تُقدر حصتها نقداً، وتُحولها إلى ما يقابلها من المحصول، فتحصّلها من الفلاحين عيناً ، مما يؤكد أسباب ضعف علاقات التبادل السلعي النقدي بين الريف والمدينة.

٦- جون ستيوارت مل :June. St. Mill (١٨٠٦-١٨٧٣):

يُعد (مل) آخر المفكرين الاقتصاديين الكلاسيكيين ، الــذين أســـهموا بتطـــوير الأسس النظرية للاقتصاد السياسي في المجتمعات الشرقية .وكان ذا معرفة موســوعية واسعة، فإلى جانب اهتمامه بالاقتصاد السياسي كان مهتماً بالفلسفة والمنطق وفقــه اللغة وعلم النفس ، ووضع كتاباً شهيراً بعنوان (أسس الاقتصاد السياسي).

نشأ (مل) في أسرة مثقفة وكان والده (جــيمس) موظفــاً كــبيراً في إدارة (شركة الهند الشرقية البريطانية) وكتب كتاباً ضخماً بعنوان (التــاريخ الاقتصـــادي للهند).فتثقف (جون) على يد والده، واستفاد من خبرته في فهم خصوصية الهند، إلا أن الهاجس الأول لـــ(مل)الابن لم يكن التاريخ بحد ذاته، بل فهم طبيعة الثروة، وتتبع دورة الفائض والإنتاج السلعي، فقد حاول أن يفهم كيف يتحول الفائض الزراعـــي من شكله الطبيعي إلى شكله السلعي. أي كيف تتحول الضرائب المحصلة عيناً مـــن الريف لسلعة في أسواق المدن .فهو يشترك مع (جونز) في هذا الهاجس لفهم منظومة التبادل في الهند.

لقد انتقد بشدة (جون مل) رجال الإدارة البريطانيـــة في الهنـــد، لتعاملـــهم الساذج مع الوقائع، واعتقادهم بعدم وجود نماذج لملاكي الأرض، غـــير النمـــاذج البريطانية، حيث تعاملوا مع طبقة جامعي الضرائب (الزاميندارية) في الهند على أنهم طبقة مالكة للأرض، في حين لم يكن لهؤلاء أية حقوق في الملكية، سوى حق جمـــع الضريبة للدولة.

أما عن دورة الفائض من الإنتاج الزراعي فقد كتب (مل) يقول: في الهنـــد هناك طبقتان من التجار: طبقة (تجار الحبوب) و طبقة (تجـــار المـــال) أو النقـــد أي الصيارفة. وتتعاون هاتان الطبقتان مع الدولة لجمع الضرائب، إذ يقوم التجار بشـــراء حصة الدولة من المحاصيل بموجب سندات مكتوبة، يدفعوها للخزينة سلفاً مقابل قيمة

هذه المحاصيل نقداً، وعند جني المواسم أو المحاصيل، يذهب هؤلاء التجار، بمساعدة رجال الدولة لجمع حصة الدولة من المحاصيل، و ينقلوها لبيعها في أسواق المدن بأسعار عالية. لكن هذه الطبقة لا تمتلك المال الكافي دوماً، لذلك تلجأ إلى طبقة الصيارفة (تجار المال) للاقتراض منها بفوائد عالية، لتستطيع أن تسدد للدولة المبلغ المتفق عليه.

بهذه الطريقة تتحول الضرائب العينية بيد التجار إلى سلع تخضع لقوانين السوق، وبوجود هاتين الطبقتين يتم انتقال الفائض إلى التجارة و سوق التبادل.

هكذا يمكن فهم أسباب غياب تقسيم العمل بين المدينة والريف، وغياب التبادل السلعي بينهما.

فالنقد هنا لا يظهر كوسيلة للدفع المباشر، وإنما كمقياس لقياس القيمة، أو كوسيلة حسابية لتقدير حصة الدولة من المحاصيل، وعادة ما تكون هذه القيمة (حصة الدولة) مرتفعة عن الحصة الحقيقية،لأن النقد لم يكن متوافراً لدى الفلاحين ليدفعوا الضريبة نقداً فيدفعوها عيناً وتكون في هذه الحالة أعلى مما لو تم دفعها نقداً.

٧- كارل ماركس: Karl Marx (١٨١٣-١٨٨٣):

لقد اهتم (ماركس) بخصوصية المجتمعات الشرقية بعد قراءته لـ(بيرنيه) و (سميث) و (جونز) و جميع من سبقوه من علماء الاقتصاد السياسي الإنكليزي.

انصبّ اهتمام ماركس على فهم أشكال الإنتاج ما قبل الرأسمالي في الشرق القديم، واستخدم مقولة (نمط الإنتاج الآسيوي) كبديل لمقولة الاستبداد.

على الرغم من استخدام ماركس في بادىء الأمر لمقوله (الاستبداد الشرقي) إلا أنه رأى بأن مقولة (نمط الإنتاج الآسيوي) تفي بالغرض، وصنف هذا النمط كمرحلة تلي المرحلة المشاعية في سلم التطور.فكتب في مقدمة نقد الاقتصاد السياسي يقول(إن المراحل التقدمية الأساسية في التطور البشري هي أساليب الإنتاج: الآسيوي

العبودي ـ الإقطاعي والبرجوازي الحديث).وقصد بذلك الأنماط الأساسية للتشكيلات الاقتصادية-الاجتماعية.

لقد تأثر (ماركس) بلا شك بكتاب (بيرنيه) وكان على إطلاع جيد بهذا العمل ، ورأى أن بيرنيه على حق ؛ إذ إن المجتمعات الشرقية القديمة لم تعرف الملكية الخاصة ، وأن الدولة أو الملك هو المتصرف أو المالك الوحيد.

كما ظهرت في عصر ماركس دراسات انتروبولوجية عديدة، تناولت المرحلة المشاعية، منها دراسة (مورغان) عن الهنود الحمر في أمريكا، بالإضافة إلى دراسات أخرى عن المشاعة الروسية و المشاعة الجرمانية و المشاعات الشرقية الأخرى ..الخ

تركت هذه الأعمال أثراً مباشراً على فرضية ماركس ، فانطلق في مقولة (نمط الإنتاج الآسيوي) من فكرة المشاعة ، و رأى أن الريف ينقسم إلى مجموعة مشاعات، وضمن هذه المشاعات، لا يكون الفلاحين مالكين ولا أقنان، وإنما توزع الأرض عليهم والمواشي ويعاد توزيعها دورياً بشكل سنوي.

فالفلاحون يشتغلون في الأرض ويقدمون المنتوج للدولة، التي تترك لهم الحق بالاحتفاظ بجزء منه.هذه المشاعات تعيد باستمرار إنتاج ذاتها على مر العصور، و يقول إنها تتوالد وتنقسم من مشاعات كبيرة إلى مشاعات أصغر دون انقطاع؟

يتميز (نمط الإنتاج الآسيوي) بأن ملكية الأرض والمياه تعود للدولة ، وحتى المواشي أحياناً ،إذ لا توجد ملكية خاصة بالمعنى الواسع .

كما تحدث ماركس عن الدور المتميز للدولة، وعن نشوئها بوقت مبكر في هذه الحضارات ، وذلك لأن الزراعة فيها كانت تعتمد على الري على ضفاف الأنهار الكبرى، مثل: (نهر الأصفر) في الصين، و (نهر الغانج) في الهند، و(نهر النيل) في مصر،و (نهري دجلة والفرات) في بلاد الرافدين.

تظهر الدولة هنا كجهاز إداري بيروقراطي ضخم، يقوم بإدارة العمل الزراعي، وبناء منشآت الري وصيانتها، ومقابل هذه الخدمات تقوم بجمع الضرائب،

بصفتها المالكة للأرض ووسائل الإنتاج ،لذا يندمج هنا الريع بالضرائب، إذ تحصل الدولة على الريع (أي الإيجار) لأنها هي المالكة للأرض، ونظراً لوظائفها وأدوارها الأخرى تحصل على ضريبة من الفلاحين، لذلك تستأثر لنفسها بثلث المحصول أحياناً أو نصفه.

أما عن العلاقة بين الريف والمدينة فرأى (ماركس) بأنها علاقة عضوية وأن المدن هنا تؤدي أدواراً إدارية كمقر لإقامة الملك أو الحاكم ورجاله. فقد كتب يقول:(إن المدينة والريف في آسيا تشكل وحدة لا تنفصل عراها، إذ تنشأ المدن كمكان لإقامة الحاكم ورعاياه وموظفيه الذين يحصلون مقابل خدماتهم على جزء من الفائض، هذا الجزء يأخذ شكل مداخيل ينفقونها في المدن في مبادلة هذا الدخل مع السلع الأخرى، إلا أن هذا التبادل أبعد ما يكون عن التبادل السلعي، بالمفهوم البرجوازي المعاصر لهذه الكلمة).

كما تحدث عن الأسباب الاقتصادية لنشوء المدن في آسيا ، فقسم (ماركس) المدن في آسيا القديمة إلى نوعين: (المدن الإدارية والمدن التجارية) .وبهذا الصدد يقول: إن المدن تنشأ هنا إما كمقر لإقامة الملك ورعاياه، أو حيث يكون موقعها ملائم للتجارة وفي نقاط تقاطع القوافل التجارية).كما ميّز (ماركس) بين وظائف وأدوار(المدن الغربية) البرجوازية والإقطاعية ومثيلاتها من (المدن الآسيوية) ونفى وجود الإنتاج السلعي بشكله الرأسمالي في هذه المدن الأخيرة.

٨- ماكس فيبر: Max Weber (١٨٦٤-١٩٢٠):

عاش فيبر في أسرة أرستقراطية جداً، وكان والده عضواً في البرلمان (الرايخستاغ الألماني) مما أتاح له بوقت مبكر الاحتكاك بالأوساط الثقافية والسياسية. وقد ساعدت البيئة الثقافية التي عاش فيها (ماكس فيبر) على تنوع اهتماماته بمجالات عدة

في العلوم الإنسانية، وعلى نحو خاص في الاقتصاد والاجتماع والتاريخ و الثقافة والأديان القديمة.

من بين الأعمال الهامة التي تطرق فيها (فيبر) لخصائص التطور الاقتصادي والاجتماعي لبلدان الشرق. كانت رسالة الدكتوراه بعنوان (أشكال العلاقات الزراعية في العالم القديم) و تطرق في هذا العمل لأشكال الإنتاج في الشرق و في آسيا عموماً، و لم يستخدم المصطلحات التي راجت قبله (الاستبداد الشرقي أو نمط الإنتاج الآسيوي، وغير ذلك) وإنما استخدم مصطلحات مثل (الإقطاع الحكومي، والاشتراكية الحكومية). كما اهتم فيبر بدراسة أسباب نشوء ظاهرة التمدن، و وضع مخطوط بعنوان (المدينة) وفي هذا الكتيب يُجري (ماكس فيبر) تحليلاً سيسيولوجياً بين أنماط (المدن الغربية) وأنماط (المدن الشرقية).فقد صنف (فيبر) المدن الأولى باسم (المدن الديمقراطية) في حديثه عن مدن (اليونان القديمة وروما) والمدن التي ظهرت في مراحل متأخرة من تطور الإقطاعية في أوروبا.

و ميّز فيبر (المدن الديموقراطية) بوجود المؤسسات المدنية والقانون ، الذي يسمح للأفراد بالترشيح والانتخاب، والتعبير عن آرائهم و انتخاب ممثليهم، ويسمح بقيام التنظيمات الحرفية والتجارية، التي تنظم العمل الحرفي والتجاري، بالاستناد إلى مبدأ المواطنة دون أن تكون هناك قيود مفروضة عليها .

هذه (المدن الديموقراطية) كانت تحتوي ــ برأي (فيبر)ــ على طبقات وقوى ثورية، قوامها الحرفيين والتجار، الذين تتعارض مصالحهم مع مصالح مالكي الأرض، وقد أدت هذه القوى دوراً كبيراً في التطور الاقتصادي و الاجتماعي. وكانت بمثابة الحاضنة لتطور المجتمع المدني ،الذي بدأ يشق طريقه في مرحلة الرأسمالية.

هذا فيما يتعلق بالمدن من النوع الأول أي (المدن الغربية) أما (المدن الشرقية): فهي مدن تفتقر إلى الديموقراطية، وتتميز بكونها مكان للبيروقراطية وللملوك والحكام،

الذين يسطون هيمنتهم عليها، وبالتالي فإن العلاقات الاجتماعيـــة في هـــذه المـــدن علاقات غير مدنية حسب اعتقاده.

كما ركز (ماكس فيبر) على دور الثقافة والـــدين، في التطـــور الاقتصـــادي والاجتماعي، ورأى أن الأديان الشرقية تعيق التطور الاجتمـــاعي ، وتمنـــع نضـــوج المجتمع المدني والرأسمالية.،وبين (فيبر) دور العامل الثقافي في التطور الاجتماعي وكيف ترك الدين أثره على التنظيم الاجتماعي للجماعات البشرية .

فهو على سبيل المثال حين يستخدم مقولة (مشاعة المدينة) كشكل للتنظـــيم الاجتماعي ، يميز بين (مشاعة المدينة الغربية) التي تقوم على أسس مدنيـــة ووجـــود المؤسسات التي تربط بين أفرادها، وبين (مشاعة المدن الشرقية) وعلى نحو خـــاص في الصين والهند و المنطقة العربية، فيضرب مثالاً عن مشاعة المدينـــة في (مدينـــة مكـــة المكرمة) فيرى بأنها تقوم على الروابط القبلية أو العشائرية أو الروابط الدينيـــة بـــين أفرادها.

تركت أفكار (ماكس فيبر) أثراً كبيراً على علماء الاجتماع والاقتصاد في فهم ظواهر التطور في المجتمعات الشرقية، و ظهر تيار حديث في القرن العشرين عـــرف باسم (الماكس فيبرية الجديدة) وأنصار هذا التيار يعتقدون بأن صفة (التمـــدن) لا تنطبق على المدن العربية والإسلامية ومن هؤلاء (لابيـــدوس، جانيـــت أبـــو لغـــد وآخرون).

كما تأثر الفكر السياسي الغربي المعاصر بأفكار (ماكس فيـــبر)فاســـتخدمت أفكاره في أحيان كثيرة من قبل بعض الدول الغربية لتبرير نزعتها الاستعمارية ، وعدم احترام ثقافات الشعوب الأخرى وحريتها في تقرير مصيرها بنفسها.كما استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي ، مفهوم الاستبداد ، للتـــدخل في شؤون الدول الأخرى بحجة بناء الأمم ونشر الديموقراطيـــة ،كمـــا حصـــل في

كوسوفو وأفغانستان والصومال والسودان،و احتلال العراق عام ٢٠٠٣م والتـــدخل في لبنان ودول عربية أخرى بحجة محاربة الاستبداد ونشر الديموقراطية.

خلاصة: ومن الآراء السابقة في الفكر الاقتصادي الغربي يمكن استنتاج ما يلي:

١- ركز الفكر الغربي الكلاسيكي على فكرة غياب الملكية الخاصة في الشرق أو في آسياعلى وجه التحديد.

٢- سلط الضوء على دور الدولة المميز هنا، وظهورها المبكر، واحتكارها للملكية، والفائض، ولجميع الأنشطة الاقتصادية، وأطلق البعض عليها صفة الاستبداد.

٣-الوقوف عند ظاهرة التمدن(**Urbanization**) وظهورها المبكر في حضارات الشرق ،والأدوار والوظائف التي لعبتها المدن ، باعتبارها مكاناً لإقامة البيروقراطيـــة الحكومية ، فقد شغلت أدوراً أساسياً في الإدارة، أو كانت مراكز تجارية تقع علـــى نقاط تقاطع القوافل التجارية.وتتصف هذه المدن بأنها تأخذ من الريف كل شيء دون تقديم أي شيء مقابل من السلع ،ودون أن تنشأ أية علاقة تبادل تجـــاري بينـــهما، وبالتالي غياب تقسيم العمل بينهما.

٤- إذا كانت (المدن الغربية) قد قامت بأدواراً تقدمية في الغـــرب بالانتقـــال مـــن تشكيلة اقتصادية اجتماعية إلى أخرى أرقى منها، حيث لعبت المدن في أوروبـــا دوراً في ظهور الرأسمالية والقضاء على الإقطاعية تماماً، فإن المدن الشـــرقية لم تقـــم بهـــذه الأدوار.

٥- بينت هذه الآراء بوضوح سير حركة الفائض من المنتوج الاجتمـــاعي، وطـــرق تحصيله بشكل عيني ، وأساليب توزيعه بطرق غير اقتصادية من قبل الدولة **وجهازها** المركزي في المدن الشرقية .

ثانياً– المقولات النظرية لتفسير أشكال الإنتاج ما قبل الرأسمالي

ظهرت العديد من المقولات النظرية بعد الحرب العالمية الثانيـة وفي مرحلـة الحرب الباردة، حاولت توصيف وفهم أشكال الإنتاج ما قبل الرأسمـالي في البلـدان النامية.لقد تأثرت هذه المقولات بالإيديولوجيات التي كانت سائدة آنذاك،لاسـيما منها الليبرالية والاشتراكية.

و لم يحظ التاريـخ الاقتصادي والاجتماعـي في البلدان النامية بذات القدر من الاهتمام الذي حظي به مثيله الغربي.ومن المؤسف أن الإسقاطات النظرية علـى هذا التاريخ الاقتصادي كانت كثيرة، في ظل غياب الدراسات المتخصصة.

فقد درج عدد من الاقتصاديين الغربيين الذين بحثوا في مقولة التخلف، على استخدام مقولة الاستبداد،كإجابة جاهزة وسهلة لتبرير الاستعمار الحـديث، ودوره التقدمي المزعوم للأخذ بيد البلدان المتخلفـة ونقلـها مـن الاسـتبداد إلى المدنيـة والديموقراطية.وظلت تداعيات مقولتي التخلف والاستبداد تجد مروجين لها،حتى نهاية القرن العشرين والعقد الأول من القرن الحادي والعشرين، مع محاولة الولايات المتحدة شن حروبها في العالم، لاسيما في كوسوفو وأفغانستان والصومال والعراق، بحجة نشر الديموقراطية ومحاربة الاستبداد.

أما الكتّاب الماركسيين والسوفيت على نحو خاص فقـد انقسـموا علـى أنفسهم، إلى فريقين :

١ -فريق حاول التشبث بمقولة (نمط الإنتاج الآسيوي) وتطويرها ومحاولة البحـث في تاريخ الشرق (الأوسط والأقصى) عن دلائل تاريخية لإثباتها

٢ -فريق أنكر هذه المقولة، وحاول إسقاط مقولات (العبودية والإقطـاع) علـى التوالي، لوصف المراحل القديمة والوسيطة، في حضارات الهند والصين ومصر وبـلاد الرافدين والحضارة العربية الإسلامية.

لكن بعض المفكرين الماركسيين النقديين في فرنسا وأمريكا اللاتينية ، الذين عرفوا باسم (رواد مدرسة التبعية ونقادها) التفتوا إلى الجهة الأخرى، فرفضوا بشكل قاطع إسقاطات الفريقين السابقين، السوفييت والبرجوازيين، في محاولة لنقد نزعة التمركز الأوربي، ورد الاعتبار لبلدان الجنوب، وتبنوا مقولة (التشكيلة الخراجية) كبديل نظري لمقولات (العبودية والإقطاع ونمط الإنتاج الآسيوي) وكان من ابرز هؤلاء سمير أمين.

لهذا يبدو مهماً للطلاب والباحثين في الاقتصاد أو علم الاجتماع، في ميدان الدراسات النظرية والميدانية، ان يتعرفوا على أكبر قدر ممكن من المفاهيم والمصطلحات، التي تشكل بالنسبة لهم ذخيرة هامة و أدوات معرفية تمكنهم من معرفة ماضي الظواهر الاجتماعية والاقتصادية المدروسة، وقدرتها على الاستمرار في مراحل متقدمة من التطور الاجتماعي الإنساني ومن أهم هذه المقولات:

١-مقولة نمط الإنتاج الآسيوي:

كانت الإشارات العابرة لماركس حول مقولة (نمط الإنتاج الآسيوي) قد ألهمت جيلاً من المفكرين الماركسيين، لإعادة أحياء النقاش حول هذه المقولة في مرحلة الحرب الباردة لاسيما بعد وفاة ج.ستالين ، الذي حكم الاتحاد السوفيتي بيد من حديد بعد وفاة قائد ثورة البلاشفة ف. لينين وأغلق باب النقاش الذي بلغ ذروته في ثلاثينات القرن العشرين في مقولة (نمط الإنتاج الآسيوي) .فقد وضع ستالين في كتابه (شروح في المادية التاريخية) أسس نظرية المراحل (أو التشكيلات) الخمس : (المشاعية- العبودية- الإقطاع-الرأسمالية-الاشتراكية) وألغى جميع المقولات الأخرى.

بعد انعقاد المؤتمر العشرين للأحزاب الشيوعية العالمية هدأ الحديث عن هذه المقولة، باستثناء كتابات بعض الماركسيين الفرنسيين، وكان لدى السوفييت مبررات إيديولوجية في إغلاق الحوار حول هذه المقولة، أكثر من الخوف بالتشكيك في مصداقية الماركسية-اللينينية، فالسمات العامة لهذا النمط قد تثير مسألة استحضار

سمات النظام السوفييتي ، التي تشبه كثيراً سمات هذا النمط، فالأنظمة البيروقراطية في معظم بلدان أوربا الشرقية (الاشتراكية) آنذاك كانت ذات صفات استبدادية من النمط الآسيوي؟!

ومن الناحية الاقتصادية فقد عادت الأحزاب الشيوعية بالاقتصاد الاشتراكي إلى نمط الاقتصاد البدائي القائم على التبادل السلعي العيني (سلعة- سلعة) بين مؤسسات الدولة، وفيما بين بلدان المجموعة الاشتراكية الداخلة في سوق مشتركة(الكوميكون) بدلاً من النمط السلعي الحديث (سلعة- نقد- سلعة).وكان النقد أو الروبل السوفييتي يُستعمل كوسيلة لقياس القيمة بدلاً من دوره كوسيلة للتبادل التجاري المباشر.

لكن بعد الحقبة الستالينية، أُعيد فتح النقاش بمقولة (نمط الاستبداد الآسيوي) الذي بلغ ذروته في سبعينات القرن العشرين. فقد أقيمت في مدينة خاركوف عام ١٩٣٠م ندوة خاصة لمناقشة هذه المقولة، وتمحور النقاش آنذاك في التدقيق بمقولة التشكيلة الاقتصادية-الاجتماعية، وفيما إذا كان هذا المفهوم ينطبق على مقولة (نمط الإنتاج الآسيوي) ؟ وظهرت خلافات كبيرة في الندوة حول المفاهيم الأساسية في المادية التاريخية والمنهج المادي في فهم التاريخ، فتم عقد ندوة أخرى في العام التالي ١٩٣١م كانت مخصصة لمناقشة (نمط الإنتاج الآسيوي) شارك فيها عدد كبير من أنصار هذه المقولة مثل غ.دوبروفسكي وكانت مقولة م.باكونين (دفاعاً عن نظرية نمط الإنتاج الآسيوي) قد ركزت على أهم سمات هذا النمط، وهي التقسيم الاجتماعي والطبقي داخل المشاعة الريفية، وظهور طبقة من رجال الإدارة ، التي لا تقوم بأي عمل منتج ، وتتصرف بالفائض من الإنتاج الزراعي كطبقة سائدة.

كانت أهم سمات نمط الإنتاج الآسيوي برأي باكونين هي : غياب الملكية الخاصة والظهور المبكر للدولة والإدارة الحكومية، وظهور الدولة بصفتها المالك الوحيد للأرض والمياه، وقيامها بتحصيل الريع (المندمج مع الضريبة) من الفلاحين في

الريف، وقد أخذت الدولة هنا شكلاً استبدادياً، وكان الطابع العام الحياة الاقتصادية والاجتماعية في هذا النمط ــبرأي باكونين ــيتصف بالركود.

أما عالم التاريخ ف. ستروفه فقد تبنى مقولة (نمط الإنتاج الآسيوي) في فهم تاريخ مصر القديم ، وأعتقد باستمرارية هذا النمط في مصر حتى المرحلة الرومية.

في مكان آخر رأى ستروفه التناقض الأساسي في نمط النتاج الآسيوي هو بين المشاعة الريفية وبين الدولة، التي ظهرت بوقت مبكر ، وأدى التناقض بين المشاعة والدولة لإعاقة التطور الاجتماعي للانتقال إلى الاقتصاد البضاعي (السلعي) الرأسمالي ومراوحة التاريخ الاجتماعي في دورة من الاقتصاد الطبيعي الراكد.

كانت مساهمة فارغا في تطوير مقولة (نمط الإنتاج الآسيوي) من أكثر المساهمات أهمية في هذه الندوة ، فقد نقل فارغا عن لينين (أن روسيا في مرحلة تشّكُل أول دولة على التراب الروسي (مسكوفسكي راسيي) دولة موسكو الروسية كانت أول دولة روسية تقوم على أساس الملكية العامة، وتنطبق عليها سمات نمط الإنتاج الآسيوي، لكن روسيا في القرن العشرين وعشية قيام الثورة الاشتراكية البلشفية كانت قد دخلت المرحلة الرأسمالية) .وعلى هذه الخلفية يجب فهم سبب الخلاف الأساسي بين لينين و بليخانوف؛ حيث اعتقد بليخانوف أن تأميم الأرض في روسيا بعد قيام الثورة البلشفية ، قد يؤسس لشكل جديد من (نمط الإنتاج الآسيوي) في حين رأى لينين على العكس من ذلك، أن بليخانوف يخلط بين نمط الإنتاج الإقطاعي والتأميم؟

وللأسف فإن هذه الوثائق التي تعرض الخلاف بين قادة الثورة الروسية البلشفية كانت محظورة عن القراء والباحثين لفترة طويلة.لذلك انقسم الكتاب السوفيت بين مؤيد وعارض لمقولة نمط الإنتاج الآسيوي حتى عقد سبعينات القرن العشرين، فكان ستروفه وفارغا على رأس التيار المؤيد هذه المقولة، في حين كان فيتكين و نيكيفوروف من ألد الخصوم لهذه المقولة.

وقد لخص فارغا سمات نمط الإنتاج الآسيوي بالنقاط التالية:

١-إذا كان الشكل الأساسي للملكية في نمط الإنتاج الإقطاعي هو الملكية الخاصة لملاكي الأرض الكبار، فإنها في النمط الآسيوي كانت الملكية العامة أو ملكية الدولة، في حين كانت ملكية الأفراد الخاصة محدودة في هذا النمط .

٢- ساد هذا النمط (واستناداً لماركس) في الحضارات الزراعية ، التي قامت في المناطق الصحراوية، واعتمدت الزراعة فيه على ضفاف الأنهار الكبرى (الغانج والأصفر والنيل والفرات) في الهند والصين ومصر القديمة وبلاد الرافدين.

٣- تُعد الدولة في هذا النمط هي المتصرف الوحيد بالفائض من الإنتاج، وتقوم بتحصيله من المزارعين بطرق غير اقتصادية،على شكل ريع مندمج مع الضريبة،وتقوم بنفسها بإعادة توزيعه على الموظفين والرعايا.

٤- تقوم الدولة في ظروف (نمط الإنتاج الآسيوي) بوظائف اجتماعية هامة للسكان، وهي بناء مشاريع وشبكات الري وتنظيم عملية السقاية للأرض، ولا يمكن للأفراد القيام بهذا العمل بأنفسهم، ودون هذا العمل لايمكن الحديث عن إنتاج زراعي وافر، ومن هذه الوظيفة الحيوية للدولة، تنشأ الطبيعة الخاصة للسلطة (المركزية) المطلقة للدولة، التي تقوم بتعيين عمال وموظفين بصفة دائمة أو مؤقتة للقيام بهذه الوظائف،كما تقوم بتخزين الفائض من المحصول تحسباً من سنوات القحط .

لكن ستروفه في مرحلة متأخرة من حياته تخلى عن مقولة (نمط الإنتاج الآسيوي) واخذ بمقولة النمط العبودي ، أما فيتكين فكان على قناعة بأن نمط الإنتاج الآسيوي ما هو إلا مرحلة انتقالية من المرحلة المشاعية إلى النمط العبودي، فهو يقع في المكان الوسط بينهما.كما رأى أن التنظيم الاجتماعي في هذا النمط يقوم على دور خاص للدولة، وفق تنظيم هرمي تراتبي للإدارة الحكومية، ووجود شكل من المشاعة البدائية في الزراعة، ويتصف المجتمع الآسيوي بحالة من الركود الاجتماعي ، وعدم مقدرته على الانتقال إلى شكل جديد من المجتمعات الطبقية من داخل المشاعة.

أما عالم التاريخ ن.سيمفونيا كان قد انتقد الباحثين الذين اعتقدوا بوجود الإقطاعية في الحضارات الآسيوية، ورأى ان هذه المجتمعات لم تكن(تمتلك أي عنصر من عناصر الإقطاعية، في المرحلة الوسيطة، بل تتغيب عنها جميع عناصر التشكيلة الإقطاعية). في حين ركز ن.تير.أكوبيان على جانب آخر في وصف الاستبداد الشرقي أو (نمط الإنتاج الآسيوي) باعتقاده (بعدم وجود أي شكل من أشكال تقسيم العمل الاجتماعي بين المدينة والريف، حيث تظهر المدينة هنا بصفتها مكاناً لإقامة السلطة الاستبدادية).

لقد تبين بوضوح من هذه النقاشات مدى التأثير الكبير للماكس فيبرية في علم الاجتماع والاقتصاد ، التي كانت واسعة الانتشار في الولايات المتحدة، وانتقلت لروسيا على يد بعض المفكرين والأكاديميين السوفيت الكبار ، فتركت أثرها على الأنصار القدامى والجدد لمقولة (نمط الإنتاج الآسيوي) مثل ل.فاسيليف الذي كتب في نهاية ثمانينات القرن العشرين يقول : إن مدن الشرق التقليدي\ في المرحلة الوسيطة\ كانت كبيرة وغنية ومزدهرة بالإنتاج الحرفي والسلع الصناعية التي بزّت وربما تجاوزت السلع الأوربية ، وكانت تغزو أسواق أوربا، لكن هذه الصناعة لم تكن قادرة على تفتيت البنى الاجتماعية التقليدية للمدينة ، في ظل الرقابة الحكومية الصارمة، التي جعلت التنظيمات الحرفية والمدن محرومة من حق الحكم الإداري الذاتي، ومن الامتيازات ، وحتى من حقوق المواطنة في المدنية، وبغض النظر عن حجم ثرواتها الهائلة، لكنها -أي المدن- لم تمتلك القدرة على أن تخطو إلى عصر الملكية الخاصة، اعتماداً على طاقتها الذاتية في التطور، ليصبح النمط الإقطاعي نمطاً أساسياً ، يلغي ويتجاوز الشكل القديم، أو للتحول فيما بعد إلى الرأسمالية.إن ديناميكية التطور لهذه المدن كانت محدودة وكانت ظروف تطورها قد جعلتها تدور في حلقة مفرغة من التطور، مع ملاحظة ظهور بعض التغيرات النوعية البطيئة.

في حين رأى ن.سيمفونيا أن التشكيلة الإقطاعية كانت تحمل بداخلها بـــذور التقسيم الاجتماعي للعمل بين الريف والمدينة ، وبالتالي تحمل بذور فنائها بنفســـها، أما نمط الإنتاج الآسيوي فلم يكن يحمل بداخله أسس لهذا النوع من تقسيم العمـــل الاجتماعي.

وكان (جوكوف) قد طور مقولة (نمط الانتاج الآسيوي) مستخدماً المنـــهج الخلدوني (فكرة ابن خلدون في الأطوار التي تمر بها الدولة) في فهم هـــذه التشـــكيلة الاقتصادية- الاجتماعية ، التي تمر–حسب رأيه ــ بخمس مراحل أساسية في حياتهـــا، وأن النمط الجديد أو الأحدث من الإنتاج الآسيوي (الاستبدادي) هو شكل تحول فيه هذا النمط من النمط القديم إلى النمط الجديد في العصر الوسيط ، حيث يمـــر نمـــط الانتاج الآسيوي -برأي جوكوف_ بمرحلة الانبعاث ،ثم مرحلة النمو، ثم تبدأ تظهر بداخله عناصر التشكيلة الجديدة قبل موته، وغالباً ما يكون لديه القدرة على التكيف والتجدد وان يتطعم بعناصر جديدة، وفي مسيرة تطوره لا يواجه أيـــة معوقـــات إذ يمتلك عناصر ديناميكية خاصة للتجدد، إلا انه لابد ان يتطور في الطور الأخير بشكل حتمي إلى النمط الإقطاعي.

٢-مقولة الاستبداد الشرقي:

يقصد بمقولة الاستبداد الشرقي، ما درج على تداوله المستشرقون والمفكرون الاقتصاديون الكلاسيكيون، في وصف النظم الاقتصادية في حضارات الشرق الأقصى والأوسط (كما مر معنا في الجزء الأول) .

حيث تميزت هذه المقولة بغياب الملكية الخاصة واحتكار الدولة لـــلأرض و المياه والأنشطة الاقتصادية الأساسية.

لكن في مرحلة الحرب الباردة أخذت هذه المقولة بعداً سياسياً وإيـــديولوجياً، بعد أن طورها كارل فيتفوغل للحديث عن تشكيلة (نمط الإنتاج الآسيوي) مستفيداً

من أراء ماركس وماكس فيبر، وكانت هذه المقولة تعني الوجه النقيض للمجتمع المدني الديموقراطي.

رأى أنصار (مقولة الاستبداد) ان تخلف البلدان النامية في غرب وجنوب آسيا يجب التفتيش عن جذوره التاريخية في مراحل ما قبل الرأسمالية، وفي العامل الداخلي أو الذاتي في هذه المجتمعات الآسيوية لا في العامل الخارجي؟.

استمر استخدام مقولة الاستبداد بالمعنى السياسي لمراحل متأخرة، بعد انهيار النظام السوفيتي والاشتراكية في أوربا الشرقية، واستمر الفكر السياسي الغربي يستغل هذه المقولة، لتبرير السياسات العدوانية والاستعمارية، ووصف النظم السياسية (الوطنية) المعادية لسياسة الولايات المتحدة في كوبا وكوريا الشمالية والصين وفنزويلا والسودان وسوريا وإيران..الخ بالاستبداد.

لقد برهنت الآراء السابقة، عن النزعة التوفيقية بين الماركسية و الماكسفيبرية، بين مقولة (الاستبداد الشرقي) ومقولة (نمط الإنتاج الآسيوي)، والتعويل على دور العامل الخارجي (المتمثل بالغزو الرأسمالي) في تحطيم هذه البنى التقليدية الآسيوية، وظهور تركيب جديد (**Senthise**) من العلاقات المختلطة، التي تشكل مزيجاً معقداً من البنى التقليدية غير المكتملة و البنى الحديثة من العلاقات الرأسمالية.

٣-التشكيلة الخراجية (نمط الإنتاج الأتاوي):

يعود استخدام مفهوم (نمط الإنتاج الأتاوي) إلى الماركسي الياباني جيرو هوكايا الذي استخدم هذا المفهوم لأول مرة في عام ١٩٣٤م ، لكن أكثر المستخدمين لهذا المفهوم كان سمير أمين ، الذي لم يكن على إطلاع تام بالمناقشات اليابانية آنذاك حول أشكال الإنتاج ما قبل الرأسمالي في آسيا، وكانت أول مرة يستخدم فيها سمير أمين مفهوم (نمط الإنتاج الخراجي) للتمييز بينه وبين نمط الإنتاج الإقطاعي في عام ١٩٥٧م .

لقد تبنى سمير أمين مقولة (التشكيلة الخراجية) التي لم تقتصر على بلدان آسيا بل شملت التاريخ الاقتصادي الإنساني ككل، وجاءت لا كرد فعل على أصحاب فرضية (نمط النتاج الآسيوي) أو(الاستبداد الشرقي) فحسب ، بل تجديداً للمادية التاريخية ومقولاتها الأساسية ، دون التمسك بشكل حرفي (أرثوذوكسي) بمقولات ماركس ودعاة الحتمية التاريخية الجبرية، المتمسكين بلوحة التعاقب التاريخي لمراحل التطور الخمس (المشاعية-العبودية-الإقطاعية-الرأسمالية-الاشتراكية) التي حددها ماركس في البيان الشيوعي ، وعاد لصياغتها ستالين من بعده.

يرى سمير امين في هذا الفهم لمراحل التطور الخمس ضرباً من ضروب الخرافة والتعصب ، بالتمسك بالنزعة الأوربية المركزية في فهم التطور الاجتماعي الإنساني، التي أصابت الفكر الغربي بالجمود بشقيه الإيديولوجيين : البرجوازي والماركسي.

يقول سمير أمين :إن هذا التأويل يعيد التاريخ الإنساني إلى واحدية،لا ينبغي أن نبحث في تعاقبها التفصيلي أكثر مما ينبغي لأنماط الإنتاج المختلفة، فالنمط الكلاسيكي (رق- إقطاع- رأسمالية) ليس خاصاً فحسب، بل أنه خرافي أيضاً إلى حد كبير، أما المقابلة بين خط(أوربي) وخط (آسيوي) مزعوم، فهي من صنع فصيلة فلسفات التاريخ المتمحورة حول الذات الأوربية.

ويقترح فهماً بديلاً للخروج من هذه الواحدية بالقول: إن الواحدية لا يعاد بناؤها إلا عن طريق تعاقب ضروري لثلاث فصائل من أنماط الإنتاج هي :(فصيلة الأنماط المشاعية- فصيلة الأنماط الخراجية- النمط الرأسمالي) وهذا التصنيف هو أول تصنيف يتسم بخصائص كونية عامة، وتجد فصيلة الأنماط الخراجية تعبيرها في الطابع العام للاستلاب الاجتماعي في الطبيعة الذي يتعارض مع الاستلاب الاجتماعي البضاعي في الرأسمالية.

حيث ميز سمير أمين بين نوعين من الاستلاب الاجتماعي؛ الاستلاب للطبيعة وهو ما يميز أنماط الإنتاج ما قبل الرأسمالية، والاستلاب السلعي وهو ما يميز المرحلة الرأسمالية، ورأى ان مهمة الاشتراكية هي القضاء على جميع أنواع الاستلاب الاجتماعي.

برر سمير أمين أفكاره حول التشكيلات الخراجية بالقول: لم يقدم ماركس في هذا الإطار،سوى العناصر الأولية، وإن كانت جوهرية فيما يتعلق بالمادية التاريخية ، لكن تحليله ظل محدوداً في نطاق معارف عصره، وعدم معرفته النسبية بالعوالم الأخرى غير الأوربية، التي لم تكن بمتناوله ولا خبرة الصراعات الفكرية التي تطورت بعده.

اعتمد سمير أمين في صياغة مفهوم (التشكيلة الخراجية) على مشروعه الفكري الأساس في تحليل الرأسمالية في مرحلة الإمبريالية وتحولها إلى نظام عالمي وأخذ يدقق فيما هو مشترك بين الرأسمالية والتشكيلة الخراجية، وفيما إذا كانت الرأسمالية من تلقاء ذاتها ستتحول إلى نظام عالمي، إلا انه أكتشف أيضاً في التشكيلة الخراجية هذه الإمكانية في التحول إلى نظام عالمي شمولي.فالأنظمة الزراعية المركزية للأنماط الخراجية المكتملة ما هي إلا الشكل الأسبق لهذا النوع، الذي انبثقت الرأسمالية على قاعدته التاريخية، ومن داخل أحشاء التشكيلات الخراجية الأقل تطوراً أو الطرفية (غير المكتملة) لتتجاوز نطاقها الجغرافي وتصبح منظومة عالمية.

كان سمير أمين أميناً للمنهج المادي التاريخي التتابعي، في الكشف عن التطور اللامتكافيء بين (الشرق والغرب) وجذوره التاريخية لا في القرن التاسع عشر فحسب، بل في العالم القديم.

أما الاعتقاد بأن التاريخ الإقطاعي الأوربي القاعدة لكل تطور في التاريخ الاجتماعي ، فهو برأيه (الاستثناء الوحيد) للخروج من الأشكال الخراجية المركزية المكتملة، إلى الأشكال غير المكتملة، محاولاً تخليص الماركسية من أسر النزعة المركزية الأوربية، وقد قسم سمير أمين التشكيلات الخراجية إلى نوعين:

أ-الإقطاع :(كتشكيلة خراجية طرفية):

نظرسمير أمين للإقطاع الغربي، الذي يقوم على الملكية الخاصة للأرض ووجود طبقة ملاكي الأرض والفلاحين التابعين (الاقنان) على انه نمط خراجي غير مكتمل، أو نمط متقهقر عن النمط الخراجي المكتمل الأعم والأشمل.

ووصَف هذا النمط بالقول : إن خصوصية التاريخ الغربي تكمن حصراً في هذا المنظور ، بالطابع غير المكتمل لشكل نمطه الخراجي النوعي (أي الإقطاع) الناجم عن تراكبه مع أنماط مشاعية أخرى.

لقد تشكل النمط الاقطاعي في أوربا على أنقاض الأنماط المشاعية ، وكنتيجة مباشرة لغزو قبائل الهمج والجرمان لأراضي الإمبراطورية الرومانية، فأدى العامل الخارجي دوراً استثنائياً في نشأة التشكيلة الإقطاعية ، التي تكونت انطلاقاً من غزو قبائل وشعوب همجية ومتخلفة ، على صعيد التكوّن الطبقي، لشعوب أكثر تقدماً.

فالنمط الإقطاعي هو ببساطة نمط خراجي غير مكتمل ، يتميز بجميع خصائص النمط الخراجي بصورة عامة ، بيد أنه يتميز بتنظيم الإنتاج الزراعي على أساس الريع (الذي يأخذ شكل عمل السخرة) فيتقاضاه السيد الإقطاعي، الذي يمارس صلاحيات سياسية كبيرة ،في ظل اللامركزية السياسية وغياب الدولة المركزية.

هكذا إذا كان الشغل الشاغل لعلماء الاقتصاد الكلاسيكي، محاولة مطابقة أو مباعدة أشكال الإنتاج في العصر الوسيط في الشرق (الأقصى والأوسط) مع النمط الإقطاعي الغربي، فإن سمير أمين على العكس من ذلك كان يقيس أنماط التطور الغربي بالأنماط الشرقية، حين عدّ الإقطاع الغربي نمطاً متقهقراً وغير مكتمل عن أنماط التشكيلة الخراجية.مؤكداً ان شكل المُلكية الإقطاعية هو شكل بدائي من أشكال الملكية الخراجية، فرضته ظروف ضعف السلطة السياسية ، ومع تقدم الإنتاجية في العمل الزراعي، تراجعت اللامركزية في الإمارات لصالح المركزية، مع تشكل أنظمة الحكم الملكية المطلقة في أوربا، فاقتربت الإقطاعية من شكل التشكيلة الخراجية

المكتملة. لاسيما وأن الحكم الاستبدادي المطلق بدأ في فرنسا مع حكم لويس الرابع عشر في أواسط القرن السابع عشر، و في ألمانيا وايطاليا بوقت لاحق في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر(قبل دخول العلاقات الرأسمالية).

كانت النظم السياسية في أوربا تتجه نحو المركزية المطلقة للسلطة السياسية، فتميزت بتركز ملكية الأرض بيد الكنيسة والأسر الحاكمة، وهذا سبب تأكيد سمير أمين بأن أوربا الإقطاعية كانت تتطور إلى شكل من النظم الخراجية التي عرفتها آسيا، وربما كان لهذه الاستنتاج ما يبرره، لولا تبني الاقتصاد الغربي الليبرالية والجزم بأن الإقطاع ومن ثم الرأسمالية هي أنماط متقدمة ومتطورة أكثر من النظم التي عرفتها آسيا.

ب- التشكيلة الخراجية المركزية المكتملة:

في سعي سمير أمين لتطوير مفاهيم المادية التاريخية، وتحليله النقدي للمنهج المادي في التاريخ وفهم آفاق تطور الرأسمالية ، بالعودة إلى مراحل ما قبل الرأسمالية، دقق كثيراً بالمفاهيم والمصطلحات، وعدّ مفهوم التشكيلة الاقتصادية – الاجتماعية مفهوم أدق وأشمل من مفهوم أسلوب الإنتاج.فمفهوم التشكيلة يتضمن في أغلب الأحيان عدة أنماط إنتاج متقاربة أو متباعدة، مكتملة أو غير مكتملة.

من ناحية أخرى فإنه يعتقد أن العلاقة الجدلية (الديالكتيكية) بين تطور القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج (بالنظر لتطور القوى المنتجة على أنها محرك التاريخ والتطور) لا تصلح دوماً لتفسير التطور في التشكيلات ما قبل الرأسمالية، إذا ما قورنت بالدور الذي أدته عناصر البناء الفوقي (الأيديولوجيا الميتافيزيقية أو الدين والدولة) في تطور البنى التحتية في التشكيلة الخراجية، والتأثير القوي للدين والدولة في تركيز الفائض أو (تطور\إعاقة) إنتاجية العمل في الزراعة. فالعلاقة بين تطور الفائض وظهور الدولة (الإدارة الحكومية) هي علاقة السبب بالنتيجة.

وقد تصور سمير أمين وجود عقبات أساسية أمام تطور القوى المنتجة تتناسب مع أنواع من علاقات الإنتاج ومن هذه العقبات:

١- **العقبة الأولى:** وتتصف بكون الفائض من الضعف في التشكيلات البدائية، بحيث لا يسمح بأكثر من استهلال صيرورة تكوّن الطبقات والدولة.

٢-**العقبة الثانية:** ان استخلاص الفائض بطرق غير اقتصادية ، قد يكون سبباً مباشراً لإعاقة تطور الإنتاجية (كما في التشكيلات الخراجية) لأن المنتج غير منفصل عن وسائل إنتاجه، وفائض الإنتاج لا تستأثر به طبقة معينة، بل يتركز بيد الفئة الحاكمة فتستخدمه في تطوير الإنتاجية، وفي إعادة توزيعه وفق مقتضيات إعادة الإنتاج.اقد رفض سمير أمين مقولة (نمط الإنتاج الآسيوي) بشدة ، شكلاً ومضموناً، واستبدلها بمفهوم (التشكيلة الخراجية) أو نمط الإنتاج الأتاوى، لأنه عدّ التشكيلة الخراجية شكلاً متطوراً جداً، يتميز بنضج الدولة، وتركيز السلطة السياسية بيدها، بدلاً من تشتتها ولا مركزيتها بيد طبقة محدودة من كبار الإقطاعيين، يضاف لذلك مركزة ملكية الأرض والفائض بيد الدولة ، بدلاً من استهلاك وتبديد الفائض برمته من قبل الإقطاعيين.

كما تميز الشكل الخراجي بالحضور الكبير والمتميز للايديولوجيا الدينية،كتعبير عن شكل من أشكال الاستلاب الاجتماعي، مختلف تماما عن الاستلاب الاقتصادي في الرأسمالية، حيث تم فصل المنتج المباشر (العامل) عن وسائل الإنتاج.

ج-سمات التشكيلة الخراجية:

لخص سمير أمين سمات النمط الخراجي من منظور سمات التشكيلة في هذا الطور من التطور الاقتصادي والاجتماعي بما يلي:

١-تطور مرموق للقوى الإنتاجية ووجود زراعة حضرية مستقرة، تستطيع تأمين غذاء كاف ووجود فائض كبير منه، إضافة لأنشطة غير زراعية تستخدم معارف تقنية متوارثة، واستخدام معدات متنوعة ومتطورة باستثناء الآلات.

٢-أنشطة خدمية متطورة تتناسب مع مستوى وحجم الفائض.

٣-انقسام المجتمع إلى طبقات اجتماعية، تتناسب مع البناء التحتي في الاقتصاد.

٥-وجود دولة مكتملة التكوين ، تتجاوز المستوى الفردي.

واستخلص من هذا النمط جملة كبيرة من النتائج لتطوير مقولات المادية التاريخية، ومن هذه النتائج العامة استنتج ما يلي:

١- النمط الخراجي نموذج ينطوي على تنوع كبير في الشكل

٢- يتصف هذا الشكل، بخصائص عامة ومشتركة، تتمثل بطرق تحصيل الفائض، التي تخضع لنوع من هيمنة البنية الفوقية، في ظل اقتصاد يقوم على القيمة الاستعمالية للمنتجات

٣- الشكل الأساسي للتطور في هذه المرحلة هو النمط الخراجي المكتمل.

٤- النمط الإقطاعي هو ضرب من ضروب النمط الخراجي.

٥- ان وجود النمط العبودي (الرق) كان استثنائياً في هذا الطور، ولا يعدو في أغلب الأحيان أن يكون طوراً بين مرحلتين.

٦- ان تنوع التشكيلات الخراجية في هذا الطور، يستدعي وجود علاقات تجارية، داخلية وخارجية، بالتالي إمكانية الحديث عن شكل من العلاقات البضاعية.

٧- على العكس مما يتوقع البعض، فأن الطور الخراجي ليس راكداً أو سكونياً، بل يتسم بتطور كبير في قوى الإنتاج ، على قاعدة من علاقات الإنتاج الخراجية الفاعلة، ضمن تشكيلات على درجة كبيرة من التعقيد.

إن ما يميز تحليل سمير أمين ، أنه جاء مخالفاً في التحليل الاقتصادي لجميع مدارس الإستشراق تقريباً، وقلب المفاهيم رأساً على عقب، وإذا كان أنصار نمط الإنتاج الآسيوي قد اعتقدوا بتحول هذا النمط الحتمي إلى الإقطاعية، فإنه رأى على العكس أن الإقطاعية هي نمط بدائي من التشكيلة الخراجية.

كان تركيز سمير أمين على الخاصية المميزة لأشكال الإنتاج الأتاوى التي تقوم على القيمة الاستعمالية (الإنتاج من أجل الاستهلاك) ليقارنها مع أسلوب الإنتاج الرأسمالي الذي يقوم على القيمة التبادلية (الإنتاج من أجل التبادل).

وفي النتيجة توصل سمير أمين لنتائج مهمة بشأن التصنيف للتطور التاريخي لأنماط الانتاج الخمس (الآسيوي الراكد –النمط الإغريقي –الرومي العبودي-الإقطاعي – الرأسمالي) ما هي إلا تصورات خاطئة عن التاريخ الأنساني ، فلا وجود لمشاعات زراعية تملكت الأرض بشكل جماعي في حضارات الشرق القديم (مصر –الصين- الهند) كما لم تعرف هذه المجتمعات العبودية على نطاق واسع ، فمفهوم القنانة بالشكل الغربي يكاد يكون غريباً عنها تماماً ، ثم يتساءل هل كان الخلفاء العرب وأباطرة الصين أكثر استبداداً من ملوك أسبانيا وفرنسا وإنكلترا مطلقي الصلاحية؟!

وفي مقاربة سمير أمين بين التشكيلة الخراجية والرأسمالية أراد من ذلك القول أن الرأسمالية بصفتها تشكيلة مكتملة قد تستنفد ذاتها ؟ وتظهر على أطرافها في جنوب وشرق آسيا أشكال رأسمالية غير مكتملة، تمتلك قدرة أكبر على التطور،كما في الصين والهند وجنوب شرق آسيا، وتتحول هذه المناطق من أطراف إلى أشباه مراكز للرأسمالية، وقد أثبت التطور الحديث صحة هذا الاستنتاج فيما بعد؟!.

ثالثاً:أشكال الإنتاج ما قبل الرأسمالي في المشرق العربي

يمكن تطبيق الأساس النظري الذي أسس له الفكر الاقتصادي الكلاسيكي السابق على واقع تاريخي محدد وهو واقع المشرق العربي.

لكن المشكلة تكمن هنا ؛ في أن بعض الباحثين حاولوا الخروج من مأزق التخلف أو فهم أسبابه بإرجاعه إلى مراحل ما قبل الرأسمالية وعدم تحميل ما يعرف بـ(الغرب الكولونيالي) أو (الدول الرأسمالية) أية مسؤولية عن هذا التخلف.

على أية حال يمكن تقسيم مراحل التطور ما قبل الرأسمالية في هذه المنطقة إلى ثلاث مراحل أساسية: أ- المرحلة المشاعية ب- المرحلة القديمة ج- المرحلة الوسيطة.

١- المرحلة المشاعية

تُعدّ منطقة المشرق العربي من أقدم المناطق في العـــالم المأهولـــة بالمجتمعـــات الزراعية، ويعتقد البعض أن الإنسان الأول ظهر في الألف العاشرة ق .م في ســـهول سورية وفلسطين وبدأ حياةً زراعيةً مستقرة في الألف الثامنة ق.م فظهرت التجمعات القروية، التي تعتمد على مظاهر من الزراعة غير المستقرة في سهل العشارنة والفـــرات الأوسط إلى جانب الالتقاط والصيد. كما تشير الدراسات والمكتشفات الأثرية المتوفرة عن مصر القديمة و بلاد الرافدين إلى ظهور أولى بوادر الزراعة والانتقال المبكر مـــن الالتقاط والصيد إلى الزراعة في سهول سوريا وفلسطين في (الألـــف التاســـعة قبـــل الميلاد).

ساعد المناخ وخصوبة الأرض على ظهور الزراعـــة المنتظمـــة، وكانـــت أولى أشكال المشاعات قد قامت على علاقات الدم كالقبيلة والعشيرة ، مع بدء الجماعات البشرية بالاستقرار في المناطق الخصبة كالسهول والواحات والمناطق الداخلية.

كما وجدت زراعة الحبوب طريقها على نطاق ضـــيق في العصـــر النيـــوليتي ٨٥٠٠-٤٥٠٠ ق٠ م باستخدام الأدوات الصوانية، وكانت أولى التجمعات القروية قد نشأت في المريبط و أريحا ومنها انطلقت في الألف السادس ق٠م أولى موجـــات الزراعة شبه المستقرة نحو آسيا و جنوب أوربا ، وبدأ انتشار زراعة القمح و الشعير.

وفي العصر الفخاري في الألف السابع قبل الميلاد كانت شعوب المنطقـــة قـــد استخدمت الآنية الفخارية في الطبخ ، بعد أن انتشرت صناعة الفخار لحفظ الأغذية وتخزينها ونقلها لاماكن بعيدة .

ومن الناحية الثقافية كانت أولى الديانات الزراعية قد ظهرت هنا مع العصـــر النيوليتي. وما الطقوس الدينية التي نشأت في هذه الديانات إلا إعادة تمثيـــل لـــدورة

حياة القمح كدورة حياة الآلهة، وجملة الأعمال الزراعية يتداخل فيها الطقس الـــديني مع العمل الزراعي كإعادة تجديد لحياة الآلهة .

تحتوي الأساطير القديمة على مواد غنية لمعرفة شكل ونمط الإنتـــاج البـــدائي (رعوي – زراعي) وتفاصيل مهمة عن سلطة المجتمع الأمـــومي وشـــكل التنظـــيم الاجتماعي والإدارة حيث بدأت أولى أشكال الإدارة تأخذ شكل سلطة (القرية – المعبد) و برز دور الكهنة مع ظهور التمايز المبكر في تقسيم العمـــل بـــين الرجـــال و النساء ، وبين من زاولوا العمل المنتج كالزراعة والرعي والصيد و بـــين الكهنـــة و من مارسوا الأعمال الفكرية.

إلا ان أهم معالم تطور قوى الإنتاج، لم تكن الخصوبة المرتفعة للتربة ، التي جســـدت نفسها بالألوهية المؤنثة والسلطة الأمومية كرمز للخصب فحسب ، بل في اكتشـــاف العجلة الفخارية والكتابة في أواسط الألف الخامسة ق.م وظهور ثورة في الإنتـــاج الزراعي.

كما ظهر العمل الحرفي البسيط في قطاعين أساسيين؛ العمل الحرفي المـــترلي وبشكل خاص غزل الصوف وحفظ الأغذية ، والعمل الحرفي في المعابد .وفي هـــذه المرحلة اكتُشف الليف البري من النبات واستخدم في صناعة الثياب إضافة للصـــوف الذي حل محل الجلود.

وكان اكتشاف النار إلى جانب تدجين حيوانات الجر، قد مهد لثورة على صـــعيد النقل، باستخدام الثيران والحمير لجر العربات الثنائية العجلات ، التي أصبحت تنقـــل الأسلحة والجيش والمؤن والسلع لأماكن بعيدة ولأهداف عديدة كالحرب و التجارة.

وإذا كان من الصعب الإلمام بالتفاصيل الدقيقة عن هذا الشـــكل الأولي مـــن المشاعات البشرية ، وهو المشاعة الريفية ، وظهور أول تقسيم للعمل بـــين العمـــل الفكري والعمل الجسدي، وكانت أهم الأعمال الفكرية : الإدارة، الجيش، ممارســـة

الطقس الديني ، التعليم في المعابد ، وظهور العلوم المبكرة كعلم القـانون والفلـك والتنجيم وهندسة الزراعة والري.

نشأت المدن الأولى ضمن نواة (القرية ـ المعبد) بشكل متزامن مع اكتشاف الكتابة وثورة الإنتاج الزراعي، ومع ظهورالمدن بدأ النظام الديني الأمومي يتزعـزع وبدأت السلطة في المجتمع تنتقل للرجل ، فتكونت (مدن ـ الـدول) القويـة ذات التنظيم التراتبي الهرمي الصارم للسلطة، وتمركزت السلطة حول (الملك ـ الإله).

لقد بنى الناس المعبد وسط المدينة ليسهل على جميع السكان الوصول إليه، ونتج عن الاستقرار الزراعي وتوفر المزيد من الفائض تطور الحياة العمرانية وبناء المسـكن من الطين، لتنمو المساكن وتتصل بين تجمع قروي و آخر لتشكل مدينة كبيرة مثـل مدن : تللو -لاغاش - أور و أورك ..الخ.

كان دور الدين في هذه المجتمعات مهماً جداً ،لا في حياتها الاقتصادية القائمـة على الزراعة فحسب ، بل في حياتها الاجتماعية. حيث توجه الناس يوميـاً للمعبـد لممارسة الطقوس الدينية ، وبدأت تتشكل سلطة صغيرة حول الكاهن، مهمتها جمـع الفائض و الأقوات لمعابد الآلهة التي كان لها أراضي خاصة عدا عن الهبات والتبرعات، وبدأ الاعتماد على العسكر لحماية وحراسة المعابد، وأصبح الكاهن رئيس السلطة في المدينة- المعبد.

٢ـ المرحلة القديمة : (العبودية)

ظهرت المدن بوقت مبكر في الشرق القديم، بالمقارنة مع مدن البوليس **polis** الإغريقية، وهي فترة لا تقل عن ثلاثة آلاف سنة ، إذ عرفت مصر القديمـة و بـلاد الرافدين وسوريا، هذه المدن التي تسمى (مدن ـ الدول) في أواسط الألف الرابـع ق.م، في حين لم تظهر مدن اليونان قبل الألف الثانية ق.م . وأثار هذا الظهور المبكر لمدن الشرق جدلاً واسع النطاق بين علماء التاريخ والاجتماع ، وجرت محـاولات

عديدة لاعتبار المدن البوليس **polis** الأخيرة النموذج الأمثل للمقارنة مع مدن الشرق القديم.

فقد وصف ماركس المدن (اليونانية ــ الرومية) القديمة بأنها (تجمع لمالكي العبيد والأرض) هذه المدن التي اتسمت بها المرحلة العبودية والمجتمع العبودي، تختلف كثيراً لا من حيث تركيبها الاجتماعي الطبقي فحسب ، بل من حيث أدوارها ووظائفها عن المدن الآسيوية القديمة.فكانت المكان الذي جرى فيه استهلاك الفائض والعمل بآن معاً، إذ تعيش فئات الأحرار في المدينة إلى جانب ملاكي الأرض والعبيد من حساب هذا الفائض الزراعي.

أما(دول ـ المدن) في الشرق القديم فكان ظهورها المبكر على شكل(مدن ـالمعبد) قد انطوى على خصائص وسمات من التشابه والتماثل مع مدن البوليس، لجهة كونها أيضاً اعتمدت على الفائض المحصل على شكل ضريبة من الريف ، لكن جميع سكان المدينة هم تابعين للملك (رعايا الملك) ويعيشون من حساب الفائض الذي ينفقه هو وموظفيه.

ميّز ي.ل.مايك الفروق الأساسية بين مدن البوليس ومدن الشرق القديم بالقول: بأنها تكمن تحديداً في شكل الملكية ، حيث في نهاية المطاف يُعد شكل الملكية الفارق الجوهري بين مدن ـ البوليس وهذه الأشكال الاجتماعية السياسية والحكومية للشرق القديم التي درج على تسميتها البعض بمدن -الدول ، ففي حين أن حقوق الملكية الخاصة في مدن البوليس أعطت للفرد حق المواطنة في المدينة ، وحق المواطنة أعطى الفرد حق الملكية الخاصة ضمن مشاعة المدينة ،حيث لم يمتلك العبيد والغرباء مثل هذه الحقوق، وكان القانون الوضعي الذي يتم وضعه من قبل المشرعين والحكماء هو الذي ينظم العلاقات الاجتماعية والسياسية بين الأفراد داخل المدينة والمؤسسات، التي تشرف مباشرةً على إدارة المدينة، فإن مدن ـ المعبد ببساطة لم

تكن مكاناً لمالكي العبيد والأرض ، إذ إن ملكية الأرض قد انتقلت من مشاعة القبيلة إلى مشاعة القرية ومن ملكية القرية إلى ملكية المعبد في المدينة ، ثم أصبحت ملكيـة الدولة أو ملكية الملك حاكم المدينة. كما أن القانون الذي يحكم هنا وينظم علاقـات ملكية الأرض والمياه والتصرف بالفائض ، هو قانون يستمد سـلطته مـن الآلهـة باعتبارها مانحة الأرض السلطة.

هكذا كانت ملكية الدولة المتجسدة بشخص الملك حاكم المدينة، تحتكـر لا ملكية الأرض والماء فحسب، بل العمل الحرفي، والمواشي، والتجارة، وجميع الفلاحين يزرعون الأرض ويقدمون الضريبة للملك.

كان من هذه (المدن- الدول) القديمة الأولى مـدن (لغـاش ـــ أوروك ـــ سومار ـــ أشور ـــ أكاد ـــ بابل ـــ ..الخ) في بلاد الرافدين، ونموذج مدن_ المعبد القديمة جداً في سوريا كانت: حلب ـــ حماه ـــ دمشق ـــ حمص ـــ نصيبين .

لقد شهد هذا العصر الانتقال المبكر من ملكية القبيلة أو ملكية المشاعة_ القرية ثم ملكية (القرية_ المعبد)، قبل أن تظهر المدن وتتحول الملكية إلى ملكية (المدينـة ـــ المعبد) فملكية (المدينة —الدولة)...الخ

كما كانت ملكية الأرض على مر العصور تعود للمؤسسة العليا، وما الأفـراد من كهنة أو ملوك أو ولاة، إلا مشرفين ومتصرفين باسم هذه المؤسسة (مشـاعة — القرية) أو (المدينة- المعبد) أو(المدينة — الدولة) .

وأصبح رئيس الكهنة الذي سمي في مصر "أن" **EN** وفي بلاد الرافدين "باتيسا" **Batisa** يقوم بالأشراف على إدارة (المدينةـــ المعبد) التي عرفت بالأدبيات اليونانية القديمة بإسم "نوم" **Nom** ومع نهاية الألف الرابعة ق.م بدأت عملية نمو الفائض تفرز امتداداً أفقياً في السكان بزيادة عدد البيوت في القرية التي تحولت إلى مدينة ، وامتداداً عمودياً في شكل تنظيم الإدارة ، فبدأت (مدن ـــ الدول) تمتلـك جيوشـاً كـبيرة وأصبحت تبسط سلطتها على (مدن - الدول) الضعيفة المجاورة.

شهدت مصر عمليات التوحيد على مرحلتين في قيام دولتين : فنشأت دولة واحدة في مصر العليا و أخرى في مصر السفلى، قبل أن تتوحد على يد "منيس" مؤسس الدولة المركزية الأولى في مصر ، ومتخذاً عاصمة لها حملت أسمه (ممفيس أو منيس) .

أما في بلاد الرافدين فكانت أولى هذه المحاولات المخفقة على يد ملك أوروك "جلجامش" التي روتها لنا (ملحمة جلجامش) بأسلوب أسطوري وتراجيدي.

أ- الخصوبة وظهورالدولة المبكر:

اعتقد ماركس أن سبب الظهور المبكر للدولة المركزية في مجتمعات الشرق القديم ، هو الزراعة المروية على ضفاف الأنهار الكبرى (الفرات – النيل- الغانج – الأصفر ...الخ)

إلا أن التاريخ القديم قدم معطيات عديدة تؤكد أن ظهور الدولة سبق هذه المرحلة بكثير ،فظهرت الدولة المركزية في (مدن_ الدول) وفي المدن التجارية ، التي لم تعتمد على الزراعة المروية قط، و لم يكن للزراعة أي دور يذكر في اقتصادها.

لكن يبقى الجواب المحتمل حول سبب ظهور الدولة وقيام هذا الجهاز الإداري الكبير هو الخصوبة العالية للأرض ، التي سمحت بوجود فائض كبير في إنتاج الغذاء، أدى لحدوث التقسيم المبكر للعمل بين العمل الجسدي والعمل الفكري، وظهور فئات منقطعة تماماً عن العمل الزراعي وتعيش من حساب هذا الفائض ، فمارست الإدارة والحكم إلى جانب الحكام والملوك وضمت الكهنة والكتبة والقضاة و المحامون والجند ..الخ

شكلت هذه الفئات العماد الأساسي لجهاز الدولة ولسكان المدن المبكرة ، هذه الفئات عاشت من حساب هذا الفائض الذي تركز بيد الدولة ، في ظل خضوع السلطة لنوع من التنظيم الصارم ، والتسلسل الهرمي حيث يقف على رأسه الملك

الإله ممثل السلطتين السماوية والأرضية.بالتالي فالإجابة عن سبب وجود هذا الفائض الكبير من الغذاء وبالتالي سبب ظهور الدولة لايمكن تفسيره إلا بهذه الأسباب الثلاث التالية:

١ - الخصوبة العالية للأرض

٢ - تركيز العمل الاجتماعي وتكثيفه

٣ - التطور التقني المبكر :حيث مهد لهذا التطور اكتشاف الكتابة ، وظهور التعليم والمدارس داخل المعابد فتطورت فنون الزراعة وهندسة الري ، وظهرت صناعة النسيج، كما تم اكتشاف العجلة الفخارية لتصنيع العربات الثنائية العجلات التي تجرها الخيول..الخ

هذه الشروط مهدت لعملية الانتقال من الإنتاج من اجل الاستهلاك للإنتاج من أجل التبادل مع الشعوب والأمم المجاورة.وسمح توفر الفائض الكبير من الإنتاج الاجتماعي بإمكانية تجهيز جيوش تستطيع الاستيلاء على أراضي الغير وبسط سلطتها عليها.

أما التنظيم الإداري والحكومي فقد خضع لشكل من التنظيم الهرمي للسلطة المركزية ، التي لم يحصل عليها تغير مهم حتى في العصرين الهليني/ الرومي بين القرن الثالث ق.م والقرن الثالث ميلادي.

إذ لم يُدخل الهلينيون والرومان أي تغيير جوهري يذكر في طبيعة التنظيم السياسي والاجتماعي ، وبقيت السلطة تخضع لتنظيم هرمي تسلسلي **Hierarchy** يبدأ من مدن العواصم ، التي كانت مركزاً للسلطة المركزية ومكاناً لإقامة الملك ، تليها (مدن – النوم) الوحدات الإدارية الأساسية التي تقابل الولاية، ثم تنقسم هذه الوحدات الإدارية إلى وحدات إدارية أصغر لتصل إلى الوحدة الإدارية الأساسية لجمع الضرائب عن الأرض والأنفس وهي القرية.

كان ممثلو الإدارة يخضعون لمثل هذا الترتيب في توزيع السلطات، فكانت أهم الشخصيات الإدارية التي تقف إلى جانب أمير المدينة ، هي جامعي الضرائب أو المسؤول المالي الذي عُرف في العصر الهليني باسم (الإيكونوميس) وكانت أهم واجبات هؤلاء الموظفين أمام الملك ضمان وصول الضرائب المستحقة على وحداتهم الإدارية للخزينة.

وقد لعب هؤلاء الموظفون دور همزة الوصل بين الملك والوحدات الإدارية الأدنى، لتنفيذ التعليمات الحكومية المتعلقة بالزراعة ونوعية المواسم والمحاصيل ومواقيت الزراعة ونوعيتها، وتنظيم الري ، وتحصيل حصة الدولة من المحاصيل أو القطعان ومن الضرائب، حتى إن الملك كان يتدخل ،كما في مصر العهد البطلمي ، بتحديد المساحات الواجب زراعتها حبوباً، ويحدد متى وأين يجب زرع المحاصيل؟ في ظل احتكار الدولة لتجارة الحبوب، والتجار الذين يقومون بشراء حصة الدولة من الحبوب يعرفوا باسم الملتزمين، وكان على حاكم كل ولاية إطلاع الملتزم على الأرض ومساحتها ونوعية محاصيلها، وفي حال تأخر الولاية عن دفع كمية الحبوب المتوجبة عليها ،كان على موظفي الولاية وكبار حكامها أن يدفعوا غرامات ثقيلة للملتزم.

فوظيفة الجهاز الإداري الحكومي تنفيذ الأوامر الملكية أو أوامر الدولة والسهر عليها في شؤون جمع الضرائب،و زراعة المحاصيل، وتقاسم المياه، والسخرة المفروضة على القرية، والجندية ، وتوزيع الضريبة الكلية المفروضة على القرية حسب عدد العائلات وعدد أفرادها وملكيتها الاستعمالية للأرض ...الخ

وكما يشير روستوفيتسيف، كان هؤلاء الموظفين عند جني المحاصيل يتصلون بممثل الدولة والملتزم عن طريق التسلسل ، بعد أن يتم جمع المحصول ، للحضور مع ممثل إدارة المركز الإداري في الناحية (النوم) لتسلم المحصول منهم.

فكانت المحاصيل تُنقل عبر المراكب ،حيث شهد النقل النـــهري في العصـــور القديمة تطوراً كبيراً عبر أنهار مصر وسورية وبلاد الرافدين، وشهدت هـــذه الأنهـــار حركة منتظمة للمراكب النهرية ، التي تنقل المحاصيل السريعة للمدن والعواصم، ليتم تخزينها في عنابر ومستودعات الدولة.

ب-أشكال الملكية:

على الرغم من أن الشرق لم يسن أية قوانين تحرم الملكية الخاصة في أي عصـــر من العصور، فإن حجم ومساحة الأراضي المملوكة بشكل فردي كانـــت محـــدودة المساحة، في حين كانت الأشكال السائدة والمنتشرة هي:

١- **ملكية المعابد** :كان هذا الشكل هو الأقدم لملكية الأرض .فلكل معبد أملاكه الخاصة، فقد وصلت ملكية معبد الإله حورس في مصر في أواسط القرن الثاني ق.م مثلاً إلى ١٨ ألف أورورة (تعادل ١١٩١٨ فدان) في حين كانت ملكية المعبد في زمن رعمسيس الثاني القرن الثاني عشر قبل الميلاد تقدر بنحـــو ٨ ــــ ١٥% من المساحات المزروعة في مصر ، وفي بلاد الرافـــدين كانـــت هنـــاك أراضي مماثلة للآلهة والمعابد.

٢ - ملكية الدولة: تشكلت أراضي الدولة من الأراضي المصـــادرة بـــالحرب أو الأراضي التي تقع على ضفاف الأنهار وتروى بالمشاريع الحكوميـــة الكـــبرى للري.وبالرغم من عدم توافر إحصائيات كافية عن هذا النوع من الملكيـــة، إلا أنها حجمها كان كبيراً في مصر وبلاد الرافدين وتراوح بين ٦٠ـــ ٧٥ % من المساحة المزروعة على الأقل ، نظراً لاعتماد الزراعة هنـــا علـــى الـــري الاصطناعي على ضفاف الأنهار.

أما في سورية فكانت هذه النسبة أخفض، لا بسبب الاعتماد على الزراعة البعلية، بل لأن الطبقة الأرستقراطية في المدن وكبار التجار، قامت بـــدور كـــبير في الحيـــاة

الاقتصادية إلى جانب رجال الدولة والأرستقراطية الدينية، وحصلت على حقوق ملكية منقولة بالوراثة لملكية الأرض ، لا سيما في المدن القديمة مثل حلب ودمشق وحماة وطرابلس..الخ

ج-الدولة وطرق توزيع الفائض :

كانت الدولة تحصل على حصة كبيرة من المحصول ،إذا ما أخذنا بالحسبان اندماج الريع بالضريبة، فالدولة لها الحق بجمع الريع بصفتها المالك الأعلى للأرض ، ولكون الفلاح مستأجر للأرض فأنها تمتلك الحق بجمع ضريبة لقاء خدماتها المختلفة ، مثل بناء وإصلاح السدود والأقنية وخزانات المياه أي أعمال الري وشق الطرق وأعمال الدفاع والأمن والإدارة.

يصل الفائض الزراعي إلى المدن وإلى المراكز الإدارية وتقوم الدولة بتوزيع قسم منه على رجال الجيش والإدارة ، و تتم بهذا الجزء المبادلات التجارية بين رجال الدولة والتجار والحرفيين مما يعطي دفعة قوية لتطور حركة التجارة والصناعة.

قُدر حجم الضرائب التي كانت منذ العصر الفرعوني وحتى \ الهيليني – الرومي\ تباع للتجار الضامنين بين ١٦ – ٥٠ % وتراوحت قيمة أجار(الريع) الأرض بين ٢٥ –٣٣ % من المحصول كما في العراق في العهد الساساني.

أما فيما يتعلق بتصرف الدولة بالفائض، فأنها كانت تصرف منه مرتبات لجهاز الإدارة الكبير المقيم في المدن والمراكز الإدارية الفرعية ، إضافة لنفقات الجند والجيش وصيانة مشاريع وشبكات الري وحفر الأقنية ومسح الأرض وشق الطرقات..الخ

بعد أن توزع الدولة عطاءات عينية من الحبوب والأغذية على العاملين في الإدارة و الجرايات النقدية وتقوم بكل هذه الأعباء ، يتوفر لديها فائض كبير يكفي لا للقيام بكل هذه النفقات فحسب ، بل لاقتناء الذهب والجواهر وتزيين القصور

والمعابد ، ومراكمة هذه الثروة في خزائن الملوك جيلاً بعد جيل، إلى جانب الإنفـــاق على المشاريع العمرانية الضخمة (كالأهرامات) والزقورات والقصور.

فقد تميز العصر السلوقي بتروع مؤسسي الدولة السلوقية في ســـوريا وبـــلاد الرافدين بالأنفاق الكبير على بناء المدن ، التي تحل أسماء ملوكهم و زوجاقم .

واذا كان البطالسة في مصر قد أكتفوا ببناء الإســكندرية لتخليـــد جــدهم الإسكندر الأكبر المقدوني، فأن السلوقيين بنوا أكثر من ٦٠ مدينة صغيرة و كبيرة من أشهر ها إنطاكية و سلوقية على نمر دجلة و لوذوقية (اللاذقية) وافاميا..الخ.

ومن أشهر مدن الإدارة القديمة (العواصم) كانت في بلاد الرافدين (أوروك) في الألف الرابعة قبل الميلاد التي قدر عدد سكانها ٢٠- ٢٠٠ ألف نســـمة و ســـومار وأكاد و آشور وبابل ..الخ وفي مصر القديمة ممفيس ودلفي وطيبة وسيس ..الخ

د-المدن التجارية في الشرق العربي القديم:

إذا كانت حياة سكان المدن الإدارية مرتبطة بحركة الفائض الواصل من الريف أو الأرياف المجاورة ، فان المدن التجارية خضعت في ظروف ظهورهـــا وتطورهـــا لحركة و دورة الفائض الخارجية عبر التجارة الدولية.

ظهرت المدن التجارية أما في نقاط تقاطع طرق القوافل البرية على مقربة مـــن الواحات الصحراوية مثل مدن (مكة _تدمر_ بترا _ إنطاكية) أو على الشـــواطئ البحرية مثل (أوغاريت _ صور_ طرابلس - الإسكندرية) ..الخ

أدت هذه المدن التجارية دوراً هاماً في الحياة التجارية الدوليـــة بـــين الشـــرق والغرب ، بين شمال المتوسط وجنوبه وشرقه ، فكانت تجارة آسيا (الهند- الصـــين) تمر عبر فارس وشبه الجزيرة العربية محملة بعاج الهند وحرير الصـــين ، والتوابـــل و البخور من شبه الجزيرة العربية ، والمعادن والأنسجة من فارس لتعبر سوريا ومصر عبر البحر المتوسط إلى أوروبا القديمة.

وفي الجزيرة العربية في القرن الرابع والعشرين ق.م. كان للبحـــرين (دلمـــون) دور هام في التجارة الدولية عبر الخليج العربي ، وكانت صادرات بلاد النهرين مـــن الحبوب والزيت والصوف والمنتجات الحرفية المختلفة تمر عبر الصحراء إلى (دلمـــون) البحرين لتعبر إلى الهند و من الهند كانت تستورد المعادن والحجارة والخشب والصيد والأحجار الكريمة.

كان المشرق العربي الذي يطلق عليه (الشـــرق الأدنى) منـــذ القـــدم موقعـــاً استراتيجياً للتجارة الدولية قبل ظهور الرأسمالية والنفط ؟ وقد أدرك ملوك وأبـــاطرة العالم القديم أهمية الاستيلاء على هذه المنطقة للسيطرة على التجارة العالمية و التحكم بحركة الفائض العالمي.

فكان لمصر القديمة مستعمراتها التجارية في آسيا الصغرى وســـورية وفينيقيـــا والنوبة، فكانت تحصل عن طريق (بيبل) الفينيقية على الرصاص والفضة وأخشاب الأرز الثمينة من لبنان ومن آسيا الصغرى على الأخشاب بأنواعها المختلفة.

إن السمة الأساسية المشتركة بين هذه المدن أنها اعتمدت على التجارة كقطاع شبه وحيد في حياتها الاقتصادية، مع وجود قطاع صغير للعمل الحرفي داخل المدينـــة، كانت تخضع باستمرار لسيطرة القوى العظمى أو الدول المركزية المجاورة، هذه القوى كان لها موظفين وجبات ضرائب مقيمين في هذه المدن،لجمع مكوث التجارة لصالح خزينة الملك.

فكان للفراعنة على سبيل المثال ممثلين من الموظفين في المدن التجاريـــة علـــى السواحل السورية أطلق عليهم اسم **Rabttsy** مهمتهم الحفاظ على المصالح التجارية لمصر، وإعلام فرعون عن تحركات حكام المدن، وعن خطط وتحركات القوى المعادية في الدول المجاورة، وإذا دعت الحاجة يقوم (ربيتسون) ممثل فرعون بالتدخل المباشر في حياة المدينة، لجانب مهمته بجمع الضرائب والحفاظ على كنوز وثـــروات الملـــك المصري الخاصة .

كما خضعت تدمر لمثل هذه السيطرة لملوك روما كمستعمرة تجارية ومحمية عسكرية تابعة لروما حتى النصف الأول من القرن الثاني ميلادي حين منحها الإمبراطور هارديان لقب (المدينة الحرة) لاستقبالها الحافل له.

و-مفهوم العبودية :

بقيت خصائص المرحلة القديمة في الشرق الأدنى موضع خلاف بين الباحثين، فمن الصعب إسقاط سمات العبودية أو الاستبداد على هذه المرحلة؟ فقد تغيبت عن هذه المجتمعات أهم سمات نمط الإنتاج العبودي : وهي وجود ملاكي الأرض والاعتماد على قوة عمل العبيد في الزراعة ، ففي أوغاريت في الألف الثانية ق.م لم يكن وجود لطبقة ملاكي العبيد ، وفي إيبلا القديمة (الألف الثالث ق.م) تغيب دور العبيد عن العمل في الزراعة لدرجة يصعب وصف هذا المجتمع بالعبودية.كما تشير المعطيات الأثرية والتاريخية عن بابل في الألف الأولى ق.م إلى أن عمل العبيد في الورش الضخمة والمزارع والأطيان الكبيرة لم يكن أساسياً.لكن العبودية (الرق) كنمط اجتماعي كان لها حضور قوي في المجتمع ، أما المجال الرئيسي لعمل العبيد فكان في التجارة و(الخدمة المنزلية)، مقارنة مع الأعمال الإنتاجية كالزراعة والحرف، التي كان عمل العبيد فيها محدوداً .

على الرغم من وجود شواهد عن الاسترقاق الأبوي أو الاسترقاق نتيجة الحروب، واستخدام العبيد في أعمال البناء كالأهرامات والمعابد والقصور والمدافن ، إلا إن نسبة الأحرار في هذه الأعمال كانت أكبر من نسبة العبيد ، حيث انتشرت السخرة في جميع المراحل تقريباً ،فالأعمال المجهدة لم تقتصر على العبيد.وكان عمل العبيد أكثر انتشاراً في القطاع الخدمي،كالخدمة في القصور أو منازل الأسياد أو في التجارة وحماية القوافل.

لقد شكل العبيد الأرقاء طبقة اجتماعية تعمل في بيوت العـــائلات الميســـورة وكبار رجال الدولة والجند والتجار وصولاً إلى رجال القصر والبلاط توزعت مـــن قاعدة الهرم الاجتماعي وصولاً إلى قمته وكان العبد يستمد مكانته الاجتماعية مـــن مكانة سيده في المجتمع .

لقد تمتع العبيد بحقوق اجتماعية وإنسانية وخلافاً للعبيد في اليونـــان ورومـــا القديمة، وكان سيد العبد مسؤول بصفة مباشرة أمام المجتمع عن أفعال العبـــد أمـــام القانون.

كما لم تمنع القوانين الشرقية زواج الرجل الحُر من الأَمَة، أو حق وراثة العبـــد لسّيده؟ فقد سمحت تشريعات حمورابي مثلاً ان يتزوج الأحرار من العبيد، وعـــدّت الأولاد أحراراً في هذه الحالة،كما يحق للأولاد وراثة أبيهم إذا أعترف الأب بأبوتـــه لهم، ويرثونه إذا لم يكن له ورثة ، على الرغم مما وصف به العصر البابلي بالعبودية ، ومدى الظلم الذي لحق بالعبيد جراء القانون.

خلاصة القول فان المرحلة القديمة في الشرق الأدنى لا يمكن توصيفها بالعبودية إلا بالمعنى المجازي ،لا بالمعنى الخاص لمفاهيم أسلوب الإنتاج أو التشكيلة الاقتصـــادية —الاجتماعية.و يبدو وصف سمير أمين لهذه المرحلة (بـــالنمط الخراجـــي) الأقـــرب للصحة، من بين جميع التوصيفات لأشكال الإنتاج (ما قبل الرأسمالي).

٣-المرحلة الوسيطة في الوطن العربي

يقصد بمفهوم المرحلة الوسيطة المعنى الموازي لمفهوم (الإقطاعية) أو ما قبل الرأسمالية. بدأت هذه المرحلة في الوطن العربي فعلاً مع ظهور الإسلام ، ونضجت سماتها بوضوح بين القرنين السابع والثامن ميلادي ، مع ازدهار الدولة العربية (الأموية والعباسية) واستمرت حتى القرن الثامن عشر.

يُعد الإسلام مكوناً اقتصادياً وثقافياً حاسماً في التطور الاقتصادي والاجتماعي للمجتمعات العربية في العصور الوسيطة. لا بل يمكن وصف الإسلام كثورة ثقافية واجتماعية غيّرت مسار التطور الإنساني العالمي ، لما لاقاه الإسلام من انتشار واسع في مناطق شاسعة من آسيا و أفريقا وأوربا، بدءاً من الجزيرة العربية شرقاً إلى المحيط الأطلسي غرباً، ومن آسيا الصغرى وآسيا الوسطى شمالاً إلى أفريقيا الوسطى جنوباً، وأصبح الإسلام جزءاً من تاريخ وحضارة شعوب عديدة من أسبانيا (الأندلس) إلى صحراء النوبة و أفريقيا الوسطى ، ومن الأناضول والبحر الأسود وصولاً إلى آسيا الوسطى والهند والصين وشرق وجنوب شرق آسيا، وفي المرحلة العثمانية وصلت حدود الإسلام لبحر قزوين مروراً بألبانيا والجبل الأسود وكرواتيا .

كانت دار الإسلام دولة امبرطورية مترامية الأطراف تمتع بحكم مركزي، أدى التشريع الإسلامي فيها دوراً كبيراً في الحياة الاقتصادية وفي تنظيم الإدارة، إلى جانب تنظيم الحياة الاجتماعية والثقافية والفكرية.

تميز التشريع الاقتصادي الإسلامي الجديد، بقدرته على صهر خبرات الحضارات السابقة في إدارة الدولة وتنظيم المجتمع ، والخروج بتشريع عالمي دينامي مرن يتمتع بنصوص مفتوحة على خبرات الأجيال القادمة في الإدارة والحكم ، حاولت التوفيق بين المصلحة الفردية وتحفيز الأفراد على العمل والكسب والملكية، وبين المصلحة العامة للمجتمع عبر الدولة ، مما أسهم في التكامل الاقتصادي والتضامن

الاجتماعي بين أفراد المجتمع الواحد، وكوّن شبكة أمن اجتماعي ضخمة عبر المؤسسات الأهلية والوقفية والحكومية للرعاية الاجتماعية.

من الناحية المنهجية يمكن تقسيم المرحلة الوسيطة في الوطن العربي إلى مرحلتين اقتصاديتين وسياسيتين أساسيتين لكل منها خصائصها وسماتها الخاصة؛ وهما مرحلة الحكم المدني ومرحلة الحكم العسكري.

أولاً– مرحلة الحكم المدني:

تميزت هذه الفترة الممتدة من أوسط القرن السابع حتى نهاية القرن التاسع ميلادي، بسيطرة رجال الإدارة المدنية أو ما يطلق عليهم (رجال القلم) على شؤون الإدارة والحكم، بالمقارنة مع مرحلة الإدارة والحكم العسكري، ذات الطابع الاستبدادي، التي مر وصفها في الفصل الأول.

أتسمت هذه المرحلة بتراكم رأس المال والعمل الاجتماعي، الذي أهَّلَ المجتمع العربي للانتقال إلى مرحلة نوعية أكثر تطوراً من المرحلة الوسيطة، لو لم يحدث القطع التاريخي بفعل تدخل العوامل الخارجية وفي مقدمتها الحروب الصليبية والغزو المغولي، بحيث يمكن للباحث متابعة خط التطور الاقتصادي والاجتماعي في هذه المرحلة، وتأثير هذا القطع التاريخي (وهي مسألة تهم الباحثين في الاقتصاد وعلم الاجتماع والانتربولوجيا الثقافية) مما يسمح بتقديم بعض الإجابات عن أسباب التخلف الاقتصادي والاجتماعي في المجتمع العربي والإسلامي في المرحلة المعاصرة.

على أية حال إذا كان من الصعب الإحاطة الشاملة بهذه المرحلة فمن الممكن الحديث عن السمات الاقتصادية العامة،التي يمكن إيجازها بالسمات التالية:

١–أحكام الأرض في مجال الملكية:

بدأ الإسلام بتنظيم الحياة الاقتصادية وتنظيم الإدارة (الدواوين) فحدد طبيعة العلاقات الاقتصادية بين الفرد والدولة، وبين الأفراد على اختلاف مواقعهم الاجتماعية من السلطة أو الثروة.**وإذا كان الإسلام قد بدأ ثورته الثقافية** بإلغاء

الطبقات والفوارق الطبقية بين الأفراد، وألغى جميع أشكال التمييز في العرق واللون والجنس، إلا ان ذلك لم يمنع من تشكل الطبقات الأرستقراطية في المجتمع العربي الوسيط فيما بعد.

بقي تنظيم الإدارة والدواوين في الدولة العربية الإسلامية لفترة من الزمن دونما تغيير، فكان التنظيم الرومي للإدارة والمعاملات الاقتصادية معمولاً به في مصر وبلاد الشام، والتنظيم الفارسي في العراق وفارس، قبل ان تجري عملية تعريب الدواوين في مرحلة متأخرة من الحكم الأموي ، على يد الحجاج بن يوسف الثقفي ، لإعادة تنظيم الإدارة والقيام بالإصلاح الإداري.

كان أول من وضع كتاباً في أحكام الأرض في الإسلام ، وفصل فيه رأي التشريع الإسلامي في أمور الملكية والضرائب ، هو القاضي أبو يوسف صاحب كتاب (الخراج) في القرن الثامن ميلادي. ومن المصادر العربية الأخرى في القرن الثاني عشر ميلادي كتاب الماوردي (الأحكام السلطانية) الذي بيّن فيه أحكام ملكية الأرض وأنواعها، وحجم الضرائب المفروضة على الأرض والتجارة والأموال، إلى جانب هذه المصادر هناك كتاب ابن سلاّم (الأموال) الذي بين فيه أحكام الضرائب والأموال، وهو من المصادر الهامة في أمور المالية والمحاسبة العامة لتلك الفترة.وفي مجال حسابات الدخل القومي أو الناتج الإجمالي للولايات والأقاليم على مستوى الدولة ، هناك كتاب (الخراج) لقدامة بن جعفر و(مقدمة) ابن خلدون وكتب الجغرافيين العرب كالإدريسي و الأصطخري وابن حوقل ..الخ إلى جانب كتب (الوزراء والكُتاب والقضاة) .لقد بينت هذه المصادر موقع كل إقليم ، ونوع وحجم الضرائب العامة المتوجبة على كل الأقاليم والولايات ونسبة الضرائب النقدية والعينية في كل أقيم وباب على مستوى الدولة.

تبين هذه المصادر وعلى عكس ما يعتقده بعض المستشرقين ، بأن التشريع الإسلامي لم يكن سبباً في منع ظهور وتتطور الملكية الخاصة للأرض ، بل شجع على

حرية التملك وحرية العمل والتجارة، كما وضع أسس عقلانية لنظام دقيق ومُفصّل في التشريع الضريبي، وقد عرفت هذه المرحلة ثلاث أشكال أساسية لملكية الأرض أهمها :

١- ملكية الدولة (أو بيت مال المسلمين):

لقد عُرفت أرض الدولة باسم الأرض الخراجية(أو الأميرية) وتصبح الأرض خراجية أو ملكاً للدولة في الأحوال التالية:

أ- إذا كانت الأرض قد فُتحت بالحرب، وخسر أهلها الحرب فإنها تُضم تلقائياً إلى الدولة بعد تقسيم الغنائم على المتحاربين ، وإعطاء المقاتلين حصصاً أو تعويضاً عنها، ويدفع أصحابها عنها الخراج.

ب- إذا فتحت الأرض بالحرب وصالح أهلها عليها بموجب هدنة، فتصبح الأرض خراجية مع بقاء حق الاستعمال والملكية بيد أصحابها، ويُفرض عليها الخراج.

ت- الأراضي التي يصالح أهلها عليها ، ولا يرفعون سلاح ويقبلون بدفع الخراج والجزية (ضريبة سنوية على الأفراد الذكور البالغين تعادل دينار) و تبقى الأرض بيدهم ولكن تدفع الخراج

٢-الملكية الفردية الخاصة :

(الأراضي العشرية) : وهي كل أرض مملوكة بطرق صحيحة لأفراد مسلمين أو من أهل الكتاب وتنتقل بشكل وراثي صحيح من الآباء للأبناء، أو جرى استصلاحها أو أحياؤها بجهد بزراعتها أو غرسها بالأشجار، فإنها تصبح ملكاً خاصاً وتدفع العشر إذا كان أصحابها مسلمين (١٠%) من المحصول للدولة ، أو تدفع الخراج إذا كانت ملكاً لأهل الذمة ومتوارثةً بطريقة صحيحة.

٣-ملكية الوقف الديني (الأحباس):

لا تقتصر ملكية الوقف على المسلمين بل تشمل الأوقاف المسيحية واليهودية، التي أوقفها أصحابها لصالح الكنيسة أو المعابد.

يُعد الحبس أو الوقف الديني من الأشكال القديمة للملكية، التي كانت موجودة قبل الإسلام.فالأملاك الوقفية معفاة من جميع أنواع الضرائب، ومحمية قانونياً من الاعتداء عليها والتصرف بها .

تأتي مؤسسة الوقف في المرتبة الثانية بعد الدولة في حجم الملكية ، فقد امتلكت الأوقاف مساحات واسعة من الأرض والعقارات ، وعلى الرغم من ان ملكية الوقف تابعة للمؤسسة الدينية ولا يجوز بيعها أو التصرف بها أو الاعتداء عليها من قبل الأفراد أو الدولة، إلا أنها كانت تقع تحت إشراف الدولة ولجأ الحكام لأملاك الوقف (عند الضرورة القصوى) كما في ظروف الحرب لغرض تجهيز الجيش للدفاع عن البلاد من الغزاة.

انتشرت الأحباس مع بداية عهد الدولة العربية الإسلامية مع خلافة عمر بن الخطاب ، ونمت في العصر الأموي والعباسي، ولكنها في العصور اللاحقة ، لاسيما في العصرين المملوكي والعثماني بلغت شأناً عظيماً، ففي عهد السلطان المملوكي الناصر (أواسط القرن الرابع عشر)كانت مساحة أرض الأوقاف في مصر قد بلغت ١٣٠ ألف فدان، وكان بعض أمراء المماليك قد لجأ لوقف إقطاعياتهم (أراضي الدولة الممنوحة لهم مقابل الخدمة) بحجة الدوافع الدينية ، للحفاظ على حق أبنائهم بحصة من عائداتها، وحمايتها من مصادرة الدولة .

إذ يجوز وقف الملكية مع حق التمتع بقسم من وارداتها، وبهذه الطريقة كانت نصف أراضي مصر قد أوقفت تقريباً في أواخر العصر المملوكي، وبلغت نسبتها عشية الفتح العثماني ٤٣% من مساحة الأرض في مصر، فقد انتشر وقف الأراضي

والعقارات والأسواق والمرافق الأخرى، وكانت أمـــلاك الوقــف تـــأتي في المرتبـــة الثانية،بعد ملكية الدولة.

٢-الضرائب:

فُرضت الضرائب على الأرض الزراعية إلى جانب (الريع- الإيجار) لـــلأرض ،إذ كانت الأرض تعود للدولة، وكانت الضريبة تفرض على وحدة المساحة، والريع على كمية المحصول، ففي مصر وسوريا كان الريع أو الخراج يؤخذ عيناً كنسبة مـــن المحصول، أما ضريبة الأرض فتؤخذ على المساحة نقداً.وكان الدينار الذهبي هو النقد المستخدم في مصر وسوريا، وفي العراق وفارس كان الدرهم الفضي، قبـــل انتشـــار الفلس المصنوع من النحاس الأصفر في بداية القرن الثامن ميلادي .

عُرفت الضرائب على المحصول في الإسلام بالخراج و العشور وفي مراحـــل متأخرة أطلق عليها العثمانيون تعبير (الميرى) وكانت تؤخذ عيناً كنسبة من المحصول، ويقوم بجمعها موظفون مختصون ، يســـاعدهم رجـــال الإدارة وحكـــام الأقـــاليم والولايات، أو يتم ضمانها من قبل التجار بموجب عقود مع الدولـــة ، ثم يجمعونهـــا بأنفسهم من الفلاحين عند الموسم أو قطاف المحصول.

انتشر أسلوب جمع الضرائب بطريقة الضمان في أواسط العهد العباسي مـــع ازدياد نفقات الخليفة على الحاشية والموالي ومظاهر البذخ في الدولة.وقـــد عرفـــت المرحلة الوسيطة شكلين لجمع الضرائب الزراعية،إما بشكل مباشر من قبل الدولة أو بطريقة الضمان.

كانت الضرائب تحدد بدقة من قبل المُشرع، ولكن هذا لايعني عدم حصول تجاوزات في هذه المرحلة ، من قبل الولاة وجباة الضـــرائب المـــوظفين، وقيـــامهم بتحصيل ضرائب مرتفعة وإتاوات لم ينص عليها الشرع أو القانون.وقد يـــتم مـــنح الأرض كإقطاعات لرجال العسكر كما حصل في العصرين المملوكي والعثماني...الخ

كانت أهم أنواع الضرائب الزراعية في هذه المرحلة هي :

١- **الخراج**: يُعد الخراج المصدر الأساس لدخل الدولة، إلى جانب الضرائب الأخرى المفروضة على الأنشطة الأخرى كالتجارة والصناعة (العمل الحرفي) وكان مقدار الخراج يتحدد وفق أحكام شرعية دقيقة ومفصلة، هذه الأحكام مستمدة من القرآن والسُّنة النبوية\أقوال وأفعال الرسول محمد\(ص).

ويتم تحديد قيمة الخراج حسب قيمة الجهد البشري في العمل الزراعي، وحسب مدى خصوبة الأرض وكنسبة مئوية من المحصول، وهناك احتمالان أساسيّان لتحصيل الخراج:

أ-**أن تكون الأرض بعلية** :أي تُسقى بماء المطر ، وفي هذه الحالة إذا كانت الأرض ذات خصوبة عالية أي تغل محصولاً وفيراً كما في أراضي مصر والعراق فيدفع أصحابها ١\٣ ثلث المحصول، وإذا كانت خصوبتها عادية كما في أراضي سوريا فأن أصحابها يدفعون الربع ٢٥% من كمية المحصول.

ب- **مروية بجهد بشري** : من ماء نهر أو ساقية، أو يبذل أصحابها جهداً أو ينفقون مالاً لإروائها ، عندها تخفض قيمة الخراج للنصف، فإذا كانت ضريبة الأرض الثلث تصبح ١\٦ السدس، وإذا كانت الربع (٢٥%) فإنها تُصبح (١٢،٥%).

٢- **العشور**: وهي ضريبة مفروضة على أرض المسلمين وتكون بمقدار ١٠% من المحصول،إذا كانت بعلية و ٥% إذا كانت مروية بجهد.

٣- **الزكاة**: ضريبة تؤخذ من المسلمين، عن الأموال المنقولة وغير المنقولة، التي تدر ربحاً صافياً، و تؤُخذ كعُشور من محاصيل الأرض التي تصلح كغذاء للبشر أو أقوات، مثل القمح والرز والتمر والزيتون والعدس وجميع الخضار والفواكه، شريطة أن يتجاوز المحصول مقداراً يزيد عن حاجة الاستهلاك الشخصي، وقد

حددها عمر بن الخطاب بالنسبة للحبوب ما زاد عن(٦٥٠كغ)، وعلى ما ينتج من باطن الأرض من ٥-١٠% وتُفرض على المواشي كالأغنام والماعز والأبقار والجواميس والنوق والجمال ، ويجب أن تزيد عن ٤٠ شاة للأغنام (ومن٤٠ -١٢٠) شاة تستحق شاة واحدة زكاة أو ما يعادلها، وفي الإبل عن كل ٥٠ ناقة وجمل فيها ناقة واحدة، وعن البقر عن كل ٤٠ بقرة مسنة فيها٥٠ بقرة واحدة، وقد فصَّل المُشَّرع وبدقة النسبة والقيمة بالنسبة للمواشي، وأشترط أن تؤخذ الماشية للزكاة سليمة من الأمراض، وبحالة وسط من حيث الوزن، ولا تُقبل صغار المواشي أو التي بها عيب في الشكل أو الصحة أو أن تكون كبيرة السن أو حامل..الخ .

كما فرضت الزكاة على الأموال الفائضة التي يمضي عليها عام كامل، لا سيما أموال التجارة والأموال السائلة أو الجامدة شريطة أن تتجاوز مقدار معين، وهو٢٠٠درهم للفضة و٢٠ مثقال للذهب (أو ما تزيد قيمته عن ثمن ٨٠غرام من الذهب فما فوق) فيتوجب عليها الزكاة.

ويتم توزيع الزكاة حصراً على الفقراء والمساكين من المسلمين وعابري السبيل، ويأخذ العمال الذين يقومون بجمعها نصيبهم منها، ويصح أن تُعطى لغير المسلمين من الفقراء إذ لم يكن هناك حاجة لها بهدف تأليف قلوب أهل الذمة وترغيبهم بالإسلام.

ولا يجوز الاحتفاظ بالزكاة أو الصدقات ببيت المال أو خزينة الدولة ويجب ان تنفق على المحتاجين،والبحث عنهم حيثما وجدوا.

٤- **المكوس**:وهي الضرائب التي يتم فرضها على التجارة الخارجية، وتؤخذ من المدن الحدودية التي أطلق عليها العرب اسم (الثغور) وعرفت هذه الضريبة فيما بعد بالجمرك في العهد العثماني، وكانت قيمة المكوس أو ضرائب التجارة على الأجانب من خارج دار الإسلام نحو ٢٠% من قيمة البضاعة، وعلى

العرب من أهل الذمة ٥% من قيمة البضائع ، وعلى التجار المسلمين ٢،٥% من قيمة البضائع

٥- الجزية: وكانت تُفرض على أهل الذمة أو أهل الكتاب من الرجال البالغين، وقد امتنع النبي (ص) وأصحابه عن أخذ الجزية من النصارى العرب، وكانت قيمتها بمقدار دينار ذهبي(٣،٣ غرام ذهب) عن كل نفس سنوياً، وكانت تزيد أحياناً إلى دينارين، ولكن الجزية بعد أن قوي الإسلام،تم تخفيض قيمتها ولم تؤخذ أحياناً كثيرة.

٣-طرق جمع الفائض وأبواب إنفاقه:

كان الفائض في بداية الدعوة الإسلامية يوزع كغنائم على المجاهدين وباقي المسلمين،إلى أن تم فتح مصر وبلاد الشام في عهد الخليفة عمر بن الخطاب(رض) وحمل أبو هريرة من البحرين وباقي الولاة من مصر وبلاد الشام مالاً كثيراً، فقرر عمر إحداث ديوان العطاءات، وكان هذا الديوان نواة الإدارة المالية في الإسلام.

فتم إحصاء النفوس وتسجيل أسماء جميع المسلمين من ذكور ونساء وشيوخ وأطفال، وفُرضت للجميع رواتب من ديوان العطاءات، وكانت العطاءات تمنح حسب السن والمكانة من الإسلام .وكانت حصة أبناء المجاهدين ٢٥٠ دينار لكل منهم، والرجال بين٤٠٠-٥٠٠دينار،والنساء بين ٣٠٠-٤٠٠ دينار، ولنساء النبي ١٢٠٠ دينار، وبقي ديوان العطاءات حتى عهد الخليفة الأموي عمر بن عبد العزيز، فكان عدد المستحقين للعطاءات في عهده حوالي ٤٠ ألفاً.أما تحصيل الفائض فكان يتم بطريقتين :

١- عيناً : وهو ريع الأرض، ويتم تحصيله كنسبة أو جزء من المحصول فالرسول(ص) أخذ من مزارعي المدينة نسبة تتراوح بين الربع١\٤ والثلث١\٣ المحصول وفرض على مزارعي التمر من يهود خيبر ١\٢ المحصول، بهدف إضعاف شوكتهم .

٢- **نقداً** : وتشمل الضرائب بأنواعها، وتفرض الضريبة على وحدة المساحة من الأرض.ففي عهد عمر بن الخطاب كانت الضريبة عن كل جريب من المساحة المزروعة(الجريب=٢٤٠٠م٢) درهماً وكان الجريب من المساحة يغل ما يعادل ١٩٢كغ من الحبوب، وعن كل جريب مساحة من العنب ١٠ دراهم،وعن جريب التمر ٨دراهم.

وظلت الضريبة على المساحة معمول بها إلى جانب الريع على المحصول ، لفترة طويلة في مصر وبلاد الشام قبل أن يتم الانتقال إلى الإقطاع العسكري في العهدين المملوكي والعثماني .وكانت الضريبة في مصر تُفرض على فدان المساحة المزروعة بمقدار تزواح بين(١-٣دينار) والريع على المحصول كنسبة تراوحت بين ١٥-٢٠% على الأراضي الخراجية .

كان الأمويون شديدي التمسك بالفصل بين السلطات في التنظيم الإداري، فرجال الجيش مهنتهم الجهاد ويجب ألا يمارسوا أية مهنة أخرى ، ولا يجوز لهم التدخل في الإدارة المدنية، وكان الوالي مسؤولاً بصفة مباشرة أمام الخليفة أو الحكومة المركزية في دمشق عما يتوجب على ولايته من ريع وضرائب مختلفة، ويساعده في هذه المهمة المسؤول المالي في مركز الولاية.

ظل هذا الأمر معمولاً به حتى العصر العباسي الأول، إلى ان كثُر استخدام الخلفاء العباسيين الموالي (عبيد الشراء) في الجيش ، وزادت النفقات على بناء القصور والمدن، ففي عهد الخليفة المعتضد، عانت الخزينة من الإفلاس والعجز، فلجأ إلى طريقة الضمان لحصة الدولة من الضرائب والريع، بشكل مسبق على المحصول، وكانت حصة الدولة من الفائض تباع كصفقات للضامنين من التجار ورجال الدولة.

كان الخليفة المعتضد أول من أخذ بهذا التقليد القديم، فكانت هناك شركات تجارية وتجار كبار يقومون بهذه المهمة بالنيابة عن الدولة، واستمر العمل بطريقة الضمان حتى القرنين الثالث عشر والرابع عشر، وأدى رأس المال الربوي (الصيارفة)

والتجاري دوراً هاماً في هذه المرحلة.كما كانت مداخيل الدولة تعتمد كثيراً علـــى جودة نظام تحصيل الضرائب، وعلى عناية الدولة بالزراعة والاهتمام بوسائل الري.

فقد بلغ دخل مصر في العصر العباسي (القرن التاسع) مـــيلادي مـــثلاً نحـــو ١٥٠مليون دينار ذهبي، وكانت أرض مصر تغل من المحاصيل نحو ٣٠٠ألـــف إردب من الحبوب(الإردب=٦٩،٥كغ).

في العصر الأموي كان دخل الدولة في دمشق يقدر بحوالي ١٨ مليون دينـــار، لكن في العصر العباسي وبعد الاستقرار السياسي وامتداد حدود الدولـــة إلى الهنـــد والصين وأفغانستان والباكستان ودول آسيا الوسطى (أوزبكستان و طاجيكســـتان وداغستان) و القفقاس (أذربيجان وأرمينيا) إضافة لبلاد فارس وشمال أفريقيا، فـــإن دخل الدولة العباسية بلغ بتقدير ابن خلدون في عهد الخليفة الرشيد ٧٥٠٠ قنطار من الدنانير الذهبية(القنطار=٤٠كغ أو ما يعادل ١٠آلاف دينار) أي نحو٧٥مليون دينار ذهبي .

وفي عهد ابنه المأمون كان يصل الخزينة سنوياً نقداً نحو ٣٨١٨مليون دينـــار ذهبي و٢٤٣،٣ مليون درهم فضة، ويذكر ابن خلدون ان الخليفة الأموي في الأندلس عبد الرحمن الناصر ترك بعد وفاته في خزانته ٥٠٠٠مليون دينار ذهبي .

وفي تقدير المستشرق وول ديورانت، كان دخل الدولة العباسية يعـــادل ٢٥٠ مليون دولار ذهبي أمريكي (بأسعار ١٩٤٠م) .وكان العراق ،إلى جانب مصر ،من أهم مصادر الحصول على القمح حتى القرن الرابع عشر ، فكانت أرض السواد تُغـــل ما يقارب ١،٤ مليون طن من الحبوب.لكن ما هي سبل إنفاق هذا الفائض الضخم؟

كانت الدولة تدفع مرتبات العاملين في الإدارة الحكومية من رجـــال الســـيف والقلم، وقد اختلفت نسبة الأنفاق على الإدارة من بلد لآخر ومن عصر لآخر، لكن الإنفاق على الجهاز الحكومي استأثر بنسبة تتروح بـــين ٦٠-٧٠ %مـــن الموازنـــة وذهب لمصاريف القصر نسبة تتروح بين ٨-١٨% إضافة للنفقات الأخرى.

جرى تقليد أن توزع الدولة على الموظفين الحكوميين من رجال السيف والقلم عطاءات عينية من غذاء وكساء، إضافة للرواتب النقدية التي توزع شهرياً، فكان راتب الوزير في بغداد مثلاً(وهو أكبر شخصية حكومية تأتي بعد الخليفة) في عهد الخليفة المعتضد حوالي ٤٥ ألف درهم (٤٥٠٠ دينار) وراتب الوالي في الشام ٥٠٠ دينار ذهبي (٥آلاف درهم) والقاضي ١٨٠ دينار ورئيس الديوان ١٠٠ دينار والموظف في الدرجة المتوسطة١٠دينار والموظفين الصغار١٥-٢٥ درهم .كما تلقى الأطباء والكحالة(أطباء العيون) الذين يعملون في البيمارستان (المشفى الحكومي) رواتب من الخزينة تصل إلى ٢٥ دينار أو ٢٥٠درهم شهرياً.

وهناك قوائم أو صفائح لكل ولاية أطلق عيها (قوائم الخراج) وفي العصر العثماني أُطلق عليها (سالينامة) توضح أبواب دخل وأنفاق الولاية بالتفصيل، يضاف إلى الإنفاق على الإدارة الحكومية، هناك أبواب أخرى كالإنفاق على بناء المدن والقصور ، والبذخ على المأكل والملبس ، واقتناء الخيول والمجوهرات،واستخدام الجواري والعبيد والغلمان..الخ

٤ً-الإدارة والتنظيم الاجتماعي:

بدأت عملية التنظيم الإداري للدولة العربية الإسلامية تترسخ فعلياً مع مرحلة الحكم الأموي، وتطورت الإدارة العربية الإسلامية تطوراً كبيراً في القرنين السابع والثامن، مقارنة مع مرحلة الخلفاء الراشدين، ومع توسع حدود الدولة، والاحتكاك بثقافات أخرى، بدأت الإدارة العربية الإسلامية، تأخذ شكلاً مميزاً مع تعريب الإدارة والدواوين في المرحلة الأموية، وقد استفاد العرب من خبرات الشعوب الأخرى، وانفتاح الثقافة الإسلامية على الثقافات التي كانت سائدة آنذاك حيث وصل الفتح الإسلامي شرقاً إلى الهند والصين، وغرباً إلى جنوب فرنسا وإلى أسبانيا التي قامت فيها دولة الأندلس.

كما بلغت حركة الترجمة أوجها مع الخليفة العباسي (المأمون) بتأسيس أكاديمية للبحث العلمي والترجمة في بغداد أطلق عليها اسم (دار الحكمة).

اتسمت الإدارة العربية في هذه الفترة باللامركزية، وترك لكل ولاية من الولايات حرية كبيرة في تنظيم الإدارة والدواوين ، ومراعاة الخصائص التاريخية والجغرافية لكل إقليم، والاستفادة من الخبرات السابقة في الإدارة.

كما تم الفصل بشكل صارم بين السلطات المدنية والسلطة العسكرية، بحيث بقي التنظيم الإداري بعيداً عن تدخل الجيش والعسكر، فكان هناك فصل بين سلطة الجيش أو رجال السيف وبين سلطة الإدارة المدنية أو رجال القلم.

لقد منع الخليفة الأموي عمر بن عبد العزيز رجال الجيش العرب من بني أمية من مزاولة أي عمل آخر، فمهنة العرب هي الجهاد، كما منعهم من الاحتكاك بالسكان من المزارعين أو التجار حتى لا ينشغلوا عن الجهاد ، ويفقدوا الروح والمهارات العسكرية، بالاشتغال بالمهن و الانغماس في الحياة المدنية، وشكل جيشاً عاملاً قوامه ٤٠ ألف مقاتل من مختلف الرتب والاختصاصات، يتلقون رواتب مجزية من الخزينة.

خضعت الإدارة آنذاك لتنظيم هرمي تسلسلي للوظائف ، بدأً من عاصمة الدولة ووصولاً إلى الولايات ولأصغر وحدة إدارية (القرية) .

فقد جرى تقسيم الدولة (الإمبراطورية) إلى ولايات ، وكل ولاية إلى مناطق (كوار= كور أو كورة)، وكل كور إلى وحدات فرعية نواحي(كفر) وكل كفر أو ناحية كان يضم مجموعة قرى ومزارع تترواح بين ٥-١٢قرية.فالقرية هي اصغر وحدة إدارية و ديموغرافية، وأصغر وحدة تحصيل ضريبي.وكان عدد القرى والكوار التابعة للولاية ، يزيد وينقص من عصر لآخر،إما بسبب إعادة تقسيم الوحدات الإدارية بين الولايات بسبب تغير الحكم، أو بسبب الانتقال من مرحلة الاستقرار

والازدهار إلى الحرب والأزمات.فكان حجم جباية الضرائب والخراج يتوقف على عدد الوحدات الإدارية ،وعلى العوامل الطبيعية والسياسية .

كانت أهم الشخصيات في الإدارة الحكومية العربية ، التي على تقف على رأس التنظيم الإداري هي شخصية الوزير (التي تعادل شخصية رئيس مجلس الوزراء) ويأتي الوزير بعد الخليفة (السلطان) ثم حاجب السلطان، فرئيس ديوان بيت المال (وزير الخزينة) والمفتي العام وقاضي القضاة (وزير العدل) وقاضي قضاة العسكر ،ثم المحتسب و قائد الشرطة وقادة الجيوش والضباط (الأمراء) ومسؤول الأملاك السلطانية، ومسؤول المخازن والعنابر السلطانية، ورئيس (دار الطراز) الكسوة والملابس السلطانية..الخ

وهناك شخصيات أخرى لا تدخل ضمن سلك الإدارة الحكومية لكنها تخضع لتعيين السلطان أو الوزير، مثل شهبندر التجار وشيوخ الكار ورجال الدين من الفقهاء والعلماء وخطباء المساجد..الخ

في الولايات يقف على رأس التنظيم الإداري الوالي، وشخصية الوالي بمثابة(المحافظ في أيامنا هذه) ويُعين بقرارمن قبل الخليفة أو السلطان، ويساعد الوالي رئيس ديوان الأموال في الولاية،وقاضي القضاة والمحتسب وقائد الشرطة.

تُعد الحِسبة وظيفة المحتسب (التي تعادل وظيفة رئيس البلدية) من أهم الوظائف في المدينة ، ومهمته السهر على راحة المواطنين والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ومراقبة الأسواق والأسعار والموازين والمكاييل والنظافة العامة والمرافق، ويساعده قائد الشرطة في عمله بقمع المخالفات ومعاقبة المخالفين،وهناك العرفاء المختصون بشؤون الصناعات والأسواق يساعدون المحتسب ولديهم خبرة في أمور الصناعات والحرف والتجارة.

-الوظائف الأساسية للإدارة الحكومية:

قامت الإدارة في صدر الدولة العربية الإسلامية(في العهدين الأموي والعباسي)، بوظائف اجتماعية حيوية هامة متنوعة ومتعددة، مع وجود فصل في الأدوار لكل سلطة من السلطات ، التي تقوم بهذه الوظائف .من أهم هذه الوظائف كانت الوظائف التالية:

١-الوظيفة الاقتصادية: وتتمثل بتنظيم القيود والسجلات المالية والمحاسبة، وضبط طرق تحصيل الضرائب بوجود أبواب أو دواوين فرعية لكل نوع من مداخيل الدولة، ومراقبة سبل الإنفاق للدخل ، وتنظيم الرواتب النقدية و العطاءات الدورية من الغذاء والملبس لموظفي الدولة وأجهزتها (من رجال السيف والقلم) إضافة لاهتمام الدولة بالزراعة والتجارة والصناعة، وصيانة الطرق وحماية القوافل ، وصيانة منشآت الري على ضفاف الأنهارالكبرى، وتأمين استجرار مياه الشرب للمدن وشبكات الصرف الصحي، والخدمات الأخرى المتعلقة بتمويل مؤسسات التعليم الاستطباب والعلاج.

٢-الوظيفة الحقوقية (القضائية): وتتمثل بتطبيق أحكام الإسلام والشريعة الإسلامية والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وإجراء المحاكمات وتطبيق أحكام القانون الشخصية والمواريث وفض المنازعات عبر المحاكم التالية:

أ-المحاكم المدنية: ويرأس السلطة القضائية قاضي القضاة، الذي يُعين القضاة في المحاكم ، ويجب أن يكون القاضي مدني فقيه بأحكام الشريعة الإسلامية في أمور المعاملات والأحوال الشخصية (المذهب الحنفي).وتعتبر السلطة القضائية هي أعلى سلطة في الدولة وتستطيع أن تحاكم جميع موظفي الدولة من الوزير وانتهاءً بالمواطنين العاديين.

ب - المحاكم العسكرية : يرأسها قاضي قضاة العسكر ويعين من الوالي أو السلطان، وتختص هذه المحاكم بأمور رجال الجيش، وكل ما يتعلق بحقوقهم وواجباتهم ،

وأمورهم المدنية والعسكرية ، والفض في المنازعات فيما بين العسكريين على اختلاف الرتب، ويجب أن يكون قاضي العسكر ملماً بأحكام الفقه الإسلامي.

ج – **الإفتاء العام:** يرأس المفتي العام مجلس الإفتاء الذي يضم علماء وفقهاء في المذاهب الخمسة، ويفض مجلس الإفتاء العام في المسائل التي يختلف حولها الفقهاء والقضاة، ومن صلاحيات المفتي العام إصدار الأوامر بتعيين الخليفة أو خلعه وإحالته إلى القضاء؟ وحصل هذا الأمر مراراً في المراحل المتأخرة في الدولة العباسية مع ضعف سلطة الخليفة التي انتقلت ليد الموالي والأتباع من عبيد الشراء.

د– **المحاكم الخاصة بأهل الذمة:** تركت للرعايا غير المسلمين الحرية بتنظيم المحاكم الخاصة بهم، والتي تنظم وفق أحكام شريعتهم الدينية، فكان لليهود محاكمهم الخاصة، وللنصارى محاكم دينية تشرف عليها الكنيسة للفصل في أمور الرعايا المسيحيين.

و– **مجالس المظالم:** هذه المحاكم (الجلوس في المظالم) هي شكل خاص من المرافعات والشكاوى و الادعاء من المواطنين على رجال الدولة على اختلاف وظائفهم ومراتبهم؟ حيث كانت (مجالس المظالم) محاكم علنية تنعقد في الشارع أو في مكان عام ويجلس فيها الخليفة أو يكلف أحداً ينوب عنه من الوزراء أو كبار رجال الدولة ، ويجلس معه قاضي القضاة وقائد الشرطة ، وأحياناً قادة الجيش أو قضاتهم إذ تطلب الأمر ذلك، وذلك لتلقي المظالم أو الشكاوى من المواطنين على تجاوزات رجال الدولة من مدنيين أو عسكريين ، بغض النظر عن مكانتهم واختلاف مراتبهم أو درجة حصانتهم، حتى لو كانت الشكوى على الوزير أو القاضي أو الوالي، فاختصاص هذه المحاكم رد المظالم لأصحابها ، وفض المنازعات بين رجال الدولة ، أو فيما بينهم وبين المواطنين خارج دوائر المحاكم.وكانت المظالم تعقد حسب الحاجة مرتين في الشهر أو العام.

٣- **الوظائف الثقافية**: وأهم هذه الوظائف نشر الإسلام والدعوة إلى عقيدة التوحيد.والسهر على تطبيق الآداب والسلوك وضبط العلاقات الاجتماعية بما يتفق و مبادىء الشريعة الإسلامية السمحاء وهذا هو معنى (الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر)، إلى جانب الاهتمام بالعلوم الشرعية والفقه، والعلوم الوضعية بما يضمن قوة الدولة، وتطبيق العدالة والمساواة بين الناس، واحترام عقائد أهل الكتاب، والتشجيع على التعايش بين أبناء الديانات التوحيدية الثلاث.

٥- الإسلام والتمدن:

بقي موضوع الإسلام كعقيدة، وكنظام اجتماعي وسياسي واقتصادي،موضع خلاف بين العلماء والمستشرقين الغربيين.وكانت مرحلة الخلافة العربية(الأموية والعباسية) موضع جدل كبير بين الباحثين.

فقد رأى بولشاكوف بأن التشريع الإسلامي كان متقدماً كثيراً على عصره وعدّه تشريعاً برجوازياً أكثر من المجتمع الذي وجد فيه ومتقدم جداً على القوانين الوضعية الأوربية. في حين وصف المستشرق كارل بروكلمان المجتمع العربي في القرنين الثامن والتاسع بأنه كان مجتمعاً برجوازياً بكل ما لهذه الكلمة من معنى.

أما المستشرق البريطاني هاملتون جب، فرأى أن الإسلام دين المدنية والحضارة، لأنه نشأ أساساً في المدن، مدللاً على ذلك اتخاذ النبي (ص) (المدينة) مقراً للدعوة الإسلامية وللدولة الجديدة .وكان العرب قد بنوا مدناً جديدة في المناطق التي فتحوها، في مصر والعراق وبلاد الشام وصولاً إلى بلاد فارس وآسيا الوسطى والهند والصين شرقاً، والمغرب وبلاد الأندلس غرباً.

من هذه المدن في مصر (الفسطاط- القطائع-ا لقاهرة) وفي سوريا (جبلة- والرقة و الرصافة) وفي فلسطين (الرملة) في العراق (البصرة - واسط – بغداد)

وفي المغرب القيروان وفي الأندلس (قرطبة- غرناطة) وفي فارس (شيراز) وفي الهند (المنصورة) وبلغ مجموع المدن التي بناها العرب أكثر من ١٢٨ مدينة إدارية و٢٤(مدينة _معسكر).

إلا ان العباسيين كانوا أكثر شغفاً ببناء المدن من الأمويين، وكان بعض الخلفاء الجدد يتخذون مدن لأنفسهم ، وامتد هذا التقليد إلى ولاتهم في الأقاليم وفي بعض التقديرات أن العباسيين بنوا أكثر من ٨٤ مدينة،أشهر المدن الإدارية التي بناها العرب:

أ- **مدن المعسكر**:ويقصد بذلك بناء المدينة كمكان لتجمع الجيش وثكناته للانطلاق لمناطق أبعد في الجهاد أو الفتح الإسلامي، وقد تكون المدينة حامية عسكرية لمدن حدودية أو كما يسميها العرب(الثغور) ومع الوقت وبعد أن تنتهي الحروب وتستقر الأمور، قد تتحول (المدينة_ المعسكر) إلى مدينة إدارية أو مدينة تجارية،من هذه المدن في مصر (الفسطاط،القطائع،العسكر) وفي العراق(سامراء،المتوكلية) وفي سوريا وفلسطين (جبلة-منبج-الرصافة- الرملة) في المغرب العربي (القيروان)..الخ

كانت مدن المعسكر تبنى بمواد أولية بسيطة من الطين والقصب، بدلاً من الخيام، وتوزع إلى أحياء على قطعات الجيش، يتوسطها المسجد.وعندما تنتهي الحرب يعاد بناء المدينة من الطوب والحجر، ويتم إدخال المرافق الأساسية لها واستجرار المياه.

ب - **مدن العواصم** (أو المدن الإدارية): أما النوع الثاني فكانت مدن الإدارة والحكم حيث يقيم الحاكم أو الوالي ورجال الدولة، وجهاز الإدارة الحكومي ، إلى جانب التجار والحرفيين وسكان المدينة الآخرين.

كان بناء المدن هو شكل من أشكال إنفاق الفائض،لتكون مراكزاً لنشر الحضارة والمدنية التي قام عليه الإسلام.وأدت هذه المدن أدوار هامة في التاريخ

الاقتصادي والاجتماعي العربي الإسلامي، ومن أشهر هذه المدن كانت المدن التالية:

1- **المدينة(المنورة)**: كانت المدينة في السابق عبارة عن قرية في الجاهلية عُرفت باسم(يثرب). وكان سكانها يشتغلون بالزراعة وبزراعة النخيل على وجه خاص، إلى جانب التجارة والرعي، وحين هاجر إليها النبي محمد(ص) لتقوية الدعوة والانطلاق من هناك لنشر الإسلام ، لم يكن عدد سكانها يتجاوز ١٥٠٠ نسمة، فكان أول عمل قام به النبي (ص) هو بناء المسجد (المسجد النبوي) بمواد أولية بسيطة ، ثم تحولت المدينة (المنورة) إلى أهم مركز إشعاع حضاري لنشر الإسلام والمدنية.

كانت المدينة أول عاصمة للدولة الإسلامية، إذ وضع الرسول (ص) أول لبنة في تأسيس الدولة والتشريع الاقتصادي بفرضه الضرائب على الزراعة وسماحه بحرية التجارة بعدم فرض الأسعار في الأسواق ، إذ ترك قوانين السوق العفوية تنظم الاقتصاد.وبقيت المدينة مركزاً للخلافة الراشدة، قبل أن ينتقل المركز إلى دمشق مع بداية الخلافة الأموية.

2- **البصرة**: بُنيت البصرة في عهد الخليفة عمر بن الخطاب في نقطة تقاطع نهري الفرات ودجلة (شط العرب) فكانت أول الأمر (مدينة _ معسكر) قبل أن تتحول لأهم مركز للتجارة الدولية مع الشرق الأقصى وتجارة الهند والصين، لأمداد العراق بالمؤن والسلع المختلفة ،لتتقدم بأدوارها على المدن العراقية الأخرى.

بُنيت المدينة على الطريقة ذاتها التي بُنيت فيها المدينة المنورة، فالمسجد في وسط المدينة إلى جانبه قصر الأمير، وتحيط بنواة المدينة الأحياء التي توزع فيها رجال الإدارة الحكومية وكبار رجال الدولة، وفي وسط المدينة بُني السوق التجاري، الذي يجتمع فيه تجار وحرفيي المدينة، وتم جر مياه الشرب للمدينة من نهر دجلة.

كان عدد سكان البصرة ١٠٠ ألف نسمة في أواسط القرن السابع ميلادي وما أن انتهى القرن حتى وصل عدد سكانها إلى ١٤٠ألفاً، ولعبت البصرة دوراً إدارياً وزراعياً فقد أهتم العرب بالزراعة والري في ولاية البصرة ،فكان عدد السواقي والأنهار الصغيرة التي استخدمت للري والأعمال الخدمية تصل إلى٥٠ ألف فرع ونهر في القرن الثامن ميلادي حسب تقدير الأصطخري، واتسعت مساحة العمران في العصر العباسي حتى بلغ عدد سكانها في أواسط القرن الثامن ٦٠٠ألف.

إلى جانب البصرة بنى الأمويون في العراق مدينة واسط ، في الوسط بين مدينة البصرة ومدينة الكوفة،كمقر لإقامة الوالي الحجاج بن يوسف الثقفي، في مكان مدينة بابل القديمة ،واستغرق بناؤها خمسة أعوام وكلف٤٣مليون درهم .بُنيت واسط بالطريقة ذاتها في بناء البصرة ، حيث توسط المسجد وقصر الأمير نواة المدينة، وبني السوق من حولهما لينتقل التجار والحرفيين إليها والسكن في الأحياء المحيطة بنواة المدينة.

٣- **الفسطاط**: تعني كلمة الفسطاط (الخيمة) وأُطلق على المدينة إسم(مصر)، وقد اختطها عمرو بن العاص في أربعينات القرن السابع ميلادي في البدء كمدينة_ معسكر، وبُنيت من الطين والقصب وقسمها عمرو على كتائب جيشه فكانت ١٩حارة، كل حارة حملت اسم قبيلة المجاهدين الذين أقاموا فيها، ومع الوقت تحولت الفسطاط إلى أهم مركز إداري واقتصادي في أواسط القرن السابع ، وكانت عاصمة مصر الأموية ، فأُعيد بناؤها من الطوب والحجر، وبنيت فيها الخانات والأسواق حيث أمر الخليفة عبد الملك بن مروان ببناء ٥ أسواق ضمت نحو ٣٠ ألف حانوت ، فيها سوق ضخم للأقمشة والألبسة ، وتم تزويدها بمياه الشرب، وكانت مضاءة بالمصابيح ليلاً، كما وصفها الرحالة في (السفرنامة)، بأن أضواء المدينة كانت تُرى من على بعد

٦٠ فرسخاً وكان عدد الأبنية فيها ٣ آلاف مبنى، ومنها أبنية طابقية يتراوح عدد طوابقها بين ٤-١٢ طابقاً.

٤- **القاهرة**: بنى المعز لدين الله الفاطمي مدينة القاهرة في القرن العاشر ميلادي على مساحة بلغت ٣٤٠ فدان لتكون عاصمة الدولة الفاطمية، ويتوسط المدينة المسجد والقصر والمباني الأخرى الإدارية، وقُسمت القاهرة إلى ١٢ جزءاً وتم تقسيم الأحياء إلى ٢٠ حي موزعة على كتائب الجيش مساحة كل واحداً منها ١٠ فدان.ثم غدت القاهرة عاصمة لدولة المماليك فيما بعد ، وبقيت عاصمة مصر حتى العصر الحديث.

٥- **بغداد**: بنى مدينة بغداد الخليفة العباسي أبو جعفر المنصور في النصف الثاني من القرن الثامن ميلادي على مساحة ٤ فراسخ تقدر بحوالي ٢٠كم٢ بين نهري دجلة والفرات ،لتكون دار الخلافة العباسية وبلغت كلفتها حوالي ٤٨مليون درهم.

كانت بغداد مدينة بيضاء بيضوية الشكل وعلى شكل حصن، لها سور عال فيه نحو من ١٢ باباً يحرسه الحراس، وقسّمها المنصور إلى\ ٢٥ \حارة موزعة على رجال الدولة. كان في المدينة حسب تقديرات مؤرخ ذلك العصر ابن الفقيه حوالي ٦٠ ألف حمّام عام ،ومثل هذا العدد أو يزيد من المساجد،كما وصل عدد سكانها آنذاك إلى ٥٠٠ألف نسمة.

لكن في عصر ولي عهد المنصور الخليفة المهدي أصبح عدد العسكر المأجورين من العبيد كبيراً ،فخرج بهم من بغداد وبنى لهم مدينة-معسكر على نهر الفرات أطلق عليها أسم (الرصافة).وفي عهد المعتصم كثُر عدد الموالي من عبيد الشراء لاستخدامهم في الجيش وبلغ عددهم آنذاك ٢٥٠ألفاً ، في حين لم تكن بغداد تستوعب أكثر من ٧٠ ألف جندي يسيرون خلف السلطان، فخرج المعتصم بهم وبنى لهم مدينة-معسكر أطلق عيها(سُر من رأى) سامراء على ضفاف نهر

دجلة، وجر إليها المياه ، وكانت سامراء بدعة في فن العمارة الإسلامية ، ونصب لها دواليب المياه (النواعير) لتأمين السقاية والري، وقد شغلت المدينة مساحة تُقدر بحوالي ٢٥كم٢.

ج- **الثغور**: ويقصد بهذا النوع من المدن (مدن الحدود) التي تقع على تخوم دار الإسلام(الدولة الامبرطورية).وقد أدت هذه المدن أدواراً مزدوجة، فمنها مدن صناعية- تجارية (مدن تجارة حرة) حيث تُصنع الأقمشة والأنسجة المعدة للتصدير الخارجي، ومنها مراكز جمركية لتحصيل المكوس (ضرائب التجارة الخارجية) .

من ناحية أخرى كانت بعض الثغور قد أُعدت لتكون مركزاً للحاميات العسكرية لرصد تحركات العدو.

يعود بناء عدد من هذه المدن للعصر الهلليني، وأشهر هذه المدن في مصر الإسكندرية و البجة، وفي سوريا إنطاكية و بالاسيا وطرسوس و منبج في شمال سوريا.

كانت البجة في مصر مدينة لتقاطع التجارة عبر البحر الأحمر مع مكة والقدس، في حين كانت ملاطيا السورية مركزاً لصناعة الأقمشة والألبسة الحريرية، وكان فيها في القرن الثاني عشر مميلادي نحو ١٢ ألف نول تعود ملكيتها للدولة.

أما نصيبين(هيليوبوليس-سابقاً) فكانت من الثغور التي اعتمدت على الزراعة، وكانت تحمل لخزينة السلطان-حسب تقدير ابن حوقل-نحو ٥مليون درهم من ثمن الحبوب المُعدة للتصدير.

أما الثغور المصرية فكانت أهمها الإسكندرية على البحر المتوسط، وكانت تحمل من الضرائب والمكوس أقل من نصف مليون دينار سنوياً، في حين كانت تينيس مركزاً للصناعة النسيجية الفاخرة، وكان يسكنها نحو ٣٨ ألف نسمة معظمهم يعملون في النسيج والألبسة، وكانت تحمل دخلاً صافياً من الضرائب لخزينة الدولة

يُقدر بـــ٥٠٠ألف دينار . إلى جانب هذه المدن كانت هناك مدن مصرية أخرى قد اشتُهرت كمراكز لصناعة النسيج والألبسة مثل فارسكو و دبيق و البجـــة..الخ وفي اليمن كانت عدن قد أدت دوراً مماثلاً لدور الإسكندرية..الخ

٦-الإنتاج الصناعي وتنظيم العمل الحرفي:

بقي التنظيم الحرفي في المدن العربية ،خلال المرحلة الوسيطة ،يمثـــل امتـــداداً لأشكال التنظيم الحرفي في العصور القديمة في الشرق الأوسط، وكان للمدن منشـــآتها الحرفية وتنظيماتها الحرفية الخاصة، وللريف حرفه الخاصة المتممة للعمـــل الزراعـــي، فالتقسيم الاجتماعي للعمل بين المدينة والريف لم يصل إلى نهايته، فبقيـــت الـــورش الحرفية في المدن تنتج السلع والمنتجات العالية الجودة والغاليـــة الـــثمن ، المخصصـــة لرجال الدولة وللتجارة الخارجية، والحرف الريفية تشبع حاجـــات وأذواق ســـكان الريف البسيطة.

واتسم العمل الحرفي هنا، بخضوعه المباشر أو غير المباشـــر لرقابـــة وإشـــراف الدولة.وكان العمل الحرفي بهذا التقليد استمراراً للعصور السابقة.لقد ازدهر الإنتـــاج الحرفي أذدهاراً كبيراً في المرحلة الوسيطة، لاسيما صناعة الألبسة والأقمشة الحريريـــة كالبروكار الدمشقي والأطلس، والأقمشة القطنية كالموســـلين (الموصـــلي) العـــالي الجودة ، والأقمشة الصوفية الموشاة بالذهب والمطعمة بالأحجار الكريمة، التي كانـــت تغزو أسواق أوربا وكان ملوك الغرب وأثرياؤه يدفعون ثمنها بما يعادل وزنها ذهباً.

إلى جانب صناعة النسيج كانت هناك حرف أخرى دقيقة كصناعة المجوهرات والاحجار الكريمة، وتصنيع الأواني النحاسية و البورســـلان والأثـــاث الخشـــبي و الموزاييك الدمشقي و الأرنامنت..الخ هذه الصناعات ما تزال قائمة إلى اليوم وتعرف بالصناعات اليدوية،ويدفع السيّاح الغربيون بها ثمناً كبيراً لحملها معهم لبلدانهم.

-أهم مراكز العمل الحرفي:

كانت أهم مراكز الصناعة والعمل الحرفي هي (بغداد والموصل-دمشق وحلب-القاهرة والإسكندرية و تنيس ودمياط -فاس ومكناس والقيروان..الخ).

١-**الموصل**:كانت الموصل أهم مركز للصناعات النسيجية في العالم في العصر الوسيط، واشتهرت بالأقمشة الحريرية والقطنية وبقماش (الموسلين- **Muslin**) الذي ينسب إليها ،وبلغت صناعاتها أوج ازدهارها في القرن الثاني عشر، وقدرت بعض المصادر إنتاجها السنوي بنحو ١٣٧٥ألف م٢ من القماش بأنواعه المختلفة (القطني والصوفي والحرير)،وكان هنالك نحو ١٠٠ألف عامل يمثلون (ثلث سكانها) يعملون بالنسيج ، وقدر عدد حوانيتها التي تزاول حرفة النسيج وتجارتها بحوالي٤٨،٥ألف حانوت.وكان لها أسطول يبلغ نحو ٢٥٠مركب تعبر نهر الفرات تحمل تجارتها إلى مناطق مختلفة من العالم .

إلى جانب دور الموصل كمركز اداري يتبع لها ٦٠٠ قرية،فكان مقدار خراجها في القرن الحادي عشر يصل ١،٥٧ مليون دينار.

٢-**المراكز الشامية** : تناوبت دمشق مع حلب في شغل المركز الأول للصناعة في سوريا، فقد بلغ عدد منشآتها الحرفية في القرن الرابع عشر نحو ١٢٠٠ منشأة حرفية تنتج نحو ١٠٠ نوع من الأقمشة (١٠ أنواع من الأقمشة القطنية،و٢٠ نوعاً من الأقمشة الكتانية،٤٠ من الأقمشة الحريرية،و٢٠ نوعاً من الأقمشة الصوفية،١٠ أنواع من الأقمشة الأخرى) إلى جانب دمشق كانت طرابلس قد اشتهرت بصناعة الحرير وفيها نحو ١٢٠٠ مشغل حرفي للأقمشة الحريرية، وكانت بعلبك مشهورة بالأقمشة الصوفية العالية الجودة إذ لا يقل سعر الثوب البعلبكي عن٣٠ دينار ذهبي، وكانت المنشآت الحرفية النسيجية السورية في

القرن العاشر تنتج لصالح دار الطراز ألبسة قُدرت قيمتها بأكثر من (٣٨ مليون درهم)أو مليوني دينار

٣-الإسكندرية: كانت الإسكندرية من أهم المراكز الصناعية والتجارية على البحر المتوسط، حيث تروواح عدد الأنوال العاملة بصناعة النسيج فيها في القرن الرابع عشر بين ١٢-١٤ ألف نول تعمل في صناعة الأقمشة.وكانت تنتج إلى جانب المدن المصرية الأخرى لصالح دار الطراز ألبسة بلغت قيمتها نحو مليون دينار

٧- الدولة وسمات مرحلة الحكم المدني:

تميزت هذه المرحلة بالدور الكبير لرجال القلم في الإدارة الحكومية والطابع المدني والسياسي لنظام الحكم .وامتدت مرحلة الحكم المدني من القرن السابع وحتى القرن الحادي عشر ميلادي.

أدت الدولة في هذه المرحلة، كما في العصور السابقة ، أدواراً هامة في الاقتصاد، في الإشراف على الزراعة والري والتجارة والعمل الحرفي، إلى جانب جمع الضرائب من الزراعة والحرف ومكوس التجارة، وقامت الدولة بمهام أمنية وعسكرية بهدف نشر الإسلام والتوسع وحماية الحدود الجيو- سياسية للدولة من العدوان والغزوات الخارجية، وكان الخلفاء العرب يجاهدون عام ويحجون إلى مكة عام.

فقد مرت الحضارة العربية الإسلامية بمراحل مختلفة من الاستقرار و الاضطراب السياسي ، وحالات من التوسع والمدّ والجزر، وفي حالات الاستقرار كانت الضرائب تُؤخذ بشكل شرعي وقانوني ، وقد تكونت طبقة أرستقراطية في المدن من رجال الدولة والتجار ورجال الدين، وظهرت في الحضارة العربية معالم المدنية والبذخ والترف على المأكل والملبس واستخدم الخدم والحشم وبناء القصور والمدن.

تميزت هذه المرحلة من (الخلافة العربية) عموماً بالاستقرار الاقتصادي والسياسي في المناطق التي شملها الحكم الإسلامي، وبناء مؤسسات الدولة العصرية

والإصلاحات في الإدارة والاقتصاد، وتطور العلوم والانفتاح في علم الفقه على الثقافات الأخرى وتطور الاجتهاد وعلم التأويل للنص الفقهي.

من ناحية أخرى جرى تنظيم واسع للإدارة والدواوين، وتم تحصيل الضرائب بشكل قانوني بما يتفق مع أحكام النص الشرعي، مما حقق أزدهاراً كبيراً في الزراعة والحرف والتجارة وتطورت العلوم، وشهد هذا العصر تطوراً في حركة التمدن ،وارتفاع نسبة سكان الحضر ، حيث كان هناك مدن كبيرة عديدة يزيد عدد سكانها على ٢٠٠ألف نسمة من المدن غير العواصم.ويمكن إيجاز سمات هذه المرحلة بما يلي:

١- **في مجال الإدارة:** اتصفت الإدارة بنوع من اللامركزية في الولايات ، فيما يتعلق بإدارة شؤونها الاقتصادية والاجتماعية، وإن غلب الطابع المركزي على طبيعة نظام الحكم، إلا أن الولاة وحكام الأقاليم مُنحوا صلاحيات واسعة ، شريطة الالتزام بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في الاقتصاد والمعاملات الاجتماعية، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، دون حدوث تعسف (إلا في حالات نادرة) من قبل الإدارة الحكومية تجاه الرعايا.

٢- **شكل نظام الحكم** : انتقل شكل الحكم من الانتخاب عبر الشورى (في زمن الخلافة الراشدة) إلى نظام الحكم الوراثي، أي من الحكم الديموقراطي للحكم الملكي، وأصبح مجلس القضاء والإفتاء يصدر مراسيم التعيين والخلع للخلفاء.

٣- **في مجال الضرائب:**جرى تحصيل الضرائب بطريقة مقبولة، مما سمح بوجود فائض كبير في خزينة الخلافة في دمشق أو بغداد أو القاهرة، تم توظيف هذا الفائض في العمل الحرفي والتجاري، وتطوير مؤسسات التعليم والمؤسسات الخدمية في المدن، ونشوء حالة من البذخ والترف في حياة القصور.

٤- **في مجال الصناعة والحرف:** تم تنظيم العمل الحرفي والإنفاق على الورش الحكومية من أجل تأمين الكساء لرجال الدولة، وظهرت أنواع من النسج

والثياب العالية الجودة (الموسلين و البروكار و الدبيقي) التي غزت الأســـواق العالمية.

٥- **في مجال الثقافة:** تطورت العلوم والترجمة وأُنشأت دار الحكمة في بغداد بمثابـــة أكاديمية للعلوم، كما نشطت الترجمة إلى العربية عن اللغة الإغريقية للفلســـفة اليونانية، وعن اللغة الفارسية وترجمة الأدب والحكمة الفارسية، إضافة للترجمة عن اللغة الهندية(السنسكريتية) واللغة الصينية، وتطورت علـــوم الرياضـــيات والكيمياء والفلك والطب والفلسفة والأدب، وعلم الأديان والفقه الإسلامي، وتطورت فنون الخط العربي والشعر والموســـيقى والغنـــاء والزخرفـــة علـــى البورسلان وهندسة العمارة و البناء.

ثانياً–مرحلة الحكم العسكري:

بدأت هذه المرحلة فعلياً مع استخدام الخلفاء العباسيين للموالي(عبيد الشراء) في الجيش (في مرحلة متأخرة)، بدلاً من المقاتلين الأحرار من الفرسان العرب، علـــى العكس من تقاليد الأمويين الذين لم يسمحوا لامتهان مهنة الجيش إلا للعرب، لكـــن العباسيون ، ومع الخليفة المعتصم تحديداً ، ومن بعده المتوكل تم استخدام الموالي على نطاق واسع ، وجاءت مرحلة لم يبق فيها من رسم الخلافة العباسية للعـــرب ســـوى الإسم؟ بعد ان سيطر الموالي على الجيش وعلى مقاليد الحكم ، وليس أدل على ذلك من منح العباسيين حكم مصر للإخشيديين ،وهم بالأصل من عبيد الشراء الزنوج أو الأحباش.

وفي مصر في العهد الفاطمي جرى أيضاً استخدام الموالي في الجـــيش ووصـــل الفاطميون في القرن الحادي عشر لحالة مشابهة من سيطرة عبيد الشراء على الحكم.

إلى جانب العوامل الداخلية كان للعوامل الخارجية المتمثلة بالحروب الصليبية في أواخر القرن العاشر ومطلع القرن الحادي عشر ميلادي دور حاسم في الانتقـــال إلى هذه المرحلة ، فكان السلاجقة (الزنكيين والأيوبيين) الذين تصدوا للحروب الصليبية

قد استخدموا الاقتصاد في خدمة الحرب، وسيطر دور أمراء الجيش على صناعة القرار السياسي ،مقارنة برجال القلم والإدارة المدنية.

كما بدأ دور المماليك بالظهور بعد غزو التتار وحملة هولاكو على العراق وبلاد الشام، ومحاولة دخول مصر ،فتصدى السلطان المملوكي الظاهر بيبرس للتتار و طردهم من سوريا، ومرت دولة المماليك بمرحلتين (البرجية والبحرية).

كان المماليك ينحدرون بالأصل من عبيد الشراء (من أصول قفقازية أو من أواسط آسيا أو من الصقالبة) و لم يكن بعض أمرائهم يجيدون اللغة العربية، وربما ليس للبعض الآخر إلمام كاف بالشريعة الإسلامية وأمور الحكم، لكنهم كانوا مقاتلين أشدّاء دافعوا عن مصر وبلاد الشام ببسالة ضد العدوان الخارجي .

سيطر المماليك على مصر وبلاد الشام في القرنين الرابع عشر والخامس عشر، واستمر حكم المماليك حتى المرحلة العثمانية، التي بدأت فعلياً مع دخول مصر وبلاد الشام والعراق تحت الحكم العثماني في عام ١٥٢١م.

لقد درج أمراء المماليك ، ومن بعدهم العثمانيون ، على منح أقطاعات الأرض مقابل الخدمة للقادة العسكريين.وتحولت الإدارة إلى شكل من الحكم العسكري، وقد قسم المماليك أراضي مصر إلى ٢٤ قيراط،موزعة على النحو التالي: ٤ قيراط للسلطان، ١٠ قيراط للضباط الأمراء ورجال الجيش، والباقي لرجال الإدارة الذين كانت نسبة العسكر بينهم تعادل ثلثي جهاز الإدارة الحكومي.

كانت الإدارة الحكومية لدولة المماليك ذات الطابع العسكري التسلسلي الهرمي تتألف من الفئات التالية:

١- الأمراء الضباط: وعددهم ٢٤أمير، يرأس كل منهم نحو ألف جندي ولديه ١٠٠ مرافق ، وحصة كل واحد من الأمراء إقطاعة دخلها بمقدار ١٠٠ ألف دينار سنوياً.

٢- قواد الجيش :وعـــددهم ٨٢ قائـــد ، إقطاعـــة كـــل منـــهم ٨٥٠ ألـــف درهم(الدينار=٢٥درهم في عصر المماليك)

٣- الضباط الفرسان: وعددهم ٥٤ فارس وحصة كل واحد منهم إقطاعة بمقدار ٤٠٠ ألف درهم

٤- الفئة الرابعة وعددهم ١٤٦ ضابط متوسط :إقطاعة كل فـــرد منـــهم ٢٤٠ ألف درهم.

٥- الفئة الخامسة ١٢٠٠ ضابط صغير:إقطاعة كل فرد منهم ١٠٠ ألف درهم

٦- الجند:إقطاعة كل جندي ٣٦ ألف درهم

بلغ إجمالي الإقطاعات في العصر المملوكي ١٢ مليون درهم بتقدير المـــؤرخ المقريزي الذي عاصر هذه المرحلة،حيث شغل ١٢أمير من الفئة الأولى أهم المناصـــب الإدارية في الدولة،ومن الفئة الثانية شغل نحو ٣٩ منهم أهم الـــدواوين أو مناصـــب رجال القلم،وكانت الإدارة في الولايات مثل الإسكندرية ودمشق وحلـــب وحمـــاة ..الخ يرأسها أيضاً العسكر وبلغ عددهم في كل ولاية بين٦-١٢ ألف، ومن الفرسان من ٢-٤ آلاف ،وفي الوحدات الإدارية الأصغر يتراوح عدد الإداريين العسكر كحد أدنى ٤ أشخاص وقد يصل إلى ٤آلاف .وساد في الفترة ذاتها تنظيم إداري عسكري مماثل في المغرب وشمال أفريقيا.

كانت دولة المماليك تنفق شهرياً على الجيش البالغ تعداده نحو ٩٠ ألف مـــن المقاتلين والفرسان نحو ٩٠٠ ألف درهم وتوزع علوفة شهرية للخيول نحو ١٤ألف أردب(١٤ ×٦٩=٩٨٠طن) وعلى جهاز الإدارة من المدنيين نحو ١٥ ألـــف درهـــم شهرياً .

لقد انتشر الإقطاع العسكري في عصر المماليك وكانوا يقومون بمسح الأرض الزراعية سنوياً ويطلقون على عملية المســـح (الويركـــو) ويعيـــدوا توزيـــع الأرض كإقطاعات خدمة على الأمراء وأفراد الجيش كل عام، ويبدلون أصـــحابها حـــتى لا

يترسخ نفوذهم في المناطق التي تمنح لهم كإقطاعات،ومنحت الدولة الفرسان منهم الألبسة و العطاءات والأغذية و العلوفة للخيول .

انشأ البويهيون في العراق وفارس منظومة مماثلة للمنظومة العسكرية المملوكية أيضاً. فظهر في هذه المرحلة دور متميز للتجار ولشخصية (الناظر الخاص) المسؤول عن الأملاك السلطانية، وكان بعضهم يستغل جهل الأمراء والسلاطين المماليك بالشريعة الإسلامية وبأمور الاقتصاد، ليُنَصِّب نفسه حاكماً فيحتكر التجارة الداخلية للسلع الأساسية كالأغذية والسكر والأخشاب إضافة للقمح والشعير وصناعة الخبز.

أما في المرحلة العثمانية فلم يحدث تغير جوهري في التنظيم الإداري ،حيث عاد الإقطاع العسكري، وكان الجيش النظامي العثماني (الإنكشاري) (في الفترة بين القرنين السادس عشر والسابع عشر ميلادي) قد قسم الأرض إلى أقطاعات مرتبة بشكل هرمي حسب تسلسل الضباط العثمانيين ، وكانت الإقطاعات تتألف من ثلاث مستويات أساسية حسب قيمة الإقطاع:

١-إقطاع خاص: وقيمته تترواح بين ٤٥٠-٥٠٠ ألف اقجة

٢-إقطاع الزعامات:ترواح بين ١٢٠-١٨٠ ألف اقجة

٣-إقطاع التيمار:و يترواح بين ٥٠-٦٠ ألف اقجة

وبالنسبة للموظفين المدنيين ممن لم يكن لديهم أقطاعات خدمة،كانت تُصرف لهم عطاءات نقدية من الخزينة) للفئة الأولى بين ١٥٠-٣٥٠ ألف اقجة، والفئة الثانية بين ٦٠-١٠٠ ألف اقجة.

١- مفهوم الإقطاع :

يختلف هذا النوع من الإقطاع عن الإقطاع الغربي، فكان الإقطاع هنا يعني حق التصرف بالملكية باسم الدولة، أو حق استعمال بدلاً من الأجور أو العطاءات النقدية ، وليس بالضرورة أن يكون الإقطاع أرض زراعية،فقد يكون عقار أو سوق أو خان أو مرفأ ..الخ أو مرفق اقتصادي أو خدمي للدولة فيه حق بجمع الضرائب ،كالتجارة

والحرف والعقارات ..الخ ويقوم المقاطعجي بجمع حصة الدولة من الضرائب لنفسه ويدفع منها للخزينة ضريبة العشر ١٠٪ من مجموع الضريبة.

كان التحصيل العيني للضرائب الزراعية هو الشكل السائد، وكانت نسبته مرتفعة و تزيد على ٨٠٪ في كل من مصر والعراق وفارس و القفقاس وآسيا الوسطى، من نسبة الضرائب في هذه المرحلة ، واختلفت هذه النسبة من ولاية لأخرى، تبعاً لأحكام ملكية الأرض السائدة في هذه الولايات . في حين كانت نسبة التحصيل النقدي منخفضة عموماً، فإنها كانت في بلاد الشام مرتفعة نسبياً، وبلغت أعلى نسبة للتحصيل النقدي لضرائب الزراعة في ولاية دمشق ٧٣،٥٪ ثم في حلب ٧٢،٥٪ وفلسطين ٥٠٪ وحمص ٣٦،٥٪ .

وفي المحصلة على مستوى الدولة بقيت نسبة التحصيل العيني للضرائب من الزراعة مرتفعة وتزيد على ٨٠٪ لمرحلة متأخرة من القرن الثامن عشر ، ولم تكن تتجاوز حصة التحصيل النقدي ٢٠٪.

لكن مفهوم الإقطاع هنا أبعد ما يكون عن الإقطاع من النموذج الغربي الذي يقوم على الملكية الخاصة، وحرية التصرف بالملكية من بيع أو نقل بالوراثة، كما يصف ابن عساكر هذا النوع من الإقطاع ؛ بإنه بمجرد موت صاحب الاقطاعة كانت الاقطاعة تعود للخزينة من جديد، وفي بعض الأحيان كان بعض المقطعين يورّثون أبنائهم الحق بجمع الضرائب باسم الدولة كما في لبنان في القرن التاسع عشر.

إن ما يميز هذا النوع من الإقطاع عن أشكال الإقطاع الغربي، أنه يمنح صاحبه حق الاستعمال للملكية في فترة الخدمة، لاحق الحيازة والتصرف، وكما يقول كلود كاهن(فإن الأرض كانت تُطعم صاحبها في فترة الخدمة فقط، لكن ملكيته هنا لا تمتلك بهذا القدر أو ذاك أي شيء مشترك مع الملكية الإقطاعية الغربية).

كما وصف المؤرخ عبد العزيز الدوري الإقطاع العربي في العصر الوسيط بأنه: (إقطاع مؤقت، أو إقطاع مقابل الخدمة، فالمجتمع العربي في هذه الفترة لم يصبح قط

مجتمعاً إقطاعيا بالمعنى الغربي للكلمة،ولم يكن للمقطعين حق الملكية الخاصة، وبالتالي لم يسمح هذا الشكل بظهور الملكية الخاصة كأساس للنظام الإقطاعي)

٢-سمات مرحلة الحكم العسكري:

ويمكن تلخيص السمات العامة لمرحلة الإدارة في ظل الحكم العسكري بما يلي:

١- تميزت هذه المرحلة بعسكرة الإدارة والاقتصاد، وتم توزيع مداخيل الدولة (من الزراعة والحرف والتجارة) على شكل إقطاعات، فتشكلت نخبة عسكرية استأثرت بالفائض من المنتوج الاجتماعي وقامت باستهلاكه.

٢- تميزت هذه المرحلة بحالة من عدم الاستقرار السياسي، نتيجة للحروب والصراعات بين الأمراء في الجيش على السلطة للاستئثار بالثروة والسلطة.

٣- انتشار الفساد الإداري: بدءًا من العصر العباسي، بدأ الفساد الإداري والغش في النقد فأصبح النحاس يدخل مع الفضة في صك الدراهم، وفقد النقد قيمته الشرائية، وكان الحكام يلجأون لتغيير النقد و استبداله عدة مرات.كما كانت المناصب تُشترى بالرشاوى وتُباع في أواخر العهد العباسي، وعانت الخزينة الحكومية من عجز كبير فظهر ديوان المصادرات، و يختص هذا الديوان بالأموال المصادرة من رجال الدولة.

٤- لم تُطبق أحكام الشريعة الإسلامية في أمور الملكية والضرائب تماماً، وتم تجاوز النص في بعض الأحيان، بفرض غرامات على المواطنين من قبل الأمراء ورجال الدولة، وانتشر الوقف بشكل كبير نظراً لتعسف رجال الدولة واعتدائهم على ملكية الأفراد.

كما كانت هناك حالات تم تحصيل الضرائب فيها من الفلاحين والرعايا في المدن بطرق تعسفية، حتى لم يترك أحياناً بيدهم ما هو ضروري للحياة.

٥- لم يكن لدى النخبة العسكرية في الدولة خبرة في الإدارة والتنظيم الاجتماعي، ولامعرفة كافية في الشريعة الإسلامية،وجاءت هذه النخب من

مناطق أقل حضارة وتطوراً من المجتمع العربي الإسلامي الذي وجدت فيه وبدأت تتصارع فيما بينها على السلطة.

٦- إغلاق باب الاجتهاد في الشريعة الإسلامية، فأصبحت الأوامر السلطانية والفهم الشخصي لأحكام الشريعة يحدد تفسير القوانين، وتحولت الأوامر السلطانية إلى نص يحكم بدلاً من القانون والشريعة، في ظل غياب دور المحاكم والقضاء.

٧- تغلب على هذه المرحلة صفة الاستبداد، بسبب السلطة المطلقة للحكام العسكر والدور الحاسم لرجال الجيش في إدارة شؤون الاقتصاد والدولة وتحول اسم الحاكم من خليفة إلى سلطان مطلق السلطة والصلاحيات.

الفصل الثاني
تطور الرأسمالية في الوطن العربي

شهد التطور الاقتصادي العربي محاولات عديدة للانتقال إلى اقتصاد السوق(أو الرأسمالية) وقد أثار مفهوم التحول لاقتصاد السوق تساؤلاً كبيراً بين الباحثين العرب، حول مدى قدرة المجتمع العربي على دخول أعتاب المرحلة الرأسمالية.والمقصود باقتصاد السوق (الرأسمالي) هو انتقال المجتمع من مرحلة الاقتصاد الزراعي التقليدي، المخصص للاستهلاك، إلى الاقتصاد الصناعي الحديث المخصص للتجارة والتبادل.

أولاً-شروط الانتقال إلى الرأسمالية:

تطلب ظهور الرأسمالية الكلاسيكية ، التي نشأت في أحشاء المجتمع الإقطاعي، كما في الحالات الحديثة لتطور الرأسمالية، مجموعة من الشروط التاريخية أهمها:

١- ظهور التقسيم الاجتماعي للعمل بين الزراعة و الصناعة (العمل الحرفي)،بالانتقال من الاقتصاد الزراعي التقليدي، إلى الاقتصاد الصناعي التحويلي الحديث وتصنيع وسائل الإنتاج والاستهلاك.

٢- الانتقال من تحصيل الريع في الزراعة من الشكل العيني إلى الشكل النقدي.

٣- التحول من علاقات التبادل العيني بالمقايضة إلى التبادل النقدي.

٤- الانتقال من العمل الحرفي اليدوي ضمن ورش صغيرة إلى العمل الصناعي الفابريكي (**Manufacturing**) ضمن المصانع الكبيرة.

٥- الانتقال من الإنتاج لأجل الاستهلاك المحلي إلى الإنتاج من أجل التجارة الخارجية.

٦- الانتقال من الإنتاج السلعي الصغير إلى الإنتاج السلعي الكبير الموسع

٧- ظهور الطبقة (الوسطى) البرجوازية التي تعمل في الصناعة والتجارة الحرة.

٨- تقسيم العمل بين الريف(المتخصص بالإنتاج الزراعي) وبين المدينة المتخصصة بالإنتاج الصناعي والتجارة.

٩- الثورة العلمية التقنية واستخدام الآلات المتطورة في الصناعة محل الأدوات البسيطة

١٠- حرية السوق،والاعتماد على قانون القيمة وقانون العرض والطلب، في تنظيم الاقتصاد الكلي والعلاقة بين الادخار والاستثمار، وبين الأجور والأسعار، بين البطالة والتضخم ، وتنظم الحياة الاقتصادية والسياسية والعلاقات الاجتماعية.

إضافة لهذه الشروط فإن الانتقال إلى المجتمع البرجوازي الرأسمالي، تميز من الناحية السيسيولوجية بانقسام المجتمع إلى طبقتين أساسيتين، الطبقة البرجوازية وطبقة العمال .

وفي ميدان العلاقات الاجتماعية يتم الانتقال من المجتمع الأهلي التقليدي، الذي يقوم على علاقات الدم والقرابة أو العلاقات الدينية والمذهبية في التنظيم الاجتماعي ،إلى المجتمع المدني القائم على علاقات المواطنة والمساواة أمام القانون في الحقوق والواجبات، بغض النظر عن اللون والجنس والدين أو المعتقد السياسي.

ويظهر دور الأحزاب السياسية والنقابات الحرة، والمنظمات غير الحكومية،مع انتشار الحريات العامة في التعبير والاجتماع والتنظيم..الخ

ثانياً- مراحل تطور الرأسمالية في الوطن العربي:

لكن متى بدأت العلاقات الرأسمالية بالظهور داخل المجتمع العربي؟ هناك بعض المستشرقين ممن أعتقد بأن المجتمع العربي في القرنين الثامن والتاسع ميلادي (الدولة الأموية والعباسية) قد بدأ بالانتقال لعلاقات رأسمالية مبكرة، بالنظر إلى تطور العمل الحرفي الكبير المخصص للتجارة الخارجية ، وظهور أشكال متطورة من أساليب الدفع

في المعاملات التجارية، باستخدام (السفاتج)كوسيلة متقدمة في الدفع والمعاملات المصرفية والتجارية وتحويل الأموال عبر النظام الصيرفي المتكامل للدولة العربية الإسلامية.

وقد لفتت هذه العلاقات الرأسمالية المبكرة اهتمام ماركس، فوصف هذا الشكل في كتيب (أصل رأس المال) بأنه أول شكل عرفته الإنسانية لظهور نبتات للرأسمالية في المجتمعات الوسيطة.

أً-مرحلة التطور الذاتي للرأسمالية (١٧٠٠-١٨٦٠م):

خضعت هذه المرحلة في جميع البلدان العربية (التي تشكل الحدود السياسية الحالية للوطن العربي) من المحيط الأطلسي غرباً إلى الخليج العربي شرقاً لحكم دولة واحدة، فمن مآثر العثمانيون الكبرى نشر الإسلام في شرق أوربا، وإقامة دولة تحت حكم واحد جمعت البلاد العربية، خلال فترة امتدت من ١٥٢١-١٩٢٠م.

لكن في حين كانت السلطنة العثمانية منشغلة بالفتوحات والتوسع ونشر الإسلام شرقاً إذ دخلت بلغاريا ويوغسلافيا ووصلت إلى مشارف فيينا،كان الصراع في الداخل بين الولاة والأمراء (الباشاوات) العثمانيين على مناطق النفوذ قد بدأ مع نهاية القرن السابع عشر، مع ضعف السلطة المركزية في استانبول وتحلل نظام الانكشارية ، فبدأت تتشكل طبقات جديدة داخل المدن العربية، من رجال الجيش العثماني المتقاعدين (الليبرلية) الذين استوطنوا في المدن ومن طبقة الأشراف ، التي ضمت التجار ورجال الدين وزعماء العائلات الكبيرة في المدن .

قادت هذه الطبقة الجديدة عملية التغيير الاجتماعي والاقتصادي وساعدت على الانتقال للرأسمالية مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية الأخرى، لولا أن حصل القطع التاريخي للتطور الاقتصادي بفعل العامل الخارجي والغزو التجاري الأوربي ، ومن ثم العسكري (الانتداب) وكانت أهم السمات هذه المرحلة هي:

١-الأشكال الانتقالية نحو الملكية الخاصة:

ظهرت في هذه المرحلة بعض السمات التي تشير لإمكانية انتقال المجتمع العربي إلى عصر الليبرالية وسيادة الملكية الخاصة، وإن كان الانتقال المباشر للملكية الخاصة غير ممكناً،إلا عبر أشكال انتقالية من الملكية مرشحة للتحول إلى الملكية الخاصة وهي:

١-المالكانة: يعتبر نظام المالكانة (الإقطاع كحق في جمع الضرائب مدى الحياة) شكل انتقالي للملكية بين ملكية الدولة والملكية الخاصة ، والانتقال من حق جمع الضرائب باسم الدولة إلى الملكية الخاصة الوراثية. حيث سمح هذا الشكل بإعطاء حق جمع الضرائب للباشا العثماني مدى الحياة، وأحياناً كان هذا الحق ينتقل للأبناء الذين يحلون محل آبائهم بشكل وراثي في الباشاوية والوظيفة.

تحولت هذه الطبقة مع الوقت إلى طبقة إقطاعية،كان ينقصها التوثيق القانوني لحقوق الملكية الخاصة، التي غدت ممكنة فقط مع عصر التنظيمات(الإصلاحات) العثمانية الذي بدأ في ثلاثينات القرن التاسع عشر،وترسخ في عام ١٨٦١م مع صدور قانون الطابو العثماني.

٢-ملكية الوقف الديني: يُعد الوقف الديني شكلاً انتقالياً أيضاً نحو الملكية الخاصة.فقد سمحت هذه الإمكانية بتحويل مساحات واسعة من الأرض من أملاك وعقارات حكومية وخاصة للوقف، بهدف حماية الملكية من حق مصادرتها ، أو ليتهرب أصحابها من دفع الضرائب المتوجبة عليها.حيث كانت ملكية الوقف معفاة من الضرائب ولا يجوز الاعتداء عليها، هكذا تحول الوقف إلى إقطاع خدمة في سوريا في أواخر العهد العثماني.وكما يرى م.سي.ميير فإن هذه الطريقة من الوقف الديني تمثل شكلاً انتقالياً من الملكية العامة إلى الملكية الخاصة، لجأ إليها العثمانيون في أواخر عهدهم، بتحويل

ملكية الوقف إلى شكل انتقالي من ملكية الانتفاع أو المالكانة للانتقـال إلى عصر الملكية الخاصة.

٢-دور الطبقة الأرستقراطية (الأشراف) في المدن:

كان للعوامل الاجتماعية إلى جانب العوامل السياسـية دوراً هامـاً في هـذه المرحلة، فقد تشكلت طبقة اجتماعية جديدة من أرستقراطية المدن في أواخر القـرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر، حلت هذه الطبقة الجديدة محل رجال الإدارة العسكرية العثمانية(الانكشارية).فكانت هذه الطبقة الجديدة من أرستقراطية المدن، التي عرفت بـ(طبقة الأشراف) قد أدت دوراً هاماً في التقدم الاجتماعي.فقد ضمت شرائح اجتماعية متباينة ثقافياً ، مثل كبار التجار والصناعيين في المدن ورجال الدين وأصحاب المالكانات وممثلي العائلات الكبيرة في المدينة،إلى جانب المتقاعـدين مـن الجيش العثماني (الليرلية) والقضاة وكبار الموظفين..الخ

بدأت هذه الطبقة تهيمن فعلياً على الحياة الاقتصادية والاجتماعيـة في المـدن وتدير شؤون الولايات بنفسها.وأخذت تنهج نهجاً مستقلاً نسبياً عن الإدارة المركزية في استانبول.إذ لم تعد ترسل جميع الضرائب و الميري فتقوم بجمع الضرائب لحسـابها وترسل جزءاً بسيطاً منه للسلطة المركزية في استانبول، وقامت باحتكار التجـارة إذ تدل بعض شواهد عن تدخل الباشاوات من المتقاعدين في تجارة بعض المدن كمـا في القاهرة، وقيامهم بأدوار وسيطة في عمليات التبادل السلعي بين الحرفيين والمزارعين.

استخدمت هذه الطبقة الجديدة الفائض من المنتوج الاجتماعي لخدمة مصالحها الاقتصادية. وتراكمت بيدها رؤوس أموال كبيرة ، فوظفتها في تجارة الحبوب والسلع وظهرت وكالات تجارية كبيرة لشراء القمح من الفلاحين نقداً وتسويقه للمـدن وللتجارة الخارجية .ففي بعض المدن مثل دمشق كان هناك نحو ١٢٥شـركة أهليـة (عائلية) مساهمة تمتلك رؤوس أموال ضخمة تتروح بين ١-٥٠مليون بارة عثمانيـة

(ما يعادل وسطياً ٢٥٠ ألف جنيه إسترليني) وظفتها في التجارة و الصناعات النسيجية.

وفي هذه البيئة الاحتكارية نشأت علاقات التراكم الرأسمالي وبدأت العلاقات الرأسمالية في المجتمع العربي تشق طريقها إلى النور بصعوبة بالغة.

٣-دور التجارة الخارجية:

كان للتجارة الخارجية (ذات الطابع الماركانتلي) دور هام من الصعب إنكاره أو تجاوزه في تطور العلاقات الرأسمالية في هذه الفترة، وتمثل هذا الدور بتراكم ثروة كبيرة من المعادن الثمينة بيد الطبقة البرجوازية الوليدة.استخدمت هذه الثروة في التجارة الخارجية،وحصل تطور مبكر للعلاقات التجارية بين مدن البحر المتوسط العربية والمدن التجارية الإيطالية ومع فرنسا وبريطانيا، تمثلت بتدفق كبير للثروات والمعادن الثمينة نتيجة لاكتشاف العالم الجديد\أمريكا\وتدفق (الذهب والفضة) من أوربا لأسواق المدن في سوريا ومصر والأناضول، مقابل السلع الزراعية والصناعية التي كانت تذهب للأسواق الأوربية.

تركت التجارة البحرية الخارجية أثراً كبيراً على مجمل التطور الاقتصادي في المنطقة العربية في هذه المرحلة، وأعطت نبضة قوية لتطوير علاقات التبادل البضاعي النقدي وتطور العلاقات الرأسمالية في المنطقة العربية.

يمكن تلخيص هذا الدور بزيادة الطلب في أوربا على القمح والحاصلات الزراعية الصناعية الخام (القطن والحرير والكتان والصوف) من مناطق جنوب وشرق المتوسط ، مع انشغال أوربا بالتصنيع والثورة الصناعية، والتنافس فيما بين فرنسا وبريطانيا على دور الزعامة لأوربا والعالم.

كانت الطبقة الأرستقراطية الجديدة من الباشاوات والأشراف في المدن العربية ، قد شعرت بنوع من النشوة والحرية الاقتصادية ، مع ضعف السلطة المركزية للدولة

العثمانية، فقامت بتطوير علاقاتها الاقتصادية الداخلية والخارجية، مع ظهور إمكانية لنوع من الاستقلال المالي والتجاري (النسبي) .فبدأت تشجع الفلاحين على التحول إلى زراعة المحاصيل الصناعية المعدة للتصدير للسوق الخارجية (الأوربية) .وقبلت من الفلاحين أن يدفعوا ما يتوجب عليهم من الريع نقداً، فكانت تشتري الفائض من إنتاجهم الزراعي بأسعار تشجيعية، مما ساعد على تطوير علاقات الإنتاج البضاعي وتطوير التبادل السلعي النقدي.

قامت مصر والمدن الشامية في هذه المرحلة بأدوار هامة في التجارة البحرية الدولية، وكانت بعض المدن مثل \حلب ودمشق \ تُعد من أكبر المدن التجارية في ١٧٥٠م حيث كانت تجارتها السنوية تقدر بنحو ٣٤،١٦ مليون فرنك فرنسي.

كان للتجارة الخارجية دوراً كبيراً في الاقتصاد المصري، وأدت مدنها البحرية (الإسكندرية والسويس) دوراً محورياً في التجارة البحرية الدولية ، بين أوربا وتجارتها عبر البحر الأبيض المتوسط وبين تجارة الشرق الأقصى (الهند والصين)، عبر الخليج العربي، مروراً باليمن والجزيرة العربية وصولاً إلى مصر عبر البحر الأحمر.

جنت مصر أرباحاً ضخمة من التجارة الوسيطة مع أوربا تراوحت بين ٢٥-٣٠% بفضل موقعها الجغرافي ،كنقطة تقاطع للتجارة البحرية الدولية ، مما أهلّها لأن تؤدي دور الوسيط العالمي بين الشرق الأقصى وأوربا في تجارة البحر المتوسط الدولية.فكان لها أسطول تجاري بحري ضخم بلغ عدد قطعه عام ١٧٨٩م نحو ٥٢٨ سفينة تجوب البحر المتوسط محملة بالبضائع بين مصر وأوربا.وكانت مصر تصدر أكثر مما تستورد من أوربا بما يزيد على ٣٠ مرة من قيمة وارداتها منها ، فكان ميزانها التجاري مع أوربا رابحاً.ومثلت فرنسا دور الشريك التجاري الأول لمصر في أوربا فبلغت حصتها عام ١٨٣٠م نحو٩٠% من تجارة مصر الأوربية.

فقد صدرت مصر لفرنسا سنوياً نحو ٣٠٠ ألف إردب من القمح (٢،٠٤ مليون طن) إلى جانب السلع الأخرى، كالألبسة القادمة من سوريا ، والحرير الصيني

والأقمشة القطنية الهندية.هكذا ساهمت التجارة الخارجية(الماركانتلية) بدور كبير في الاقتصاد المصري ، وبلغت حصتها ٥٠% من واردات الخزينة المصرية آنذاك.

أما التجارة السورية فكانت مصر تستأثر بأكثر من ٨٠ % من الصادرات السورية ونحو ٤٠% من الواردات، وبلغ مجمل التبادل التجاري بين سوريا ومصر حوالي ٤٠٠مليون بارة سنوياً في بداية القرن الثامن عشر، وهي قيمة كانت تعادل ٦٧% من قيمة التجارة السورية الخارجية.وكان عماد الصادرات السورية لمصر : الأقمشة الحريرية والقطنية والصوفية والصابون والقطن وزيت الزيتون إضافة للحرير الخام ، وعبر مصر وجدت البضائع السورية طريقها إلى الأسواق الأوربية

٤-ازدهار الصناعة والعمل الحرفي:

مع تطور التجارة الخارجية البحرية، تراكمت بيد طبقة الأشراف البرجوازية، رؤوس أموال كبيرة، فوظفتها في العمل الحرفي وتصنيع الأقمشة والألبسة المُعدة للتجارة والتصدير الخارجي، فشهد العمل الحرفي والصناعي تطوراً كبيراً، لكنه لم يتمكن من الانتقال إلى مرحلة العمل الصناعي (المانيفاكتوري) بسبب استمرار العمل بنظام (الطوائف الحرفية) في تنظيم العمل الصناعي، الذي بقي حتى مرحلة متأخرة من القرن التاسع عشر في بلاد الشام والعراق والمغرب العربي.

وعلى الرغم من هيمنة نظام الطوائف الحرفية على العمل الحرفي، فقد شهد الإنتاج الحرفي ازدهاراً كبيراً في الفترة الأولى، وظلت الصناعات النسيجية العربية تغزو الأسواق الأوربية حتى عام ١٨٣٠م إلى جانب الأقمشة الصينية والهندية.وساهم ازدهار التجارة الخارجية العربية (الماركانتلية) بتحول غالبية سكان المدن العربية ، لاسيما دمشق وحلب والقاهرة، للعمل الحرفي والاشتغال بصناعة النسيج والأقمشة، وكانت بعض العائلات التي كونت رأسمالاً كبيراً من التجارة الخارجية، قد وظفته في صناعة النسيج ، كما هو الحال في مدينة دمشق حيث كانت هناك نحو ١٢٥ عائلة ثرية وظفت أموالها في التجارة والصناعة المعدة للتصدير، وأسست نحو ١٤ منشأة

لصناعة النسيج برأسمال قدره نحو ١٠٠ مليون بارة (١٠٠بارة = جنيه إسترليني)، كانت تنتج سنوياً أقمشة حريرية بقيمة ٨١ مليون بارة وأقمشة قطنية بقيمة ٣،٥مليون بارة عثمانية.

ومع التحول للإنتاج الحرفي من أجل التصدير ارتفعت نسبة سكان المدن العاملين في صناعة النسيج فكانت هذه النسبة من (الرجال البالغين) مثلاً نحو ٣٠% من سكان القاهرة و٤٠% من سكان دمشق و٥٠% من سكان حلب كانوا يعملون في النسيج.

بلغت صناعة الأقمشة شأناً عظيماً في بعض المدن مثل دمشق و حلب، ففي حلب عام ١٨٢٩م كان أكثر من٤٠ألف حرفي يعملون في صناعة الأقمشة، وينتجون قرابة ٨،٦ مليون ثوب سنوياً تعادل قيمتها ١٠٤ مليون بارة (ما يعادل٤مليون فرنك فرنسي).

لكن مرحلة ازدهار العمل الحرفي لم تستمر طويلاً، و لم تؤد لحدوث ثورة صناعية، نظراً لاعتمادها على العمل الحرفي اليدوي ، وعلى أدوات عمل ووسائل أنتاج يدوية بسيطة، وبالتالي لم يتمكن الإنتاج الحرفي من الصمود أمام السلع الصناعية الأوربية المنافسة في أسواقه وفي السوق الرأسمالية العالمية.

وإذا كانت المنتجات الشرقية النسيجية، منذ العصور القديمة وحتى عام ١٨٣٠م تقريباً قد تمكنت من غزو أسواق أوربا، فأنه وبعد عقد من الزمن وفي عام ١٨٤٠م بدأت مرحلة الغزو العكسي للسلع الأوربية لأسواق الشرق الأوسط والأقصى، وأصبحت السلع النسيجية والأقمشة الأوربية تتدفق بكميات كبيرة على الأسواق العربية ، وبقدرة تنافسية كبيرة ، نظراً لما تتسم به من الجودة العالية والأسعار الرخيصة، و لم تعد المنتجات النسيجية العربية ، قادرة على منافسة السلع الأوربية، التي تستخدم تكنولوجيا حديثة وتعتمد العمل المانيفاكتوري (**Manufacturing**) حيث كانت إنتاجية الأنوال الآلية في صناعة النسيج

البريطانية تفوق في إنتاجيتها مثيلاتها من الأنوال اليدوية في سوريا مثلاً بمقدار ٤٠مرة وفي مجال حلج القطن كانت الإنتاجية للمحالج الآلية تزيد بمقدار ١٠٠ مرة.

مما ترك أثره المباشر على الصناعات العربية الناشئة في مجال الغزل والنسيج ، في تخريب الإنتاج الحرفي، وقطع الطريق على تطور الصناعة العربية الحديثة.

٥-التحول إلى الزراعة من أجل التصدير:

إلى جانب التجارة الخارجية وصناعة النسيج ظهر في هذه المرحلة دور جديد للزراعة ، بالتحول من الزراعة من أجل الاستهلاك إلى الزراعة من أجل التصدير للسوق الأوربية، مع ازدياد الطلب في الأسواق الخارجية الأوربية علىالحبوب و المحاصيل الزراعية الصناعية،كالحرير والقطن والكتان والصوف، وكانت سوريا تصدر الحبوب ولبنان خامات الحرير، ومصرالكتان والقطن، و العراق صدر الصوف وصدرت فلسطين القمح والقطن والسمسم والحمضيات.

هكذا بدأت مرحلة تحول هامة في الاقتصاد الزراعي في مطلع القرن التاسع عشر، فمنذ عام ١٨٢١م تحولت مساحات واسعة من الأراضي الزراعية في مصر لزراعة القطن بدلاً من الحبوب، وأصبحت الأرض المخصصة لزراعة القطن تتزايد على حساب الحبوب، وما إن شارف هذا القرن على نهايته حتى أصبحت نسبة القطن تزيد على٨٠% من الصادرات المصرية .

وبسبب الحرب الأهلية في أمريكا وتوقف تصدير القطن من أمريكا الشمالية بين عامي(١٨٥٩-١٨٦٤م) ارتفع سعر القطن في الأسواق العالمية من ١٢،٥-٤٥ دولار للقنطار، ووصل إلى ٧٥ دولار في عام ١٨٦٥م، وهذا ما حفّز المصريين على زيادة أنتاجهم من القطن ، حيث قفز إنتاج مصر من القطن من ٥٠٢ ألف قنطار عام ١٨٥٩م إلى ٢،٥ مليون قنطار ١٨٦٥م (أي ما يعادل ١١٥ ألف طن) قيمتها ١٥،٥ مليون جنيه مصري (تعادل قيمتها ١٧٨ مليون دولار) وحصتها٩٠% من صادرات مصر.

في بلاد الشام جرى التركيز في سوريا على زراعة القمح ، وكان هذا المحصول أساسياً ، وبقي يشكل نسبة أكثر من ٥٠% من الصادرات السورية، إلى جانب ذلك صدرت سوريا خامات الحرير ، التي لم تكن حصتها من الصادرات لتتجاوز أكثر من ٢٠% حتى ١٩١٣م، و لم يتم التحول إلى زراعة القطن في سوريا إلا بين أربعينات وخمسينات القرن العشرين ، حيث وصلت حصة القطن من الصادرات السورية إلى ٤٠% .كانت حوران (جنوب سوريا) من أهم مناطق إنتاج القمح في سوريا ويذهب إنتاجها للسوق الفرنسية، عن طريق ميناء عكا في فلسطين ، حيث صدرت فلسطين بين عامي١٨٧١-١٨٧٩م بين١،٥-١،٧٥مليون كيل قمح كان ثلثيها يأتي من حوران .

في لبنان كان الاعتماد الأساس في الزراعة اللبنانية على أنتاج خامات الحرير، إلى جانب التبغ المخصص للسوق الفرنسية، وارتفعت صادرات سوريا ولبنان معاً من الحرير الخام بين ١٨٦٠-١٨٨٥م من٩٦٠ ألف إلى٢،٥مليون كغ، ووصلت عام ١٩١٠م إلى ٦ مليون كغ، حصة لبنان ٧٥ % من هذه القيم.

ظل اعتماد لبنان على محصول أساسي وهو الحرير الخام حتى بدايات القرن العشرين. وكان في لبنان ٣٧،٨مليون شجرة توت لتربية دودة القز التي تنتج الحرير، وبلغت حصة لبنان نحو ١١،٥% من مجمل صادرات الحرير العالمية، وظلت حصة الحرير الخام تزيد على ٨٠% من مجمل صادرات لبنان حتى عام ١٨٨١م.

هكذا يمكن القول أن جميع البلدان العربية دخلت حالة من التخصص الدولي، بإنتاج سلعة تصديرية أساسية واحدة ، فمصر تخصصت بالقطن، وسوريا بالحبوب فكانت حصة الحبوب في سوريا مثلاً ٧٠% من المساحة المز روعة و٥٠% من الصادرات، ولبنان بالحرير والعراق بالحبوب والصوف ..الخ وظلت هذه الحالة حتى ستينات القرن العشرين.

هكذا كانت معظم البلدان العربية تعتمد على اقتصاد تصديري أحادي الجانب، نتيجة للتخصص في زراعة محصول واحد، و كان التحول للزراعة التصديرية، قد أسس لمرحلة لم يكن الخروج منه سهلاً، وتحولت بعض البلدان العربية نتيجة هذا التحول مثل مصر لبلد مستورد للقمح بشكل دائم، بعد أن كانت مصر من أهم البلدان المصدرة للقمح للسوق الأوروبية منذ العصر الرومي وحتى عام ١٨٣٠م.

لكن لم يكن وضع البلدان العربية بين البلدان النامية هو الوحيد الذي عاش هذه الحالة ، فقدت شهد العالم في هذه الفترة مرحلة التخصص الدولي أو التقسيم العمل الدولي .حيث تخصصت البلدان الغربية بالصناعة والإنتاج الصناعي ، والبلدان النامية بتصدير الخامات الزراعية والمواد الأولية ، التي بدأت منذ أواسط القرن التاسع عشر وحتى ستينات القرن العشرين.قبل أن يظهر دور النفط والغاز كسلعة أساسية في الصادرات،حلت محل السلع الزراعية.

٦-قانون الطابو العثماني :

قامت الدولة العثمانية وبتأثير ضاغط من الدول الأوربية، بإجراء إصلاحات اقتصادية واجتماعية، وكانت أهم التشريعات العثمانية التي صدرت في سياق عملية الإصلاح العثماني (عصر التنظيمات) خط شريف غول خانة ١٨٣٩م، وخط هميانوي ١٨٥٦م، و قانون حول الإصلاح الدستوري عام ١٨٧٦م .

لكن أهم معلم في هذه المرحلة كان صدور قانون الطابو العثماني في بلاد الشام والعراق عام ١٨٦١م ، وقانون (المقابلة) في مصر في ١٨٧٦م. والقاسم المشترك بين القانونين المصري والعثماني ؛ أن أي فلاح لديه المقدرة على دفع ضريبة الأرض بشكل مسبق لمدة تتروح بين ٣-٥سنوات للخزينة ، يستطيع تحرير أو تسجيل الأرض باسمه لتصبح مالكاً خاصاً له، ولما كان الفلاحون في مصر وسوريا ولبنان وفلسطين والعراق، لا يثقون بالولاة آنذاك ، وخشي بعضهم أن تكون تلك ذريعة لفرض ضرائب وإتاوات جديدة ، وربما عدم توافر المال لدى البعض الآخر، فإن

أرض شاسعة سُجلت باسم الأُسر الحاكمة، أو باسم أرستقراطية المدن ، التي تحولت بعد هذا التاريخ، لطبقة إقطاعية بكل ما لهذه الكلمة من معنى.

بهذه الطريقة جرت عملية الخصخصة للأرض ، و أصبح الأساس الحقوقي للملكية الخاصة ممكناً، لتتحول إلى شكل سائد في الزراعة والتجارة والصناعة.

ترافقت عملية الانتقال للملكية الخاصة في الأرض ، مع الانتقال من الريع العيني إلى شكل الريع النقدي.وكان قانون الطابو ١٨٥٩م (تسجيل وتحرير الأرض) باكورة قوانين الملكية، إلى جانب قانون ١٨٦١م حول ملكية الأرض في سوريا والعراق. فتحولت ٨٠% من أراضي العراق لأرض أميرية نتيجة لامتناع الفلاحين عن تسجيلها باسمهم، وبقي هذا الوضع سائداً في العراق حتى عشية الاحتلال البريطاني للعراق وتحول الفلاحين لمستأجرين للأرض.

وفي سوريا امتنع الفلاحون أيضاً عن تسجيل الأرض بأسمائهم ، وتحولت مساحات شاسعة من الأرض خلال أيام قليلة من أيديهم ، ليتم تسجيلها باسم الأعيان في المدن وأصحاب المالكانات ،وتم بيع أراضي الدولة بأسعار رخيصة بـ ٥ قروش عثماني للدونم.

بهذه الطريقة تحولت العديد من القرى، ومساحات شاسعة من الأرض في سوريا وفلسطين للسلاطين العثمانيين وكبار موظفي الدولة.وكان للسلطان عبد الحميد مثلاً في شمال دمشق ٧٢٠ألف هكتار، وفي مصادر أخرى ،كانت نحو ١١٠٠ قرية موزعة بين أفراد أسرته ومقربيه في عام ١٩٠٩م.

في العراق وعندما أصبح تحت الانتداب البريطاني كانت نسبة ٨٠% من مساحة الأرض الزراعية غير مسجلة بعد ، ورأت سلطة الانتداب من الأسهل لها أن توزع الأراضي الأميرية على زعماء العشائر، بهدف تسهيل إدارة الريف العراقي، فوزعت عليهم نحو ٩٠% منْ الأراضي المروية، للاعتماد عليهم في إدارة شؤون الريف ، وتحول هؤلاء إلى طبقة جديدة من ملاكي الأرض.

أما في مصر فبدأت عملية الانتقال إلى الملكية الخاصة للأرض بوقت أبكر نسبياً من سوريا والعراق، و ساعد على الانتقال المبكر للملكية الخاصة ، التحول لزراعة القطن المُعد للتجارة الخارجية، لما تتطلبه هذه الزراعة من تجميع للأرض، ولرؤوس أموال كبيرة وتقنيات حديثة في الري .

فقد منح محمد علي بوقت مبكر، أراضي الجفتلك (الأبعاديات) لأقربائه وأعوانه في ١٨٣٦م ، بطريقة لم تكن سوى شكل انتقالي للملكية الخاصة ، ينقصها التسجيل والتوثيق القانوني فقط.

لكن أهم قانون للملكية الخاصة للأرض في مصرهو قانون المقابلة ١٨٧٨م. وبموجب هذا القانون كانت مساحة تقدر بحوالي٥،١١٢ مليون فدان قد أصبحت ملكاً خاصاً وكانت نسبة الملكية الكبيرة منها تزيد على ٤٤% (أكثر من ٥٠ فدان للفرد) والمتوسطة ٣٤،٥% (٥ -٥٠فدان) والباقي كان ملكيات صغيرة أقل من ٥ أفدنة للفرد، موزعة بين الفلاحين الصغار الذين تجاوزت نسبتهم ٨٤% من مجموع العاملين في الزراعة.

٧-دور رأس المال الأجنبي:

بدأ رأس المال الأوربي والأمريكي بالتدفق على المنطقة منذ عام ١٨٨١م، وظهرت عوامل جديدة دفعت ببريطانيا وفرنسا بقوة إلى المنطقة، ومن بين هذه العوامل الجديدة افتتاح قناة السويس للملاحة البحرية الدولية عام ١٨٥٩م، وكان هذا حدثاً كبيراً في تاريخ التجارة البحرية بين الشرق والغرب، اختصر المسافات والوقت والمال.

بدأت بريطانيا تتطلع لوضع يدها علىقناة السويس وعلى جميع البلدان العربية الواقعة على خط التجارة البريطانية مع الهند، فوضعت يدها فعلياً على إدارة مصر منذ ١٨٨٢م، وتمكنت من السيطرة على قناة السويس، التي كانت تمر عبرها ٦٥ % من تجارتها العالمية ، ونحو ٥٠% من تجارتها مع الهند.

بعد ذلك سيطرت بريطانيا على فلسطين والعراق والخليج العربي والـيمن، في مرحلة الانتداب بعد اتفاقية سايكس- بيكو ١٩١٦م ، وأمّنت السيطرة على الطرق البحرية لتجارتها مع الهند ...الخ

على أية حال أدى رأس المال الأجنبي والاستثمارات الغربية دوراً كبيراً في تشكل العلاقات الاقتصادية الجديدة في الدول العربية وتركيا، لكن هذه العلاقات قامت على شكل من الإدماج والتبعية للسوق الرأسمالية.

من الصعب الحديث عن الأدوار التي قام بها رأس المال الأجنبي، دون الوقوف عند آثارها السلبية والايجابية معاً.

وإذا كان هناك نوع من الإجماع بين الباحثين،على أن الدور الأساس لرأس المال الأجنبي اقتصر على تأمين المواد الخام الرخيصة وتسويقها إلى السوق الرأسمالية الأوربية، وتأمين أسواق جديدة لصناعة البلد الأم.فإنه من الصحيح أيضاً أن الربحية المرتفعة لرأس المال في هذه المنطقة جعلتها من أكثر مناطق العالم النامي- آنذاك- استقطاباً لرأس المال الغربي.

كانت مصر جسر الذهب للاستثمارات البريطانية، التي حققت ربحاً يفوق مرتين على هو عليه في بريطانيا، مما جذب أنظار المستثمرين الإنكليز نحوها،وذهبت ٨٠% من رؤوس الأموال البريطانية في مصر إلى القطاع المصرفي .

كانت الاستثمارات الأجنبية في مصر عشية الحرب العالمية الأولى موزعة على النحو التالي : ٧٩% على قطاع المصارف و١٢،٦% في التجارة والنقل والمواصلات و٧،٦%في البناء والصناعة والري والسدود .

أما الدول الأوربية الرئيسية التي استثمرت في المنطقة العربية فهي بريطانيا وفرنسا، وألمانيا في تركيا، وبلجيكا في القسم الأفريقي.وقد بلغ حجم رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة في الإمبراطورية العثمانية عشية الحرب العالمية الأولى ١٩١٤م قرابة٦٣،٤٤٤ مليون جنيه إسترليني موزعة حسب القطاعات الأساسية على النحو التالي :

١- في بناء السكك الحديدية ٥٠%

٢- في المصارف والبنوك ١٦ %

٣- في الصناعة التحويلية ٨،٥ %

٤- في الزراعة والأعمال الإنشائية ٢٤%

وكانت موزعة **حسب جنسية البلدان** :(ألمانيا٤٥،٥% - فرنسا ٢٥% - **بريطانيا** ٢٦%،- بلجيكا ٣،٥% **وحسب البلدان والقطاعات** كما يلي:

١-ألمانيا: وظفت ٦٧% في بناء السكك الحديدية،و٢٢% في البنوك والمصارف

٢-بريطانيا: ٨٠% في المصارف والبنوك ، و٧،٦ % في الصناعة،و١٦،٤% في الزراعة والقطاعات الأخرى.

وحسب الأنشطة الاقتصادية كما يلي:

١-**الزراعة والري واستصلاح الأراضي:** كانت الحصة الأكبر من الاستثمار في هذا القطاع للاستثمارات البريطانية،وتركزت في مصر والعراق.حيث ظهرت شركات بريطانية ضخمة تعمل في استصلاح الأراضي، التي غمرتها فيضانات الأنهار الكبرى (النيل ودجلة والفرات) وحولتها إلى مستنقعات و سبخات مالحة غير صالحة للزراعة، وكانت الشركات البريطانية تشتري الأرض بثمن بخس وتقوم باستصلاحها وإعادة بيعها، وقد حقق الاستثمار في هذا القطاع أرباحاً تزيد على ١٠٠% في المستعمرات البريطانية، لاسيما في الهند ومصر.

٢-**السكك الحديدية:** كانت الحصة الأكبر في هذا القطاع للاستثمارات الألمانية، ويعود الفضل في هذه المرحلة لرأس المال الألماني ببناء شبكة متطورة للنقل بالسكك الحديدية، ربطت المشرق العربي بمغربه، وربطت بين المدن والقرى وألغت العزلة الجغرافية للريف .

كما أسهم بناء هذه الشبكة بتأسيس القاعدة المادية للاقتصاد الصناعي الحديث والبنية التحتية للسوق العربية المشتركة.فأصبح ممكناً السفر من البصرة عبر خط القطار

(قونيه- بغداد- البصرة) إلى استانبول، ومن حلب إلى تركيا وأوربا، ومن دمشق إلى مكة المكرمة والمدينة المنورة عبر خط (دمشق- الحجاز).

تم خلال الفترة بين ١٨٨٨-١٩٣٠م بناء نحو ١٦ خط عريض من الخطوط الحديدية بطول ٥٣٥٠ كم، كان ٩٠% من الشبكة في القسم الآسيوي من الإمبراطورية العثمانية، وبلغ طول الشبكة الإجمالي عشية الحرب العالمية الأولى ١٨ ألف كم .

بدأت أولى الخطوط الحديدية بالعمل في سوريا عام ١٨٥٠م وقد زاد حجم الاستثمارات في بناء السكك الحديدية من ٩٣٠ ألف إلى ٣٤٠٠ ألف فرنك (١٨٥٠-١٩٠٨م) وفي المرحلة الممتدة بين (١٩٠٤-١٩١٤م) قدر حجمها ٩٥ مليون فرنك فرنسي.وكانت أهم الخطوط في بلاد الشام:

١-خط حيفا- القدس بطول ٢٤٥كم

٢-خط رياق- حلب ٣٣٢كم

٣-خط دمشق- الحجاز بطول ١٤٦٥كم

٤-خط قونيه-بغداد-البصرة بطول ٧٣٠كم

٤- الاستثمار في الصناعة التحويلية: كانت نسبة رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة في الصناعة التحويلية محدودة جداً، ولا تتجاوز حصتها٥،٨% من مجمل قيمة الاستثمارات الأجنبية، و بين ١٨٨٣-١٩٠٠م كان في مصر ١٣٠ منشأة أجنبية تعمل في صناعة النسيج، وفي الجزائر بنى الفرنسيون ١١ ألف مشرع صناعي صغير في الصناعات التحويلية الخفيفة.

٢-تطور الرأسمالية في الوطن العربي في المرحلة الحديثة:

ما أن انتهت الحرب العالمية الأولى ،حتى نكصت كل من فرنسا وبريطانيا بالوعود، التي قدمتها للعرب بالاستقلال السياسي عن الدولة العثمانية، فيما لو دخل العرب إلى جانبها الحرب العالمية الأولى ضد تركيا.فكانت قد فاجأت العرب بتقاسم المنطقة بموجب اتفاقية وضعها وزراء خارجية البلدين عم ١٩١٦م عُرفت باتفاقية سايكس-بيكو التي تم بموجبها تقاسم معظم البلدان العربية(باستثناء دول الخليج

العربي) بين الدولتين ،و أصبحت خاضعة للاستعمار الأوربي(شبه الكولونيالي) أوالانتداب كما في حالة مصر والسودان والعراق وسوريا وفلسطين والأردن ولبنان وتونس والمغرب وليبيا في حين خضعت الجزائر للاستعمار (الكولونيالي) الفرنسي بوقت مبكر يعود لأربعينات القرن التاسع عشر .

كانت فترة الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٤م) فرصة تاريخية نادرة للبرجوازية العربية، كما هي بالنسبة للبرجوازية في أمريكا الشمالية وأمريكا اللاتينية، لكسب حالة انشغال بلدان أوربا بالحرب للانتقال من مرحلة الاقتصاد التابع، الذي يعتمد على الزراعة التصديرية، إلى مرحلة التصنيع والمجتمع الصناعي المدني البرجوازي الحديث.

نقلت الإدارة الإستعمارية الأوربية للمنطقة أساليب جديدة في الإدارة والتنظيم الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، و جلبت معها الآلات والمطابع الحديثة والتعليم الرسمي الخاص.من جهة أخرى نقلت معها طرائق جديدة في تنظيم الاقتصاد على قواعد الملكية الخاصة والحرية الاقتصادية، وتنظيم الحياة السياسية والمجتمع السياسي بضمان الحقوق السياسية في تنظيم الأحزاب والنقابات، والحقوق المدنية في حرية التعبير وإصدار الصحف الخاصة، وحرية الانتخاب والترشيح إلى الجمعيات العامة أو البرلمانات، والحريات المدنية المبنية على قاعدة سيادة القانون واستقلالية المحاكم والقضاء، وضمان الحريات في الاجتماع والتظاهر والاحتجاج والنقد العلني.

هذه الأساليب لم تكن مألوفة للمجتمع العربي بهذا المستوى من التنظيم المؤسسي؟!فقد استفادت البرجوازية العربية من هذه التجربة مستغلة انشغال الحلفاء بالحرب ، لبناء تجربتها الخاصة ،بستعلم طرائق حديثة في التنظيم الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

لم تكن السياسات الاقتصادية للدول المنتدبة في المستعمرات، هدفها تنمية وتطوير البلدان التي استعمرتها، بل الاستمرار في الحصول على المواد الزراعية والمواد

الخام كالقطن والحرير والصوف والكتان الرخيصة، وضمان تسويق منتجاها الصناعية إلى هذه الأسواق.

فقد اتبعت سياسة اقتصادية مزدوجة، فهي من جهة أطلقت يد الطبقة الإقطاعية في الريف، ومنحتها حق السيطرة على التجارة الداخلية، بهدف تسهيل عملية انتقال السلع الزراعية من خلال هذه الطبقة إلى السوق الرأسمالية واستجرار السلع الصناعية. مما أدى لتعميق العلاقات الإقطاعية في الريف من جهة، ومن جهة أخرى ظهور علاقات رأسمالية تابعة (كمبرادورية) في المدن.

كما طبقت سياسات ضريبية ضارة جداً بفرض ضرائب مرتفعة على الإنتاج الصناعي والحرفي المحلي، مما أدى لتدمير الحرف ومنع ظهور صناعة وطنية متطورة منافسة لها، وإمكانية نشوء طبقة برجوازية صناعية وطنية بكل ما لهذه الكلمة من معنى.هكذا منع رأس المال الأجنبي ،كل إمكانية لتحقيق للتراكم الرأسمالي محلياً والسماح بالتحول الذاتي للبلدان العربية إلى الرأسمالية، مما أدى لحدوث عجز متراكم في ميزان التجارة الخارجية للدول العربية في مرحلة الانتداب، لا بسبب ضعف حجم وكمية الصادرات مقارنة مع الفترات السابقة، بل على العكس فإن الدول العربية صدرت ومن الناحية الكمية سلعاً زراعية وخامات أولية بكميات أكبر بكثير للسوق الأوروبية، ولكن بأسعار أقل، واستوردت كميات أقل من السلع المصنّعة ولكن بسعر أعلى، في علاقة غير متكافئة للتبادل التجاري مع السوق الرأسمالية الأوروبية.

هكذا ورثت الدول العربية ظاهرة العجز المزمن في الميزان التجاري عن العهد الاستعماري، الذي سيظل موجوداً حتى مرحلة الفورة النفطية في سبعينات القرن العشرين، لتتمكن بعض الدول العربية المصدرة للنفط فقط من التغلب على هذا العجز، في حين ستبقى الدول التقليدية في التصدير للسوق الأوروبية مثل مصر وسوريا ولبنان، تعاني من مشكلة العجز حتى نهاية القرن العشرين.

استمر رأس المال الأجنبي في مرحلة الانتداب يركز على البنى التحتية،كالسكك الحديدية ،وشبكات الترامواي والاتصالات والتلغراف وإنتاج وتوزيع المياه والكهرباء في المدن، مع ملاحظة نشوء صناعة تحويلية خفيفة.

أ-الصناعة ودور البرجوازية في فترة ما بين الحـــربين ١٩١٨-١٩٤٥:(ســـوريا نموذجاً)

يمكن القول أن السياسات الاقتصادية لإدارة الانتداب الفرنسي في سوريا أدت إلى إعاقة تطور الصناعة الوطنية ، فهي قد ساهمت في تناقص عدد العاملين في الحرف التقليدية من جهة ، وتباطؤ نمو عدد العاملين في الصناعة الحديثة من جهة أخرى .

فقد انخفض عدد الحرفيين في سوريا بـــين ١٩١٣ -١٩٣٥مـــن ٣٠٩،٥٢٥ إلى٣٣،١٤٩ ألف عامل(بمقدار ٩٠%) في حين لم تكن نســـبة الزيـــادة في عـــدد العاملين في الصناعة الحديثة المانيفاكتورية في الفترة ذاتها تزيد على ١٢% وارتفـــع عددهم (١٧٠،٧٨٨-٢٠٣،٩٢٧ألف عامل).

لكن مع بدء الحرب العالمية الثانية عام ١٩٣٩م وجدت طبقة التجار في المـــدن العربية والسورية، في انشغال البرجوازيات الأوربية في الحرب والتحضير لها، فرصـــة تاريخية نادرة، نظراً لتحول العالم الصناعي للتصنيع الحربي ، والحاجة المتزايدة للجيوش المتحاربة للمؤن والألبسة، فقامت باستثمار أموالها في الصناعة التحويليـــة الحديثـــة، لإمداد الجيوش المتحاربة بالأقمشة والألبسة إلى جانب الغذاء.

فتأسست الشركات المساهمة الخاصة في عدد من المدن العربية والسورية، الـــتي بدأت ببناء صناعة تحويلية متطورة فاستوردت الآلات والمكنات الحديثة والمحركـــات والمولدات الكهربائية والأنوال الحديثة لإنتاج الأقمشة والألبسة .

فقد شهدت صناعة النسيج العربية والسورية نهضة كبيرة منذ ثلاثينات القـــرن العشرين، حيث تأسست في هذه الفترة في سوريا نحو ٩ شركات مساهمة برأسمـــال كبير نسبياً تتراوح بين ١٠-٣٦ مليون ليرة سورية للشركة الواحدة، وكانت موزعة في أربع مدن هي (دمشق _حلب _حمص _ اللاذقية) وفي حلب لوحدها وفي عـــام واحد هو عام ١٩٣٣م تأسست شركة مساهمة برأس مال قدره ٣٩،٤ مليون لـــيرة سورية، وبلغ في هذا العام مجمل حجم رؤوس الأموال الموظفة في الصناعة التحويليـــة

٧٣،٣ مليون ليرة سوريا تعادل ٣٢٢،٢٦مليون دولار(كان سعر الصرف لليرة السورية عام ١٩١٤م يعادل ٣٩٦٥،٤دولار).

في عام ١٩٤٦م تأسست الشركة الخماسية للنسيج كنتيجة لاندماج ٥ شركات برأسمال قدره ٩ مليون ل.س وكانت من أكبر شركات صناعة النسيج في سوريا، إضافة إلى تأسيس شركة وطنية لإنتاج السكر برأسمال قدره ١٢ مليون ل.س وشركة زجاج حلب التي تأسست عام ١٩٤٥م برأسمال قدره ٧ مليون ل.س.وارتفع معدل نمو الشركات في سوريا من ٥ شركات عام ١٩٤٥م إلى ٢٤ شركة عام ١٩٥٠م ثم ارتفعت إلى ٤٦ شركة عام ١٩٥٦م براس مال تروح بين ١٠٠-١٠٨ مليون ل.س .على صعيد آخر تم بناء أول معمل الاسمنت عام ١٩٥٢م ومعمل الزجاج في دمشق في العام ذاته، وقد شهدت سوريا في هذه المرحلة ثورة صناعية بكل معنى الكلمة ،ونشأت صناعة وطنية مانيفاكتورية حديثة ومتطورة ،كان عدد العمال في المصنع الواحد يتروح بين ١٢٠٠-٣٦٠٠ عامل.

هكذا حدث تحول مهم في الصناعة السورية فإذا كانت الحصة الأكبر من العاملين في قطاع النسيج في سوريا ، قبل الحرب العالمية الثانية، تعمل في حلج وغزل القطن المعد للأسواق الخارجية حيث بلغت نسبتهم عام ١٩٢١م نحو ٦٤% من العاملين في هذا القطاع ، فإن الحرب العالمية الثانية قد سمحت بالانتقال لتصنيع الأقمشة وباعت سوريا منها بين عامي ١٩٣٩-١٩٤٠م نحو ٥ ملايين م٢ من القماش ذهب ٦٠% منها لحساب جيوش الحلفاء، وحققت سوريا تراكم في راس المال بلغ ٥٠٠ مليون ل.س بالعملات الصعبة كأرباح صافية.

يعكس هذا النهوض في الصناعة السورية الحديثة بنية التجارة الخارجية ، وحصة التكنولوجيا الحديثة من الواردات التي بلغت ٧٨% من الواردات لهذه الفترة فكانت نسبة الآلات وتقنيات صناعة النسيج منها ٥١،٦% و المحركات والمولدات الكهربائية٢٦،٥ % من الواردات في الفترة بين ١٩٣٤-١٩٣٨م .

هكذا بقيت الصناعة السورية مزدهرة حتى عقد الستينات وبداية مرحلة التأميم الاشتراكي، ومن هذه الشركات التي بقيت بعد التأميم في ١٩٦٣م وأصبحت تشكل

عماد القطاع العام الصناعي في سوريا (الشركة الأهلية-الشركة الخماسية-شركة الهلال-شركة خيوط حمص-شركة خيوط اللاذقية وشركات أخرى).

في مصر شهدت الصناعة النسيجية الحديثة تطوراً مماثلاً للصناعة السورية في أواخر ثلاثينات القرن العشرين، وبدأت القيمة المضافة للقطن الخام ترتفع مع تنامي الصناعة المصرية، التي شهدت ازدهاراً كبيراً بين عامي ١٩٣٠-١٩٣٩م بظهور شركات أهلية مصرية لحلج وغزل القطن وصناعة الأقمشة والألبسة ،مما انعكس على تراجع الواردات المصرية من الأقمشة من ١٨٠-٨٢،٥ مليون متر،و ارتفاع حجم الإنتاج من الأقمشة القطنية من ٦-١٥٩ مليون متر من القماش.

في المحصلة النهائية يمكن الاستنتاج ان المكاسب التي حققتها البلدان العربية في هذه المرحلة تتجاوز حدود الاقتصاد.فقد نشأت برجوازية قومية تعمل في الصناعة الحديثة، و ترسخت لديها تقاليد كبيرة في التصنيع والإدارة والعمل المصرفي، من خلال بناء شبكة من المصارف الخاصة المتطورة وقيام أسواق بورصة لتبادل الأوراق النقدية ، إضافة للتقاليد السياسية البرجوازية في بناء دولة القانون والمؤسسات وتنظيم المجتمع السياسي، والتعددية الاقتصادية والحزبية، فكانت الأحزاب من مختلف ألوان الطيف الاجتماعي والطبقي تتنافس سلمياً وبشكل ديموقراطي ، ففي سوريا كان هناك ثمانية ٨ أحزاب كبرى تتنافس في الانتخابات على المقاعد البرلمانية.

كما تطور مفهوم دولة القانون والمؤسسات، وأصبح الدستور المدني يكفل الحريات العامة، فظهرت النقابات الحرة والمنظمات المدنية الشبابية والثقافية والمهنية حرة.وقد أتاحت استقلالية القضاء واحترام القانون اللجوء للمحاكم في فض النزاعات بين جميع المواطنين بمن فيهم الموظفين الحكوميين الكبار وممثلي السلطة العليا، وشهدت الطبقات حالة من التنافس والصراع السلمي على أسس من الحرية والديموقراطية والمشاركة الوطنية في تطوير الاقتصاد الوطني وتقدم المجتمع.

الفصل الثالث

الاقتصاد السياسي في البلدان النامية

تمهيد: بدأ هذا الفرع في علم الاقتصاد بالتكوّن بعد الحرب العالمية الثانية مع ظهور مفاهيم: (التخلف والتنمية والتبعية) والعالم المتطور والعالم النامي ..الخ وكرّس هذا الفرع من علم الاقتصاد هدفه في البحث بمشكلات التطور الاقتصادي ، التي تخص هذه الجزء من العالم الواقع في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية.وكانت المحاور الرئيسية لهذا العلم قضايا (التخلف — التبعية — التنمية).

لهذا لا بد ان يتعرف الدارسون وطلاب علم الاجتماع والاقتصاد،على هذه المفاهيم والنظريات التي بقيت لفترة طويلة من الزمن، تختصر قضايا العالم الثالث ومشكلاته بهذه المفاهيم والأطر النظرية.

ارتبط مفهوم التخلف بمفهوم التطور(التنمية) وقد ميز علماء الاقتصاد بعد الحرب العالمية الثانية، بين عالمين مختلفين، العالم المتطور من جهة وهو مجموعة البلدان الصناعية التي حققت التنمية بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومجموعة البلدان المتخلفة التي ما تزال تعيش في مرحلة المجتمع الزراعي التقليدي ، وتعتمد على اقتصاد تصديري أحادي الجانب، فتصدر الخامات الأولية الزراعية أو الاستخراجية من باطن الأرض، ولم تتمكن بعد من تحقيق التنمية الصناعية والانتقال إلى المجتمع الصناعي الحديث من جهة أخرى .لكن متى بدأ الحديث عن التخلف؟ وما هو أصل المصطلح ؟هل ينحصر المفهوم بالمعنى الإيديولوجي أو الاقتصادي؟ وما علاقة ذلك بماضي الرأسمالية و حاضرها و مستقبلها ؟لم يكن مفهوم التخلف قبل نهاية الحرب العالمية الثانية رائجاً بعد في الأدبيات الاقتصادية والسياسية.

لكن نهاية الحرب العالمية الثانية وضعت العالم على أعتاب مرحلة جديدة ، فظهرت مقولة التخلف لتصف عالماً مناقضاً تماماً للعام الرأسمالي المتقدم ، وأصبحت مصطلحات العالم المتخلف أو(الثالث) والعالم المتطور، تحل محل مصطلحات الشرق

و الغرب ، وشهد الأدب الاقتصادي و السوسيولوجي كماً هائلاً من النظريات التي تبحث في قضايا التطور الاقتصادي والاجتماعي لدول العالم الثالث وتبحث في قضايا (التخلف ـــ التبعية ـــ التنمية) وجرى تقسيم العالم إلى عالم متطور و عـــالم نـــام بدلاً من مفهوم التخلف.وتم تقسيم العالم إيديولوجياً إلى ثلاثة عوالم :

١- العالم الصناعي الرأسمالي وهو العالم الأول

٢- العالم الصناعي الاشتراكي وهو العالم الثاني

٣- العالم الثالث :يضم دول العالم المتحررة حديثاً في آســيا و أفريقيــا وأمريكــا اللاتينية.

صاغ الفكر الاقتصادي والاجتماعي الغربي مفاهيم و نظريــات و مؤشــرات مختلفة لقياس التخلف ، في حين ظهرت نخبة من المفكــرين التقــدميين، في أمريكــا اللاتينية وضعت نفسها في مواجهة مدرسة التخلف وأطلق عليها (مدرسة التبعية).

ففي حين رأت مدرسة التخلف ، أن التخلف حالة مؤقتة ويمكن تجاوزها مــع الزمن، فيما لو سارت هذه البلدان بذات الطريق الذي سلكته بلدان الغرب الرأسمالي في تطورها الرأسمالي، فإن مدرسة التبعية عارضت هذا الرأي ، و أرجعت التخلف إلى التبعية، و رأت أن العالم ما هو إلا منظومة اقتصادية عضوية واحدة ، تمثــل البلــدان الصناعية الرأسمالية مركز هذه المنظومة، و البلدان النامية أطرافه ، في علاقة لا أنفكاك منها مطلقاً، فالنمو والتنمية في المركز تجري على حساب بقاء التخلف و إعادة إنتاج شروط إنتاجه في الأطراف، و في غمار هذه الحرب الأيديولوجية البــاردة ظهــرت أدبيات التنمية.

تم تداول مفهوم التنمية(Development) في بادئ الأمر للدلالة علــى أهداف الولايات المتحدة وفق خطة مارشال لأعمار أوربا بعدما دمرتها الحرب .

وكانت أدبيات التنمية في مرحلة متأخرة من القرن العشرين قد أخــذت في حسابها تخلف وسط أوروبا و شرقها في التطور عن غربهــا لاســيما (أســبانيا ـــ

البرتغال ـــ قبرص ـــ اليونان ـــ إيطاليا) وشرق أوروبا الـــذي أدرج في منظومـــة المعسكر الاشتراكي (الشيوعي ــ سابقاً) .

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية جرى الربط بين التخلف والتنمية في (الأدبيـــات الاقتصادية) ليشمل مفهوم الدول النامية Developing Countries منطقة شاسعة من العالم تؤلف أكثر من ٧٠ % من سكان العالم، و ما يزيد عن ثلثي مســـاحته ، وانتقلت الحرب الباردة بين المعسكرين الاشتراكي والرأسمالي إلى ساحة هذه البلدان .

حاولت الاتجاهات الليبرالية الغربية أن تُصيغ نماذج للتنمية في العالم الثالث على أسس اقتصاد السوق، باعتبار التنمية الرأسمالية أفقاً وحيداً للتنمية والخـــلاص مـــن التخلف . أما الأدبيات الماركسية فقد دحضت هذه النظريات و انتقدها لتركز على قضايا التبعية و تتحدث عن التنمية الاشتراكية، أو المستقلة، وكسر حلقات التبعيـــة لهذه البلدان مع السوق الرأسمالية (العالمية) بهدف إضعاف النظام الرأسمالي العالمي .

لكن الاطروحات النظرية لكلا التيارين (التخلف –التبعيـــة) لم تتجـــاوز حـــدود الأيديولوجيا ، ولم تنظر لواقع البلدان النامية المتميز بخصائصه الاجتماعية والثقافية عن الواقع الأوربي (الغربي أو الشرقي) فاعتبرته عالماً متجانساً يجمعه التخلف ، دون النظر للفوارق الثقافية و الحضارية، واختلاف مستويات التطور، وللأسف فقد انساق بعض الأكاديميين في العالم النامي والعربي مع هذه التيارات ، تاركين مهمة البحث الجاد في مشكلات بلدانهم ، وطرح حلول عملية لها من الواقع ذاته جانباً .

فما أن انتهت الحرب الباردة مع سقوط الاتحاد السوفيتي ،حتى بدأت تختفـــي عـــن المسرح أدبيات ومصطلحات (التخلف) و(التبعية) فانشغل العالم بقضية جديدة هي العولمة ؟ والتفت المفكرون لهذا المفهوم تاركين كل هذا الإرث النظري جانباً.

على صعيد آخر كان أحد الرواد الاقتصاديين الباكستانيين (جاد الحق) الذي عمل نائباً لمدير برنامج الأمم المتحدة الإنمـــائي (UNDP) قـــد طـــرح في مطلـــع الثمانينات مفهوم التنمية البشرية (الإنسانية) وسرعان ما تبنى البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة هذا المفهوم وأخذ بتطوير مقولاته و مقاييسه الأساسية.

لقد أتسع مفهوم التنمية أفقياً وعمودياً ليشمل أنساق مجتمعية مختلفة ؛ وبدأت تظهر مفاهيم التنمية الإدارية والتنمية الثقافية أو الفكرية، إضافة للحديث عن تنمية ببعدها المستقبلي بالنظر لحقوق الأجيال القادمة بالحديث عن تنمية مستدامة ، أو التمكين للفئات الهامشية من المجتمع ومشاركة المرأة.

بدأت تقارير التنمية البشرية (الإنسانية) منذ عام ١٩٩٠ تصدر بشكل دوري عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP) بتناول محاور مختلفة للتنمية في العالم لتحاول قياسها، ورصد الهوة بين العالم المتقدم والعالم النامي في مجالات مختلفة من التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ومن المهم جداً لطلابنا وباحثينا الشباب إعادة قراءة أدبيات (التخلف ـ التنمية ـ التبعية) فهذه القراءة الآن ضرورية أكثر السابق ،ولكن برؤية نقدية جديدة ، لفهم كيف بدأت مقولات ومشكلات التخلف والتنمية في العالم النامي و الوطن العربي؟ وكيف تطورت ؟ وما هي آفاق تطورها المستقبلية ؟ وإذا كانت العولمة قد طغت على المسرح السياسي ، فهذا لايعني أن التخلف في مناطق العالم النامي والوطن العربي قد انتهى؟ أو أن العولمة ستحل جميع المشكلات، وأن وصفة (صندوق النقد الدولي) في التصحيح الهيكلي وتحرير الأسواق تقدم الحل السحري للمشكلة، لا بل إن المشكلة تفاقمت في مناطق مختلفة من العالم لاسيما في أمريكا اللاتينية والكاريبي ، وعادت أحزاب وقوى اليسار لتنشط بقوة وتهيمن على الساحة السياسية ، ونجحت في الانتخابات البرلمانية في عدد من دول القارة بسبب فشل سياسات التحرير الاقتصادي، وإذا كان فكر التبعية قد انبثق في هذه القارة، فهل يعني عودة اليسار ومناهضة العولمة سيعيد احياء أدبيات التبعية؟

من جهة أخرى إذا كان حديث التخلف قد انتهى ؟ فإن الوجه النقيض له وهو التنمية هو حديث يومي ، فالتنمية بدأت تأخذ أبعاداً تتجاوز الأفق الاقتصادي، لتشمل البيئة والثقافة والمعرفة والسياسة والإدارة ، وتغطي كافة الأنساق المجتمعية، بالحديث عن التنمية المستدامة والاهتمام بحصة الأجيال القادمة.

أولاً–التخلف ونظرياته الأساسية

أولاً –مفهوم التخلف :

لا بـــد أن يتســـاءل القـــارئ: مـــا المقصـــود بمفهـــوم التخلـــف **Underdevelopment**؟ ومتى بدأ تداول هذا المفهوم في الأدبيـــات الاقتصـــادية والسياسية؟ وهل المعنى الذي يستخدمه الناس في الحياة اليومية مطابق للمعنى العلمي؟ إن معاني ودلالات مفهوم التخلف عديدة ، وقد يكون المعنى الاصطلاحي الأقـــرب لمفهوم التخلف ، هو أن العالم المتطور– في أوروبا والغرب – قد خلّف العالم النـــامي أو الشرقي وراءه ، وتباعدت المسافة وتعمقت الهوة في التطور بينهما، بعد أن ظـــل الشرق (الآسيوي) مخلفاً الغرب وراءه لفترة طويلة تمتد لأكثر من ألفي عـــام (قبـــل ظهور النهضة الصناعية في أوربا) وكان الشرق يغزو أوروبا بأفكـــاره و صـــناعاته و منتجاته المختلفة، و حتى في علومه و ديانته و ثقافته؟.

من هنا يجب فهم البعد المعرفي لدلالة مفهوم التخلف ، فالتخلف ليس مســـألة أزلية، ولا قضية طارئة أو عارضة ، بل هي حالة نوعية تشكلت في ظـــروف الغـــزو الرأســـمالي التجاري والفكري و التقاني و المعرفي والثقافي .. الخ وامـــتلاك العـــالم الرأسمالي المتقدم العلم واحتكاره التكنولوجيا و الفكر والمعرفة، ومحاولته المســـتمرة التطوير بما يعمق الهوة المعرفية والتقنية بينه وبين العالم النامي .

لكن صعود آسيا المتسارع (الصين والهند ودول جنوب شرق آسيا) قد بدأ بإعادة الكرة من جديد لمرمى أوربا ، فأصبحت الصين عام ٢٠٠٥م تتقدم على معظم دول أوربا بحجم الناتج المحلي (باستثناء ألمانيا) وهي مرشحة لتصبح القوة الاقتصادية الثانية المنافسة للولايات المتحدة، مما يستدعي إعادة النظر بمفاهيم التخلف والتبعية؟.

لكن متى بدأ الحديث عن التخلف؟ بدأت أدبيات التخلف بالظهور بعد نهايـــة الحرب العالمية الثانية في بريطانية و الولايات المتحدة الأمريكية و فرنســـا، ولاقـــت

رواجاً في خمسينات و ستينات القرن العشرين .فظهرت نظريات انبرت لتوصيف حالة البلدان المتحررة حديثاً ، أو التي كانت ما تزال مستعمرة في حينها .

خلف هذا الخطاب الأيديولوجي للتخلف، كان تختبأ دلالات سياسية تشي بتبرير الوصاية والانتداب للعالم الغربي على هذا الجزء من العالم الواقع في القارات الثلاث آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية.وكانت وثائق الانتداب قد تضمنت هذا المعنى ؛ بالأخذ بيد هذه البلدان نحو الحضارة و التنمية ، وكأنها تقوم بفعل إنساني ، بالأخذ بيد هذه الأمم لتدريبها على السير في طريق التطور الحضاري والتنمية.

كان مغذى أدبيات التخلف لا يصب في هذا الاتجاه فحسب ، بل في إسقاط تجربة وأساليب التطور في العالم الرأسمالي الأوربي والغربي على هذه البلدان، دون الالتفات لخصائصها الثقافية و الاجتماعية ، ودون ملاحظة الفوارق الثقافية الكبيرة لهذا الكم الهائل من الشعوب ،المتمايز في الهوية القومية والمتعددة الأعراق والأديان، والمتباين فيما بين أجزائه في مستويات التنمية ومسارات التطور .

لا بل يمكن القول بأن الوقت جاء متأخراً لمثل هذه الأطروحات ، لأن صيغة جديدة من العلاقات التجارية الدولية ،كانت قد فرضتها مرحلة التطور (الكولونيالي) الاستعمارية أو الرأسمالية الاحتكارية وهي ؛ التقسيم الدولي الجغرافي للعمل وأصبحت سائدة عبر سوق عالمية واحدة، تتميز بتخصص بلدان الشمال بالتصنيع و بلدان الجنوب بالزراعة و تصدير الخامات الأولية.

فلم يسهم الغزو الرأسمالي للبلدان المستعمَرة بنقل الرأسمالية و آليات تطورها إلى هذه البلدان، بل أُريد إلحاقها فقط بعجلة الاقتصاد الرأسمالي العالمي أو (المتربول) مع الحفاظ على البنى التقليدية السائدة الفكرية والاجتماعية و الاقتصادية ، وإعادة إحياء البنى التقليدية وإنتاجها من جديد ، فالإقطاعية ظهرت بشكلها الأكثر ضراوة في الزراعة داخل الريف ، في حين ظل العمل الحرفي على نطاق واسع لصيقاً باقتصاديات المدن، إلى جانب العمل المانيفاكتوري (**Manufacturing**) وكانت التجارة

الخارجية الوسيطة مع السوق الرأسمالية ، تقوم بها طبقة التجار (الكمبرادورية) المحلية وتعمل جنباً إلى جنب مع تجارة المدن التقليدية ، تجارة التجزئة في الحوانيت .

هكذا بدأت تظهر معالم اقتصاد متخلف و غير مترابط القطاعات، وكان لكل قطاع ظروفه ومصالحه وقوانين تطوره الخاصة المناقضة للقطاعات الأخرى ؛ حاول كل قطاع بموجبها التكيف مع الظروف العالمية الجديدة لتطور الرأسمالية في المركز .

لكن التخلف لا ينطوي على بعد وحيد الجانب هو التصنيع أو الاقتصاد عموماً فحسب، بل على أبعاد سياسية واجتماعية وثقافية ، فالعلاقات الاجتماعية في العالم الثالث لم تُظهر أن المجتمع كان متجانساً ، إذ أن العلاقات التقليدية الأهلية (ما قبل المدنية) المتمثلة بالولاءات الاجتماعية الضيقة (للعشيرة أو العائلة ،للريف أو المدينة،للدين أو المذهب، للإقليم الجغرافي أو القطر) ظلت تعمل بشكل أقوى من الولاءات المدنية الحديثة(للأمة-الوطن- الدولة) وأُعيد إحياؤها إلى جانب علاقات السوق وعلاقات المجتمع المدني ، وتم قطع الطريق على نمو البرجوازية الصناعية الوطنية ، المترافق مع نمو مؤسسات المجتمع المدني، باقتحام الفئات الوسطى المسرح والظهور على سطح الصراع الوطني و الاجتماعي، في معركة الاستقلال السياسي، وبروز دور العسكر و الجيش في المقدمة كأدوات في التغيير الاجتماعي والاقتصادي والسياسي بدلاً من البرجوازية، وبدأت إعادة هندسة المجتمع وبناء مجتمع سياسي جديد له مصالح متناقضة مع البرجوازية الصناعية ، ومرتبط بطبقة التجار (الكمبرادورية) الوسيطة محلياً ، وظهور دور دولة الريع السياسي حسب تعبير (بافيلكا) هكذا ظل التخلف المقولة العامة التي تفسر جميع الظواهر السلبية في المجتمع النامي، في الفكر و التدين و الثقافة و التعليم و الاقتصاد و السياسة..الخ لكن كيف يمكن قياس التخلف؟

ثانياً–مؤشرات قياس التخلف:

لقد استخدم الاقتصاديون الغربيون عدة مناظير لقياس التخلف كمياً ونوعياً، بمقاييس إحصائية تنطلق من التنمية في العالم المتطور ومؤشراتها الأساسية لقياس التخلف و مؤشرا ته في العالم الثالث ،وفق مناظير ومؤشرات أهمها :

١–**المنظور الديموغرافي** : تعاني معظم البلدان المتخلفة من مشكلة ديموغرافية، يُطلق عليها الانفجار السكاني ،وتتمثل بارتفاع المعدلات السنوية لنمو السكان بنسبة تزيد على نسبة معدل النمو الاقتصادي .ويُعد النمو السكاني مرتفعاً في بعض البلدان إذا تجاوز ٢،٥% ويزيد في بعضها عن ٣%مع وجود معدلات نمو اقتصادي منخفضة.

تتلخص المؤشرات الدقيقة لهذا المقياس بارتفاع معدل الزيادة الطبيعية في الولادات، وارتفاع معدل الخصوبة العامة، إلى جانب ارتفاع معدلات وفيات الأطفال و الأطفال الرضع ، وهذه المقاييس معروفة جيداً لطلابنا و الباحثين في علم الاجتماع و الاقتصاد.

٢–**المنظور الاقتصادي** : استخدم الباحثون مقاييس ومؤشرات عديدة لقياس التخلف الاقتصادي ، مثل انخفاض معدل النمو الاقتصادي إلى مادون ٣ % سنوياً، وانخفاض معدل نمو الدخل الفردي بسبب ارتفاع معدل النمو السكاني، و توضع أحياناً أرقام تتغير مع تغير مقاييس الدخل مثلاً باعتبار انخفاض الدخل الفردي إلى مادون ٥٠٠ أو ١٠٠٠ دولار للفرد سنوياً ، كمؤشر على التخلف ،ويستخدم مؤشر قياس فقر الدخل للدلالة على التخلف، إضافة لاستخدام مؤشر تركيب الصادرات وانخفاض القيمة المضافة، على اعتبار البلدان المتخلفة، هي تلك التي تكون صادراتها الأساسية من الزراعة أو المواد الأولية الخام (معادن أو نفط وغاز) أكثر من ٧٥ % من الصادرات، في حين

تكون حصة الصادرات من المواد المصنعة منخفضة إلى ما دون ١٥ % من إجمالي الصادرات .

كما و يستخدم مؤشر ضعف معدلات الاستثمار المحلية السنوية، كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ، فعندما ينخفض معدل الاستثمار إلى أقل من ١٥ % بالنسبة لقيمة الناتج المحلي فهذه دالّة هامة على التخلف . . الخ

٣-المنظور الاجتماعي: ويعكس هذا المنظور بمؤشراته المختلفة الوضعية الاجتماعية للسكان، وتستخدم عدة مؤشرات في هذا المقياس، مثل ارتفاع معدلات الأمية بين السكان البالغين، وتعد النسبة مرتفعة إذا تجاوزت ٢٠% وقد تكون مرتفعة بين سكان الريف أكثر من سكان الحضر، وبين الإناث أكثر من الذكور.

يضاف لهذا المؤشر الوضعية الاجتماعية للمرأة، من منظور حقوقها في التعليم والعمل والمشاركة في الرأي وصناعة القرار، ويطلق على هذه المؤشرات الآن درجة تمكين المرأة. وفي ميدان العلاقات الاجتماعية ، يستدل على التخلف من غلبة العلاقات الأهلية ما قبل المدنية (العلاقات العشائرية والدينية في التنظيم الاجتماعي) على العلاقات المدنية، و دور العادات والتقاليد في الحياة الاجتماعية، وزواج الأقارب وتعدد الزوجات، وانخفاض نسبة التمدرس أو الملتحقين بالتعليم الأساسي من الأطفال..الخ يضاف لذلك انتشار الأمراض السارية وانخفاض مستوى تحصين الأطفال من الأمراض، وعدم توفر مياه الشرب النظيفة والعذبة، وعدم توفر شبكات الصرف الصحي والرعاية الصحية..الخ جميع هذه المؤشرات هي مؤشرات للتنمية البشرية أو التخلف؟

٤ـ المنظور البنيوي : و يقصد بهذا المنظور، النظر إلى درجة الترابط في بنية الاقتصاد و المجتمع ، أو غياب الترابط العضوي بين مكونات كل منهما .مثل وجود قطاعات اقتصادية متخلّفة ، مستقلة أو متباعدة ، في بنية الاقتصاد الكلي ، تبدو وكأنها قطاعات منفصلة عن العضوية الاقتصادية ، أي غير مترابطة مع بعضها البعض في بنية

عضوية واحدة ، و غياب الميكانيزم الاقتصادي العـــام (**Mechanism**) أو آليـــة السوق الواحدة المنظمة للاقتصاد الوطني .

لكن بالرغم من ذلك لا يمكن وصف هذه المناظير والمؤشرات بأنها خاطئـــة تماماً، لكن ما يعيبها أنها تحاول أن تصف التخلف من مواقع و زوايا مختلفة ، دون أن تبحث في أسباب التخلف.وما يجمعها في نهج واحد أنها تحاول التوصيف الظـــاهري للمشكلة، وتضع علاجاً واحداً لجميع البلدان المتخلفة، يتمثل بالتحول نحو الرأسمالية وفتح الأبواب أمام رأس المال الأجنبي في التنمية، والسير في نهج اقتصـــاد الســـوق أو التنمية الرأسمالية .

إذ يفضل الباحثون الاقتصاديون الاجتماعيون الغربيون عادة التوصيف ، على البحث في الأسباب، وكانوا قد فهموا التخلف بأنه مرحلة مؤقتة أو طارئـــة، وهـــي ظاهرة يمكن قياسها بمؤشرات كمية ،وبالتالي هي حالة تقنية يمكن تجاوزها مع الزمن، فيما لو اعتمدت هذه البلدان على مساعدة البلدان الرأسمالية المتطـــورة ورأس المـــال الأجنبي ، ولعل أفضل ممثل لهذا الاتجاه كان عالم الاجتماع الأمريكـــي المعـــروف (و. روستو) وكتابه الشهير(نظرية مراحل النمو) أو (البيان اللاشيوعي) .

لكن روستو كغيره من أصحاب نظريات التخلف ، أو إستراتيجية النمو ، لا يتحدث عن الكيفية التي يتم بها انتقال المجتمعات المتخلفة من المرحلـــة الانتقاليـــة إلى مرحلة النضج ، أي المجتمع الصناعي ونضج العلاقات الرأسمالية .وتتم عادة رؤية خط التخلف وفق منظور مسطح واحد لعدة بلدان ، كما هو الحال أيضـــاً عنـــد عـــالم الاقتصاد الأمريكي (د. ك . جيلبرت) الذي قدم في عام ١٩٦٥ تصنيفاً للتخلـــف ، قسّم بموجبه البلدان المتخلفة إلى ثلاث مجموعات كبيرة، تبعاً لمؤشر واحد للتخلف :

١- مجموعة تتصف بغياب الحد الأدنى من التعليم و انتشار الأمية على نطـــاق واسع، متخذاً من أفريقيا نموذجاً لهذه الحالة .
٢- مجموعة بلدان تتصف ببنية اجتماعية متخلّفة و متعصّبة متخذاً بلدان أمريكا اللاتينية و الجزيرة العربية نموذجاً لهذا النوع من التخلف.

٣- بلدان تتصف بعدم التناسب بين عوامل الإنتاج البشرية و بين الاقتصاد، أو السكان و الموارد الاقتصادية مثل : الهند ، الباكستان ، مصر ... الخ

من عيوب هذا التصنيف أنه يأخذ عادة مؤشر واحد ليرتب علـــى أساســـه مجموعة بلدان ليصنفها من البلدان المتخلفة .و من أهم تصنيفات التخلف ومؤشرات قياسه وفق منظور بنيوي هي تصنيفات (جون . م . مبير) من جامعة ستينفورد ، إذ قدم نموذجين لقياس التخلف يعتمد كل منهما على عامل أساسي واحد :

١ ـــ تصنيف البلدان تبعاً لتوزع الموارد

و قسّم جون م.مبير البلدان المتخلفة إلى أربع مجموعات أساسية و هي :

أ - بلدان تتمتع بوجود فائض في الموارد البشرية أو فائض في قوة العمل .

ب -بلدان تتمتع بوجود فائض في رؤوس الأموال المحلية و تفتقر لموارد بشرية

ج ـــ بلدان تعتمد على الصناعات التصديرية .

لكن يجب القول أن ضمن هذا التصنيف هناك البلدان الأقل نمـــواً و الـــتي تفتقر إلى وجود مصادر بشرية و رؤوس أموال بآن واحد .

٢ ـــ أما التصنيف الثاني عند جون . م . مبير فهو التخصص في الصادرات :

أ ـــ بلدان مصدرة بشكل أساسي للخامات الزراعية .

ب ـــ بلدان تعتمد على صادرات الغذاء (النباتي ـــ الحيواني)

جـ بلدان تعتمد على الصادرات من الخامات المعدنية (النفط- الغاز- المعادن..الخ)

إن هذه المعايير تصف بعض خصائص الاقتصاد في البلدان النامية ، و لكنـــها تصمت تماماً عن الحديث عن ظروف و أسباب نشأة هذه الحالة ، ولا تأخذ بعـــين الاعتبار وضعية التقسيم الدولي للعمل ، وتُحمّلُ البلدان المتخلفة ذاهًا مسؤولية هـــذه العوارض أو المظاهر السلبية في اقتصادياهًا.

كما أن هذه التصنيفات ، قد أهملت الجانب السيسيولوجي في التحليـــل ، لذلك ركز العالم السويدي (غ . ميردال) في تحليله للتخلف على إعطائـــه بعـــداً

سوسيولوجياً ، وبالتالي نظر إلى التخلف ، كنظام أو منظومة أو مجتمعية متكاملـــة ، يمكن قياسها بمؤشرات محددة، وتقوم على علاقة التأثير المتبادل فيما بينها ، فوضـــع مجموعة مؤشرات مثل:

١ ـــ انخفاض مستوى الدخل الفردي .

٢ ـــ انخفاض مستوى المعيشة .

٣ ـــ انخفاض الإنتاجية .

٤ ـــ غياب المؤسسات الاجتماعية (المدنية) .

٥ ـــ غياب المؤسسات السياسية .

إضافة لهذه الاتجاهات النظرية (الاقتصادية والاجتماعية) في التخلف ، هنـــاك اتجاهات فكرية وعرقية ، ترى في التخلف سمة خاصة بأجناس أو عروق محددة مـــن الشعوب كالعرق الأسود أو الأصفر مثلاً، وأن التقدم سمة خاصـــة ومميـــزة للعـــرق الأبيض؟ و هناك من يتحدث عن دور (العامل الإنساني) و أُطلق على دعاة هـــذا التيار إسم أصحاب نظرية (العامل الإنساني) .

إذ يرى هذا التيار أن للتخلف أبعاداً ذاتية و سيكولوجية و ثقافية خاصة عند هذه الشعوب ، وبالتالي فهي المسؤولة أساساً عن تخلفها ، و قد وصف غ . رينـــيس مثلاً عادات بعض الشعوب مثل الهنود ، المتمسكون بالزهد و التنسك ، واحتقارهم للعمل و المغامرة ، وغياب المبادرة و الحافز وراء الأهداف المادية، إضافة للخمـــول و شيوع الأساطير و البدع في ثقافتهم ، بأنها مسؤولة بصورة مباشرة عن تخلفهم.

و لم يقتصر هذا التعميم على الشعوب الآسيوية كالهند والباكستان مثلاً ، بل شمل بلدان أفريقيا و الشرق الأوسط و مناطق أخرى من العالم النامي .

لكن بعد هذا التمهيد لا بد من القول ان الأدبيات الاقتصـــادية والاجتماعيـــة الغربية للتخلف، اعتمدت على نظريات سوسيولوجية هامة في وضـــع مؤشـــرات و مقاييس مختلفة لقياس التخلف، و تصنيف البلدان المتخلفة ضمن مجموعات كبيرة.

وفي المقابل ظهرت نظريات تربط بين التخلف والتنمية وتقترح الحلول العملية للخروج من التخلف.

ثالثاً–التخلف والتنمية :

لقد اقترح عدد من المفكرين الغربيين بعض النظريات في التنمية للخروج من التخلف، لكن من الملاحظ في أدبيات التخلف ، بأنه لم يكن هناك اتفاق حول المفاهيم الأساسية ، لاسيما مفهوم التخلف (دلالاته و مؤشرا ته)، ومفهوم التنمية (Development) والنمو أو التقدم.

فقد اقترح (ج . لاكرو) مثلاً مفهوم التقدم الاقتصادي ، ليميز بين التنمية و التقدم .فهو يعتقد بضرورة الأخذ بمفهوم التقدم الاجتماعي لأنه مفهوم نوعي ، لا كمي ، كما هو حال مفهوم التنمية ، فالتقدم الاقتصادي برأيه أشمل ، لأنه يتضمن لا الوسائل و السياسات و الاستراتيجيات للتنمية فحسب، بل يحدد مفهوم التقدم منحى التطور، ومجموعة الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية لهذه الاستراتيجيات والسياسات التنموية إذ يقول: (ينبغي عند إعلان سياسة التطور، الأخذ في الحسبان المستفيدين من هذه السياسات ، و كم تكلف من الموارد ، و ما هو حجم التضحيات التي سيدفعها الأهالي عند تنفيذها)

إن اختلاف مظاهر و أسباب التخلف و مؤشراته تثير جملة كبيرة من التساؤلات ومنها : هل التخلف حالة تعود لأسباب ذاتية، كما رأت نظرية (العامل الإنساني)؟ أو تعود لأسباب خارجية كما ترى نظرية التبعية و أعلامها ؟ هل هي مسألة تقنية يمكن تجاوزها مع الوقت، كما رأتها نظرية (مراحل النمو) أم هي حالة من المراوحة في المكان ضمن دائرة مغلقة كما رأتها (نظرية الحلقة المفرغة) ولابد من كسرها بتدخل العامل خارجي ؟

جميع هذه الأسئلة قد تجد إجابات مختلفة متمثلة باقتراح نماذج نظرية عامة أو نظريات في التنمية ، تسمح بالانتقال هذه البلدان من التخلف إلى التطور والتنمية.

رابعاً–نظريات التخلف والتنمية:

ساهم في صياغة نظريات التخلف مفكرون اقتصاديون غربيون كبار ، لكن هذه النظريات انقسمت إلى نوعين :

١-نظريات حاولت توصيف التخلف أو البحث في أسبابه المختلفة

٢-نظريات حاولت ان تضع حلولاً نظرية وعملية للخروج من مأزق التخلف .

ومن بين أهم هذه النظريات كانت:

١ ـــ نظرية الحلقة المفرغة (الدائرية) أو(السببية الدائرية) :

ظهرت هذه النظرية بعد الحرب العالمية الثانية ، بين أوساط المفكرين الإنكليز، ولاقت رواجاً كبيراً في خمسينات و ستينات القرن العشرين ، لا بل يمكن القول أنها كانت الأكثر شيوعاً بين نظريات التخلف في العالم .و رأت هذه النظرية في التخلف الوجه النقيض للتنمية ، وعدته عائقاً كبيراً أمام تطور هذه البلدان .

تعتقد هذه النظرية أن الأسباب الرئيسية للتخلف مترابطة سببياً ، وتشكل فيما بينها حلقة طويلة من الأسباب التي تؤدي إلى نتائج ، و تتحول النتائج بدورها لأسباب ومظاهر أخرى للتخلف ..الخ هكذا لتدور بشكل متصل في دائرة مغلقة ، يبدو من الصعب الخروج منها أو كسرها.

بيد أن هذه النظرية لا تعطي أهمية لترتيب الأولويات في أسباب التخلف ، فجميع الأسباب عندها أساسية ومتساوية في الأهمية، وهي ترى أن البدء من أي نقطة في هذه الدائرة المغلقة سيقودنا إليها مرة أخرى ، في جولة طويلة داخل الدائرة المغلقة عبر الأسباب المترابطة سببياً .

لنأخذ مثالاً على هذه الحالة ، كأن نفترض بأن انخفاض معـدل الـدخل الفردي سبباً للتخلف : فما هو سبب انخفاض الدخل الفردي ؟ يعود هذا السـبب بدوره إلى انخفاض معدل النمو الاقتصادي (مقارنة بارتفاع معدل النمو السـكاني) وهذا بدوره يؤدي إلى ارتفاع معدل الفقر وانخفاض مستويات المعيشـة ، وانخفـاض مستويات المعيشة يؤدي بدوره إلى سوء التغذية ، وسوء التغذية سبباً يؤدي لانخفاض إنتاجية الأفراد العاملين ، وانخفاض الإنتاجية للعاملين سبباً لانخفاض معـدل النمـو الاقتصادي ، و بالتالي انخفاض معدل النمو سبباً لانخفاض الدخل الفردي ، هكـذا لنعود من جديد إلى بداية الحلقة المفرغة.

لكن أصحاب نظرية (الحلقة المفرغة) ينطلقون من مستوى إلى مستوى آخر، أو من نسق إلى نسق آخر بشكل ميكانيكي ،وكأن التخلف مسألة يستحيل الخروج بناءً على القدرات الذاتية، فمثلاً حين ينظرون للنسق الثقافي كسـبب في المشـكلة السكانية ، مثل انتشار الأمية ، وانخفاض مستوى التعليم بين الكبار سبباً للانفجـار السكاني ،فإن سبب هذه المشكلة الأساسي هو انخفاض مستوى الوعي الصـحي ، في حين قد يكون انخفاض مستوى التعليم سبباً لانخفاض الإنتاجية أيضاً ؛ فهنا قـد يؤدي العامل الواحد إلى جملة متباعدة نسقياً من النتائج، مثل مؤشر مستوى الأميـة أوالتعليم باعتبار التعليم مؤشر يؤثر في عدة أنساق، لا في النسق الديموغرافي فحسب بل في النسق الاقتصادي والإنتاجية وفي النسق الثقافي والتقني، وفي النسق الاجتماعي و الصحي ..الخ

وقد يجري تحميل العامل الواحد تبعات عديدة، مثل مؤشر الانفجار السكاني ، فيتم تحميل هذا المؤشر تبعات تدني الدخل الفردي و البطالة و الفقر..الخ لعدم قدرة الدولة أو الاقتصاد الوطني على الإنفاق على تأمين فرص العمل والقضاء على الفقـر، وتجاوز المخلفات التي تركها الانفجار السكاني .

لهذا فإن الخروج من الحلقة السببية المستديرة أو المفرغة غير ممكن بالاعتماد على القدرات الذاتية والموارد المحلية برأي أصحاب النظرية ،بل لابد من كسر هذه الحلقة الدائرية عن طريق الاستثمارات الأجنبية ودورالقطاع الخاص في التنمية.

تم تطوير هذه النظرية بإدخال تعديلات عديدة عليها وظهرت نظريات جديدة، استفادت من مبادئ و أفكار هذه النظرية، وسد الثغرات فيها فظهرت نظريات أو نماذج نظرية تقترح الكيفية ، التي يمكن للبلدان المتخلفة للخروج من الحلقة المفرغة ومنها:

٢- نظرية النمو المتوازن :

إن المؤسس الحقيقي لهذه النظرية هو الأمريكي (ب . روزنشتاين رودان) انطلق رودان في بناء هذه النظرية، من تصور للمراحل الأساسية لتطور الصناعة، التي تسمح بتوسيع السوق الوطنية (المحلية) و تأمين فرص عمل ، و بالتالي رفع مستوى الدخل والقوة الشرائية للسكان .

وتنطلق هذه النظرية من صياغة نموذج نظري للتنمية ، يقوم على فكرة أساسية وهي توسيع السوق ، فهي ترى أن ضيق السوق الداخلية ، الناجم عن تدني الدخل لغالبية السكان ، هو المعيق الأول للتنمية ، ولا تستطيع الدولة أو مؤسسات القطاع العام رفع الأجور و توسيع السوق ، لذلك لابد من قيام القطاع الخاص بأخذ زمام المبادرة، وبناء مؤسسات صناعية متعددة ، تبدأ ببناء الصناعات الخفيفة وصناعة الغذاء لتامين الاحتياجات الأساسية من الغذاء للسكان ، و تحسين أحوالهم المعيشية ، ومن ثم التوسع في الصناعات الخفيفة الأخرى ، مما يسمح بتوفير الموارد المحلية التي كانت تنفق على استيراد الغذاء و السلع الاستهلاكية ، واستخدام هذه الموارد باستيراد التكنولوجيا الحديثة لبناء الصناعة الثقيلة وصناعة وسائل الإنتاج.

لكن مواطنه الاقتصادي الشهير(أ. هيرشمان) انتقد هذه النظرية ، وشكك بنجاح هذا النموذج ،لاعتقاده بعدم توفر جميع المصادر الأساسية للتنمية وعناصرها الأساسية

(رؤوس الأموال ـــ قوة العمل ـــ الكوادر) في عدد كبير من البلدان المتخلفة .فقـــد تتوفر بعض هذه العناصر لدى بعض البلدان ولكنها تفتقر للعناصر الأخرى.

من ناحية أخرى رأى هيرشمان ان هذه الخطة قد تسمح برفع الدخل القومي لمرة واحدة ثم يدخل الاقتصاد في ركود طويل ؟ أي أنها تؤدي لدورة إنتاج واحـــدة (مداخيل ـــ استهلاك ـــ مداخيل) ثم تستقر عند حد معين ، فهذه النظرية لم تأخذ في الحسبان أهمية التطوير و التحديث التكنولوجي المستمر ، لأنها تركز فقـــط علـــى توسيع السوق الاستهلاكية ، الذي يمكن أن يحدث بسبب زيادة السكان، ولا تنظـــر إلى إمكانية المنافسة الخارجية ، وتغير بنية العرض و الطلب داخل السوق المحلية.

كما انتقد هذه النظرية (م . بوكلين) بدوره و رأى في هذا النموذج للتنمية نموذجاً ميكانيكياً ، لأنه يركز على تحقيق التوازن أو التناسب بـــين القطاعـــات ، في حين أن المحافظة على علاقات التناسب بين القطاعات قد تـــؤدي لانعـــدام حـــوافز الاستثمار والربحية، مما يؤدي إلى دخول الاقتصاد في دورة طويلة من الركود .

٣–نظرية الدفعة الكبيرة : BIG - BUSH

لقد طور ب.روزنشتاين رودان نظرية النمو المتوازن و تلافى نواقصها ، باقتراح نظرية جديدة هي (نظرية الدفعة الكبيرة) أي تأمين موارد رأسمالية كبيرة بالاعتمـــاد على رأس المال الأجنبي، لاستثمارها في خطة التطوير أو التنمية ، وتسمح هذه الدفعة الكبيرة بتحقيق نقله نوعية في التصنيع وتحقق التوازنات الأساسية التالية :

١ ـــ **توازن أفقي** : في مجال الصناعة تحقق توازن بين مختلف فروع الصناعة الخفيفة ، وفي مجال البنى التحتية كالنقل و المواصلات و الطاقة.

٢ ـــ **توازن عمودي** : في مجال الصناعة الثقيلة و تصنيع وسائل الإنتاج ، وتصـــنيع المواد الأولية والمواد نصف المصنعة ، لتوظيفها في صناعات أخرى .

يضرب مثالاً على ذلك بأن تصنيع الأنوال الميكانيكية اللازمـــة لصـــناعة النسيج، سوف يسمح برفع إنتاجية منشآت صناعة الأنسجة ، وخفـــض تكـــاليف

إنتاجها، وخفض تكاليف الإنتاج يسمح بخفض أسعار منتجاقها ويعزز قدرها التنافسية، وتطوير صناعة الأنسجة محلياً وبجودة عالية وأسعار منخفضة سيسمح برفد صناعة أخرى هي صناعة الألبسة ، و ستتمكن هذه الصناعة نتيجة انخفاض أسعار الأقمشة المحلية ، أن تنتج ألبسة عالية الجودة و بتكاليف أقل تسمح بالمنافسة والتصدير للأسواق الخارجية...الخ

لكن (هـ . ليبنشتاين) انتقد هذه النظرية ووجد في هذه التوازنات الثلاث نقاط هشة عديدة ، لذلك أدخل مفهوم (وسيطات النمو) أو تفتيق الأماكن الضيقة في التنمية، لتأمين التوازن في فروع الصناعة ، كالاهتمام مثلاً بتطوير التعليم لتوفير قوة عمل مؤهلة ومدربة ، والاهتمام بالاختراع و الابتكار والبحث العلمي لتطوير التكنولوجيا وتطوير تقنيات الإنتاج وخبرات إدارة المشاريع .

كما انتقد م . ميير هذه النظرية ، واعتبر أن نقطة الضعف فيها، أنها لا تأخذ في الحسبان غياب آليات السوق في البلدان المتخلفة، وتترك لعفوية السوق تحقيق هذه التوازنات؛ في حين أن تحقيق التوازنات لا يتم إلا بتدخل الدولة في السوق ، وبالتخطيط المركزي الشامل للقطاعات ، لاسيما في مجالات الاستثمار ومسألة الأجور و الأسعار، وربط المصالح الفردية للمستثمرين المتمثلة بالربح مع المصالح الوطنية، وتقترب هذه النظرية في أهدافها ووسائلها من مبدأ التصنيع لإحلال الواردات الذي اتبعته عدد من دول عدم الانحياز والدول العربية

٤ـ نظرية النمو غير المتوازن :

صاغ هذه النظرية العالم الأمريكي (أ .هيرشمان) كرد على نظرية (النمو المتوازن) فهو يقترح تنمية تقوم على أساس التباينات المتعمّدة ؟وعدم ضرورة تطوير جميع القطاعات بشكل متوازن ، بل اعتبر القطاع الأول القائد هو القطاع الصناعي التحويلي المعدة منتجاته للتصدير إلى الاسوق الخارجية، فهو يزعم بأن ليس من الضروري الاهتمام بالقطاعات الأخرى ، وقد تظهر حالات عدم التناسب بين

القطاعات لكن يجب ألا نخشى ذلك أبداً، إذ يمكن تجاوزها مع الوقت ، فيما لو تم تطوير الصناعة الحديثة .

كانت التجربة الأحدث لتطبيق مبدأ التصنيع من أجل التصدير، تجارب التصنيع في بلدان جنوب شرق آسيا : كوريا – سنغافورة – تايوان – ماليزيا . . الخ

ومن الممكن البدء بتنمية الصناعة الثقيلة أولاً ثم الالتفات للقطاعات الأخرى، وقد أخذ بهذا الرأي بعض المفكرين من جامعة واشنطن مثل (تشي ويلبر) مدللاً على رأيه بتجربة التصنيع الثقيل في الاتحاد السوفيتي بين ١٩٢٩ ــ ١٩٣٨ كمثال على هذه الحالة.

٥– نظرية أقطاب التطوير :

لقد دعى لهذه النظرية مفكرون عديدون ،كان أبرزهم في فرنسا (ف .بيرو) وفي السويد (غ . ميردال) و في الولايات المتحدة (هيرشمان) وآخرون.

يحاول أصحاب نظرية (أقطاب التطوير) التركيز على دور الدولة في الاقتصاد، والتركيز على الاقتصاد المخطط ، الذي يسمح بتوجيه الموارد المحلية نحو المجالات الأكثر فاعلية ، وتفتيق الأماكن الضيقة في الاقتصاد التي تعيق المجتمع ، مثل التركيز على قطاع اقتصادي أو خدمي أو اجتماعي كقطب مهم في التطوير مثل تطوير التعليم وإعداد الكوادر ومثال هذه الحالة التجارب الآسيوية ، أو استخدام قطاع الطاقة كقطب تطوير ، أو تعليم المرأة و مشاركتها الفعالة في قوة العمل ..الخ

من الأمثلة على هذه النماذج ، مثلاً استخدام موارد النفط و الغاز (كأقطاب تطوير) في تنمية الصناعة والزراعة في العراق و الجزائر ، إضافة للنهوض بالبنى التحتية و الخدمات ، أو استخدام (سد الفرات) في سوريا (كقطب تطوير) لتأمين الطاقة الكهربائية الضرورية و الرخيصة للنهوض بالصناعة و الزراعة و تغيير نمط الحياة الاجتماعي . . الخ

٦- نظرية الدفعة الخارجية :

دعى لهذه النظرية و . روستو وأنصار نظرية (الحلقة المفرغة) إذ تركز هذه النظرية على أهمية ودور الاستثمارات الأجنبية في كسر الحلقة المفرغة ، بالحصول على الأموال والموارد اللازمة والاستثمارات الضخمة في جميع القطاعات، وتُشبه الدفعة الخارجية برأيهم ؛ الصدمة الكهربائية للاقتصاد المتخلف الراكد ، فتبعث فيه الحياة من جديد.

وطالما أن الموارد المحلية من الأموال غير متوفرة ، فالاستثمارات الأجنبية سوف تسد هذا الفراغ وتقوم ببناء المشاريع الصناعية الضخمة ، وتؤمن فرص عمل مجزية ، مما يسهم بزيادة فرص الوصول للدخل ورفع القدرة الشرائية للسكان، وبالتالي توسيع السوق الداخلية ، مما يحفز القطاعات التقليدية (كالزراعة مثلاً) للمساهمة في تطوير آلية الإنتاج الزراعي لدعم مسيرة التنمية وبناء الاقتصاد الحديث وتطويره .

في البرازيل كان (س . فورتادو) قد دعم هذا الاتجاه في تنمية بلاده، إذ رأى أن نمو تجارة التصدير في بلد متخلف سيسهم بإعطاء دفعة قوية للنمو الاقتصادي ، دون الحاجة للتراكم الرأسمالي المحلي عبر المشاريع الوطنية الخاصة، فالاستثمارات الأجنبية تسمح وفقاً لهذا الرأي ، باستخدام التكنولوجيا الحديثة ، و تأمين تسويق خارجي للمنتجات ، وتحقيق فائض في الميزان التجاري ، يسمح بتطوير القطاعات الأخرى في الاقتصاد ، وبالتالي تأمين احتياجات السكان الأساسية .

خاتمة: ترتبط مجمل هذه النظريات بقواسم مشتركة في فهمها للتخلف، واقتراح حلول تسمح بإمكانية تجاوزه ، عبر إدماج هذه الاقتصاديات المحلية بالاقتصاد الرأسمالي العالمي، واعتبار التنمية الوحيدة هي التنمية التي تعتمد قوانين السوق الرأسمالية ، وتعطي الدور الأكبر لرؤوس الأموال الأجنبية ، كسبيل وحيد للتنمية و للخلاص من التخلف ؟ لكنها تهمل في الواقع مسألتين أساسيتين :

١-**المسالة الأولى** : وهي ضرورة أن يترافق التصنيع مع إصلاحات سياسية و اجتماعية و تطوير مؤسسات المجتمع المدني ،لأن التخلف ليس مسالة تقنية

فحسب ، وقد تؤدي التكنولوجيا و التصنيع أدواراً هامة في التحديث إلا أنها لا تضمن وقاية هذه المجتمعات من المؤثرات الخارجية ، و تقلبات الأسواق العالمية ، وحركة رؤوس الأموال الأجنبية ، نحو الأماكن التي تحقق لها ربحية أعلى .

فمصالح رأس المال الأجنبي ليست متوافقة مع مصالح الطبقات و الفئات الاجتماعية الوطنية .وهذا ما حصل فعلاً لبلدان (النمور الآسيوية) في عام ١٩٧٧وللمكسيك عام ١٩٩٥ إذ هاجرت الاستثمارات الأجنبية خلال أيام تاركة هذه البلدان تغط في أزمات اقتصادية و سياسية و اجتماعية لم تتمكن الخروج منها بسهولة، وتحولت بلدان (النمور الآسيوية) من دول صناعية متطورة إلى مجتمعات تعصف بها الأزمات المختلفة ،لأنها لم تأخذ بالحسبان الجوانب الأخرى السياسية والاجتماعية للتنمية.

٢- المسألة الثانية : إن الشروط التي تضعها الاستثمارات الأجنبية على البلد المضيف، غالباً ما تكون نوع من التدخل المباشر في شؤونها السياسية وفي قوانينها المحلية، قد يعرض سيادة هذه الدول للخطر بشكل مباشر، و في حال عدم الوفاء بهذه الالتزامات، فإنها تنتقل لمناطق أخرى ، دون أن تتيح إمكانية استخدام أرباحها في البلد المضيف ، أو استعادة البلد المضيف للقيمة المضافة التي تحققها هذه الاستثمارات ، بتراكم رأسمالي محلي يغطي هذا النقص في حال خروجها .كما أن اضطراب أسعار الصرف و أسواق المال قد يؤدي بين عشية و ضحاها لوقوع هذه البلدان في كارثة اقتصادية، لا سيما في مرحلة تحرير أسواق المال والأسهم.ومع عولمة أسواق المال والمضاربات الضخمة في هذه الأسواق ، فإن الأموال أصبح بإمكانها خلال دقائق قليلة أن تنتقل من أقصى جنوب الكرة الأرضية إلى أقصى شمالها ، دون وجود أية عوائق تذكر، وفي ساعات قليلة قد تنسحب الأموال إذا فقد المستثمرون الثقة والشعور بالأمان في هذه السوق.

ثانياً– نظرية التبعية

إن مفهوم التبعية من المفاهيم التي تصدّرت الأدبيات الاقتصادية في بلدان العالم الثالث في النصف الثاني من القرن العشرين.وقد أصبح هذا المفهوم، مع انتشار حركات التحرر في آسيا أمريكا اللاتينية وأفريقيا، سلاحاً فكرياً تستخدمه القوى الاجتماعية الجديدة، التي لعب فيها المثقفون والضباط والفلاحون دوراً أساسياً في معركة الاستقلال.وجاء هذا المفهوم كرد على أدبيات التخلف التي سادت في الفكر الغربي بعد الحرب العالمية الثانية.

نشأت (مدرسة التبعية) كمدرسة فكرية تهتم بأبحاث التبعية ، على يد جيل من الباحثين الماركسيين في أمريكا اللاتينية وفرنسا (فرانك- ارغيري- فالرشتاين- إيمانويل- سمير أمين وآخرون).وتابعت هذه المدرسة الفكرية ما بدأه ماركس ، في تحليل قوانين الرأسمالية وآليات التوسع الرأسمالي على الصعيد العالمي.ورأت أن سبب التخلف في البلدان النامية هو التبعية، فمفهوم التبعية **Dependency** يعبر عن نسق معرفي مختلف تماماً عن نسق مدرسة التخلف، وعلى منهجية ماركسية مغايرة تماماً لليبرالية.

وإذا كانت مدرسة التخلف ترى أن البلدان المتحررة حديثاً من الاستعمار قاصرة وغير قادرة على التطور والتنمية من تلقاء ذاتها، وإن هذا القصور يعود لعوامل ذاتية وتاريخية خاصة بها، وبالتالي فإن البلدان المتخلفة بامكانها تخطي عتبة التخلف ، فيما لو اعتمدت على رأس المال الأجنبي، وأتبعت طريق التنمية الرأسمالية، على اعتبار التخلف مرحلة مؤقتة أو عتبة يمكن تخطيها ؟ فإن مدرسة التبعية رأت على العكس من ذلك ؛ بأن التخلف سببه الاستعمار الرأسمالي (الكولونيالي) الذي ربط اقتصاد هذه البلدان بوشائج مختلفة من التبعية، لتبقى تابعة اقتصادياً وسياسياً وتكنولوجياً للبلدان الرأسمالية المتقدمة، حتى لو أنجزت هذه البلدان استقلالها الوطني السياسي، فإنها

ستظل تابعة اقتصادياً وتكنولوجياً، وبالتالي فالتبعية ذاتها سبب التخلف، ولا يمكن تجاوز التخلف إلا عبر الثورة الاشتراكية؟!.

نشأت مدرسة التبعية، وفي وقت متزامن مع انتشار مدرسة التخلف في الفكر الاقتصادي الغربي، وإذا كانت مدرسة التخلف قدمت وصفات جاهزة لجميع البلدان النامية بدون دراسة الواقع المتخلف، ودون أن تأخذ في الحسبان اختلاف مستويات التطور بين البلدان النامية، والتمايز الاجتماعي والثقافي بين بلد وآخر، فاكتفت بالوقوف على سمات ومظاهر التخلف الطافية على السطح، دون الولوج إلى عمق الظاهرة المدروسة، واكتفت بتوصيف المشكلة، ومن وجهات نظر ذاتية تمثل ألواناً مختلفة من الليبرالية الاقتصادية، فإن مدرسة التبعية راحت تفند هذه المزاعم وتنتقدها، وتدفع بالمسألة في اتجاه آخر، فالتخلف من وجهة نظرها لا يعود لأسباب ذاتية وداخلية في العالم النامي، بل لأسباب موضوعية وخارجية، تتمثل بالهيمنة للرأسمالية العالمية في المرحلة الإمبريالية، وشروط التوسع الرأسمالي العالمي؛ فالتقدم في بلدان المركز الرأسمالي ينتج باستمرار شروط التبعية والتخلف في بلدان الأطراف النامية.

ففي حين حققت البلدان النامية التحرر السياسي من الاستعمار وحصلت على الاستقلال، لكنها لم تحقق التحرر الاقتصادي، وظلت السيادة الوطنية على الأسواق الوطنية والموارد المحلية سيادة منقوصة، لأن اقتصاد هذه البلدان ظل مرتبطاً بعجلة الاقتصاد الرأسمالي العالمي التي تجر خلفها هذه الاقتصاديات الوطنية بشبكة كثيفة من علاقات التبعية، ضمن الشروط الجديدة للتقسيم الدولي للعمل في مرحلة الرأسمالية الاحتكارية.

أولاً- مفهوم التبعية:

جاء اشتقاق مفهوم التبعية من اللغة العربية كما ورد في (القاموس المحيط) من الانقياد أو الإقتداء أو اللحاق والمضي مع أو الموافقة والولاء والمناصرة..الخ وهذه الكلمة تشرح العلاقة بين طرفين وأكثر، هذا هو المعنى اللغوي للمفهوم.

لكن على اعتبار أصل مصطلح التبعية: **Dependency** غير عربي فقد اختلف الباحثون العرب في تحديد المعنى الاصطلاحي لهذا المفهوم.

فقد عرّف إبراهيم العيسوي مفهوم التبعية بأنه: مصطلح يدل علـــى ظــرف موضوعي تشكل تاريخياً ، وينطوي على شكل معين من أشكال تقسيم العمل علـــى الصعيد الدولي، ويتم بمقتضاه توظيف موارد مجتمع معين ، لخدمة مصالح مجتمع آخـــر أو مجموعة مجتمعات أخرى تمثل مركز أو قلب النظام العالمي .إذ تشير مقولة التبعيـــة بمدلولاتها المختلفة ، إلى أنها ظاهرة ملازمة لتطور الرأسمالية في مراحلها المختلفة، مـــع صيرورة التوسع الرأسمالي على الصعيد الدولي؛ حيث تشكلت أطر الدولة الوطنيـــة في العالم الثالث ضمن هذه الظروف.

كما تشير التبعية بمدلولها السياسي إلى أنها ظاهرة تاريخية ارتبطت أوثق ارتباط بتحول دور الدولة القومية في مرحلة الرأسماليـــة الاحتكاريـــة، وتحـــول الرأسماليـــة الاحتكارية إلى إمبراطورية حديثة ، لدرجة بات متعذراً (التمييز بين توسع الرأسماليـــة وتوسع الدولة القومية، التي كانت الحامل السياسي، الذي عبرت الرأسمالية من خلاله إلى مناطق النفوذ في سائر أرجاء العالم.هذه العملية أنتجت ظاهرة التبعية، التي تتجلى في مظهرين متلازمين ضرورياً وهما: (الاستلاب القومي والاستغلال الاقتصادي).

قبل الحديث عن تطور دراسة ظاهرة التبعية وخصائصها الأساسية ، لا بد من التمييز بين تطور الرأسمالية في المركز (أوروبا وأمريكا) وبين تطورها في الأطـــراف (آسيا و أفريقية وأمريكا اللاتينية) .

فقد بدأت دراسة هذه العلاقة بوقت مبكر في أوســـاط الماركســـية، وكـــان ف.لينين قـــد درس الرأســـمالية الاحتكارية وأطلـــق على هـــذه المرحلـــة تعـــبير الإمبرياليـــة (**Imperialism**)ورأى أنها تقوم على مبدأ احتكار الإنتاج الصناعي، وتصدير فائض الإنتاج منه إلى المستعمرات مقابل استيراد المواد الخام منها وبأســـعار رخيصة .

أما روزا لوكسمبورغ ففي دراستها حول (تراكم رأس المال) رأت بأن الإمبريالية ظاهرة تتمثل بالتوسع الرأسمالي في البلدان المستعمرة على حساب أنماط الإنتاج ما قبل الرأسمالية في المستعمرات.في حين فهم رواد مدرسة التبعية أن هذه الظاهرة تتجلى باحتكار التجارة في بلدان المركز، وظهور علاقة التبادل غير المتكافئ مع بلدان الأطراف .

ثانياً- تطور دراسة ظاهرة التبعية :

لقد مرت مقولة التبعية بمراحل تطور عديدة حتى أصبحت نظرية متكاملة يطلق عليها (نظرية التبعية) تمتلك مفاهيمها الخاصة ، و قوانين تفسر بموجبها العلاقة غير المتكافئة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية.وإذا كان من الصعب الإحاطة بهذه المراحل، والإلمام التام بجميع المساهمات في هذا الصدد ، فلابد من التوقف عند أهم المفكرين الذين قدموا إسهامات هامة في تطور النظرية.

١-نيقولاي بوخارين:(١٨٨٨-١٩٣٨م)

لفهم الإمبريالية وما يرافقها من علاقات التبعية ،من الصعب تجاهل المساهمة الكبيرة للمفكر الروسي نيقولاي بوخارين الذي درس بوقت مبكر من القرن العشرين طبيعة الإمبريالية وقدرتها على التوسع كنظام اقتصادي عالمي .

حيث صدر كتابه عام ١٩١٧م بعنوان (الإمبريالية والاقتصاد العالمي) وكان هذا الكتاب-برأي ف. لينين- من أهم الأعمال في دراسة الاقتصاد العالمي في مرحلة الإمبريالية، وأكثر مراحلها تطوراً وتعقيداً. فقد انطلق بوخارين في تحليله للإمبريالية من الماركسية، معتمداً النظرية (السمثية) حول تقسيم العمل الدولي، بالنظر إلى الاقتصاد العالمي كعضوية أو بنية اقتصادية متكاملة.

فهو يرى أن أي مشروع اقتصادي، مهما كان صغيراً، فإنه يندرج في منظومة اقتصادية أكبر هي الاقتصاد الوطني (أو القومي) وكل اقتصاد قومي يمثل عضوية في منظومة أكبر هي الاقتصاد العالمي.لذلك فقد رأى أن سمات الرأسمالية

الاحتكارية(الإمبريالية) المميزة، ومستقبلها، يمكن أن يختزل في التحليل الاقتصادي للاتجاهات الأساسية في مستقبل تطور الاقتصاد العالمي، والتغيرات المحتملة في البنية الداخلية لهذا النظام الاقتصادي العالمي، انطلاقاً من فهم شكل تطور التقسيم الدولي للعمل.

أ- التقسيم الدولي للعمل: هذه الفكرة أساسية في تحليل بوخارين لفهم الأسباب التاريخية والجغرافية للتبعية، لاسيما في مرحلة تحول الرأسمالية من نظام اقتصادي قومي إلى منظومة عالمية في مرحلة الإمبريالية. فقد أرجع (بوخارين) أسباب تقسيم العمل الدولي إلى شروط داخلية وخارجية عديدة ، من هذه الشروط ؛ الشروط الطبيعية والجغرافية (كالمناخ والتربة ...الخ) وهي شروط عفوية، قد تؤدي لأن تقوم بعض المجتمعات بإنتاج سلعة معينة أو بعض السلع، ومبادلاتها بسلع أخرى مع مجتمعات متخصصة بسلع أخرى.

ولا يقتصر هذا التقسيم على البلدان التابعة(المستَعمرة) بل يشمل البلدان الصناعية نفسها.وقد قسم بوخارين بلدان العالم(في عصره) إلى مجموعتين حسب التخصص في إنتاج الخامات:

١-مجموعة بلدان كانت متخصصة في إنتاج خامات زراعية

٢-مجموعة بلدان كانت تنتج خامات معدنية

٣-مجموعة بلدان متخصصة بإنتاج سلع صناعية.

وقسم البلدان حسب درجة التخصص إلى ما يلي :

١-بلدان تنتج القمح : الولايات المتحدة،كندا،استراليا،روسيا،الأرجنتين،الهند الغربية.

٢-بلدان تنتج اللحوم : الدانمرك،هولندا،هنغاريا،الأرجنتين.

٣-بلدان تنتج الخشب : فنلندا،السويد،النرويج،شمال روسيا.

٤-بلدان تنتج الحديد والفولاذ : بريطانيا،ألمانيا،فرنسا،ايطاليا،الولايات المتحدة.

٥-بلدان تنتج المنسوجات : بريطانيا،فرنسا،ألمانيا،ايطاليا،بلجيكا

٦-بلدان تنتج السلع **الكيميائية** : ألمانيا،سويسرا،بلجيكا،الولايات المتحدة.

وقد تنبه بوخارين بوقت مبكر إلى أن البلدان المنتجة للخامات الأولية والسلع الزراعية تكون أكثر عرضة لتقلبات الأسعار الدولية، وقد يحل باقتصادها الدمار، فيما لو انخفضت الأسعار على منتجاتها بشكل مريع،أو تناقص الطلب عليها في السوق العالمية.

لم يعط (بوخارين) الأهمية الكبرى في التقسيم الدولي للعمل إلى العامل الجغرافي، بل ركز على العامل الثقافي واختلاف مستويات تطور القوى المنتجة. بمعنى آخر، نظر إلى دور العمل الثقافي عند شعب من الشعوب، أو المستوى الثقافي للأفراد والجماعات ودور العامل الثقافي في إعطاء الفرص أو إفساح المجال لنشاط اقتصادي معين، وما ينجم عن ذلك من تغيير لنمط الحياة الاقتصادية برمتها، وتطور لمستوى القوى المنتجة.

فإن اختلاف مستويات تطور القوى المنتجة بين بلدان العالم، يؤدي لظهور نماذج **Types** اقتصادية مختلفة، من مستويات التخصص في التقسيم الدولي للعمل، وبالتالي وجود بلدان متطورة منتجة للسلع الصناعية وبلدان أخرى تظل في طور الإنتاج للمواد الأولية أو الزراعية.

ب-مستوى الأسعار الدولية: لقد حلل بوخارين أيضاً آلية السوق الدولية في عصره ، مفترضاً أن النظام الاقتصادي العالمي، يمثل وحدة عضوية مترابطة، وان التقسيم الدولي للعمل ما هو إلا نتيجة طبيعية للتطور(غير المتكافئ) بمفهومنا الحديث، أو اختلاف مستويات تطور القوى المنتجة بمفهومه الخاص.

بالتالي فإن مستوى الأسعار الدولية، واختلافها وتقلباتها، لا يتحدد بمستوى التطور والتقسيم الجغرافي للعمل فحسب، بل في اختلاف كلفة المنتج من بلد لآخر، وهذا بدوره يؤدي على اختلاف مستويات الأسعار في الأسواق العالمية.

هكذا فأن تسوية الأسعار وفقاً لهذه المبادىء يؤدي لممارسة ضغوط اقتصادية على المنتجين الصغار والبلدان الصغيرة، أو من يسميهم المنتجين المنفردين أو الأقطار المنفردة، التي يلحق بها الغبن أو تكسب مزايا في التبادل من خلال السوق العالمية الواحدة، حيث يتحدد موقعها في السوق لا في تقسيم العمل ذاته بل في مستوى تطور الإنتاجية للمشاريع أو في البلدان المنتجة للسلع، حيث يجري التبادل للسلع في سوق عالمية مفتوحة واحدة استناداً لهذه المزايا.؟

ج-دور أسوق المال العالمية: لقد تنبه بوخارين وفي وقت مبكر إلى دور أسواق المال و البورصة، بالنظر إلى النقد أو المال كسلعة قابلة للتبادل، وإلى سرعة حركتها في سوق عالمية واحدة.حيث يؤدي هذا العنصر دوراً مهماً في اقتصاديات البلدان الصناعية، فحسب حركة رأس المال من وإلى أسواق المال في هذه البلدان، قد تحصل على مزايا إضافية، تساعدها في التغلب على عدد من المشكلات، وتحسن مستوى أداء اقتصادها، أو تخسر مزايا ، وهنا يظهر دور عنصر راس المال، كعامل مساعد على استبدال أوضاع السوق الداخلية الخاصة في بلد معين بأوضاع السوق العالمية.

ويوضح هذا العامل مدى الارتباط الشديد بين الأسواق الوطنية، وتقلب أوضاعها، بأوضاع السوق الخارجية.

د-حركة السوق العالمية: لقد تمكن بوخارين من الانتقال من المستوى الاقتصادي إلى المستوى الاجتماعي، في تحليله لعلاقات السوق العالمية، ورأى أن الاقتصاد العالمي ما هو إلا نوع من الاقتصاد الاجتماعي، وان علم الاقتصاد يجب أن يفهم هذا الاقتصاد الاجتماعي كمنظومة متكاملة ومترابطة مع بعضها البعض عن طريق التبادل الدولي.

إذ يقول : (ليس الاقتصاد العالمي كياناً غائياً مخططاً من منظور الاقتصاد السياسي، أو مرتبطاً بأهداف وغايات مسبقة، بل يجب النظر إليه على أنه منظومة

مجردة عن الإرادة الواعية للناس، وأن الاقتصاديات العضوية القومية (أي أجزاء الاقتصاد العالمي الكلي) عاجزة تماماً عن ممارسة أي تنظيم للسوق العالمي ، حيث الفوضى ما تزال هي السائدة في هذه السوق، لأن السوق العالمي ليس كأي ميدان آخر، فهو ميدان المعركة بالنسبة للمصالح القومية) وما أقرب هذا التحليل لما يجري في الأسواق الآن في مرحلة العولمة؟

٢-بول باران: P.Baran

يعتقد بعض المفكرين مثل عصام الخفاجي بأن ؛ أول من كشف عن فكرة التخلف هو باحث أرجنتيني ، عمل في اللجنة الاقتصادية لشؤون أمريكا اللاتينية التابعة للأمم المتحدة، وهو راؤول بريبيش ، وكان بريبيش أول من أعتقد أن التخلف ليس مسألة تقنية ويمكن تجاوزها مع الوقت، فالتبادل التجاري بين البلدان المصدرة للمواد الأولية والبلدان الصناعية يحكمه قانون ميل أسعار المواد الأولية للانخفاض ، مقارنة بأسعار المواد المصنعة في البلدان الصناعية، في المدى طويل الأجل، وبهذا المعنى فإن التنمية والتطور في البلدان الصناعية يؤدي إلى التدهور في البلدان التابعة. ثم جاء بول باران وطور مقولة راؤول بريبيش.

كان باران أول من صاغ نظرية ماركسية للتخلف ، ويُعد المؤسس الحقيقي لفكرة التبعية، بإيضاحه العلاقة الجدلية بين تقدم البلدان المستعمِرة والتخلف في البلدان التابعة.في كتابه الشهير(الاقتصاد السياسي للنمو- **Political Economy of Development**) الذي ظل لفترة طويلة من القرن العشرين بمثابة الدليل النظري الأول لرواد مدرسة التبعية والمثقفين التقدميين في دول العالم الثالث.فقد أوضح بول باران ومن خلال الوقائع الإحصائية العديدة في هذا الكتاب ،وبشكل لا يحتمل الالتباس،طبيعة العلاقة الجدلية بين نمو الاقتصاد في البلدان المستعمِرة ونهبها للمستعمَرات، وبين التخلف في البلدان المتحررة حديثاً من الاستعمار.

وبيّن باران أن تبعية البلدان المتحررة للبلدان (المترو بول) المستعمِرة الأم هي السبب المباشر للتخلف، ولا يمكن بأي حال فهم تخلف هذه البلدان بمعزل عن علاقة التبعية التي تربطها بالبلدان الصناعية المستعمِرة. وقد كشف باران عن آلية نهب

الفائض الاقتصادي من المستعمرات من قبل الدول الرأسمالية، ورأى أن الخلاص من التخلف لا يتم إلا عبر الثورة الاجتماعية ضد الإمبريالية من قبل الدول النامية.

٣-أندريه جندر فرانك: A.G.Franck

كان جندر فرانك من الكتاب الأوائل المؤسسين لفكر مدرسة التبعية في أمريكا اللاتينية.وصدر لهذا المفكر العديد من المقالات والأبحاث،كان أشهرها مقال حول (التخلف أو الثورة **Underdevelopment or Revolution**) متخذاً في عمله هذا أمريكا اللاتينية نموذجاً لهذه الحالة.حيث يرى فرانك :أن التخلف الاجتماعي والاقتصادي في البلدان النامية مرتبطان بشكل دقيق ، بل الهما لا يمثلان إلا جانبين مختلفين من المشكلة.

ولا يعود سبب التخلف إلى نقص في رؤوس الأموال أو وجود مؤسسات تقليدية بالية في البلدان، لا تزال معزولة عن مجريات التطور العالمي فحسب، بل إن العملية التي تولد التخلف هي نفسها التي تولد التقدم في البلدان الرأسمالية ذاتها.

لكن في كتابه الأكثر شهرة (الرأسمالية والتخلف في أمريكا اللاتينية) الذي صدر عام ١٩٦٩م قال فيه (أعتقد مع بول باران بأن الرأسمالية ، على المستويين الوطني والعالمي، هي التي أنتجت التخلف ، بدءاً من المرحلة الماركانتلية وظهور المستعمرات التجارية أو الإمبراطوريات التجارية، التي قامت بنهب الثروات في أمريكا اللاتينية والاستئثار بالفائض العالمي من التجارة الدولية وصولاً إلى الرأسمالية اليوم) .

لقد اعتمد فرانك المنهج البنيوي التاريخي لإثبات وجهة نظره ، وأستخدم لأول مرة فكرة (المتربول- **Metropolis**) و(الأفلاك- **Satellites**) لفهم الرأسمالية كبنية عضوية، ولوصف علاقة التبعية المترابطة بشكل ديالكتيكي بين هذين القطبين: (المتربول) ويمثله المركز الاستعماري و (الأفلاك) التي تمثلها المستعمرات.وضمن هذه الثنائية من علاقة التبعية يتولد التخلف في الأفلاك والنمو في بلدان المتربول.

وجد فرانك أن تطور الصناعة في بعض مدن أمريكا اللاتينية مثـــل(ســـان باولو) و(بيونس آيريس) في القرن التاسع عشر؛كان قد تم بشكل متلازم مع ضـــعف الارتباط بالمتربول.وأن بعض البلدان النامية قد حققت تنمية صناعية هامة في مرحلـــة انشغال بلدان (المتربول) في الحربين العالميتين الأولى والثانية.وبالتالي لا يمكن للبلـــدان النامية أن تتطور وتتخلص من التخلف ما لم تخف درجة تبعيتها لـــدول المتربـــول، ويضرب مثالاً آخراً،كيف أن روسيا في مطلع القرن التاسع عشر كانت متخلفة لأنها كانت تابعة أو مستعمَرة، في حين حققت اليابان وفي نفس الفترة تنمية (أو تطـــور مهم) لأنها كانت حرة.

٤- ثيوتونيو دوس سانتوس: TH.Dos Santos

كانت فكرة التبعية موضع نقاش واسع بين مدارس اقتصادية مختلفة في أمريكـــا اللاتينية.وكان محور النقاش يدور بين الباحثين حول؛ فهم أسباب التخلف في هـــذه البلدان وفشل التنمية فيها؟ وكان مساهمة سانتوس مهمة في هذا الصـــدد ، وكـــان اشهر ما كتبه مقالة بعنوان (التبعية أو البنية التابعة في أمريكـــا اللاتينيـــة- ١٩٧٠) وكتاب (أزمة نظرية التنمية وعلاقات التبعية في أمريكا اللاتينية- ١٩٦٩م).

لقد عرّف سانتوس مفهوم التبعية في عمله الأول كما يلي : (نعني بالتبعية وضعاً يكون فيه اقتصاد بلدان معينة مشروطاً بتطور اقتصاد آخر وتوسعه، حيث يقوم هذا الآخر بإخضاع الأول له، فعلاقة التبعية المتبادلة تأخذ شكل التبعية حين تستطيع البلدان المسيطرة أن تتوسع، وأن تكون مكتفية ذاتياً، في حين لا تســـتطيع البلـــدان التابعة أن تحقق هذا إلا كانعكاس لذلك التوسع وحدد سانتوس التبعية بثلاثة أشكال تاريخية أساسية:

١- تبعية كولونيالية: وسادت في مرحلة الاستعمار الكولونيالي و تقوم على الروابط بين رأس المال التجاري والمصرفي والدولة الكولونياليـــة، وتـــربط البلـــدان المستعمرة بروابط اقتصادية تتمثل باحتكار الأرض وتصـــدير الخامـــات الزراعيـــة والمنجمية وقوة العمل.

٢- **تبعية مالية _ صناعية**: و سادت في نهاية القرن التاسع عشر، وتقوم على توظيف رؤوس الأموال في إنتاج المواد الخام الأولية والمواد الزراعية المخصصة للاستهلاك في المركز، وتكون بنية الإنتاج في البلدان التابعة متمركزة على تصدير هذه المنتجات.

٣- **تبعية تكنولوجية_صناعية**: وهي مرحلة حصلت بعد الحرب العالمية الثانية، وتستند إلى احتكار الشركات المتعددة الجنسيات للتكنولوجيا.

وبهذا يكون التخلف حسب وجهة نظر سانتوس (ليس فجوة زمنية في التطور أو مسألة تفاوت كمي، بين البلدان المتخلفة والبلدان المتطورة) بل التخلف هو الوجه المناقض للتطور في العالم الرأسمالي، وإن كل منهما هو سبب وجود للآخر، فالتقدم في العالم الرأسمالي لا يمكن أن يحدث إلا على حساب التخلف في الدول النامية.

بالتالي؛ فالتخلف نمط لبنى اقتصادية واجتماعية، ناتجة بصورة أساسية عن اندماج المجتمع في إطار البلدان الرأسمالية العالمية.

هذا التحديد لمفهوم التخلف وعلاقته بالتنمية لا ينفصل عن مفهوم التبعية.وبمعنى آخر؛ إن التوسع الرأسمالي المهيمن على الاقتصاد سيكون له أثر سلبي على البلدان التابعة وتنميتها.كما يقول سانتوس (في الأحوال العادية، تؤدي التبعية لأن تكون تلك البلدان متخلفة ومستغَلّة، وتحظى البلدان المهيمنة عليها بتفوق تقني وتجاري وسياسي واجتماعي، بحيث بإمكانها أن تنتزع باستمرار جزءاً من الفائض، الذي تنتجه البلدان المتخلفة عبر التبادل التجاري، وبهذا المعنى فالتبعية تقوم على تقسيم دولي للعمل، يسمح بالتطور الصناعي للبعض دون البعض الآخر، فالبلدان المسيطرة تكبح التطور في البلدان التابعة الخاضعة لسيطرتها وسلطتها)

٥-إيمانويل فالرشتاين :

إلى جانب مساهمات كتّاب أمريكا اللاتينية، كان هناك عدد من الكتاب الماركسيين في فرنسا، قد أسهموا في تطوير نظرية النبعية، من خلال دراسة التجارة وتأثيرها

السلبي على البلدان النامية، وطريقة استخلاص الفائض العالمي، من منظور تفاوت الإنتاجية وتفاوت الأجور بين البلدان الرأسمالية المتطورة والبلدان النامية.

وكان من بين هؤلاء المفكرين البارزين(فالرشتاين) و(إيمانويل) و(سمير أمين).

كانت مساهمة المفكر(فالرشتاين) على غاية الأهمية من خلاله عمله الشهير(النظام العالمي الحديث-١٩٧٤) حيث عُد هذا العمل تطوير مهم في التحليل الماركسي للرأسمالية كمنظومة عالمية ، ويعتبر عمل فالرشتاين الضخم الذي ضم أربع مجلدات استمراراً للنهج البنيوي الماركسي، الذي بدأه بوخارين،كما مر معنا، في تطوير مفهوم التقسيم الدولي للعمل.

فقد نظر فالرشتاين إلى الاقتصاد العالمي كبنية واحدة (**Structure**) تمثل نظاماً عالمياً واحداً **System** للإنتاج على الصعيد الدولي.وقسم فالرشتاين العالم،كمنظومة إنتاجية واحدة، إلى ثلاثة أقسام:

١- المراكز: وتضم البلدان الصناعية (أوربا والولايات المتحدة)

٢- أشباه الأطراف : اليابان واستراليا وكندا وروسيا وأوربا الشرقية ودول بحر البلطيق.

٣- الأطراف : البلدان النامية في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية

اتبع فالرشتاين المنهج التاريخي في تحليله الاقتصادي، فحلل منظومات التجارة العالمية عبر التاريخ القديم والحديث.وتحدث أيضاً عن نوعين من المنظومات في التجارة العالمية:

١- الإمبراطوريات التجارية: وكانت النظم الأقرب لنا في المرحلة الماركانتلية،أسبانيا،هولندا،ثم بريطانيا

٢- المنظومات التجارية المحلية:وهي منظومات سادت تقريباً في جميع المجتمعات تقريباً، في مراحل ما قبل الرأسمالية.

لكن الملفت للانتباه في تقسيم فالرشتاين للعالم الرأسمالي إلى ثلاث وحدات هي:(المركز - الأطراف _شبه الأطراف) الفكرة الجديدة التي ابتكرها فكرة (أشباه الأطراف) وهي فكرة سوف يطورها من بعده (إيمانويل).

لكن تقسيم فالرشتاين للعالم بهذه الطريقة، أستند في الواقع إلى منظور تقني بحت، وهو يقترب إلى نوع من الحتمية التكنولوجية، إذ علل سبب تخصص أوربا الغربية بالصناعة الحديثة وتربية الحيوان، لما يتطلبه هذا النوع من الإنتاج من رؤوس أموال كبيرة و تتكنولوجيا متطورة ومهارات عالية وعمل مأجور مرتفع.في حين كانت أمريكا اللاتينية مصدراً هاماً للفحم الحجري والمناجم المعدنية، أما أوربا الشرقية وروسيا ودول البلطيق فكانت مصدراً للحبوب والخامات المعدنية...الخ بالطبع كان فالرشتاين يتحدث عن الرأسمالية في أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين .

لقد أعتقد فالرشتاين أن وجود أشباه الأطراف بين الدول والأقاليم مسألة مهمة لتوازن النظام الاقتصادي العالمي سياسياً، بصفته نظاماً مستقطباً ومشحوناً باستمرار بإمكانيات الثورة والتمرد، وقد ساعدت البلدان (شبه الأطراف) على الاستقرار السياسي الدولي، وقد تنشأ داخل هذه المجموعة من البلدان شبه الطرفية أطرا ف جديدة، تحل محل المراكز القديمة المنهارة وتحتضنها، كما حصل بالنسبة للولايات المتحدة، التي كانت شبه طرف ، وتحولت لمركز وحلت محل بريطانيا كمركز رأسمالي تعرض للانهيار.

٦-ارغيري إيمانويل:

إلى جانب الرواد الأوائل من مدرسة التبعية، ظهر جيل من مطوّري هذه المدرسة النقديين الذين أُطلق عليهم (نقاد مدرسة التبعية) من بين هؤلاء كان (إيمانويل وسمير أمين).لقد تابع هذان المفكران تحليل الرأسمالية في مرحلة (رأسمالية الدولة الاحتكارية) وتحليل دورة الفائض على الصعيد العالمي، من خلال التبادل اللامتكافئ

بين بلدان المركز وبلدان الأطراف.وكان المأخذ الأساسي لهما على مدرسة التبعية، أنها نظرت إلى العلاقة بين (المركز والأطراف) في النظام الرأسمالي العالمي نظرة ميكانيكية إلى حدّ ما، وكأن العلاقة بينهما تدور في حلقة مفرغة لا أنفكاك منها.فجاءت مساهمات هذين المفكرين النقد[٢]، لتعطي مسألة (التبعية) بعداً ديناميكياً.لقد انصبت اهتمامات إيمانويل على تحليل التجارة العالمية، في عملين هامين هما: (دراسة في إمبريالية التجارة) و(التبادل اللامتكافىء).

فقد اكتشف إيمانويل مبدأ هام وهو (التبادل اللامتكافىء) إذ يشرح هذا المبدأ في كتابه(إمبريالية التجارة)بالقول : (إن أي تبادل حر بين بلدين رأسماليين قد يجري ضمن علاقة غير متكافئة، وهذا التبادل اللامتكافىء هو أساس لأشكال علاقة اللامساواة بين البلدان في الاقتصاد العالمي).كما أكتشف إيمانويل بوقت مبكر المبدأ الأساسي للعولمة، الذي يكمن في قدرة الرأسمالية على التحول إلى نظام عالمي من خلال عولمة عناصر الانتاج لاسيما رأس المال والتجارة ، لكنها تبقى عولمة ناقصة ؛ ففي حين تتحول عناصر الإنتاج الرأسمالي (رأس المال والسلع) إلى عناصر عالمية، فإن العنصر الثالث وهو قوة العمل يبقى خارج هذه الدائرة.

يقول في هذا الصدد : (في حين أن السلعة ورأس المال يتحركان دولياً بسهولة ويسر، وهذا الأمر يجعل معدلات الأسعار للسلع والربح متساوية دولياً عبر المنافسة،،فإن الأجور أو أسعار قوة العمل الدولية ليست كذلك، مما يعني أن الأجور العالمية تبقى غير متساوية، ومن هذه الزاوية فإن علاقات التبادل العالمي تصبح غير متكافئة) لقد علل إيمانويل سبب تفاوت الأجور عالمياً، بسبب تفاوت معدلات نمو الإنتاجية، التي يمكن تفسيرها باحتكار المراكز الرأسمالية للتكنولوجيا المتطورة.

فالبلدان الرأسمالية تسعى باستمرار إلى استخدام مكثف لرأس المال، عبر التحديث التكنولوجي والتقني بهدف رفع الإنتاجية، وزيادة فائض القيمة النسبي الذي يأخذ صيغة معدل الربح، مما ينعكس إيجاباً على رفع معدلات الأجور.وبالتالي إذا

كان سعر أي منتج عالياً، بالمقارنة مع قيمته، فسيكون هناك تدفق لمنتجين جدد على هذا الخط الإنتاجي لهذا المنتج ، مما يؤدي إلى خفض سعره.من ناحية أخرى إن الحراك الاجتماعي لقوة العمل في البلدان الصناعية سريع، ويتحول عرض قوة العمل للعمال إلى تنافس على الأجور المرتفعة مما يؤدي لتساوي الأجور بين الصناعات.

وعلى اعتبار أن هناك منافسة دائمة بين الرأسماليين، ويتمتع رأس المال بقدرة سريعة على الحركة، عندئذ تميل أسعار المنتجات نحو التوازن ، وهذا بدوره سوف يؤدي إلى الميل نحو تساوي معدلات الربح. لكن الأجور العالمية تبقى خارج هذه الدائرة، لاسيما وأن الإنتاجية متفاوتة بين الدول المتطورة والبلدان النامية، إذ ينعكس انخفاض معدل الإنتاجية في الدول النامية سلباً على الأجور أيضاً.

بالتالي إن تفاوت معدلات الأجور والإنتاجية،بين البلدان النامية والبلدان الصناعية، يعملان بمثابة قانون خفي يفسر أسباب التبادل اللامتكافىء واستقطاب المركز الرأسمالي للفائض العالمي، عبر قنوات التجارة العالمية وآليات قانون التراكم الرأسمالي على الصعيد العالمي.

من ناحية أخرى يفسر قانون التراكم الرأسمالي والتبادل اللامتكافىء آلية التوزيع غير العادل للثروات والمداخيل على الصعيد العالمي، إذ يقول إيمانويل بهذا الصدد: حتى إذا اتفقنا على أن التبادل غير المتكافىء ليس إلا واحدة من الآليات التي يتم بموجبها نقل القيمة من مجموعة بلدان إلى بلدان أخرى، إلا أن الآثار المباشرة لذلك لا تشكل إلا جزءاً من الأسباب الكامنة وراء اختلاف مستويات المعيشة بينهما.إنني مقتنع تماماً بأنه يمكن القول إن التبادل اللامتكافىء هو ميكانيزم هام، وبوصفه كذلك ؛ تستطيع البلدان المتقدمة من الشروع بذلك اللاتكافؤ في التنمية/التطور الذي يطلق جميع (الميكانيزمات) الأخرى القائمة على الاستغلال،وتأكيده بصورة منتظمة،كما يقدم تفسيراً كاملاً للطريقة التي يتم بها توزيع الثروة/الدخل على النطاق العالمي.

٧-مهدي عامل:

لم تكن المساهمات العربية في تطوير و نقد نظريات التخلف والتبعية عديدة، وعلى الرغم من وجود عدد كبير من المفكرين والأكاديميين العرب الدارسين في جامعات غربية أو شرقية، فباستثناء مساهمة ..ر أمين ومهدي عامل، فإن الدراسات الأخرى لا تتعدى الشرح أو النقد من منظور إيديولوجي لهذا المفكر أو ذاك.

وكما يقول أنجلز في رسالة إلى سميث في ٥\٨\١٨٩٠(إن الفهم المادي للتاريخ يجد أنصاراً كثيرون اليوم، فهو يقدم لهم مبرراً/عذراً لعدم دراسة التاريخ).

درس مهدي عامل في جامعات فرنسية، وتأثرباليسار الفرنسي وعلى نحو خاص مدرسة التبعية ونقادها.وقد ترجم مهدي عامل خلال حياته العديد من المقالات والأبحاث، لكنه ركز على فهم المسألة اللبنانية للخروج من الأزمة الطائفية (الدينية) و تركيبة السلطة السياسية. نال مهدي عامل شهرة واسعة بعد نشر كتابه الهام (مقدمات نظرية-١٩٦٩م) فحاول في الجزء الأول الذي حمل عنواناً فرعياً (في التناقض) أن يبسط عرض مقولات المادية التاريخية وقوانين الديالكيتك ، في محاولة لتطويرها وتطويعها لفهم التاريخ العربي واللبناني على نحو خاص، ليستخدم هذه المقولات في الجزء الثاني الذي حمل عنوان فرعي (حول نمط الإنتاج الكولونيالي).

ويعد هذا العمل من بين المساهمات العربية الهامة القليلة لفهم العلاقة بين التخلف والتبعية في الوطن العربي.

أ- نمط الإنتاج الكولونيالي:

لم تكن مقولة (نمط النتاج الكولونيالي) ابتكاراً خاصاً لمهدي عامل.فقد استخدم هذه المقولة مفكرون آخرون.وكان (كاردوز) قد أستخدم هذا المفهوم (للدلالة على أنماط الإنتاج التي سادت فترة الاستعمار، وأخذ هذا المصطلح بعداً جغرافياً لديه لتمييز أنماط الإنتاج في أمريكا اللاتينية عن النمط الرأسمالي حيث يُعرّفُ هذا النمط

بقوله :(أقصد بأنماط الإنتاج الكولونيالية، هي تلك الأنماط التي نشأت **في** الأمريكيتين نتيجة للاستعمار الأوربي).

لكن مفهوم (الانتاج الكولونيالي) عند مهدي عامل كان مختلفاً ، وكما يرى بعض شرّاح مهدي عامل مثل عصام الخفاجي، فإن مهدي عامل ربما اقتبس هذه المقولة عن المفكر الفرنسي ر. فيليب راي (**P.F.Rey**) الذي طور منهج التو سير و بالبيار في دراسة أنماط الإنتاج الكولونيالي في الكونغو برازافيل من منظور ماركسي.لكن نمط الإنتاج الكولونيالي عند (راي) هو نمط انتقالي بين أنماط الإنتاج ما قبل الرأسمالية ونمط الإنتاج الرأسمالي، وقد عرفه بأنه (نمط انتقالي بين الأنماط السابقة للرأسمالية وبين الرأسمالية، قوامه إدارة وحكم عسكري،يسعى لتفتيت جميع الأشكال الاقتصادية والاجتماعية السابقة)

طور مهدي عامل مفهوم (نمط الانتاج الكولونيالي) إلى مقولة نظرية لفهم التاريخ الاقتصادي والاجتماعي لبلدان المشرق العربي ككل.فكتب في الجزء الثاني من عمله (مقدمات نظرية) حول (نمط الإنتاج الكولونيالي) يقول:(إن دخول الاستعمار الكولونيالي إلى بلداننا، قد أدى إلى قطع التطور المستقل، وتحطيم البنى الاجتماعية السائدة وربط اقتصادنا وبنانا الاجتماعية بالمتربول أو المركز الاستعماري، فقد أصبحت بلداننا كولونيالية، وأصبحت رأسمالية من نوع مختلف تماماً في ظل التبعية، وكانت هذه البنى هي الأساس المادي لهذه التبعية، وباتت التبعية شرطاً لوجود هذه البنية).لكن كيف فهم مهدي عامل نمط الانتاج الكولونيالي؟

في توصيفه لخصائص نمط الإنتاج الكولونيالي يقول مهدي عامل : (يمكننا القول بان الوحدة البنيوية والتاريخية بين نمط الإنتاج الكولونيالي والإنتاج الرأسمالي، تجعل من تطور الأول كإنتاج **كولونيالي Colonial of Production** شرطاً أساسياً للثاني، وفي الوقت ذاته نتيجة له، فلا سبيل لتطور كل منهما إلا ضمن علاقته بالآخر، وقطع العلاقة بينهما هو الشرط الرئيسي الضروري لتخطي كل منهما للآخر و هدمه).

ب –التركيب الطبقي للمجتمع العربي :

وفي وصفه للتركيب الطبقي والاجتماعي للبنية الكولونيالية،تحدث مهدي عامل عن طبقتين في المجتمع العربي ترسخان التبعية وهما:

١– طبقة ملاكي الأرض: يرى مهدي عامل أن طبقة ملاكي الأرض، التي تشكلت في لبنان وسوريا ومصر في أواخر القرن التاسع عشر، لا تنطبق عليها من الناحية النظرية صفة الإقطاع، بسبب الشروط التاريخية الخاصة لتكونها كطبقة، في ظل العلاقة الكولونيالية، وبفعل التغلغل الإمبريالي ورأس المال الأجنبي، فنشأت كطبقة برجوازية من نوع خاص،وإن وجودها يجدد باستمرار شرط العلاقة الكولونيالية.

٢– البرجوازية الكمبرادورية :بالإضافة إلى طبقة ملاكي الأرض في الريف، فقد تكونت طبقة برجوازية تجارية من نوع خاص، أطلق عليها مهدي عامل (البرجوازية الكمبرادورية) **Compradors Class** أي الطبقة الوسيطة التابعة. ووصف هذه الطبقة بالقول:(إننا نستطيع أن نحدد البرجوازية الكمبرادورية كبرجوازية تجارية أساساً، ولا يمكن لهذه الطبقة إن في نشأتها أو في تطورها، أي في صيرورتها الطبقية، أن تكون إلا طبقة تجارية).

فهي لم تحاول تغيير وظيفتها وتتحول إلى برجوازية صناعية وطنية ، فقد حصلت مفارقة في التطور الاقتصادي العربي يصفها بالقول:(من المفارقة أن التصنيع الحديث والعمل الفابريكي(الصناعي) أو المانيفاكتوري **Manufactory** لم يؤدي الدور الذي أداه في أوربا بالقضاء على الإقطاع، بل على العكس من ذلك أدى هنا إلى ترسيخ العلاقات الإقطاعية في الريف، وظلت البرجوازية الكمبرادورية في المدينة، تقوم بدور وسيط بين بلداننا والسوق الرأسمالية العالمية).

هذا الأثر المزدوج للمرحلة الاستعمارية ، ساهم في تشويه التطور الاقتصادي الرأسمالي الذاتي ، وأصبح يُعبر عن هذا الأثر المزدوج للتطور الرأسمالي في البلدان النامية بفكرة تعدد أنماط الانتاج في هذه البلدان.

على الرغم من حديث مهدي عامل عن برجوازيات بدأت بالتشكل مع نهاية القرن التاسع عشر في المشرق العربي ، إلا أن الصورة لم تتغير وبعد مضي قرن كامل، فالبرجوازية العربية في مطلع القرن الحادي والعشرين لم تتغير كثيراً لا في طبيعتها ولا في أدوارها ولا في وظائفها.

٨-سمير أمين:

يُعد المفكر المصري سمير أمين من بين المفكرين العرب القلائل، الذين وصلوا إلى مرتبة المفكرالعالمي، فهو واحد من بين أهم (نقاد التبعية) الذين دفعوا بالنقاش إلى مستويات متطورة ، جعلت من الصعب تجاهل أفكاره عند الحديث عن التبعية، من خلال مقالاته ومؤلفاته العديدة التي أثرت المكتبة العربية، ومساهماته في تطوير مقولات المادية التاريخية، كنظرية اجتماعية دينامكية، تستجيب لمتطلبات الواقع المتجدد.

درس سمير أمين الاقتصاد في باريس وعمل في التدريس في الجامعات الفرنسية، وشغل مناصب استشارية عديدة في مصر، وفي مرحلة متأخرة من نشاطه العلمي عمل مديراً لمعهد الدراسات الأفريقية التابع للأمم المتحدة في (داكار).

كان سمير أمين مفكراً غزير الكتابة فكتب عدداً كبيراً من الأبحاث عن الاقتصاد في مصر والوطن العربي، كما ساهم في تطوير مقولات المادية التاريخية، ونقد نظرية التخلف.إضافة لتحليل الرأسمالية في المرحلة المعاصرة ونقد وتطوير نظرية التبعية.و من أهم أعماله المترجمة للغة العربية يمكن أن نذكر:

١- (الطبقة-الأمة-الدولة) : حاول من خلال هذا العمل تطوير المادية التاريخية، وطرح مقولة التشكيلة الخراجية،لتحل محل نظرية أساليب الإنتاج الخمسة.

٢- التراكم على الصعيد العالمي (نقد نظرية التخلف) ١٩٧٤م

٣- التطور اللامتكافىء-١٩٧٦م

٤- إمبراطورية الفوضى-١٩٩١م

٥- نحو نظرية جديدة للثقافة ..الخ إضافة للعديد من المقالات المنشورة في الدوريات العربية.

بالعودة لهذه العمال يمكن الحديث باختصار عن أهم أفكار سمير أمين في تطوير نظرية التبعية:

١- مفهوم التراكم على الصعيد العالمي:

استخدم سمير أمين في كتابه (التراكم على الصعيد العالمي)كماً هائلاً من المعطيات والإحصاءات عن التجارة الدولية.وأعتمد في منهج تحليله على الماركسية البنيوية، وهي المنهجية ذاتها التي بدأها ن.بوخارين وذلك بالنظر إلى الاقتصاد العالمي كبنية اقتصادية واحدة يحكمها نظام اقتصادي واحد هو النظام الرأسمالي العالمي.

ركز سمير أمين في تحليله الاقتصادي الكشف عن آلية عمل (قانون التراكم الرأسمالي) على الصعيد العالمي، ودور هذا القانون في نقل الفائض العالمي عبر التبادل التجاري، بين بلدان الأطراف النامية وبلدان المركز الرأسمالي المتطورة، دونما تعويض لهذا الغبن الذي يلحق باقتصاد البلدان النامية في التبادل عبر التجارة الدولية.حيث ينتقل الفائض من بلدان الأطراف بفعل قانون القيمة الخفي، على شكل مواد أولية رخيصة، وعمل مأجور رخيص، يسهم في تعظيم القيمة المضافة في بلدان المركز وخفض كلفة المنتجات الصناعية، التي يعاد تصنيعها وتصديرها بأسعار مرتفعة لأسواق البلدان النامية.هذا التبادل اللامتكافىء الناجم عن التفاوت في معدل الإنتاجية، وتفاوت مستوى التطور التقني ومستويات الأجور لصالح دول المركز، ساعد ها على تحقيق

أرباح مرتفعة ،ومعدلات نمو اقتصادي عالية نسبياً، ساعدت في رفع معدلات الأجور، التي تظهر بمظهر ارتفاع مستوى الرفاه في هذه البلدان.في حين تبقى معدلات الأجور و النمو الاقتصادي في الأطراف منخفضة، مما يقطع عليها عملية التراكم الرأسمالي، ويعيد انتاج آليات التخلف التي تمنع قيام تنمية حقيقية.

استخدم سمير أمين مفهوم الاستقطاب لشرح هذه العلاقة غير المتكافئة في التبادل بين الدول المتطورة والدول النامية ، التي تسمح وباستمرار بانتقال الفائض العالمي للمركز عبر قنوات التبادل. فقد أوضح سمير أمين بأن التراكم الرأسمالي في دول المركز الرأسمالي هو تراكم متمّحور على ذاته.أما في بلدان الأطراف فإن التراكم على النقيض من ذلك يكون تراكماً تابعاً أو خارجياً، وبالتالي مقيداً بعلاقة الأطراف بالمركز، ضمن منظومة التخصص الدولي (التقسيم الدولي للعمل) الذي يتحدّد وفق مستويات الكلفة، وإن مستويات الكلفة تعتمد على الإنتاجية ومعدلات الأجور.

٢-مفهوم التبادل اللامتكافىء:

يتلخص مفهوم التبادل اللامتكافىء في اختلاف مستويات التطور والإنتاجية بين البلدان الرأسمالية المتطورة وبين البلدان النامية، وهو ما عبر عنه سمير أمين بـ (التطور اللامتكافىء).وقد شرح هذه العلاقة بأن بلدان المركز سعت إلى رفع الإنتاجية في مرحلة من مراحل التطور الرأسمالي وبقيت الأجور منخفضة، بحيث لا تزيد على متطلبات العيش الضرورية، وفيما بعد بدأت الأجور ترتفع في المركز الرأسمالي، نتيجة للتطور التقني ، بالتالي كان لبلدان المركز الأسبقية التاريخية في مجال رفع الإنتاجية من خلال التطوير التقاني وتكنولوجيا الإنتاج، لتأمين تكاليف أقل للمنتجات في معظم الصناعات، لذا فإن التخصص الدولي (تقسيم العمل) هو سبب ونتيجة في ذات الوقت للتطور اللامتكافىء برأي سمير أمين وكلاهما مرتبط بشروط الإنتاج وينعكس في علاقات التبادل الدولي.

لقد تطورت الرأسمالية في المركز، في حين كان التطور في الأطراف معاقاً، بسبب عدم قدرة الأطراف على دخول ميدان التنافس الدولي ومنافسة المركز، باستثناء تصديرها للمواد الخام، وإن منحى تطورها يسير دوماً وفق تطور محدد يتجه نحو السوق الداخلية.

من جهة أخرى انتقد سمير أمين فكرة أ.إيمانويل بالتعامل مع الأجور بوصفها عاملاً مستقلاً، في تحليل ظاهرة اللاتكافوء بين المركز والأطراف، ورأى أن عدم التكافوء بين المركز والأطراف لا يعود إلى عدم التكافوء في الأجور فحسب، بل إن التشكيلات الاجتماعية في المركز مختلفة عن مثيلاتها في الأطراف في الإنتاجية، إذا ما أخذنا بعين الاعتبار العلاقة المباشرة بين مستوى الإنتاجية وبين مستوى الأجور.

فإنتاجية العمل في بلدان المركز هي أعلى بكثير مما هي عليه في بلدان الأطراف، وهذا هو السبب الذي يلخص علاقة التبادل اللامتكافئ بينهما ، بالنظر إلى الاقتصاد العالمي كمنظومة عالمية، حيث لم تعد الرأسمالية تشكيلة اقتصادية أو أسلوب إنتاج محلي فحسب، بل تشكيلة اقتصادية ـ اجتماعية عالمية الطابع .

وبالنظر إلى عوامل الإنتاج (السلع ـ راس المال ـ قوة العمل) في هذه المنظومة فإنها قد تحولت إلى عالمية السلع وعالمية رأس المال، في حين بقي الطرف الثالث وهو قوة العمل ذو طابع محلي(قومي) غير عالمي.

هذا الشرط أدى إلى ارتفاع الأجور في المركز، الذي نجم بصورة رئيسية عن ارتفاع الإنتاجية وكثافة تركيب رأس المال العضوي (راس المال الثابت ÷ راس المال المتغير) في حين بقيت الإنتاجية والأجور منخفضة بآن معاً في بلدان الأطراف.وبهذا المعنى تتلخص فكرة سمير أمين حول التبادل اللامتكافئ بالقول:

(ففي حين تقدم بلدان الأطراف كميات أكبر من السلع ، وأنفق عليها عمل اجتماعي أكبر، ولكن بسعر أرخص ، في سوق التبادل مع البلدان المتطورة،

فإن البلدان المتطورة تقدم منتجات بكميات أقل وأنفق عليها عمل اجتماعي أقل ولكن بسعر أغلى)

٣-مفهوم الاستقطاب:

لا يمكن فهم علاقة التبادل اللامتكافىء بين المركز والأطراف، بدون مفهوم الاستقطاب ، وهو مفهوم رئيسي من المفاهيم الأساسية في فكر مدرسة التبعية، وقد استخدمه كل من أ.إيمانويل وسمير أمين لفهم علاقة التبادل اللامتكافىء.

ولكن ما المقصود بمفهوم الاستقطاب؟ يُعرّف سمير أمين مفهوم الاستقطاب بقوله: (أقصد بمفهوم الاستقطاب ؛ مجموعة ظواهر اجتماعية واقتصادية ، تتجلى في تفاقم مستمر للفجوة بين الرأسمالية المتقدمة من جانب ، وبين بلدان العالم الثالث من جانب آخر، وهي فجوة تتمظهر في تفاوت متزايد على صعيد إنتاجية العمل ومستويات المعيشة، إضافة للتفاوت التكنولوجي ، فالاستقطاب سمة ملازمة لتطور الرأسمالية التي لايمكن اختصارها بنمط إنتاج محلي ، فهي تنحو باتجاه التحول لنظام عالمي، فأسلوب الإنتاج يفترض اندماج عناصره الأساسية (قوة العمل - رأس المال- السلعة) وهو ما حصل في تاريخ تطور الرأسمالية الكلاسيكية و مرحلة الدولة البرجوازية القومية، لكن ذلك لم يحدث مع عولمة الرأسمالية وعالمية السوق، التي غدت سوقاً منقطعة، حيث دمجت الرأسمالية العالمية تدريجياً سوق تبادل السلع ورأس المال، واستثنت قوة العمل، فالاستقطاب ينجم عن هذا القطع في السوق العالمية.

هكذا فالرأسمالية تنحو دوماً باتجاه لأن تكون نظاماً عالمياً، وما عملية التراكم الرأسمالي العالمي إلا تعبير عن هذه الحركة التي تعبر عن دينامية هذا النظام الإنتاجي وعالمية قانون القيمة، الذي يعمل في سوق مبتورة.حيث عالمية التبادل ورأس المال، في حين تبقى قوة العمل محلية ومقيدة في الحركة، فيؤدي ذلك لتوليد الاستقطاب العالمي للفائض باستمرار ، وتنشأ علاقة التناقض والتبادل اللامتكافىء بين المركز والأطراف.

لقد مر الاستقطاب للفائض العالمي ـ حسب رأي سمير أمين ـ بمراحل تطور ملازمة لمراحل تطور الرأسمالية في دول المركز، بدءاً من المرحلة الماركانتلية ، وكان احتكار التجارة الخارجية العالمية يعبر عن شكل من أشكال الاستقطاب للفائض العالمي ، ثم مع تطور الثورة الصناعية وظهور الصناعة الحديثة، أصبح العامل التقني وامتلاك التكنولوجيا المتطورة العامل الحاسم في استقطاب الفائض العالمي، لكن بعد الحرب العالمية الثانية، وفي مرحلة العولمة التي بدأت في عقد التسعينات، بدأت آليات الاستقطاب تصبح أكثر تعقيداً وأخذت أشكالاً جديدة تتلخص بما يلي:

١-احتكار بلدان المركز الرأسمالي لصناعة وتصدير التكنولوجيا المتطورة.

٢- احتكار بلدان المركز للأسواق المالية والمدخرات و التحويلات والتأمين، عبر سوق عالمية مفتوحة لانتقال رؤوس المال والأسهم.

٣- احتكار وسائل الإعلام والاتصال الفضائي، والمعلوماتية وصناعة السلع الثقافية، التي أصبحت تؤثر بشكل فاعل في الحياة الاجتماعية والثقافية

٤- احتكار إنتاج وتجارة الطاقة والمعادن على صعيد الشركات الكونية.

٥- احتكار بلدان المركز لصناعة وتجارة الأسلحة التقليدية وأسلحة الدمار الشامل.

٤-النظام العالمي وعولمة الرأسمالية:

استخدم سمير أمين مفهوم العولمة، وبوقت مبكر نسبياً ، سبق خطاب العولمة الأمريكي ، الذي جرى الترويج له في مطلع تسعينات القرن العشرين.

فكانت مدرسة التبعية عموماً سباقة في هذا الميدان بالتنبؤ بتحول الرأسمالية إلى نظام عالمي، حين ميزت بين الرأسمالية كأسلوب إنتاج وبين الرأسمالية كتشكيلة عالمية الطابع.لقد رصد سمير أمين هذا التحول، في عدد من أعماله المتأخرة إذ يقول: أزعم ان التناقض بين العولمة الاقتصادية واستمرار التفتت في المجال السياسي، هو تناقض لن

يجد له حلاً في إطار الرأسمالية، ومع تطور العولمة وتعمق أزماتها، فـإن دور الدولـة الوطنية (القومية) يتآكل باستمرار، وقدرتها على إدارة الاقتصاد الوطني تتآكل، لكن العولمة في حد ذاتها لا تلغي وجود الدولة بل تحد من أدوارها.

لكن متى بدأت العولمة؟ العولمة_ حسب رأي سمير أمين _ ليسـت ظـاهرة حديثة في تاريخ الرأسمالية، بل إنها بدأت مع غزو أمريكا، لكنها أصبحت أكثر كثافة مع عولمة النظام الرأسمالي العالمي، وقد بدأت هذه المرحلة مـع تأسـيس مؤسسـات (بريتون وودز) بعد الحرب العالمية الثانية،حيث بدأت عولمة النظام المصرفي في عقـد السبعينات من القرن العشرين ، وأدت إلى هجرة المدخرات من بلدان الجنوب علـى بلدان الشمال في سوق عالمية مفتوحة للأموال، وطوال الفترة الممتدة بـين ١٩٥٠- ١٩٩٠م أصبحت العولمة أكثر كثافة بالمبادلات التجارية والمواصلات المتنوعة ووسائل الدمار الشاملة. لكن العولمة الجديدة بزعامة الولايات المتحدة سمحت باختراق متبادل بين الولايات المتحدة واليابان ودول السوق الأوربية المشتركة، في مجـال السـلع و رؤوس الأموال، فالأموال السائلة على الصعيد العالمي كانت تقدر عام ١٩٩٣م بنحو ٥٠ تريليون دولار، في حين لم تتجاوز قيمة التجارة الدولية آنذاك ٢ تريليون دولار.

بهذا المعنى فالعولمة ليست ظاهرة حديثة في تاريخ الرأسمالية، لكنها دخلـت مرحلـة جديدة من تطورها في السنوات الأخيرة ، وإن هذا التغير الكيفي يزداد مـع ازديـاد أزمة التراكم على الصعيد العالمي في مجال التجارة ، والدور النسبي للتجارة الخارجيـة في الناتج المحلي للبلدان النامية.وغدت العولمة تفكك البنى المتمحورة على ذاتها في قلب النظام، لتعيد تشكيلها باقتصاد عالمي جديد والتجمع ضمن تكتلات إقليمية.

أ-ثقافة العولمة:

أعطى سمير أمين دوراً كبيراً لمسألة الثقافة في مرحلة العولمة، وتحدث عن تراجع الثقافات القومية وحدوث تغيير في الثقافات القومية، وكما أجبرت الرأسمالية أوربـا على تغيير فهما للدين المسيحي ، فالعولمة ستؤدي لتغير فهم الأديان الأخرى ،لاسيما

الدين الإسلامي ، وبهذا الصدد كتب يقول: (لقد انتشرت الرأسمالية وغدت عالمية عن طريق استقطاب الكرة الأرضية، وخلق تباين دائم بين مراكز وأطراف النظام العالمي، وهذه الحقيقة هي أصل المشكلة الثقافية، التي نجمت عنها، وكما أعتقد ؛ فإن ثقافة الرأسمالية سوف تمحو تدريجياً الثقافات السابقة ، فالرأسمالية بوصفها واقعاً اقتصادياً سوف تفرض نفسها بأساليب وأدوار مختلفة، بشكل متماثل في كل مكان، فهي قد فرضت في الغرب فهماً جديداً للمسيحية،وهي سوف تفرض فهماً جديداً للإسلام وللديانات الأخرى في العالم).

ب-مواجهة العولمة:

أما حول سبل مواجهة العولمة في العالم الثالث وهو الهم الذي شغل عدد كبير من المفكرين في العالم ، فقد وضع سمير أمين مجموعة اقتراحات لإصلاح النظام العالمي، وإعطاء مزايا متكافئة بين دول الشمال ودول الجنوب ، ومن هذه الاقتراحات لمواجهة العولمة الرأسمالية:

١- إنشاء تكتلات إقليمية في العالم الثالث في مواجهة الاحتكارات الكبرى، التي تخدم مصالح رأس المال المهيمن، بهدف الحد من أضرار الاستقطاب الناجم عنها.

٢- إنعاش اليسار الأوربي، ومحاولة بناء المشروع الأوربي ليأخذ وجهاً اجتماعياً، و يتيح اندماج أوربا الشرقية وروسيا في المشروع.

٣- مراجعة العلاقات المالية والتجارية بين أوربا واليابان والولايات المتحدة بما يضمن الثبات النسبي في أسعار الصرف العالمية.

٤- إعادة أنعاش دور الأمم المتحدة وتوسيع مجال التمثيل فيها(إصلاح الأمم المتحدة) إضافة لنزع أسلحة الدمار الشامل على الصعيد العالمي، وإنشاء نظام ضريبي عالمي لحماية البيئة والحفاظ على الموارد الطبيعية.

٥- إصلاح صندوق النقد الدولي وتحويله إلى مؤسسة تقوم على أساس التنسيق والاعتماد المتبادل على الأصعدة الإقليمية وعلى الصعيد العالمي

٦-مفهوم فك الارتباط:

مثل مفهوم (فك الارتباط) في مراحل مختلفة من تطور فكر سمير أمين حلاً براغماتياً لخروج دول العالم الثالث من مأزق التبعية، فكان شعاراً ديناميا متبدلاً ، يتكيف مع مراحل تطور التبعية لدول العالم الثالث .وعلى اعتبار أن سمير أمين قد تبنى قضايا العالم الثالث ودافع عنها في كل مناسبة ، ومن مواقع مختلفة، فأن شعار (فك الارتباط) كان دعوة مستمرة لدول العالم الثالث للبحث عن أشكال وصيغ للخروج من دائرة التبعية، لكن ما هو فك الارتباط؟

عرف سمير أمين مفهوم فك الارتباط بالقول : (لا أرى بديلاً لما أسميه فك الارتباط ، بمعنى إخضاع العلاقات الخارجية لمقتضيات التنمية (التطور) المحلية، والتي تكتسب طابعاً ديموقراطياً وشعبياً ، على عكس التكيف الذي يعني التكيف السلبي لمقتضيات الظروف التي تفرضها المنظومة الرأسمالية العالمية) .

لقد أكتسب هذا المفهوم دلالات مختلفة في مسيرة تطور منظومة سمير أمين المعرفية،ومن هذه الدلالات :

١- فك الارتباط عبر الثورة على الطريقة السوفيتية: إذ سمحت الثورة البلشفية والتجربة السوفيتية، للقوى الشعبية وقواها المنتجة بالخروج من مأزق التبعية للسوق الرأسمالية العالمية، وأوجدت حلاً وسطاً بين الهيمنة على العلاقات التجارية والسياسية الخارجية وبين الانفتاح على الأسواق العالمية.

٢- فك الارتباط على طريقة النمور الآسيوية: فقد أعتبر سمير أمين تجربة التنمية في دول جنوب شرق آسيا ، التي يطلق عليها (النمور الآسيوية) التي استفادت من الظروف العالمية وحققت التنمية الصناعية نموذجاً عملياً آخراً لحالة فك الارتباط.

٣- صيغة (التحالف الوطني الشعبي) التجربة الصينية نموذجاً : لقد شكل النموذج الصيني مثالاً هاماً على طريقة (فك الارتباط) من داخل المنظومة الرأسمالية

العالمية، فهي صيغة قامت على التحالف الوطني الشعبي بين فئات العمال والفلاحين والمثقفين والبرجوازية الوطنية، تجاوزت المصالح الطبقية الضيقة، في سبيل تحقيق مصالح وطنية عليا وإخضاع العلاقات الخارجية لمصالح التنمية \ التطور في الداخل.

أن صيغة (فك الارتباط) كما يفهمها شرّاح سمير أمين بأنها (عملية قطع وتواصل مستمرين ومتلازمين مع النظام العالمي. فهي تكتسب مضامينها وأشكالها من التنوع والاختلاف ، اللذين تفرضهما الظروف المستجدة لكل مرحلة من مراحل التطور ، ولكل مجتمع على انفراد) .

هكذا غدت صيغة (فك الارتباط) بمثابة البحث عن حل لكسر علاقات التبعية والتبادل اللامتكافيء والخروج من الحلقة المفرغة ؟ لكن يجب التنبه فإن فك الارتباط قد يحدث من طرف قوى المركز الرأسمالي؟ وقد يكون بمثابة عقاب اقتصادي وسياسي دولي للدول التي تحاول التمرد والخروج من الهيمنة الإمبريالية بزعامة الولايات المتحدة ، أو محاولة انتهاج سياسة وطنية مستقلة،كما حدث بتطبيق الولايات المتحدة والدول الصناعية الحليفة الحصار الاقتصادي على عدد من الدول في السنوات (بين ١٩٩٠-٢٠٠٥م) ومنها : السودان-الصومال-العراق-إيران-كوبا-كوريا الديموقراطية الشعبية-ليبيا...الخ حيث استغلت دول المركز انهيار المنظومة الاشتراكية بزعامة الاتحاد السوفييتي ، وفرضت على هذه الدول حصاراً تجارياً وجوياً وعقوبات اقتصادية على الشركات والدول التي تخترق الحظر وتتعامل مع هذه الدول؟

خاتمة: أن الحديث عن التبعية في مرحلة العولمة،يكتسب أهمية كبيرة في محاولة الباحثين البحث عن حل لمشكلة علاقات التبادل اللامتكافىء بين الدول الغنية والدول الفقيرة، وعلى الرغم من أن وهج فكر التبعية قد خبا في السنوات التي أعقبت انهيار الاتحاد السوفييتي، وتراجع الفكر الماركسي على أكثر من صعيد، إلا إن هذا لا يعني مطلقاً أن التبعية لم تعد قائمة؟ بل على العكس من ذلك فقد اشتدت ضراوتها، وتعددت جوانبها مع ثورة الإعلام والاتصال المتعدد الوسائط، وثورة المعلوماتية والانتقال إلى الاقتصاد الجديد اقتصاد المعرفة، الذي جعل الهوة الرقمية والتقنية أكبر بكثير من السابق بين دول المركز دول الأطراف، فالتبعية غدت ذات أوجه متعددة، تجارية ومالية وثقافية،وسياسية وعسكرية وإعلامية،وتكنولوجية وغذائية ومعلوماتية ..الخ وفرص الدول الفقيرة في مرحلة العولمة أصبحت أقل، وقد صدقت توقعات سمير أمين حول مستقبل العولمة و العولمة الثقافية، وهيمنة ثقافة وقيم الرأسمالية في أكثر بقاع الأرض تخلفاً أو تقدماً ، في أنماط الاستهلاك واللباس والفن و الموسيقا، وحتى في مجال الدين وتغيير أنماط التدين، وأصبحت العولمة تفرض على البلدان الفقيرة أنماطاً جديدة في التفكير،كالتكتل في تجمعات اقتصادية أو تجارية إقليمية، وقد تمكنت بعض البلدان مثل الهند والبرازيل وبعض دول الخليج العربي من التحول من التكيف السلبي إلى المشاركة الفعالة في النظام الاقتصادي والسياسي العالمي الجديد،كما تم ألحاق عدد كبير من دول أوربا الشرقية ودول الاتحاد السوفيتي بالاتحاد الأوربي، وصمدت كل من كوبا وكوريا الديموقراطية الشعبية وإيران أمام الحصار والضغوط الخارجية الأمريكية لتقوم بعملية فك ارتباط على طريقتها الخاصة وتحصل أيضاً مزايا جديدة من السوق الخارجية لصالح التنمية الوطنية في الداخل.كما تظهر الهند كقوة اقتصادية وإقليمية،كمحاولة من داخل النظام الرأسمالي العالمي لفك الارتباط .

ثالثاً–التنمية

يُعد موضوع التنمية موضوعاً مشتركاً بين العلوم الاجتماعية المختلفة، وإذا كانت نشأة المفهوم قد بدأت في علم الاقتصاد السياسي، وعلى يد علماء الاقتصاد ، فإن هذا المفهوم أنتشر ليشمل كافة جوانب المجتمع، وأصبح من الموضوعات الرئيسية في علم الاجتماع ، لا بل ظهرت علوم متخصصة تعنى بالتنمية، أو ببعض جوانبها كالتنمية الصناعية أو التنمية الإدارية والتنمية الريفية أو علم الاجتماع التنموي.

وإذا كان مفهوم التنمية (**Development**) قد استُخدِم بمعان أخرى كالتطور أو التحديث، أو تنمية نسق اجتماعي معين، كالحديث عن التنمية الاقتصادية أو التنمية الاجتماعية(البشرية) ، فإن انتشار المفهوم يستدعي التدقيق والتحديد للحديث عن أصل المفهوم،وارتباطه بمفاهيم أخرى كالتخلف كشكل نقيض للتنمية ، أو التخطيط كجهد ذاتي وبشري للتنمية.

من ناحية أخرى يثير استخدام مفهوم التنمية في اللغة العربية إشكاليات معرفية عديدة، مثل التمييز بين التطور والتنمية ، وبين التنمية كعملية تطوير والاتجاه الإيديولوجي للتنمية، إلى جانب التمييز بين التنمية بجوانبها الاقتصادية والإنسانية، وبين مفاهيم التنمية والنمو، والتطوير والتحديث..الخ

لذلك هناك حزمة من القضايا يثيرها تداول مفهوم التنمية، تستدعي تحديد المفهوم قبل الحديث عن الإشكاليات النظرية التي يثيرها تداول المفهوم بين الباحثين في العلوم الإنسانية المختلفة.

أولاً–مفهوم التنمية:

يعود أول استخدام لمفهوم التنمية في الأدبيات الاقتصادية إلى عالم الاقتصاد الألماني جوزيف شومبيتر **J.Schumpeter**، الذي وضع كتاباً في عام ١٩٣٤م حمل عنوان (نظرية التنمية الاقتصادية) **The Theory of Economic Development**

استخدم شومبيتر مفهوم التنمية في هذا العمل بمعنى التطوير، ليميز التطور الاقتصادي العفوي عن التطوير الاقتصادي الإرادي، الذي اعتمد على المبادرات الخاصة من قبل الأفراد ، وتدخل العامل الإنساني الذاتي والإبداع **Innovation** في التطور والتنمية.

قصد شومبيتر بذلك دور الأفراد المبدعين والمغامرين وأصحاب المبادرات الخاصة، من رجال الأعمال والباحثين ودورهم في تطوير الصناعة والاقتصاد ، وبالتالي دور العامل الإنساني في التطوير في موازاة التطور الطبيعي العفوي.

لهذا فإن تعريب مصطلح (**Development**) يثير إشكاليات معرفية حول دلالات المفهوم ومعانيه الاصطلاحية، وغالباً ما يتناول الباحثون في الاقتصاد معنى **Development** للدلالة على التطوير أو التطور الاقتصادي ، ويجري استخدام المفهوم حسب دلالته الاصطلاحية في سياق التعبير ، بغض النظر عن المعنى الحرفي أو اللغوي، مثل مصطلح البلدان المتطورة **Developed Countries** أو البلدان النامية **Developing Countries** ..الخ فالمعنى الأول يقصد به البلدان المتطورة التي حققت التنمية الصناعية والاقتصادية، والتي انتقلت من المجتمع الزراعي التقليدي إلى المجتمع الصناعي المدني الحديث، في حين يعبر المعنى الثاني عن البلدان التي تسير في طريق التطور و لم تحقق بعد هذه النقلة النوعية، على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي.

وقد يستخدم مفهوم التنمية بمعنى النمو الاقتصادي،كما استخدمه بول باران في كتابه (الاقتصاد السياسي للنمو) **The Political Economy of development** لذا لا بد لطلابنا وللباحثين الشباب من الوقوف ملياً عند هذه الدلالات والمعاني الاصطلاحية لمفهوم التنمية، فما المقصود بمفهوم التنمية إذن؟

ظهر مفهوم التنمية ،كما ألمحنا سابقاً، بعد نهاية الحرب العالمية الثانية نتيجة لانقسام العالم إلى قسمين:

١- العالم الأول وهو العالم الصناعي المتطور : ويقوم هذا العالم على وجـود اقتصاد قومي مبني على ميكانيزم يحقق التوازن بين القطاعات الاقتصادية الأساسية المنتجة والخدمية، ضمن معدلات نمو اقتصادي مضطردة ومتوازنة ، وتعبئة وحشد للموارد البشرية المنتجة والموارد الاقتصادية ونمو مكونات الناتج الإجمالي الوطني.

٢-العالم النامي: وهو عالم يتسم بضعف القطاعات الحديثة وعلى رأسها الصناعة بفروعها المختلفة،كصناعة الآلات ووسائل الإنتاج، مع وجود ثقل نوعي للقطاعات التقليدية كالزراعة والخدمات، وزيادة مضطردة في معدل نمو الموارد البشرية، التي لا يقابلها معد نمو مماثل في القطاعات الاقتصادية الأساسية المنتجة للدخل القومي.

بهذا المعنى فإن مفهوم التنمية يميز بين المجتمعات الصناعية المتقدمة والمجتمعات التقليدية المتخلفة، ومن الناحية السيسيولوجية بين المجتمع المدني البرجوازي وبين المجتمع الأهلي المتخلف، ومن الناحية الاقتصادية بين الاقتصاد الرأسمالي الحديث والاقتصاد ما قبل الرأسمالي الهجين والمختلط .

لقد ميز عالم الاقتصاد السويسري كولين كلارك **Colin Clark** مفهوم التنمية في كتابه (نظرية القطاعات الثلاث للتنمية) بين المحتوى الذي يحدد بنية وخصوصية الاقتصاد الوطني ومركز الثقل فيه لأي قطاع من القطاعات الأساسية ينتمي؟ فهل يكون مركز الثقل في القطاع الأول (الزراعة)؟ وبالتالي يمكن الحكم بأن الاقتصاد تقليدي لاعتماد الناتج المحلي على الزراعة، أو يكون مركز الثقل في القطاع الثاني أي الصناعة الحديثة،بالتالي فهو اقتصاد صناعي متطور، حيث يكون تكوين الناتج المحلي في قطاع الصناعة،أوهل يعتمد الاقتصاد على القطاع الثالث (قطاع الخدمات) الذي يصبح مركز ثقل الاقتصاد متمركزاً فيه ..الخ

أما ف. بيرو **F.Perroux** فقد أعطى التنمية بعداً كمياً بقوله :(التنمية هي تعبير عن نمو مستمر في حجم الوحدات الاقتصادية ، المركبة أو البسيطة،المكونة

للاقتصاد الوطني في إطار من التحولات البنيوية، ويعبر عن درجة الترابط بين القطاعات الاقتصادية المكونة للاقتصاد الوطني.

-تعريف التنمية:

أثار مفهوم التنمية كما رأينا،كغيره من المفاهيم الحديثة، موجة من محاولات تحديد المفهوم.فظهرت تعريفات عديدة للتنمية، بالنظر للتنمية من زوايا مختلفة عديدة.حاولت بعضها الربط بين هدف التنمية وبين الوسيلة أو بين وصف التنمية وأهدافها.

وتُعد أقدم تعريفات التنمية، تلك التي تناولت التنمية بمنظور اقتصادي، حيث لم تظهر بعد أهمية الجوانب المجتمعية الأخرى للتنمية؛ كالتنمية الاجتماعية أو البشرية، أو التنمية النسقية لنسق اجتماعي محدد،كالحديث عن تنمية أدارية وتنمية فكرية، أو الحديث عن تنمية قطاعية ، كالحديث عن تنمية صناعية أو زراعية أو حيوانية..الخ

أ-التعريف الاقتصادي للتنمية:

يمكن أن يكون التعريف الذي اعتمدته الأمم المتحدة في الاجتماع الثالث عام ١٩٦٣م ، من بين التعريفات الأقدم للتنمية الاقتصادية، فقد أعطى هذا التعريف بعداً صناعياً للمفهوم، آخذاً في الحسبان وضع البلدان النامية، وضرورة بلوغ الأهداف الأساسية لها بالقول : (التنمية هي إحدى العمليات التي تُعبأ بموجبها حصة متزايدة الأهمية من الموارد القومية، بغية تطوير الهيكل الاقتصادي المحلي الصناعي بكل فروعه وتجهيز هذه الفروع بالتقنيات الحديثة المتطورة، قوام هذا التصنيع قطاع صناعة تحويلية دينامي ينتج كل من أدوات الإنتاج وسلع الاستهلاك، ويؤمن معدلاً عالياً في النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي)

ب-التعريف الاجتماعي للتنمية:

إلى جانب هذا التعريف هناك تعريفات حديثة تقترب من هذا التعريف وتضيف الأبعاد الأخرى للتنمية، ففي التعريف الأحدث للتنمية في أدبيات الأمم

المتحدة ،تنص ديباجة التعريف على أن (التنمية هي مرحلة تؤدي لارتفاع مستمر في تدفق المداخيل والسلع المصنعة ، وتحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة، تؤدي الصناعة التحويلية الحديثة دوراً أساسياً في اقتصاد يتطور بشكل متوازٍ ، يسمح بتطوير القطاعات الاقتصادية والاجتماعية الأخرى ، وبرفع معدلات الإنتاجية ونمو فرص العمل والأجور والخدمات الاجتماعية) فالتنمية كمرحلة نوعية غالباً ما تستخدم مؤشرات كمية لقياسها ، ومن هذا المنطلق ، فهي تتحول من مفهوم نوعي إلى مفهوم كمي، ومن مصطلح يصف حالة معينة إلى مصطلح يصف الأساليب لبلوغها.

في حين نظر تشيسلو فورتادو للتنمية من منظور كمي فعرفها بالقول : (التنمية هي الزيادة المستمرة في تدفق المداخيل الحقيقية، والزيادة في كمية السلع والخدمات الجاهزة لجماعة أو مجتمع في وحدة زمنية معينة) وهنا ركز فورتادو على نتائج التنمية وعلاقتها بالوحدة الاجتماعية (جماعة صغيرة أو مجتمع) التي تقاس بها مؤشرات التنمية.

ج-التعريف التقني للتنمية:

في حين ركز آخرون على الجانب المادي والتقني في تحديد مفهوم التنمية،كما هو الحال في تعريف فؤاد مرسي للتنمية التي عرفها بأنها : (عملية بالغة التعقيد والدقة، تتمثل في النهاية بارتفاع منتظم في إنتاجية العمل من خلال إحداث تغيرات هيكلية تتناول ظروف الإنتاج الاجتماعي وإحلال تقنية أرقى ووسائل إنتاج أحدث واكثر كفاءة لإشباع حاجات فردية واجتماعية تتزايد باستمرار).

من هذه التعريفات المتباينة والمتعددة لمفهوم التنمية،يمكن ان نستنتج ما هو جوهري وأساسي في التنمية ،بأنها عملية تحدث تغيرات جذرية في البنى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والفكرية.

لكن على الرغم مما سبق يجب التمييز بين التنمية كعملية ، وبين التنمية كاتجاه إيديولوجي يخدم مصالح اجتماعية لفئات أو طبقات اجتماعية محددة.

فقد ميز محمود أمين العالم مفهوم التنمية كخطاب فكري وإيديولوجي يحدد طريق التطور الاقتصادي والاجتماعي واتجاهاته السياسية والاقتصادية بقوله (قُل ما هو طريقك للتنمية الاقتصادية والاجتماعية أقل لك أين تقف أنت من هذه الأسئلة المعلقة منذ عصر النهضة المجهضة إلى يومنا هذا) ويضيف ؛ فالتنمية ليست مجرد عملية اقتصادية بل هي مشروع سياسي واقتصادي واجتماعي تاريخي حضاري شامل، فهي ليست وسيلة لتكريس الواقع الاجتماعي والقومي الثقافي الخاص وتجميده، كتوازن زائف لقواه وعلاقاته الإنتاجية ، وإنما هو مشروع تاريخي يتميز بمدى سيطرة الناس على واقعهم الاجتماعي والقومي الخاص ، سعياً وراء تجاوزه باستمرار، وتحقيق إشباع للحاجات والمصالح المادية والروحية الأساسية المتجددة أبداً للأغلبية الساحقة من السكان.

ثانياً–الاتجاهات الإيديولوجية للتنمية:

لم يتعرض مفهوم مثلما تعرض مفهوم التنمية لمثل هذا الكم الهائل من النقاش الفكري، في الخطاب السياسي والاقتصادي العربي سوى مفهوم العولمة؟وقد أخذ خطاب التنمية كل هذ الأهمية لكونه،كان موجهاً إلى تبني اتجاهات وسياسات محددة في التنمية الاقتصادية ، والمراهنة التي كانت سائدة مرحلة الحرب الباردة (١٩٥٠-١٩٩١م) بين المعسكرين الاشتراكي والرأسمالي حول نموذج التنمية الأفضل.

ففي حين لم ير أنصار التنمية الرأسمالية خياراً أفضل من التنمية على المعتمدة على اقتصاد السوق والقطاع الخاص ، وعدم تدخل الدولة بالاقتصاد؛ فإن أنصار الاتجاه الاشتراكي رأوا ان الحل الأمثل للخلاص من التخلف والتبعية أمام بلدان العالم الثالث، وإلغاء التمايز الطبقي والقضاء على الأمية والفقر يكمن في التنمية الاشتراكية.

لقد أنفق الباحثون العرب قدراً كبيراً من الوقت والحبر في الحديث عن التنمية وفقا لهذه الاتجاهات الإيديولوجية، التي سادت مرحلة الحرب الباردة بين المعسكر الاشتراكي والمعسكر الرأسمالي.وبعد تأسيس مجموعة دول عدم الانحياز، في مؤتمر باندونغ ١٩٥٥م وظهور اتجاه ثالث للتنمية وهو اتجاه (عالم ثالثي).

لكن ما الفرق بين هذه الاتجاهات الإيديولوجية الثلاث للتنمية ؟

١-الاتجاه الليبرالي(الرأسمالي):

لقد كرس أدب التنمية الغربي جهده على تجربة التنمية الليبرالية ،لإبراز مزايا التطور الليبرالي، وغالباً ما اكتسب الحديث عن النمو معنى التنمية ذاته ، وعلى الرغم من تباين معنى النمو (**Growth**) عن التنمية (**Development**) فإن معنى النمو قد استخدم بمعنى مواز للتنمية.

يقصد أنصار هذا الاتجاه بالتنمية الليبرالية اعتماد مبدأ اقتصاد السوق الحر، وعدم تدخل الدولة في الاقتصاد، والاكتفاء بالقيام بأعمال الخدمات الضرورية،كالصحة والتعليم والأمن والإدارة..الخ وترك قوانين السوق العفوية تنظم الاقتصاد ، فكانت المدرسة الكلاسيكية قد قدمت المفردات الأساسية لهذا الاتجاه.

إذ تحدث آدم سميث عن فكرة تقسيم العمل بين الزراعة والصناعة لتوسيع السوق الداخلية، والاهتمام بالأجور ورفع القدرة الشرائية للسكان، ومن ناحية أخرى أعطى أهمية لمنظمي المشاريع في التنمية وتطوير الفن الإنتاجي، مما يسهم برفع الإنتاجية، وربط سميث بين قدرة الناس على الادخار ومعدلات الاستثمار.ورأى ان مهمة الدولة يجب أن تنحصر في الإدارة والأمن والدفاع والقضاء والخدمات.

أما ديفيد ريكاردو فقد رأى أن الرأسماليين يقومون بدور حاسم في التنمية ورفع الإنتاجية ومستوى التشغيل، فهم حين يسعون بعملهم وراء الربح، فإنهم يستخدمون الأرباح في مشاريع جديدة مما يساعد على زيادة النمو الاقتصادي.

في حين ركز روبرت مالتوس على دور العامل الديموغرافي (السكاني) في التنمية وتحدث عن نوعين من أصحاب المداخيل:

١-الفقراء ويكون طلبهم مرتفع على الغذاء والسلع الاستهلاكية.

٢- الأغنياء ويسهمون في زيادة الطلب الفعال على السلع المعمرة (المصّنعة) .

وحدد مالتوس ثلاثة عوامل أساسية وضرورية للتنمية وهي :

١-توافر الأراضي الزراعية الواسعة والخصبة لتأمين احتياجات السكان من الغذاء.

٢- وجود رجال أعمال مجددين وأصحاب مبادرة يقومون ببناء المشروعات وتجميعها في مشاريع كبيرة أو احتكارية.

٣- تشجيع الاختراع والابتكار، لتطوير تقنيات الإنتاج و التكنولوجيا الحديثة .

بقيت أعمال المدرسة الكلاسيكية في الاقتصاد المرجع الأول في التنمية حتى عشرينات القرن العشرين ، لكن مع بداية أزمة الكساد العظيم ١٩٢٩-١٩٣٣م التي كانت أكبر أزمة تمر بها الرأسمالية في القرن العشرين، استدعت الحاجة لظهور اتجاهات فكرية جديدة ،كان في طليعتها ظهور (الكينزية) فقد دعى م.كينز إلى نظرية جديدة تقوم على مبدأ تدخل الدولة في الاقتصاد ، من خلال الاستثمار في الأعمال الإنشائية لتأمين فرص العمل ، وتحريك الأسواق لمساعدة رجال الأعمال وتشجيعهم على الاستثمار .

وقد وازن كينز بين التضخم والبطالة ،فوجد أن العلاقة عكسية بين هاتين الظاهرتين، أي كلما ارتفعت معدلات البطالة كلما كان معدل التضخم منخفضاً، وفي سبيل المحافظة على النمو الاقتصادي لابد أن نرفع معدل الاستثمار بهدف تأمين فرص عمل ، كما رصد العلاقة بين الادخار والاستثمار ، فوجد أن العلاقة بينهما عكسية أيضاً، فكلما كان معدل الادخار منخفضاً كلما كان معدل الاستثمار مرتفعاً.

أعطى كيتز أهمية كبيرة لدور الدولة في تنظيم الشؤون المالية ،لأنه اعتقد أن العلاقة بين معدلات الفائدة في البنوك والمصارف ومعدلات الربح هي أيضاً عكسية، لذلك إذا كان الهدف الحفاظ على معدل استثمار مرتفع يجب ألا يكون معدل الفائدة في البنوك أعلى من معدلات الربح .

هكذا بقيت الكيترية توجه الاقتصادات الرأسمالية حتى سبعينات القرن العشرين.وقد أخذت بعض الدول في جنوب شرق آسيا و البرازيل والأرجنتين والهند، بهذا الاتجاه التنموي ، وحاولت تطبيق مبادىء ونظريات الاقتصاد الحر ، فاستخدامت آليات السوق (**Mechanism**) في ضبط تطورها التنموي ، وهناك بلدان أخرى طبقت مبدأ حرية الأسواق ، لكن القطاع الخاص كان فيها ضعيفا ، وأدت الدولة الدور الأول في التنمية ...الخ

٢-الاتجاه الماركسي الاشتراكي :

يقوم هذا الاتجاه على فكرة إلغاء القطاع الخاص، وآليات السوق وجعل الملكية لوسائل الإنتاج عامة، في القطاعات الثلاث الزراعة والصناعة والخدمات، وقيام الدولة بإدارة الاقتصاد، والاستفادة من الفائض في الزراعة، لدعم وتطوير الصناعة التحويلية الحديثة ، ومن ثم العناية بالخدمات الاجتماعية.

فالتنمية الاشتراكية، تبني اقتصاداً مخططاً مركزياً، يقوم على مبدأ التدخل المباشر في آليات السوق، لاسيما الأسعار والأجور، وترى أن هدف المشروعات الإنتاجية هو الاستهلاك وإشباع حاجات السكان لا الربح ؟ وتعطي الأهمية في التنمية للإنسان كهدف و وسيلة التنمية الأساسية، ويرى أنصار الاتجاه الماركسي أن قاعدة التوزيع للدخل القومي، يجب أن تكون لصالح المجموع العام من السكان ، من خلال توسيع قاعدة الخدمات الجماعية وتحقيق الرفاه العام، ويعتمد هذا الاتجاه

الماركسية- اللينينية كأساس نظري وتجربة الاتحاد السوفيتي نموذجاً قائداً لهذه التجربة في التنمية.

كانت التجربة السوفيتية كنموذج لهذا الاتجاه التنموي ، قد قامت على مبدأ إلغاء جميع أشكال الملكية و تحويلها إلى ملكية حكومية، في مجالات الزراعة والصناعة والنقل والمصارف والبنوك والخدمات الاجتماعية كالتعليم والصحة والفنادق والمطاعم ..الخ

هدف النموذج الاشتراكي للقضاء على الطبقات، وإلغاء الفوارق الناجمة عن تقسيم العمل الاجتماعي بشكل قسري، وإلغاء قوانين السوق مثل قانون القيمة وقانون العرض والطلب، وقطع الصلة(أو فك الارتباط) بالسوق الرأسمالية العالمية، بالاعتماد على القدرات الذاتية، وتحقيق توافق بين شكل العمل الاجتماعي وشكل الملكية.

ويبقى القانون الناظم للعلاقات الاقتصادية هنا هو قانون القيمة الاشتراكي في حساب تكاليف الإنتاج والأرباح، والأسعار والأجور، والعلاقة بين الادخار القومي والاستثمار، وعلاقات التبادل بين قطاعات الاقتصاد الوطني ومؤسساته.

حققت التنمية الاشتراكية نجاحات مهمة، ومكنت البلدان الاشتراكية من الانتقال من اقتصادات متخلفة إلى تنمية سريعة في مجالات الصناعة التحويلية الثقيلة ، وبناء القاعدة المادية للاقتصاد بتطوير البنى التحتية من نقل ومواصلات واتصالات، وشبكات الكهرباء والصرف الصحي.

فقد نجحت التجربة السوفيتية في السنوات الأولى (في الخطة السوفيتية التنموية ١٩٢٦-١٩٣٥م) من تمكين الاقتصاد السوفيتي من بناء شبكة متطورة للنقل بالسكك الحديدية، وتأمين الطاقة الكهربائية ، وبناء الصناعة الثقيلة مثل المخارط والآلات ووسائط النقل، وحققت معدلات مرتفعة في النمو الاقتصادي وصلت إلى ١٠% سنوياً ،كما مكنت الدولة من النهوض بالقطاعات الخدمية،كالتعليم والقضاء

على الأمية وتأمين الخدمات الصحية وشبكات مياه الشرب وشبكات الصرف الصحي في المدن.

هكذا حققت التنمية زيادة مضطردة في ميدان الإنتاج المادي في معظم البلدان الاشتراكية بعد الحرب العالمية الثانية\ ١٩٥٠-١٩٧٠م\ بمقدار تروواح بين ٥-٧ مرات.لقد حل احتكار الدولة للاقتصاد محل احتكار الشركات الخاصة، وكانت منظومة التوزيع قد جرى توزيعها في صناديق ادخار للإنفاق الاجتماعي والشأن العام، واهم هذه الصناديق(**Funds**):

١- صندوق التراكم والاستثمار،ويهدف لتجديد وتوسيع الإنتاج وتطويره، والإنفاق على الأشغال العامة،إضافة للإنفاق على التطوير العلمي والعسكري وغزو الفضاء.

٢- صندوق الاستهلاك:ويتم توزيع موارد هذا الصندوق على صناديق فرعية لتطوير الخدمات : التعليم، الصحة ، والأجور ، والتأمين الاجتماعي والمعاشات ..الخ

يشير نيكتين إلى ان كتلة الأجور في الاتحاد السوفيتي زادت بين عامي ١٩٥٠-١٩٧٠ م من ١٣-٦٤ مليار روبل.

لكن التنمية الاشتراكية تستطيع تحقيق قفزة في الأجور ولمرة واحدة فقط،وبناء قاعدة اقتصادية تحتية، وتنمية بشرية سريعة ، لكنها لا تلبث أن تُدخل الاقتصاد في ركود اقتصادي طويل، بسبب غياب الحافز الفردي للعمل واستفحال البيروقراطية والنزعة المركزية في الإدارة وصناعة القرار، وتغليب الأيديولوجيا وأجهزة الأمن والحزب على الدولة ،و السياسة على جوانب التنمية الاقتصادية والاجتماعية..الخ هذه السياسات أدت لقتل الحافز عند المنتجين ، وروح الابتكار والإبداع عند العاملين، وكان الأداء الجيد في العمل مساوٍ للأداء الرديء في الأجر، في المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية ،والمؤسسات الرابحة متساوية مع الخاسرة.

من ناحية أخرى كانت المنتجات السوفيتية والسلع المختلفة في الصناعات التحويلية ذات جودة منخفضة، لأن تطوير الصناعة التحويلية يحتاج إلى تطوير تقني

مستمر، ووجود منافسة في السوق، واهتمام بمعايير الجودة والتنافس في مجال التسويق وتخفيض الأسعار.

فالصناعة التحويلية لا يمكن أن تتطور بدون قوانين السـوق.لكـن الصـناعة الناجحة الوحيدة في الاتحاد السوفيتي كانت صناعة الأسلحة وتقنيات الفضاء، نظـراً لاعتماد هذه الصناعة على نظام عسكري صارم في محاسبة العاملين ، كما تم الإنفاق بسخاء على البحث العلمي وتطوير هذه الصناعة، نظراً لارتباطها المباشـر بـالأمن القومي وبسباق التسلح والتنافس مع الصناعات الحربية في الدول الرأسماليـة.ومـن الجدير بالذكر أن بعض الدول النامية حاولت محاكاة هذا النموذج في التنمية ووصلت إلى نتائج مشابهة في حصادها التنموي، ودخـل اقتصـادها في أزمـات الركـود والبيروقراطية ومشكلات الفساد الإداري.

٣-الاتجاه غير المنحاز أو العالم ثالثي:

بدأ هذا الاتجاه التنموي في التكون بعد تأسيس مجموعة دول عدم الانحيـاز بانعقـاد المؤتمر التأسيسي عام ١٩٥٥م في أندونيسيا في مدينة باندونغ، حيث ضم زعماء كل من يوغسلافيا(جوزيف ب.تيتو) والهند (انديرا غاندي) ومصر (جمال عبد الناصـر) واندونيسيا(سوكارنو). وتبنت المجموعة أفكار عدم الانحياز في السياسة والتنمية لأي من المعسكرين المتحاربين، الرأسمالي والاشتراكي، وتبنت المجموعة فلفسـة الاعتمـاد على الذات وحشد الموارد الوطنية الطبيعية والبشرية في التنميـة ، وتطبيـق مبـدأ (التصنيع لإحلال الواردات) من خلال تنمية تعتمد على الدولـة والقطـاع العـام كقطاع تنموي أساسي، إلى جانب دور محدود للقطاع الخاص، وتبني مفهوم الخطط الخمسية في التنمية، بالسماح للقطاع الخاص للعمل في المجالات غير الاستراتيجية، التي لا تؤثر مباشرة على القرار الاقتصادي والسياسي،كالزراعة والتجارة الداخلية والنقل والصحة ..الخ

جدير بالذكر أن عدداً كبيراً من الدول النامية في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية وبعض الدول العربية كانت قد انضمت لمجموعة عدم الانحياز.

لقد تمكنت هذه البلدان من تحقيق تنمية سريعة في الموارد البشرية ، وبناء قاعدة خدمات متطورة نسبياً في التعليم والصحة ، وتأسيس صناعة تحويلية وطنية خفيفة لإشباع حاجات الاستهلاك الأساسية في السوق الداخلية بهدف التحرر النسبي من السوق الرأسمالية العالمية ، وتطوير البنى التحتية في مجالات النقل والمواصلات والاتصالات ، وتأمين الطاقة الكهربائية ومياه الشرب وشبكات الصرف الصحي وبناء المساكن .

كما لعبت الدولة في هذه المرحلة دور رب العمل من خلال تأمين فرص العمل للشباب في مؤسسات الدولة والقطاع العام، وتبني سياسة علمانية ببناء الوحدة الوطنية من خلال مجتمع الطبقة الوسطى، بغض النظر عن العرق والمعتقد الديني والسياسي.

لكن هذه التجربة في التنمية لم تصمد طويلاً، فالإنفاق الكبير على الخدمات والمشاريع، وتضخم الجهاز الحكومي البيروقراطي ، أدى لوقوع هذه البلدان في أسر مؤسسات التمويل العالمية، نظراً لعدم تناسب الأنفاق الحكومي مع المداخيل، وارتفاع حجم الإنفاق العسكري بسبب الحروب الأهلية والإقليمية ، فكان السبيل الوحيد لتغطية هذه النفقات اللجوء للإقراض الخارجي، لاسيما من البنك وصندوق النقد الدوليين أو أندية الدين الأوربية، ونتيجة لشروط الإقراض القاسية، كانت أرباح الديون وخدماتها تتضاعف كل عشر سنوات، مما دفع بعضها لإعلان الإفلاس والعجز التام عن إيفاء الديون ودفع الأقساط الفوائد(خدمة الديون) في عام ١٩٨٠-١٩٨١م .

كانت مشكلة الديون مدخلاً هاماً لدخول صندوق النقد الدولي كوسيط تفاوضي لحل المشكلة مع أندية الديون،بفرض برامج إصلاح هيكلي واقتصادي على

البلدان المدينة لقاء جدولة ديونها.من خلال تطبيق سياسات اقتصادية ومالية محددة ،تتلخص بتحرير التجارة والأسعار وآليات السوق، والحد من النفقات الحكومية وإيقاف التوظيف لدى الدولة ،واتباع سياسات خصخصة لمؤسسات القطاع العام،كشرط لجدولة الديون وإعفاء البلدان المدينة من بعض شرائح الديون وتقسيط الباقي على أقساط مريحة ، مما يعني التحول إلى التنمية الرأسمالية وللاتجاه الليبرالي؟

ثالثاً–التنمية البشرية:

ظل الحديث عن التنمية الاقتصادية مقاساً بمعدلات النمو الاقتصادي هو الخطاب الأكثر شيوعاً في أدبيات التنمية، على اختلاف الاتجاهات النظرية والإيديولوجية لفترة استمرت حتى نهاية عقد التسعينات من القرن العشرين إلى أن تبنت الأمم المتحدة في عام ١٩٨٠م برنامجاً يحمل أسم **UNDP** أي (البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة للتنمية) وساهم هذا البرنامج بتمويل عدد من المشاريع الضرورية ذات طابع خدمي وإنساني، وبرؤوس أموال صغيرة، جرى تمويلها من البلدان الصناعية ومؤسسات التمويل العالمية، بهدف تحريك التنمية وتحفيز القطاع الخاص في البلدان النامية.

لقد وصف مدير البرنامج آنذاك وليم درار أهداف المشروع بأنه (يهدف إلى تحفيز القطاع الخاص والاستفادة القصوى من إمكانياته ، بالنظر للقطاع الخاص كمحرض قوي للتنمية، يمكن أن يطلق عنان الدينامية وقوى الإبداع والملكات لدى الأفراد في جميع أنحاء العالم) لقد بالغ درار في تفاؤله بدور المبادرات الفردية والقطاع الخاص في العالم النامي لدرجة أنه قال: (أعطِ هؤلاء الرجال والنساء الحرية في إدارة تنميتهم، وأعطهم حصة دائمة في تلك التنمية وسوف يصنعون المعجزات لأنفسهم ولمجتمعاتهم ولبلدانهم ؟) .

لكن المعجزة لم تتحقق بإمكانية إعادة تجربة التنمية الغربية الرأسمالية في العالم النامي، وكان ينقصها الكثير من المقومات، مما حدا بالبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة بالاهتمام بنشر الأبعاد الاجتماعية للتنمية ، واضعاً الفئات الاجتماعية الفقيرة و المهمّشة كهدف لمشروعاته ، بالنظر إلى أن الأفراد البشر هم وسيلة التنمية وهدفها .

صدر التقرير السنوي الأول عن التنمية البشرية في العالم (Human Development Repot) في عام ١٩٩٠م وقدم لأول مرة تعريفاً محدداً للتنمية البشرية ، وحدد مؤشراته الكمية والرياضية، بالقول: التنمية البشرية هي توسيع نطاق الخيارات أمام الناس، وأهم هذه الخيارات ، هي العيش حياة طويلة في صحة جيدة، والتعلم والتمتع بمستوى معيشي لائق، وهناك خيارات إضافية تشمل الحرية السياسية وحقوق الإنسان الأخرى المكفولة التي تخلق مكونات احترام الذات.

يضيف التقرير للتعريف السابق لمفهوم التنمية البشرية عناصر أخرى مثل ضمان مختلف مكونات احترام الذات، بما في ذلك القدرة على الاختلاط بالآخرين دون الشعور بالخجل (من الظهور على الملأ) حسب تعبير(آدم سميث).

هكذا قدم هذا المفهوم أبعاداً جديدة للتنمية ، إذ لم تعد تقتصر على الجانب الاقتصادي بل شملت الجانب الإنساني والاجتماعي والحياة السياسية .كما لم تعد التنمية مجرد مؤشرات ذات طابع كمي تدل على النمو الاقتصادي ، بل أصبحت تأخذ في حسابها من هم المستفيدون ومن هم الخاسرون من التنمية؟ بالنظر للجانب البشري من التنمية أو الإنسان بأعتباره الوسيلة والهدف للتنمية.

وفق هذا الفهم أصبحت التنمية البشرية ، هي الوجه النقيض للفقر، أو الوسيلة للحد من الفقر .و لم يعد الفقر مفهوماً أخلاقياً (برجوازياً) بل أصبحت له مؤشرات كمية وحسابات رياضية معقدة ، يتم من خلالها قياس الفجوات التي تفصل بين أفقر فئة في القاعدة وأغنى فئة في قمة الهرم الاجتماعي.

من ناحية أخرى أصبح مفهوم فقر الدخل مؤشر ذا دلالة إحصائية تعبر عن وضعية اقتصادية واجتماعية محددة، فمؤشر الفقر البشري يدل على الخيارات المتاحة للسكان في الوصول لتنمية قدراتهم والعيش حياة مديدة بصحة جيدة ، والوصول إلى التعليم والحصول على الخدمات الصحية، ومياه الشرب المأمونة ، وشبكات الصرف الصحي ، والغذاء الضروري لإعادة تجديد طاقاتهم والحفاظ على الصحة ، مما ينعكس على ارتفاع مؤشر متوسط الحياة أو (العمر المتوقع منذ الولادة) .

كما تشمل التنمية البشرية أيضاً إدماج المرأة ومشاركتها في الحياة الاقتصادية والسياسية ، وتوسيع خيارات الناس السياسية بتعميم مفهوم الحريات السياسية ومستوى تطور المشاركة في الانتخابات الديموقراطية النزيهة والشفافة.

كما ركز مفهوم التنمية الإنسانية على جوانب عديدة كان أهمها:

١ – الفقر والبطالة :

إن مفهوم فقر الدخل أو انخفاض الدخل الفردي شديد الارتباط بقدرة الناس والفرص المتاحة أمام الأفراد للوصول إلى الدخل.وإذا كانت غالبية السكان لا تمتلك القدرة على القيام بمشروعات فردية وكسب الدخل ، فإن الوصول إلى فرص العمل ، وتمكين الأفراد لا سيما الشباب والنساء، من الوصول إلى فرص عمل مجزية هو الجسر بين التنمية الاقتصادية والتنمية البشرية ، وبالتالي الوصول إلى الدخل وتحسين مستوياتهم المعيشية .

وفي البلدان الاشتراكية أو البلدان التي اعتمدت التنمية المتمركزة على الذات من خلال الدولة و القطاع العام (في الستينات والسبعينات) كانت الدولة تتكفل بالقسم الأكبر من هذا العبء في العديد من بلدان العالم ، لكن مع التحول العالمي إلى الاقتصاد السوقي(الرأسمالي) فإن قوانين السوق تخلق باستمرار اللامساواة وعدم التكافؤ في الفرص أمام الناس ، وتبعاً لاختلاف القدرات بين الشباب و الكهول ،

بين الرجال والنساء ، بين الكبار و الأطفال ، بين المدينة والريف ، بين العالم المتقدم والعالم النامي ، ووفقاً لقواعد الاقتصاد و لأشكال تقسيم العمل الاجتماعي.

فإذا كانت القدرة على التعلم والتعليم المهني والفني والعالي ، تجعل قدرات الأفراد أكبر في الوصول إلى عمل مجزي ، فإن هذه القاعدة ليست في جميع المجتمعات قاعدة صحيحة وممكنة.

كما إن تأمين فرص العمل بأجر ليس الأسلوب الوحيد للتخلص من البطالة ، فهناك الورش والمشروعات الصغيرة والمزارع ، والأنشطة التجارية والخدمية ، وفي حال وجود مولين محليين أو دوليين يقدمون قروضاً ومساعدات لقيام هذه المشاريع الأسرية أو الفردية ، تجعل هذه الإمكانية متاحة ليشغل الناس أنفسهم ولدفع عجلة التنمية للأمام، كما فعلت اليابان والصين والهند والبلدان النامية المصنعة حديثاً في آسيا .

لذا فإن تأمين فرص العمل يعني تمكين الأفراد من الوصول إلى الخدمات والسلع وتحسين مستوياتهم المعيشية ،وتمكينهم اجتماعياً على ممارسة حقوقهم السياسية أيضاً ، فالعمل يولد الإحساس بالكرامة والأهمية لدى الأفراد ، وبالدور الاجتماعي المنتج والمحفز للمشاركة في صنع القرار وصنع السياسات المحلية والمشاركة في القرار السياسي.

لكن مع الأسف فإن الدولة في مرحلة العولمة فقدت الكثير من وظائفها وقدرتها على القيام بهذه المهام ،سواء أكانت الدولة في العالم النامي أو دولة الرعاية في العالم المتقدم، واليوم تنتج العولمة باستمرار بآلياتها (ميكانيزماتها) المختلفة ،حالة اللاتكافؤ و اللامساواة في توزيع الثروات والدخل بين الأفراد والجماعات والدول ، وتلفظ يومياً أعداداً كبيرة من المهمشين اجتماعياً ، هم ضحايا قوانين السوق العالمية الرأسمالية .

إذ يشير تقرير التنمية البشرية في العالم- ١٩٩٧م أنه حتى عام ١٩٩٣ كان هناك نحو ١٠٠٠ مليون نسمة في العالم لا يعرفون القراءة والكتابة ،وغالبيتهم في البلدان النامية الأشد فقراً ، ونحو ٨٤٠ مليون نسمة يعانون من الجوع ونقص الغذاء، وأكثر من ثلث السكان في البلدان الأقل نمواً (في جنوب آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء) يتوقع لهم ألا يعيشوا حتى سن الـ ٤٠ عاماً . ومن أصل ٩ مليارات نسمة كانوا يعيشون على اليابسة في عام ٢٠٠٦م ، فإن ثلث هذا العدد تقريباً كانوا محرومين من إمكانية التعليم والحصول على مياه الشرب المأمونة والغذاء ...الخ .

هكذا لم تعد التنمية بالمفهوم التقليدي (البرجوازي) هي إعادة توزيع الثروة القومية والدخل الوطني على قاعدة تقاسم الأرباح والأجور، بل تقاس من خلال توفير المجتمع لشبكات الأمن الاجتماعي ، وتوفير الرعاية الصحية والتعليم والكهرباء والاتصالات ووسائط النقل ، والطرق ، وتأمين السكن ، والتأمينات الاجتماعية المختلفة للقسم الأكبر من السكان.

كما أصبح معيار اللامساواة مقياساً رياضياً ، ويعد معامل جيني من المعايير الشهيرة لقياس اللامساواة داخل المجتمع ، إذ تمثل نقطة الصفر الحالة المثالية في تحقيق المساواة وهي غير محققة مطلقاً ، وكلما اقترب هذا المعامل من الواحد ، أي ٠,٤٠ ، أو ٠,٦٠ ، أو ٠,٨٠ ،كلما عبر عن ازدياد اللامساواة ،وإن البلدان الأكثر اقتراباً من المساواة هي التي يكون فيها معامل جيني أقل من٠,٢٥

٢- التنمية المستدامة :

ظهرت مفاهيم جديدة في مرحلة العولمة تتناول التنمية بأبعاد جديدة ، فظهرت مفاهيم التمكين و الاستدامة، لتأخذ التنمية أبعاداً مستقبلية وإيكولوجية (بيئية) بالنظر إلى حقوق الأجيال القادمة ، ووقف الاستنزاف الجائر للموارد الطبيعية ، وما ينجم عن ذلك من انعكاسات سلبية على البيئة مثل (تلوث الهواء – تلوث المياه – التصحر – انحسار الغابات والغطاء النباتي) مما يؤدي لتحطيم وتخريب منظومات

استبقاء الحياة ، وتدمير الشروط الطبيعية للحياة الاجتماعية ، على حساب حصة الأجيال القادمة .

بالإضافة لهذه الأبعاد المستقبلية والبيئية لمفهوم الاستدامة ، فإن التنمية المستدامة تتجه أيضاً إلى ضرورة وجود نظام اقتصادي واجتماعي ، قادر على مقاومة الصدمات الخارجية والأزمات الطارئة التي تفرزها العولمة ، ويضمن هذا النظام وقاية الشعوب والحفاظ على تقدمها ومستوى الرفاه للسكان ، وعدم تحميل الأجيال القادمة أعباءً متراكمة من الديون الداخلية والخارجية، أو تبعات الصراعات الاجتماعية والتوتر الاجتماعي والسياسي ، أوبقاء الأنظمة السياسية غير الديمقراطية وغير المستقرة هي المسيطرة .

هكذا فإن مفهوم التنمية المستدامة أصبح يلبي حاجات الجيل الحاضر، دون أن يعرض الأجيال المقبلة للخطرويحرمها من القدرة على تلبية احتياجاتها .

إضافة للمفاهيم السابقة في التنمية البشرية فقد ظهرت مفاهيم: التعاون ، الإنصاف، والتعزيز ، والتمكين للأجيال الحاضرة وللفئات الهامشية من (الأطفال ــ النساء ــ كبار السن ــ المعوقين ...الخ) وأصبحت هذه المفردات الأكثر شيوعاً في خطاب التنمية المستدامة.فالتنمية المستدامة بهذا المعنى تتسع بأبعادها الجديدة بهدف تحقيق شبكة أوسع من الأمن الاجتماعي والحد من الحرمان والفقر والبطالة والجريمة ، واستدامة الفرص أمام الجميع لممارسة حقوقهم وحرياتهم .

إذن يمكن تلخيص مفاهيم التنمية البشرية بهذه الأبعاد (التمكين ــ الاستدامة ــ الإنصاف ــ التعاون ــ الأمن) ، وقد رسم تقرير التنمية البشرية أبعاد التنمية البشرية عام ١٩٩٦م بتحقيق الأهداف التالية:

١-العمالة الكاملة والقدرة على الوصول للدخل والرزق .

٢-تعزيز حرية الناس وتمكينهم من الوصول إلى فرص الحياة الكريمة .

٣-تعزيز التعاون والتماسك الاجتماعي .

٤-توزيع المداخيل والثروات توزيعاً عادلاً .

٥-تعزيز التنمية البشرية في المستقبل .

رابعاً– العلاقة بين التنمية الاقتصادية والتنمية البشرية :

إن الحديث عن نموذج قياسي في التنمية أمر لا يمكن أن يتحقق في التاريخ الإنساني مطلقاً ، فالوحدة في التاريخ البشري قائمة على التنوع والتعدد. فتجارب الشعوب والبلدان ليست واحدة ، وإن كانت متشابهة أحياناً، فالخصائص الثقافية والاجتماعية ومستويات التطور متباينة، والاتجاهات السياسية للطبقة الحاكمة تفرض أنماطاً محددة من الفكر التنموي والاستراتيجيات التنموية،وتعبر في آخر الأمر عن طبيعة النظم السياسية ، التي تعكس مصالحها الاقتصادية ومصالح الفئات الاجتماعية التي تساندها في سياساتها التنموية لتحقيق هذه الأهداف.

إذا كانت التنمية في القرن العشرين قد نشأت في ظروف تاريخية محددة ، من الصراع الإيديولوجي والطبقي بين القوى الاجتماعية ، التي يمكن تلخيصها بصراع قوى الرأسمالية والاشتراكية ، فربطت التنمية بين السبل وبين الأهداف ، ذلك لأن النهج التنموي ما هو إلا تكثيف لهذه الإيديولوجيات والمصالح الاجتماعية ، فكانت حلقات الارتباط بين جانبي التنمية (الاقتصادي والاجتماعي) ضعيفة ، ففي الوقت الحاضر لم يعد ممكناً تجاهل هذه العلاقة والتأثير المتبادل بينهما .

من ناحية أخرى أصبحت مسألة قياس جانبي التنمية بمؤشرات كمية ونوعية ضرورية، كالحديث عن النمو الاقتصادي ونمو الدخل الفردي و نمو الإنتاجية ..الخ وقياس الجانب الاجتماعي بمؤشرات مماثلة مثل التعليم و الصحة و الخدمات و مستوى المعيشة أو الفقر ..الخ وإعطاء درجة أو ترتيب للمحصلة النهائية في هذه المؤشرات لكل دولة.

ويجب ألا يغيب عن بالنا أن العولمة تفرض ، طوعاً أو قسراً، على جميع البلدان التكيف والاندماج في الاقتصاد العالمي، وإتباع سياسات تنموية ذات طابع ليبرالي يعتمد على اقتصاد السوق (رأسمالي) كما أصبح الانتقال إلى الاقتصاد الجديد (اقتصاد المعرفة) يتطلب الاهتمام بتنمية الموارد البشرية كالتعليم واكتساب المعرفة

والحد من الأمية والحفاظ على النوع البشري، ووجود سياسات سكانية وتخطيط للموارد البشرية ، وإدارة فعالة للتنمية.ففي حين إن قوانين السوق تبقى عفوية ، ولا يهم أصحاب الأموال والقطاع الخاص النتائج الاجتماعية المترتبة عن هذه القوانين ، فإن الدولة يمكن ان تؤدي أدواراً جديدة وهامة للتوفيق بين المصالح ولإعادة توزيع الدخل ، واقتسام المزايا والمنافع الاقتصادية ، بين الشرائح الاجتماعية المختلفة ، وفرض أنظمة ضريبية تصاعدية على الدخل والاستهلاك والطاقة، لتأمين تمويل الإنفاق على الخدمات الاجتماعية ، كالتعليم والصحة وحماية البيئة، وباتت الدولة إلى جانب القطاع الخاص والقطاع الأهلي أو مؤسسات المجتمع المدني شركاء ثلاث في التنمية ،وأصبحت الثقافة على غاية من الأهمية إلى جانب التكنولوجيا والاتصال ورأس المال في التنمية الحديثة.

خامساً—التنمية ودولة الرعاية:

كانت أهم نماذج التنمية بعد فترة الكساد العظيم في ١٩٢٩-١٩٣٣م هي التحول إلى دولة الرعاية **welfare State** والعودة إلى تدخل الدولة في الاقتصاد، بدلاً من الليبرالية الفجة التي أفضت لهذه الأزمة،التي كادت تودي بالنظام الرأسمالي برمته.فكان تطبيق الكينزية تعبيراً عن هذه السياسات التنموية الجديدة ، التي حاولت التوفيق بين الأبعاد الاقتصادية والأبعاد الاجتماعية للتنمية، والاهتمام بالجانب البشري من التنمية بتأمين شبكة متكاملة من الرعاية الاجتماعية.

كانت نماذج دولة الرعاية في الولايات المتحدة وبريطانيا مختلفة عن مثيلاتها في البلدان الاسكندينافية، التي ظلت منطقة محايدة في الصراع الإيديولوجي بين الرأسمالية والاشتراكية، فالنموذج الليبرالي لدولة الرعاية، الذي انتهجته الدول الرأسمالية كان يقوم على عدم تدخل الدولة بآليات السوق ، مع وجود سياسات حكومية ومؤسسات تهدف للحد من اللامساواة.

أما النموذج الاسكندينافي لدولة الرعاية **welfare State** فكان يعتمد على مفهوم اقتصاد السوق الاجتماعي، للتوفيق بين جوانب التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ، والاستفادة من قوانين السوق في الاقتصاد ، و تدَّخُل الدولة في آليات السوق بإدارة الطلب،والحد من التفاوت الاجتماعي، من خلال الإنفاق الكبير على برامج الرعاية الاجتماعية (للأطفال– المسنين– المرضى–.العاطلين عن العمل ..الخ) ومشاركة مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص بتوسيع قاعدة المؤسسات ذات الطابع الاجتماعي أو النفع العام .

بقيت نماذج دولة الرعاية تحقق أعلى درجة من الترابط بين وجهي التنمية الاقتصادي والاجتماعي حتى أواخر الثمانينات من القرن العشرين،لكن مع ظهور الليبرالية الجديدة في بريطانيا والولايات المتحدة في أواسط الثمانينات، وهذا الزخم الهائل للعولمة بتحرير الأسواق ، ودور الشركات الاحتكارية المتعدية الجنسية ومطالبتها بعدم تدخل الدولة في الاقتصاد، أدت هذه الظروف لتآكل وتراجع دولة الرعاية أو نماذج دولة الرفاه.

ومن نماذج تدخل الدولة في الاقتصاد في الدول النامية، يمكن الحديث عن تجربة الصين ،التي سعت منذ أواخر الثمانينات بإصلاح سياساتها الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق هذا الهدف المزدوج في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وطبقت مفهوم(اشتراكية السوق) فقد شجعت الاستثمارات الأجنبية في الصناعات التصديرية، ودعمت المشاريع الصغيرة الفردية في الزراعة والصناعات الخفيفة والصناعات الريفية ، وكانت حصة هذه المشاريع عام ١٩٩٠م قد بلغت نحو ٣٥ % من فرص العمل في الريف ، واستوعبت نحو ٩٥ مليون عاطل عن العمل يشكلون ١/٢ البطالة عام ١٩٩٣م وبقي دور الدولة في الاقتصاد وإدارة التنمية أساسياً من خلال التحكم بأدوات اقتصادية مثل إدارة الطلب في السوق.

كما كانت تجارب التنمية في بلدان (شرق وجنوب شرق آسيا) (كوريا الجنوبية _ سنغافورة _ تايوان _ هونغ كونغ _ ماليزيا _ إندونيسيا ...الخ) التي اعتمدت أساساً على رؤوس الأموال اليابانية والأمريكية ، لخلق حزام رأسمالي يمنع المد الشيوعي الصيني قد طرحت أشكالاً جديدة من التنمية ، التي تقوم على تدخل الدولة ودورها الكبير في التنمية الاقتصادية والاجتماعية دون القيام بإصلاحات سياسية وديموقراطية.

سادساً-نماذج من التنمية في البلدان النامية :

لا بد أن نأخذ بالحسبان التجارب الماضية للبلدان النامية ، الناجحة منها والمخفقة، والمشكلات الخاصة التي تعاني منها البلدان النامية ،كالفقر والبطالة وارتفاع معدلات النمو السكاني ..الخ وما لهذه العوامل من آثار سلبية على التنمية، ما لم يتم حشد الموارد الاقتصادية و الموارد البشرية بالشكل الأمثل ، وتحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة للتغلب على مشكلة انخفاض الدخل بسبب ارتفاع معدلات النمو السكاني.

ذلك لأن ارتفاع معدل النمو السكاني ، سيمتص معدلات النمو الاقتصادي ، وإذا كان معدل النمو الاقتصادي منخفضاً كما هو الحال في غالبية البلدان النامية لاسيما الأقل نمواً (بلدان التنمية المنخفضة) فإن التنمية ستصل إلى طريق مسدود .

ومن تجارب البلدان التي اعتمدت على التنمية لإحلال الواردات ، فإن هذا النموذج تطلب المزيد من الإنفاق الحكومي ، ولأن الموارد محدودة فإن العديد من هذه البلدان لجأت إلى الاقتراض والديون الخارجية التي تراكمت مع الزمن وأوقعتها في أزمة الديون ،وارتهن النمو الاقتصادي لخدمة الديون ،حيث امتصت خدمة الديون الفائض اللازم لتحفيز عملية النمو الاقتصادي،وحدثت إعاقات في التنمية كان من الصعب تجاوزها دون التضحية الكبيرة بما أنجزته على الصعيد الاجتماعي ،كان مثال هذه الحالة (المكسيك _ الهند _ البرازيل _ الأرجنتين _ مصر ..الخ) التي

اضطرت لتصحيح مساراتها الاقتصادية بالتكيف مع قوانين السوق الرأسمالية، لتتمكن من جدولة الديون والاستفادة من ميزة إعفائها من قسم لا بأس بـه مـن ديونها الخارجية ، مقابل تطبيق برامج تصحيحية للتكيف الهيكلي والخصخصة والتحرير الاقتصادي على حساب التضحية بالتنمية البشرية وزيادة نسبة الفقر ..الخ

فقد بدأت هذه البلدان بتغيير نهجها التنموي وإتباع نهج جديد يقوم على التصنيع للتصدير ، وغدت مع بلدان جنوب شرق آسيا تُعرف بـ(الأسواق الناشئة) لتشكل أشباه أطراف للنظام الرأسمالي العالمي وحلقات ارتباط جغرافي لـه في هـذه المناطق مع البلدان المجاورة، مما يؤهلها لأدوار اقتصادية هامة الآن وفي المستقبل.

وإذا كان من الصعب الإحاطة بجميع تجارب البلدان النامية في التنمية، فـإن تجربة الصين وبلدان النمور الآسيوية التي يطلق عليها (المعجزة الآسيوية) من التجارب الهامة في التنمية في العالم الثالث والجديرة بالدراسة والتوقف عندها للاستفادة مـن دروسها .

١-كوريا الجنوبية :

لم تكن كوريا في مطلع الستينات أكثر من بلد نامي متخلف يعجز عـن تامين وسائل كافية لمكافحة مرض الكوليرا المنتشر بين قسم كـبير مـن السـكان، واعتمدت كوريا على تصدير الخامات الأولية الزراعية ، وكانت تعاني من انتشـار الأمية المرتفعة والتخلف.

لكن بدءاً من عام ١٩٦٠م جرى التركيز على عاملين أساسيين (كقطبين للتنميـة) الأول يقوم على الاهتمام بالتعليم ، وتجهيز الكوادر المحلية المتخصصة ، والعامل الثاني فتح الأبواب أمام الاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية .فبدلاً من الاعتمـاد علـى المعونات الخراجية في ظل النمو العفوي السكاني المرتفع ، أصبحت الإسـتراتيجيات التنموية تأخذ بالحسبان هذه العوامل مجتمعة.فاعتمدت كوريا على سياسـة تصـنيع

تصديرية تعتمد على العمالة الكثيفة والرخيصة،والاستثمار في مجال التعليم والتكنولوجيا ، وتحقيق معدلات مرتفعة في (الاستثمار – الادخار – النمو الاقتصادي – الإهتمام بقوة العمل) والإحلال التدريجي لقوة العمل الفنية والكوادر المحلية المؤهلة، محل قوة العمل البسيطة والكوادر الأجنبية، لذلك جرى الربط بين مستوى التعليم والأجر، وتم التركيز على التعليم النوعي وفق احتياجات سوق العمل، بدلاً من التعليم الكمي .

مع الوقت أصبحت الأسرة الكورية ترى في التعليم وسيلة للحصول على فرص عمل بأجور أعلى ، مما أدى للإقبال على التعليم العادي والفني، ودفع القطاع الخاص للاستثمار في التعليم فكانت استثماراته في التعليم عام ١٩٩٠م قد وصلت إلى ٣٧ % من التعليم الأساسي الثانوي ..الخ

هكذا تمكنت كوريا من الانتقال من التخلف إلى التنمية الصناعية وأصبحت من بين الدول التي تحتل مرتبة متقدمة بين الدول الخمسة عشر الأولى في الانتاج الصناعي العالمي.فكانت محصلة ثلاث عقود في التنمية (١٩٦٠ – ١٩٩٠م) هي تحقيق أعلى معدلات في مؤشرات التنمية :

١- تحقيق معدل نمو سنوي في الأجور الحقيقية يصل إلى ٩ % .
٢- نمو الدخل الفردي بمعدل سنوي يصل إلى ٨ % .
٣- معدل نمو اقتصادي وصل إلى ٩ % سنوياً .
٤- نمو معدل الإنتاجية بمقدار ٦ % سنوياً .
٥- مساهمة الصناعة بنسبة ما يزيد على ٤٠ % من قيمة الناتج المحلي .

٢- ماليزيا :

اتبعت ماليزيا في ١٩٦٣م سياسات تنموية مشابهة للسياسات التنموية في البلدان الآسيوية (شرق آسيا) الأخرى معتمدة على التعليم ، وكانت تجربتها تقوم

على مبدأ تحقيق أعلى معدل في النمو الاقتصادي ، مع أخفض معدل في التضخم ، والوصول إلى العمالة الكاملة مدى الحياة.

هدفت التجربة الماليزية إلى تحقيق التوازن بين جانبي التنمية الاجتماعي(البشري) والاقتصادي.وعلى الرغم من التنوع الاثني والديني الكبير في المجتمع الماليزي ، فإن هذا العامل تم توظيفه لبلوغ أهداف وطنية مشتركة تتلخص بتحقيق قفزة في النهوض الوطني وتحقيق الرفاهية للجميع وإتاحة الفرصة أمام الجميع .

وكان داواونغ سان سوكيس قد عبر عن واجبات الحكومة المَلكيّة المسؤولة في ماليزيا بالواجبات العشر التالية : (الأخلاق-الليبرالية-إنكار الذات-النزاهة- الرأفة- التقشف- عدم الغضب-التحمل- عدم اللجوء للعنف- عدم معارضة إرادة الناس).

وكانت الأهداف الأساسية في السياسة التنموية الماليزية قد سعت لتحقيق:

ا- تعزيز التعاون والتماسك الاجتماعي .

ب- توزيع فوائد التنمية توزيعاً عادلاً على الجميع .

ج- تحقيق العمالة الكاملة .

د- صياغة أسس التنمية البشرية المستقبلية

و بعد مسيرة ربع قرن من التنمية ، يمكن تلخيص حصاد التجربة الماليزية ، وقبل حدوث الأزمة الآسيوية في عام ١٩٩٧م بما يلي:

١-تحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع: بلغ في الفترة(١٩٦٠ — ١٩٨٥ م) ٦,٩% وفي مطلع التسعينات قفز إلى ٨ % سنوياً .

٢-القضاء على الأمية : كانت نسبة الأطفال غير الملتحقين بالمدارس هي ٤٠ % في عام ١٩٩٠ م ووصلت إلى ١٠٠ % في عام ١٩٩٢ .

٣- الحد من الفقر: فقد انخفضت نسبة الأسر الفقيرة بين عامي ١٩٧٠-١٩٩٣م من ٤٩ % - ١٤ %.

٤- انخفاض معدل وفيات الأطفال الرضع من ٧٢ بالألف عام ١٩٦٠ إلى ١٣ % عام ١٩٩٣ .

٥-ارتفاع مؤشر العمر المتوقع منذ الولادة : من ٥٣ عاماً عام ١٩٧٠ إلى ٧١ عاماً عام١٩٩٢

٣- الصين :

إن تجربة الصين من أكثر التجارب العالمية في التنمية إثارة في الوقت الحاضر فكانت تجربة فريدة من نوعها بحق، فقد أثارت اهتمام اتجاهات مختلفة في الأبحاث الاقتصادية المعاصرة ، وصدرت العديد من الدراسات والأبحاث - لكتاب غربيين - عن التجربة الصينية .

إذا كانت التجربة الصينية قد اعتمدت النهج الاشتراكي في العقود السابقة وظلت متمسكة بهذا النهج حتى أواخر السبعينات، فإنها ومنذ عام ١٩٧٩م بدأت بتصحيح مساراتها الاقتصادية والانفتاح على العالم الرأسمالي ، والتحول بشكل متوازن لاقتصاد يجمع بين مزايا ومنافع الاقتصاد الحر في علاقاتها الخارجية وبين اقتصاد سوق اجتماعي، يرتكز على التوظيف الأمثل للموارد وتشجيع المبادرات الفردية ، ليتمكن الناس أكثر فأكثر من تنمية قدراتهم والوصول إلى مكاسب ومنافع التنمية الشاملة .

ومرت التجربة الصينية في الإصلاحات الاقتصادية والتحرير الاقتصادي لتصحيح سياساتها التنموية بمرحلتين :

أ- **المرحلة الأولى** : الإصلاحات في الزراعة والنهوض بالاقتصاد الريفي : (١٩٧٩ - ١٩٨٤) فقد أكدت التجربة فشل الإدارة الاشتراكية للكومونات الزراعية ، وقتلت الحافز للعمل عند الفلاحين ، وساهمت بإفقارهم

تدريجياً ، لذلك كانت أهم الإجراءات في سياساتها التنموية الزراعية (الريفية) تتمثل بما يلي:

١- حل نظام الكومونات في الزراعة ، والانتقال إلى الاقتصاد الأسري ونظام الاستثمارات العائلية ، لتكون شبه مملوكة للأسر الريفية مع بقاء حق الدولة بالحصول على جزء من الإنتاج كإيجار قبل تمليكها بشكل كامل . ومُنحت الحرية للأسر الريفية في مجال الإنتاج والتسويق ، وتم تصحيح الأسعار الزراعية وتحريرها تدريجياً لتصل إلى مستويات أسعار السوق في عام ١٩٨٤ .

أدت هذه الخطوة لتمتع الفلاحين بنسبة تزيد عن ٦٨ % من الإنتاج الزراعي والتصرف به باستهلاكه وبيع الفائض في السوق ، ومكن هذا الإجراء الصين من تحقيق الأمن الغذائي، وتغطية الحاجات المحلية من الحاصلات الأساسية وفي مقدمتها الرز باعتباره القوت الأساسي للسكان .

٢- النهوض بالصناعات الريفية الخفيفة : تم تشجيع الصناعات الريفية الغذائية والتحويلية، من خلال تقديم التسهيلات والقروض الميسرة والإعفاءات الضريبية المختلفة، فتمكنت هذه الصناعة من توفير ٩٥ مليون فرصة عمل (أي ٢٢ % من فرص العمل في الريف عام ١٩٨٤) وبلغت مساهمة هذا القطاع في الإنتاج الصناعي الكلي نحو ٣١ % من الناتج الإجمالي .

ب_ المرحلة الثانية :الإصلاح الاقتصادي للاقتصاد الحضري (١٩٨٤- ١٩٩٢) :

وتمثلت بتشجيع المؤسسات الصناعية الحكومية والخاصة والمشتركة، وشركات الاستثمار المحلية والأجنبية ، وبناء مناطق صناعية وتجارية حرة في المدن البحرية، بهدف تشجيع الصادرات الصناعية .وتمكنت هذه المنشآت الحديثة من المساهمة بنحو ٤٧ % من الإنتاج الصناعي في عام ١٩٩١م.

على صعيد السياسات التجارية ، قامت الصين بـالتحرير التـدريجي لأسـعار السوق في المدن ، وتخفيض حجم القطاع الحكومي ،والحد مـن دوره و احتكـاره للصناعة الحديثة في المدن .

في مجال الإدارة قامت الصين بالإصلاح الإداري والسياسي بفصل الحزب عـن الدولة ، ومن ثم فصل الأيديولوجيا عن الاقتصاد والسياسة، والانتقال تدريجياً مـن المركزية الصارمة إلى اللامركزية، في إدارة المناطق والمؤسسات الاقتصادية .فأصبحت المؤسسات الحكومية تتحمل المسؤولية الكاملة عن الخسائر، وعن التخطيط للإنتـاج والتسويق وتوزيع الدخل والأرباح، وعُرف النظام الجديد باسم مسؤولية المؤسسـة بموجب العقد .فقد حددت العقود حصص الإنتاج لكل مؤسسة، والحـدود الـدنيا للأرباح والضرائب ، وفي حال وفاء المؤسسة بهذه الالتزامـات والحصـص، فإنهـا تتصرف بالأرباح كما تشاء.

كما جرى إلغاء تدريجي للدعم الحكومي للأسعار ، والرقابة على المؤسسات ، وأصبحت كل مؤسسة هيئة مستقلة تتحمل المسؤولية الكاملة عن الإدارة والخسائر والأرباح.كما طبقت أساليب مختلفة للخصخصة عبر فصل الملكية عن الإدارة وتأجير المؤسسات، والسماح للقطاع الخاص بالاستثمار في مختلف مجالات الاقتصاد الـوطني وشجعت الاستثمارات الأجنبية في جميع المجالات بهدف تحفيز النمو الاقتصادي.

كانت حصيلة هذه الإصلاحات ، أن تمكنت الصين من تحقيق أعلى معدلات نمو اقتصادي في العالم ، إذ بلغ هذا المعدل بين عامي (١٩٨٠ – ١٩٩٠) نحو ٧,٩ % سنوياً وفي الفترة بين ٢٠٠١-٢٠٠٥م ارتفع إلى ٩،٥%، مع تضـخم مـنخفض وصل إلى ٣,٥ % عام ١٩٩١ ، من ناحية أخرى بلغ معدل الاستثمارات المحلية عام ١٩٩١ نحو ٣٩ % من قيمة الناتج المحلي ، وبقي هذا المعدل مرتفعاً عند هذه الحدود حتى عام ٢٠٠٥م.

قد تكون الانعكاسات الإيجابية على التنمية البشرية لبلد يتمتع بحجم سكاني هائل يصل إلى ١٣٠٠ مليون نسمة محدودة الأثر، لذلك قامت الصين ومنذ عام ١٩٧٩م باعتماد سياسة سكانية تقوم على مبدأ الأسرة ذات الطفل الواحد(أو الطفلين في حال كان المولود الأول أنثى) بهدف ضبط الكثافة السكانية ، مما مكن الصين من السير بخطى متسارعة لتتحول إلى قوة اقتصادية عظمى منافسة للولايات المتحدة في مجالات مختلفة.

٤- تجربة جزر الموريشيوس : تعد جزر الموريشيوس (الأفريقية) نموذجاً جديراً بالاهتمام للتنمية في أفريقيا. فهي تتميز بالتنوع الاثني والديني ، فكانت في عام ١٩٦٠م لا تزال دولة متخلفة تعتمد على اقتصاد تصديري ، إذ انتشرت فيها الأمية والأوبئة المختلفة، لكنها بدأت منذ عام ١٩٦٨ بإتباع سياسات تنموية تقوم على تطبيق سياسة حكومية تهدف إلى زيادة الإنفاق على التعليم ،والعمالة الكاملة ، والحد من تفاوت توزيع الثروة والمداخيل، وتحقيق معدلات مرتفعة في النمو الاقتصادي ، اعتماداً على أقطاب التطوير (التعليم والاستثمار الأجنبي) .

فقد أنفقت (الموريشيوس) بدءاً من عام ١٩٦٨ ما يزيد على ٥ % من الناتج المحلي على التعليم، بهدف التنمية وتجهيز الكوادر المحلية ، ومن جهة أخرى استطاعت تخفيض معامل (جيني) لانعدام المساواة في الدخل من ٠,٤٢ عام ١٩٧٥ إلى ٠,٣٨ عام ١٩٩٢م ، وتمكنت في الفترة ذاتها من تخفيض نسبة الأطفال الغير ملتحقين بالمدارس من ٥٢ % - ١١ % ، كما ارتفعت نسبة تمكين المرأة من العمل ومساهمتها في قوة العمل من ١٨ – ٣٥ % و انعكست التنمية البشرية في زيادة العمر المتوقع منذ الولادة الوسطى من ٦٢ – ٧٠ عاماً .

خاتمة:

قدمت هذه البلدان أمثلةً هامةً في الاعتماد على الموارد البشـرية الوطنيـة ، و استخدام التعليم كقطب في التطوير ، فتمكنت بعض البلدان الصغيرة مثل سـنغافورة التي لا تزيد مساحتها عن ٦٢٠ كم٢ وعدد سكانها عن ٣,٣ مليون نسمة مـن أن تصبح في عام ١٩٩٤م ثالث بلد في العالم في تصنيع النفط ، وسادس بلد في العالم في إنتاج الحاسبات الإلكترونية ، وكانت ماليزيا ثالث بلد في العالم بعد الولايات المتحدة واليابان مباشرة في حجم الصادرات الخارجية .لكن بانتهاء الحرب الباردة وفقـدان الأهمية والدور لهذه البلدان، بدأت هذه البلدان تغير من سياساتها، فاتبعـت نصـائح صندوق النقد الدولي، بتحرير قطاع المصارف وأسواق المال والأسـهم والسـماح للأجانب بالمضاربة، وعدم تدخل الدولة في حركـة الأمـوال في أسـواق المـال والأسهم.مما أدى بين عشية وضحاها لانسحاب رؤوس الأموال الأجنبية من هـذه البلدان نحو المركز الرأسمالي، ووقعت الأزمة (الآسيوية) عام ١٩٩٧م، الـتي شملـت جميع النمور الآسيوية وامتدت آثارها إلى اليابان، وأوقعت الأزمة هـذه البلـدان في مأزق تنموي ومشكلات اقتصادية واجتماعية أنهكتها لسنوات عديدة قبل أن تتمكن من الخروج منها.

لقد دلت هذه التجارب وبوضوح شديد، على أن النموذج الغربي الليـبرالي في التنمية، ليس هو النموذج الأمثل.لكن في الوقت ذاته إن الاعتماد على الموارد المحليـة لوحدها في التنمية ليس ممكناً دوماً، فالتنمية عملية تشاركية على صعيد المجتمع المحلي وعلى الصعيد الأممي، ولا بد من أن تسير بشـكل متـواز بـين أربعـة أضـلاع أساسية(الاقتصادية- الاجتماعية – السياسية- الثقافيـة) فالإصـلاح الـديمقراطي والسياسي يشكل أحزمة أمان من الأزمات الاقتصادية المفاجئة.

بالإضافة لذلك لم يعد للرأسمال دور رئيسي في الاقتصاد الجديد، دون التعليم والتدريب وامتلاك المهارات الحديثة في الاتصال والبرمجيات واقتصاد المعرفة، بالتالي أصبحت الثقافة تتقدم إلى الأمام، مع الانتقال إلى الاقتصاد الجديد ، والدخول في عصر ثورة الاتصالات والانتقال إلى اقتصاد المعرفة .

حيث تصبح المعلومة هي رأس المال الحقيقي في الاقتصاد الجديد والتنمية الحديثة.وتشهد اليوم بلدان مجلس التعاون الخليجي بسبب الفورة النفطية الثانية(٢٠٠٥-٢٠٠٧م) طفرة في جديدة في النمو، فقد هزت أسواقها المالية في عام ٢٠٠٦م هزة مماثلة لدول جنوب شرق آسيا،لكنها تجاوزت الأزمة وتخطو بخطوات متسارعة جداً لا سيما الإمارات والسعودية والكويت والبحرين وقطر نحو التصنيع الحديث والاقتصاد الجديد، وكانت دبي من أهم المناطق الجاذبة للاستثمارات في العالم في عام ٢٠٠٥م فهل يشهد الخليج العربي ظهور تجارب مماثلة لتجربة (النمور الآسيوية) أم هي مجرد فورة نفطية كما يسميها البعض؟ يحدونا الأمل أن يتخطى العرب هذا الحاجز والدخول في مصاف الأمم الصناعية المتقدمة على مشارف الربع الأول من القرن الحادي والعشرين.

الفصل الرابع

السمات العامة والمشتركة لاقتصاد البلدان النامية

مرت البلدان النامية في تطورها الحديث بظروف متشابهة، تتمثل هذه الظروف فيخضوع معظمها للسيطرة الاستعمارية بشكل مباشر أو غير مباشر، لفترة طويلة نسبياً، وفشل قسم كبير منها في الانتقال من المرحلة التقليدية إلى المرحلة الرأسمالية الحديثة.

فقد حصلت معظم الدول النامية المستَعمرة على استقلالها السياسي في مطلع النصف الثاني من القرن العشرين، ودخلت في مرحلة جديدة من التطور المستقل.فأخذت الدولة الوطنية على عاتقها عبء التنمية والتصنيع الخفيف للسلع الاستهلاكية الأساسية،كصناعة الخبز والسكر والمشروبات و الكونسروة، إلى جانب النسيج وصناعة الألبسة، والمنتجات الأخرى كمواد البناء من الحديد والاسمنت، والأثاث المترلي وصناعة الصابون والمنظفات ، والأدوية والأجهزة الكهربائية المترلية ووسائط النقل..الخ

كانت هذه الصناعات مرتبطة بالسوق الداخلية، ومخصصة للاستهلاك المحلي ولم يتم تصدير إلا الجزء اليسير منها.

في حين اعتمدت بلدان أخرى على رأس المال الأجنبي في التصنيع من أجل التصدير للسوق الخارجية وهي ما أطلق عليها (الأسواق الناشئة؟) .وقبل الدخول في سمات الاقتصاد السياسي للدول النامية، لا بد أن نتساءل ما هو حجم العالم النامي جغرافياً و ديموغرافياً واقتصادياً ؟

يشغل العالم النامي هذا الجزء المترامي الأطراف من العالم، الواقع بين أكبر ثلاث قارات على سطح اليابسة: آسيا وأفريقيا وأمريكا الأسبانية(اللاتينية)، وهي مساحة تعادل في المساحة ٥٨،٥% من مساحة اليابسة.

من المنظور الديموغرافي أرتفع عدد سكان الدول النامية من مليار ونيف عام ١٩٦٠ إلى ٣ مليارات عام ٢٠٠٠م، وأصبحت نسبتهم تساوي ٧٧،٥% من سكان العالم، وفي ظل التزايد السكاني المرتفع نسبياً في هذه البلدان فمن المتوقع أن يصبح عدد سكانها ٥٧٧٣ مليون نسمة عام ٢٠١٥م وبالتالي سيكون أكثر من ٨٠% من سكان الأرض يعيشون في العالم النامي .

لكن بالرغم من هذا الثقل الجغرافي و الديموغرافي الكبير للبلدان النامية، لم يكن لها ثقل مماثل يوازيه في الاقتصاد العالمي على امتداد القرن العشرين، من جهة أخرى فمن اصل هذه المساحة الكبيرة التي تشغلها البلدان النامية، لا تتجاوز نسبة الأرض الصالحة للزراعة في العالم النامي ٩%من مجمل المساحة، إضافة لارتفاع معدلات البطالة، التي تزيد على ٢٧% وسطياً، كما أن أكثر من ٤٤% من فقراء العالم كانوا في عام ١٩٩٣م يعيشون في جنوب آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء وبعض بلدان أمريكا اللاتينية

أما بالنسبة لحجم الناتج المحلي الإجمالي فلم تتجاوز حصة العالم النامي من الناتج المحلي العالمي حتى عام ١٩٩٤م أكثر من ١٧،٨% لكن في الفترة بين ١٩٩٦-٢٠٠٥م شهد الاقتصاد الصيني والاقتصاديات الناشئة في بلدان شرق وجنوب آسيا والهند وبعض دول أمريكا اللاتينية تحسناً ملحوظاً في النمو ، ساهم برفع حصة العالم النامي في نهاية الألفية الثانية ٢٠٠٠م من الناتج المحلي العالمي إلى ٢٥،٥% حيث بلغ حجم الناتج المحلي الإجمالي ٦٠٥٩ مليار دولار (بالأسعار الجارية) في حين كان الناتج المحلي العالمي نحو ٣١ تريليون دولار تقريباً.

مع هذا التحول بات من الصعب تصنيف جميع البلدان النامية في مجموعة واحدة متماثلة،فقد مرت هذه البلدان بتجارب مختلفة ومتباينة بين منطقة جغرافية وأخرى.فاعتمد بعضها طوال فترة القرن العشرين على تصدير الخامات الأولية، وكانت صادراتها الأساسية تتكون من الغذاء والمواد الخام، لذلك تراجعت حصتها من الصادرات الدولية من ١٧% عام ١٩٣٧م إلى ٩% عام ١٩٥٠م.

وبالنظر لاقتصاد هذه البلدان فقد اعتمدت معظمها في مرحلة ما بعد الاستقلال على الزراعة والرعي، وعلى اقتصاد سلعي صغير، ورثته من العهد الكولونيالي (الاستعماري) إضافة لوجود قطاع حرفي تقليدي يتعايش مع قطاع رأسمالي يعتمد على التكنولوجيا المتطورة وتذهب منتجاته للتصدير.

في حين شهد الاقتصاد في البلدان النامية الصناعية أو ما يطلق عليها (دول الأسواق الناشئة) تحسناً كبيراً في السنوات الخمس الأولى من القرن الحادي والعشرين، وأدت معدلات النمو الاقتصادي المرتفعة فيها لاسيما النمو الصيني لزيادة حصة العالم النامي من الناتج المحلي العالمي إلى ٥٣% في عام ٢٠٠٥.لكن القسم الآخر من العالم النامي (جنوب آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء) بقي متخلفاً نظراً لإنخفاضه في التنمية ، إذ يشير تقرير التنمية البشرية في العالم لعام ٢٠٠٣م ،إلا أن ما يزيد على ٨٨ دولة نامية من أصل ١٦٧دولة في العالم ما تزال في مرحلة ما قبل المجتمع الصناعي، ونحو٤٤ بلداً منها كان أكثر من ٣\٢ ثلثي سكانها يعيشون تحت خط الفقر ويعانون من نقص الغذاء ونقص مياه الشرب. ومن المتوقع أن تواجه هذه البلدان مشكلات كبيرة في الربع الأولى من القرن الجاري، إذ لم تقم البلدان الصناعية المتطورة بدورها، بل بواجباتها في تحفيز ومساعدة هذه البلدان على التنمية ، وفي حال بقي اقتصاد هذه المناطق متخلفاً وتقليدياً ومرهوناً بسلعة تصديرية واحدة من الخامات الأولية، ستشهد هذه البلدان أزمات اقتصادية ومعاناة إنسانية كبيرة لاسيما في البلدان

(الأقل نمواً) في أفريقيا جنوب الصحراء وبلدان جنوب آسيا، التي بدأت تعاني فعلاً من أزمات عديدة مثل: التصحر ونقص الغذاء والماء وانتشار الأمراض و ارتفاع عدد المصابين بمرض (نقص المناعة المكتسبة) الإيدز، وارتفاع معدلات الفقر البشري وفقر الدخل..الخ

من هذا العرض السريع ، يتبين ان العالم النامي لم يعد عالماً متجانساً في ظل التوصيف الراهن للبلدان النامية، ومن الصعب فهم هذ التباين في التطور بمعزل عن اختلاف تجارب التصنيع التي مرت بها الدول النامية، وإخفاق البعض ونجاح البعض الآخر.

و قبل أن نتحدث عن سمات الاقتصاد في البلدان النامية، التي ما يزال قسماً كبيراً منها يتصف بهذه السمات إلى اليوم في مناطق عديدة في أفريقيا وجنوب آسيا، فمن المفيد أن نفرد مكاناً خاصاً للحديث، وبصورة مكثفة ، عن تجارب التصنيع في البلدان النامية ؛ إذ يبدو من الصعب تجاهل تجارب التصنيع في العالم الثالث، عند الحديث عن الاقتصاد السياسي للبلدان النامية ، بدون معرفة ماذا حقق بعضها ؟ و بماذا أخفق البعض الآخر في مسيرة تطورها الاقتصادي الحديث ؟.

أولاً–تجارب التصنيع في البلدان النامية:

في ضوء التجارب القومية والإقليمية المختلفة للبلدان النامية في التصنيع في الفترة الممتدة بين (١٩٥٠–٢٠٠٥م) كان أمام البلدان النامية بعد تحررها ونيل الاستقلال الوطني السياسي ، مهام عديدة ، ليس أقلها التخلص من ثلاثية التخلف الشهيرة (الأمية والفقر والمرض) بالإضافة إلى ذلك كان عليها أن تختار نموذجها في التطور الاقتصادي والسياسي، و لم تكن الخيارات كثيرة أمامها، فإما أن تقف مع المعسكر الشيوعي ، أو مع المعسكر الغربي الرأسمالي (الإمبريالي) وتحصل على بعض

المزايا والدعم والمساعدات من أحد المعسكرين، أو أن تختار الحياد الموضوعي(عـــدم الانحياز) وتدفع ثمناً باهظاً من أجل الحفاظ على مبادىء السيادة والاستقلال .

لقد نجحت \ بعض البلدان النامية\ في الاستفادة من ظروف الحرب الباردة والتنافس بين المعسكرين الرأسمالي والاشتراكي، فبدأت بعضها مثل: كوريا وتـــايوان وهونـــغ كونغ وسنغافورة أو ما عُرف بـــ(النمور الآسيوية الأربع) وبوقت مبكر نسبياً، يعود إلى أواسط ستينات القرن العشرين، بتجربة التصنيع بالاعتمـــاد علـــى رأس المـــال الأجنبي، ثم تلاها الجيل الثاني من النمور الآسيوية (ماليزيا-اندونيسيا-تايلاند) بتجربة مماثلة في الثمانينات التي لم يظهر دورها في الاقتصاد العالمي إلا في تســـعينات القـــرن العشرين، إضافة للصين التي بدأت برنامجاً إصلاحياً للنظام الاشتراكي تمثل بالانفتـــاح على الاستثمارات الأجنبية منذ ١٩٧٩م واعتماد تجربة التصنيع من أجل التصـــدير، نظراً لتوفر اليد العاملة الوطنية الرخيصة والمؤهلة بشكل جيد، مما مكنها من الانتقال إلى مرحلة المجتمع الصناعي وأصبحت قوة اقتصادية عالمية منافسة للولايات المتحـــدة وأوربا، مع الحفاظ على خصائصها الثقافية والسياسية القومية.لكن لماذا الحديث عن التصنيع في البلدان النامية يكتسب كل هذه الأهمية؟

ظلت مشكلة التصنيع تتصدر المسائل التنموية في العـــالم الثالـــث، وتلخـــص التاريخ الاقتصادي الحديث للبلدان النامية.فالبلدان التي نجحت في التصنيع تمكنت من الانتقال من التخلف إلى التقدم ، ومن التبعية إلى التنافس والانـــدماج في الاقتصـــاد العالمي في سوق عالمية مفتوحة ، والبلدان التي أخفقت في التصنيع ظلـــت مهمشـــة وفقيرة وتابعة لمشيئة الدول الصناعية الكبرى.

ومن التجارب العديدة للتصنيع في العالم النامي يمكن الحديث عـــن نمـــوذجين أساسيين في الفترة الممتدة بين ١٩٦٥-١٩٨٥م أفرز كل منهما نتائج متباينـــة عـــن

الآخر؛ فالنموذج الأول يُعرف بنموذج التصنيع من أجـل (إحـلال الـواردات) والنموذج الثاني يُعرف بنموذج التصنيع من أجل التصدير.

شهدت هذه الفترة تطوراً في الصناعات الخفيفة كالألبسة والنسيج والأغذية في النموذج الأول القائم على مبدأ (إحلال الواردات) في حين نجحت البلدان النامية في النموذج الثاني القائم على مبدأ (التصنيع من أجـل التصـدير) في تصـنيع الآلات والأدوات الكهربائية والسيارات، إضافة للألبسة والأنسجة. مما أدى لارتفـاع قيمـة الواردات الصناعية من آلات وتجهيزات في البلدان النامية عموماً، نتيجـة لاسـتيراد التكنولوجيا والآلات اللازمة للتصنيع .

فقد تطورت صناعة النسيج والألبسة في الدول النامية وارتفعت حصـتها مـن الصادرات الدولية للثياب والألبسة من ١٤% إلى ٤٧،٦% بين عـامي ١٩٦٥م – ١٩٨٤م ومن الأنسجة من ١٥-٢٧% وزادت نسبة مساهمة السـلع المصـنّعة في صادراتها، مما أنعكس إيجاباً على تنويع صادرات البلدان النامية بدلاً من تصدير المواد الأولية الخام ،وارتفعت قيمة صادراتها من السلع المصنعة من ٢،٥ مليار دولار عـام ١٩٦٥إلى ١٠٠،٤ مليار دولار عام ١٩٨٠م وقفـزت إلى ١٥٥مليـاردولار عـام ١٩٨٥م.

في عام ١٩٦٦م أنتجت البلدان النامية ٣٦% من الأنسجة القطنية العالمية ونحو ٢٢% من الخيوط، لكن منذ ذلك التاريخ بدأت الخيوط الصـناعية المسـتوردة في صناعة الأنسجة والأقمشة، تحل محل الخيوط الطبيعية في النسيج، وتطورت صـناعة النسيج والألبسة في البلدان النامية فبلغت حصتها عام ١٩٨٤م من الصادرات العالمية ؛من الثياب والألبسة ٤٧،٦% ومن الخيوط والأنسـجة ٢٧%، في حـين كانـت حصتها منخفضة من المنتجات المعدنية و لم تتجاوز في عام ١٧,٧%.

جدول رقم(١\١٣): حصة البلدان النامية من الصادرات الدولية للسلع الصناعية ومن الاستهلاك العالمي للمواد الخام بين عامي ١٩٦٥-١٩٨٥م

حصة البلدان النامية من الصادرات الصناعية الدولية				حصة البلدان النامية من استهلاك الخامات			
	أنواع السلع الصناعية	١٩٦٥م	١٩٨٤م		أنواع السلع الخام	١٩٧٤م	١٩٨٥م
١-	الثياب والألبسة الجاهزة	١٤%	٤٧،٦%	١-	النفط الخام	٢٤،٩%	٣٣،٥%
٢-	الخيوط والأنسجة	١٥%	٢٧%	٢-	الغاز الطبيعي	١١،٩%	١٦%
٣-	منتجات كيميائية	٤،٢%	٧،٧%	٣-	الحديد الخام	١٣،٤%	١٥،٨%
٤-	فولاذ وحديد	٠،٨%	١،٤%	٤-	الزنك	١١%	٢٤،٣%
٥-	منتجات معدنية	٢،٧	١٧،٧				

المصدر: المصدر: غ.ك.شيروكوف، البلدان النامية في الاقتصاد العالم (باللغة الروسية)،موسكو،١٩٨٧م

وبالنظر لحصة البلدان النامية من الاستهلاك العالمي للمواد الخام بين عامي ١٩٧٤-١٩٨٤م فلم تتجاوز حصتها ثلث الاستهلاك العالمي من النفط ، ومن الغاز والحديد الخام نحو ١٦% لكل منهما كما يبين الجدول (١\١٣).

لكن هذه الأرقام الإحصائية التي تشير لضعف حركة التصنيع في الدول النامية لا تعكس حالة التباينات، في مؤشرات الأداء الاقتصادي لكل مجموعة لاحقاً.وقبل الحديث عن التباين في الأداء الاقتصادي للبلدان النامية ، لابد من أن نتوقف عند سمات وخصائص كلا النمطين الأساسين في التصنيع.

أ-التصنيع وتجربة إحلال الواردات في البلدان النامية:

يمكن القول إن عدداً كبيراً من البلدان العربية والنامية اتبعت هذا الأسلوب في التصنيع مرحلة ما بعد الاستقلال السياسي في خمسينات وستينات القرن العشرين، وذلك بالاعتماد الذاتي على الموارد المحلية في تصنيع الغذاء والألبسة وبعض الصناعات

الضرورية لاستهلاك السكان. وما يميز هذا النموذج من التصنيع ، أنه يستخدم عمالة كثيفة غير مؤهلة ولا يحتاج لاستخدام تكنولوجيا متطورة ورأس مال كبير وكثيف.

تميزت تجربة التصنيع هنا بالاعتماد على القطاع الحكومي، وعلى قطاع صناعي خاص يستخدم العمل المأجور على نطاق محدود وتكنولوجيا نصف آلية، وغالباً ما تكون منشآته عبارة عن ورش بسيطة أو مشروعات عائلية صغيرة.

وبالنظر للسياسات الوطنية الحكومية، التي كانت تحمل العداء لرأس المال الأجنبي منذ الحقبة الاستعمارية، فإن العديد من بلدان (عدم الانحياز) رأت أن الاعتماد على رأس المال الأجنبي والسماح له بالإستثمار، مسألة تمس السيادة الوطنية، وحتى السماح لرأس المال الوطني، يعني إفساح المجال أمام عودة البرجوازية الوطنية، التي تكن لها العداء الفئات السياسية التي سيطرت على الحكم\ في الفترة بين١٩٦٥-١٩٩١م \من الضباط وأحزاب البرجوازية الصغيرة التي تنتمي غالبيته لأصول ريفية أو فلاحية، إذ رأت في عودة البرجوازية للتصنيع تهديداً لوجودها السياسي يمس القرار الاقتصادي والسياسي الداخلي والخارجي.

لذلك بقيت السيطرة هنا لقطاع الزراعة التقليدي ،إلى جانب القطاع الصناعي الحكومي، الذي ينتج من أجل السوق الداخلية ويلبي حاجات الاستهلاك المحلي، إلى جانب قطاع خدمي تقليدي.

لكن حصة الصناعة التحويلية لم تتجاوز في أفضل الأحوال ٩% من الناتج المحلي الإجمالي كما في البلدان العربية، في حين كانت الغلبة في الصناعة للصناعة الاستخراجية (لاسيما النفط والغاز والمعادن وأشباه المعادن والمناجم) والتشييد والبناء.

هكذا لم تتمكن هذه البلدان النامية من الانتقال إلى التصنيع الثقيل أو الصناعة الحديثة ،لأسباب سياسية واقتصادية مختلفة ؟ من جهة أخرى فالتصنيع

الحديث يحتاج إلى مجموعة من الشروط، التي يمكن أن يتوافر بعضها لدى بعض البلدان في حين لا تتوافر الشروط الأخرى لدى البعض الآخر وأهم هذه الشروط:

١-اليد العاملة المؤهلة بشكل جيد.

٢- مؤسسات تعليم (أساسي وعالي) بمخرجات تعليمية جيدة مرتبطة بسوق العمل.

٣- رؤوس أموال وطنية كبيرة لديها خبرة في الاستثمارات في الصناعة والخدمات.

٤- سوق وطنية واسعة تستوعب نسبة ٤٠% من المنتجات الصناعية المحلية، مما يعني حجم كبير نسبياً للسكان ،مع وجود شريحة من السكان لديها قدرة شرائية عالية

٥- التكنولوجيا المتطورة، والقدرة على تشغيلها واستخدامها وإعادة إنتاجها محلياً.

٦-الإدارة العقلانية الرشيدة للموارد الوطنية الطبيعية والبشرية.

٧-وجود أنظمة لحماية الصناعة الوطنية الناشئة.

٨- قطاع خاص متطور واقتصاد سوق دينامي.

من نافلة القول إن بعض الدول النامية المصدرة للنفط كان لديها رؤوس أموال كبيرة، لكن لم تتوافر لديها اليد العاملة المحلية المؤهلة الرخيصة ولا الكوادر التكنوقراطية.

في حين كان لدى بلدان أخرى جامعات متطورة وعمالة مؤهلة فائضة عن الحاجة، لكن لم يكن لديها رؤوس أموال وطنية كبيرة تمتلك الخبرة في التصنيع والاستثمار، بالإضافة لغياب الإدارة العقلانية الرشيدة للموارد الوطنية الطبيعية والبشرية.

في مثل هذه الظروف تصبح الحاجة للاستثمارات الخارجية ضرورية، لأسباب متعددة ؛ فهي بالإضافة إلى خبرتها في التصنيع والاستثمار، تستطيع استقدام التكنولوجيا المتطورة جداً، وتأمين الأسواق الخارجية في الدول المتقدمة لمنتجاتها ، التي تتمتع بالجودة العالية والكلفة الأقل، وبالتالي الأرخص ثمناً.

وقد استفادت من هذه المزايا بلدان النموذج الثاني مثل :الصين ومعظم بلدان النمور الآسيوية و الاقتصادات الناشئة في أمريكا اللاتينية والخليج العربي.

٢-التصنيع من أجل التصدير (تجربة بلدان النمور الآسيوية):

لم تكن بلدان شرق وجنوب شرق آسيا (النمور الآسيوية) في عقد الستينات لتختلف عن أي بلد نام، فكانت معظمها بلدان متخلفة تعاني من الفقر وارتفاع نسبة الأمية وانتشار الأمراض السارية، وتعتمد على اقتصاد زراعي تقليدي أحادي الجانب.

لكن الولايات المتحدة وفي سعيها لإحكام السيطرة على شرق آسيا، منحت في ستينات القرن العشرين فرصاً كبيرة لهذه البلدان ، بهدف خلق سور من البلدان الرأسمالية يعزل الصين ويمنع المدّ الشيوعي في آسيا.لكن المفاجيء أن الصين بدأت هي الأخرى أيضاً بفتح أسواقها أمام رؤوس الأموال الأجنبية ، في أعقاب سياسات الإصلاح الاقتصادي للنظام الاشتراكي، التي بدأت مطلع عقد الثمانينات.

لقد تدفقت رؤوس الأموال الكبيرة الأمريكية واليابانية إلى كوريا وتايوان وهونغ كونغ التي كانت ما تزال تحت الإدارة الاستعمارية البريطانية، وتم فصل جزيرة سنغافورة عن ماليزيا لتتحول إلى أهم منطقة صناعية حرة في العالم؟ وتركزت الاستثمارات الأجنبية في قطاع الصناعات التحويلية الحديثة والخدمات نظراً لوجود اليد العاملة الرخيصة المؤهلة والمدربة، بعد أن تم النهوض ببرنامج تعليم حديث وشامل في هذه البلدان لتأمين اليد العاملة المؤهلة محلياً وإعداد الكوادر اللازمة.

من الجدول رقم(٢\١٣) يمكن ملاحظة حركة تدفق رؤوس الأموال اليابانية والأمريكية إلى بلدان النمو الآسيوية والصين خلال الفترة ١٩٩٨٥-١٩٨٩م، فقد استأثرت بالحصة الأكبر منها كل من كوريا الجنوبية وهونغ كونغ وسنغافورة، في حين حصل نزوح لرأس المال الأمريكي من تايلاند والفيليبين.أما الاستثمارات اليابانية

فقد تركزت حسب الأهمية في هونغ كونغ وسنغافورة وتايلاند واندونيسيا على التوالي، لتأتي حصة كوريا ثم ماليزيا من الاستثمارات اليابانية في مراتب متأخرة.

جدول رقم(١٣\٢) الاستثمارات الأمريكية واليابانية في شرق وجنوب شرق آسيا بين ١٩٨٥-١٩٨٩م (مليون دولار)

	كورياج	تايوان	الصين	هونغ كونغ	تايلاند	الفيليبين	سنغافورة	ماليزيا	اندونيسيا
الولايات المتحدة:									
١٩٨٥م	٣٧	١٠	١٧٢	٤٤	٤٣-	٢٤٤-	٤٥-	٤٢	١٧٦
١١٩٨٨ ٨٩	١١٧١	٢٣٠	٩٩	٧٢٩	١٥٤-	٧٧	٦٢٩	٣١٦	٦١
اليابان:									
١٩٨٥	١٣٤	١١٤	١٠٠	١٣١	٤٨	٦١	٣٣٩	٧٩	٤٠٨
١١٩٨٨ ٨٩	٤٨٣	٣٧٢	٢٩٦	١٦٦٢	٨٥٩	١٣٤	٧٧٩	٣٧٨	٥٨٦

المصدر: The Finacial Times.Jaun-30-1990.

إضافة للاستثمارات الأمريكية الخاصة قدمت الولايات المتحدة مساعدات اقتصادية وعسكرية لكوريا الجنوبية بين عامي ١٩٤٥-١٩٨٤م بلغت قيمتها ١٣ مليار دولار، ولتايوان ٥،٦مليار دولار، في حين لم تتجاوز معظم مساعداتها لقارة أفريقيا قيمة المساعدات التي قدمتها لتايوان.

هكذا شهدت هذه البلدان ثورة في التصنيع خلال هذه فترة قصيرة لدرجة أطلق عليها البعض تعبير(المعجزة الآسيوية)؟وحققت طفرة في النمو الاقتصادي استمرت حتى عام١٩٩٧م، قبل أن تبدأ الأزمة في أسواق المال والأسهم الآسيوية، التي أثرت في الأداء الاقتصادي لليابان ومجموعة النمور الآسيوية ككل.

من واقع الجدول(١٣\٣) يمكن ملاحظة ارتفاع معدل النمو الاقتصادي للناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة ١٩٧٣-١٩٨٤م في كوريا بمقدار ٧،٥% وتايوان ٨،٥%، وقفز الناتج المحلي من ٣مليار دولار لكل منهما في عام ١٩٦٥م إلى ٢١٠ مليار في عام ١٩٨٩م لكوريا وإلى ١٤٧مليار دولار لتايوان، كما ارتفعت حصة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي بين عامي ١٩٦٥-١٩٨٤م من٢٥% إلى ٤٠%

في كوريا وفي تايوان من ٣٠%إلى٤٦%، وحقق الإنتاج الصناعي نمواً سنوياً مضطرداً بمقدار يزيد على ١٠% لكل منهما طوال الفترة بين١٩٧٣-١٩٨٤م .

جدول رقم (٣\١٣) مؤشرات الاقتصاد الصناعي في كورياج وتايوان بين ١٩٦٥-١٩٨٩م

	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	معدل نمو الناتج القومي	الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)		٪ نسبة مساهمة الصناعة في الناتج المحلي		معدل نمو الإنتاج الصناعي	حجم الاستثمار كنسبة مئوية من الناتج المحلي		نسبة مساهمة لصادرات في الناتج المحلي	متوسط الأجر الشهري لعمال الصناعة دولار
الفترة	١٩٧٣-١٩٨٤	١٩٦٥-١٩٨٤	١٩٦٥	١٩٨٩	١٩٦٥	١٩٨٤	١٩٧٣-١٩٨٤	١٩٦٥	١٩٨٩	١٩٨٤م	١٩٧٣-١٩٧٨
كوريا	٪٧،٥	٪٦،٦	٣	٢١٠	٪٢٥	٪٤٠	٪١١	٪١٥	٪٣١	٪٣٧	٣١٢
تايوان	٪٨،٥	٪٦،٧	٣	١٤٧	٪٣٠	٪٤٦	٪٠١٠	٪١٧	٪٢٣	٪٥٧	١٦٥

المصدر: **Alice H.A. Misdeni, Third World Industrialization:(GLOBAL FORDISM) or**

New Model. New left,182,July-Agust,1990

انعكس هذا التطور بشكل مباشر في ارتفاع حجم الصادرات كنسبة من الناتج المحلي عام ١٩٨٤م إلى ٣٧% في كوريا و٥٧% في تايوان، ويعود هذا التحسن في الصادرات إلى ارتفاع معدلات الاستثمار كنسبة من الناتج المحلي، حيث بلغت عام ١٩٨٤م في كوريا ٣١% وفي تايوان ٢٣% مقارنة مع الفترة السابقة حيث كانت هذه المعدلات منخفضة ودون ٢٠% ونما الناتج القومي في الفترة بين ١٩٦٥-١٩٨٤م بما يزيد عن ٦،٦% لكل منهما كما هو موضح في الجدول رقم (٣\١٣) وتطور الإنتاج الصناعي في بلدان جنوب شرق آسيا وارتفعت حصة الصادرات الصناعية ذات التكنولوجيا العالية من ٧،٥% -١٠% بين عامي ١٩٨٠-١٩٨٧م كما بلغت قيمة الصادرات الصناعية للجيل الأول من النمور الآسيوية ١٩٨٥م قرابة ١٧٠مليار دولار وحصة الجيل الثاني ١٢ مليار دولار.

في تسعينات القرن العشرين تحولت (النمور الآسيوية) والصين إلى مصاف البلدان الصناعية الهامة في مجال التصدير، وبالنظر إلى مؤشرات الأداء للاقتصاد الكلي كما هو موضح في الجدول رقم(٣\٤) فقد حققت هذه الدول معدلات نمو مرتفعة في الناتج المحلي تزيد على ٦،٥% بالمتوسط ، وكان المعدل الأعلى في سنغافورة ٩،٩% والصين ٩،٦% وفي ماليزيا ٨،٥% في حين لم يقل عن ٥،٥% في باقي الدول، وأدى ارتفاع معدل النمو إلى ارتفاع معدل نمو الدخل الفردي بمقدار وسطي ٥% وكان أعلى معدل في سنغافورة ٨،٨% وفي الصين (ذات المليار ومائتي ألف نسمة) بلغ ٨،٢% .

يعود الفضل في ارتفاع معدل النمو الاقتصادي لارتفاع نسبة مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي لبعض هذه الدول ، حيث بلغت(٤٧% في الصين، ٤٤% في ماليزيا، ٤٣% في كوريا، ٤١% في اندونيسيا ، ٣٩% في تايوان).

ومن الملاحظ حدوث تغير في تركيب قوة العمل وارتفاع نسبة العاملين في الصناعة في هذه البلدان ، حيث بلغت نسبة العاملين في الصناعة ٣٧% في هونغ كونغ و٣٦% في سنغافورة و٣٥،٥% في كوريا، في حين كانت نسبة العاملين في الزراعة منخفضة في هذه البلدان باستثناء الصين فبلغت٧٣% تلتها اندونيسيا ٥٦%

إضافة لذلك تمتعت هذه البلدان بوجود فائض في ميزان تبادلها التجاري مع العالم الخارجي، فكانت نسبة الصادرات اكبر من الواردات وتمتعت كل من الصين وتايوان وماليزيا بوجود فائض جيد في ميزان التبادل الخارجي.

جدول رقم (٣\٤) بين مؤشرات الأداء الاقتصادي للصين وبلدان النمور الآسيوية عام ١٩٩٣م

	الصين ١٩٩٤م	هونغ كونغ	ماليزيا	سنغافورة	كوريا	تايوان	اندونيسيا
١ - المساحة بآلاف كم٢	٩٢٩١	١،٠٤	٣٢،٤٧	٠،٦	٩،٩٠٢	٣٦،٩٦	٤٥٧
٢ - السكان (مليون نسمة ١٩٩٣)	١٢٠٨	٥,٨	١٩,٣	٢,٨	٤٤	٢٠,٨٥	١٩٤،٥
٣ - الكثافة نسمة / كم٢	١٣٠	٥٥٨٦	٥٩٣	٤٥٠٥	٤٤٢	٢٧٣	٤٢٤
الناتج الإجمالي لعام ١٩٩٣ (بليون دولار)	٥٢٢	١٠٩,٥	٦٤,٤	٥٥	٣٣٢,٨	٢٢٢,٦	١٧٤،٦
٥ - حصة الفرد من الناتج الإجمالي (دولار)	٤٣٢	١٨٨٦٦	٨٣٦٠	١٩٧٢٣	٧٥٤٢	١٠٦٨٠	٨٩٧
٦ - معدل نمو الناتج السنوي (١٩٩٣/١٩٩٢)	%٩،٦	%٥,٥	%٨,٥	%٩,٩	% ٥,٨	%٦	%٦
٧ - معدل% نمو حصة الفرد من الناتج المحلي (١٩٩٣/١٩٩٢)	%٨،٢	%٤,٩	%٥,٩	%٨,٨	%٤,٢	%٥	%٤،٢
٨ - حصة الصناعة من الناتج الإجمالي (لعام ١٩٩٣)	%٤٧	عام ١٩٩٢ % ٢١	%٤٤	%٣٧	%٤٣	%٣٩	%٤١
٩ - حصة الزراعة من(ن م أ) عام ١٩٩٣	%٢١	-	%٣٠	-	%٧	%٤	%١٧
١٠ - حصة الخدمات من: ن م أ عام ١٩٩٣	%٣٢	% ٧٩	%٢٦	%٦٣	%٥٠	%٥٧	%٤٢
١١ - نسبة العاملين في الزراعة من قوة العمل ١٩٩٣	١٩٩٢م* %٧٣	% ١	%٢٧	-	%١٨		١٩٩٢ م %٥٦
١٢ - نسبة العاملين في الصناعة ١٩٩٣	%١٤	% ٣٧	%٢٣	%٣٦	%٣٥,٥		%١٤
١٣ - نسبة العاملين في قطاع الخدمات ١٩٩٣	%١٣	%٦٢	%٥٠	%٦٤	%٤٦,٥		%٣٠
١٤ - المعدل السنوي للتضخم ١٩٩٣	%٨،١	%٨,٨	%١,٨	%٤	%٤,٦		%٦،٢
١٥- الاحتياطات الدولية الخارجية١٩٩٣ (مليون دولار)			٢٧٣٦٤	٤٨٣٦١	٢٠٢٤٣	٨٤٢٢٥	
١٦ - حصة الفرد من الإنفاق العسكري بالدولار عام (١٩٩٣)	١٩٩٥م ٤٢	-	١٣٥	١٠٤٣	٢٩٤		١٩٩٥م ١٤
١٧ - الإنفاق العسكري كنسبة من الناتج الإجمالي ١٩٩٤	%٤،٣	-	%٣,٩	%٣,٨	%٣,٦		%١،٦
١٨ - حصة الفرد من الديون الخارجية لعام ١٩٩٣(دولار)	٨		١١٣٩	-	١٠٧٢		٣٧٧
١٩ - ميزان الحساب الجاري (مليون دولار) ١٩٩٣	٧١٥٧+	٣٦٦٤ -	١١٢٦+	٩٩٥٩ -	٣٣٥٤-	+ ١١٤٠٥	٢٩٦٠-
٢٠ - الصادرات كنسبة مئوية من الواردات لعام ١٩٩٣	١٠٥	٩٨	١٠٣	٧٨	٩٨	١١١,٥	١٢٤

المصادر :تقرير التنمية البشرية لاعوام١٩٩٥، ١٩٩٦، ١٩٩٧م .
ن م أ : الناتج المحلي الإجمالي

أما معدلات التضخم فكانت مرتفعة بسبب الإنفاق على التسلح في الصين وهونغ كونغ (كما يبين الجدول ٣\٤)وكان الحساب الجاري قد وصل إلى ما يزيد على ٨٤،٢ملياردولار أمريكي في تايوان وأكثر من ٤٨،٣ مليار دولار لسنغافورة و٣٧،٣ مليار دولار لماليزيا و ٢٠،٢٣ مليار دولار لكوريا.

لكن بماذا تتميز هذه التجربة عن تجارب البلدان الغربية في التصنيع ؟

لقد جمعت بين البلدان الآسيوية التي سارت في طريق التصنيع من أجل التصدير مجموعة من الخصائص المشتركة ، وأهم هذه الخصائص المشتركة تتمثل بما يلي:

١- النظر للتجارة الخارجية كمحرك للنمو.

٢- الاعتماد على رأس المال الأجنبي في التصنيع.

٣- الاهتمام بالموارد البشرية المحلية والإنفاق السخي على التعليم الأساسي والعالي.

٤- دور الدولة في المرحلة الانتقالية من الاقتصاد التقليدي إلى الاقتصاد الصناعي.

٥- الاستفادة من ميزة انخفاض أجور اليد العاملة المحلية المؤهلة في جذب الاستثمار.

٦- توسيع السوق الداخلية ورفع القوة الشرائية للسكان، برفع الأجور وزيادة فرص العمل.

٧- احترام وقت العمل، وربط المصلحة القومية بالمصلحة الفردية للعمال ورجال الأعمال.

لكن كيف تم الاستفادة في هذه الدول من دور الدولة الوطنية في التصنيع ومن ميزة انخفاض الأجور ؟

كان من عوامل جذب الاستثمارات الأجنبية إلى بلدان (الأسواق الناشئة) توافر العاملة المؤهلة الرخيصة، التي تؤدي لتخفيض حجم رأس المال المتغير (الأجور) مع

وجود رأس مال ثابت كبير موظف في تكنولوجيا عالية التطور، فانخفاض أجور اليد العاملة المؤهلة في البلدان النامية عما هي عليه في الدول الصناعية المتطورة، يؤدي لتخفيض الكلفة للمنتجات الصناعية بمقدار ١\٣ الثلث، مما يؤدي لتعظيم الربح في الصناعة.

من جهة أخرى أصبح العامل الثقافي من الأمور الهامة في الحياة الاقتصادية لأي أمة من الأمم، فثقافة العمل المؤسسي واحترام الوقت، والولاء للأمة والوطن، ووجود نظام تعليمي محفز على الإبداع والابتكار ومرتبط بحاجات المجتمع وسوق العمل، إضافة لنشر المعلوماتية وثقافة الاتصالات والتحول لاقتصاد المعرفة من العوامل الهامة والمحفزة لنجاح التصنيع.

-دور الدولة في إدارة التصنيع والتنمية:

كان للدولة دور مهم في التصنيع في معظم البلدان النامية التي اعتمدت تجربة التصنيع للتصدير، وكانت هذه البلدان قبل ذلك تعاني ظروف متشابهة، تتمثل بضعف دور القطاع الخاص والدور الكبير للدولة في الاقتصاد، وانتشار الفساد الحكومي في ظل أنظمة حكم شمولية بعيدة عن الديموقراطية.

إذ لم تكن السلطة السياسية في بلدان النمور الآسيوية لتختلف عن مثيلاتها في دول العالم الثالث، حيث البيروقراطية الحكومية ممثلة بأقارب وأصدقاء وموالي السلطة السياسية، لكن في الحياة الاقتصادية فالأمور في غاية الجدية، ومهما كانت درجة الصلة بين المستثمر والسلطة السياسية، فهذا لا يعفيه من التقيّد بالشروط المطبقة على جميع المستثمرين الآخرين، لتلقي الإعانات والقروض والمساعدات الحكومية، وتتلخص هذه الشروط بالنقاط الأساسية التالية :

١- التصدير: على جميع المنشآت والشركات أن تعمل على زيادة حصتها من السلع المصدرة، بعد أن تخصص جزءاً من إنتاجها لتلبية حاجات السوق الداخلية

٢- **نظام الحماية** :خضعت المصارف والبنوك لرقابة صارمة، و لم تكن هناك **مصارف** أجنبية ذات شأن ، كما تم تقييد ملكية الأجانب في بداية التصنيع ، ففي كوريا مثلاً لم يكن مسموحاً للأجانب بامتلاك ما يزيد على ٣% من أسهم أية مؤسسة كورية ، وألا تتجاوز ملكية الأجانب عن ١٥% من مجموع الأسهم في أية شركة كوريا .لكن هذه النظم تغيرت فيما بعد مع انفتاح أسواق المال والأسهم الآسيوية .

٣- **فرض قيود على تصدير الأموال خارج البلاد** : منع القانون تهريب وإخراج الأموال للخارج ولا يجوز إخراج أكثر من مليون دولار، و عقوبة تهريب ما يزيد على مليون دولار تصل إلى السجن لمدة ١٠ سنوات.

٤- **منح الإعانات والمساعدات الحكومية للأداء الجيد**: منحت الدولة تسهيلات خاصة لاستيراد التكنولوجيا مقابل الأداء الجيد، المتمثل برفع حصة التصدير من الإنتاج، وزيادة الإنفاق على التطوير التقني والبحث العلمي.

إضافة لتحفيز المستثمرين على الاهتمام بالجودة ورفع القدرة التنافسية لمنتجاهم التصديرية، برفع الإنتاجية والأجور ، وتأمين التشغيل الكامل للعمالة مدى الحياة بهدف الاستفادة من جميع طاقات المجتمع، وتشجيع القطاع الخاص للإنفاق على التعليم النوعي والإنفاق على البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، بما يحقق نمواً مضطرداً في الصادرات والمداخيل، ويحقق مستوى أكبر من الرفاه للسكان.

ثانياً-السمات العامة للاقتصاد السياسي في البلدان النامية:

بعد هذه العرض الموجز لتجارب التصنيع في البلدان النامية من الصعب الموافقة تماماً على التصنيفات الاقتصادية التقليدية، التي تضع جميع البلدان النامية في كفة واحدة.

لكن ما دام هذا التقسيم قائماً فهذا لا يمنع من الحديث عن سمات مشتركة تجمع البلدان النامية التقليدية، مع الأخذ بعين الاعتبار حالة التمايز في التطور

الاقتصادي والاجتماعي بين المجموعات الجغرافية، فهذه الصفات العامة والمشتركة تصف حالة التفاوت بين البلدان النامية التقليدية من جهة ، والبلدان ذات الاقتصاديات الناشئة من جهة أخرى ، في تجاوز بعضها لهذه السمات واحتفاظ بعضها الآخر بالقسم الأكبر منها.

فمن الملاحظ وجود تفاوت في مؤشرات التنمية والتطور الاقتصادي بين هاتين المجموعتين ، ويمكن إيجاز هذه السمات بما يلي:

١-ظاهرة تعدد أنماط الإنتاج:

يُقصد بظاهرة تعدد أنماط الإنتاج وجود أنماط إنتاج تقليدية تنتمي لأشكال الإنتاج(ما قبل الرأسمالي) إلى جانب الأنماط الحديثة.

في وضعية البلدان النامية عموماً ، وعلى وجه الخصوص البلدان الأقل نمواً، يمكن مصادفة أنماط إنتاج غير متجانسة في المدينة والريف معاً، فهناك نمط الإنتاج الرعوي في البادية، وفي الريف يمكن مصادفة بقايا نمط إنتاج مشاعي وأشكال إنتاج شبه إقطاعية إلى جانب الزراعة الرأسمالية ، التي اعتمدت على رأس المال الوطني أو الأجنبي.ولكل من هذه الأنماط قوانينه الخاصة ، وعلاقاته الإنتاجية المميزة، وتقنياته المختلفة.فالمحراث والمعول يتعايشان جنباً إلى جنب مع التراكتور، والمنجل إلى جانب الحصّادة الآلية، وأعمال السخرة الجماعية والعمل غير المأجور إلى جانب العمل المأجور، والزراعة البعلية إلى جانب الزراعة التي تستخدم أحدث تقنيات الري ..الخ

في الاقتصاد الحضري وفي مجال الصناعة قد نصادف ورش ومجمعات حرفية تعتمد على العمل اليدوي ولا تستخدم العمل المأجور إلا على نطاق محدود، إلى جانب المنشآت الصناعية الآلية الحديثة ، فقد بقيت نسبة القطاع الحرفي التقليدي مرتفعة حتى مطلع القرن الحادي والعشرين في عدد من مدن آسيا وأفريقيا ، ومنها المدن العربية والسورية، حيث كانت تنتج قرابة ٦٠% من الإنتاج الصناعي ، وكان

يعمل فيها نسبة كبيرة تزيد على ٨٠% من العاملين في القطاع الخاص ومنشـــآته.إلى جانب هذه الورش الحرفية كانت المجمعات الصناعية الضخمة، التي تستخدم العمـــل المأجور على نطاق واسع والعمالة الماهرة، وتتميز باستخدام مكثـــف للعمـــل ورأس المال والتكنولوجيا الحديثة، وتعتمد الأساليب الحديثة في الإدارة والتسويق.

في مجال التجارة فمن السهل جداً التعرف على الأسواق التقليدية في البلـــدان النامية، حيث تنتشر الأسواق المتخصصة بسلعة واحدة ، وتعتمد علـــى الحوانيـــت الصغيرة أو المتوسطة، التي تدار من قبل رب الأســـرة و أبنائـــه، وتفتقـــر للكـــوادر المتخصصة في التسويق والمالية والمحاسبة ، وتعتمد أســـاليب بســـيطة في المعـــاملات التجارية والمالية والمحاسبة.

إلى جانب هذا النوع التقليدي تنتشر المتاجر الحديثة الضـــخمة (المـــول-أو السوبر ماركت) التي تُشغِّل أعداد كبيرة نسبياً من العمـــال والباعـــة في أجنحـــة متخصصة بالسلع، وتعتمد برامج محاسبة متطورة وطرق تسعير وبيـــع بالحاســـوب والبرمجيات، ويديرها تقنيون متخصصون في مجالات الإدارة والدعاية والتسويق.

تكمن المشكلة في ظاهرة تعدد أنماط الانتاج ، في اختلاف قوانين السوق الـــتي تنظم عمل هذه الأنماط ، فإذا كان الإنتاج الكبير محكوم بقوانين الإنتـــاج الســـلعي الرأسمالي الكبير أو الموسع، فالأنماط التقليدية يحكمهـــا قـــانون الإنتـــاج الســـلعي الصغير.لهذا يصبح التخطيط الاقتصادي في البلدان النامية متعذراً، ونجـــاح التنميـــة مرهون بمراعاة ظروف العاملين في جميع هذه القطاعات.

٢- عدم الترابط بين القطاعات الاقتصادية و البنى الاجتماعية:

إن دخول العلاقات الرأسمالية إلى البلدان النامية لم يـــؤد إلى نشـــوء رأسماليـــة صناعية من جهة، و لم يؤد للقضاء على مخلفات الإقطاعية أو ما يطلق عليها (الـــبُنى التقليدية) من جهة أخرى، إنما بدأت هذه البُنى تتعايش جنباً إلى جنـــب مـــع الـــبُنى الحديثة، المتمثلة بظهور الرأسمالية التجارية غير المنتجة، التي تعيش في المدن إلى جانب

برجوازية بيروقراطية ناشئة، أما في الريف فقد ظلت العلاقات الإقطاعية أو شبه الإقطاعية،ولسنوات عديدة ، موجودة حتى بعد فترة الإصلاحات الزراعية في الخمسينات والستينات من هذا القرن.

كما انتشرت في المدن أنماط غير نظامية وغير رسمية من العمل وهو ما أطلق عليه (القطاع غير المنظم) كالبيع في الشوارع أو الاشتغال بأعمال أخرى تدر عليهم دخلاً منخفضاً بشكل مؤقت نظراً لعدم وجود فرص عمل ثابتة.

إن وجود بنى اقتصادية واجتماعية تنتمي إلى عصور مختلفة ،كالعمل التقليدي الحرفي والصناعة التحويلية الحديثة في المدن .والفلاحة التقليدية في الزراعة إلى جانب الزراعة الرأسمالية الحديثة يعني وجود علاقات اقتصادية متباينة وعلاقات موازية لها في البنى الاجتماعية أيضاً.إذ تتعايش العلاقات التقليدية الأهلية، التي تقوم على تغليب الانتماء للقبلية أو العائلة، أو الطائفة الدينية، أو الانتماء الجغرافي،أو العرقي...الخ على أنماط العلاقات المدنية والمؤسسية الحديثة، وتؤثر هذه العلاقات الأهلية (ما قبل المدنية) بشكل مباشر على تراجع الإنتاج القومي ككل، واستتراف الاقتصاد الوطني، وتأخر نضج المجتمع المدني القائم على تغليب الشعور بالانتماء (إلى الوطن الواحد) وسيادة القانون، ووحدة المصالح والاهتمامات، بغض النظر عن أي انتماء آخر؟ وقد يتعدى أثر ظاهرة تعدد أنماط الإنتاج الحدود السيسيولوجية وعلاقات الناس الاجتماعية إلى أنماط التفكير ، فتتعايش أنماط من التفكير الغيبي واللجوء إلى السحر والتنجيم والشعوذة مع أنماط التفكير العلمي.

٣- المشكلة السكانية:

تطرح المسألة السكانية ومعدلات النمو السكاني المرتفعة في العالم النامي على التنمية مشاكل جديدة، تتعلق بالتوازن البيئي ومنظومات الاستبقاء على الحياة، وما ينجم عنها من زيادة استهلاك للغطاء النباتي والغابات والطاقة، وظهور مشكلات بيئية، تتعلق بالتلوث وحدوث انقلاب في دورة المناخ، نتيجة لزيادة الاحتباس الحراري وانحسار الغطاء النباتي والتصحر؛ إضافة للمشكلات الاجتماعية الأخرى كالبطالة الفقر.

بالنظر إلى الجدول رقم(٣\٥) نلاحظ أن معدلات النمو السكاني في البلـــدان العربية وبلدان أفريقيا جنوب الصحراء، ظلت طوال الفتـــرة بـــين عـــامي ١٩٦٠-١٩٩٤م الأكثر ارتفاعاً بين المجموعات الجغرافية، فبلغت ٢،٨% لكل منها ،كما أن النمو السكاني المتوقع بين عامي ٢٠٠٠- ٢٠١٥م سيبقى مرتفعا في البلدان الأقـــل نمواً وبلدان أفريقيا جنوب الصحراء، وسيظل بحدود ٢،٤% ،وتأتي البلدان العربية في المرتبة الثانية،حيث سيظل معدل النمو السكاني عند ٢% وســـطياً، فيمـــا يلاحـــظ انخفاضه في البلدان الناشئة أو بلدان شرق آسيا والمحيط الهادي إلى معدل ٠،٨% وهو معدل ثبات السكان.

الجدول رقم(٣\٥): معدلات النمو السكاني وعدد السكان في البلدان النامية بين أعوام١٩٦٠-٢٠١٥م

مؤشرات السكان	البلدان العربية	أفريقيا جنوب الصحراء	جنوب آسيا	شرق آسيا والمحيط الهادي *	جنوب شرق آسيا والمحيط الهادي	أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	أقل البلدان نموا	جميع البلدان النامية	البلدان الصناعية	العالم
معدل النمو السكاني: ١٩٦-١٩٩٤م ١٩٧٥-٢٠٠٠ ٢٠٠٠-٢٠١٥	٢،٨ % ٢،٧ ٢	٢،٨ ٢،٦ ٢،٤	١،٨ % ٢،١ ١،٥	١،٩ % ١،٥ ٠،٨	%٢،٢ **	٢،٣ % ١،٩ ١،٣	٢،٥ % ٢،٦ ٢،٤	٢،٢ % ١،٩ ١،٤	%٠،٨ ٠،٧ ٠،٥	%١،٨ ١،٦ ١،٢
السكان مليون/ان ١٩٦٠م ٢٠٠٠م ٢٠١٥م	٩٢،٥ ٢٧٢، ٣ ٣٣٣	٢١١ ٦٢٢ ٩٠٧	٥٨٥ ١٤١ ٣ ١٧٦ ٢	٦٩٧ ١٣٥ ٦ ٢١٠ ٨	٢٢٦،٧ ٥٢٨ **	٢١٤ ٥١٠ ٦٢٤	٢٢٧ ٦٢٠ ٩٠٧	٢٠٢ ٥ ٤٧٧ ٤ ٥٧٧ ٣	٩٤١ ١٢٥٢ ١٢٠٩	٢٩٩٤ ٦٠٢٦ ٧٢٠٧

*:لا يشمل ذلك الصين **:تم دمج شرق آسيا وجنوب شرق آسيا والمحيط الهادي معاً

المصدر:تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٧م،ص٢٢٧جدول٤٧،تقرير التنمية البشرية،٢٠٠٢،ص١٧٥جدول٥

كما ستستأثر آسيا في عام ٢٠١٥م بالحصة الأكبر من السكان ،حيث سيتركز في جنوب وشرق آسيا والمحيط الهادي أكثر من نصف سكان العـــالم(٣٨٧٢مليـــون

نسمة) من أصل ٧٢٠٧ مليون نسمة.ومن المتوقع في منتصف القرن الحادي والعشرين أن نسبة سكان العالم النامي ستصبح أكثر من ٨٥% من سكان الأرض.وعلى الرغم من الجهود الدولية المكثفة لشرح أبعاد ومخاطر النمو السكاني في البلدان الفقيرة، والإنفاق الكبير على برامج تنظيم الأسرة، إلا أن الميل نحو الإنجاب يزداد في البلدان الأكثر فقراً، في حين تتناقص هذه الرغبة مع زيادة الرفاه.

وفي مجال تنظيم الأشرة في البلدان النامية كانت الصين السباقة في هذا الميدان، فبدأت منذ عام ١٩٧٩م بتطبيق قانون الأسرة ذات الطفل الواحد، وتمكنت من تخفيض معدل النمو السكاني بين ١٩٧٩-١٩٨٦م من ٣،٤-١،٨% والآن تقترب معدلات النمو السكاني في الصين من ٠،٨% بعد ان انخفض عدد سكانها من ١٣٠٠-١٢٠٠مليون نسمة،كما تسير الهند في نهج مماثل للصين ، للحفاظ على التوازن السكاني عند ١١٠٠ مليون نسمة.

لكن ازدياد معدل الرفاه وحده كفيل بتخفيض النمو السكاني، وطالما لا توجد سياسيات حقيقية للحد من الفقر، فإن المسألة السكانية ستبقى قائمة، ويترتب عن هذه المسألة جملة من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية في العالم النامي وأهم هذه المشكلات:

١-الفقر: ما يزال الفقر يتركز في المناطق التي تتصف بمعدلات نمو سكاني مرتفعة مثل (أفريقيا جنوب الصحراء وجنوب آسيا) حيث تزيد فيها معدلات الفقر عن ٤٠% من السكان، وقدر تقرير التنمية البشرية في العالم لعام ١٩٩٧م ، أنه في عام ١٩٩٣م كان هناك ١٣٠٠مليون نسمة يعانون من فقر الدخل (فقر الدخل مقاساً بواحد دولار يومياً للفرد) إضافة لوجود٨٥٠ مليون يعانون من نقص الغذاء ونحو١٢٠٠ مليون لا يتمكنون من الحصول على مياه شرب نظيفة، وكان ٨٥% من هؤلاء الفقراء يعيشون في (جنوب آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء) إضافة لوجود نحو

٢٣٢مليون طفل في هذه المناطق يعانون من ظروف الاستغلال الجسدي والرق والبغاء.

٢-تغير البيئة: لقد خسر العالم النامي في السنوات الأخيرة من القرن العشرين، ونتيجة حاجة السكان في البلدان الفقيرة للحطب المستخدم في الطهي والتدفئة نحو من ٨-١٠مليون هكتار من الغابات سنوياً ، وخسرت أفريقيا لوحدها بين عامي ١٩٥٠-١٩٩٤م نحو ٧٥مليون هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة، نتيجة لزحف التصحر.

لكن في الواقع إن هذه المؤشرات لا تعكس حقيقة ما يمكن عمله لأجل هذه البلدان، فإن كلفة القضاء على الفقر في البلدان النامية (الأكثر فقراً) لا تزيد على ٤٠ مليار دولار وهو مبلغ لا يعادل ١٠% مما أنفقته الولايات المتحدة سنوياً على التسلح خلال فترة احتلالها للعراق عام ٢٠٠٣-٢٠٠٤م.

٣- مشكلةالبطالة:

إن مشكلة البطالة (**Unemployment**) في البلدان النامية من أخطر المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجهها في القرن الحادي والعشرين.وتختلف أبعاد المشكلة في هذه البلدان عما هي عليه في البلدان الصناعية المتقدمة من منظور (أسبابها، ومعدلات نموها،ونتائجها الاجتماعية،وطرق مواجهتها).

وتواجه البلدان النامية صعوبات حقيقية في حلها، في ظل ارتفاع معدل النمو السكاني والاعتماد على اقتصاد تصديري أحادي الجانب، وتَعرُّض هذه السلع لتقلبات الأسعار الدولية وانخفاض أسعارها باستمرار،بسبب تراجع الطلب عليها في الأسواق، وظهور مواد خام اصطناعية تحل محلها (باستثناء النفط والغاز) .

أدت المتغيرات السياسية في الساحة الدولية دوراً سلبياً ،في غير صالح هذه البلدان فكان انهيار المنظومة الاشتراكية في أوروبا الشرقية وتفرد الولايات المتحدة في السياسة

الدولية، قد أضعف مواقف الفقراء في العالم ، وكان ارتفاع أسعار الطاقة أثر حرب الخليج الثانية١٩٩١م ،والاحتلال الأمريكي للعراق بين ٢٠٠٣-٢٠٠٥م فيما بعد قد أدى لارتفاع أسعار الطاقة بشكل جنوني فارتفعت أسعار النفط من ٢٥-٧٥ دولار للبرميل.

دفعت هذه الظروف الأمور في اتجاه واحد، هو إجبار البلدان النامية ، طوعاً أو قسراً، على تغيير سياساتها الاقتصادية السابقة.والقيام بإرادتها أو تحت أملاءات وشروط أندية الديون وصندوق النقد الدولي، بإجراء تصحيح أو تثبيت اقتصادي هيكلي ، تمثل بالحد من الإنفاق الحكومي ومن التوظيف في القطاع الحكومي ، وتحرير التجارة الداخلية و الخارجية وأسواق المال ، إضافة لخصخصة أصول ممتلكات القطاع العام.

هذه الظروف إذا ما أُخذت بالحسبان مع مشكلة ارتفاع معدل النمو السكاني ، فإنها شكلت مزدوجة ضاغطة بقوة على أسواق العمل الوطنية في العالم النامي، وفي ظل معاناة البلدان النامية من انخفاض معدلات النمو الاقتصادي، فإن الزيادة السكانية امتصت الزيادة في معدل النمو الاقتصادي وتراجعت معدلات التشغيل وفرص الوصول للدخل.

وبالنظر إلى معدل النمو الاقتصادي الوسطي في البلدان الأقل نمواً فقد كان منخفضاً بين عامي ١٩٨٠-١٩٩٣ ووصل إلى ٢,٥% مقارنة مع الوسطي للبلدان النامية ٤% كما كانت حصة الفرد من نمو الدخل القومي (معدل نمو الدخل الفردي) كانت ٢% للبلدان النامية، في حين كان معدل نمو الدخل الفردي سالباً في البلدان العربية وأمريكا اللاتينية ،إذ وصل في هاتين المجموعتين إلى ـ ٠,٤% مما يعني أن النمو السكاني سيجعل إمكانية حل مشكلة البطالة شبه مستحيلة ،كما أن غياب أنظمة الرعاية الاجتماعية وإعانات البطالة **Benefits** التي تقدمها نقابات العمل

وأرباب العمل في الدول كما هو الحال في البلدان المتقدمة، يجعل من مشكلة البطالة ذات أبعاد اجتماعية وإنسانية خطيرة مع غياب مصادر الدخل الأخرى.

- **حجم البطالة في العالم النامي**: تواجه الدول النامية (المتوسطة النمو والأقل نمواً) مشكلة البطالة كأهم مشكلة على أبواب القرن الحادي والعشرين، وترجع هذه المشلكة في جزء منها لأسباب تقنية، تتعلق بغياب التقديرات الدقيقة لمعدلات البطالة و عدم إمكانية رسم سياسات وطنية أو إقليمية للتغلب عليها في ظل غياب القاعدة الصحيحة للمعلومات الإحصائية ، وعدم توافر أرقام إحصائية دقيقة عن البطالة في عدد كبير من البلدان النامية.

إلى جانب الأسباب الفنية أحياناً، التي تتعلق بغياب الكوادر الوطنية القادرة على رصد هذه الظاهرة وإجراء مسوح دورية دقيقة لرصد حجم البطالة وأنواعها المختلفة، وأحياناً غياب الوعي بمدى أهمية المسح الاجتماعي للبطالة من قبل الدولة، هذا إذا لم نقل أن بعض الدول ترى أن المعلومات الإحصائية ، ومعرفة معدلات البطالة سراً من أسرار الدولة وثيق الصلة بأمنها السياسي والاقتصادي ؟.

خلاصة القول أن التقديرات الإحصائية للسكان وحجم البطالة تظل في هذه الدول غير دقيقة ، ولا يمكن الركون علمياً لأرقامها الإحصائية.

لكن ما هو تعريف البطالة وما هي طرق حسابها ؟ تختلف طرق حساب معدل البطالة من بلد لآخر، تبعاً للتعريف الإجرائي الوطني الذي تعتمده الدولة للبطالة، وتبعاً للفترة الزمنية لانقطاع الفرد عن العمل المعتمدة في مسح وتقدير البطالة ، وتحديد من هو العاطل عن العمل؟ كما توجد أنواع مختلفة للبطالة،تبعاً لمدة الانقطاع عن العمل،فنقول بطالة جزئية أو لبعض الوقت (part-Time)،وهناك البطالة موسمية تظهر بعد انقضاء مواسم الزراعة والسياحة، إضافة لأنواع أخرى للبطالة تبعاً للأسباب الرئيسية للبطالة،كالبطالة الاحتكاكية الناجمة عن عدم تلاقي طرفي العرض والطلب في سوق العمل، أو بسبب الحركية الاجتماعية للعمال وانتقال العمالة من

الريف للمدينة ، أو انتقال العمالة من قطاع لآخر ،أو خروج السيدات ربات المنازل للبحث عن العمل خارج المترل أو عودهن من جديد للعمل المترلي...الخ وهناك البطالة الهيكلية(Structural Unemployment) الناجمة عن حدوث تغير هيكلي في الاقتصاد القومي والتحديث التكنولوجي في تقنيات العمل ..الخ

لكن لابد من وجود تعريف عام للبطالة، وقد يكون أقرب هذه التعريفات من حيث الشمول والعمومية والدقة هو تعريف منظمة العمل الدولية(**ILO**) حيث عرفت البطالة بأنها :(كل فرد قادر على العمل، وراغب فيه، ويبحث عنه، ويقبل به عند مستوى الأجر السائد، ولكن دون جدوى يبحث عنه ولا يجده).

من التعريف السابق يمكن استنباط شروط تحديد من هو العاطل عن العمل؟ لكن هذا التعريف يستثني البطالة المقنعة (الفائضة) وظاهرة العمل غير المنظم، وتنتشر هاتان الظاهرتان على نطاق واسع في البلدان النامية (المتوسطة النمو- والأقل نمواً).

كان حجم العمالة في البلدان النامية في عام ١٩٩٥م يُقدر بحوالي ١٨٠٠مليون مقابل ٦٠٠مليون عامل في العالم الصناعي، أي ٧٥% من العمالة العالمية تركزت في البلدان النامية. أما نسبة البطالة في البلدان النامية (من كل الأشكال والأنواع) بما فيها المقنعة والبطالة الجزئية فإنها ؛ كانت تصل إلى ٢٧% من حجم قوة العمل ؟ أي هناك ما يزيد على ٤٨٦ مليون عاطل عن العمل.

باستخدام الدراسات الإسقاطية ، فإن خبراء الأمم المتحدة كانوا يتوقعون أن قوة العمل في العالم النامي ستشهد على مدى السنوات العشر المقبلة معدل نمو وسطي لا يقل عن ٣% من حجم قوة العمل، وهذا المعدل يحتاج لوجود معدل نمو اقتصادي لا يقل عن ٦% للتغلب على هذه المشكلة.

وإذا كانت الهجرة الدولية في السابق من المنافذ الخارجية للعاطلين عن العمل للحد من مشكلة البطالة في الدول النامية ،حيث هاجر بين عامي١٩٦٠-١٩٩١م من هذه الدول إلى البلدان الصناعية حوالي ٣٥ مليون عامل (منهم ٦ ملايين هاجروا

ودخلوا بطرق غير قانونية).لكن بعد انهيار الاشتراكية في أوربا الشرقية في مطلع تسعينات القرن العشرين ، أصبحت الأفضلية للمهاجرين في أمريكا وأوربا من أوربا الشرقية وروسيا على المهاجرين من البلدان النامية.

كما بدأت حملات التطويق والملاحقة للهجرة غير الشرعية في أوربا، وانتشرت الحركات العنصرية والفاشية ضد المهاجرين القدامى والجدد من البلدان العربية وبلدان الجنوب الفقير ، لاسيما بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١م وتدمير مركز التجارة العالمي والمبالغة السياسية بخطر الإرهاب على الدول الغربية للتضييق على الهجرة.

أدى التأثير الضاغط للبطالة نتيجة زيادة العرض وانكماش الطلب في سوق العمل إلى تأزم المشكلة وحدوث تغيير هيكلي في بنية سوق العمل، ونمو ظاهرة القطاع غير المنظم في البلدان النامية (مثل الباعة في الشوارع والطرقات في المدن والبلدات وعمال الورش والخدمة المنزلية) بسب البطالة وعدم استيعاب القطاع المنظم الخاص أو الحكومي للعمالة الفائضة ، وتأمين فرص عمل نظامية لهؤلاء في أعمال صناعية أو تجارية أو إدارية وخدمية .فاندفعوا للعمل في هذه الأنشطة ، وكانت نسبة العاملين في القطاع المنظم في عام ١٩٩٥م تُقدر بحوالي ٢٧%من حجم قوة العمل في البلدان النامية، وإذا أضفنا لهذه النسبة ما يعرف باسم العمالة الجزئية أو الناقصة ، في القطاعات ذات الإنتاجية المنخفضة، فإن نسبة هؤلاء قد وصلت في أواخر السبعينات مثلاً في أمريكا اللاتينية إلى ٢٠% وآسيا ٢٦% وأفريقيا ٤٠% فإن المشكلة تزداد تعقيداً لاسيما مع التطور التقني والإحلال السريع للروبوت والمعلوماتية والأجهزة والآلات ذات التحكم الإلكتروني، فتصبح فرص العمل المتاحة ،مقارنة مع نمو قوة العمل ، في تناقص مستمر، وقد تشهد البلاد النامية أعظم حوادث عنف ومواجهات وحروب أهلية دينية وعرقية بسبب الفقر والبطالة.

٤- الاقتصاد التصديري الأحادي الجانب:

بدأت هذه السمة بالتشكل قبل القرن العشرين، حين اتجه الريف في هذه البلدان، وفي مراحل مبكرة من القرنين الثامن عشر والتاسع عشر بالتحول إلى الزراعة التصديرية وزراعة المحاصيل الصناعية، التي كان الطلب عليها مرتفعاً في بلدان الشمال الأوروبي (كالقطن والحرير والحبوب والصوف والبن و الجوت والمطاط الطبيعي، و الكاكاو،والتمور.. الخ) هذا التحول أُطلق عليه في الأدبيات الاقتصادية مرحلة دخول البلدان النامية في التقسيم الدولي للعمل؟ وبقيت هذه الحالة مستمرة بسماتها الأساسية منذ الاستقلال وحتى عام ١٩٨٩م .إذ كانت العديد من الدول النامية قد اعتمدت على سلعة تصديرية واحدة: مثل ؛ الفول السوداني في السنغال وغامبيا فكانت حصته من صادرات البلدين على التوالي ٣٥% و٧٨% والقطن في مصر وتشاد وحصته من صادرات البلدين ٤٣% و ٤٨% على التوالي ،يضاف لهذه القائمة، اعتماد بعض المناطق الجغرافية على سلعة واحدة تتروح حصتها بين ٣٧-٨٦% من الصادرات الوطنية، فكان الكاكاو عماد الصادرات في غانا وبلدان أمريكا اللاتينية، والجوت والمطاط الطبيعي في بلدان جنوب وجنوب شرق آسيا، والموز في الصومال والإكوادور، والبن في اليمن والحبشة والسلفادور وكولومبيا والبرازيل..الخ

غني عن البيان أن البلدان النامية الأعضاء في منظمة (أوبك) بقيت حتى عام ٢٠٠٦م تعتمد على النفط والغاز الطبيعي كسلعة تصديرية واحدة، تتراوح حصتها بين ٨٠-٩٢% من الصادرات الوطنية، كما هو الحال في فنزويلا ونيجيريا و الغابون والبلدان العربية العضوة في (منظمة الأوبك) وهي:(ليبيا-العراق-الجزائر-السعودية-الكويت-الإمارات-قطر-البحرين) وهناك بلدان عربية أخرى خارج الأوبك تزيد حصة النفط من صادراتها على ٦٠% مثل (عُمان-سوريا-مصر-اليمن-السودان).

في حين اعتمدت بلدان عربية أخرى على الفوسفات مثل (الأردن، تونس، المغرب) وبلدان أخرى اعتمدت على الحديد الخام مثل (موريتانيا، الجزائر)...الخ.

ومن المعروف إن أي اضطراب في أسعار هذه السلع في السوق العالمية سوف يؤدي إلى انعكاسات اقتصادية خطيرة وسلبية على هذا البلدان المصدرة لسلعة واحدة، وسوف يتأثر اقتصادها بالكامل بسبب انخفاض أسعار هذه السلعة ، وأحدث مثال على ذلك هو الحصار الاقتصادي الذي فرضته الولايات المتحدة على العراق بعد حرب الخليج الثانية ١٩٩١، حيث أدى حظر تصدير النفط العراقي ،إلى حدوث مجاعة ومعاناة إنسانية شديدة للشعب العراقي، وكما حصل مع غانا في فترة حكم نكروما في ستينات القرن العشرين، فأدى حظر استيراد الكاكاو وهو محصول تصديري أساسي لحدوث أزمة اقتصادية في غانا أدت لإسقاط حكومة نكروما، كما فرضت الولايات المتحدة حظراً مماثلاً على استيراد السكر من كوبا لإسقاط نظام فيدل كاسترو لكنها لم تنجح؟ ومارست الولايات المتحدة في التسعينات حظراً مشابهاً على بلدان أخرى مثل ليبيا بسبب قضية (لوكربي) وعلى السودان بسبب الحرب الأهلية وحركة التمرد في إقليم دارفور...الخ

لكن جوهر مشكلة الاقتصاد التصديري الأحادي الجانب، يتعلق بكون قيمة المواد الأولية في السوق الدولية تبقى منخفضة، بالمقارنة مع أسعار المواد المصنّعة، وهذا ما يطلق علية انخفاض القيمة المضافة في الصادرات، لذلك نجد أن حصة البلدان النامية مجتمعة من الصادرات العالمية لم تزد على ١٧% في عام ١٩٣٧م.ثم انحدرت هذه النسبة في عام ١٩٥٠م إلى ٩% نظراً لاعتماد معظم البلدان النامية على تصدير المواد الأولية الخام، التي بدأت أسعارها تتراجع في السوق الدولية مع التحول للمواد الخام الاصطناعية ، بدلاً من المواد الخام الطبيعية ، فقد انخفض الطلب على القطن

الطبيعي مثلاً نتيجة لظهور الأنسجة الاصطناعية مـــن ٥١،٣% عـــام ١٩٦٠م إلى ٣٨،٨% عام ١٩٨٢م.

جدول رقم(٦): حصة البلدان الصناعية في تجارة البلدان النامية بين ١٩٥٣-١٩٨٤م

حصة البلدان الصناعية من صادرات البلدان النامية				حصة البلدان الصناعية من واردات البلدان النامية			
	السلع الأساسية	١٩٥٣ م	١٩٨٤م		السلع الأساسية	١٩٥٣م	١٩٨٤م
-١	الغذاء	%٦٠،٧	%٦١،٦	-١	مواد صناعية	%٢٦،٥	%٣١
-٢	منتجات كيمائية	%٩٨	%٨٢،٧	-٢	آلات وأجهزة	%٤٢	%٥٥،٥
-٣	الطاقة	%٢٤	%٩،٥	-٣	منتجات كيميائية	%١١	%٦،/١٣
-٤	خامات طبيعية	%٣٤،٤	%٥١				

المصدر: غ.ك.شيروكوف،البلدان النامية في الاقتصاد العالمي(باللغة الروسية)،موسكو،١٩٨٧م،ص١٢٦-١٢٨

ثم شهدت أسعار المواد الأوليـــة الأخـــرى تراجعـــا مضـــطرداً في الأســـواق العالمية(باستثناء النفط والغاز) مما أدى لتراجع قيمتها في الصـــادرات العالميـــة.فقـــد انخفضت حصة المواد الخام الأولية والحاصلات الزراعية في التجارة الدولية من ٥٩% عام ١٩١٣م إلى ٥٥% عام ١٩٣٨م ،وتراجعت بين عامي ١٩٥٣-١٩٧٠م للمواد الأولية من ١٨% إلى١١،٤% وللحاصلات الزراعية من ٢٣،٥%-١٣،٤%.

أدى هذا التراجع لحدوث خلل في علاقات التبادل التجاري بـــين الـــدول النامية والدول المتقدمة، حيث ظلت علاقات التبعية للسوق الخارجية ماثلة بقوة، عبر قنوات التبادل التجاري.وكان أكثر من ثلثي صادرات البلدان النامية يذهب للبلدان الصناعية، والقسم الأكبر من وارداتها يأتي من هذه البلدان.

-النفط والغاز ودور منظمة(الأوبك):

بقي النفط الخام والغاز الطبيعي المصدر الأول للحصول على النقد الأجـــنبي وتمويل العجز في ميزان المدفوعات، في عدد كبير من البلدان النامية في آسيا وأفريقيـــا

وأمريكا اللاتينية حتى عام ٢٠٠٦م.وبالتالي ظل اقتصاد هذه البلدان يرواح في مرحلة الاقتصاد التصديري الوحيد الجانب مع بقاء النفط كسلعة أساسية في الصادرات.

لكن متى بدأ النفط يحل محل مصادر الطاقة الأخرى في الحياة العصرية الحديثة؟ يعود اكتشاف النفط لسنوات مبكرة من القرن العشرين(حيث بدأت أولى الحقول التجارية في إنتاج وتصدير النفط من الخليج العربي في الظهران بالمملكة العربية السعودية في عام ١٩٣٨م.وإذا كانت البلدان الصناعية قد استخدمت الفحم الحجري كمصدر رئيس للطاقة حتى أواخر ثلاثينات القرن العشرين، فمع أربعينات القرن العشرين بدأ النفط يحل تدريجياً محل الفحم الحجري كمصدر رئيسي للطاقة في عدد البلدان الصناعية، وظهرت الشركات الاحتكارية (الكارتلات) التي احتكرت صناعة النفط (اكتشافاً وإنتاجاً وتصديراً).

كانت هذه الشركات لا تدفع أكثر من ٢% من عائدات النفط كأجار ــ ريع لحقول النفط في الدول المنتجة ، وبقيت حصة الاحتكارات النفطية حتى عام ١٩٤٠م تزيد على ٨٦ % من الأرباح مقابل ١٤% للدول المنتجة.إلى جانب ذلك كانت الشركات الأجنبية تتحكم بأسعار النفط، فقامت بتخفيض أسعارالنفط في شباط ١٩٥٩م من ٠،٠٥-٠،٢٠ دولار للبرميل وفي آب ١٩٦٠م جرى تخفيض سعر النفط الفنزويلي إلى ٠،١٨دولار للبرميل ، وقد أحدث هذا القرار تحولاً جذرياً في صناعة النفط.حيث تداعت البلدان النامية المصدرة للنفط، وبمبادرة من العراق لعقد المؤتمر التأسيسي للدول المنتجة للنفط في ٩\آب\١٩٦٠م وبمشاركة (السعودية وإيران وفنزويلا والكويت إضافة للعراق) وتم الإعلان عن قيام منظمة الدول المنتجة للنفط (أوبك-O.P.E.C) ثم انضمت للأوبك ليبيا والإمارات والجزائر وقطر والبحرين واندونيسيا ونيجيريا والإكوادور و الغابون...الخ هكذا ظهرت منظمة (أوبك) وتحولت لكارتل نفطي، مهمته دراسة السوق العالمية ومعرفة

حجم الطلب على النفط ، وتحديد حصة الدول الأعضاء من الإنتاج، بهدف الحفاظ على الأسعار العالمية.

ارتفعت حصة الدول المنتجة للنفط من الأرباح العالمية بعد تأسيس الأوبك إلى ٣٢،٨% (مقابل ٦٥،٢% للاحتكارات) طوال عقد الستينات، وفي السبعينات وصلت حصتها من الأرباح إلى ٧٠%مقابل ٣٠% للاحتكارات ، ثم أصبحت بلدان (الأوبك) تستأثر بنحو من ٨٥-٩٥% من الأرباح في ثمانينات القرن العشرين.

هكذا تمكنت دول (الأوبك) من رفع سعر برميل النفط إلى ٢،٨٩دولار للبرميل في مطلع عام ١٩٧٣م وبعد حرب ٦ تشرين ١٩٧٣م بأيام قليلة ارتفعت الأسعار إلى ١١،٦٥دولار للبرميل، وأخذت الأسعار بالارتفاع يوماً بعد يوم لتسجل أعلى معدل لها في عام ١٩٨٠م حيث وصل سعر البرميل إلى ٣٦ دولار. هكذا تحولت الأوبك إلى قوة حقيقية لدعم أعضائها في خطوات: تأميم النفط وإنتاجه وتكريره وتصديره بالاعتماد على الطاقات الوطنية والقدرات الذاتية.

لم يكن من السهل إطلاقاً على البلدان الصناعية الخضوع للأمر الواقع، والقبول بتحكم الأوبك بأسعار النفط ، فقامت وبدعوة من وزير الخارجية الأمريكي هنري كيسنجر بعقد مؤتمر للدول الصناعية الستة عشر الأعضاء في (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية O.E.C.D) لتأسيس احتكار دولي للدول المستهلكة للنفط،مواز للأوبك، فتأسست (الوكالة الدولية للطاقة) في ١٤ تشرين الثاني ١٩٧٤م ، التي ضمت في عضويتها ٢٤ بلداً صناعياً، وكانت مهمة الوكالة تخزين كميات كبيرة من النفط داخل آبار في باطن الأرض، تكفي كل بلد لعدة أشهر، وقد خزنت الولايات المتحدة في عام ١٩٨٥م نحو ١٠٠٠مليون برميل من النفط، وبتكلفة وصلت على ٢٥ مليار دولار.

غني عن البيان أن البلدان العربية المنتجة للنفط هي من أهم مناطق العالم في حجم الاحتياطي العالمي المكتشف من النفط والغاز ومن أهم مناطق الإنتاج،ففي هذه المنطقة يجتمع ثلثا الاحتياطي العالمي من النفط وأكثر من ثلث الاحتياطي العالمي من الغاز، وتنتج المنطقة نحو ربع الإنتاج العالمي من النفط، وأكثر من ربع الإنتاج العالمي من الغاز.ويؤدي النفط دوراً حاسماً في الاقتصاد العربي كاقتصاد تصديري أحادي الجانب، فهناك ١٢اثنتا عشر دول عربية يشكل النفط نسبة تزيد على ٦٠% من صادراتها،وتعد عائداته المصدر الأول لتمويل الموازنة الحكومية فيها (السعودية-الكويت-الإمارات-قطر- البحرين-عُمان-الجزائر-ليبيا-العراق-سوريا-اليمن-السودان).بقي أن نقول إن اقتصاد البلدان المصدرة للنفط ومعدلات نموه الاقتصادي ظلت مرهونة بارتفاع أو انخفاض أسعار النفط وحجم الطلب على هذه السلعة في السوق العالمية.

٥- تراجع الزراعة ومشكلة نقص الغذاء :

إن تحول البلدان النامية إلى بلدان مصدرة للخامات الزراعية الصناعية ، أدى إلى تركها زراعة الحبوب و المحاصيل الغذائية الأخرى، مما أدى لحدوث نقص شديد في الغذاء داخل أسواقها الوطنية، واضطرارها لاستيراده من السوق الرأسمالية العالمية.

وإذا ما أخذنا بالحسبان مشكلة النمو السكاني المرتفع في البلدان النامية ،لاسيما في البلدان الفقيرة منها، فإن الفجوة بين الإنتاج المحلي للغذاء وحاجات الاستهلاك للسكان في حالة تنامي بشكل مضطرد، مما يؤدي لتكريس التبعية للسوق الخارجية في تأمين الغذاء. فقد ارتفع معدل الاعتماد في البلدان النامية على استيراد الغذاء من الأسواق الخارجية فعلاً من ١٥،٤% عام ١٩٧٠م إلى ٨٢،٥% عام ١٩٨٠م على سبيل المثال.وبالرغم من وجود اقتصاد تقليدي يعتمد على قطاع الزراعة ، فإن حصة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي للدول النامية كانت ضئيلة ، و لم تتجاوز ١٥% من

قيمة الناتج المحلي لهذه المجموعة الذي بلغ عام ١٩٩٤م قرابة ٤٥٣٦ مليار دولار،كما ارتفعت كمية استيراد الغذاء في هذه البلدان عام١٩٩٤ إلى١٢٩ مليون طن من الحبوب إضافة لوجود ٦،٥ مليون طن على شكل معونات غذائية، هذا عدا عن السلع الغذائية الأخرى؟وتعد مسألة استيراد الغذاء قضية خطيرة تمس الأمن الغذائي ، وتشكل ورقة ضغط سياسي بيد الشركات العالمية التي تحتكر تجارة الغذاء، تمارسها على حكومات البلدان المستوردة،مما يهدد أمنها الغذائي.

٦- العجز في ميزان التبادل التجاري الخارجي :

يعُبر مفهوم العجز في ميزان التجارة الخارجية عن الزيادة في قيمة الواردات على قيمة الصادرات، أي أن البلدان التي تعاني من مشكلة العجز تستورد أكثر مما تصدر.ويأتي العجز التجاري ، في غالب الأحيان، كنتيجة مباشرة للاعتماد على اقتصاد تصديري أحادي الجانب في البلدان النامية .وتزداد وطأة العجز مع زيادة السكان والحاجة لاستيراد الغذاء و السلع الاستهلاكية الأخرى إضافة لشراء الأسلحة بسبب الحروب الأهلية أو الحروب الحدودية بين هذه الدول..الخ وباستثناء الدول النامية المصدرة للنفط، فإن جميع البلدان النامية الأخرى ظلت تعاني من هذا العجز في تعاملها التجاري مع العالم الخارجي حتى أواخر القرن العشرين.

نلاحظ من الجدول (٧\١٣) وجود تباين كبير في نسبة العجز بين المجموعات الجغرافية في البلدان النامية، فكان حجم التجارة (كنسبة للناتج المحلي الإجمالي) في عام ١٩٩٤م منخفضاً في العديد من البلدان النامية، ومتفاوتاً بين مجموعة وأخرى.

وباستثناء بلدان شرق آسيا (التي تندرج ضمن مجموعة البلدان حديثة التصنيع) حيث تمكنت هذه المجموعة من تحقيق التوازن في الميزان التجاري عام ١٩٩٤م ، فإن معظم بلدان المجموعات الأخرى عانت من العجز في الميزان التجاري، ما عدا الدول العربية التي حققت فائضاً بنسبة + ٢% كنسبة للناتج المحلي الإجمالي العربي ويعود

هذا الفائض بالدرجة الأولى للصادرات العربية من النفط، وليس للصادرات الزراعية أو السلع المصنعة.

جدول رقم (٧\١٣) حسابات الدخل القومي في للبلدان النامية بين عامي ١٩٩٤-٢٠٠٠م مليار دولار

	البلدان العربية	أفريقيا جنوب الصحراء	جنوب آسيا	شرق آسيا والمحيط الهادي	جنوب شرق آسيا والمحيط الهادي	أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	أقل البلدان نموا	جميع البلدان النامية	البلدان الصناعية	العالم
١- قيمة الناتج المحلي الإجمالي ١٩٩٤م	*٥٨٧	٢٤٧	٤٥١	١٠٣١	٥٤٤	١٥٤٩	٧٢	٤٢٨٠	٢٠٧٤٤	٢٥٠٢٤
٢-نسبة مساهمة الزراعة في الناتج م.إ	%١٣	%٢٠	%٢٨	%١٥	%١٦	%١٠	%٣٧	%١٥	%٣	%٦
٣-نسبة الصادرات من الناتج المحلي	%٢٣	%٢٩	%١٦	%٢٧	%٥٦	%١٤	%١٨	%٢٦	%٢٢	%٢٣
٤-نسبة الواردات من الناتج المحلي	%٢١	%٣٤	%١٩	%٢٧	%٦٠	%١٨	%٣٢	%٢٨	%٢٢	%٢٣
٥-العجز أو الفائض في الميزان التجاري	%٢+	%٥-	%٣-	توازن	%٤-	%٤-	%١٤-	%٢-	توازن	توازن
١-قيمة الناتج المحلي عام ٢٠٠٠م	٦٠٣	٣٠٧	٦٩٣	٢٢٩٦	**	١٩٦١،٢	١٧٨،٥	٦٠٥٩	٢٥٥٥٨	٣٠٩٧١
٢-كنسبة الصادرات من الناتج المحلي	%٤٠	%٣٢	%١٨	%٥٦	**	%١٨	%٢٢	%٣٤	%٢١	%٢٣
٣- نسبة الواردات للناتج المحلي	%٢٩	%٣٣	%١٩	%٥١	**	%١٩	%٣١	%٣٢	%٢١	%٢٢
٤-نسبة العجز او الفائض في الميزان التجاري	%١١	%١-	%١-	%٥+	**	%١-	%٩-	%٢+	توازن	%١+

*تقريبي **:تم دمج المجموعة إلى المجموعة المجاورة شرق آسيا والمحيط الهادي

المصدر: ١-تقرير التنمية البشرية عام١٩٩٧،الجداول ٢٥و٤٧.،٢تقرير التنمية البشرية عام ٢٠٠٠،الجداول١٢و١٤

في حين كان العجز مرتفعاً جداً في البلدان الأقل نمواً وبلـــغ-١٤% وفي بلـــدان أفريقيا جنوب الصحراء بلغ العجز- ٥% تلتها بلدان جنوب آسيا وأمريكا اللاتينيـــة بواقع عجز - ٤% من قيمة الناتج المحلي لكل من المجموعتين .

من الواضح أن مساهمة الزراعة في البلدان الأقل نمواً وجنوب آسيا وأفريقيـــا جنوب الصحراء، أكثر ارتفاعا من المجموعات الأخرى، مما يعكس الطبيعة التقليديـــة

للاقتصاد في هذه المناطق ، لكن الأداء الاقتصادي العام في الدول النامية شهد تحسناً طفيفاً في عام ٢٠٠٠م انعكس على حالة الميزان التجاري في معظم مناطق العالم النامي ، فأنخفض العجز إلى- ١% في كل من : (بلدان جنوب آسياوأفريقيا جنوب الصحراء وأمريكا اللاتينية) لكنه بقي مرتفعاً بنسبة -٩% من الناتج المحلي في البلدان الأقل نمواً، وحقق فائضاً في الدول العربية مقداره+ ١١% من حساب صادرات النفط، وفي بلدان شرق وجنوب شرق آسيا والمحيط الهادي حقق فائضاً مقداره+٥% من حساب الصادرات الصناعية للصين والنمور الآسيوية (ماليزيا-سنغافورة-اندونيسيا-تايوان-هونغ كونغ الصين-كوريا الجنوبية-تايلاند). وقد حققت البلدان النامية مجتمعة، فائضاً في ميزالها التجاري قدره +٢% بعد أن كان سالباً بمقدار-٢% عام ١٩٩٤م.

٧- الحروب والإنفاق على التسلح:

لقد تأثرت البلدان النامية بالحرب الباردة ، وما رافقها من سباق في التسلح، نتيجة لانقسام العالم إلى معسكرين متصارعين، حلف الأطلسي (الناتو) بزعامة الولايات المتحدة من جهة وحلف (وارسو) بزعامة الاتحاد السوفيتي في النصف الثاني من القرن العشرين.

ومن منظور قيمة الإنفاق على التسلح تعد الولايات المتحدة وروسيا من أكثر البلدان إنفاقاً على التسلح في العالم ، فقد انفق الاتحاد السوفيتي (سابقاً) على التسلح قرابة ١٠% من الناتج المحلي في مرحلة الحرب الباردة، لكن الولايات المتحدة ظلت تنفق لوحدها ٢٥% من مجمل قيمة الإنفاق العالمي على التسلح حتى عام ٢٠٠٥م، وسجلت أعوام ١٩٨٥م و٢٠٠٤م أعلى مستوى للإنفاق الأمريكي التسلح بلغ ٤٠٠ مليار دولار أمريكي سنوياً ، في حين أنفق العالم ٢٠٠٠مليار دولار.

كانت بعض البلدان النامية قد انجرت في النصف الثاني من القرن العشـــرين ، وبعد الاستقلال مباشرةً ،لحروب أهلية، وحروب على الحدود لا طائل منها تتعلـــق بترسيم الحدود فيما بين الدول المتجاورة. تلك الحدود وضع خرائطها المســـتعمرون ،حين تقاسموا مناطق النفوذ في العالم النامي فيما بينهم، فاشتعلت الحروب الأهلية في أفريقيا جنوب الصحراء وجنوب آسيا وفي أمريكا اللاتينية ، إضافة لحروب إســـرائيل حليفة الغرب الاستعماري ضد العرب.

وتحولت معها البلدان النامية إلى سوق لتجارة الأسلحة من الدول الأساســـية المنتجة للسلاح وهي (الولايات المتحدة-الاتحاد السوفيتي-بريطانيا-فرنسا-الصـــين) وفي أحيان كثيرة كانت الاستخبارات الغربية تعمل على إشعال الحـــروب لصـــالح البلدان الغربية والشركات الكبرى المصنعة للأسلحة، لتصـــريف الأســـلحة القديمـــة المتراكمة في البلدان النامية.

لقد انفقت البلدان النامية مئات المليارات من الدولارات على استيراد الأسلحة، وهي بأمسّ الحاجة لإنفاقها على التنمية؟! فقد استوردت في عـــام ١٩٨٥م أســـلحة بلغت قيمتها ١٨٧ مليار دولار، وكانت البلدان العربية قد أنفقت لوحدها في نفـــس العام ١٢% من الدخل القومي العربي على التسلح ،وبلغت فاتورة أسلحتها آنـــذاك ١٨٠\ مليار دولار بسبب حروب الخليج الأولى ، وبسبب حرب الخليج الثانيـــة في عام١٩٩١م والصراع مع العدو الصهيوني، كانت قيمة صفقات الأســـلحة للـــدول العربية بين عامي ١٩٨٣-١٩٨٥م نحو ١٤١ مليار دولار (تعادل من ٥-٦% مـــن الإنفاق العالمي على التسلح،وتمثل ٣٠% من مجمل الإنفاق على التسلح في البلـــدان النامية) .كما بلغت كلفة حرب تحرير الكويت لوحدها ٦٥ مليـــار دولار، دفعـــت دول الخليج منها ٢٢ مليار دولار لجيوش الحلفاء آنذاك، وكانت بعض الدول مثـــل (العراق- السعودية- الكويت- ليبيا- سوريا- الأردن) قد أنفقت أكثر مـــن ١٠%

من الناتج المحلي على التسلح.فقد أدت حرب الخليج الثانية وتوتير الأجواء السياسية في منطقة الخليج العربي لعقد صفقات جديدة من الأسلحة عام ١٩٩٢م بلغت قيمتها ١٥١ مليار دولار في دول الخليج، وكانت حصة المملكة السعودية هي الأكبر بين هذه المجموعة.

أما الدول االعربية الفقيرة التي أنهكتها الحروب الأهلية والخارجية، مثل السودان والصومال واليمن والجيبوتي فقد انفقت على شراء الأسلحة نسبة تترواح بين ٥-٩% من ناتجها المحلي الإجمالي.

انعكس ارتفاع حجم الإنفاق على التسلح على حصة الفرد العربي من الإنفاق على التسلح فكانت في ١٩٩٥م قد وصلت إلى ١٤٣ دولار للفرد الواحد، مقارنة بالوسطي في البلدان النامية ٣٥ دولار للفرد كما هو موضح في الجدول(٨\١٣).

جدول رقم(٨\١٣) الإنفاق على التسلح في البلدان النامية والعالم بين عامي ١٩٨٥- ١٩٩٥م مليون دولار

الإنفاق على التسلح	البلدان العربية	أفريقيا جنوب الصحراء	جنوب آسيا	شرق آسيا والمحيط الهادي ١	جنوب شرق آسيا	أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	أقل البلدان نموا	جميع البلدان النامية	العالم
١-حجم الإنفاق: عام ١٩٨٥م	٦٥٩٥٢	٩٩٠٩	٣١٥١٢	٤٠٤٢١	١٥٧٧٩	١٩١٢٩	٦١٤٥	١٨٦٩١٧	٨٣٣٥٥٤
١٩٩٥ م	٣٣٧٦٦	٧٨٤٢	١٥٥٥٩	٥١٣٤١	١٨٦٣٣	٢٠١٧٥	٤٩٣٥	١٥٣٦٧٨	٧٩٧٣٣٣
٢-كنسبة من الناتج المحلي: ١٩٨٥م	%١٢	%٣	١٥	%٧	%٦	٢	%٤	%٧	%٥
١٩٩٥م	%٦،٥	%٣	٣	%٥	%٣	٢	%٣	%٣	%٣
حصة الفرد (دولار): ١٩٨٥م	٣٦٥	٢٢	٣٢	٣٧	٣٨	٤٧	١٤	٢٥	١٨٥
١٩٩٥م	١٤٣	١٤	١٢	٤٠	٣٩	٤٣	٩	٣٥	١٤٣

المصدر: تقرير التنمية البشرية عام ١٩٩٧ ،جدول رقم٤٧

وكانت حصة البلدان العربية من الإنفاق على شراء الأسلحة هي الأعلى بين الدول النامية حيث بلغت هذه النسبة نحو ١٢% من الناتج المحلي العربي، وفي عقد التسعينات مع بدء حرب الخليج الثانية ١٩٩١م كان الإنفاق العربي على التسلح مرتفعاً فبلغ ٦،٥% من قيمة الناتج المحلي الإجمالي العربي في حين كان المعدل الوسطي للبلدان النامية ٣%.

لكن الحروب الأهلية والحروب بين الدول المتجاورة لم تكن نتائجها زيادة الإنفاق على التسلح، الذي كان مرتفعاً مقارنة بالإنفاق الحكومي على مجالات التنمية البشرية كالتعليم والصحة فحسب، بل أدت الحروب لكوارث إنسانية تمثلت بالتهجير السياسي واللجوء الإنساني وزيادة أعداد النازحين، الذين كانوا بحاجة للمأوى والغذاء والماء والدواء.

فقد وصل عدد هؤلاء في العالم عام ٢٠٠٠م إلى ١١،٣٧٤ميلون مُشرد و لاجيء وكان ٧٥% من هؤلاء كانوا في البلدان النامية وبلغ عددهم ٨،٥ مليون مشرد، ونحو ٩٠% منهم موزعين في أكثر المناطق فقراً في العالم النامي، في جنوب آسيا ٤،٢ مليون لاجيء وفي البلدان الأقل نمواً قرابة ٣ مليون لاجيء ، مما ترتب على هذه البلدان أعباء اقتصادية إضافية ومعاناة إنسانية ضخمة.

٨- العجز في الميزانية العامة:

برزت ظاهرة العجز في الموازانة الحكومية في الدول النامية في عقود السبعينات والثمانينات من هذا القرن، وتتمثل هذه الظاهرة بعدم التناسب بين موارد دخل الموازنة الحكومية وبين حجم النفقات ، مع تنامي الإنفاق الحكومي بشقيه الاستثماري والعادي، على مشاريع التنمية والإنفاق على جهاز الإدارة الحكومية الضخم وعلى الأجهزة الأمنية والجيش ...الخ

ترافقت هذه الظاهرة مع الزيادة الكبيرة للسكان والهجرة الضخمة من المدينة إلى الريف، وما ترتب عنها من زيادة في الإنفاق الحكومي على لتوسيع قطاع الخدمات، وتوفير المدارس والجامعات والمشافي، والتوسع في مخططات المدن وتأمين السكن والكهرباء للمهاجرين الجدد،وتطوير مشاريع البنى التحتية كالطرق والمواصلات والاتصالات، والإنفاق على توفير وتوسيع شبكات مياه الشرب وشبكات الصرف الصحي ، ودعم أسعار السلع الاستهلاكية..الخ إلى جانب الإنفاق على تطوير مؤسسات القطاع العام وتأمين فرص عمل للأفواج الجديدة من الشباب الداخلين لأول مرة إلى سوق العمل، حيث قامت الدولة بدور المعيل ورب عمل لقسم كبير للسكان.ولما كانت الموارد والمداخيل محدودة لاسيما مع انتشار الفساد الإداري وانخفاض حجم التحصيل الضريبي كما،هو موضح في الجدول رقم (٩\١٣) فقد اضطرت الدول النامية إلى زيادة الإصدار النقدي كوسيلة لتغطية النفقات ، مما أدى لارتفاع معدلات التضخم وتدهور القيمة الشرائية لقسم كبير من السكان مع تراجع أسعار الصرف للنقد الوطني ،وقد سجل التضخم مقاساً بأسعار المستهلك للمواد الأساسية معدلات عالية طوال الفترة بين ١٩٨٤-١٩٩٤م في دول أمريكا اللاتينية فقد وصلت هذه المعدلات السنوية ما يزيد على٤٠٠% وفي ١٩٩٤م مع بدء الأزمة المالية في المكسيك أرتفع هذا المعدل إلى ٣٨٧% في دول أمريكا اللاتينية ، ثم تلتها البلدان الأقل نمواً بمعدل وسطي تراوح بين ١٧،٦-١٨% وبلدان جنوب آسيا بمعدل تروواح بين ١٤،٣% و١٦،٨% .

وللخروج من الأزمة اضطرت مجموعة من الدول النامية للجوء إلى القروض الخارجية، بشروط صعبة ومجحفة، ومع تراكم الديون والحاجة لتسديد الأقساط فإن البلدان النامية عانت جميعها من العجز في الموازنة خلال الفترة بين ١٩٨٠-١٩٩٤م باستثناء دول جنوب شرق آسيا والمحيط الهادي التي حققت عام ١٩٩٤م فائضاً موجباً متواضعاً بمقدار٣،٢% وبدت مشكلة العجز مشكلة عامة في البلدان النامية.

من جهة أخرى أدى العون الإنمائي للبلدان النامية، الذي قدمته الدول المصدرة للنفط والدول الصناعية والمنظمات الدولية دوراً مهماً لتخفيف وطأة الأزمة، بتمويل بعض المشروعات الإنمائية والتغلب على مشكلة العجز في موازين مدفوعاتها. وقد تلقت الدول النامية من المساعدات الإنمائية في عام ٢٠٠٠م نحو ٣١،٦٥ مليار دولار، كانت الحصة الأكبر منها لبلدان أفريقيا جنوب الصحراء والبلدان الأقل نمواً و جنوب آسيا.

جدول رقم(٩١٣)الأوضاع في الموازنة العامة للدول النامية بين عامي ١٩٨٠-٢٠٠٠م

	البلدان العربية	أفريقيا جنوب الصحراء	جنوب آسيا	شرق آسيا والمحيط الهادي١	جنوب شرق آسيا والمحيط الهادي	أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	أقل البلدان نموا	جميع البلدان النامية	العالم
١-معدل التضخم السنوي: ١٩٨٤-١٩٩٣م عام١٩٩٤م	- -	١٦،١ ١٥	١٤،٣ ١٦،٨	٨،٣ ١٢،٤	٨ ١٠،٢	٤٢٢،٣ ٨٧٨،٣	١٧،٦ ١٨	١٦٥ ٢٩٨	٣٥ ١٠٣
٣-الإيرادات الضريبية: كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ١٩٩٤م ٤-المساعدات الإنمائية: عام١٩٩٤ ٢٠٠٠م(مليار دولار)	- ٤،٩٤ ٣،٧٥	- ١٨،٣ ١١،٨	١٠ ٥،١ ٤،٢٣	٩ ٣،٨١ ٧،٦٨٧	١٧ *	- ٥،٦٧ ٣،٨١٣	- ١٦،٤٧ ١٢،١٤	١٤ ٥٩،٨٧ ٣١،٦٥	٢٣ - ٣٩،٩٢
٢-العجز في الميزانية(كنسبة من الناتج المحلي) ١٩٨٠م ١٩٩٤م	- %٧،٧	%٣،٧ -	٨،٨ ٦،٢	- ١،٢	٢،٦ ٣،٢+	٢،٥ -	- -	- ٣،٩	- ٢،٦

المصدر:تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٧مUNDP،نيويورك،١٩٩٧م،جدول رقم ٤٧
*:دمج مع بلدان شرق آسيا،-:تعني عدم توفر بيانات،+ يعني وجود فائض في الموازنة

٩- ارتفاع المديونية الخارجية:

لقد أنفقت دول العالم الثالث أموالاً ضخمة على البنى الأساسية ، وعلى استيراد الغذاء والأسلحة، ونظراً لضعف نمو الناتج الإجمالي المحلي، وعدم مقدرتها على

تأمين الموارد اللازمة لذلك، اتجهت للاستدانة من المؤسسات المالية الدولية وأهمها (البنك الدولي) و(صندوق النقد الدولي) إضافة إلى المؤسسات المالية الأخرى.

ولما كانت شروط الإقراض صعبة تتمثل بارتفاع نسبة الفوائد ، فإن الدول النامية عانت من العجز عن إيفاء ديونها لأن (خدمة الديون=الفوائد +الأقساط) أصبحت تضاف كل عام إلى قيمة القرض الأصلي، مما أدى لتضخم حجم الديون. ففي حين لم تكن تتجاوز قيمة الديون الخارجية للدول النامية ٦٣،٥ مليار دولار عام ١٩٧٠م (حصة الدول العربية منها٦،٩ مليار دولار) فقد وصلت في عام ١٩٨٠م إلى ٤٥٠مليار دولار(حصة الدول العربية منها ٧٣،٦مليار دولار).

كانت ديون العالم الثالث تنمو بمتوالية هندسية، ففي حين لم تتجاوز في عام ١٩٨١م أكثر من ٧٣١،٥ مليار دولار فإنها قفزت إلى١٤٤٤ مليار دولار عام ١٩٩٤م كما يبين (الجدول ٣\١٠).وبالنسبة للبلدان العربية فقد قفزت ديونها الخارجية من ٦،٩ مليار دولا عام ١٩٧٠م إلى ١٠٠ مليار دولار عام ١٩٨٥م ثم ارتفعت في عام ١٩٩٤م إلى ١٥٧،٧ مليار دولار ،ووصلت عام ٢٠٠١م (باستثناء العراق) ٤٩٢مليار دولار أو ما يعادل ٧٨ % من مجمل الناتج المحلي العربي،أما خدمة الديون العربية فبلغت ٥٧،٥ مليار دولار\تعادل ١٤،٦% من قيمة الصادرات.

وتوزعت الديون العربية عام ٢٠٠١م على النحو التالي: دول الاتحاد المغاربي ٧٥،٥ مليار دولار ، و(السودان والصومال وجيبوتي ومصر) ٩٢ مليار دولار، و(العراق وسوريا والأردن ولبنان) ١٧٢،٩ مليار دولار.

في عام ١٩٨١م وصلت مشكلة الديون في العالم النامي لطريق مسدود، فأعلن أربعون بلداً نامياً حالة الإفلاس والعجز عن إيفاء الديون ، وكانت أزمة الديون أشد وطأة في دول أمريكا اللاتينية وأفريقيا جنوب الصحراء، منها في بلدان شرق آسيا والصين، وكانت بعض البلدان تصنف ضمن مجموعة الدول شديدة

الديون مثل (الهند والمكسيك والبرازيـــل والأرجنـــتين وتركيـــا ومصـــر والجزائـــر والفيليبين..الخ).

كما كانت نسبة خدمة الديون مرتفعة بالنسبة للصادرات،فوضعت بعض هذه البلدان نفسها تحت تصرف صندوق النقد الدولي والدول الدائنة، مما شكل مـــدخلاً لفرض شروط صندوق النقد الدولي باتباع وصفته في التصحيح الهيكلي والخصخصة مقابل جدولة الديون.

جدول رقم(١٠١٣) :الأوضاع المالية(حجم الديون وميزان الحساب الجاري) للدول النامية في عام ١٩٩٤م
مليار دولار

	البلدان العربية	أفريقيا جنوب الصحراء	جنوب آسيا	شـــرق آسيا والمحيط الهادي ١	جنوب شـــرق آسيا والمحيط الهادي	أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	أقل البلدان نموا	جميع البلدان النامية	العالم
١-الاستثمار المحلي كنسبة من الناتج المحلي عام ١٩٩٤م	٢٥	١٧	٢٢	٣٩	٣٣	٢١	١٧	٢٧	٢٢
٢-الادخار المحلي كنسبة من الناتج المحلي عام ١٩٩٤م	-	١٦	٢١	٤١	٣٣	٢٠	٥	٢٧	٢٢
٣-الديون الخارجية (مليـــــــــار دولار)عام ١٩٩٤م	١٥٧،٧	٢١٣	١٧٨	١٥٦	٢٥٨	٥٢٩	٨٩	١٤٤٤	
٤-الديون الخارجية كنسبة من الناتج المحلي	%٢٨	%٧٩	%٤١	%١٨	%٥٤	%٣٥	%١٠٦	%٣٨	%٢٧
٤- خدمة الديون الخارجية كنسبة من الصـــادرات: عـــام ١٩٨٠م ١٩٩٠ م ٢٠٠٠م	١٠ ١٥،٦ #١٤،٦	١٠ ١٩،٦ ١٠،٥	١٣ ١٩،٩ ١٣	١٥ ١٥،٧ ١٠،٨	٤٠ **- -	١٨ ٢٣،٥ ٣٨،٧	٢٤ ١٥،٦ ٩،٦	- ١٨،٦ ١٨،٦	
٥-ميزان الحساب الجاري عام ١٩٩٤م	-	١١-	- ١،٤٣	٢،٨+	١٧،٧٧-	٥٠،٩-	٧٠،٦-	- ٩٠،٦	-

المصدر:تقرير التنمية البشرية عام ١٩٩٧،جدول ٤٧.تقرير التنمية البشرية،٢٠٠٣م،جدول ١٦ ،البنك الدولي عام ١٩٩٠،جدول رقم ٢٤..** اندمجت مع المجموعة المجاورة شرق آسيا والمحيط الهادي. # تقديرات عام ٢٠٠١م

وبسبب أزمة الديون الخارجية بدأت دول أمريكا اللاتينية تعـــيش أزمـــات اقتصادية منذ الأزمة المالية المكسيك عام ١٩٩٤م والانهيـــارات الـــتي حصـــلت في الأسواق المالية ، وما أعقبها من أزمات شملت عدداً كبيراً من دول أمريكا اللاتينيـــة

بسبب الفساد الإداري الحكومي والمالي، وما ترتب عليها من ديون خارجية كـبيرة، وارتفاع خدمة الديون كنسبة من الصادرات من ٢٣،٥% إلى ٣٨،٧% .

بقيت مشكلة الديون ذات تأثير ضـاغط في مؤشـرات الأداء الاقتصـادي للبلدان النامية حتى عقد التسعينات (كما يوضح الجدول ١٠\١٣) أما حجـم الـدين كنسبة من الناتج المحلي فكان مرتفعاً في أقل البلدان نمواً ،حيث زادت نسـبته علـى ١٠٦% تلتها في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء حيث كانت نسبة الديون ٧٩% من الناتج المحلي.

أما معدلات الاستثمار(كنسبة من الناتج المحلي) فكانت مرتفعـة في بلـدان شرق آسيا وبلغت ٣٩% في عام ١٩٩٤م تلتها بلدان جنوب شرق آسيا ٣٣%.في حين جاءت في المرتبة الثانية البلدان العربية وبلغ معدل الاستثمار فيها ٢٥% لكنـه أقل بمقدار ٢% عن المعدل الوسطي للبلدان النامية، تلتها بلدان أمريكا اللاتينية حيث بلغ معدل الاستثمار الوسطي ٢١% من الناتج المحلي ، أي أقل من الوسطي في العالم بمقدار ١% ومن المعدل للبلدان النامية بمقدار ٦% ، لكن معدل الاستثمار انخفض في البلدان الفقيرة (أفريقيا جنوب الصحراء والبلدان الأقل نمواً) إلى ١٧% وهـو أقـل بمقدار١٠% عن المعدل الوسطي للبلـدان في الناميـة(كمـا يوضـح الجـدول السابق١٣\١٠)

كما كان معدل الادخار كنسبة من الناتج المحلي مرتفعاً في بلدان شرق آسيا والمحيط الهادي فبلغ ٤١% وفي جنوب شرق آسيا ٣٣% ، في حين كان منخفضـاً في أمريكا اللاتينية٢٠% و منخفضاً جداً في البلدان الفقيرة ويقل عن ٥% في البلدان الأقل نموا.

لقد انعكست مؤشرات الأداء الاقتصادي في ميـزان الحسـاب الجـاري، للعلاقات الاقتصادية الداخلية والخارجية، حيث كان هذا المؤشر موجبـاً في بلـدان شرق آسيا والمحيط الهادي ، التي دخلت في مصاف الدول الصناعية وصارت تنـافس على المراتب الخمسة والعشرين الأولى في العالم، في حين كان سالباً في باقي منـاطق العالم النامي، التي ظل اقتصادها تقليدياً أو شبه تقليدي يعتمد على اقتصاد تصـديري

أحادي الجانب، كما وصل العجز كما يبن الجدول ١٠\١٣ لمجموعة البلـدان الناميـة ككل إلى ٩٠،٥٧٧مليار دولار.

١٠-مفهوم الأسواق الناشئة:

ما المقصود بمفهوم الأسواق الناشئة؟ أطلق هذا المفهـوم (اقتصـاد الأسـواق الناشئة) ولأول مرة صندوق النقد الدولي عام ١٩٨٠م على الـدول الناميـة، الـتي سارت في طريق التصنيع والتي تضم النمور الآسيوية والصين والهند إلى جانـب دول أخرى في أمريكا اللاتينية مثل البرازيل والمكسيك..الخ.

لكن المدهش حقاً أن بلداً مثل الصين كانت تعد أكثر من ١٣٠٠مليون نسمة عام ١٩٧٨م، وعانت من مشكلة تأمين الغذاء لسكانها ، الذين يقطن ٨٥% منهم في أرياف فقيرة، أن تحقق معجزة في التحول من الفقر إلى الغـنى، ومـن التخلـف إلى التقدم، ومن عبء ضخامة حجم السكان، إلى تحويل هذا الكم الهائل من السـكان من كم معطل إلى ورشة عمل قومية متكاملة .مما أثار انبـهار وإعجـاب العـالم ، فكثُرت الإسقاطات والتكهنات حول مستقبل الصين ودول الأسواق الناشئة ، ومن بين هذه الإسقاطات إسقاط أجراه البنك الدولي عام ١٩٩٤م حول مسـتقبل هـذه البلدان، بيّن أن الصين قد تصبح في عام ٢٠٠٤م المنافس الأقوى للولايات المتحـدة، وفي إسقاط مماثل أجراه صندوق النقد الدولي عام ١٩٩٥م ، بين أن الصين في عـام ٢٠٢٠م سوف تحتل المرتبة الأولى بين البلدان الخمسة عشر الصناعية الأولى في العالم إلى جانب عشر دول نامية أخرى مثل الهند وسنغافورة وتايوان وماليزيا والبرازيـل، وستصبح الدول الصناعية الأوربية التقليدية مثل فرنسا وبريطانيا تتنافس على المراتب الأخيرة، إذا لم تخرج من التصنيف؟ وسوف تتقدم الصين على الولايـات المتحـدة اقتصادياً وسياسياً؟ والصورة التي تبدو عليها هذه البلدان وفي مقدمتها الصين، قد لا تختلف كثيراً عن هذه التوقعات، فقد مثل عام ٢٠٠٥م نقطـة حاسمـة في التـاريخ الاقتصادي الحديث للدول النامية،حيث أصبحت الدول النامية تنتج ٥٠% من حجم

الناتج المحلي العالمي ، واحتلت الصين عام ٢٠٠٥م المرتبة الرابعة في العالم بعد الولايات المتحدة واليابان وألمانيا، متقدمة بذلك على بريطانيا وفرنسا في حجم الناتج المحلي حيث بلغ ٢٢٢٥ مليار دولار.فمنذ عام ٢٠٠٠م ويشهد الاقتصاد الصيني حالة من إفراط النمو الاقتصادي فوصل في عام ٢٠٠٥م إلى ١٠% كما نمت الاستثمارات الوطنية بمقدار ٢٥،٧% وارتفع معدل نمو الإنتاج الصناعي ١١،٤% والتجارة الخارجية بمقدار ٢٨،٤% وحققت الصين فائض في الميزان التجاري بلغ ١٠١،٩ مليار دولار عام ٢٠٠٥م،ولم تهمل الصين الزراعة فقد زاد إنتاجها من الحبوب بمقدار ٣،١% وأنتجت ٤٨٤مليون طن،وانعكس أداء اشتراكية السوق على نمو الدخل الفردي ، فقد زاد هذا الدخل بالنسبة لسكان المدن بمقدار ٩،٦% ولسكان الريف بمقدار ٣%،ومن المتوقع أن تتقدم الصين على الولايات المتحدة واليابان في حجم الناتج بحلول عام ٢٠١٠م.وإذا كانت الولايات المتحدة قد احتاجت في مرحلة التصنيع لمضاعفة الدخل الفردي إلى ٥٠ عاماً،فقد تمكنت الصين من تحقيق ذلك خلال ١٠ سنوات.

لكن هل يدعو هذا التقدم المذهل علماء الاقتصاد للكف عن استخدام مصطلح البلدان النامية؟ فالصين والهند ظلتا طوال التاريخ الماضي تنتجان ٤\٥ الناتج المحلي العالمي حتى عام ١٨٢٠م، قبل أن تتقدم أوربا والولايات المتحدة عليهما في عام ١٩٢٠م لتتراجع حصتهما إلى النصف. وكانت الدول الناشئة تمتلك ثلثي الاحتياطي الدولي من العملات الصعبة ، من جهة أخرى شهدت بعض الدول النامية لاسيما دول الخليج العربي، تسارعاً كبيراً للتحول من اقتصاد تصديري يعتمد على النفط أساساً إلى الاقتصاد المتنوع وتحرير الاقتصاد، وبناء مدن صناعية حرة تطبق مفهوم الإنتاج الصناعي من أجل التصدير، وإحداث مدن تجارية حرة، على غرار (جبل علي) في إمارة دبي، والاستفادة من التجارة الخارجية الحرة كمحرض لعملية النمو، مع تطور سريع للتحول نحو الاقتصاد الجديد بتطوير قطاع المعلوماتية والاتصالات

وأسواق الأسهم،وقد استفادت هذه الدول من الفورة النفطية الثانية وثـورة أسـعار النفط في أعوام ٢٠٠٥-٢٠٠٦م لتوظف هذه العائدات الضخمة في الاقتصاد الجديد والاستثمار البيني الخليجي والعربي، إضافة لشراء أسهم من كبرى الشركات المتعديـة الجنسية العملاقة. كما تخطو الهند بشكل متسارع لمنافسة الولايات المتحدة في قطـاع البرمجيات و التكنولوجيا الدقيقة المتطورة.وهناك تنسيق في السياسات الاقتصادية فيما بين دول آسيان (شرق وجنوب شرق آسيا) لقيام وحدة نقدية تمهيداً لبنـاء سـوق مشتركة ومما يعزز دورها في الاقتصـاد العـالمي والسـاحة السياسـية الدوليـة.

خلاصة القول إن ما يطلق عليه بلدان نامية، لم يعد كمصطلح بالمعنى الـدقيق صحيحاً، مع تباطؤ النمو وحالة الركود الاقتصادي في الدول الصناعية التقليديـة (أو دول منظمة التعاون والتنمية) لاسيما الولايات المتحدة واليابان وأوربا، وتحول رؤوس الأموال والاستثمارات العالمية بحثاً عن معدلات ربح أعلى في الاقتصادات الناشـئة، التي تتمتع بوجود يد عاملة مؤهلة ورخيصة ، وقد تكون بلـدان الخلـيج العـربي والعراق، من البلدان المرشحة لدخول نادي الدول النامية الصناعية في السنوات العشر المقبلة،وقد يحتل الشرق (الأقصى والأوسط)في عام ٢٠١٥م أدواراً هامة في الاقتصاد العالمي.

وفي الفترة بين ٢٠١٠-٢٠٢٥م سيكون على الحكومات القومية في العالم النامي أن تتعاون لمواجهة عدد من المشكلات أهمها:

١- ارتفاع معدلات النمو السكاني وما ينجم عنها من ازدياد الإنفاق على التنميـة البشرية لبلوغ أهداف الألفية الثالثة

٢- مشكلة عدم التوازن بين النمو السكاني ومعدلات النمو الاقتصادي

٣- البطالة وارتفاع معدلاتها بين الفئات الشابة من السكان لاسيما خريجي الجامعات

٤- نقص المياه والموارد المائية القابلة للتجدد

٥- الفجوة الغذائية ومشكلة نقص الغذاء والأمراض الناجمة عن سوء التغذية

٦- الحد من الفقر بأنواعه المختلفة،لاسيما فقر الدخل والفقر البشري وتمكين المرأة

٧- انخفاض معدل نمو الدخل الفردي وفرص الوصول للدخل

٨- مكافحة الأمراض السارية لاسيما الملاريا والسل والإيدز(نقص المناعة).

الفصل الخامس

حسابات الدخل القومي

في هذا الفصل يتعرف الطلاب في أقسام علم الاقتصاد والاجتماع على طرق حساب الدخل القومي، ويكتسب هذا الفصل أهمية خاصة، لكون الطلاب في هذه الأقسام وخلال دراستهم الجامعية الأولى أو في الدراسات العليا، يتعاملون بطرق مباشرة أو غير مباشرة مع علم الإحصاء ويستخدمون المجموعات الإحصائية الوطنية، أو الدوريات الإحصائية العربية والدولية، على نحو خاص الدوريات الصادرة عن مكاتب الجامعة العربية أو مكاتب الأمم المتحدة، وقد تصادفهم مجموعة كبيرة من المفاهيم المستخدمة في حساب أو تقدير الدخل القومي لبلد معين أو مجموعة إقليمية، ولا بد أن يكونوا على معرفة كافية بهذه المفاهيم، والفروق فيما بينها ،واختلاف قيمة الناتج المحلي تبعاً لطريقة حسابه، بالأسعار الثابتة أو بالأسعار الجارية...الخ

تختلف طرائق حسابات الدخل القومي من بلد لآخر، تبعاً للأسس النظرية التي يعتمدها هذا البلد أو ذاك في تصنيف القطاعات الأساسية المنتجة للدخل القومي، وقد يكون للنظرية الاقتصادية المتبعة في دراسة الاقتصاد الوطني وتصنيف قطاعاته،أو للايديولوجيا دور في تحديد طرق حساب الدخل القومي.

فقد أختلف الباحثون في الاتحاد السوفيتي السابق عن نظرائهم الأمريكيين مثلاً، في طرق حساب الدخل القومي الاشتراكي، معتقدين أن الاقتصاد الاشتراكي يختلف بشكل جوهري عن الاقتصاد الرأسمالي، فالاقتصاد الاشتراكي برأيهم لا يهدف للربح وينتفي فيه طابع الاستغلال لقوة العمل البشرية، وهناك فوراق في الأجور يجب أن تأخذ بعين الاعتبار حجم الجهد الأنساني المبذول، ولهذا رأوا أن قطاعات الإنتاج غير المادي

(القطاع الخدمي) كالبنوك والمصارف وأسواق المال والأسهم والتعليم والصحة والعمل الإداري...الخ لايمكن إدخالها في حسابات الدخل القومي.

أما في الاقتصاد الأمريكي والرأسمالي عموماً، فإن أي نشاط اقتصادي،إنتاجي أو خدمي مهما كان ضئيلاً و يحقق ربحاً، فإنه يدخل في حسابات الدخل القومي، حتى لو كان عملاً غير منتجاً ، ومجرد مضاربة في سوق المال والأسهم .

١-مفهوم الدخل القومي:

إن مفهوم الدخل القومي من أكثر المفاهيم تداولاً في الأدبيات الاقتصادية المعاصرة.وتختلف طرق حساب الدخل ، وطرق تداول المفهوم ،من باحث لآخر تبعاً لأهداف وطريقة الدراسة أو المقارنة مع مؤشر مماثل ، ويُستخدم مفهوم الناتج المحلي الإجمالي في معظم المصادر الإحصائية للدلالة على الدخل القومي، لكن في الدراسات المقارنة تستخدم عدة مؤشرات أو مفاهيم للناتج المحلي الإجمالي،مثل مفاهيم: الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، أو الناتج المحلي الإجمالي بسعر المنتج ، أو الناتج الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج، أو الناتج المحلي بالأسعار الجارية..الخ

هكذا لابد من أن نتفق على تعريف أجرائي للناتج المحلي قبل الحديث عن هذه المفاهيم المتباينة والتي تعطي نتائج وقيم مختلفة.

٢-التعريف الإجرائي:

الدخل القومي أو الناتج المحلي الإجمالي هو مجموع القيم المنتجة من السلع والخدمات المختلفة في جميع قطاعات الاقتصاد لبلد معين او لتجمع اقتصادي محدد في عام مالي كامل.أو هو الجزء المتبقي من الناتج السنوي الإجمالي الكلي(العيني والنقدي) المتبقي بعد طرح قيمة اهتلاك رأس المال الثابت (مكونات الإنتاج الأساسية من أبنية ومواد وآلات).وبالتالي فالدخل القومي هو قيمة جديدة مُنتجة، تختلف في كل عام عن العام الذي يليه أو الذي سبقه، فهو تعبير عن ناتج العمل القومي أو الثروة المادية

القومية (الوطنية)، حسب القطاعات الأساسية المنتجة للدخل القومي أو حسب الاستهلاك الحكومي والخاص ومعدل الادخار للسكان ومعدل الاستثمار الجديد.

لكن هذا التعريف الإجرائي لا يحدد لنا بدقة ما هي القطاعات الأساسية المنتجة للدخل القومي ولا يحدد لنا ما هي أبواب استهلاكه أو الإنفاق عليه.وعندما نتحدث عن الإنتاج فإننا نقصد مجموعة من القيم الاقتصادية المنتجة في قطاعات اقتصادية مختلفة.

كما إن هذا المفهوم لا يحدد لنا حجم القيمة المضافة والقطاعات المنتجة لهذه القيمة. من هنا يبدو ضرورياً إيضاح طرق إنتاج واستهلاك الناتج المحلي وبيان الطرائق المختلفة لحسابه وقياسه.أما الناتج المحلي الإجمالي فيعرف إما بطريقة إنتاجه،أو بطريقة استهلاكه

٣-الناتج المحلي(القومي) الإجمالي(حسب أبواب إنتاجه):

أبسط تعريف لهذا المفهوم هو تعريفه على النحو التالي: الناتج المحلي الإجمالي هو مجموع الثروات والسلع المنتجة في جميع القطاعات (الزراعة وتربية الحيوان-الصناعة-الخدمات) في بلد معين خلال عام مالي واحد، ولا يشمل هذا التعريف النفقات أو استهلاك رأس المال الثابت،أو طرق إنفاق الدخل القومي.

-إنتاج الدخل القومي:

يقصد بإنتاج الدخل القومي تحديد ماهية القطاعات الإنتاجية والخدمية المنتجة له ونسبة مساهمة كل قطاع من هذه القطاعات.وفي المصادر الإحصائية العربية،يتم تبويب إنتاج الناتج المحلي حسب القطاعات المنتجة للناتج المحلي كما يلي:

١ً-القطاع الأول (الزراعة): ليس المقصود هنا بالقطاع الأول ، القطاع الأكثر الأهمية أو القطاع الأكبر، ففي المجتمعات الصناعية مثلاً تُعد الصناعة التحويلية أو الخدمات هي القطاع الأول، ولكن الزراعة كقطاع أول في المجتمعات النامية

يقصد به اعتماد الاقتصاد على هذا القطاع بشكل رئيسي.وينقسم قطاع الزراعة إلى قطاعات فرعية أخرى:

١- قطاع الإنتاج النباتي:

أ-الحبوب: وتأتي هذه المحاصيل في مقدمة الإنتاج الزراعي وعلى رأسها يأتي القمح والرز والشعير والشوفان و الجادوار، ويضاف لهذه المحاصيل الحبوب البقلية كالعدس والحمص والفول (فول الصويا والفول الأخضر) والذرة الصفراء والبيضاء والدُّخن و الكزبرة والكمون و الجلبان..الخ

ب-الخضار:ويشمل جميع أنواع الخضار الشتوية والصيفية المعدة للاستهلاك المباشر أو القابلة للتخزين،كالبطاطا والبندورة والفاصوليا والباذنجان والكوسا والقرع واليقطين والكرنب أو الملفوف والبقدونس والنعناع والفجل والجزر..الخ

ج-الفواكه : وتشمل الفواكه الشتوية والصيفية بأنواعها المختلفة،كالتفاح والليمون والحمضيات المختلفة والموز والبطيخ والرمان والعنب والتين والتمور..الخ

د-المحاصيل الصناعية:وتشمل القطن والحرير والكتان والتبغ و التنباك والشوندر السكري والزيتون وما يستخرج منه من زيوت ودهون..الخ

و-الزهور ونباتات الزينة:يعد هذا القطاع في المجتمعات الحديثة من بين القطاعات الزراعية الهامة،التي تعد منتجاته للسوق المحلية وللتصدير،وتعتبر هولندا وبلجيكا وروسيا من أهم البلدان ،التي تنتج وتصدر الزهور ونباتات الزينة في العالم.

٢-قطاع الإنتاج الحيواني: ويقصد به جميع ما تنتجه المواشي (كالأغنام والأبقار والجواميس والماعز)من صوف ولحوم وألبان واجبان وسمون،والأسماك بأنواعها إضافة لإنتاج النحل من العسل..الخ

٣-الصيد والغابات: ويقصد بالصيد أنواعه المختلفة كالصيد البري للحيوانات البرية للاستفادة من لحومها أو جلودها ، والبحري كصيد السمك بأنواعه

المختلفة ، وصيد اللؤلؤ ..الخ إضافة لقطع وصناعة الأخشاب، وهناك بعض البلدان مثل الولايات المتحدة وبلدان صناعية أخرى تدرج هذا القطاع الأخير (الأخشاب والغابات) ضمن قطاع الصناعة بدلاً من الزراعة.

٢-القطاع الثاني (الصناعة): ويعد هذا القطاع هو القطاع الأساسي المنتج للدخل القومي في معظم البلدان الصناعية المتطورة، لكن مساهمة هذا القطاع (باستثناء النفط) ما تزال محدودة جداً في الاقتصاد العربي.وتنقسم الصناعة الى عدة فروع أساسية وثانوية وفرعية أهمها:

١-الصناعة التحويلية: وهي جميع الصناعات المنتجة للقيمة المضافة والتي تقوم على تصنيع أولي لإنتاج مواد نصف مصنعة أو إنتاج كامل لمواد مصنعة.وتنقسم الصناعة التحويلية إلى مجموعة من الصناعات الفرعية أهمها:

أ-الصناعات الهندسية:وتشمل جميع الصناعات التي تتطلب تصاميم دقيقة وتقنيات علمية متطورة، وتدخل فيها مواد أولية معدنية أو خشبية أو مواد صلبة ومن أهم هذه الصناعات:

-الصناعات الكهربائية: كالمغاسل العادية و الأتوماتيكية والأفران الكهربائية والمكاوي والثلاجات والمحركات والمولدات الكهربائية ومختلف الأجهزة الكهربائية المخصصة للاستخدام الصناعي أو التجاري أو المنزلي.

-الصناعات الإلكترونية: وتشمل صناعة الراديو والتلفزيون والهاتف العادي والمحمول والمقاسم الإلكترونية،والحاسبات الالكترونية والأجهزة الدقيقة كالحاسبات والأجهزة الطبية وأجهزة القياس والتحكم والمراقبة والرقائق الإلكترونية..الخ

-الصناعات المعدنية: وهي جميع الصناعات التي تستخدم المعادن السوداء والبيضاء،وأهم هذه الصناعات: صناعة المخارط والأنوال وصناعة السيارات

والطائرات والقاطرات والدراجات ووسائط النقل الأخرى..الخ إضافة لصناعة الذهب والفضة والمجوهرات

-الصناعات الخشبية: وتشمل جميع الصناعات التي تعتمد على الخشب كمادة أولية كالأبواب والنوافذ والأسِرَّة والموبيليا بأنواعها المختلفة والمقاعد والكراسي..الخ

ب-الصناعات النسيجية:وتشمل حلج وغزل ونسج القطن والصوف والحرير والكتان،وصناعة الخيوط والمنسوجات الطبيعية والصناعية،وصناعة الأقمشة والملابس،وصناعة السجاد بأنواعه المختلفة،والستائر وسائر الاستعمالات الأخرى للأنسجة والأقمشة.

ج- الصناعات الغذائية: وهي عديدة جداً، وتأتي في مقدمتها صناعة الخبز والسكر والمشروبات، وصناعة الزيوت (زيت الزيتون والزيوت النباتية) والسمنة، و المشروبات بأنواعها المختلفة والكونسروة والمعلبات وتصنيع اللحوم والأجبان والألبان، والحلويات والسكاكر والشوكولا والتوابل والمقبلات..الخ

د-الصناعات الكيماوية: وتشمل هذه الصناعة كل ما يدخل في إنتاجه من مواد كيمائية عضوية أو غير عضوية ومن هذه الصناعات الكيمائية: صناعة الأدوية الكيمائية- الصابون والمنظفات الكيماوية- الأحماض والغازات الصناعية- تكرير النفط وإنتاج المحروقات والغاز المنزلي- صناعة الأسمدة بأنواعها (الفوسفاتية الآزوتية)- صناعة الأسمنت ومواد البناء- المطاط والكاوتشوك وصناعة الإطارات والصناعات المطاطية واللدائن الصناعية كالبلاستيك والأواني البلاستيكية والأدوات المنزلية البلاستيكية- المواد اللازمة للتغليف والتعليب والمواد الحافظة للأغذية- الصناعات البترو-كيميائية.. الخ

٢-الصناعات الاستخراجية:وهي جميع الصناعات التي تستخرج المواد المختلفة من باطن الأرض ويأتي في طليعتها:

أ-الطاقة :كاستخراج الفحم الحجري والنفط والغاز، وتوليد الكهرباء واستخراج المياه وشبكات توزيع الكهرباء والمياه وشبكات الصرف الصحي، وبعض البلدان تصنف قطاع توزيع الطاقة الكهربائية والمياه في بند مستقل عن الصناعة الاستخراجية أو تصنفه ضمن قطاع الخدمات.

ب-المعادن : وتقسم المعادن المستخرجة من باطن الأرض إلى نوعين:

-المعادن السوداء:الحديد -النحاس -الألمنيوم-الرصاص-القصدير-المنغنيز-الكوبالت..الخ

-المعادن البيضاء:الذهب- الفضة- الألماس

ج-**الفوسفات** وأشباه المعادن

د-**الملح** : ملح الطعام والأملاح الصناعية(كالبوتاسيوم والصوديوم)

و-**الأحجار والمقالع**: أحجار البناء والطسوب وأحجار الزينة (الرخام-البورسلان-السيراميك)

٣-**قطاع الخدمات** : ويشمل هذا القطاع جميع القطاعات غير المنتجة بشكل مباشر للسلع المادية،والتي تقدم خدمات مباشرة للأفراد والمجتمع وتنتج سلعاً خدمية وأهم فروعها:

أ-**التجارة**: وتشمل التجارة الداخلية (تجارة الجملة والتجزئة) والتجارة الخارجية

ب-**المصارف والتأمين** :ويشمل الأعمال المصرفية وخدمات التأمين بأنواعه المختلفة وأسواق تداول الأموال والأسهم

ج-**السياحة**: بأنواعها(السياحة الأثرية والدينية والثقافية والترفيهية) الداخلية والخارجية

د-**مؤسسات الضيافة والإطعام**: كالفنادق وأماكن الاستجمام والمطاعم بمختلف أنواعها ومختلف درجات تصنيفها

ذ-النقل : ويشمل نقل الركاب والمسافرين والبضائع عبر السفن وشركات (النقل البحري والنهري)،وشركات الطيران (النقل الجوي)، وعبر السيارات ووسائط النقل البري وبالقطارات والسكك الحديدية.وأحياناً يتبع هذا القطاع للصناعة

ر-قطاع التعليم :ويشمل التعليم الأساسي والثانوي والتعليم العالي ومؤسساته

ز-قطاع الصحة والخدمات الصحية:ويشمل مؤسسات الاستطباب والعلاج، كالمستوصفات والعيادات والمشافي (العامة والخاصة) والصيدليات

س-قطاع الإعلام والثقافة: ويشمل جميع وسائل الأعلام المقروء والمسموع والمرئي والصحف والمجلات العامة والخاصة،وصناعة البرامج الإذاعية و التلفيزيزنية والدراما والأفلام وما تقدمه وتنتجه محطات البث الإذاعي والتلفزيوني والمحطات الفضائية الحكومية والخاصة والأجنبية، إضافة للمسارح وصالات العرض المسرحي والسينمائي ، ودور النشر وصناعة الكتاب وصناعة المسلسلات الإذاعية والتلفزيونية والدعاية والإعلان التجاري

ش-قطاع الاتصالات: الاتصالات الهاتفية بالأجهزة الأرضية أوالمحمول عبر الأقمار الفضائية

ص-البرمجيات والمعلوماتية:وتشمل صناعة البرامج الحاسوبية المختلفة واستخدامات الانترنت في الاتصالات والتجارة والإدارة والأعمال الخدمية الأخرى

٤- الناتج المحلي(القومي) الإجمالي (حسب أبواب إنفاقه):

ويمكن تعريف الناتج المحلي حسب استهلاكه والأنفاق عليه النحو التالي: **هو** استهلاك السكان من جميع أنواع السلع والخدمات في عام مالي كامل، مضافاً **إليه** المشتريات الحكومية والاستهلاك الحكومي من جميع أنواع السلع والخدمات، وحجم

الاستثمارات والادخار،ورصيد الدولة مع العالم الخارجي من التجارة الخارجية وصافي تدفق رؤوس الأموال.

-طرق استهلاك الدخل القومي:

يتم استهلاك الدخل القومي على شكل سلع وخدمات أو رؤوس أموال.وتقسم أبواب استهلاكه إلى أربعة أبواب أساسية:

أ-**الاستهلاك الشعبي** :(أو الاستهلاك الخاص) وهو ما يستهله الأفراد من جميع أنواع السلع والخدمات في عام مالي كامل و يستأثر هذا البند بالحصة الأكبر من استهلاك الدخل القومي وتتروواح حصته بين ٣٠-٧٠% من قيمة الناتج.

-**الاستهلاك الحكومي (الرسمي)**:وهو ما تستهلكه الحكومة وأجهزة الدولة من سلع وخدمات خلال عام مالي كامل،وعادة ما يكون هذا النوع من استهلاك الدخل القومي مرتفعاً في البلدان النامية التي تعاني من التخلف والفساد الإداري ولم تتمكن من تحقيق التنمية الصناعية، مقارنة مع البلدان المتطورة، وتتروواح قيمته بين ١٥-٣٥%

-**الاستثمار**:وهو جميع الأموال المستثمرة في القطاعين العام والخاص والمشترك المحلية والأجنبية في جميع الأنشطة الاقتصادية المادية والخدمية خلال عام مالي واحد، ويجب ألا تقل قيمته عن ١٧% وقد تصل إلى ٤٠% من قيمة الناتج المحلي الإجمالي

-**الادخار**: وهو كل ما يدخره الأفراد والحكومة من أموال سائلة أو قابلة للتحويل والدفع خلال سنة مالية كاملة، وتتروواح قيمته بين ٢٠-٤٠% من قيمة الناتج

٥-طرق حساب الناتج المحلي الإجمالي:

نصادف في الدوريات الإحصائية عدداً كبيراً من المفاهيم المتعلقة بطرق حساب الناتج المحلي الإجمالي ،ولابد من التعرف على هذه المفاهيم ،وطرق حساب مؤشراتها الأساسية:

-الناتج المحلي الإجمالي:.General Domestic Production G.D.P

وهو تعبير أدق من الناحية الرياضية والإحصائية من مفهوم الدخل القـــومي، وهو التعبير المستخدم في الدوريات الإحصائية المحلية والعربية والعالمية.ولكـــن هنـــاك طرق مختلفة أيضاً لتقدير قيمة الناتج المحلي، حسب الهدف الذي يرغـــب الباحـــث الوصول إليه، لأغراض المقارنة وهنالك طريقتان لحساب الناتج المحلي الإجمالي:

أ-الناتج المحلي بالأسعار الجارية:G.D.P with Current Prices

وهي الطريقة الأكثر شيوعاً في حسابات الدخل القومي المحلية، وهذه الطريقة أكثر دقة،لأنها تأخذ بالحسبان تبدل الأسعار أو التضخم وتقلبات أســعار الصـــرف للنقد المحلي،وتتم الحسابات خلال عام مالي واحد، لكن يعاب على هذه الطريقة، أنها تُعظم القيم المحسوبة، لاسيما إذا كانت الحسابات القومية تتم بالنقد المحلـــي وكـــان معدل التضخم مرتفعاً، عندئذ تكون معدلات النمو أكبر بكثير من المعدل الحقيقـــي بالأسعار الثابتة، أو من قيمة النمو فيما لو احتسبت بما يعادل أسعار الصرف للنقـــد المحلي بالعملات الصعبة.

ب- الناتج المحلي بالأسعار الثابتة:

ويستخدم هذا المؤشر باعتماد سنة أساس لقياس الناتج المحلي على أساســه، عادة ما تكون سنة الأساس قيمة تقع في وسط المقياس، بين الأعوام التي تسبق أو تأتي بعد هذا العام ، وعادة ما تؤخذ قيمة الناتج والأسعار (أسعار الصـــرف أو أســعار المستهلك) كسنة أساس، ليتم على أساسها حساب الناتج المحلي ومعـــدلات النمـــو للناتج المحلي.

كأن نأخذ على سبيل المثال سنة ١٩٩٥م سنة أساس لحساب الناتج المحلـــي في أعوام سابقة (١٩٩٠م أو ١٩٩٢م..الخ) ونأخذ الأعوام اللاحقـــة مـــثلاً(عـــام ٢٠٠٠م أو ٢٠٠٣م أو ٢٠٠٥م ..الخ) في هذه الحالة، لا تعطينا هذه الطريقة بيانات

دقيقة،لأنها تهمل معدل التضخم،بالتالي تغير أسعار المواد وأسعار الصرف للنقد، لكنها أكثر دقة إذا ما تم حساب الناتج بما يعادل النقد المحلي من العملات الصعبة

ج-**الناتج المحلي بسعر المنتج:** هو قيمة السلع والخدمات التي تم إنتاجها في الفترة المحاسبية، وتشمل الإنتاج غير التام والمنتجات المعدة للاستخدام وللاستهلاك الذاتي على أساس قيمة المنتج بأسعار السوق أو القيمة السوقية في المنشأة المنتجة.

د-**الدخل القومي** =الناتج المحلي الصافي-الضرائب المباشرة وغير المباشرة والرسوم+فروق إحصائية+ نفقات لأعمال مستحدثة أو مساعدات إنتاج.

و-الطرق الرياضية وتطبيقات حساب الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات النمو:

ويتم حساب الناتج المحلي الإجمالي كقيمة مضافة إجمالية بإحدى الطرق:

أ-**الناتج المحلي بتكلفة عوامل الإنتاج**=الناتج المحلي بسعر السوق - الضرائب غير المباشرة.

ب-**الناتج المحلي بسعر السوق**=الناتج المحلي الإجمالي بسعر المنتج - الاستهلاك الوسيط

ج-**الناتج المحلي الصافي بسعر السوق**=الناتج المحلي الإجمالي بسعر المنتج - اهتلاك رأس المال الثابت

-**مفهوم استهلاك رأس المال:** ويقصد به استهلاك موجودات رأس المال الثابت في جميع القطاعات من أبنية وآلات ومستلزمات أخرى خلال عام مالي كامل.

-**مفهوم الاستهلاك الوسيط:** ويعني قيمة الإنفاق على أعمال الصيانة والإصلاح لموجودات الإنتاج من آلات وسلع معمرة +قيمة استهلاك السلع غير المعمرة+خدمات الإنتاج(التخزين والحفظ والتبريد والتعليب والتغليف والنقل)

-**الضرائب المباشرة:**وهي الضرائب التي تفرضها الدولة على المنتجين الإنتاج والتوزيع وعلى السلع المعدة للبيع والتجارة الداخلية والخدمات+ضرائب العقارات

والأملاك المنقولة وغير المنقولة +ضرائب على التجارة الخارجية (الصادرات والواردات)+ رسوم على التجارة في المؤسسات الحكومية الرسمية وغير الرسمية+ضرائب الدخل+وضريبة الاستهلاك.

٦- حساب معدل النمو الاقتصادي:

يقاس معدل النمو الاقتصادي بحساب قيمة الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة أو الأسعار الجارية) وذلك حسب القانون التالي:

$$\text{معدل النمو للناتج المحلي} = \frac{\text{قيمة الناتج المحلي} - \text{قيمة الناتج المحلي(سنة الأساس)} \times ١٠٠}{\text{قيمة الناتج المحلي في سنة الأساس} \times \text{عدد السنوات}}$$

مثال :بلغ الناتج المحلي الإجمالي في سوريا عام ٢٠٠٣م نحو٢١ مليار دولار بالأسعار الجارية، في حين كان في عام ٢٠٠٥ نحو ٢٣ مليار دولار.ما هو معدل نمو الناتج المحلي في سوريا لعام ٢٠٠٤م؟

$$\text{الحل: معدل نمو الناتج السوري} = \frac{٢٣ - ٢١ \times ١٠٠}{٢ \times ٢١} = ٤،٧٦\%$$

٧-حساب معدل نمو الدخل الفردي (حصة الفرد من الناتج المحلي):

يحسب هذا المعدل بطريقتين أساسيتين وتعطيان نتيجة واحدة.

ا-**الطريقة البسيطة**: وذلك بطرح معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي من معدل النمو السكاني.

فإذا كان معدل النمو السكاني أكبر من معدل نمو الناتج المحلي،كان معدل نمو الدخل الفردي (أو معدل نمو حصة الفرد من الناتج المحلي) سالباً، أي هناك تراجع في نمو الدخل الفردي للسكان.وإذا كان معدل نمو الناتج المحلي أكبر من معدل النمو السكاني فيكون معدل نمو الدخل الفردي موجباً، أي هناك زيادة ملحوظة في النمو للدخل الفردي للسكان.

مثال : إذا كان معدل النمو السكاني في سوريا عام ٢٠٠٤ م قد بلغ ٢،٤ % ومعدل النمو الاقتصادي ٣،٤% فما هو معدل نمو الدخل الفردي؟

الحل : معدل نمو الدخل الفردي = ٣،٤-٢،٤ = ١ %

ب- الطريقة المركبة: وتتم بحساب الدخل الفردي في كل عام على حدة ،وطرحه من العام الأساس. مثلاً إذا كان الناتج المحلي الإجمالي في سوريا عام ٢٠٠٣م يساوي ١٠٠٠ مليار ل.س وعدد السكان في العام ذاته ١٩،٧ مليون نسمة.في حين كان الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠٠٤م يساوي ١٠٤٥ مليار ل. س،وعدد السكان ٢٠،٣٥ مليون نسمة فما هو معدل نمو الدخل الفردي.

عندئذ نحسب الدخل الفردي عام ٢٠٠٣م = (١٠٠٠ ÷ ١٩،٧) = ٥٠٧٦١ ل.س

الدخل الفردي (حصة الفرد من الناتج المحلي)عام ٢٠٠٤ = (١٠٤٥ ÷ ٢٠،٣٥) = ٥١٣٥١ ل.س

معدل نمو الدخل الفردي = (٥١٣٥١-٥٠٧٦١ ÷ ٥٠٧٦١) × ١٠٠ = ١%

من ١٠٠% في قطر والبحرين وسوريا والأردن ومصر والجزائر وتونس والمغرب، وتنخفض عن ٧٠% في الدول الفقيرة كاليمن والسودان.

جدول(٣١٧) مؤشرات التنمية البشرية الأساسية في الوطن العربي ١٩٦٠-٢٠٠٣م

	العمر المتوقع منذ الولادة			نسبة السكان الحاصلين على مياه شرب مأمونة ونظيفة			أ: معدل الحصول على السعرات الحرارية الضرورية بين السكان كنسبة مئوية من المتطلبات \ ب: من يعانون من نقص التغذية			معدل معرفة القراءة والكتابة بين البالغين فوق سن١٥سنة		نسبة الأطفال المحصنين من الأمراض: عام ٢٠٠٣	
	١٩٦٠	١٩٩٠	٢٠٠٥	٧٥-٨٠	٨٨-٩٠	٢٠٠٢	أ:١٩٦٥	أ: ١١٩٩٠	ب: ٢٠٠٢	١٩٧٠	٢٠٠٣	حصبة	السل
الإمارات	٥٣	٧٠,٥	٧٧,٩			١٠٠	–	–	٢٪	–	٧٧,٣	٩٤	٩٨
البحرين	٥٥,٥	٧١	٧٤,٢	١٠٠	١٠٠	١٠٠	–	–	١٠٠	–	٧٨,٧	١٠٠	٠٠
قطر	٥٣	٦٩,٢	٧٢,٢			١٠٠	–	–	١٠٠		٨٩,٢	٩٣	٩٨
الكويت	٥٩,٥	٧٣,٤	٧٦,٨			١٠٠	–	–	٥٪	٥٤	٨٢,٩	٩٧	٠٠
السعودية	٤٤,٤	٦٤,٥	٧١,٦	٦٤	٩٥	٩٥	٧٩	١٢١	٣٪	٩	٧٩,٤	٩٦	٩٤
عُمان	٤٠,١	٦٥,٩	٧٤	–	–	٧٩	–	–	٠٠		٧٤,٤	٩٨	٩٨
اليمن	–	–		–	–	٦٩	–	–	٣٦	٨	٤٩	٦٦	٦٧
العراق	٤٨,٥	٦٥	٦٠,٣	٦٦	٩٣	٨١	٨٩	١٢٨	٠٠	٣٤	–	–	–
سوريا	٤٩,٧	٦٦,١	٧٣,٢	–	–	٧٩	٨٩	١٢٦	٤٪	٤٠	٨٣	٩٨	٩٩
لبنان	٥٩,٦	٦٦,١	٧١,٩	–	–	١٠٠	٩٩	١٢٧	٣٪	٦٩		٩٦	٠٠
فلسطين	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠
الأردن	٤٦,٩	٦٦,٩	٧١,٢	–	–	٩١	٩٣	١١٠	٧٪	٤٧	٨٩,٩	٩٦	٩٧
مصر	٤٦,١	٦٠,٣	٦٩,٦	٧٥	٨٦	٩٨	٩٧	١٣٢	٣٪	٣٥	٥٥,٦	٩٨	٩٨
السودان	٣٨,٧	٥٠,٨	٥٦,٣			٦٩	٧٩	٨٧	٢٧	١٧	٥٩	٥٧	٥٣
ليبيا	٤٦,٧	٦١,٨	٧٣,٤	٨٧	٩٧	٩٩	٨٣	١٤٠	١٪	٣٧	٨٦,٧	٩١	٥٩
تونس	٤٨,٣	٦٦,٧	٧٣,١	٣٥	٦٥	٩٤	٩٤	١٣١	١٪	٣١	٧٤,٣	٩٠	٩٣
المغرب	٤٦,٧	٦٢	٦٩,٥			٨٠	٩٣	١٢٥	٧٪	٢٢	٥٠,٧	٩٠	٩٢
الجزائر	٤٧,	٦٥,١	٧١	٧٧	٦٩	٨٧	٧٢	١٢٣	٥٪	٢٥	٦٩,٨	٩٤	٩٨
موريتانيا	٣٥,٣	٤٧	٥٢,٥			٥٦	٨٨	١٠٦	١٠٪	٠٠	٥١,٢	٧١	٨٤
الصومال	٣٦	٤٦	٥٥,٣	٣٨	٥٦	٤٧	٩٢	٨١	٣٧	٣	٧٠,٦	٥٥	٧٢
الجيبوتي	٣٦	٤٨	٥٢,٨	٤٢	٤٣	١٠٠	–	–	–	–	٦٥,٦	٦٦	٦٣
المجموع			٦٦,٩			٨٩			٩٪		٦٤	٨٤	٨٦

المصدر: Human Development Report 2005,UNDP,New-York,2005.

تقرير التنمية البشرية عام ١٩٩٧م جداول ملحقة،التقرير الاقتصادي العربي الموحد جداول ملحقة

الفصل السادس

اقتصاد البـــلدان العربية

تمهيد:يمثل الوطن العربي وحدة جغرافية متكاملة، تمتد مساحتها إلى ١٤مليون كم٢، تعادل ١٠% من مساحة اليابسة و١٧،٢% من مساحة العالم النامي.

ومن الناحية السكانية والثقافية فإن العرب يشكلون أمة واحـــدة ، تـــأتي في المرتبة الرابعة عالمياً، بعد الصين والهند وأوربا الموحدة.فقد ارتفعت نسبة العـــرب إلى سكان العالم في الفترة بين ١٩٦١-٢٠٠٠م من ٤،٦% إلى ٥،٩% ومن المتوقع أن تصبح نسبتهم في السنوات المقبلة ٩% إذا ما أخذنا في الحسبان معدل النمو السكاني المرتفع في الدول العربية. لقد أزداد عدد في البلاد العربية من ٩٨-١٩٠مليون بـــين ١٩٦٠-١٩٧٠م ووصل عددهم إلى ٣٠٠ مليون نسمة عـــام ٢٠٠٣م وفي حـــال بقي معدل النمو السكاني عند هذا الحد، فمن المتوقع أن يبلغ عددهم عـــام ٢٠٢٥م نحو نصف مليار نسمة ونيف.

أما حصة الدول العربية من الناتج المحلي العالمي، فكانت منخفضـــة في عقـــد الستينات و لم تتجاوز ١،٥% من الناتج المحلي العالمي ونحو ٩% من أجمالي النـــاتج المحلي في الدول النامية، إلا أنها حققت تطوراً مهماً في عقدي السبعينات والثمانينات، وارتفعت حصتها إلى ٣،٢% من الناتج المحلي العالمي ونحو أقل بقليل من ١٠% من الناتج المحلي للدول النامية ، ومن المتوقع أن يصبح ترتيب الوطن العربي السابع في عام ٢٠٢٥م (كمجموعة في العالم) في حجم الناتج المحلي الإجمالي.

ومن منظور التجارة ظلت التجارة العربية كما في العقود الماضية رهينة لارتفاع وانخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية، نظراً لضعف الوزن النســـبي للصـــادرات السلعية، فكانت حصة العرب من التجارة الدوليـــة ٣% في عقـــد الســـتينات ، ثم ارتفعت في مطلع الثمانينات إلى ٦،١٥% ونحو ٢٩،٧% من تجارة العـــالم النـــامي، وعادت للإنخفاض بسبب تدهور أسعار النفط في نهاية الألفية الثانية إلى ٢% لتعـــود

للتحسن عام ٢٠٠٥م وتبلغ ٣،٥% من قيمة التجارة العالمية. (انظر الجدول١٦\١) التالي.

جدول رقم ١٦\١) يبين موقع وحصة الدول العربية من الاقتصاد العالمي بين ١٩٦١-٢٠٠٠م

		حصة الدول العربية %		
		السنة	العالم النامي	العالم
١-	المساحة	العام	%١٧،٢	%١٠،١
٢-	السكان	١٩٦١م	%٧،٦	%٤،٥
		١٩٦٥م	%٧	%٥،٩
		١٩٧٠م	%٦،٩	%٥
		١٩٨٠م	%٧،٢	%٥،٤
		٢٠٠٠م	%٦	%٤،٦
٣-	الناتج المحلي الإجمالي	١٩٦٠م	%٩	%١،٥
		١٩٦٥م	%٨،٨	%١،٤
		١٩٧٠م	%٩،٨	%٣،٥
		١٩٨٠م	%٨,٣٧	%٣،٢
		٢٠٠٠م	%٩،٩	%٢
٤-	التجارة	١٩٦١م	%١٠،٥	%٣
		١٩٦٥م	%١١	%٣،٤
		١٩٧٠م	%١٣،٦	%٧،٢
		١٩٨٠م	%٢٩،٧	%٦،١٥
		٢٠٠٠م	%٩،٥	%٢،٥
٥-	-الاحتياطي من	١٩٦٠م	%٢٠،٥	%٦،٥
	الذهب	١٩٧٥م	%٤٠	%١٩
	والعملات الصعبة	١٩٨٨٠م	%٣١،٨	%١٣،٤

المصدر: تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٣م جداول(٥و٦) . العالم العربي،ثلاثة عقود من التنمية المستقلة موسكو،١٩٩٠جدول١

على صعيد الثروة يمتلك العرب ٣٠% من الاحتياطي العالمي من الذهب، وبلغ حجم رؤوس الأموال العربية المستثمرة خارج الوطن العربي في عام ١٩٩٥م نحو١٣٠٠مليار دولار،كما تستأثر البلاد العربية بنسبة ٦٠% من الاحتياطي العالمي

من النفط و٢٩% من الاحتياطي الدولي من الغاز، إضافة لثلثي الاحتياطي العـالمي من الفوسفات.

لكن هل تسمح هذه المعطيات بالحديث عن اقتصاد سياسي خاص بالبلدان العربية؟ وهل يمكن النظر للوطن العربي كوحدة اقتصادية متكاملة؟

لعل أهم هذه الأسئلة هو هل يتحقق التكامل الاقتصادي العربي؟ وهل ينتقل العرب من عصر الاقتصاديات القطرية التقليدية المشتتة إلى عصر التكتلات الاقتصادية العالمية الكبرى؟

جميع هذه الأسئلة يمكن الإجابة عليها، عند النظر للاقتصـاد العـربي ، لا كوحدات اقتصادية قطرية مجزأة ، بل كوحدة اقتصادية متكاملة ، ولو من الناحيـة النظرية؟! ويبدو أن لا خيار أمام العرب من ضرورة التكامل الاقتصادي، بعد أن ثبت أن العرب مستهدفون كأمة واحدة؟ وأن الاستقواء بقوى اقتصادية إقليمية أو دوليـة قد يحقق بعض المصالح الاقتصادية الآنية، لكن في نهاية الأمر فالعالم ينظر للعرب كقوة محتملة، تهدد مصالح الشركات الكبرى ومصالح الدول الكبرى الفاعلـة في المسـرح السياسي والاقتصادي العالمي.

لهذا لابد من الوقوف مطولاً عند خصائص الاقتصاد العربي الحديث وتطوره في المرحلة الحديثة.

لقد تكون الاقتصاد العربي، مع حصول معظم البلدان العربية على استقلالها السياسي في نهاية الأربعينات (عدا الجزائر التي تأخر استقلالها حتى عام ١٩٦٠م).

لكن على الرغم من حصول البلاد العربية على الاستقلال السياسـي، إلا أن هذا الاستقلال بقي ناقصاً في ظل التبعية الاقتصادية للدول المستعمِرة، بريطانيا وفرنسا على نحو خاص، إذ بقيت النظم النقدية والمالية والتشريعات الاقتصـادية والمنـاهج التعليمية، والقطاعات الاقتصادية الأساسية تابعة فعلياً للدولة المستعمِرة، وقد عـبرت

هذه التبعية عن نفسها بأشكال مختلفة للدول الأوربية ومن بعدها للولايات المتحدة الأمريكية.

فالسمة المشتركة بين البلدان العربية، أنها ورثت عن العهد الاستعماري والعصور السابقة بنى اقتصادية واجتماعية غير متجانسة وتنتمي لعصور مختلفة.

وعلى الرغم من انقسام الوطن العربي إيديولوجياً وسياسياً لمناطق نفوذ للمعسكرين الرأسمالي والاشتراكي، حيث تبنت الاشتراكية القومية مجموعة من الدول (مصر- العراق- سوريا- الجزائر- اليمن الشمالي- ليبيا- السودان) وبقيت دول أخرى مثل (لبنان والأردن والمغرب وموريتانيا ودول الخليج العربي) موالية للمعسكر الغربي، إلا أن هذا التقسيم السياسي لا يمنع من ملاحظة السمات المشتركة لاقتصاد الدول العربية، التي تتمثل باعتماد التنمية الاقتصادية والاجتماعية على الدولة والقطاع العام، وتبني خطط خمسية تنموية في معظم هذه الدول، لأن القطاع الخاص كان ضعيفاً في بعضها، وفي بعضها الأخر مثل مصر وسوريا والعراق والجزائر، تمت تصفية نفوذه بتأميم الملكية الخاصة الكبيرة في الصناعة والتجارة.

لقد تميز هذا العصر بانحسار دور الطبقات الأرستقراطية العربية ، بالقضاء على الإقطاع في الزراعة (الريف) والبرجوازية في الصناعة والتجارة والخدمات في اقتصاد المدن.

لقد انصب اهتمام الدول العربية القطرية على بناء قاعدة خدمات متطورة ، من مؤسسات التعليم الرسمي (الأساسي والعالي) وتأمين الخدمات الصحية وبناء المشافي ومراكز الاستطباب والعلاج، وشبكات الصرف الصحي ، بالإضافة لبناء القاعدة الأساسية للاقتصاد، من شبكات الطرق والمواصلات، وتأمين مياه الشرب النظيفة، والكهرباء والاتصالات، وبناء الصناعة التحويلية الحديثة وتأمين فرص العمل.

- سمات الاقتصاد العربي:

إن الحديث عن سمات مشتركة للاقتصاد العربي، لا يعني إهمال الفوارق النوعية بين كل مجموعة وأخرى من البلدان العربية ، التي تتصف كل منها بسمات مشتركة، وفي الوقت ذاته لايعني النظر بصورة استاتيكية (ساكنة) للاقتصاد العربي ، وهو في مرحلة الانطلاق والنمو، بالنظر إلى مستقبل المجموعة العربية،كوحدة اقتصادية تمتلك كل مقومات التكامل الاقتصادي، لتظهر بمثابة تكتل اقتصادي إقليمي واحد.

قد تكون تجربة (دول مجلس التعاون الخليجي) لقيام سوق إقليمية مشتركة ، من أهم التجارب العربية التي تسمح في المستقبل بانضمام أعضاء جدد إلى ناد الدول العربية الحديثة التصنيع؟ إلى جانب صيغ العمل العربي المشترك ،كقيام سوق التجارة العربية الحرة، التي يمكن أن تتحول إلى سوق عربية مشتركة،تضم جميع الدول العربية.

لكن الاقتصاد العربي ورث مجموعة من السمات التقليدية، التي يشترك بها مع البلدان النامية التقليدية، والتي يصعب الخروج منها بسهولة، ولا بد أن تكافح الدول العربية، وهي في مرحلة الانطلاق نحو النمو والتصنيع ، لتجاوز هذه السمات التقليدية، وكمقدمة لهذه التوجهات يمكن الحديث عن السمات الانتقالية للاقتصاد العربي، بين الاقتصاد التقليدي والاقتصاد الصناعي الحديث ، التي يمكن تلخيصها بما يلي:

أولاً-الاعتماد على قطاع تصديري أحادي الجانب:

سبقت الإشارة لمعنى هذا المصطلح، الذي يعبر عن دخول البلدان العربية والنامية وبوقت مبكر، في التقسيم الدولي للعمل، وتخصص بعض الدول بسلعة تصديرية واحدة، وارتهان النمو الاقتصادي والتنمية، وربما الأداء الاقتصادي برمته، لسلعة واحدة من الخامات الزراعية أو المواد الأولية اللازمة للصناعة في الدول المتقدمة صناعياً.

فمن واقع الجدول(٦\٢) نلاحظ اعتماد مصر والسودان وسوريا على القطن قد استمر حتى السبعينات، قبل أن يظهر دور النفط، الذي أصبحت حصته تزيد على ٦٥% من صادرات هذه الدول.وكان للنفط دور حاسم منذ عام ١٩٦٠م في اقتصاد كل من العراق والسعودية والكويت والجزائر، وما يزال إلى الآن (٢٠٠٦م) يسيطر على اقتصادها تماماً، ويشكل هذا القطاع الاستخراجي، المصدر الأساسي لتمويل الموازنة العامة وتعديل ميزان المدفوعات لنحو ١٤دولة عربية، كما أصبح دور هذا القطاع حاسماً في كل من

السودان واليمن ،إلى جانب سوريا وعُمان وتونس والدول العربيـــة الأعضـــاء في(الأوبك).

كما أدى قطاع الفوسفات دوراً هاماً في الصادرات لكل من الأردن وتـــونس والمغرب ومصر والجزائر وسوريا وهي من أهم الدول المنتجة للفوسفات عالميـــاً، في حين اعتمدت كل من موريتانيا والجزائر على صادرات الحديد الخـــام، و الصـــومال على صادرات المواشي واللحوم.لكـــن الصـــورة في العقـــد الأخـــير مـــن القـــرن العشرين،وأوسط العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، تغيرت كثيراً حيث أخـــذ النفط، يحتل المرتبة الأولى في الصادرات لجميع الدول العربيـــة باســـتثناء الصـــومال وموريتانيا.

جدول رقم(٦\٢) حصة القطاع التصديري الأساسي من الصادرات للدول العربية بين عامي ١٩٦٠-١٩٨٥م

الدولة	السلعة	١٩٦٠	١٩٧٠م	١٩٨٠م	١٩٨٥م
مصر	قطن نفط	%٦٨ %٨،٥	%٤٤،٦ %٤،٦	%٦٧،٨ %١٣،٨	%٥٣،٨ %١٨،٥
الجزائر	نفط	%٥١	%٦٦	%٧٧	*%٥٠
العراق	نفط	%٩٥	%٦٥	%٩٩	**%٩٨،٦
الكويت	نفط	%٨٧	%٧٩،٨	%٧١	*%٣٥،٩
السعودية	نفط	%٩٣،٥	%٩٠،٧	%٨٨،٣	%٨٨،٣
الإمارات	نفط	-	%٩٥	%٩٣،٨	*%٨٨،٦
قطر	نفط	-	%٩٦	%٩٥	*%٩١،٤
البحرين	نفط	-	%٧٥،٧	%٨٩	%٨٦،٦
عُمان	نفط	-	%٩٩،٥	%٩٩،٦	%٩٨،٦
سوريا	قطن نفط	%٤٣،٢ -	%٤٠ %١٦،٧	%٨ %٦٣	*%١٤،٨ %٤٩،٦
تونس	فوسفات نفط	%١٧،٨ -	%٢٠،٣ %٢٤،٥	%٧ %٥٠	%٢٠،٦ %٣٩،٧
الأردن	فوسفات	%٣٣	%٦٥	%٢٧،٥	%٢١،٣
موريتانيا	حديد خام	-	%٨٤،٨	%٧٧،٧	%٤٠،٣
الصومال	مواشي	%٢٥	%٥٣،٢	%٨٥	%٧٢،٨
السودان	القطن	%٥٢،٣	%٦١،٣	%٤٥	%٤٤،٤

المصدر: International Financial Statistics Yearbook,1986,wash.,1987,September

*١٩٨٤م **١٩٨٣م

ثانياً–دور النفط في الاقتصاد العربي:

بدأ التنقيب عن النفط في الكويت والسعودية بوقت مبكر، وقد مُنحت شركات بريطانية وهولندية وأمريكية امتيازات التنقيب والمسح الجيولوجي على مساحات واسعة بين ١٩٣١-١٩٣٥م، وكان أول بئر نفط تم استثماره في المملكة السعودية كان في الظهران عام ١٩٣٨م، وأول معمل لتكرير النفط بدأ إنتاجه عام ١٩٤٥م بطاقة تكرير تصل إلى ٥٠ألف برميل سنوياً، وقد ارتفع الإنتاج السعودي من النفط الخام من ٦٥،٦الف طن(٤٩٥ ألف برميل) عام ١٩٣٨م ثم إلى ٤٨ مليون طن سنوياً عام ١٩٥٦ م.

أصبح دور النفط أساسياً في اقتصاد عدد من البلدان العربية منذ ستينات وسبعينات القرن المنصرم لاسيما دول الخليج وليبيا والجزائر والعراق.وارتفعت حصة النفط العربي المستكشف بين ١٩٦٠-١٩٨٥م من ٥٥% إلى٦١ % من الاحتياطي العالمي (بدون روسيا) كما زاد الإنتاج العربي من النفط من٢١٥-٥١٢مليون طن تعادل نسبتها على التوالي ٢٣،٥% و ٢٥% من الإنتاج العالمي، و نسبتها على التوالي ٥٢% و٤٠،٥% من الصادرات العالمية.

كان الحدث الأبرز في تاريخ النفط حرب تشرين عام ١٩٧٣م التي تركت بصماتها القوية على أسواق النفط العالمية ، حيث استخدمت الدول العربية النفط كسلاح سياسي ضد الدول المؤيدة للاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربي، مما ترك أثراً كبيراً في نقص إمدادات النفط في الأسواق العالمية وارتفاع أسعاره عالمياً.كما لعب النفط دوراً هاماً في الاقتصاد العربي ويمكن تلخيص أدواره بمايلي:

١-دور النفط في الصادرات العربية: كانت حصة النفط مرتفعة في الصادرات العربية، فقد وصلت عام ١٩٧٥م إلى ٩٩% في العراق،الكويت ٩٤% والسعودية ٩٩% وقطر ٥٧% والإمارات ٩٤%، ولم تتغير الصورة كثيراً في أواخر القرن

المنصرم وظل هذا الوضع سائداً حتى عام ١٩٩٨م فكانت حصة النفط من الصادرات في العراق ٩٧% والسعودية ٩٤% والكويت ٩٢% و قطر ٩٥% كما شهدت الصناعة العربية دخول النفط ميدان الصناعة التحويلية وعمليات التكرير واستخراج المركبات الكيماوية اللازمة في الصناعة التحويلية البترو_كيماوية، فارتفعت طاقة الدول العربية في تكرير النفط الخام بين ١٩٨٥-١٩٩٠م من ١٥٨-٢٧٩ مليون طن سنوياً.

٢-الدور الإقليمي والعالمي للدول المنتجة للنفط: تحتل دول الخليج العربي مكانة عربية وعالمية كبرى، في حجم الإنتاج والتصدير لخامات النفط الخام والغاز، وحجم العائدات و السيولة النقدية.

فهي تحتل المرتبة الأولى (كمجموعة) في العالم بإنتاج النفط وتصديره للسوق العالمية، وكانت حصتها عام ١٩٧٣م تعادل ٢٦% من إنتاج النفط العالمي، ثم انخفضت عام ١٩٨٦م إلى ١٨% بسبب تخفيض الإنتاج للحفاظ على الأسعار، لتعود حصتها من جديد للارتفاع في عام ١٩٩٩م وتصل إلى ٢٤% من الإنتاج العالمي.

إذا كانت عائدات دول الخليج العربي منخفضة في السابق ، بسبب انخفاض أسعار النفط ، التي لم تتجاوز عام ١٩٧٠م أكثر من ٥،٦ مليار دولار، فمع ارتفاع الأسعار من ٣ دولار للبرميل عام ١٩٧٣م إلى ٣٦ دولاراً عام ١٩٨١م ارتفعت قيمة العائدات عام ١٩٨٠م إلى ١٨٠ مليار دولار.

لكن أسعار النفط في الأسواق العالمية لم تكن مستقرة ، فقد انخفضت إلى ٢٨ دولاراً عام ١٩٨٣م ، قبل أن تنحدر بشدة إلى ٨ دولارات عام ١٩٨٦م، ثم عادت للارتفاع قبل أن تسجل أدنى انخفاض لها ووصلت إلى ١٦ دولاراً عام ١٩٨٩م و لم تتمكن من تصحيح مسارها حتى عام ٢٠٠٣م لتصل إلى ٣٦ دولاراً ثم لتقفز فوق سقف ٧٥ دولاراً عام ٢٠٠٦ هكذا فارتفاع أسعار النفط وانخفاضه ،كان يتحكم في حجم العائدات من النفط، وفي دورها الاقتصادي والإقليمي.

أما حجم العائدات العربية من النفط فقد بلغت حصة الدول العربية من العائدات التراكمية لريع النفط بين عامي ١٩٧٠-٢٠٠٠م على النحو التالي: المملكة السعودية ١١٤٠مليار دولار، والإمارات ٣٢١ مليار دولار، الكويت ٢٩٩مليار دولار وقطر ٨٤مليار دولار.واستفادت هذه الدول من هذه العائدات في بناء القاعدة الأساسية للاقتصاد الحديث، وتقديم مساعدات إنمائية لعدد من الدول العربية والنامية.

٣- دور النفط في التنمية العربية:كان للنفط دوراً مهماً في التنمية العربية في مرحلة السبعينات والثمانينات ، واستمر هذا الدور في السنوات اللاحقة، ويمكن تلخيص دور النفط في التنمية العربية بما يلي:

أ- ساعدت الموارد الكبيرة من عائدات النفط دول الخليج العربي والعراق والجزائر وليبيا على تحديث الاقتصاد و بناء القاعدة الأساسية للاقتصاد الحديث.

ب- ساعدت عائدات النفط بعض الدول مثل الجزائر والعراق على النهوض بالتصنيع،وكانت هاتان الدولتان مرشحتين لأدوار مهمة في التصنيع والاقتصاد العربي، لولا الحرب الأهلية في الجزائر وحرب الخليج الثانية والاحتلال الأمريكي للعراق في ٢٠٠٣م التي وضعت حداً لهذه الطموحات.

ج- ساعد النفط بعض الدول مثل مصر واليمن والأردن للحصول على مصدر هام من القطع الأجنبي من تحويلات المغتربين في دول الخليج وليبيا

د-حصول عدد من الدول العربية ومنها مصر والأردن والمغرب وسوريا ولبنان على مساعدات وقروض ميسرة من صناديق الإنماء العربي ،التي تمولها دول الخليج والدول الأخرى المصدرة للنفط.

و- ساعد ارتفاع حجم عائدات النفط بعد الفورة النفطية ١٩٧٥-١٩٧٦م على إكمال مشاريع التنمية وبناء القاعدة الأساسية للاقتصاد في دول الخليج ١٣٢مليار دولار (فأنفقت السعودية ٤٠% من عائدات النفط، والكويت ٤٧%،

والبحرين ٤٥%) وأكملت هذه الدول مسيرة التنمية وبناء قاعدة خدمات متطورة فأنفقت بين ١٩٨١-١٩٨٥م نحو ٢٩٩مليار دولار من عائدات النفط.

٤-دور النفط في معدلات النمو : لم تتبدل الصورة كثيراً في مطلع القرن الحادي والعشرين ، بين عامي ٢٠٠٠-٢٠٠٥م حيث بقي دور النفط حاسماً، ويحدد مصير النمو والكساد أو الأزدهار الاقتصادي للدول العربية مجتمعة، ويحدد حجم المساعدات الإنمائية للدول العربية الفقيرة .فقد انخفضت الأسعار في عام ١٩٩٨م إلى ١٢،٣ دولار للبرميل، مما أدى لتراجع الأداء الاقتصادي العربي ، وأصبح معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي العربي سالباً بمقدار -٣% عام ١٩٩٨م في حين عادت أسعار النفط للارتفاع عام ٢٠٠٤م لتسجل أعلى معدل، لم تبلغه منذ عام ١٩٨٠م، ووصولها إلى ما يزيد على ٣٦ دولار للبرميل، بسبب تنامي الطلب العالمي على النفط بمقدار ٤،٥% لاسيما في أكبر دولتين مستهلكتين للطاقة في العالم وهما الولايات المتحدة والصين، مما أدى لارتفاع كمية الإنتاج العربي من النفط إلى ٢٥ مليون برميل\يومياً غطت ٤٠% من احتياجات السوق العالمية للنفط، وبلغت عائدات العرب من النفط في عام ٢٠٠٤م قرابة ٢٤٨،٥ مليار دولار (تعادل٢٨،٥% من الناتج المحلي العربي) .

هكذا ساهم ارتفاع عائدات النفط برفع معدل النمو للناتج المحلي العربي إلى ٦% (بالأسعار الثابتة) فقد سجلت أسعار نفط(سلة أوبك) ٧٥ دولاراً للبرميل في المتوسط عام ٢٠٠٦م مما عزز نمو الناتج المحلي العربي الذي اقترب من تريليون دولار.

إلا أن البلدان العربية المصدرة للنفط وفي طليعتها دول الخليج ، وحتى لا تظل رهينة من الناحية الاقتصادية لصادرا ت النفط ، ولتقلبات أسعاره في السوق الدولية ، فقد سعت منذ أواخر الثمانينات لتنويع صادراتها ، فاستخدمت جزءاً كبيراً من هذه العائدات في بناء قاعدة أساسية متطورة للاقتصاد، وبدأت في السنوات الأخيرة تستثمر أموالها في الاقتصاد الجديد (قطاع البرمجيات والاتصالات) إضافة للعقارات

وأسواق المال والأسهم والصناعة التحويلية، لاسيما الصناعات البتـر- وكيماوية والتعدين ومواد البناء، إلى جانب الاستثمار في قطاع المصارف والتأمين وأسواق الأسهم، وقطاع الخدمات وعلى رأسها الطيران والسياحة، ضمن خطة طموحة، لتخفيض الاعتماد على النفط في الصادرات إلى مادون ٦٠%، وقد انخفضت حصة النفط فعلاً في صادرات الإمارات إلى ٦٦% وفي قطر إلى ٨٨% في أواسط التسعينات.

ثالثاً- الزراعة العربية (بين الزراعة التقليدية والزراعة الحديثة):

لا يمكن الحديث عن الاقتصاد العربي بمعزل عن الزراعة، التي كانت تُشغّل وتُعيل أكثر من ٢\٣ ثلثي سكان الريف في بعض الدول العربية الفقيرة، وتسهم بحصة كبيرة في الناتج المحلي لبعض الدول.اتصفت الزراعة العربية بأنها زراعة بعلية بنسبة ٨٠% وارتبطت وفرة الغلال الزراعية وشُحها بمقدار كمية هطول الأمطار.

إذ يُقدر حجم الهطول للأمطار في الدول العربية بنحو ٢٢٨٥ مليار م٣ (نسبتها ٢% من أمطار العالم) ويهطل ٥٧% منها في مصر والسودان و٢٩% في دول المغرب العربي و٩% في دول الخليج العربي و٨% في بلاد الشام.

وتُقدر كمية الموارد المائية العربية المتجددة بحوالي ٣٣٨ مليار م٣، منها مياه سطحية ٢٩٦مليار م ٣(يستعمل العرب نصفها فقط).لهذا تقع معظم الدول العربية في المناطق الجافة وشبه القاحلة.فالصحراء تهيمن على ٨٠% من مساحة الوطن العربي؟ وهناك نحو ٢٠٠ مليون هكتار فقط صالحة للزراعة ، وتتركز في أربع دول عربية وهي (السودان ٣٠% تليها الجزائر ٢٠% ثم المغرب ١٨% فالعراق ٦%) ولا يستثمر من هذه المساحة سوى ٦٩ مليون هكتار، ويزرع منها ٥٣،٣مليون هكتار زراعة بعلية و١٥،٧ مليون هكتار زراعة مروية، وهناك ٧٥ مليون هكتار مراعي موزعة بين بلدين هما السعودية ٤٩% وموريتانيا ٢٣%.

جدول رقم(٣١٦) توزع المساحات الزراعية في الوطن العربي مليون هكتار

	١٩٨٥م	١٩٩٠م	١٩٩٥م	٢٠٠٠م	٢٠٠٣م
مساحة الأرض المزروعة	٧١،٢	٥٧،٥٨	٦٧	٦٥،٤٢٩	٦٩،١٠٢
زراعة مستديمة	٥،٩	٥،٦	٦،٦	٧،٢	٨،٠٥
زراعة موسمية	٦٥	٥٢	٦٢	٥٨،٢٢٥	٦١،١٠٥
زراعة بعلية	٣٣،٥	٣٣،٩	٥٢	*٥٣	٥٣،٤
زراعة مروية	٨،١٦	٧،٥	١٥،١	١٥،٣	١٥،٦٨
متروكة بور	-	١٠،٥	١١	-	-
مراعي	-	٣٧٩	٣٦٠	٤٢٠،٩٤٣	٤٥١،٧
غابات	-	-	٩٠،٠٠٣	٩٣،٧٨	٨٤،٦١٥

المصدر:التقرير الاقتصادي العري الموحد،أعداد متفرقة،١٩٩٥،،١٩٩٨، ٢٠٠٥

ظلت الزراعة التقليدية وتربية الحيوان القطاع الاقتصادي الأساسي في معظم الدول العربية حتى أواخر سبعينات القرن العشرين، حيث استوعب هذا القطاع ٣\٢ ثلثي قوة العمل العربية،وتُعد زراعة القمح الزراعة الأساسية في الوطن العربي، لكونه الغذاء الأساسي لغالبية السكان العرب.

هكذا وبعد مضي ربع قرن أيضاً (١٩٨٠-٢٠٠٥م) لم يحصل تطور في حجم المساحات المزروعة، التي ما تزال حصتها ٥% من المساحة الإجمالية، وحصة الزراعة البعلية منها ٧٨% والمروية ٢٢% ونسبة الأرض المتروكة بوراً تعادل ١٥% من المساحة المزروعة كما يبين الجدول(٣\٦) وهذا دليل على عدم وجود سياسات زراعية حكومية رشيدة لتشجع العمل الزراعي في الدول العربية سواءً في البلدان الأقل نمواً (السودان والصومال وموريتانيا والجيبوتي) أو في الدول المتوسطة النمو مثل: سوريا والعراق ومصر والمغرب العربي .

لقد مرت الزراعة العربية بمرحلتين متمايزتين من التطور في القرن العشرين، مرحلة الستينات وما شهدته من تدهور في الانتاج بعد الإصلاح الزراعي، ومرحلة التنمية الزراعية ودخول المكننة في العقود اللاحقة التي مهدت للانتقال للزراعة الحديثة.

١-المرحلة التقليدية ١٩٥٣-١٩٨٩م

يُقصد بالمرحلة التقليدية الاستمرار باستثمار الأرض بالطرائق القديمة ، باستخدام المحراث القديم ونظام الدورة الزراعية، وشيوع الانتاج السلعي الصغير في الزراعة ..الخ مرت الزراعة العربية في هذه المرحلة بتحوّلين كبيرين في مرحلة الستينات، وهما الإصلاح الزراعي، ومرحلة التنمية الزراعية ودخول المكننة الزراعية

أ-الإصلاح الزراعي (١٩٥٣-١٩٦٣م):إذا كان الهدف المباشر من الإصلاح الزراعي في البلدان الرأسمالية تسريع عملية التصنيع، وتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية متكاملة، تتمثل بالقضاء على طبقة الإقطاعيين والعلاقات الإقطاعية في الزراعة، لتسريع دخول المكننة الزراعية والعلاقات الرأسمالية للزراعة، بهدف استخدام الفائض في تسريع عملية التصنيع،فإن الإصلاح الزراعي في البلاد النامية عموماً وفي البلدان العربية على وجه الخصوص ،كان له أهداف سياسية بحتة، تمثلت بالقضاء على طبقة ملاكي الأرض وتمهيد الطريق أمام الفئات الاجتماعية الوسطى للوصول للسلطة السياسية(لاسيما في العراق ومصر وسوريا واليمن والجزائر).إذ أخذت عمليات الإصلاح الزراعي طابعاً سياسياً واجتماعياً هدف لكسب الفلاحين لجانب الثورة.

ظلت معظم الدول العربية بين ١٩٥٣-١٩٦٥م تعتمد على اقتصاد زراعي ورعوي تقليدي وكان أكثر من ٦٥% من السكان يقطنون في الريف، ففي العراق قبل الإصلاح الزراعي كان هناك ٧٥% من السكان يعملون في الزراعة، وأسهمت الزراعة بنسبة ٣٣% من الناتج المحلي الإجمالي، وفي الأردن ولبنان التي لم تشهد قيام إصلاحات زراعية و لم تكن بلداناً زراعية اصلاً ، كان ٣٦% من الأردنيين يعيشون من الزراعة، ويسهم قطاع الزراعة والرعي بنسبة ١٥% من الناتج المحلي، ويقال الأمر ذاته عن لبنان حيث كانت نسبة العاملين في الزراعة عام١٩٥٠م تزيد على ٧٨% من قوة العمل ، على الرغم من محدودية الأرض الصالحة للزراعة في هذين البلدين .

أما في سوريا فكانت نسبة العاملين في الزراعة تزيد على ٧٠٪ وتسهم الزراعة بنسبة ٣٢٪ من الناتج المحلي، وفي مصر شغّلت الزراعة ٥٧٪ من العاملين وساهمت بنسبة ٣٣٪ من الناتج المحلي، وفي الجزائر كان ٧٥٪ من الجزائـريين يعملـون في الزراعة وتسهم الزراعة بنسبة ٢١٪ من الناتج المحلي.

في سوريا كانت ملكية الأرض عشية الاستقلال عن الاستعمار الفرنسي بنسبة ٧٦٪ منها ملكاً خاصاً و٢٦٪ ملكاً للدولة و١٪ ملكية الوقف ،وكـان بحـوزة الملاكين الكبار(٥٠٠ هكتار فما فوق) مساحة تزيد على ٣٤٪ من الأرض عشـية الإصلاح الزراعي ، في حين ٩٤٪ من الفلاحين لم تتجاوز حصتهم ٣٣،٤٪ مـن مساحة الأرض.

لقد تمكن الإصلاح الزراعي في الدول العربية، من القضاء على الإقطـاعيين وتفتيت الملكيات الكبيرة، وحافظ على الملكيات المتوسطة والصغيرة، لكنه لم يساعد على زيادة الإنتاج الزراعي ؛ وعلى الرغم من اضطهاد الإقطاعيين للفلاحـين فـان إنتاجية الأرض في عهد الإقطاعيين كانت أكبر مما كانت عليه بعد الإصلاح الزراعي، وأدى الإصلاح الزراعي لانخفاض الانتاج الزراعي في معظم الدول العربية، وبدلاً من أن يسهم في تحفيز الفلاحين على زيادة الإنتاج حصل العكـس؟ وفي ظـل غيـاب سياسات حكومية زراعية رشيدة، مع تشتت الملكية الزراعية إلى ملكيات صـغيرة، أصبح العمل الزراعي مكلفا للغايةً.

فالإنفاق على الفلاحة وحصاد وجني المحاصيل واستخدام المبيدات والأسمدة الحديثة..الخ لم يكن ممكناً لعدد كبير من الفلاحين الصغار، الذين ينفقون نسبة تزيـد على ٨٧٪ من دخلهم على الاحتياجات اليومية الضرورية،كما لم تعد الأرض كافية لإعالة جميع أفراد الأسرة مع تشتت ملكية الأرض، وبدأت إنتاجية الأرض بالتناقص مما أدى لانخفاض الإنتاج الزراعي،كما حصل في العراق، فقد انخفـض الإنتـاج الزراعي بعد الإصلاح الزراعي بنسبة ١٥٪ عما كان عليـه قبـل الإصـلاح، و لم

يتمكن سوى عدد محدود من الفلاحين من استخدام التقنيات الحديثة، على مساحة محدودة لم تتجاوز ٣٥% من مساحة الأرض الزراعية.

لقد انفقت الحكومات العربية أموالاً ضخمة على الزراعة ، كانت تزيد أحياناً على ٣٤% من الاعتمادات الحكومية في الخطط الخمسية، إلا أن ذلك لم يؤد إلى زيادة الإنتاج الزراعي.وبقيت الزراعة عملاً غير مربحاً لفترة متأخرة من القرن العشرين، قبل أن يظهر جيل جديد من المزارعين والتقنيين العرب، وبدأت تتكون سياسات حكومية رشيدة لتشجيع الزراعة في بعض البلدان العربية .

ب-مرحلة المكننة الزراعية: إلى جانب تشتت الملكية الزراعية ،بقيت الزراعة العربية تعتمد على الطرائق التقليدية ، مثل استخدام المحراث الروماني القديم وتطبيق نظام الدورات الزراعية، وربما في بعض الأرياف العربية ما تزال هذه التقنيات مستخدمة إلى يومنا هذا ؟ لكن فترة السبعينات شهدت تحولاً في المكننة الزراعية، فأصبح المحراث الآلي (التراكتور) منتشراً إلى جانب المحراث الروماني، والحصّادة الآلية إلى جانب المنجل.

فأصبح عدد التركتورات المستخدمة في الزراعة العربية في عام ١٩٦٥م يزيد على ٢٥ ألف تراكتور والحصّادات الآلية ١٤،٥ ألف حصادة .وارتفع هذا العدد في ١٩٨١م بالنسبة للتراكتورات بمقدار ٩ مرات، فأصبح عددهم ٢١٤ ألف تراكتور، وبالنسبة للحصادات بمقدار مرة ونصف،وأصبح عددها ٢٣ ألف حصادة.

لكن تبقى هذه الحصة من المكننة الزراعية في الوطن العربي متواضعة ولا تتجاوز ١% من عدد الآليات في العالم، ومحدودة بالنسبة للمساحة الصالحة للزراعة، وتشير هذه المؤشرات لضعف المكننة في الزراعة العربية، فقد ظلت حصة التراكتور بالنسبة للمساحة مرتفعة بين عامي ١٩٥٥-١٩٦٥م من ١٢٧٩-٧٦٦ هكتار لكل تراكتور، وهو مؤشر على ضعف العلاقات الرأسمالية في الزراعة.

وبالنسبة لانتشار الأسمدة الحديثة ،وعلى الرغم من تـوافر المـواد الأوليـة ووجود احتياطي جيد من الفوسفات في الجزائر وتونس ومصر وسوريا والأردن ، إلا أن صناعة الأسمدة لم تتطور كثيراً، فقد ارتفع إنتاج الأسمـدة بـين ١٩٧٥-١٩٨٥م من٧٣٠-٢٣٥٧ ألف طن سماد آزوتي ومن الأسمدة الفسفورية من٤٧٢-١٨٨٠الف طن ولم يكن الانتاج كافياً إلا لنسبة ضئيلة من المساحة المزروعة.

والمؤشر الآخر على تخلف الزراعة العربية وابتعادها عن الزراعة الحديثة كان انخفاض مستوى تسويق الفائض من الإنتاج الزراعي، وعدم وجود سياسات حكومية زراعية رشيدة لحل المشكلة.فحتى عام ١٩٧٠م لم يكن يُسَّوق سـوى ٤٠% مـن الإنتاج الزراعي العربي ، وفي بعض الدول العربية مثل مصر كانت الدولـة تتـدخل بشكل سلبي أحياناً وتفرض على الفلاحين زراعة محاصيل معينة ، وتقوم بتخفـيض أسعار الحبوب والمحاصيل الأخرى الحيوية كالقطن، مما يعرض المـزارعين لاسـتغلال المضاربين والتجار ، الذين يحتكرون تجارة الأسمدة وتجارة المحاصيل الزراعية ، ويؤدي لارتفاع أسعار الغذاء في السوق المحلية وتضرر المستهلكين بصورة مباشرة.

٢- المرحلة الحديثة ١٩٩٠-٢٠٠٦م:

شهدت الزراعة العربية في عقد التسعينات تطوراً مهماً في الانتقال من الزراعة التقليدية إلى الزراعة الحديثة بظهور جيل من المزارعين الشباب والتقنيين العرب، الذين اعتمدوا الزراعة الحديثة بدلاً من الزراعة التقليدية، وادخلـوا العلاقـات الرأسماليـة للزراعة، وبدأوا ينتجون من أجل السوق لا من أجل الاستهلاك المباشر.

شهدت المساحة المزروعة تطوراُ مهماً بين عـامي ١٩٩٨-٢٠٠٤م فـزادت المساحة المزروعة بمقدار ١٥ مليون هكتار والمساحة المروية منـها بنسـبة ٥% وفي الوقت ذاته انخفضت نسبة العاملين في الزراعة خلال الفتـرة مـن ١٩٩٠-٢٠٠٤م

بمقدار ٦٠،٥% نتيجة الهجرة من الريف إلى المدينة، و لم يعد يعمل في الزراعة أكثر من ٣٣ مليون نسمة تعادل نسبتهم ٢٩،٦% من قوة العمل.

تعرض الإنتاج الزراعي العربي لتقلبات عديدة بين الارتفاع والانخفاض، بسبب عوامل طبيعية واقتصادية، انعكست على أداء قطاع الزراعة بشكل العام.

كما بقيت زراعة القمح والحبوب الزراعة الأساسية في الدول العربية المنتجة للغذاء مثل : السودان مصر والعراق وسوريا وتونس والمغرب والجزائر.

وتعرضت الزراعة العربية لانخفاض إنتاجية الأرض بعد أن كانت هذه الإنتاجية على مدار التاريخ القديم والوسيط مرتفعة، وظلت حتى عام ١٩٥٠م أعلى مما هي عليه في أمريكا وكندا و انخفضت إلى النصف في عقد الستينات..الخ

هكذا ظلت الزراعة رهينة للظروف الطبيعية من جهة، وللسياسات الزراعية الحكومية غير الرشيدة من جهة أخرى.

لكن وعلى الرغم من هذه الظروف فقد حققت بعض الدول مثل سوريا والسودان ومصر والسعودية قفزة في الانتاج الزراعي وتمكنت من الحفاظ على أمنها الغذائي.

١-الإنتاج الزراعي (النباتي) :

ارتفع حجم المساحة المحصولية المزروعة حبوبا بين ١٩٦٥-١٩٧٥م من ٨٠،٣-٩٠,٣ مليون هكتار، وزاد إنتاج الحبوب من ٦،٩-٧،٥ مليون طن (نسبة القمح منها ٣٧%) إلا أن حصة العرب من الإنتاج العالمي للحبوب لم ترتفع كثيراً، وزادت من ٣،٨% إلى ٤،٥%.وكان محصول الشعير في المرتبة الثانية بالأهمية بعد القمح ، واستأثر بنسبة ٢٠% من المساحة المزروعة حبوباً وزاد الإنتاج العربي بمقدار ٣ مرات من الشعير، لكن هذه الحصة لم تزد على ٧% من الإنتاج العالمي عام ١٩٨٦م،في حين تراجعت زراعة القطن والمحاصيل التقليدية الأخرى.

مع ازدياد السكان وعدم ترافق هذه الزيادة مع زيادة مماثلة في انتاج القمح أصبح العرب يستوردون أكثر من نصف احتياجاتهم من القمح من السوق العالمية، وظهرت المشكلة الغذائية في الدول العربية في ظل غياب سياسات زراعية رشيدة، لكن الأمل معقود على استقرار الوضع السياسي في السودان، التي يعول عليها في المستقبل في إنتاج الحبوب وتحقيق الاكتفاء الذاتي للوطن العربي، وليس عبثاً أن أطلق خبراء منظمة (الأغذية والزراعة العالمية **F.A.O.**) على السودان لقب(**سلة خبز العالم**) فهناك نحو مليوني هكتار يمكن زراعتها بالحبوب تعادل ٧٠ % من المساحة المزروعة، كما يعتبر السودان البلد العربي الوحيد ، الذي ما يزال يتمتع بإنتاجية أرض مرتفعة تزيد على المتوسط العالمي والبلدان المتطورة بنسبة ٦%٪ بسبب الخصوبة المرتفعة للأرض، نظراً لما يحمله نهر النيل وفروعه المتعددة من مياه وطمي على مساحة واسعة من السودان.

أما زراعة الرز فتأتي في مرتبة متأخرة في زراعة الحبوب العربية، وتبلغ حصته من المساحة المزروعة حبوباً ٨% لكن هذه الزراعة لايمكن التوسع بها إلا في المناطق الاستوائية، نظراً لحاجة الرز للماء والحرارة ، لهذا فإن ٩٠ % من المساحة المحصولية العربية موجودة في مصر.وتبقى مساهمة الرز في الأنتاج العربي محدودة لا تزيد على ٧% من مجمل إنتاج الحبوب العربية.

لقد أنتج العرب عام ١٩٨٠م نحو ١٥ مليون طن من الحبوب (منها قمح ١١،٩ مليون طن) لكن العجز في إنتاج الحبوب ارتفع من ٢،٥ مليون طن إلى ٧،٨ مليون طن عن عام ١٩٧٤م وعلى الرغم من التحسن البطيء في إنتاج الحبوب إلا أن تزايد السكان جعل الهوة تتعمق بين إنتاج واستهلاك الحبوب في الوطن العربي.

فقد زادت واردات الحبوب بين ١٩٩٥- ٢٠٠٣م من ٣٢-٤٥ مليون طن وارتفع الإنتاج العربي من (٣٧،٧-٤٨،٨مليون طن) ومن القمح زادت الواردات من ١٤،٦-٢١ مليون طن مع أن الإنتاج قد ارتفع من ١٦،٧-٢٧،٥ مليون طن.

حققت الزراعة العربية في فترة التحرير الاقتصادي (١٩٩٠-٢٠٠٦م) تقدماً مهماً بالانتقال من أساليب الزراعة التقليدية إلى الزراعة الرأسمالية الحديثة.فارتفعت حصة الزراعة في الناتج المحلي العربي عموماً، وكانت هذه النسبة مرتفعة جداً في الصومال فبلغت ٥١% ومتوسطة في سوريا والعراق ٣٤% والسودان ٣٢%،ومنخفضة جداً في دول الخليج وأقل من ٠،٥% في الكويت وقطر والإمارات والبحرين. كما تطور حجم الإنتاج النباتي في الوطن العربي عام ١٩٩٣م فبلغ إنتاج الحبوب ٣٩،٥ مليون طن منها ١٨،٣ مليون طن قمح ،وشعير ٦،٧ مليون طن ، والأرز ٤،٥ مليون طن ثم الذرة الرفيعة ٤ مليون طن.

وكانت حصة الدول العربية في الانتاج النباتي حسب الترتيب في حجم الانتاج؛ مصر في المرتبة الأولى في انتاج الحبوب و بلغت حصتها من الانتاج العربي ٣٥،٨% تلتها سوريا ١٣،٦% ثم السعودية ١٣،٤% فالعراق ٨،٣% ثم السودان ٨% تلتها المغرب ٧،٤%.

لكن بحساب حصة الفرد من انتاج الحبوب سنوياً (كان المتوسط العالمي لحصة الفرد من الحبوب آنذاك ٣٤٠كغ\فرد) جاءت سوريا في المرتبة الأولى٣٩٠ كغ \للفرد ثم السعودية ٢٩٧كغ\للفرد بعدها مصر ٢٥٢كغ ثم تونس ٢٢٣كغ وأقل البلدان إنتاجاً كانت موريتانيا ٧٥كغ تلتها الجزائر ٧٤ كغ ثم اليمن ٦٤كغ فالصومال ٣٠كغ ، وكانت سوريا البلد العربي الوحيد الذي تجاوز المتوسط العالمي.

جدول رقم(٤\٦) تطور الإنتاج الزراعي في الدول العربية بين ١٩٩٥-٢٠٠٤م

المحصول	١٩٩٥			٢٠٠٠			٢٠٠٤		
	الانتاج مليون طن	المساحة المحصولية (الف هكتار)	الغلة (كغ\ هكتار)	الانتاج مليون طن	المساحة المحصولية (الف هكتار)	الغلة (الف هكتار)	الانتاج مليون طن	المساحة المحصولية (الف هكتار)	الغلة (كغ\ هكتار
الحبوب	٣٧،٧	٢٨,١٠٧	١،٣٤	٣٧،٦	٢٧	١،٣٨	٤٧،٨	٢٩،١٣٧	١،٦
القمح	١٦،٧	٩،٧١٢	١،٧٢	١٦،٨	١٠،٩	١،٥٧	٢٣،٤	١١،٠٥	٢،١٢
الأرز	٥	٧١٥	٧،١٢	٦،٢	٧٠٤	٨،٧٤	٦،٤	٧٥٣	٨،٥
الشعير	٥،٥	٧،٤٨٤	٧٤٧	٢،٨	٦،٥	٤٣٦	٣،٩٦	٦،٠٧٥	٦٣٥
الذرة الشامية	٥،٨٩	١،٦٨٠	٣،٥	٧	١،٤٧	٤،٧٥	٧،٥٧	١،٤٦٦	٥،١٦
الذرة الرفيعة والدخن	٤،٥	٨،٦٣٥	٥٢٣	٤،٧٧	٧،٧٨٢٦	٦١٣	٦،٤٤	٩،٨٣٨	٦٥٤
الدرنيات	٧،٥	٤٦٩	١٥،٩	٧،٣٦	٤٠٤	١٨،٢	٨،٥٤	٤١٩	٢٠،٤
البقوليات	١،٢	١،١٢٠	١،٠٨	١،٢٥	١،٣١٤	٩٥٥	١،٣٥	١،٢٨٦	١،٠٥
بذور زيتية	٢،٧	٣،٠٥٠	٨٧٨	٢،٩٣	٣،٧٥٤	٧٨٠	٥،٦٧	٦،٥٣٠	٨٦٨
الخضروات	٢٧	١،٦٤٤	١٦،٤	٣٩،٢	٢،١٥	١٨،٢	٤٤	٢،٢٧	١٩،٤
فواكه	١٩،٥	٢،٢٠٠	٨،٨٤	٢٧،٤	٢،٥٢٨	١٠،٨	٢٨،٥	٣،٩	٧،٢٥
قصب السكر	٢٠	٢١٤	٩٣،٢	٢٢،٩	٢٢٨	١٠٠	٢٥	٢٢٦	١١١
الشمندر	٥،٥	١٢٣	٤٥	٧،٣	١٤٨	٤٩،٥	٧،٣٤	١٥٣	٤٨
البن	٠،٠٠٩	٢٧	٣٣٣	٠،٠١٢	٣٤	٣٣٨	٠،٠١٢	٣٤	٣٥٣

المصدر:التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٤م

من الملاحظ ارتفاع قيمة الإنتاج الزراعي في العقد الأخير من القرن العشرين (١٩٩٠-١٩٩٩م) من ٥٨،٥-٧٩،٢ مليار دولار (بمعدل نمو سنوي ٢،٣%) لكن نسبته في الناتج المحلي العربي لم تتبدل كثيراً فارتفعت من ١٢،٣-١٢،٧%، وشهدت قيمة الإنتاج الزراعي العربي تراجعاً طفيفاً عام ٢٠٠٤م إلى ٧٦ مليار دولار فتراجعت حصته في الناتج المحلي الإجمالي العربي إلى ٧،٧%.

أما في الفترة بين عامي ١٩٩٥-٢٠٠٠م فلم يحدث تطور مهم في الإنتاج النباتي فظل الإنتاج العربي من الحبوب بحدود ٣٧،٧ مليون طن (١٦،٧ مليون طن منها قمح) كما انخفضت المساحة المزروعة بمقدار مليون هكتار من ٢٨-٢٧ مليون هكتار، في حين زادت المساحة المزروعة حبوباً عام ٢٠٠٤م عن عام ٢٠٠٠م بمقدار مليون هكتار ، لكن في عام ٢٠٠٤م زاد إنتاج الحبوب بمقدار ١٠ مليون طن فوصل إلى ٤٧،٧ مليون طن، وزاد إنتاج القمح بمقدار ٧،٤ مليون طن فبلغ ٢٣،٤ مليون طن (وكانت الإنتاجية أو الغلة المحصولية بحدود ٨،٥طن للهكتار) ،وبالنسبة للرز بقيت المساحة ثابتة والإنتاج بحدود ٦ مليون طن، وارتفع إنتاج الفواكه والخضار والسكريات كما يوضح الجدول٦\٤.

٢-الإنتاج الحيواني:

يحتاج هذا النوع من الإنتاج الغذائي إلى تكنولوجيا متطورة ورأس مال كثيف، وعلى عكس الانتاج النباتي،فإن الانتاج الحيواني لا يتأثر بالظروف المناخية،وأسعار منتجاته في ارتفاع مستمر، على عكس أسعار الحبوب والمنتجات النباتية التي تتعرض للتقلبات باستمرار.

وللتعرف بصورة جيدة على وضع الإنتاج الغذائي في الوطن العربي ، لا بد من الوقوف عند الإنتاج الحيواني، لاسيما وأن نسبة التحضر بين السكان العرب كانت تتزايد، وحصل تغير نوعي في غذاء الفرد العربي حتى في الريف ، عما كان عليه الحال في ستينات وسبعينات القرن العشرين، حيث كانت الغلبة للغذاء النباتي لقطاع واسع من السكان الفقراء في الريف والحضر، لكن بدءاً من تسعينات القرن العشرين جرى تنويع الغذاء العربي وزيادة الاعتماد على البروتين الحيواني ، لاسيما اللحوم الحمراء (الغنم والبقر والجاموس والجمل) واللحوم البيضاء (الدجاج والطيور والسمك) إضافة للزيوت والألبان ومشتقاتها.

وقد توزع الإنتاج الحيواني العربي عام ١٩٩٣م في الدول العربية على النحو التالي:

-**إنتاج اللحوم:** كان هناك تعاظم في استهلاك اللحوم في الدول العربية، ترافق مع ارتفاع معدلات التحضر، وتحسن مصادر الدخل، وكانت نسبة الاكتفاء الذاتي العربي (تتروح بين ٧٠%-٨٥%) من اللحوم بأنواعها المختلفة، وقد بلغ الإنتاج العربي عام ١٩٩٣م (بالآلاف الأطنان) سنوياً كما يلي :

١- **البقر والجاموس:** (مصر٣٥٥،السودان ٣١٣،المغرب١٥١،الجزائر ٩٣) ألف طن.

٢- **الأغنام والماعز:**(الجزائر ١٤٨السودان ١١٩سوريا ٩٩مصر ٩٥ المغرب ٨٣) ألف طن.

٣- **اللحوم البيضاء (الدجاج والطيور)** : (السعودية ٣١٩، مصر ٢٥٠، الجزائر ١٩٩، العراق ١١٠، سوريا ٩٢) ألف طن .

لكن إنتاج اللحوم في بعض الدول العربية كان غير كاف مما يضطرها للاستيراد، وفي حال ترافق نمو استهلاك اللحوم مع تزايد السكان حتى عام ٢٠٢٥م فإن الوطن العربي يحتاج لمضاعفة الإنتاج المحلي ومضاعفة الاستيراد أيضاً.

٤- **الأسماك:** كان الاستهلاك العربي من الأسماك منخفضاً مقارنة بمعدل الاستهلاك الوسطي العالمي الذي بلغ ١٨،٣ كغ\للفرد سنوياً، في حين لم يتجاوز المعدل العربي ٧كغ\للفرد.وبلغ الإنتاج العربي عام ١٩٩٣م من السمك ٦٦٢ ألف طن (أنتجت المغرب ٣٧% منه تلتها مصر ١٨%).

لكن متوسط الاستهلاك لهذا البروتين الضروري جداً في الحياة العصرية متفاوت جداً بين بلد عربي وآخر؛ وكان أعلى معدل في سلطنة عمان ٦٩كغ\للفرد سنوياً، ثم

الإمارات ٥٦كغ، تلتها موريتانيا ٤٦كغ\للفرد ، وانخفض المعدل في مصر إلى ٥،٤كغ وكان شديد الانخفاض في بقية الدول العربية الأخرى.

يبين الجدول(٦\٥) تطور الإنتاج الحيواني العربي ؛ فقد زاد الإنتاج الحيواني العربي من الماشية بين ١٩٩١-٢٠٠٤م من (الأبقار والجواميس من ٤٠،٦-٦٠و٧ مليون رأس) ومن (الأغنام والماعز من ١٨٨-٢٤٤مليون رأس) والإبل بقيت شبه ثابتة عند ١٢ مليون رأس.

جدول (٦\٥) يبين تطور الإنتاج الحيواني في الوطن العربي بين ١٩٩٥- ٢٠٠٤م

	الوحدة	١٩٩١	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠٤
عدد رؤوس الأبقار	مليون رأس	٤٠،٦	٤٨،٨	٥٨،٩	٦٠،٧
والجواميس	مليون رأس	١٨٨	٢٢١	٢٣٦	٢٤٤
عدد رؤوس الأغنام والماعز	مليون رأس	١١،٧	١٢	–	–
الإبل	مليون طن	٤	٤،٦٢٨	٦،٣	٦،٧
اللحوم (مليون طن)	مليون طن	٢،٥٨٦	٢،٩٠٨	٣،٩	٤
اللحوم الحمراء	مليون طن	١,٤١٤	١،٧٢٠	٢،٤	٢،٧
اللحوم البيضاء	مليون طن	١٢،٥٦	١٥،٩٠	١٨،٧	٢٠
الألبان	ألف طن	٨٠٥	٨٤٢	١،١١	١،٢٤٣
البيض	مليون طن	١،٦	٢،٤	٢،٧	٣،٤
السمك					

المصدر:التقرير الاقتصادي العربي الموحد أعوام ٢٠٠٠-٢٠٠٥م(ملاحق)

ارتفع حجم الإنتاج العربي من اللحوم الحمراء من ٢،٥٨-٤ مليون طن، ومن اللحوم البيضاء (الدجاج والطيور) من ١،٤١٤-٢،٧ مليون طن، وزاد إنتاج الألبان من ١٢،٥٦-٢٠ مليون طن، والبيض من ٨٠٥ -١٢٤٣ألف طن، والسمك زاد الإنتاج من ١،٦-٣،٤ مليون طن.

٣-الاكتفاء الذاتي من الغذاء:

حقق الوطن العربي بدأً من عام ١٩٨٠م تطوراً في إنتاج الغذاء وكانت نسبة الاكتفاء الذاتي جيدة لعدد من السلع قبل أن يظهر أثر النمو السكاني المرتفع . لكن هذه النسبة

تراجعت في عام ١٩٩٠م بسبب ارتفاع معدلات نمو الاستهلاك، المترافقة مع زيادة السكان وعدم تطور الإنتاج بشكل مواز.

فمن واقع الجدول (٦\٦) نلاحظ حدوث تقدم في مؤشر الاكتفاء الذاتي عما كان عليه الحال عام ١٩٩٥م .فارتفعت نسبة الاكتفاء الغذائي في الوطن العربي لمعظم السلع الغذائية، لكنها انخفضت بين عامي ٢٠٠١-٢٠٠٣م، بالنسبة للقمح بعد أن كانت قريبة من ٥٥% عام ٢٠٠١ ثم انخفضت إلى ٤٦% عام ٢٠٠٣وتحسنت صناعة السكر فارتفعت نسبة الاكتفاء الغذائي إلى ٤٦% في ١٩٩٥م ثم انخفضت مع زيادة الاستهلاك إلى ٣٥% عام ٢٠٠١ وتابعت الانخفاض إلى ٣٢% عام ٢٠٠٣م.

جدول رقم(٦\٦) نسبة الاكتفاء الغذائي في البلاد العربية من السلع الأساسية بين ١٩٨٠-٢٠٠١

السلعة	حبوب	قمح	الزيوت	البيض	الألبان	اللحوم والأسماك	الخضار والفواكه	السكر
عام١٩٨٠م	%٥٨	%٥٠	%٧١	%٧٨	%٩٢	%٧٤	%٨٠	%٣٠
عام١٩٩٠م	%٥٥	%٥٦	%٣١،٧	%٩٦	%٥٨	%٨٤	%١٠٠	%٣٤
عام١٩٩٥م	%٦٤	%٦٥	%٤٠	%٩٥	%٥٧	%٨٥	%٩٨	%٤٢
عام٢٠٠١م	%٥٢	%٥١	%٤٠،٧	%٩٧	%٧٤	%٨٧	%٩٧	%٣٥
عام٢٠٠٣م	%٤٨	%٤٦	-	%٩٩	%٦٨	%١٠٧	%٩٦	%٣٢

المصدر.التقرير الاقتصادي ا لعربي الموحد ١٩٩٢،أعداد متفرقة،١٩٩٢م، ١٩٩٨م،٢٠٠٥م

في حين بلغت نسبة الاكتفاء الذاتي بالنسبة للألبان ٧٤% عام ٢٠٠١ ثم تراجعت إلى ٦٨% عام ٢٠٠٣.وظلت بين ٧٤-٩٧% من حاجة الاستهلاك بالنسبة للبيض واللحوم والأسماك والخضار والفواكه لتصل عام ٢٠٠٣ لمعدل الاكتفاء الذاتي.

وباستخدام مؤشر متوسط حصة الفرد من إنتاج السلع الغذائية، مقارنة بالمتوسط العالمي، فما تزال حصة الفرد العربي منخفضة في إنتاج السلع الغذائية

الأساسية، لاسيما الحبوب واللحوم وإن كانت قد تحسنت قليلاً في إنتاج السلع الغذائية الأخرى، كما يبين الجدول (٧\٦) حيث بلغت حصة الفرد العربي عام ١٩٩٣م من الحبوب ٤٨% من المتوسط العالمي ، ومن السكر ٤٩% والقمح ٧٦%، واللحوم ٤٩% والأسماك ٣٨% والألبان ٥٦% والبيض ٦٢%، وتجاوزت المعدل العالمي في حصة الفرد من إنتاج الخضار والفواكه.

يبدو أن مسألة إنتاج واستهلاك الأغذية لها علاقة بثقافة الغذاء والإقبال أو الأحجام على نوع من الطعام دون الآخر، ومن الملاحظ أن المطبخ العربي يعتمد على الحبوب والبقوليات والخضار أكثر من اعتماده على السمك و البطاطا.

جدول رقم(٧\٦)متوسط حصة الفرد في الوطن العربي من إنتاج السلع الغذائية في عام ١٩٩٣م

السلعة	متوسط ما يخص الفرد\كغ		نسبة المتوسط العربي
	العالم	الوطن العربي	للمتوسط العالمي
الحبوب	٣٤٠	١٦٤	%٤٨
القمح	١٠١	٧٧	%٧٦
السكر	١٩،٩	٩،٧	%٤٩
الخضر	٨٤	١٠٨	%١٢٩
الفاكهة	٦٧	٧٣	%١٠٩
اللحوم	٣٣،٤	١٦،٤	%٤٩
الألبان	٩٥	٥٣	%٥٦
البيض	٦،٨	٤،٢	%٦٢
الأسماك	١٨،٣	٧	%٣٨

المصدر:د.محمد السيد عبد السلام، الأمن الغذائي للوطن العربي،عالم المعرفة،العدد ٢٣٠،الكويت،شوال ١٨هج،١٩٩٨م،ص٦٤

٤-الفجوة الغذائية:

يقصد بالفجوة الغذائية الفرق السلبي بين الواردات الغذائية والصادرات، و تعبر الفجوة عن الفرق بين الإنتاج وبين الاستهلاك النهائي من جميع أنواع السلع الغذائية، التي تعوّض عادة عن طريق الاستيراد من الأسواق الخارجية، في حال عدم التمكن من تحقق الاكتفاء الذاتي للاستهلاك من الإنتاج المحلي.

ويجب أن نميز بين مفهومين متقاربين جداً ؛مفهوم الفجوة الزراعية ومفهوم الفجوة الغذائية، فالفجوة الزراعية تشمل الفرق بين الصادرات والواردات العربية من الإنتاج النباتي، أما الفجوة الغذائية فتشمل الفرق بين الصادرات والواردات من الإنتاج النباتي والحيواني على السواء، ويدخل قطاع الصناعة الغذائية إلى جانب الزراعة في حساب الفجوة الغذائية.

تعرضت قيمة الفجوة الغذائية للوطن العربي ، مقدرة بالفرق بين الصادرات والواردات الزراعية والغذائية،للارتفاع والانخفاض، تبعاً لظروف الإنتاج والأسعار الدولية للأغذية وقيمة أسعار الصرف للدولار، هكذا كان الميزان التجاري الزراعي في الوطن العربي في عام ١٩٧٠م معتدلاً، لكن في عام ١٩٨٥م لم تكن الصادرات الزراعية تعادل أكثر من ١٣% من الواردات فبلغت الفجوة ١٨ مليار دولار، ثم تعرضت قيمة الفجوة للانخفاض بين عامي ١٩٩٠-١٩٩١م من ١٦،٥-١٤،٥ مليار دولار.

كانت الحصة الأكبر من واردات الغذاء العربية فقد استأثرت بها مجموعة بلدان مجلس التعاون الخليجي العربي ، فقد بلغت حصتها عام ١٩٩١م نحو٣٨% وبلغت قيمتها ٧،٤ مليار دولار.لكن هذه البلدان شهدت اهتماماً في الزراعة والإنتاج الحيواني في تسعينات القرن العشرين انعكس إيجاباً على تحسن ميزانها التجاري الغذائي، فانخفضت الفجوة الغذائية العربية عام ١٩٩٢م إلى من ١٢،٧مليون دولار، لتعود وترتفع من جديد إلى ١٤ مليار دولار عام ٢٠٠١م.وكانت الحصة الأكبر من الواردات الغذائية للحبوب فقد استوردت البلدان العربية عام ٢٠٠٠م نحو ٤٤،٥مليون طن من الحبوب.

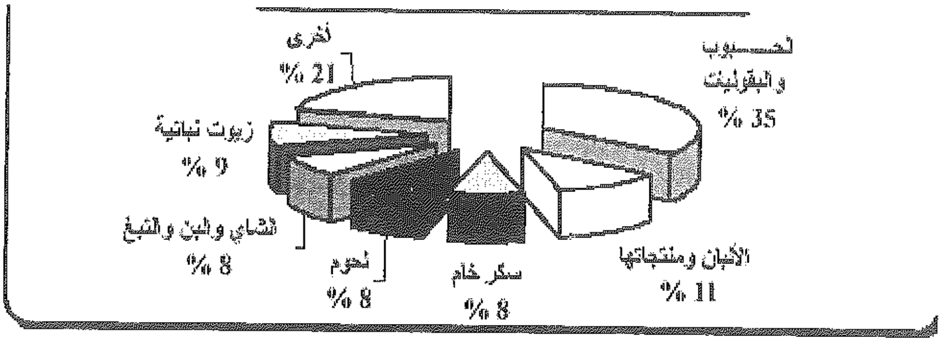
ومن الملاحظ أن الاتجاه العام للفجوة الغذائية العربية في تناقص ، وكانت تتعرض للارتفاع والانخفاض تبعاً للظروف الطبيعية والسياسات الزراعية،التي تحكم دورة الإنتاج الزراعي العربي،وبلغت في ١٩٩٣ إلى ١٦ مليار دولار.

٥-بنية الواردات الغذائية العربية:

بلغت واردات الغذاء في الوطن العربي عام ١٩٩٨م نحـــو ٢٩،٧٦ مليـــار دولار ، وكان العجز التجاري في الميزان التجاري الزراعي و الغـــذاء ١٩ مليـــار دولار، ثم انخفض عام ٢٠٠٣م إلى ١٤،٦مليار دولار، وكانت حصة الحبـــوب مـــن واردات الغذاء ٢٨% من الواردات.

في بعض الدول العربية، كانت حصة الواردات الغذائية تزيد عن ٢٠% من مجمـــل الوردات وهي: الصومال ٥٣% موريتانيا ٣٤% الجزائر ٣١% اليمن ٢٩% مصـــر ٢٨% لبنان ٢٣% الأردن ٢١% ليبيا ٢١% .ثم حصل تبدل مهم في البنية الهيكيلة لتوزع الواردات الغذائية العربية بين عامي ١٩٩٨-٢٠٠٣م كما هـــو موضـــح في الشكلين الإيضاحيين (٦\١و٦\٢)

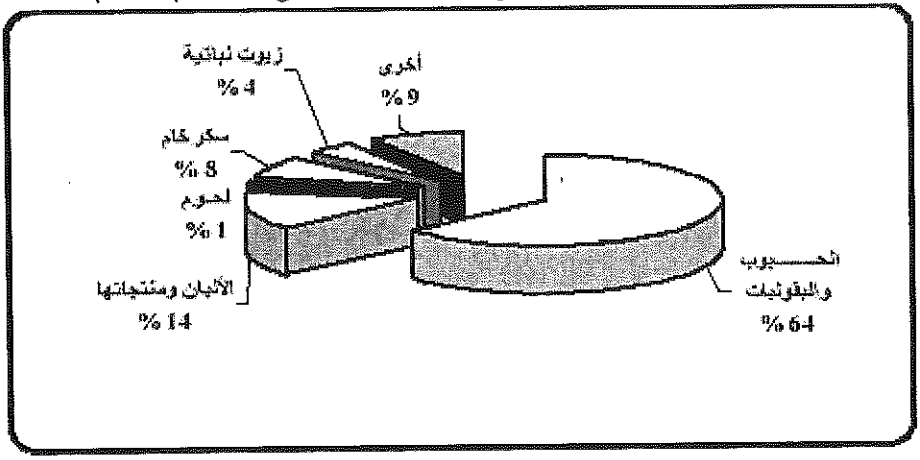
شكل(١\٦) هيكل توزع الواردات الغذائية العربية عام ١٩٩٨م



المصدر:التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٠م

فقد ارتفعت حصة الحبوب والبقول من الواردات من٣٥%-٦٤% ومـــن الألبان ومشتقاتها من ١١%-١٤%، ومن السكر من ٨-١٠%، في حين انخفضت في اللحوم من٨-١% والزيوت النباتية من ٩-٤% وبقيت في الشـــاي والـــبن ٨% ثابتة تقريباً؟

شكل(٦\٢) هيكل توزع الواردات العربية من السلع الغذائية عام ٢٠٠٣م



المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٤

٦-تطور الفجوة الغذائية العربية:

يوضح الجدول (رقم٦\٨) تطور مؤشرات وبنية الفجوة الغذائية في السنوات بين عامي ١٩٩٥-٢٠٠٣م لأهم السلع الغذائية ، فقد ارتفع الاستهلاك العربي من الحبوب من ٧٠،١-٩٢،٨ مليون طن، وارتفع الانتاج في هذه الفترة من ٣٧،٧-٤٧،٨مليون طن كما ارتفعت صافي الواردات من ٣٢،٤-٤٥ مليون طن.وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار القمح كسلعة أساسية ،فقد زاد الاستهلاك من هذه السلعة من ٣١،٣ -٤٨،٦ مليون طن، وتم تعويض الفرق بين الإنتاج والاستهلاك من الواردات فقد زادت واردات القمح من ١٤،٦-٢١،١مليون طن.

جدول(٦\٨) تطور الفجوة الغذائية العربية من المنتجات الغذائية الأساسية بين ١٩٩٥-١٩٩٧م

	١٩٩٥			٢٠٠٣		
الحبوب	الانتاج	صافي الواردات	الاستهلاك	الانتاج	صافي الواردات	الاستهلاك
القمح	٣٧,٧	٣٢،٤	٧٠،١	٤٧،٨	٤٥	٩٢،٨
السكر	١٦،٧	١٤،٦	٣١،٣	٢٧،٥	٢١،١	٤٨،٦
اللحوم	٤،٦	١	٥،٧	٦،٨	٠،٦	٧،٤
الألبان	١٥،٩	٨،٣	٢٤،٢	٢١،٧	٩،٩	٣١،٦

المصدر :التقرير الاقتصادي العربي الموحد عام ٢٠٠٥م

ومن السكر زادت الواردات لتعويض الفرق بين الإنتاج وبين وحاجة الاستهلاك من ٣،٧-٥،٥ مليون طن. أما في اللحوم فنلاحظ ارتفاع الإنتاج العربي من ٤،٦-٦،٨ مليون طن مما أدى لانخفاض الواردات من اللحوم من ١-٠،٦ مليون طن، وفي الألبان ارتفع الإنتاج من ١٥و٩-٢١،٧ مليون طن ، لكن الاستهلاك زاد بمقدار ٥،١ مليون طن وتم تعويض النقص من الواردات التي زادت من ٣،٨-٩،٩مليون طن.

في مواجهة مشكلة الغذاء يمكن تقسيم البلدان العربية إلى ثلاث مجموعات:

١-بلدان قادرة على استيراد الغذاء مثل ليبيا ودول الخليج والأردن

٢-بلدان يمكنها تحقيق اكتفاء غذائي، فيما لو زادت الاستثمارات في الزراعة مثل الجزائر والعراق وتونس والمغرب والسودان والصومال وموريتانيا.

٣-بلدان حققت الاكتفاء الذاتي من الغذاء مثل سوريا ومصر.

رابعاً-دور الدولة في التنمية :

لم يكن في الدول العربية اقتصاد سوق متطور بالمعنى الدقيق للكلمة، نظراً لارتباط الاقتصاد العربي بالسوق الرأسمالية العالمية، وتبعية الزراعة والتجارة لهذه السوق. وإذا كانت فترة الحربين العالميتين الأولى والثانية، قد منحت فرصة للتطور البرجوازي والصناعي العربي، فإن هذه الإمكانية تغيرت بعد نهاية الحرب، وتعرضت الدول العربية لحالة من عدم الاستقرار السياسي .فشهد بعضها مثل سوريا والعراق فترة طويلة من الانقلابات العسكرية، وفي مصر صعد دور الضباط والجيش مع الحقبة الناصرية، وكانت هذه الفترة قد شهدت انقلابات في ليبيا واليمن والسودان سمحت لأحزاب البرجوازية الصغيرة والفئات الوسطى بالصعود وقيام الثورات ذات الطابع القومي الاشتراكي.

نظرت هذه الفئات بريبة شديدة للإقطاع والبرجوازية، ورأت بأن مصالح هذه الطبقات مرتبطة بالاستعمار، لذلك قامت بالإصلاحات الزراعية للقضاء على

الإقطاع ، وتوزيع الأرض كملكيات صغيرة على الفلاحين ، وقامت بتأميم المصارف والبنوك والمصانع والمعامل والتجارة للقضاء على البرجوازية ورأس المال الأجنبي .

هكذا تشكّل القطاع العام الاقتصادي من تأميم هذه المؤسسات، فتم القضاء على القطاع الخاص الكبير في الصناعة والبنوك والتجارة، في عدد من الدول العربية (باستثناء لبنان والأردن والمغرب ودول الخليج) لهذا لم يكن هناك قطاع خاص متطور، يمكن أن يلعب دوراً مهماً في عملية التنمية ، وبقي قطاعاً ضعيفاً وتقليدياً يعتمد على الإنتاج السلعي البسيط في الزراعة والحرف والمهن والمشاريع الصغيرة وتجارة الحوانيت ، وبرز دور الدولة والقطاع العام في الاقتصاد.

١ -دور القطاع العام:

قاد القطاع العام عملية التنمية البشرية في البلدان العربية، طوال الفترة بين ١٩٦٥-١٩٨٥م،وكان في معظم الدول العربية، قطاع تشغيل وإعالة لشريحة واسعة من السكان من أبناء الفئات الوسطى. وقد تمسكت أنظمة الحكم في الدول العربية بهذا القطاع ،لأنه يمنحها قوة اقتصادية وسياسية ويكسبها قاعدة التأييد الشعبي اللازم.ولمعرفة حجم وثقل القطاع العام في الاقتصاد العربي ، يمكن الاستدلال على ذلك من مؤشرات حصته في قوة العمل والناتج المحلي الإجمالي:

١- حصة القطاع العام من قوة العمل العربية : بلغت في العام المالي ١٩٧٩-١٩٨٠م في بعض الدول العربي: سوريا ٤٠% مصر ٣٤% الكويت ٥٧% الأردن ٢٦% والسعودية ١٩%.

٢- حصة القطاع العام في الناتج المحلي العربي :بلغت نسبة مساهمة القطاع العام في الناتج المحلي لبعض الدول العربية عام ١٩٨٦م على النحو التالي: الجزائر ٣٦% ، مصر ٣٠،٨% ،سوريا ٥١،٦% ،تونس ٣٢،٥% ،الكويت ٦٥،٤% ،السعودية ٤٦% سلطنة عُمان ٦٤% ،البحرين ٣٠،٨% ،قطر ٦٢،٥% ،الإمارات ٣٨،٨%،السودان ٢٣% ،المغرب ٢٧% واليمن ٦٢%.

نجح القطاع العام في تطوير البنى التحتية وبناء قاعدة خدمات متطورة ، لكنه فشل في القطاعات الإنتاجية، لاسيما الزراعة والصناعة التحويلية، وباستثناء الصناعة الاستخراجية وفي مقدمتها (النفط والغاز) التي كانت تعد خطاً أحمراً لا يجوز للقطاع الخاص عبوره، إذ يُعد النفط والغاز العمود الفقري للاقتصادات العربية الحديثة.

أستمر أداء القطاع العام العربي ناجحاً نسبياً حتى أواخر عام ١٩٨٠م، لكن سرعان ما تفشت أمراض الفساد الإداري في المؤسسات الحكومية الخدمية والإنتاجية، وأصبح هذا القطاع عالة على الاقتصاد القومي، بعد أن كان قطاع إعالة، وبدأ يتراجع أداؤه وارتفع حجم الخسائر ونسبة الهدر في المواد الأولية في مؤسساته، وضياع الأموال المخصصة في الخطط الخمسية وفي الموازنات الحكومية الاستثمارية والعادية، وبدأت تتشكل فئة جديدة من أصحاب الامتيازات من رجال البيروقراطية الحكومية داخل مؤسسات القطاع العام ، التي أثرت من حساب الصفقات الوهمية مع القطاع الخاص على حساب مؤسسات القطاع العام.كما تفشت البطالة المقنّعة (من لا عمل لهم)وتراكمت داخل مؤسسات القطاع العام الإنتاجي والخدمي من ناحية أخرى.

لكن من الصعب الحديث عن أداء متماثل للقطاع العام في جميع الدول العربية، فقد اختلف هذا الأداء من بلد لآخر، ففي الأردن ودول الخليج أدى القطاع العام دور قاطرة التنمية لتهيئة البيئة المناسبة لعمل القطاع الخاص ، لاسيما في الصناعة التحويلية الحديثة و القطاع الخدمي الحديث.

تراجع أداء القطاع العام في معظم الدول العربية في الفترة بين ١٩٨٣-١٩٨٥م وأصبحت الفوارق ضئيلة والسمات المشتركة عديدة وفي مقدمتها الفساد الإداري.وكانت تلك مقدمة لإعطاء تبرير بالشروع في التصحيح الهيكلي بدءاً من عام ١٩٩٣م وتبني برامج الخصخصة لمؤسسات القطاع العام في الصناعة التحويلية والخدمات.

٢-دور القطاع الخاص:

تميز القطاع الخاص في الدول العربية في هذه الفترة بضعف روح المبـادرة، والعزوف عن توظيف استثمارات كبيرة في الصناعة التحويلية الحديثة.ولعل سبب غياب روح المبادرة في القطاع الخاص العربي لايرجع للسياسات الحكومية والخوف من التأميم فحسب بل؛ لأن القسم الأكبر من هذا القطاع لاسيما الحديث منه، نشأ في ظروف اقتناص الفرص والدخول بشراكة غير معلنة أحياناً مع بعض رموز الإدارة الحكومية عبر صفقات ومناقصات الأعمال للقطاع العام .لذلك لم يغامر في توظيف أمواله في مشاريع التصنيع ، التي لا تعطي ربحاً سريعاً، بل اتجه للتجارة والمضاربة بحثاً عن ربح سريع ومضمون على حساب سمعة المنتج الوطني والتجارة الوطنية.

من جهة أخرى غلبت على إدارة المنشآت الصناعية في القطاع الخاص الطابع العائلي التقليدي، في مجالات الاستثمار والعمل والتسويق والمحاسبة، وكانت مؤسساته تفتقر لوجود كوادر متخصصة في التسويق والجودة والمالية والمحاسبة ودراسة السوق، وبعضها لم يكن لديها الخبرة الكافية في الصناعة التحويلية ، في ظل غياب ثقافة السوق كما هو الحال لدى المستثمرين ورجال الصناعة في الدول الصناعية المتقدمة.

كانت حصة القطاع الخاص في الاستثمار في بعض الدول العربية قد ارتفعت كما في السعودية بين عامي ١٩٨٠-١٩٨٥م من ٣٤-٥٤% وفي الجزائر بعد الحصول على الاستقلال ٤٧% ثم انخفضت في عام ١٩٧٠م إلى ٣٢% و بقي دور القطاع العام في الجزائر أساسياً في التنمية حتى عام ١٩٨٦م حيث كانت حصته في الاستثمارات ٦٦% مقابل ٣٣% للقطاع الخاص و١% للقطاع المشترك.

في سوريا كانت حصة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٦٣م (قبل التأميم) ٦٥% وانخفضت بعد التأميم في عام ١٩٦٣-١٩٦٥م إلى٥٥% ، ومع تراجع دور الدولة وتبني سوريا برنامج وطني للتصحيح الهيكلي في عام ١٩٨٥م بدأت حصة القطاع الخاص بالارتفاع تدريجياً فبلغت في عام ١٩٨٦م في الناتج المحلي ٤٨%.

خلاصة القول ان التنمية العربية القطرية اعتمدت على الدولة والقطاع الحكومي في الدول العربية طوال عقدي الستينات والسبعينات ،فارتفعت حصة الدولة من الاستثمارات من ٥٥% في الستينات إلى ٧٨% بين عامي ١٩٧٣-١٩٧٥م.وأخذت الدولة على عاتقها وضع الخطط الخمسية أو العشرية وشهدت عصر الاقتصاد المخطط مركزياً.

٣- الخطط الخمسية (و اعتمادات القطاعات الأساسية منها):

لقد جرى التركيز في الموازنات الحكومية العربية على الإنفاق العادي،كدفع الرواتب والأجور للعاملين، والحفاظ على مستوى الأجور والقوة الشرائية للسكان، في حين كان الإنفاق الاستثماري محدوداً، وركزت الدول العربية على تطوير الخدمات الأساسية للسكان،لاسيما بناء المدارس ومراكز الاستطباب والمشافي وتأمين مياه الشرب لسكان المدن، والأنفاق على الطرق والمواصلات وبناء القاعدة التحتية أو البنى الأساسية.

يمكن القول إن العصر الذهبي للتنمية العربية كان في الفترة١٩٥٠-١٩٧٩م، حيث شهدت الدول العربية جميعها نمواً مضطرداً في الناتج المحلي كما يبين الجدول رقم(٦\٩) فكان معدل النمو الاقتصادي الوسطي في البلدان العربية طوال الفترة بين عامي ١٩٥٠-١٩٨٠م يترواح بين ٦-٦،٥ % وتفاوت هذا المعدل من بلد وآخر.

فكانت أعلى معدلات للنمو في البلدان العربية المصدرة للنفط، وسجلت سوريا بين ١٩٧٠-١٩٨٠م أعلى معدلات نمو في القرن العشرين حيث وصل المعدل إلى ٩،٥% وفي اليمن بلغ في نفس الفترة ٩،٧% ومصر ٧،٣% والجزائر ٧،٧% ، باستثناء لبنان الذي شهد أواخر السبعينات أزمة اقتصادية بسبب الحرب الأهلية ، فانخفض النمو إلى نمو سلبي قدره -٥% ،كما شهدت الكويت نمواً سلبياً بمعدل - ٠،٥% .

ترافق ارتفاع معدل النمو الاقتصادي مع انخفاض معدلات البطالة والنمو السكاني، مما أنعكس إيجاباً على ارتفاع معدل نمو الدخل الفردي ، معبراً عنه بارتفاع

حصة الفرد من معدل نمو الناتج المحلي .فقد نما الدخل الفـــردي في معظـــم الـــدول العربية، باستثناء الدول المستقبلة للعمالة الوافدة كالكويت والصومال.

جدول رقم(٩\٦) مؤشرات الأداء الاقتصادي العام في الدول العربية بين ١٩٥٠-١٩٨٠م

البيان	مؤشرات الأداء الاقتصادي الأساسية للدول العربية بين ١٩٥٠-١٩٨٠								
	معدل نمو الناتج المحلي %			معدل نمو حصة الفرد من الناتج %			معدل الاستثمارات في الخطط الخمسية %		
السنة\ البلد	١٩٥٠-١٩٦٠	١٩٦٠-١٩٧٠	١٩٧٠-١٩٨٠	١٩٥٠-١٩٦٠	١٩٦٠-١٩٧٠	١٩٧٠-١٩٨٠	١٩٧٠-١٩٧٤	١٩٧٥-١٩٧٩	١٩٨٠-١٩٨٤
السعودية	٩،٧%	١٠،٣%	١٠،٦	٧%	٦،٥%	٥،٣	١٢،٧	٢٥،١	٢٣،٩
الكويت	١٧%	٥،٨%	-٠،٥	٦،٤%	-٤،١%	-٦،٥	٩،٥	١٧،٣	١٩
الإمارات	٣%	٢٨،٨%	٩،٨	–	١٩،٧%	١٠،٢	٢٢،٧	٢٥،٣	٢٩
قطر	١٤%	١٢،٥%	٦،٨	–	٣،٤%				
البحرين	٥%	٦،٦%		–	٣،٢%				
عُمان	٣%	١٣،٥%	١٠،٢	--		٧،٢	٢٥،٨	٣١،٤	٢٥،٦
سوريا	٢،٦%	٥،٧%	٩،٥	-٠،٤%	٢،٤%	٥،٩	١٧،٢	٢٩،٦	٢٤،٢
لبنان	٣،٣%	٤،٩%	-٥	٠،٧%	١،٤%	٠،٦	٢٠	–	–
العراق	٤،١%	٦،٩%	٧	–	٣،٧%	٤،٤	٢٣	٣٥،٤	٤١،٣
الأردن	٦،٣	٥،٧	٥،٤	٣،٤	٢،٤	١،٩	٢٣	٣٥	–
مصر	٤%	٤،٥%	٧،٣	١،٨%	٢%	٤،٥	١٤،٤	٢٩،٣	٢٨،٦
الجزائر	٥%	١،٨%	٧،٧	٢،٧%	-٠،٧%	٤،٥	٤١،٥	٤٨،٥	٣٧،٧
المغرب	١،٨%	٣،٩%	٥،٣	٠،٧%	١،١%	٢،٦	١٧،٧	٢٧	٢٢،٢
تونس	٣،٩%	٤،٢%	٦،٥	١،٣%	٢،٢%	٤،١	٢١	٣٠،٣	٣٠،٦
ليبيا	٥	٢٤،٨	٠،٦	١،٣	٢٠	-٣،٤	٢٣،١	٢٦،٤	٢٧،١
اليمن	٦،٣%	٥،٧%	٩،٧	٣،٤%	٢،٤%	٦،٥	١٤،٣	٢٩	٤٣
السودان	٤،٨%	٢،٥%	٥،٣	٢،٢%	٠،٣%	٢و٢	١٢,١	١٧،١	–
موريتانيا	٢،٢%	٨،١%		–	٥،٤%		٢٤،٥	٤٠،٢	–
الصومال	٢،٩%	١،٧%	٢،٧	٠,٤%	-١،٦	-٠،٣			
فلسطين	–	–	–	–	–				
المجموع		٦،٢%	٦،٤%				٢٤،٥	٢٢،٦	٢١

Statistical Year Book,1977,London,1977,.International Financial Statistics Yearbook 1986.UNCTAD,

شهد عقد السبعينات ارتفاع في معدلات الاستثمار الحكومي (كنسبة من الناتج المحلي) في الخطط الخمسية في معظم الدول العربية، فارتفع المعدل الوسطي للاستثمار في الدول العربية من٢٤،٥% بين١٩٧٠-١٩٧٥م ثم انخفض قليلاً إلى ٢٢،٦% بين ١٩٧٦-١٩٨٠وبقي عند ٢١% في الفترة بين ١٩٨١-١٩٨٥م، وتفاوتت هذه المعدلات من بلد لآخر، وكانت أعلى نسب في الاستثمار طوال هذه السنوات الخمس عشر في الجزائر والعراق فزادت عن٣٠% ووصلت أحياناً إلى أكثر من ٤٠% ، وكانت متوسطة في سوريا وتونس والمغرب ومصر وليبيا وتراوحت بين ٢٠%-٢٩%، وانعكس ارتفاع معدلات الاستثمار الحكومي إيجاباً على تأمين فرص العمل وامتصاص البطالة.

شهدت مرحلة السبعينات تطوراً كبيراً في الدول العربية في مجال خدمات الصحة والتعليم ، ببناء المدارس ومؤسسات التعليم وبناء المشافي والعناية بالصحة العامة والتنمية الإنسانية، وأدت الدولة والخطط الخمسية دوراً هاماً في التنمية البشرية ببناء قاعدة خدمات متطورة **Services Basis's** في المدن وتأمين مياه الشرب وتطوير البنى التحتية **infrastructure** بشق الطرق والجسور وبناء السدود وتوليد الكهرباء وتطوير المواصلات والاتصالات ،من خلال الإنفاق السخي بشقيه الاستثماري والعادي في الموازنات الحكومية.

٤-توزع الاستثمارات الحكومية على القطاعات:

تباينت أدوار الدولة في التنمية وحصتها في الاستثمار وفي نسبة توزع الاستثمارات في الخطط الخمسية على القطاعات الأساسية في الاقتصاد الوطني بين بلد عربي وآخر ؛ كما هو موضح في الجدول رقم(٦\١٠).

فقد جرى التركيز في سوريا خلال الفترة بين (١٩٦٠-١٩٧٠م) على تطوير قطاع الزراعة والخدمات ، وحظي هذان القطاعان بنسبة تزيد على ٨٠% من اعتمادات الخطة الخمسية الأولى بنسبة (٤٠% لكل منهما) وبنسبة ٨٨% من

اعتمادات الخطة الخمسية الثانية (فكانت حصة الخدمات ٦٠% والزراعة ٢٨%) في حين كانت حصة الصناعة متواضعة ولم تزد عن ١٢%.

أما في مصر فقد جرى التركيز في هذه الفترة من الحقبة الناصرية على تطوير الصناعة التحويلية ، التي استأثرت بالاهتمام الأول، فكانت حصتها ٤٣،٢% من اعتمادات الخطة الخمسية الأولى و٣٨% من اعتمادات الخطة الخمسية الثانية.

في تونس والسودان كما في سوريا حظيت الخدمات والزراعة بالحصة الأكبر من الاستثمارات الحكومية، فاستأثرت الزراعة بثلث الاعتمادات، والخدمات بأكثر من ٥٥%.في حين أولت الجزائر الاهتمام الأكبر للخدمات وكانت حصتها ٧١% ثم الصناعة التحويلية وكانت حصتها ٢٤% من الاعتمادات كما هو مبين في الجدول التالي.

جدول رقم(١٠\١٦)حصة القطاعات الاقتصادية الأساسية من اعتمادات الخطط الخمسية

البلد	الخطة	حصة الزراعة %	حصة الصناعة %	حصة الخدمات%
سوريا	١٩٦٠-١٩٦٥م	٤٠،٣%	١٨،٧%	٤٠%
	١٩٦٦-١٩٧٠م	٢٨%	١٢%	٦٠%
مصر	١٩٦٠-١٩٦٥م	٢٣،٥%	٤٣,٢%	٣٣،٣%
	١٩٦٦-١٩٧٠م	٢٣،٣%	٣٨%	٣٨،٧%
الإمارات	١٩٨٦-١٩٧٢م	٥ %	٢٤%	٧١%
السودان	١٩٦١-١٩٧٠	٣٣%	١١%	٥٦%
تونس	١٩٦١-١٩٧٠م	٣٣،٢%	١١،٤%	٥٥،٤%
المغرب	١٩٦٥-١٩٧٠م	٢٤%	٣٩%	٣٧%
	١٩٦٨-١٩٧٢م	٢٥%	٢٤،٥%	٤٩،٥%
الجزائر	١٩٦٧-١٩٦٩م	٥%	٢٤%	٧١%
ليبيا	١٩٦٣-١٩٦٨م	١٠،٣%	٢،٤%	٨٧،٣%
	١٩٦٩-١٩٧٤م	١٣%	٨%	٧٩%
العراق	١٩٦١-١٩٦٥م	٢٠%	٣٠%	٥٠%
	١٩٦٦-١٩٧٠م	٢٦%	٢٨%	٤٦%

المصدر:العالم العربي،جدول٨

خلافاً للدول الأخرى كان المغرب قد اعتمد تنمية متوازنة بين القطاعات الثلاث؛ (فكانت حصة الزراعة تقريباً ربع الاعتمادات) و استأثرت الصناعة بأعلى نسبة في الخطة الخمسية الأولى وحظيت بـ٣٩% من الاعتمادات ،ثم انخفضت هذه

النسبة إلى٢٤،٥% في الخطة الثانية وكان نصيب الخدمات ٤٩،٥% من اعتمادات الخطة الخمسية الثانية كما هو موضح في الجدول التالي(١٦\١٠)

لكن من الملاحظ ان فترة ١٩٨٠-١٩٨٩م شهدت تراجعاً في دور الدولة القطرية العربية في التنمية وتراجع الاستثمار الحكومي، بسبب انخفاض أسعار النفط من جهة، ودخول عدد من الاقتصادات العربية في أزمة ركود اقتصادي ، ترافقت مع تراكم حجم الديون الخارجية.و بدأت الدولة تنسحب تدريجياً من الاقتصاد مع الانتقال إلى اقتصاد السوق وتطبيق برامج التصحيح الهيكلي للاقتصاد ، فكان معدل الاستثمار الحكومي سالباً في عدد من الدول العربية طوال الفترة السابقة ، وعلى نحو مميز في سوريا ومصر وتونس والمغرب والكويت والجزائر.

٥-الدولة والتصنيع:

كانت أدوار الدولة والقطاع العام في التصنيع متباينة فيما بين الدول العربية في الفترة بين ١٩٧١-١٩٨٩م، التي غلب عليها الطابع الإيديولوجي ، وفي مجال سياسات التصنيع يمكن التمييز بين ثلاثة نماذج في تجارب التصنيع العربي:

أ-بلدان ذات توجه اشتراكي: واتبعت الدولة في هذا النموذج التخطيط الشامل للصناعة، وقام القطاع العام بالدور القيادي في التصنيع ، مع دور محدود للقطاع الخاص في الصناعات الخفيفة، ومثّل هذا الاتجاه (سوريا ومصر والعراق والجزائر واليمن الجنوبي وليبيا)

ب-بلدان ذات توجه ليبرالي واقتصاد حر: تتميز بندرة في الموارد الأساسية في التنمية ، وبأتباع أساليب حمائية تقليدية ، فكان للقطاع الخاص ورأس المال الأجنبي دور في التصنيع ، وبقي دور الدولة محدوداً في الاقتصاد والصناعة التحويلية ، ومثّل هذا الاتجاه (الأردن ولبنان والمغرب وتونس)

ج-دور متميز للدولة في التخطيط وبناء صناعة ذات توجه ليبرالي: مثّل هذا التوجه دول مجلس التعاون الخليجي، التي تمتعت بوجود موارد اقتصادية جيدة، من

عائدات النفط وظفتها في التصنيع ، ثم حولت المؤسسات الصناعية الحكومية، عبر الخصخصة أو سوق الأسهم لبيع حصصها للقطاع الخاص.

جرى التركيز في الدول العربية على الصناعات الاستخراجية، كالنفط والغاز واستخراج المعادن كالحديد وأشباه المعادن كالفوسفات والأملاح والمقالع ومواد البناء.

في حين جاءت الصناعة التحويلية في المرتبة الثانية، فقد طورت بعض الدول الصناعات النسيجية والألبسة مثل سوريا ومصر والمغرب وتونس، واهتمت دول الخليج بالتصنيع البترو ـ كيماوي وتكرير النفط ومعالجته ، باستخلاص الأحماض الصناعية والمركبات الكيماوية، واهتمت كل من قطر والبحرين ودبي بإنتاج الألمنيوم.

إضافة لهذه الصناعات تطورت صناعة الأسمنت والأدوية والمنظفات في الدول العربية، وظهرت بعض الصناعات المعدنية والهندسية مثل صناعة السيارات ووسائط النقل في الجزائر ومصر، وصناعة الأدوات الكهربائية في تونس وسوريا ومصر والجزائر والأردن.

خامساً-الصناعة العربية:

مرت الصناعة العربية بمرحلتين أساسيتين من التطور في مرحلة ما بعد الاستقلال، فشهدت المرحلة الأولى ، التي تمتد من عقد الستينات وحتى أواخر الثمانينات ، تطوراً مهماً في إرساء قواعد التصنيع (الخفيف) لإحلال الواردات .

تميزت هذه المرحلة بالاعتماد على التخطيط الحكومي المركزي للصناعة والاقتصاد، والاستثمار الحكومي الكبير في تطوير القطاع الصناعي العام \كما مر معنا سابقاً \ لاسيما في مصر والمغرب والعراق والجزائر والإمارات وسوريا ، إذ استأثرت الصناعة بالحصة الأكبر من اعتمادات الخطط الخمسية.

وفي المرحلة الثانية بين ١٩٩٠-٢٠٠٦م مرحلة التصحيح الهيكلي والخصخصة والانتقال إلى اقتصاد السوق المفتوح، بدأ دور الدولة والقطاع العام

ينحسر تدريجياً في الصناعة التحويلية، لكنه بقي أساسياً في قطاع الصناعة الاستخراجية، التي تعد احتكاراً للدولة،لاسيما قطاع النفط والغاز والثروات الباطنية، لأنها المصدر الأساس لحصول الدولة على الدخل وتمويل الموازنة العامة،كما كان يُنظر اليها من ناحية أخرى بأنها مرتبطة بمفاهيم السيادة وبالأمن الاقتصادي للدول وأنظمة الحكم.

بقيت الصناعة التحويلية العربية محصورة في قطاعات محددة كالنسيج والألبسة، إضافة للصناعات الغذائية وصناعة الآلات ووسائط النقل، وبرز دور الصناعات البترو- كيماوية في دول الخليج العربي والجزائر إلى جانب صناعة التعدين، كما ركزت الجزائر ومصر وليبيا على إنتاج الحديد ومعالجته، في حين جرى التركيز على صناعة الألمنيوم في البحرين ودبي والسعودية ومصر.

على أية حال فالتصنيع بمعناه الدقيق والانتقال إلى الصناعات الثقيلة،لم تمر به البلدان العربية ؟ وبدأت بعض ملامح هذه الانتقال تظهر في عام ٢٠٠٦م في بعض الدول لاسيما المملكة السعودية والإمارات ومصر والجزائر.لكن حتى ذلك التاريخ بقيت الصناعة العربية تعتمد بنسبة ٢\٣ على الصناعة الاستخراجية وحصة النفط والغاز تزيد على ٨٥% من هذه الصناعة، وعلى الصناعة التحويلية الخفيفة بنسبة ١\٣ من منظور مساهمة كل منها في إنتاج القيمة المضافة وفي الناتج المحلي العربي الإجمالي.

أ-تعريف التصنيع:

عرفت منظمة الأمم المتحدة في اجتماعها الثالث عام ١٩٦٣م التصنيع بأنه: (إحدى أهم عمليات التنمية الاقتصادية، التي بموجبها يتم تعبئة الحصة الأكبر من الموارد القومية، بغية تطوير الهيكل الاقتصادي المحلي بكل فروعه، وتجهيز هذه الفروع بالتقنيات الحديثة والمتطورة.قوام هذا التصنيع قطاع صناعة تحويلي ديناميكي، ينتج

كلاً من أدوات الإنتاج وسلع الاستهلاك، ويؤمن معدلاً عالياً من النمو الاقتصـادي ومن التقدم الاجتماعي والاقتصادي).

إذا كان التصنيع في معظم الدول المتقدمة قد اعتمد على القطاع الخاص، فإن تجربة الدول العربية في الربع الأخير من القرن العشـرين ، لم تشـهد مثـل هـذا التطور،ولم يكن للقطاع الخاص دور مهم في التصنيع، وعلى الرغم من ارتفاع حجم الادخار لدى الأفراد والقطاع الخاص ،إلا أن الاستثمارات الخاصة في الصناعة كانت محدودة.قبل أن تبدأ عمليات الخصخصة لأصول ممتلكات القطاع العام في الفترة بين ١٩٩٣-٢٠٠٦م لمواكبة العولمة والاندماج في الاقتصاد العالمي في عدد مـن الـدول العربية، وعلى رأسها دول الخليج والأردن ومصر وتونس.

ب-الصناعة التحويلية:

يمكن التمييز،كما ذكرنا سابقاً ، بين مرحلتين أساسـيتين في مسـيرة تطـور الصناعة التحويلية العربية: مرحلة التخطيط المركزي ودور الدولة المميز في الخطـط الخمسية حيث ركزت على تطوير وبناء صناعة تحويلية تقوم علـى مبـدأ (إحـلال الواردات) وقد استمرت هذه المرحلة حتى أواسط عقد الثمانينات، والمرحلة الثانيـة مرحلة التصحيح الهيكلي والتحرير الاقتصادي ، وما تبعها من تخلي الدولة والقطـاع العام عن التصنيع وعمليات الخصخصة والانفتاح الاقتصادي علـى الاسـتثمارات العربية البينية والاستثمارات الخارجية مع مرحلة العولمة والتحول إلى لاقتصاد السوق.

١-الصناعة التحويلية مرحلة التخطيط المركزي:

أنفقت الدول العربية أموالاً ضخمة على تطوير الصناعة التحويليـة، بـدليل الحصة الكبيرة للصناعة التحويلية من الاستثمارات ومخصصات الخطط الخمسية، فقد بلغ حجم رأس المال التراكمي لتطوير الصناعة العربية بين عـامي ١٩٧٠-١٩٨٥م نحو ١٩٥مليار دولار، وكانت حصة الصناعة التحويلية من الاسـتثمارات المحليـة

العربية بين ١٩٧٠-١٩٧٥م تقدر وسطياً بحوالي ١٨% من الناتج المحلي العربي سنوياً.

كان دور الدولة في التصنيع أساسياً في هذه المرحلة، وقد بلغت حصتها من مجمل الاستثمارات في الصناعة بين ١٩٦٧-١٩٦٩م في بعض الدول العربية : سوريا ٦٧% الكويت بين ٤٣-٤٩%. وفي أواسط السبعينات كانت هذه الحصة بين ٤٠-٤١% في العراق، وفي تونس ٤٣،٥ % والجزائر ٣٨% والإمارات ٣٠-% والأردن ٢٠% وانخفضت إلى ٢٨% في كل من الكويت واليمن وسوريا.

كما ارتفعت نسبة الصناعة من مخصصات الخطط الخمسية بين ١٩٧٦-١٩٨٠ إلى ٢٢،٩% من مجمل الاستثمارات (انظر الجدول السابق ٦\١٠) فكانت كل من الجزائر والعراق قد خصصت قسماً كبيراً من إيراداتها النفطية للتصنيع، فارتفع حجم الاستثمار الحكومي في الصناعة الوطنية في الجزائر من ٥% في ١٩٦٩إلى ٨٧% في عام ١٩٧٣م وكان التوجه في الخطة الخمسية ١٩٧٤-١٩٧٧م نحو التصنيع ، حيث تم توظيف ما يزيد على ١١٠ مليار دينار جزائري.

في الكويت رصدت الخطة الخمسية ١٩٧٦\٧٧-١٩٨٠\٨١ م قرابة ٥ مليار دينار كويتي بلغت حصة القطاع العام منها ٧٠%. وفي المغرب رصدت الخطة الخمسية (١٩٧٣-١٩٧٧) نحو ٢٦ مليار درهم للصناعة، ويقال الأمر ذاته في سوريا فقد ارتفعت مخصصات الصناعة في الخطة الخمسية من ٢،٧ مليار ل.س في الخطة الأولى في الستينات إلى ٥ مليارات في الخطة الخمسية الثانية، في حين ارتفعت مخصصات الخطة الثالثة ١٩٧١-١٩٧٥ إلى ٧-٨ مليارات ل.س وكانت اعتمادات الخطة الرابعة ١٩٧٦-١٩٨٠م قد وصلت على ٥٤ مليار ل.س.

لقد جرى التركيز في التصنيع العربي على نوع واحد أو نوعين من الصناعات التحويلية فقد ركزت دول الخليج في عقد السبعينات على تطوير الصناعة الثقيلة ، التي استأثرت بحصة كبيرة من الاستثمارات الصناعية إضافة للصناعات البتر-

وكيماوية التي كانت حصتها تزيد على ٥٥% من الاستثمارات الصناعية في الكويت وقطر والإمارات، لكن هذا المعدل انخفض بين ١٩٨٠-١٩٨٥م إلى ١٦،٧%.وكانت الحصة الأكبر من قيمة الإنفاق على الصناعة التحويلية العربية قد تركزت في ثلاث دول عربية هي (السعودية والعراق والجزائر) حيث بلغت حصة هذه الدول عام ١٩٨٧-١٩٨٨م نحو ٥٥% من مجمل الاستثمارات العربية في هذه الصناعة.

يبين الجدول رقم(١١\٦) حصة الصناعة التحويلية من الاستثمارات في الخطط الخمسية لدول عربية مختارة، فكانت حصة الصناعة التحويلية في سوريا بحدود ٢٥% طوال فترة السبعينات ، ثم انخفضت في النصف الأولى للثمانينات نتيجة الأزمة الاقتصادية، التي عصفت بالاقتصاد السوري وتراجع الدولة عن دورها في الاقتصاد في هذه المرحلة.في حين بقيت الاستثمارات الحكومية في الصناعة التحويلية المصرية عند حدود ٢٨% طوال الفترة بين ١٩٧١-١٩٨٥م حتى مرحلة الانفتاح الاقتصادي في الثمانينات.

الجدول رقم (١١\٦)حصة الصناعة التحويلية من الاستثمارات الحكومية (١٩٧١-١٩٨٥)

	١٩٧١-١٩٧٥م	١٩٧٦-١٩٨٠م	١٩٨١-١٩٨٥
سوريا	%٢٤،٨	%٢٥،٢	%١٠،٥
مصر	%٢٨	%٢٧،٧	%٢٨،٤
الجزائر	%٢٢،٧	%٤٣،٥	%٤٨،٨
تونس	%١٨	%١٧،٩	%%٢٠
المغرب	%٢٠،٥	%١٤،٩	%٢٠،٧
السعودية	%٦،٩	%١٣،٥	%١٠،٥
الكويت	%١،٣	%٢٦،٨	%١٨
الإمارات	-	%٤٣،٥	%٢٩،٣

المصدر:الصندوق العربي للإنماء،خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول لعربية،١٩٨٢م. د.نبيل مرزوق،ثلاثة عقود من التصنيع العربي:مستقبل التصنيع في ظل سياسات التصحيح الهيكلي،جدل(العرب في عالم أحادي القطب)العدد (٢) نيسان ١٩٩٢/ص٢٧٠

أما في الجزائر فقد ارتفع معدل الاستثمار في الصناعة التحويلية من٢٢،٧% إلى ٤٣،٥% في النصف الثانية من السبعينات ، ثم قفـــز إلى ٤٨،٨% في النصـــف الأول من الثمانينات قبل أن تدخل الجزائر في أزمة اقتصادية بسبب الحرب الأهليـــة. وفي المغرب كان معدل الاستثمار في هذه الصـــناعة يعـــادل خمـــس الاســـتثمارات الحكومية وشهد انخفاضاً بين ١٩٧٦-١٩٨٠م إلى ما دون ١٥% في النصف الثـــاني من عقد السبعينات.

وفي دول الخليج العربي كانت الاستثمارات السعودية منخفضة في الصناعة لهذه الفترة حيث ركزت السعودية على صناعة التعدين والبتر-وكيماويـــات، فـــارتفع معـــدل الاستثمار في الصناعة التحويلية من أقل من ٧% في النصف الأول من السبعينات إلى ١٣،٥% وفي النصف الثاني من العقد ذاته وانخفض إلى ١٠،٥% في الثمانينات.

في الكويت يلاحظ ارتفاع حصة الصناعات التحويلية من الاســـتثمارات في النصف الثاني من السبعينات حيث بلغت ٢٦،٨% قبل أن تنخفض إلى ١٨% بين ١٩٨١-١٩٨٥م.في حين ركزت الإمارات على صناعة الألمنيوم والغـــاز وتكريـــر النفط وتصنيع مشتقاته، فأنفقت ٤٣،٥% من استثمارتها الحكوميـــة بـــين ١٩٧٦-١٩٨٠م ونحو٢٩،٣ % في السنوات الخمس التالية.

في أواخر السبعينات ومطلع الثمانينات من القرن العشرين حصل تحول مهـــم نحو التصنيع في دول الخليج، لاسيما الصناعة البتر وكيماويـــة والتعـــدين وصـــناعة الألمنيوم. ففي مجال الصناعات المعدنية أنتجت السعودية بين ١-٢مليون طـــن مـــن الحديد، وكانت شـــركة البحـــرين للألومونيـــوم (ألبـــا ALBA) وشـــركة دبي (دوبا DUBA) قد بدأت تنتج كل منها كميات تترواح بين ١٦٠-٢٥٠ ألف طن من الألمنيوم.وهناك خطط وطنية للتوسع في استثمارات صناعة الألمنيوم في البلـــدين لبلوغ الإنتاج ٢،٥ مليون طن عام ٢٠١٠م.

لقد ترافق تطور الصناعة التحويلية، مع التشغيل شبه الكامل لقوة العمل وارتفاع معدل النمو للناتج المحلي العربي فقد وصل إلى ٦،٢% بين ١٩٦٠-١٩٧٠م وارتفع قليلاً إلى ٦،٤% بين ١٩٧٠-١٩٨٠م وكان أعلى معدل نمو للاقتصاد العربي بين ١٩٧٠-١٩٧٥م حيث وصل إلى ٨،٧% ، لكنه بدأ بالانخفاض بعد ذلك فانخفض بين ١٩٧٥-١٩٨٤ إلى ٤% ثم انحدر إلى ١،٨% في عام ١٩٨٤م .

٢- الصناعة التحويلية في مرحلة التحرير الاقتصادي:

لقد حققت الصناعات التحويلية العربية تقدماً مهماً، كما في صناعة الألبسة والكساء ، ففي عام ١٩٨٥م حققت كل سوريا وتونس الاكتفاء الذاتي من هذه الصناعة واتجهت لتصدير الفائض، في حين كان الإنتاج في هذه الصناعة مساوياً للاستهلاك في كل من مصر والجزائر والمغرب، أما العراق فكان يستورد نصف احتياجاته من الألبسة، وكانت باقي الدول الأخرى مستوردة للألبسة لتلبية حاجات الاستهلاك المحلي.

وقبل أن تبدأ عملية التحرير الاقتصادي كانت نسبة الإنتاج للاستهلاك في أهم فروع الصناعة التحويلية في سوريا قد بلغت في عام ١٩٨٧م (المنتجات الكيماوية ٦٥،٥% والمنتجات الهندسية والسلع المصنّعة ٩% ومعدات النقل والآلات ٢٧،٥%) وفي مصر كانت هذه النسب(٥١،٨% للمنتجات الكيماوية، والصناعات الهندسية ١٣،٧٥ والآلات ومعدات النقل ٤١،٥%) في حين احتلت المنتجات البتر-وكيماوية في دول الخليج العربي المرتبة الأولى في الصناعات التحويلية، فبلغ الانتاج كنسبة للاستهلاك في الكويت ٦٢،٥% وللصناعات الهندسية ٣٨،٨% والآلات ومعدات النقل ١٦،٥%.

كانت حصيلة مرحلة التحرير الاقتصادي بين ١٩٩١-٢٠٠٥م أن حققت الصناعة التحويلية العربية وفروعها الأساسية ازدهاراً هاماً مقاساً بالمؤشرات التالية:

١-صناعة الألبسة والمنسوجات: انخفضت نسبة الاكتفاء الذاتي العربي من الألبسة من ٥٧% عام ١٩٨٥م إلى ٥٤% عام ١٩٩١م نتيجة لتزايد السكان وعدم إمكانية تطوير الطاقة الإنتاجية لمعامل الكساء العربية.لتعود نسبة الاكتفاء الذاتي من الألبسة للدول العربية عام ١٩٩٢م لما كانت عليه عام ١٩٨٥م وتبلغ نحو ٥٧% من احتياجاها للاستهلاك.وتركزت هذه الصناعة في خمس دول عربية هي(الجزائر ومصر وسوريا والمغرب والعراق) التي استحوذت على ٩٠% من الإنتاج العربي . وكان عدد العاملين في صناعة النسيج العربية نحو مليون عامل موزعين على ٢٠ ألف منشأة، أنتجت سلعاً تقدر قيمتها بحوالي ٩،٧ مليار دولار بين عامي ٢٠٠٣-٢٠٠٤م.

ومع تحرير تجارة النسيج والملابس وتوقع رفع القيود الجمركية عنها نهائياً في السوق الأوربية في نهاية عام ٢٠٠٦م فمن المتوقع أن يسمح ذلك لصناعة النسيج العربية بتأمين سوق للصادرات النسيجية والألبسة بقيمة ١٠ مليار دولار سنوياً.

٢-صناعة الأغذية : تركزت صناعة الأغذية العربية على صناعة الخبز والسكر والمشروبات و المعجنات، والألبان ومشتقاها، والزيوت واللحوم ، وتعليب الخضار والفواكه والسمك ،إضافة لتخزين وتبريد الخضار والفواكه.

حققت الدول العربية بين عامي ١٩٧٨-١٩٩٠م نسبة جيدة من الاكتفاء الغذائي لبعض السلع الغذائية، فارتفعت بالنسبة للمعلبات والأسماك من٧٠- ٧٣% و انخفضت في الألبان من ٥٨% إلى ٤٩% والسكر من ٤٩% إلى٤٠ % وبقيت ثابتة تقريباً من الزيوت والدهون ٤٠%.وفي عام ٢٠٠٣تطور الانتاج الغذائي وبلغت نسبة الاكتفاء الذاتي العربي من الغذاء :الحبوب ٤٨% القمح ٤٦% الألبان ٦٨% اللحوم ٨٤% السكر ٣٤% وحفظ الخضار والفواكه بين ٩٦-٩٨%.

وبالنسبة لإنتاج الألبان فالوطن العربي يحتاج لمضاعفة الإنتاج ليصل عام ٢٠٢٥م إلى ٢٥،٤ مليون طن للحفاظ على الاستهلاك الحالي، ولبلوغ المعدل العالمي الوسطي يحتاج الوطن العربي لرفع إنتاجه إلى٤٥،٦ مليون طن عام ٢٠٢٥م.

٣-الصناعات الكيماوية: تعد هذه الصناعة من أكبر الصناعات العربية،إذا ما أضفنا لها الصناعات البترو- كيماوية، فإن الحصة الأكبر من القيمة المضافة في الصناعة التحويلية العربية تأتي من تقطير النفط وتصنيعه وصناعة البلاستيك واللدائن التي تصل حصتها على ٣٣% من القيمة المضافة للصناعة التحويلية ككل.وتعد أهم فروع هذه الصناعة:

- **تكرير النفط** : بلغت الطاقة الإنتاجية لتكرير النفط عام ٢٠٠٠م قرابة ٦،٨٧١ مليون برميل\يومياً تعادل ٨،٤% من الطاقة العالمية و ٣٢،٥% من الإنتاج العربي للنفط، وقد ارتفعت طاقة التكرير العربية عام ٢٠٠٤م إلى ٧،٤ مليون برميل يومياً وهي تعادل ثلث الإنتاج العربي من النفط، وتصدر السعودية لوحدها نحو ثلثي مشتقات النفط العالمية، ويتم معالجة المشتقات النفطية لاستخراج المركبات الكيمائية التي تدخل في كثير من الصناعات ومنها صناعة الأسمدة.

- **صناعة الأسمدة:** ويتم تصنيع أنواع عديدة من الأسمدة ومنها الأسمدة الآزوتية والفوسفاتية (تستخرج من الفوسفات) ويدخل النتروجين وحمض الأمونيا المستخرجة من المشتقات النفطية في أنواع من هذه الصناعة. وقد ارتفع الإنتاج العربي في السنوات الأخيرة من جميع أنواع الأسمدة بين ٢٠٠٠-٢٠٠٤م من ١١١،٦-١١٣،٣مليون طن (تعادل ١٥،٥% من الإنتاج العالمي) وزادت الصادرات العربية من الأسمدة في هذه الفترة من ٣٩،٦-٤٣،٧ مليون طن.

- **صناعة الأدوية:** تأتي الصناعة الدوائية في مرتبة متقدمة بين الصناعات الكيماوية، إلى جانب صناعة الصابون والمنظفات.لكن الصناعة الدوائية العربية التي بلغ إنتاجها عام ٢٠٠٥م حوالي ٥،٢ مليار دولار ، لم تغط سوى ٤٦% من حاجة الاستهلاك العربي للدواء ، ويتم تعويض النقص بالاستيراد من الأسواق الخارجية.

وقد استوعبت السوق العربية للأدوية منتجات دوائية بلغت قيمتها ١١مليار دولار، وكان الإنتاج المحلي في بعض الدول العربية المنتجة للدواء مثل سوريا والأردن

ومصر يغطي قسماً كبيراً من الاستهلاك المحلي.وقد حدث توسع في هـذه الصـناعة فبلغت الاستثمارات العربية فيها عام ٢٠٠٥ م نحو ٤ مليار دولار.

-صناعة الأسمنت ومواد البناء: بلغ عدد مصانع الأسمنت العربية في عـام ١٩٩١م نحو ١٠٥ معامل أنتجت ٩٩ مليون طن من الاسمنت سنوياً، لكن هذه النسبة كانت أقل من حاجة الاستهلاك العربي المتنامية، نظراً للتوسع العمراني والأشغال العامة، وتحديث المرافق في عدد من الدول العربية، بما يتلاءم مع الهجرة الكبيرة للمدن الكـبرى والزيادة السكانية المرتفعة.

وشهد عام ٢٠٠٦م نمو في معدل الطلب على الأسمنت في عدد من الـدول العربيـة ومنها سوريا ودول مجلس التعاون الخليجي ، نظراً لتنفيذ العديد مـن المشـروعات الإنشائية والسكنية والمدن الصناعية والتجارية.فقد ارتفع الاستيراد العربي للأسمنت بين عامي ٢٠٠١-٢٠٠٣ من ٧،٨-١١،٥ مليون طن، واستهلكت دول الخليج لوحدها من الأسمنت في الفترة بين عامي ٢٠٠١-٢٠٠٦م من ٣٤-٥٠ مليـون طـن،وفي السوق السورية وصل الطلب على الأسمنت عام ٢٠٠٥ إلى ٦مليون طن، وهي قيمة تفوق الطاقة الإنتاجية للمعامل المحلية .

يأتي الحديد في المرتبة الثانية في الأهمية بين مواد البناء، فقد أنتجت الدول العربية ١٩٩١م نحو ١٠مليون طن من الحديد المبروم بمختلـف أنواعهاالمختلفـة ، لكنـها استهلكت في العام ذاته ١٦مليون طن (وكانت نسـبة الاكتفـاء الـذاتي ٦٣%) وشهدت هذه الصناعة تطوراً كبيراً في المملكة السعودية فقد أنتجت عـام ٢٠٠٥م نحو ٤ مليون طن من الحديد.وتنوي شركة أرامكو السعودية اسـتثمار ٥٠ مليـار دولار في شركة(سابك) للصناعات المعدنية،كما تخطط الحكومة السعودية لاستثمار قرابة ٣٤ مليار دولار في قطاع صناعة الحديد والفولاذ بين عامي ٢٠٠٧ _ ٢٠١٠م إلى جانب السعودية كانت الدول العربية المنتجة للحديد مثـل موريتانيـا ومصـر والجزائر ،قد وضعت برامج طموحة للتوسع في الإنتاج و تطوير هذه الصناعة.

وفي مجال الصناعة الهندسية بدأت الإمارات في عام ٢٠٠٦م بطرح مشروع لبناء أول مصنع للطيران التجاري في الوطن العربي، فقد وجهت دعوة لأكبر شركات

في العالم مثل (بوينغ) الأمريكية و(إيرباص) الأوربية،للمساهمة في هذا المشروع، الذي رصدت له ١٥ مليار دولار وهي قيمة تعادل ١٥٪ من الاستثمار العالمي في هــذه الصناعة عام ٢٠٠٥م.

ج-الصناعة الاستخراجية:

يقصد بالصناعات الاستخراجية ،كل ما يتم استخراجه من باطن الأرض من ثروات وطاقة ومعادن بيضاء (ذهب – فضة- ألماس) وســوداء (حديــد-نحــاس-رصاص-زنك ..الخ) يضاف لذلك أشباه المعادن كالفوسفات والأملاح والأحجــار الصناعية.كان للنفط والغاز أدوار حاسمة في الصناعة الاستخراجية العربية، وتــأثرت هذه الصناعة بارتفاع وانخفاض عائدات النفط في الأسواق العالمية.

من الجدول (رقم٦\١٢) يتبين أن السعودية تمتلك الحصة الأكبر من ثروات النفط وإنتاجه، وتأتي العراق والكويت في المراتب الثانية والثالثة، وفي مجال الغاز تأتي في المراتب الأولى حسب الأهمية في حجم الاحتياطي الجزائــر والســعودية وقطــر والإمارات وفي الإنتاج تحتل الجزائر المرتبة الأولى، وهي تعتبر رابع دولــة عالميــاً في احتياطي الغاز(وتمتلك ١٢٪ من الاحتياطي العالمي) تليها السعودية وقطر.

وقد نشطت عمليات التنقيب عن النفط في عدد من الدول العربية ، للحفــاظ على طاقتها الإنتاجية أوتطويرها.فارتفع حجم الاحتياطي العربي من النفط المكتشف بين عامي ٢٠٠٠- ٢٠٠٤م من ٦٤٦،٨ مليار برميل إلى ٦٦٠ مليار برميل تعــادل ٦١،٣٪ و٥٩،٨٪ على التوالي من الاحتياطي العالمي. وهناك مشاريع لزيادة طاقة التكرير وبناء مصاف جديدة في عدد من الدول العربية.

أما بالنسبة للغاز الطبيعي فيأتي دوره كمصدر للطاقة النظيفة والحصول على القطع الأجنبي في المرتبة الثانية بعد النفط، وتهتم قطر التي تحتل مرتبة متقدمة عالمياً في احتيــاطي حجم الغاز المكتشف، بالتوسع في إنتاج الغاز وتنويع صادراتها، فقد بلغ إنتاجها عام ١٩٩٢م نحو٧٥٠ مليون قدم٣ (تعادل١٥٠م برميل من النفط يومياً) ومــع ازديــاد

الطلب على الغاز في الأسواق العالمية للاستهلاك المنزلي والصناعي وللآليات الضخمة، تقوم الدول العربية بتسييله للتصدير في الأسواق المجاورة والبعيدة.

وقد صدرت الجزائر عام ١٩٩٢م ٣٥،٧ مليارم٣ من الغاز ذهب القسم الأكبر منه للأسواق الأوربية.

من جهة أخرى أسهم قطاع الغاز برفع الإنتاج العربي من النفط والطاقة السائلة بنسبة ١٠% على الأقل.وقد أصبح دوره هاماً في معظم الدول العربية المنتجة للنفط (قطر والجزائر ومصر والسعودية) التي تعتمد على صادرات الغاز إضافة للنفط

جدول رقم (١٢\٦) الصناعة الاستخراجية العربية عام ٢٠٠٠م (حسب الاحتياطي والإنتاج) طن

	الاحتياطي العربي	الإنتاج العربي	حصة الدول الأساسية:(% كنسبة من المجموع العربي)
١-النفط	٦٤٤،٥ مليار برميل	٢١ مليون برميل ايومياً	من الاحتياطي(٤١%السعودية-١٧%العراق-١٥% الكويت) من الإنتاج(٤٠%السعودية-٢٠%لعراق-١٨%الكويت)
٢-الغاز	٣٦،٧ مليار م٣	٣٧٩ مليون م٣	من الاحتياطي(٣١% قطر-١٦% السعودية١٦% الإمارات-١٢% الجزائر) من الإنتاج(٤٠%الجزائر-١٣%السعودية- ٨% قطر)
٣-الحديد	١٦،٩مليار طن	١٧،٣ مليون طن	(٤٣% موريتانيا-٢٣% الجزائر-١٨% مصر-٢٠،٥% ليبيا)
٤الفوسفات		٤٦ ألف طن	(٥٢%المغرب-١٧،٤%الجزائر-١٥% الأردن -٤%) سوريا
٥-النحاس		٣٨،٨ ألف طن	٩٥% المغرب
٦-الزنك		٢٠٦ألف طن	٨٤% المغرب

المصدر:التقرير الاقتصادي العربي الموحد عام ٢٠٠١م ملحق ١٤\٧ص٢٨٩

كما ارتفعت حصة العرب من الغاز المستكشف والمنتج عالمياً، فكانت هذه الحصة في عام ١٩٨٥م تعادل ٢٦،٥% من الغاز المستكشف عالميا و١١% من الإنتاج

العالمي، ثم زادت الكمية المكتشفة بين عامي ٢٠٠٠-٢٠٠٤م من ٣٥،٥٧-٥١،٧ مليار م٣ (تعادل نسبتها ٢٤% و ٣١% من الاحتياطي العالمي) وارتفعت حصة العرب من الإنتاج العالمي للغاز من ٣١،٧% إلى ٣٥،٨%.

في تقديرات عام ٢٠٠٦م كان حجم الغاز المستكشف في الوطن العربي نحو ٣٠% من الاحتياطي العالمي، لكن الأمر المفاجيء كان تقديرات بعض الباحثين بأن العرب سيتمكنون في عام ٢٠١٠م من بيع غاز ونفط بقيمة ٦٣٥ مليار دولار(وهي قيمة تعادل ٧٥% من قيمة الناتج المحلي العربي لعام ٢٠٠٥م) وقد ذهب بعضهم لتوصيف دور الغاز العربي بـ(الدجاجة التي تبيض ذهباً) حيث سيتمكن العرب عام ٢٠٣٠م من بيع غاز طبيعي في الأسواق العالمية بقيمة ٦٣٥مليار دولار.

أما بالنسبة للحديد فبلغ حجم الاحتياطي العربي من خامات الحديد عام ٢٠٠١م ١٥ مليار طن (حصة الجزائر منها ٥،٤مليار طن) والحصة الباقية موزعة في ثلاث دول عربية هي ليبيا وموريتانيا ومصر. وأنتج العرب من الحديد ١٦،٨مليون طن وأنتجت موريتانيا ٩،٢مليون طن ثم الجزائر ٣،٨ مليون طن ومصر ٢مليون طن.

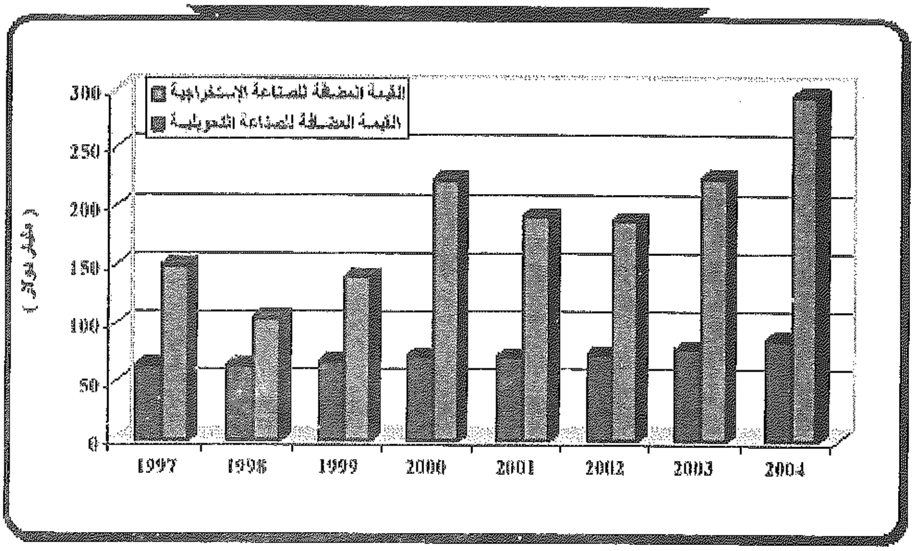
في إنتاج الفوسفات (الذي يستخدم قسماً منه لتصنيع الأسمدة الفوسفاتية ويصدر الباقي للأسواق العالمية) احتل المغرب المرتبة الأولى بين الدول العربية، ويمتلك لوحده حوالي ٣\٤ احتياطي العالم من الفوسفات، وتُعد المغرب ثالث منتج للفوسفات في العالم بعد الولايات المتحدة وروسيا، إذ تغطي صادراته ١\٣ حاجة السوق العالمية من الفوسفات وتأتي الجزائر في المرتبة الثالثة عربياً في إنتاج الفوسفات تليها الأردن ثم سوريا.أما في إنتاج النحاس والزنك لم ينافس المغرب أحد من العرب.

د -القيمة المضافة في الصناعة:

يقصد بالقيمة المضافة تعظيم القيمة الرأسمالية (للصناعة التحويلية والاستخراجية) في الناتج المحلي، فبدلاً من تصدير المواد الأولية كالقطن أو الفوسفات أو النفط على شكل سلع خام، تتم معالجتها وتصنيعها بشكل جزئي أو كلي على شكل منتجات صناعية معدة للتصدير. فبدلاً من بيع برميل النفط بشكله الخام بسعر ٣٥ دولار مثلاً يتم تكريره و استخراج بعض المركبات الصناعية البتر-كيماوية لترتفع القيمة المضافة

للبرميل بمقدار يترواح من ٥-١٠مرات .وفي القطن يتم حلج القطن ومن ثم غزله ونسجه وتصنيع الأقمشة والألبسة، وفي كل عملية معالجة أو تصنيع نقوم بتعظيم القيمة المضافة.حتى القمح حين نقوم بطحنه وصناعة الخبز والمعكرونة فإننا نقوم بتعظيم القيمة المضافة للقمح عند تحويله لمنتجات غذائية..الخ . وعندما تكون مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي تزيد على ٣٥% فهذا مؤشر على التصنيع ، لكن بكل أسف لم تدخل البلدان العربية هذه المرحلة ، فالحصة الأكبر في الناتج المحلي ما تزال للنفط الخام وحصة الصناعة التحويلية لم تزد طوال العقود الثلاث الأخيرة من القرن العشرين عن ١٠%. ويبين الشكل رقم(٣\١٦) تطور القيمة المضافة في فرعي الصناعة العربية.

الشكل رقم(٣\١٦) القيمة المضافة في الصناعة (التحويلية- الاستخراجية) العربية بين ١٩٩٧-٢٠٠٤م



المصدر:التقرير الاقتصادي العربي الموحد عام ٢٠٠٥م

كان نمو القيمة المضافة في الصناعة التحويلية العربية ضعيفاً، في حين كانت القيمة المضافة في الصناعة الاستخراجية عرضة لتقلبات أسعار النفط، فانخفضت قيمتها بين عامي ١٩٩٧-١٩٩٨م بمقدار ٣٢% (١٥٠-١٠٥ مليار دولار) ثم عادت في عام ١٩٩٩م للتحسن ووصلت إلى ١٤٠ مليار دولار، وقفزت مع تحسن

أسعار النفط عام ٢٠٠٠م لتصل ٢٢٢ مليار دولار. لكنها عادت للانخفاض قليلاً بعد أحداث أيلول ٢٠٠١م وكانت قيمتها قد ارتفعت من ١٨٨-١٩٢مليار دولار بين عامي ٢٠٠١و٢٠٠٢م على التوالي، ثم مع عودة الاستقرار لأسواق النفط وتنامي الطلب العالمي، سجلت أعلى ارتفاعاً بلغته بين عامي ٢٠٠٣-٢٠٠٤م فارتفعت من ٢٢٣-٣٠٠ مليار دولارعلى التوالي.

أما حول مساهمة الصناعتين (التحويلية و الاستخراجية) في الناتج المحلي العربي، فقد ارتفعت نسبة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي بين ١٩٨٥-١٩٩٥م من ٩-١٠،٥%،كما يبن الجدول رقم (١٣\٦) وتعود هذه النسبة لانخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية، وتراجع حصة الصناعة الاستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي العربي خلال هذه السنوات العشر (١٩٨٥-١٩٩٥) من ٢٦%-٢٤،٥%.وفي الفترة اللاحقة، وعلى العكس من ذلك فقد ارتفعت القيمة المضافة للصناعة التحويلية العربية، من ٣٤،٦ مليار دولار عام ٢٠٠٠م إلى ٨٧،٨ مليار دولار عام ٢٠٠٤م وحققت نمواً صافياً بمقدار ٨ % سنوياً، لكن نسبة مساهمتها في الناتج المحلي العربي ككل ، انخفضت من ١١،٢%-١٠،١ %، بسبب ارتفاع أسعار النفط في هذه الفترة، الذي أدى لتعظيم القيمة المضافة في الصناعة الاستخراجية من ٢٦،٥%-٣٤،٦%، على حساب الصناعة التحويلية، وارتفعت نسبة مساهمة الصناعتين في الناتج المحلي العربي بين عامي ٢٠٠٠-٢٠٠٥م من ٣٧،٦%-٤٤،٧% .

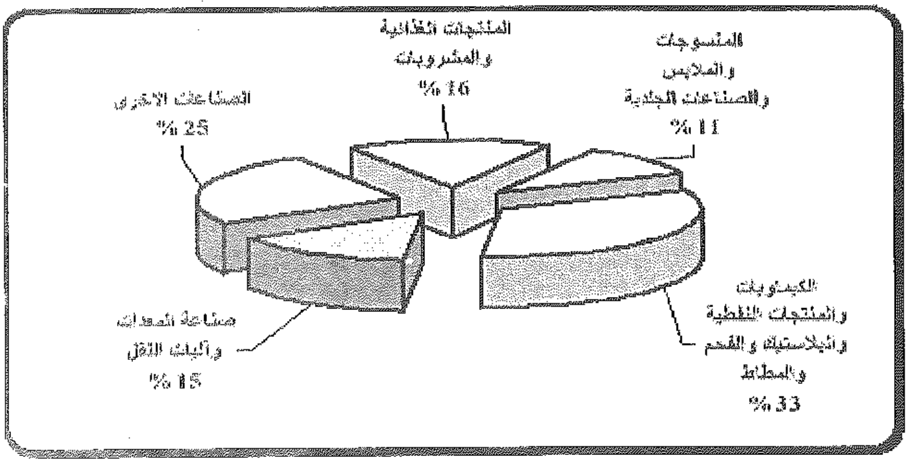
جدول(١٣\٦)القيمة المضافة في الصناعة العربية بين أعوام ١٩٨٥-٢٠٠٥م مليار دولار

	١٩٨٥م	١٩٩٠م	١٩٩٥م	٢٠٠٠م	٢٠٠٤م
الصناعة التحويلية	٣٤،٥	٤٩،٥	٥٧،٩	٦٣،١	٨٧،٨
% كنسبة في الناتج المحلي	%٩	%١٠،٣	%١٠،٥	%١١،٢	%٨،٩
الصناعة الاستخراجية	٩٨	١١٠	١٠٣	١٥٠،٣	٣٠٠،٨
% كنسبة في الناتج المحلي	%٢٦	%٢٤،٥	%١٨،٩	%٢٦،٥	%٣٤،٦
الصناعة :مجموع	١٣٢،٥	١٥٩،٥	١٦٠،٩	٢١٣	٣٨٨،٦
% نسبة في الناتج المحلي	%٣٥	%٣٤،٨	%٢٩،٤	%٣٧،٧	%٤٧،٧

المصدر:التقرير الاقتصادي العربي الموحد،أعداد مختلفة (١٩٩٥م،٢٠٠٠،٢٠٠٣،٢٠٠٥م)

-توزع القيمة المضافة في الصناعة التحويلية: من الملاحظ تراجع حصة قطاع النسيج والألبسة في القيمة المضافة للصناعة التحويلية العربية عام ٢٠٠٤م إلى ١١% وهو قطاع تقليدي أساسي في الصناعة التحويلية العربية ، وتقدم حصة الصناعة الكيماوية والنفطية والبلاستيك واللدائن إلى ٣٣% ، في حين كانت حصة الصناعات الغذائية ١٦% والمعدات وآليات النقل ١٥% .

الشكل رقم(٤\١٦) توزع القيمة المضافة في فروع الصناعة التحويلية العربية عام ٢٠٠٤م



المصدر:التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٥م ملحق ٤\١٤ شكل

سادساً-التجارة الخارجية:

تساعدنا دراسة التجارة الخارجية في التعرف على مستوى تطور الاقتصاد العربي ومدى اندماجه في الاقتصاد العالمي .فمن قراءة أولية لبنية وتركيب التجارة العربية، نجد أن حصة المنتجات الصناعية كانت ضئيلة في الصادرات العربية ، مقارنة مع الوقود المعدني (النفط) والمواد الأولية من المعادن والفوسفات والحاصلات الزراعية، التي كان لها الحصة الأكبر.

أما الواردات العربية الأساسية ، فتعود الحصة الأكبر منها للمعدات ووسائل النقل والآلات والمنتجات الصناعية اللازمة للصناعة و الزراعة، إضافة للتجهيزات

الصناعية والأغذية.وبالنسبة لاتجاهات التجارة العربية السلعية فكانت مرتبطة بالسوق الرأسمالية ومجموعة البلدان الصناعية (أوربا والولايات المتحدة واليابان).لكن في السنوات العشر بين ١٩٩٦-٢٠٠٦م حدث تحول مهم في اتجاهات التجارة العربية الخارجية فبدأت تتعاظم حصة الصين وبلدان شرق آسيا في التجارة العربية، على حساب حصة الدول الصناعية الغربية واليابان.

١-هيكل وبنية التجارة العربية:

تحدثنا في بداية الفصل عن الاقتصاد التصديري الأحادي الجانب، وأشرنا لكيفية حلول النفط والمعادن والفوسفات، محل الصادرات الزراعية العربية التقليدية كالحبوب والقطن والحرير والألبسة والأنسجة.لكن هل تبدلت بنية التجارة عما كانت عليه قبل نصف قرن ؟ يشير الجدول (١٤\١٦) إلى أن صادرات العرب حتىعام ١٩٩٦م كانت ٧١،٦% منها من الوقود معدني (نفط) ومواد خام أخرى ٢% وسلع غير مصنعة ٠،٨% (مجموع المواد الخام ٧٤،٤%) أي ثلاث أرباع الصادرات العربية كانت مواد خام وسلع غير مصنعة .

جدول (١٤\١٦)الهيكل السلعي للتجارة الخارجية العربية بين ١٩٩٦-٢٠٠٤م نسبة مئوية

	الصادرات العربية الإجمالية				الواردات العربية الإجمالية			
	١٩٩٦	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠٤	١٩٩٦	١٩٩ ٩	٢٠٠ ٠	٢٠٠٤
الأغذية والمشروبات	٣،٧	٣،٩	٢،٩	٣	١٥،٥	١٥	١٣،٧	١١،٦
المواد الخام	٢	٢،٤	٢،٢	١،٨	٥،٨	١'٦	٥،١	٥،٩
الوقود المعدني	٧١،٦	٦٨	٧٠،٤	٦٦،٩	٤،٧	٤،٢	٦	٨،٩
المواد الكيمائية	٤،٧	٥،٣	٤،٨	٤،٦	٨،٤	٨،٢	٧،٩	٧
الآلات ومعدات النقل	٣،٢	٤،٧	٣،٩	٤،٨	٣٣،٣	٣٤	٣٧،٧	٣٧،٣
المصنوعات	١٤	٨،٤	١٥،٢	١٧،٨	٣٠	٣٠،٢	٢٦،٥	٢٥،٨
سلع غير مصنعة	٠،٨	٣٣،٣	٠،٦	١،١	٢،٦	٢،٣	٣،١	٣،٤
الإجمالي	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

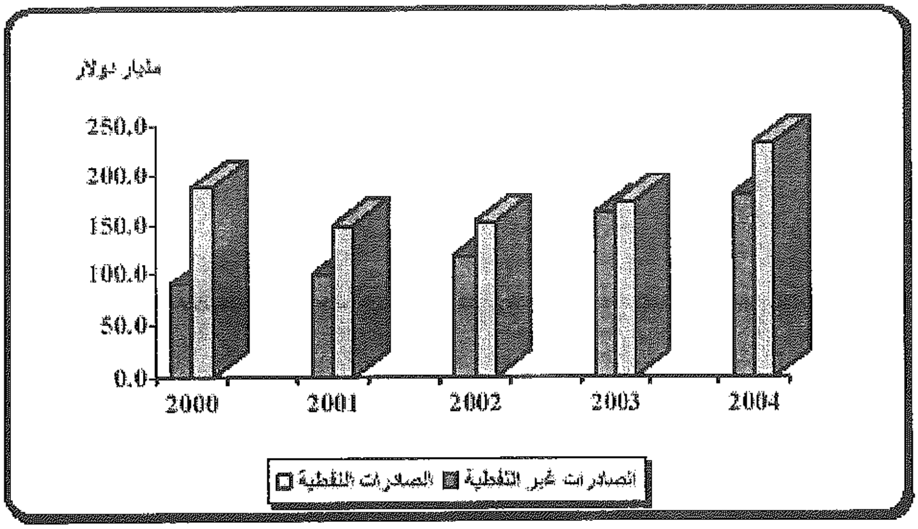
المصدر:استبيان أجراه التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٥م

وبعد مضي عشر سنوات أي في عام ٢٠٠٤م؛كما هو مبين في الجدول(١٤\٦) بقيت نسبة النفط ٦٦،٩% و مجموع المواد الأولية والمواد نصف المصنعة ٦٩،٨% من الصادرات العربية ، و لم تتجاوز حصة الآلات والمعدات ٥% ثم ارتفعت نسبة المواد المصنعة عما كانت عليه في عام ١٩٩٦م من ١٤% إلى ١٧،٨% هكذا فإن حصة السلع المصنعة لم تتجاوز ٢٢،٨% من مجموع الصادرات.

أما الواردات فقد استورد العرب عام ١٩٩٦م معدات صناعية وآليات نقل بلغت قيمتها ٩٤مليار دولار وتعادل نسبتها ٣٣% من الواردات وسلع مصنعة ٣٠،٢% وأغذية ١٥،٥% إضافة للسلع الأخرى.وانخفضت حصة الأغذية بمقدار ٤% تقريباً وبقيت حصة الآلات ومعدات النقل الأكبر فبلغت ٣٧،٣% تلتها المواد المصنّعة ٢٥،٨%،كما يلاحظ ثبات نسبة المواد الخام عند ٥،٩%.

ولأغراض المقارنة فمن الشكل(٥\٦) يتبين تراجع حجم النفط في الصادرات العربية، مقارنة بالصادرات الأخرى خلال السنوات الأخيرة بين عامي ٢٠٠٠-٢٠٠٥م، في ظل توجه الدول العربية لتنويع صادراتها، والاهتمام بالصناعة وتجارة الخدمات التي أصبحت تعادل ٨٠% من قيمة صادرات النفط الخام.

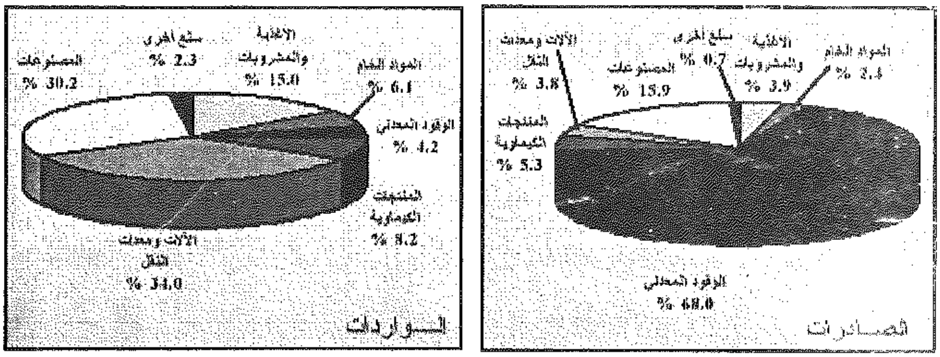
شكل (٥\٦)الهيكل السلعي للتجارة العربية عام ٢٠٠٠م



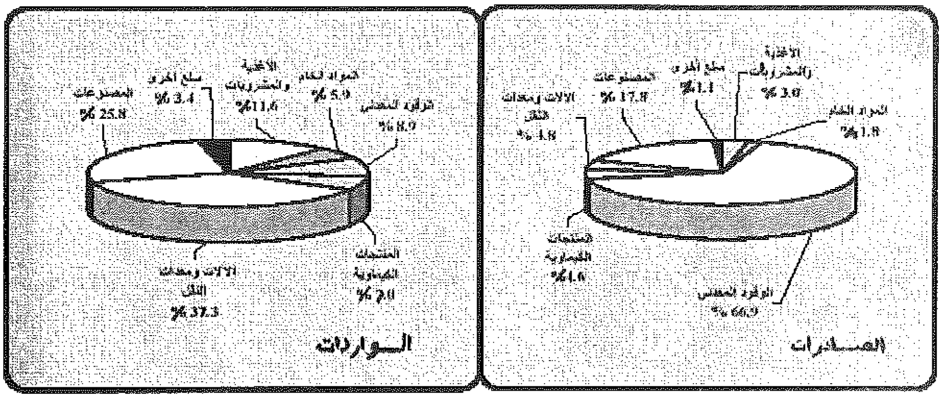
المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد عام ٢٠٠٥

لكن وبالنظر لبنية التجارة العربية فمن الملاحظ من الشـــكلين (٦\٧ و٦\٨) أن حصة النفط(الوقود المعدني) بدأت بالانخفاض في الصادرات العربية بـــين عـــامي ١٩٩٩-٢٠٠٤م من ٦٨ % إلى ٦٧،٩% على الرغم من ارتفاع أسعار الـــنفط ، فارتفعت نسبة المواد المصنعة من ١٥،٩% إلى ١٧،٨% و الآلات ومعدات النقل من ٣،٨% إلى ٤،٨% كما تراجعت بمقدار ١% كل مـــن الأغذيـــة والمـــواد الخـــام وتراجعت حصة المنتجات الكيماوية من ٥،٣% إلى ٤،٨ %.

شكل(٦\٧) هيكل توزع التجارة العربية عام ١٩٩٩م



شكل(٦\٨) هيكل توزع التجارة العربية عام ٢٠٠٤م



كما انخفضت واردات الأغذيـــة والمشـــروبات مـــن ١٥% إلى ١١،٦%، وارتفعت حصة الآلات ومعدات النقل من ٣٤% إلى ٣٧،٣% في حين تراجعـــت حصة المصنوعات من ٣٠،٢% إلى ٢٥،٨%،والمواد الكيمائية من ٨،٢% إلى ٧%.

٢- التوزع الجغرافي واتجاهات التجارة العربية:

ظلت التجارة العربية لوقت غير بعيد مرتبطة بالأسواق الأوربية، فأوربا هي الشريك التجاري الأول للدول العربية إلى جانب الولايات المتحدة واليابان، ويبين الجدول ٦\١٥ أن الصادرات العربية في الفترة بين ١٩٦١-١٩٨٥م انخفضت مع الدول الرأسمالية من ٦١%-٥٨% ومع البلدان الاشتراكية(روسيا وأوربا الشرقية) انخفضت أيضاً من ١٢-٧% في حين ارتفعت مع البلدان النامية من ٢٧% إلى٣٥%.أما الواردات فقد انخفضت أيضاً مع البلدان الرأسمالية من ٦٨-٦٦% في الفترة ذاتها ومع الدول الاشتراكية تراجعت كثيراً من ١٤-٣ % في حين زادت مع البلدان النامية من ١٨-٣١%. كما هو مبين في الجدول٦\١٥

جدول (٦\١٥) يبين اتجاه توزع الصادرات والواردات العربية بين ١٩٦١-١٩٨٥م

	توزع الصادرات العربية				توزع الواردات العربية			
	١٩٦١	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٦١	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٨٥
الدول الرأسمالية	٦١%	٥٧%	٥٦%	٥٨%	٦٨%	٦٣%	٦٦%	٦٦%
الدول النامية	٢٧%	٢٩%	٣٦%	٣٥%	١٨%	٢١%	٢٩%	٣١%
الدول الاشتراكية	١٢%	١٤%	١٨%	٧%	١٤%	١٦%	٥%	٣%

المصدر: صندوق النقد الدولي،الكتاب السنوي لاتجاهات التجارة،واشنطن أعوام ١٩٦٢-١٩٧١-١٩٨١-١٩٨٦

لكن التجارة العربية البينية (بين الدول العربية) ظلت متواضعة كما كانت في العقود السابقة ، وعلى الرغم من توقيع معاهدة تحرير التجارة العربية البينية وإقامة سوق التجارة العربية الحرة الكبرى في عام ١٩٩٤م وإلغاء جميع القيود والرسوم على الصادرات والواردات العربية البينية، إلا أنها ظلت شبه ثابتة عند ٨،٧% بالنسبة للصادرات في الفترة بين ١٩٩٦-٢٠٠٤م (كما هو مبين في الجدول رقم٦\١٦) في حين شهدت الواردات البينية تحسناً طفيفاً فارتفعت من ٨،٩% إلى ١٢،٢% بين عامي عام ١٩٩٦-٢٠٠٤م.

ظلت أوربا الشريك التجاري الأول للعرب، فارتفعت حصتها من الصادرات العربية بين ١٩٩٦-٢٠٠٤م من ٢٦،٨%-٣٢،٢% ومن الواردات العربية انخفضت من ٤١،٢٥% إلى ٣١،٨% في حين ارتفعت حصة الولايات المتحدة من الصادرات العربية من ٩،١% إلى ١١،٧% وتراجعت في الواردات من ١٣% إلى

٧،٧% لكن أكثر من ٩٥% من الصادرات العربية لأوربا والولايات المتحدة كانت من النفط، مما يعزز فكرة اعتماد الغرب على النفط العربي و اعتماد العرب على قطاع تصديري واحد.وكما هو ملاحظ فقد تقدمت حصة الصين وبلدان جنوب شرق آسيا في الصادرات العربية باطراد في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٤م ، فحصة دول آسيا وصلت إلى ٢٥،٩% من الصادرات العربية ومن الواردات ارتفعت إلى ٢٠،٤% كما يبين الجدول (١٦\٦)

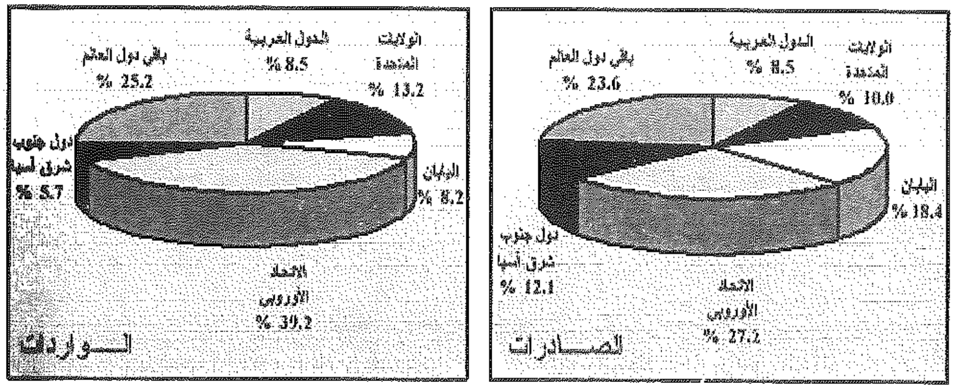
جدول يبين(١٦\٦) اتجاه التجارة العربية ١٩٩٦-٢٠٠٤م % النسبة المئوية

	الصادرات العربية				الواردات العربية			
	١٩٩٦	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠٤	١٩٩٦	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠٤
الدول العربية	٨،٧	٨،٦	٦،٢	٨،٧	٨،٩	٨،٤	١٠،٥	١٢،٢
الاتحاد الأوربي	٢٦،٨	٢٧،٢	٢٨،٩	٣٢،٢	٤١،٢	٣٩،٢	٤٦،٥	٣١،٨
الولايات المتحدة	٩،١	١٠	١١،٥	١١،٧	١٣	١٣،٢	١٠،٩	٧،٧
آسيا:	-	-	٢٥،٧	٢٥،٩	-	-	١٦،٤	٢٠،٤
اليابان	١٨،١	١٨،٤	١٦،٢	١٣	٦،٢	٨،٢	٦،٤	٥،٣
الصين	-	-	٣،٧	٥،٢	-	-	٤،١	٧،٤
دول جنوب شرق آسيا	١١،٢	١٢،١	-	-	٥،٦	٥،٧	-	-
باقي دول آسيا			٥،٨	٧،٧	-	-	٥،٩	٧،٧
باقي دول العالم	٢٦،١	٢٣،٦	٢٧،٦	٢١،٥	٢٥،٣	٢٥،٢	١٥،٧	٢٧،٩
العالم	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

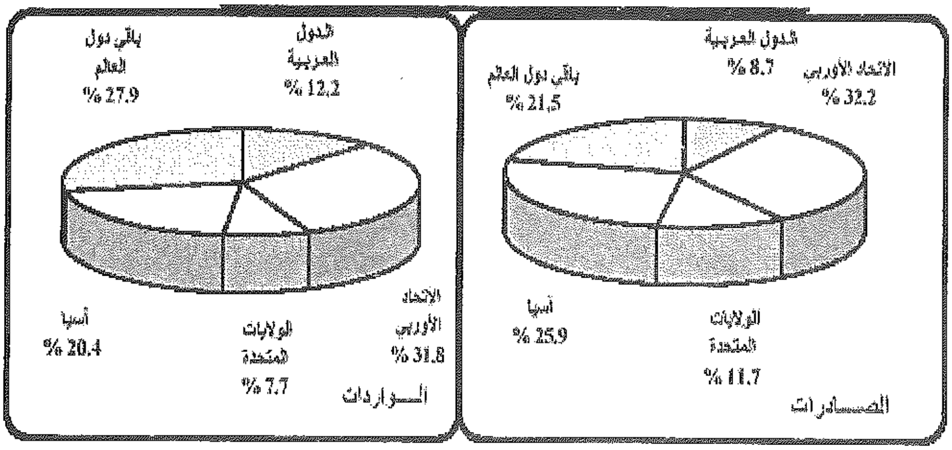
المصدر:صندوق النقد الدولي إحصاءات اتجاهات التجارة،أعوام مختلفة،١٩٩٨-٢٠٠٠-٢٠٠٥

و لإيضاح هذا التحول في اتجاهات التجارة العربية ، يمكن المقارنة بين الشكلين(٦\٩و٦\١٠) .فقد ارتفعت حصة الاتحاد الأوربي من الصادرات العربية من ٢٧،٢%-٣٢،٢% والولايات المتحدة من ١٠%-١١،٧% أما بالنسبة للدول العربية فقد بقيت حصتها من الصادرات والواردات البينية عام ١٩٩٩م منخفضة عند ٨،٥% وفي عام ٢٠٠٤م تحسنت الواردات البينية قليلاً فوصلت إلى ١٢،٢%، وبالنسبة لدول آسيا بلغت حصة اليابان ١٨،٤% من الصادرات العربية (غالبيتها من النفط) ولبلدان جنوب شرق آسيا ١٢% في حين كان حصة اليابان من الواردات العربية ٨،٢% و دول شرق آسيا ٥،٧% كما هو مبين في الشكلين التالين:

شكل(٦\٩) يبين أهم الشركاء التجاريين للدول العربية عام ١٩٩٩م



شكل(٦\١٠) يبين أهم الشركاء التجاريين للعرب عام ٢٠٠٤م



سابعاً–العون الإنمائي:

يشكل العون الإنمائي العربي مصدراً هاماً من مصادر التنمية العربية وصيغة من صيغ التعاون الاقتصادي العربي المشترك، تهدف لتمويل مشاريع أساسية وخدمية في الدول العربية المستفيدة من العون الرسمي أو المؤسسي.ويتميز العون الإنمائي العربي عن أشكال التمويل والعون الدولية ، بأنه يمنح شروط ميسرة جداً للمستفيدين منه، تتمثل هذه التسهيلات بانخفاض شديد في أسعار الفائدة ، وفترة السماح الطويلة، وفترة

استرداد أطول قد تزيد على عشرين عاما. فهو وعلى عكس مساعدات وقروض صندوق النقد الدولي والبنك الدولي أو المساعدات الأمريكية، لا يضع أية شروط على الدول المستفيدة من القروض والمساعدات، ولا تتدخل الدول والمؤسسات المانحة مطلقاً بالسياسات الاقتصادية للدول المستفيدة أو بالشؤون الداخلية السياسية والاجتماعية كشرط لمنح المساعدة،كما تتميز بأن نسبة ٤٠% منها تعتبر منحة أو هبة دون مقابل.و يجب التمييز بين نوعين من المساعدات الإنمائية العربية:

١-**المساعدات الرسمية بين الدول:** ساهمت البلدان المصدرة للنفط في تقديم العون والمساعدات الإنمائية للدول العربية الأخرى ، من خلال الحكومات أو من خلال صناديق الإنماء العربي بدور متميز ، حيث بلغت حصتها أكثر من ٨٠% من حجم المساعدات الإنمائية،بالإضافة للجزائر وليبيا والعراق.

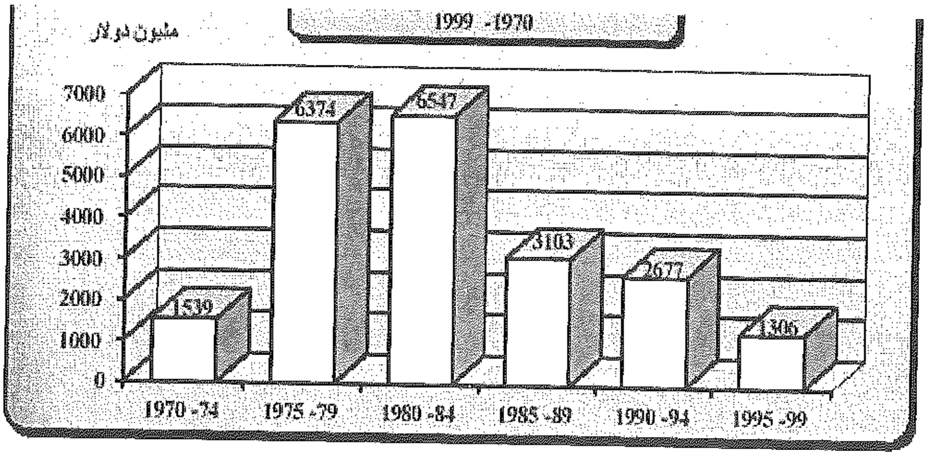
تعتبر أفضل فترة أزدهارللعون الإنمائي العربي هي السبعينات،وإذا كان العون العربي الإنمائي لم يتجاوز ٣٨٥ مليون دولار عام ١٩٧٠م فمع ارتفاع أسعار النفط وصل حجم المساعدات الإنمائية عام ١٩٧٥م إلى ٥،٤١٦ مليار دولار وفي عام ١٩٨٠م سجل العون الإنمائي العربي أعلى رقماً قياسياً فوصل إلى ٩،٥٣٨مليار دولار.لكن مع تراجع أسعار النفط في الفترة اللاحقة انخفض حجم المساعدات الإنمائية عام ١٩٨٥م إلى ٣،٦١١ مليار دولار ثم عادت لترتفع من جديد في عام ١٩٩٠م إلى ٦،٧ مليار دولار، قبل أزمة الخليج ودخول القوات العراقية للكويت، ومنذ ذلك التاريخ بدأت المساعدات تتضاءل، فانخفضت عام ١٩٩١م إلى ٢،٨مليار دولار وبقيت طوال الفترة بين ١٩٩٢-١٩٩٩م بحدود ١،٥ مليار دولار سنويا.

من الشكل (١١\٦) يمكن ملاحظة تطور حجم العون الإنمائي العربي، حيث لم يتجاوز ١،٥٣٩ مليار دولار بين ١٩٧٠-١٩٧٤م وسطياً ، ثم ارتفع في الفترة بين ١٩٧٥-١٩٨٤م إلى ٦،٣٧٤ مليارات سنوياً، وبدأ بالانخفاض بين١٩٨٥-

١٩٨٩م إلى ٣،١مليار ليسجل أدنى قيمة له بين ١٩٩٥-١٩٩٩م وبلغ ١،٣ مليار دولار.

أما المجموع التراكمي للمساعدات الإنمائية العربية بين ١٩٧٠-١٩٩١م فبلغت ٩٦ مليار دولار ، دفعت دول مجلس التعاون الخليجي منها (٩٣%) وبلغت حصتها ٨٩ مليار دور و حصة العراق والجزائر وليبيا ٧%.

شكل(١١\٦) متوسط العون الإنمائي العربي السنوي



المصدر:التقرير الاقتصادي لعام ٢٠٠٠م

وكانت حصة الدول النامية من هذه المساعدات الإنمائية بين عامي ١٩٨٥-١٩٩١م نحو ٤١،٣% والباقي للدول العربية. أما الدول العربية المستفيدة من المساعدات فجاءت مصر وسوريا والأردن والمغرب في المراتب الأربع الأولى ،وبلغت حصتهما٤٠% من مجموع المساعدات الإنمائية العربية.ويبين الجدول التالي ١٧\٦ توزع المساعدات الإنمائية العربية بين ١٩٧٠-٢٠٠٠ للمساعدات

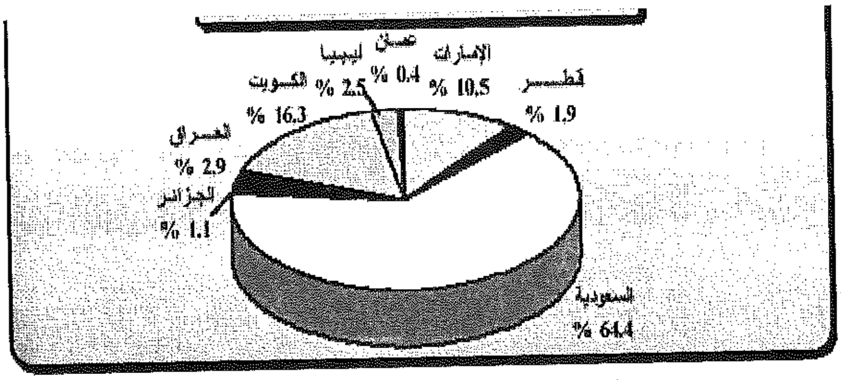
جدول (١٧\٦)يبين توزع المساعدات الإنمائية بين ١٩٧٠-٢٠٠٠ مليار دولار

	١٩٧٠-١٩٧٤م	١٩٨٨	١٩٩٨	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠
حصة الدول النامية من المساعدات الرسمية	١٨،٥	٤٤،٩٥٩	٤٦،٧٦٧	٥٨	٥٩٨٧٦	
حصة الدول العربية	١،٥٣٩	٥،٣٨٨	٥،٣٠٨	٦،٤٨٤	٥،٦٧١	٢،٠٩ ٢
حصة الدول العربية % كنسبة مئوية	%١٢	%١٢	%١١،٣	١١،٢ %	%٩،٥	

المصدر:التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٩٦ ملحق ٢\١١

وفي تقديرات أخرى بلغ مجموع العون الإنمائي العربي التراكمي بين ١٩٧٠-١٩٩٩م ١٠٧،٧ مليار دولار، قدمت دول الخليج منه ١٠٠،٧ مليار دولا(٩٣،٥%) وكانت حصة السعودية ٦٤،٤% من العون الإنمائي العربي السنوي، تلتها الإمارات ١٠،٥% ثم الكويت ١٦،٣% ،فالعراق ٢،٩% ثم ليبيا ٢،٥% وقطر ١،٩% والجزائر ١،١%. كما هو موضح في الشكل(١٢\٦)

شكل (١٢\٦)مصادر العون الإنمائي العربي حسب البلدان ١٩٧٠-١٩٩٩م



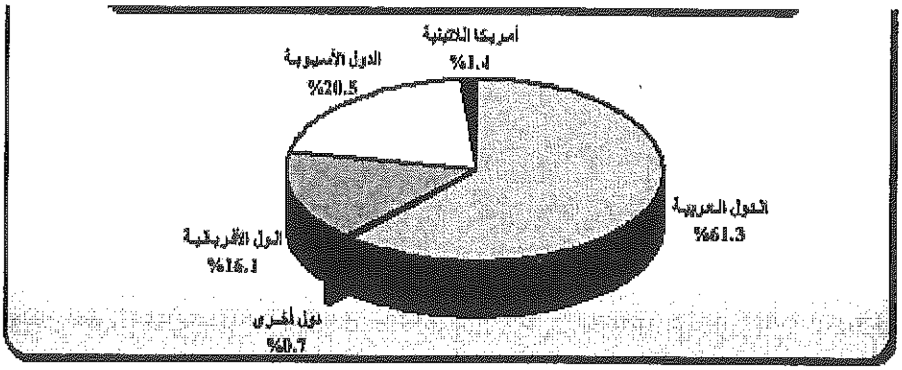
المصدر:التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٠م

٢-العون الإنمائي غير الرسمي:

بالإضافة للعون الرسمي ، الذي تقدمه الحكومات ،هناك مصادر غير رسمية للعون الإنمائي العربي تقدمها مؤسسات وصناديق وبنوك الإنماء العربي مثل:

١- الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي٢- البنك الإسلامي ٣- الصندوق الكويتي للتنمية ٤ - صندوق أبو ظبي للتنمية ٤- صندوق الأوبك للتنمية٥- المصرف العربي للتنمية ٦- الصندوق العربي ٧- صندوق النقد العربي ٨- المصرف العربي للتنمية في أفريقيا..الخ وقدمت هذه الصناديق قروض ومساعدات كبيرة وصل مجموعها التراكمي عام ١٩٩٩م إلى ٥٣،١ مليار دولار، كانت حصة الدول العربية منها٦١،٣% كما هو موضح في الشكل (١٣\٦)

شكل (١٣\٦)التوزيع الجغرافي لعمليات مؤسسات التمويل العربية التراكمية حتى عام ١٩٩٩م



بالإضافة إلى هذه العمليات ، تقوم مؤسسات ومصارف الإنماء العربي بعمليات تمويل مشتركة مع صناديق وبنوك إنماء أجنبية ودولية مثل ؛ صندوق النقد الدولي و البنك الدولي والبنك الإفريقي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية(إيفاد) وقدمت هذه الصناديق مجتمعة بين ١٩٧٤-١٩٩٩م ١٧،٣ مليار دولار ،كانت حصة الصناديق العربية منها (٥٢،٤%)

٣-التوزيع القطاعي للعون الإنمائي العربي:

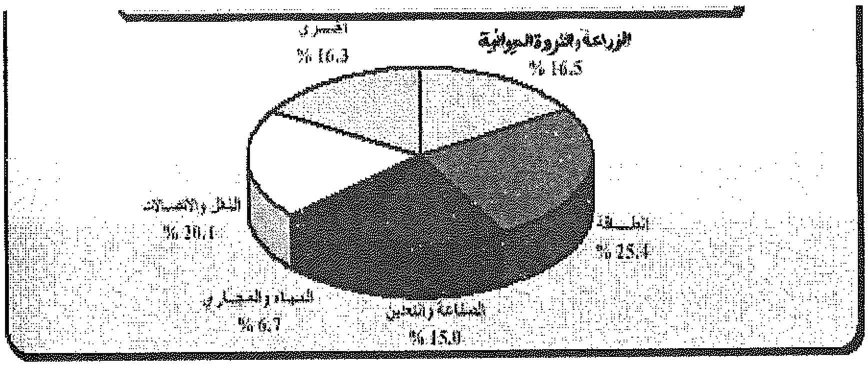
ساهمت المصادر المختلفة للعون الإنمائي العربي بشكل كبير في التنمية البشرية والاقتصادية، في عدد من الدول العربية غير المصدرة للنفط، والدول النامية المتوسطة النمو والأقل نمواً.وقدمت الدول العربية المانحة للعون الإنمائي معونات وهبات غير قابلة للاسترداد بنسبة ٤٠% من مجموع المساعدات والقروض الإنمائية الميسرة ، ودعمت مؤسسات الإنماء العربي مشروعات تنموية مختلفة في البلدان العربية توزعت على المشاريع حسب القطاعات التالية : (كما هو مبين في الشكل٦\١٤)

١- **البنى الأساسية:** النقل والاتصالات ٢٠،١% والطاقة (الكهرباء والنفط والغاز) وبلغت حصة هذا القطاع ٢٥،٤% من مجموع التراكمي للمساعدات الإنمائية، إضافة لتطوير شبكات الصرف الصحي والمجاري وكانت حصتها٦،٧% ، فتكون حصة البنى الأساسية ٥٢،٢% من مجموع المساعدات.

٢- **الخدمات الأساسية:** التعليم والصحة العامة والإسكان ١٦،٣%.

٣- **الإنتاج المادي:** وذهب للصناعة والتعدين ١٥% من المساعدات ولتطوير الزراعة والثروة الحيوانية ١٦،٥% ،فيكون مجموع حصة هذا القطاع ٣١،٥%.

شكل(٦\١٤) التوزيع القطاعي لعمليات التمويل للمؤسسات الإنمائية العربية التراكمية حتى ١٩٩٩م



بالمحصلة تلقت الدول العربية مساعدات إنمائية من جميع المصادر بلغت قيمتها ٧٣مليار دولار بين (١٩٨٩-١٩٩٨م) ونسبتها ١٣% من مجموع المساعدات التراكمية للدول النامية، البالغة ٥٦٠ مليار دولار، بمتوسط سنوي للدول العربية تتراوح بين ٥،٥-٨،٥ مليار دولار وللدول النامية بين ٤٨-٥٠ مليار دولار. وكانت الدول العربية المستفيدة من المساعدات الإنمائية هي: مصر وحصتها كانت الأكبر بين الدول العربية المستفيدة من المساعدات الإنمائية فبلغت ٣٥% تلتها فلسطين ١١% فالمغرب ١٠% ثم الأردن ٧،٥% فالجزائر ٧% والسودان وموريتانيا وسوريا في المراتب الأخيرة

ثامناً–ميزان المدفوعات العربي:

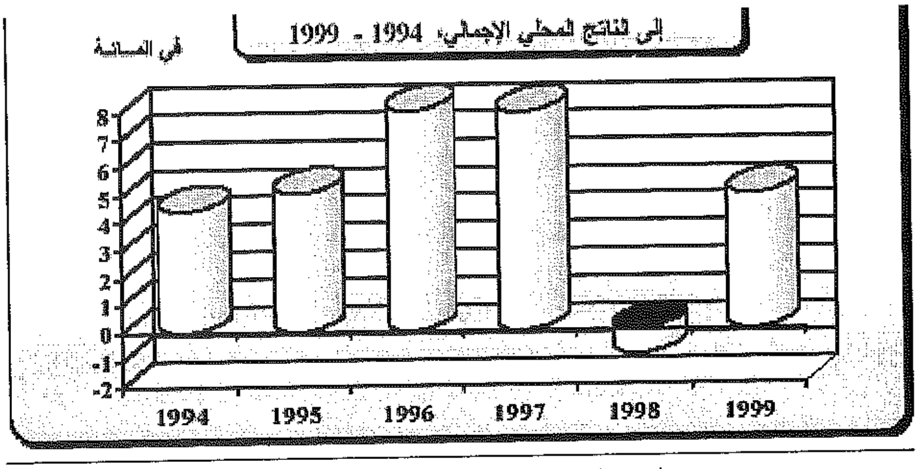
يتألف هذا الميزان من مجموعة كبيرة من المؤشرات، التي تعبر عن مجمل الأداء الاقتصادي،والعلاقات الاقتصادية الداخلية والخارجية، فهو يعطي للباحث الاقتصادي صورة ، أو خريطة للأداء الاقتصادي العام، ويتم حساب ميزان المدفوعات من خلال حساب المحصلة الإحصائية للموازين الفرعية وأهم هذه الموازين:

١–الميزان التجاري:يمثل هذا الميزان الفرق بين الصادرات والواردات من السلع المختلفة لبلد ما أو مجموعة إقليمية كمجموعة البلدان العربية في عام كامل،وإذا كانت قيمة الصادرات من السلع والخدمات أكبر من قيمة الواردات عندها يكون الميزان رابح، ويعبر عن وجود فائض في العلاقات التجارية مع العالم الخارجي، يعزز هذا الفائض موقع الاقتصاد، ويؤمن احتياطي كبير لتغطية الواردات الوطنية لعدة أشهر في الحالات الطارئة، مثل الحرب والحصار الاقتصادي أو الأزمات والكوارث المختلفة. وإذا كانت قيمة الواردات أكبر من قيمة الصادرات، عندئذ يكون هناك عجز تجاري .وهو مؤشر على ضعف في الأداء الاقتصادي (كما هو الحال في معظم الدول النامية المتوسطة النمو والأقل نمواً) أو التي لم تدخل ميدان التصنيع للتصدير، وحال عدد من الدول العربية، التي ليس لديها عائدات كافية من صادرات النفط و

يتم تمويل العجز من الاحتياطي الرسمي للدولة من العملات أو من رصيدها الخارجي.

لقد عانى الميزان التجاري العربي لأول مرة من العجز عام ١٩٨٩م وكان نمو الناتج المحلي سالباً بمقدار -١%، ويبين الشكل (١٥\٦) عودة هذه الحالة عام ١٩٩٨م بعد أن حقق فائضاً يزيد على ٧،٥% في عامي ١٩٩٦-١٩٩٧م على التوالي، وقامت بعض الدول العربية بترشيد الإنفاق الحكومي والحد الكبير من الإنفاق على الواردات التي وصلت نسبتها إلى أكثر من ١٢% في دول الخليج،في مواصلة نهج ضبط الإنفاق للتكيف مع ظروف انخفاض عائدات النفط عام ١٩٩٨م، قبل أن يصحح الميزان التجاري مساره عام ١٩٩٩م.

شكل (١٥\٦)وضع الميزان التجاري العربي كنسبة من الناتج المحلي العربي



المصدر:التقرير الاقتصادي العربي الموحد،عام٢٠٠٠م

– **ميزان الخدمات:** هذا الميزان متمم للميزان التجاري، حيث لم تعد الخدمات كما كانت في السابق، مجرد قطاع لا يخلق قيمة مضافة، فالخدمات الحكومية وخدمات الإنتاج، مثل قطاع المصارف والتأمين وأسواق المال والأسهم،والسياحة والتعليم والصحة والتخزين والنقل والطيران، إضافة لقطاع

المعلوماتية والاتصالات، أصبحت قطاعات سلعية منتجة لسلع خدمية،مثل قطاع الإنتاج المادي كالزراعة والصناعة.

٢- صافي تدفقات رأس المال: وهو يتعلق بجميع أشكال تداول رأس المال، ومن ضمنها الاستثمارات، والمساعدات وتحويل الديون إلى استثمارات،ويمثل حركة رؤوس الأموال بأنواعها المختلفة،كالسندات والنقد، وموجودات البنوك من العملات المحلية والأجنبية، والاحتياطي الخارجي من العملات الصعبة في المصرف المركزي ،إضافة للديون وخدماتها، والمساعدات الإنمائية، وفي المحصلة يمثل هذا البند صافي حركة رؤوس الأموال الداخلة والخارجة من البنوك الوطنية العامة والخاصة والمشتركة.ويتم حساب هذا البند بالفرق بين مكونات رأس المال والاحتياطيات المحلية واستحقاقات العلاقات الخارجية،لاسيما الديون وأقساطها.فهو يبين مدى سلامة الأداء المالي والمصرفي ككل.

٣-صافي التحويلات دون مقابل: يحتسب هذا الباب من تحويلات المواطنين العاملين خارج بلدانهم ، أو المقيمين في بلاد الاغتراب والمهجر ، بصفة دائمة أو مؤقتة،إضافة للهبات والمساعدات الخارجية دون مقابل.

٤-صافي السهو والخطأ: في أية عملية حسابية أو حسابات مالية،لابد أن يكون هناك كسور صغيرة لا تحتسب، لكنها تشكل فيما بينها إذ ما تراكمت قيمة،وقد تقع أخطاء وفروق إحصائية، أو حدوث سهو أو خطأ ،فتدخل جميعها في هذا الباب.

يتميز ميزان المدفوعات بأنه على درجة عالية من الحساسية وشديد التأثر بالعوامل الداخلية والخارجية ، فهو يعكس الأداء العام للاقتصاد الكلي ، ويتأثر بشدة بالبيئة الاقتصادية الإقليمية والدولية المحيطة.وبالنسبة للدول العربية، فإن ارتفاع أو انخفاض أسعار النفط يؤثر بشكل حاسم في الأداء الاقتصادي العام ، وفي تغير ميزان

المدفوعات سواءً للدول العربية المصدرة للنفط أو للدول الأخرى التي تتلقى مساعدات إنمائية.

تأثرت موازين المدفوعات العربية في العقود السابقة بالعوامل الاقتصادية والسياسية مثل الطلب على النفط و ارتفاع أسعاره العالمية ، وحرب الخليج الأولى والأزمة الثانية عام ١٩٩١م والاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣م ..الخ وكان لهذه العوامل أثرها المباشر على ميزان المدفوعات لكل بلد عربي على انفراد وعلى ميزان المدفوعات العربي الكلي.

فقد بلغ العجز في ميزان المدفوعات العربي عام ١٩٩١م نحو-٥١ مليار دولار(وكان في السعودية_ ٢٧ مليار دولار وفي الكويت_ ٢٦مليار دولار) كما هو موضح في الجدول رقم (١٨\٦) بسبب زيادة الإنفاق على التسلح ، الذي بلغ ١٢% من قيمة الناتج المحلي العربي ،ولجوء دول الخليج لإنفاق كافة احتياطياها من الرصيد الخارجي بسبب الحرب، واضطرار بعضها مثل الكويت والسعودية للاستدانة؟

بدأ العجز بالانخفاض في العام التالي ١٩٩٢م ليصل إلى-١٦،٨ مليار دولار بسبب تبعات حرب تحرير الكويت واستمر في معظم الدول العربية حتى عام ١٩٩٥م ، ثم بدأ بالتحسن عام ١٩٩٧م ليحقق فائضاً قدره ١٠،٨ مليار دولار، لكن الانخفاض الشديد في أسعار النفط عام ١٩٩٨م أدى لارتفاع العجز مرة أخرى إلى _ ٢٨،٨ مليار دولار ، قبل أن يتحول إلى فائض بسيط عام ١٩٩٩م بحدود ٧،٥٧ مليار دولار ، ثم ليقفز الفائض بين عامي ٢٠٠٣-٢٠٠٤م من ٦٥،٩٩٦مليار دولار إلى ١٠٧،٧ مليار دولار.

فمن الملاحظ وجود فائض في معظم موازين الدول العربية في عام ٢٠٠٤م باستثناء الأردن والسودان ولبنان وموريتانيا، وكان أعلى عجز مُسجل في لبنان، بسبب الأزمة السياسية والاقتصادية فبلغ ٥،٥ مليار دولار، وأعلى فائض مُسجل كان في السعودية وبلغ ٥١،٤٩ مليار دولار، تلتها الكويت ١٨،٨ مليار دولار

فالإمارات ١٢،٩ مليار دولار، ثم الجزائر ١١،١ مليار دولار كما هـــو موضـــح في الجدول التالي رقم(١٨\٦).

جدول رقم(١٨\٦) ميزان المدفوعات في الدول العربية(الحساب الجاري) بين ١٩٩٥-٢٠٠٤م\مليون دولار

الدولة	1991	1992	1993	1994	1997	1998	1999	2000	2004
الأردن	-393.6	-835.3	-629.2	-398.0	29.	14.1	404.9	58.5	-17,9
الإمارات	3,871.	3,846.3	4,486.	3,037.4	5,328.	144.3	3,488.2	13,750	12,934
البحرين	-796.	-852.9	-520.7	-255.6	-31.	-777.9	-36.7	782.4	415
تونس	-469	-966.0	-1,263	-610	-595.	-675.	-442.0	-821.	581
الجزائر	2,367	1,300.0	800.0	-1,820.	3,450.	-900.	20.0	8,930.	11,120
السعودية	-27,55	-17,740	-17,27	-10,487	305.	-13,150	412.0	14,336.	51,488
السودان	-954.7	-506.2	-202.2	-601.7	-828.	-956.5	-464.8	-556.8	-818
سورية	699	56.0	-203.0	-791.	4610	58.	201.0	1,062.	210
عمان	-138	-366.0	-1,007	-689.	-78.	-2,950	-291.0	3,423.	442
قطر	-100	-8.5	-659.1	-501.9	-1,678	-455.5	2,171.2	5,473.9	7,417
الكويت	-26,028	-450.0	2,499.	3,219.	7,935.	2,215.	5,062.0	14,670	18,813
لبنان	-2,899	-2,797.	-3,693.	-4,059.	-4,874	-4,307	-3,462.	-2,199.	-5,512
ليبيا	-219.9	1,336.	-1,2997	26.0	1,875.	-383.3	1,530.2	7,041.5	7,413
مصر	1,903.	2,812.	2,299.	539.0	-395.	-2,398	-1,482.	-824.	3,231
المغرب	-418	-439.	-524.0	-725.0	-87.	-143.8	-166.9	-474.9	1,091
موريتانيا	-29.9	-117.2	-173.9	-69.9	-5.5	-1.2	40.0	7.6	-429
اليمن	-487.2	-1,120	-1,247	249.6	22.3	-149.4	768.4	1,336.6	471
المجموع	-51,64	-16,847	-18,61	-13,937	10,833	-24,816	7,752.5	65,996	107,7

المصدر:صندوق النقد العربي ،التقرير الاقتصادي العربي الموحد عام ٢٠٠٥م،ملحق جداول

٥- **الموزانة الحكومية** : يدخل هذا البند في حساب ميزان المدفوعات الكلي وحساباته، وهو من البنود الهامة التي تعبر عن السياسات الحكومية في الأنفاق وعن الأداء الاقتصادي العام.يرتبط حساب الموازنة بالمداخيل والنفقات الحكومية لكل بلد على حدة.وتتم صياغة بنود الموزانة بأبوابها الاستثمارية والعادية، من قبل السلطة التنفيذية وموافقة السلطة التشريعية عليها في كل عام مالي.

وغالباً ما يعاني هذا الميزان في البلدان النامية والعربية الفقيرة من عجز متراكم، نتيجة لعدم وجود عائدات نفط أو فائض تجاري لتمويل هذا الميزان، ويتراكم العجز بسبب زيادة الإنفاق الحكومي وضعف نظام التحصيل الضريبي، لاسيما الضرائب المباشرة، على التجارة والعقارات والدخل أو الاستهلاك، أو الضرائب غير المباشرة.

يتم تمويل العجز بعدة طرق ؛ إما بالإقراض الداخلي أو الخارجي، أو من خلال بيع سندات أو أذونات حكومية على حساب الخزينة من المصرف المركزي.وفي الاقتصادات المتطورة، أصبحت سوق الأسهم والأوراق المالية من المصادر الهامة لتمويل العجز، من خلال بيع الأسهم للشركات والمؤسسات الحكومية الإنتاجية والخدمية.

لقد عانت الدول العربية من عجز في الميزانيات الحكومية بين ١٩٩٤م بلغ ٣٢،٣٠٥مليار دولار ثم انخفض قليلاً عام ١٩٩٩م ووصل إلى قرابة ٣١ مليار دولار، وكانت حصة الكويت والإمارات والسعودية تمثل ثلثي قيمة العجز الكلي.

وكانت الموازنة الحكومية في ١٤دولة عربية تمول من إيرادات النفط،بسبب ضعف التحصيل الضريبي، وفي عام ١٩٩٤ اعتمدت الموازنات العربية بنسبة ٥٨% على النفط وعلى الضرائب ٢٩% وباقي النسبة من موارد أخرى. في ١٩٩٩م بدأ الاعتماد على موارد النفط يتراجع مقابل تحسن نسبي في التحصيل الضريبي، فانخفضت حصة النفط إلى ٤٩% من موارد الموازنات وزادت حصة الضرائب إلى

٣٧% .أما الإنفاق الأساسي في الموازنات العربية فيذهب بين ٧٠- ٨٠% للإنفاق العادي، وحصة الإنفاق الاستثماري(الرأسمالي) منخفضة وتتراوح بين ١٩-٢٧% وتذهب نسبة بين١-٣٥% لتصفية الديون، وتختلف هذه النسب من بلد عربي لآخر.

٦-الديون العربية: تنقسم الديون في أي بلد إلى نوعين ، ديون رسمية على الحكومة وديون على القطاع الخاص ،وحسب مصادر التمويل تنقسم الديون العربية إلى نوعين:

ا- الديون داخلية: يمكن أن تستلف الحكومات العربية ديون من القطاع الخاص أو المصارف الخاصة، أو بالاتفاق مع رعاياها في الخارج على أن يتم دفع تحويلاتهم من العملات الصعبة لسد الديون الخارجية ، مقابل أن تتحول قيمة هذه التحويلات إلى ديون داخلية متوجبة على الحكومة لرعاياها المقيمين في الخارج.وقد تُصدِر الدولة سندات مالية أو أذونات على الخزينة بفائدة مرتفعة، تشجع على شراء هذه الأذون من مواطنيها، ثم يستردون قيمتها فيما بعد.ويبين الجدول (٦\١٩) أوضاع الديون الداخلية العربية بين ١٩٩٨-١٩٩٩م فقد عمدت العديد من الدول العربية، لاسيما تلك التي كانت تعاني من مديونية مرتفعة مثل مصر ولبنان إلى تحويل قسم من ديونها الخارجية إلى ديون داخلية، وينطبق هذا الأمر على الدول المصدرة للنفط، مثل: ليبيا والسعودية والإمارات والكويت.

جدول(٦\١٩) الديون الداخلية لبعض الدول العربية بين ١٩٩٨-١٩٩٩م مليار دولار

	١٩٩٨		١٩٩٩	
	القيمة	كنسبة مئوية من الناتج المحلي	القيمة	كنسبة مئوية من الناتج المحلي
السعودية	٧٤،٩	%٧٥	٧٧،٧	%٥٥،٨
الإمارات	٣،٤٦	%٧،٣	٤،٢٨	%٨
الكويت	١٤	%٥٦	١٤	%٤٧
لبنان	١٤،٣	%٨٩	١٦،٨	%١٠٢
ليبيا	١٩،٦٤٥	%٦٣	١٦،٤	%٥٣
مصر	٤٠،٣٩٢	%٤٨،٨	٤٣	%٤٨،٦
المغرب	١٤،١٥	%٣٩،٨	١٥	%٤٣
اليمن	٢	%٣٤	١،٧٦	%٢٦
المجموع	٢١١،٣١	%٤١،٦	٢١٨،٥	%٤٠،٥

المصدر:التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠١ ملاحق

كانت الديون الداخلية في السعودية مرتفعة بسبب انخفاض أسعار النفط عام ١٩٩٨م فبلغت ٧٥% من الناتج المحلي السعودي ثم انخفضت كنسبة من الناتج إلى ٥٥،٨% على الرغم من زيادتها بمقدار ٢،٧ مليار دولار في العام التالي .أما الكويت فظلت ديونها الداخلية ثابتة، لكنها كنسبة للناتج المحلي انخفضت بمقدار ١٠%، في حين ارتفعت دون مصر من٣٩ -٤٣ مليار دولار، لكنها كنسبة للناتج المحلي الإجمالي ظلت شبه ثابتة، وكانت أعلى نسبة ديون للناتج المحلي هي في لبنان إذ ارتفعت من ٨٩% إلى ١٠٢% وزادت بمقدار ٢ مليار دولار. بالمحصلة ارتفع مجموع الديون الداخلية العربية من ٢١١،٣-٢١٨،٥ مليار دولار،لكنه انخفض كنسبة للناتج المحلي بنسبة١،١% .

٢- **الديون خارجية:** كانت الديون العربية الخارجية (كما بينا أسبابها في الفصل السابق) محدودة الأثر،قبل أن تشهد البلاد العربية أزمة اقتصادية في النصف الأول من الثمانينات، بسبب تراكم الديون وتراجع أسعار النفط.

بلغت الديون العربية عام ١٩٨٥م قرابة ١١٥،٨٦ مليار دولار، وكانت الحصة الأكبر منها لبلدان غير مصدرة للنفط ، ثم ارتفعت في السنوات اللاحقة، حتى للبلدان المصدرة للنفط مثل السعودية والكويت والإمارات بسبب (شراء صفقات ضخمة من الأسلحة الدفاعية التقليدية) مع ازدياد المخاوف الأمنية بسبب حربي الخليج الأولى والثانية، وترافق ذلك مع استمرار انخفاض أسعار النفط ، فوصلت الديون العربية عام ١٩٩٤م إلى ١٥٢،٢٣ مليار دولار، ثم ارتفعت عام ١٩٩٥م إلى ١٦١ مليار دولار، ومع بدء تحسن أسعار النفط وزيادة عائدات النفط، بدأت الديون تنخفض تدريجياً لتصل عام ١٩٩٩م إلى ١٥٦ مليار دولار تقريباً، وكانت ارتفعت قليلاً بين عامي ٢٠٠٠-٢٠٠٣م من ١٣٠-١٤٧ مليار دولار.

قد لا تكون أعباء الديون كبيرة ولا نسبة خدماتها مرتفعة وخطرة، إذا ما نظرنا للاقتصاد العربي كوحدة متكاملة، لكن في حقيقة الأمر أن الوضع على أرض

الواقع ليس كذلك؛ وتتفاوت شدة تأثير هذه المشكلة من بلد عربي لآخر.(كما يبين الجدول ٦\٢٠)

كانت نسبة الدين الخارجي للناتج المحلي مرتفعة في عام ١٩٨٩م في معظم الدول العربية، ولكن مع ترشيد الإنفاق الحكومي، والتصحيح الهيكلي وسياسات الخصخصة مكنت بعض الدول، مثل الأردن تخفيض هذه النسبة من ١٨١% عام ١٩٨٩م إلى ٤٢%، وباستثناء السودان التي عانت من حرب أهلية طويلة لم تنته حتى في عام ٢٠٠٦م، مما أدى لارتفاع ديونها الخارجية، وتمكنت اليمن وموريتانيا ومصر والمغرب ولبنان وسوريا والجزائر من تخفيض نسبة ديونها للناتج المحلي بشكل ملحوظ في عام ٢٠٠٤م لأقل من٢٠% في سوريا ولبنان واقل من ٤٠% في مصر والمغرب والجزائر والأردن، وباستثناء موريتانيا والسودان والجيبوتي، فإن نسبة الديون للناتج المحلي تجاوزت مرحلة الخطورة في الدول العربية وكانت تقل عن ٥٠% من الناتج المحلي الإجمالي طوال الفترة بين ٢٠٠٠-٢٠٠٤م.

جدول (٦\٢٠) نسبة إجمالي الديون العربية للناتج المحلي في الدول المقترضة % نسبة مئوية

	١٩٨٩	١٩٩٤	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠٤
الأردن	١٨١%	١٠١،٨%	٩٦،٨%	٤٣،٩%	٤٢،١%
تونس	٧٢%	٦٠،٨%	٦٠،٥%	٧٩،٩%	٦٥،٤%
الجزائر	٥٧%	٧٤،٤%	٧٩،٧%	٤٦،٢%	٢٤،٣%
الجيبوتي	٠٠	٥٩،٧%	٥٦،٣%	٥٠%	٥٩،٨%
السودان	٧١%	٢٩٧،٨%	٣٧٨%	١٥٧%	١١٩،٤%
سوريا	٤٧%	١٣٤%	١٢٨،٣%	٢٨،٦	١٨،٤%
الصومال	٢٠٣%	٢١٥٩،٥%	٢٢١٠%	٠٠٠	٠٠٠
لبنان	٠٠	٤٣،٩%	٢٣%	١٧،٩%	١٦،٨%
عمان	٣٩%	٩،٥%	١٢%	٤٢،٤%	٩١،٧%
مصر	١٥٩%	٦٠،٣%	٥٢،٦%	٢٧،٨	٣٩،٦%
المغرب	٩٨%	٧١،٥%	٦٨%	٤٨%	٢٧،٩%
موريتانيا	٢١٣%	٢١٨،٣%	٢٢٠%	١٥٩،٩%	١٤٢%
اليمن	٧١%	١١٥،٨%	١٢٧،٣%	٥١،٩%	٤١،٧%
المجموع		٧٧،٧%	٧٥،٨%	٤٣،٩%	٤٢،١%

المصدر:التقرير الاقتصادي العربي الموحد أعداد مختلفة

أما بالنظر للديون العربية الخارجية الإجمالية كنسبة للناتج المحلي العربي (من واقع الجدول٦\٢١) فقد انخفضت نسبة الدين من ٧٧،٧% عام ١٩٩٤م إلى

٤٢% عام ٢٠٠٤م.كما انخفضت قيمة خدمة الديون بين عامي ١٩٩٤-١٩٩٩من ١٢،٨ مليار دولار إلى ١١،٩ مليار دولار، (وكنسبة من الصادرات انخفضت من ٢١% إلى ١٧%)

جدول رقم (٢١\٦) الديون العربية الخارجية بين عامي ١٩٩٤-٢٠٠٤م   مليار دولار

	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠٤
قيمة الديون المستحقة	١٥٢،٢	١٦٠،٩	١٥٥،٩	١٢٨،٧	١٥١
%نسبة الديون للناتج المحلي العربي	%٧٧،٧	%٧٥،٨	%٥٨	%٤٤	%٤٢
خدمة الديون العربية	١٢،٨	١٢،٦٥٦	١١،٩	١٤	١٦،٧
خدمة الديون كنسبة للصادرات العربية	%٢١	% ١٧،٩	%١٧	%١٨،٦	%١٢،٢

المصدر: التقارير الاقتصادية العربية الموحدة،٢٠٠٠،٢٠٠٤ ملاحق جداول

وارتفعت قليلا بين عامي ٢٠٠٠-٢٠٠٤م من ١٤-١٦،٧ مليار دولار، لكنها كنسبة من الصادرات انخفضت من ١٨،٦% إلى ١٢،٢% مع تحسن صادرات النفط.

٧-الاحتياطي الخارجي: هي القيمة المودعة في البنوك المركزية،بالذهب وبالعملات الصعبة (الدولار- اليورو ...الخ) ويعد الاحتياطي الخارجي أهم عامل في الأمن الاقتصادي ، لأنه يتعلق بقدرة بلد ما على شراء ما يحتاجه من الواردات الوطنية لعدة أشهر في حال تعرضه لحرب أو لحصار تجاري واقتصادي ..الخ ويُعد عامل أمان هام للاستقرار الاقتصادي للمستثمرين والتجار والمودعين.

كانت قيمة الاحتياطيات الخارجية العربية قد ارتفعت بين ١٩٩٤-١٩٩٥م من ٥١،٧-٥٩ مليار دولار، وسجلت ارتفاعاً ملحوظاً عام ١٩٩٩م فوصلت إلى ٨٤،٢ مليار دولار ، بعد أن تراجعت عام ١٩٩٨م إلى أقل بقليل من ٨٠ مليار دولار، وعادت عام ١٩٩٩م لترتفع من جديد إلى ٨٤ مليار دولار.

مع مطلع الألفية الثالثة بدأت الاحتياطات الخارجية العربية بالنمو السريع فارتفعت عام ٢٠٠٠إلى ١٠٥،٣٣ مليار دولار ، ثم مع تحسن أسعار النفط بين عامي ٢٠٠٣-٢٠٠٤م قفزت من ١٦٦،٦٨ مليار دولار إلى ١٩٧ مليار دولار(كما يبين

في الجدول٦\٢٢).لكن حجم هذا الاحتياطي كان متفاوتاً جداً من بلد لآخر، لا في حجم الاحتياطيات الكلي فحسب ، بل في نسبة هذه الاحتياطيات للواردات.

أما حول علاقة الاحتياطي بالواردات لكل بلد عربي على انفراد، فإن متوسط الاحتياطات العربية كان منخفضاً عام ١٩٩٥م في معظم الدول العربية ،ولا يكفي لتغطية الواردات لأكثر من ٥ أشهر، باستثناء الكويت ولبنان ومصر. في عام ١٩٩٩م كان غير كافياً لأكثر من خمسة أشهر في البحرين والإمارات وتونس والجيبوتي، وفي باقي البلدان العربية كان كافياً لأكثر من ٧ أشهر فما فوق ، وكان يزيد على ١٠ أشهر في لبنان ومصر وليبيا.

جدول رقم (٦\٢٢) :الاحتياطات الخارجية العربية بين عامي ٢٠٠٠-٢٠٠٤م مليون دولار

	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤
الأردن	٢٧٦٢	٢٥٧٨	٣٤٩٤	٤٧٣٩،٥	٤٨٢٤
الإمارات	١٣٥٢٣	١٤١٤٦	١٥٢١٣	١٥٠٨٥	١٨٥٣٠
البحرين	١٥٦٩	١٦٨٩	١٤٧٣	١٥٢٥	١٦٨٧
تونس	٢٥٠٩	٢٩٢٥	٣٠٩١	٣٦٠٠	٤٨١٣
الجزائر	١٢٠٢٤	١٨٠٨١	٢٣٢٣٨	٣٢٩٨٧	٤٣٢٤٦
جيبوتي	٦٨	٧٠	٧٤	١٠٠	١٠٧
السعودية	١٩٥٨٥	١٧٥٩٦	٢٠٦١١	٢٢٦٢٠	٢٧٢٩١
السودان	٢٧٩	١٩١	٤٤٠	٨٦٥	١٦٣٤
سورية	٢٧٧٦	٣٤٦٢	٤٢٢١	٤٥٥٩	٤٩٣٤
عُمان	٢٣٨٠	٢٣٦٥	٣١٧٢	٣٥٩٣	٣٥٩٧
قطر	١١٦٩	١٢٩٢	١٤٩٧	٢٨٦٨	٣٣٤٢
الكويت	٧٠٨٢	٩٨٩٧	٩٢٠٨	٧٥٧٧	٨٢٤٢
لبنان	٥٩٤٤	٥٠١٤	٧٢٤٤	١٢٥١٩	١١٧٣٤
ليبيا	١١٩٢٧	١٤٢٤٥	١٤٣٣٨	٢٠١٦٨	٢٦٧٤٤
مصر	١٣١٠٥	١٢٩٢١	١٣١٨٤	١٣٥٦٥	١٤٢٦٢
المغرب	٥٤٣٠	٩٠٤٠	١١٠٢٤	١٤٨٧١	١٦٣٣٧
موريتانيا	٢٨٠	٣٨٤،٥	٢٩٦	٤١٥	١٥١
اليمن	٢٩٠٠	٣٦٦١	٤٤٧٣	٤٩٨٩	٣٦٦٧
مجموع الدول العربية	١٠٥٣٣٠	١١٩٤٦١	١٣٥٣٩٣	١٦٦٦٤٨	١٩٧١٥٢

المصدر:التقرير الاقتصادي العربي الموحد عام ٢٠٠٥

وفي عام ٢٠٠٠م كان قد تحسن وأصبح يزيد عن ٩ أشهر في معظم الدول العربية، باستثناء البحرين وتونس وقطر والجيبوتي والسودان، ومع ارتفاع عائدات النفط عام ٢٠٠٥م أصبح يكفي إلى ٢٩ شهراً في الجزائر و٣٧ شهراً في ليبيا ، وكان متوسطاً بين ٨-١٢ شهر في الدول الأخرى،ما عدا موريتانيا والجيبوتي، وتونس والبحرين والإمارات ظل أقل من ٥ أشهر.

تاسعاً- حسابات الدخل القومي(الناتج المحلي الإجمالي):

مهدنا في الفصل السابق لموضوع طرق حسابات الدخل القومي ،وهي الطرق المعتمدة في الدوريات الإحصائية، والتقارير الدولية والأممية،مثل تقرير البنك الدولي حول اتجاهات التجارة ، والتقارير الصادرة عن مؤسسات الأمم المتحدة ومكاتبها المختلفة، مثل تقرير الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الصادر عن **UNCTAD** والتقرير الزراعي الصادر عن (**F.A.O**)منظمة الأغذية والزراعة، أو تقرير البطالة وقوة العمل الصادر عن منظمة العمل الدولية(**ILO**) وتقارير التنمية البشرية الصادرة عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة **UNDP** ..الخ كما تحدثنا عن القطاعات المنتجة للدخل القومي، والآن لا بد من التوقف عند تطور الناتج الإجمالي العربي، من منظور معدلات النمو السنوية وحصة الفرد من هذا المعدل، ومكونات إنتاجه وأبواب الإنفاق واستهلاكه.

١- معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي العربي:

تميزت فترة التخطيط المركزي وسيادة القطاع العام كقطاع تنموي رئيس (١٩٥٠ - ١٩٨٥ م) في الدول العربية ، بمعدلات نمو اقتصادي مرتفعة في معظم الدول العربية حتى عام ١٩٧٥م، وكانت بالمتوسط في الاقتصاد العربي ككل تزيد على ٦% سنوياً، وبقي الأداء الاقتصادي مقبولاً حتى ١٩٨٠م، قبل أن يمر الاقتصادي العربي

بأزمة تضخمية طويلة نسبياً، أدت لتآكل الأجور، وانتشار الرشوة والفساد الإداري، مما أثر سلباً وبنسب متفاوتة بين الدول العربية على أداء القطاع العام.

أما في مرحلة التحرير الاقتصادي في الدول العربية ومع تغير البيئة الدولية وموجات العولمة والانتقال لاقتصاد السوق الحر ومحاولة الاندماج في الاقتصاد العالمي.فقد شهد الناتج المحلي نمواً سلبياً ،كنتيجة مباشرة للتحرير الاقتصادي ، ترافق ذلك مع تراجع أسعار النفط في النصف الثاني من التسعينات، فبلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي العربي ٣٧٤،٧ مليار دولار في عام ١٩٨٥م وبمعدل نمو سلبي (بالأسعار الجارية) قدره -٣٪ عن عام ١٩٨٤م.ثم أخذ معدل النمو بالارتفاع فبلغ ٥٪ في ١٩٩٠م واستمر النمو حتى عام ١٩٩٤م ،ثم بدأ يمر بمرحلة ركود بين ١٩٩٥-١٩٩٨م فوصل حجم الناتج عام ١٩٩٥م إلى ٥٣٣،٣ مليار دولار وبمعدل نمو ٢،٣٪ . وتراجع النمو عام ١٩٩٨م إلى نمو سلبي بمقدار -٣،١٪ بسبب تدهور أسعار النفط، لكنه بدأ يتحسن تدريجياً منذ عام ١٩٩٩م وبلغ عام ٢٠٠٠م ٦٨٢،٧ مليار دولار وبمعدل نمو ٥٪ (بالأسعار الثابتة) (انظر الجدول٦\٢٣).

جدول (٦\٢٣) معدلات النمو للناتج المحلي العربي بين ١٩٨٥-٢٠٠٤م\ بالأسعار الجارية \ مليار دولار

	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٥	١٩٩٨	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٣	٢٠٠٤
الناتج المحلي الإجمالي العربي	٣٧٤,٧	٤٧٧	٥٣٣,٣	٥٨٧,٦	٦٨٢،٧	٦٦٢،٩	٧٥١	٨٧٠
معدل النمو بالأسعار الجارية	٪٣-	٪٥	٪٢,٣	٪٣،١-	٪١٥،٦	٪٢،٩-	٪١١،٣	٪١٥،٨
معدل النمو بالأسعار الثابتة					٪٥	٪١،٩	٪٦,١	٪٦،٧

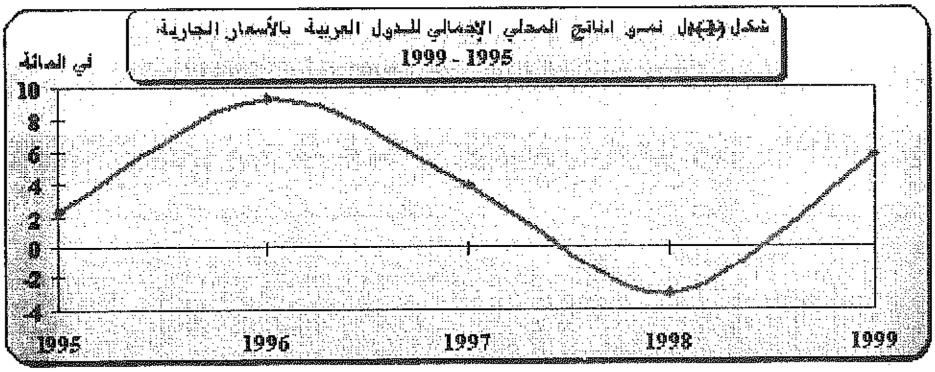
المصدر:أعداد مختلفة من التقرير الاقتصادي العربي الموحد

لكن ما لبث معدل النمو بالتراجع مع تراجع أسعار النفط عام ٢٠٠١م مما أدى لانخفاض معدل نمو الناتج المحلي العربي مرة أخرى (بالأسعار الجارية) بمعدل ٢،٩-٪ ،واستمر الحال حتى عام ٢٠٠٢م ثم بدأ بالتحسن فكانت أفضل سنوات النمو بين ٢٠٠٣-٢٠٠٦م ،حيث ارتفع حجم الناتج العربي بين عامي

٢٠٠٣-٢٠٠٤من ٧٥١-٧٨٠ مليار دولا وبمعدل نمو(بالأسعار الثابتة) بين ٦،١%-٦،٧% وبالأسعار الجارية بين ١١،٣-١٥،٨% .

ويبين الشكل التوضيحي(٦\١٧) سير المنحنى البياني لمعدل نمو الناتج المحلي للدول العربية وصعوده بين ١٩٩٥ -١٩٩٦م من ٢،٣-٩،٥% ثم انخفاضه السلبي عام ١٩٩٨م ليصل إلى -٢،٩% وعودته للتحسن في عام ١٩٩٩م الذي أستمر حتى عام ٢٠٠٠م ،قبل أن ينتكس من جديد بسبب تراجع أسعار النفط، الذي أدى لانخفاض معدل النمو عام ٢٠٠١م إلى نمو سالب بمقدار -٢،٩% بعد أن حقق في الفترات السابقة معدلات مرتفعة وصلت عام ١٩٩٥م إلى ٥،٨% ثم قفز عام ٢٠٠٠ ليصل إلى ١٢،٥%.

شكل (٦\١٧) منحى بياني لتطور معدل نمو الناتج الإجمالي العربي ١٩٩٥-١٩٩٩م



المصدر:التقرير لاقتصادي العربي الموحد عام ٢٠٠٠م

٢-توزع الناتج المحلي العربي حسب أبواب انتاجه: يبين الجدول ٦\٢٤توزع الناتج المحلي العربي حسب القطاعات خلال حقبة تاريخية طويلة تقل عن نصف قرن بقليل وتمتد بين ١٩٦٠-٢٠٠٤م .ففي عام ١٩٦٠م كان الدور الأكبر لقطاع الزراعة والرعي في عدد من الدول العربية، وكانت النسبة الأعلى في السعودية واليمن فبلغت ٧١% من قيمة الناتج المحلي لكل منهما وفي السودان ٣٥% والمغرب ٣٢% وفي مصر والجزائر ٢٨% لكل منهما وتونس ٢٥% وسوريا ٢١%

وعمان ١٦% وعمان ٩% ،في حين لم يكن هناك دور يذكر للزراعة في الكويت والبحرين وقطر والإمارات.

يشير الوزن النوعي للزراعة في هذه المرحلة إلى طبيعة الاقتصاد التقليدي، لكن بدءاً من عام ١٩٨٠م أخذ الاقتصاد العربي يشهد تراجعاً في دور الزراعة وظهور دور الصناعة، حيث بدأ دور النفط والصناعة الاستخراجية بالظهور في ليبيا والجزائر والعراق ودول الخليج العربي ، إلى جانب الصناعة التحويلية الحكومية في بعض الدول العربية مثل مصر وتونس وسوريا، لكن بقي دور الزراعة واضحاً في الدول العربية الأقل تطوراً مثل السودان واليمن والصومال لمرحلة متأخرة من القرن العشرين.

جدول رقم(٢٤\١٦) الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية حسب القطاعات الاقتصادية الأساسية ١٩٦٠-٢٠٠٤م

البيان	زراعة				صناعة				خدمات			
السنة	١٩٦٠	١٩٨٠	١٩٩٤	٢٠٠٤	١٩٦٠	١٩٨٠	١٩٩٤	٢٠٠٤	١٩٦٠	١٩٨٠	١٩٩٤	٢٠٠٤
السعودية	%٧١		%٨ #	٤	%١٠	–	%٤٥	٥٩	%١٩	–	%٤٧	٣٧
الكويت	٠	٠،٢	٠	٠،١	%٧٤	٧٦،٨	٥٣	٦٠	%٢٦	%٢٣	٤٧	٣٩،٩
الإمارات	–	٠،٨	٢	٢،٥	–	%٧٧	٥٧	٥٥	–	٢٢،٢	٤١	٤٢،٥
قطر	–	٠،٥	–	٠،٢	–	%٨٣	–	٧٦	–	١٦،٥	–	٢٣،٨
البحرين	–	–	–	٢،٥	–	–	–	٥٥	–	–	–	٤٢،٥
عُمان	١٦	٣	٣	١،٥	٧٠	٧٢	٥٣	٥٥	١٤	٢٥	٤٤	٤٥،٥
سوريا*	٢١	٢٠	٢٨	٢٣،٥	١٩	٢٣	٢٢	٢٧	٦٠	٥٦	٥٠	٤٩،٥
لبنان	١٢	–	–	٧،٥	٢١	–	–	١٩	٦٧	–	–	٧٣،٥
الأردن*	١٦	٧	٨	٠،٢	٥٨	٧٣	٢٦	٢٤	٢٦	٢٠	٦٦	٧٥،٨
العراق	١٥	٦،٥	٨	٦	١٩	٢٤،٥	٢٧	٧٣	٦٥	٦٩	٦٥	٢١
مصر	٢٨	١٩	٢٠	١٤	٣٣	٣٣	٢١	٣٦	٣٩	٤٨	٥٩	٥٠
الجزائر	٢٨	٩	١٢	٩	٢٤	٦١	٤٤	٥٢	٤٨	٣٠	٤٤	٣٩
المغرب	٣٢	١٤	٢١	١٨	٢٢	٢٣	٣٠	٢٩	٤٦	٦٣	٤٩	٥٣
تونس	٢٥	١٤	١٥	١٢,٥	١٨	٢٩،٧	٣٢	٢٧،٥	٥٧	٥٦،٣	٥٣	٦٠
ليبيا	٩	١،٥	–	٤	٣٩	٧٤،٥	–	٧٠،٥	٥٢	٢٤	–	٢٥،٥
اليمن	٧١	٢٨،٥	*٢٠	١٤	٦	١٦	٣٣	٤١	٢٣	٥٥،٥	٤٧	٤٥
السودان	٣٥	٣٧	**٣٣	٣٨	١٦	١١،٥	١٧	١١	٤٩	٥١،٥	٥٠	٥١
موريتانيا	–	١٥،٥	٢٧	١٧	–	٢٦	٣٠	٢٢	–	٥٨،٥	٤٣	٦١
الصومال	–	–	*٦٥	–	–	–	٩	–	–	–	٢٦	–
فلسطين	–	–	٢١	١١	–	–	٢٧	٢٠	–	–	٥٢	٦٩

المصدر: العالم العربي ،ثلاثة عقود من التنمية المستقلة،مجموعة باحثين سوفيت ١٩٩٠م،جدول١٢ تقرير التنمية البشرية عام ١٩٩٧م،جدول ١٦ *١٩٩٣، **١٩٩٠م #: بيانات عام ١٩٩٠م

في عقد التسعينات شهدت الزراعة الحديثة تطوراً في بعض الدول العربية مثل سوريا والمغرب والسعودية، فارتفعت حصتها في الناتج بمقدار ٨% وبلغت ٢٨% في سوريا وفي المغرب ٢١%، وبقي دورها مرتفعاً في السودان فبلغت حصتها ٣٧% والصومال ٦٥% وموريتانيا ٢٧%.كما ظهر دور القطاع الخدمي كقطاع يتقاسم مع النفط والصناعة الاستخراجية الناتج المحلي،في ظل محدودية أو انعدام دور الزراعة.

في الأردن شهدت الزراعة تراجعاً مقابل تقدم الصناعة التحويلية التي استأثرت بربع الناتج المحلي، وكان للقطاع الخدمي دور مميز ،حيث زادت حصته على ٧٥،٨% عام ٢٠٠٤م .وفي لبنان كان الاقتصاد اللبناني خدمياً بنسبة كبيرة حيث وصلت حصة الخدمات إلى ٧٣،٥%.أما في فلسطين فقد تعرض الاقتصاد الفلسطيني طوال الفترة بين ١٩٩٤-٢٠٠٤م لمحاولات التخريب والحصار على يد جيش الاحتلال الإسرائيلي، بهدف القضاء على الانتفاضة وقتل روح المقاومة بالقضاء على المقومات الاقتصادية لها، وذلك بمصادرة الأرضي الزراعي لأغراض الاستيطان وبناء الجدران العازلة للمستوطنات، واقتلاع ملايين الأشجار المثمرة، ومنع المزارعين الفلسطينيين من تسويق إنتاجهم، فانخفضت حصة الزراعة في الناتج المحلي الفلسطيني من ٢٧-٢٠%، وفي الصناعة مارست سلطات الاحتلال حصار اقتصادي على الصناعة وقطاع البناء فانخفضت حصتها مع قطاع البناء من ٢٧-٢٠%، مما أدى لزيادة حصة القطاع الخدمي.

في ليبيا ظل الدور السيادي في الاقتصاد للنفط والصناعة الاستخراجية طوال الفترة بين ١٩٨٠-٢٠٠٤م وكانت حصة الصناعة الاستخراجية تزيد على ٧٠% من الناتج مع وجود اقتصاد خدمي تقليدي. أما في تونس والمغرب فشهدت الصناعة التحويلية تقدماً كبيراً إلى جانب القطاع الخدمي الحديث، فبلغت حصة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠٠٤م في تونس ٢٧،٥% والمغرب ٢٩% وكانت حصة القطاع الخدمي التونسي ٦٠% والمغربي ٥٣%.

كان الوضع مأساوياً في الاقتصاد العراقي ،حيث شهد تراجعاً في جميع القطاعات بين ١٩٩٤-٢٠٠٤م بسبب الحروب والحصار الأمريكي.وفي دول الخليج

ظهر دور الصناعة التحويلية إلى جانب النفط، لتتقاسم الصناعة مع القطاع الخدمي الحديث الأدوار والمشاركة في إنتاج الناتج المحلي.

٣-استهلاك الناتج المحلي حسب أبواب الإنفاق عليه: من الجدول(٦\٢٥) نتعرف على أبواب الاستهلاك والإنفاق على الناتج في الدول العربية .ففي بند الاستهلاك (الخاص والعام) نجد أن أعلى نسبة استهلاك للناتج المحلي وتزيد على قيمة الناتج ذاته كانت في فلسطين والجيبوتي ولبنان والأردن والسودان، وتصل إلى ٨٥% في تونس والمغرب وموريتانيا والعراق، وهذا دليل على ضعف شديد في الأداء الاقتصادي أي أن الإنتاج الوطني أقل من الاستهلاك، ففي الأحوال الصحية يجب ألا تزيد نسبة استهلاك الناتج المحلي على ٥٠% أو ٦٠% لذلك نجد في الدول المصدرة للنفط مثل الخليج العربي والجزائر وليبيا قريبة من هذا المعدل ، ومنخفضة في قطر حيث بلغ ٣٣،٦% أما الاستهلاك الحكومي فكان مرتفعاً لأكثر من ٢٥% في لبنان والجيبوتي وفلسطين وعُمان.

أما المؤشر الأكثر أهمية في الإنفاق على الناتج المحلي فهو معدل الاستثمار، فكانت معدلات الاستثمار مرتفعة وتزيد على ٢٩% في قطر ولبنان والجزائر، ومتوسطة وتزيد على ١٩% في البحرين والسعودية وسوريا والمغرب وتونس، ومنخفضة لأقل من ١٩% في الكويت والعراق وعمان والجيبوتي والسودان وفلسطين نتيجة للظروف السياسية والحروب التي مرت بها المنطقة.حيث زاد الاعتماد على العالم الخارجي في الواردات في هذه الدول بسبب انخفاض الصادرات .فقد سجل العراق أدنى انخفاض للصادرات بسبب الحصار الاقتصادي الذي فرضته الولايات المتحدة على العراق ومنعت التصدير، فانخفضت الصادرات إلى٥،١% من قيمة الناتج المحلي والواردات ٥% كما هو موضح في الجدول ٦\٢٥.

وفي ظروف مماثلة فرضها الاحتلال الإسرائيلي على الفلسطينيين فكانت الصادرات الفلسطينية لا تزيد على ١٠% مقابل ارتفاع الواردات إلى ٥٦% ، في حين تركت الحرب الأهلية في السودان أثرها على التجارة فانخفضت الصادرات إلى ١٨% مقابل ٢١،٥% للواردات، وكان لعدم الاستقرار السياسي في لبنان دور سلبي

أدى لزيادة الوردات التي وصلت إلى ١١٥،٥% من قيمة النـــاتج المحلـــي وكانـــت الصادرات ٧٦% أما في الأردن فكانت الواردات ٦٦% وأعلى مـــن الصـــادرات بمقدار ٢١% وفي مصر كانت قيم الصادرات والواردات متقاربة بحدود ٢٩% لكل منهما، وفي سوريا زادت الصادرات بنسبة ٢% فقط على الواردات، في حين مكنت صادرات النفط دول الخليج وليبيا والجزائر من تحقيق فـــائض في ميزانهـــا التجـــاري فكانت الصادرات أعلى من الواردات.

جدول رقم (٢٥\١٦) أبواب استهلاك(وأبواب الإنفاق عليه) على الناتج المحلي العربي عام ٢٠٠٤م   مليار دولار

	أبواب الإنفاق أو الاستهلاك: % كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي							النـــاتج المحلي الإجمالي مليار دولار
	الاستهلاك الخاص	الاستهلاك العام	مجموع الاستهلاك	الاستثمار الإجمالي	الصادرات من السلع والخدمات	الواردات من السلع والخدمات	الصادرات كنسبة من الوردات	
الأردن	٧٨،٣	٢٢،٧	١٠١	٢٠	٤٥	٦٦	٦٨	١١،٦٦
سوريا	٦٦،٥	١٣،٨	٨٠،٣	٢٣	٣٦،٨	٣٤،٨	١٠٥	٢٢،٤
لبنان	٧٨	٣٠،٥	١٠٨،٥	٢٩	٧٦	١١٥	٦٥،٥	١٩،٧٥
الإمارات	٥٠،٥	١٢،٥	٦٣	٢٠	٨١،٨	٦٥،٥	١٢٥	١٠٣،٨٣
البحرين	٤٨	١٦،٥	٥٤،٥	٢١	٨٨	٦٣،٦	١٣٨،٥	١١،٠٦٧
قطر	١٧،٥	١٦،١	٣٣،٦	٣٣،٣	٦٢	٢٩	٢١١	٢٨،٥
الكويت	٣٧،٧	٢١،١	٥٨،٨	١٤	٦٠	٣٣	١٨١	٥٥،٧
السعودية	٣٠	٢٣	٥٣	١٩	٥٢،٦	٢٤،٨	٢١٣	٢٥٠،٦
عُمان	٥٠	٢٥	٧٥	١٦	٨١	٤٢	١٥٢	٢١،٩٦
العراق	٧٣	٢٣،٧	٩٧	٦	١،٥	٥	٣١	٣٣،٧
مصر	٧١	١٢	٨٣	١٦،٥	٢٨،٥	٢٩	٩٨،٦	٧٨،٥
ليبيا	٤٦	١٨	٦٤	١١،٤	٥٥	٣٣	١٦٨	٢٨
تونس	٦٩	١٦،٥	٨٥،٥	٢٦	٤٦،٥	٥٠	٩٣	٢٧،٩٥
الجزائر	٤٠	١١	٥٥	٣٣	٤١،٥	٢٦	١٥٨	٨٢
المغرب	٦٣	٢٠	٨٦	٢٣،٥	٢٠	٣٢	٦١	٥٢،٧٥
السودان	٧٨	١٥	٩٢	١٤	١٨	٢١،٥	٨٢	٢١،٣٥
اليمن	٦٠	١٥	٧٥	٢٣	٣٨،٩	٣٧	١٠٤	١٢،٩
موريتانيا	٦٦،٦	٢٠	٨٦،٦	٢٦	٢٦	٤٨	٥٤	١،٥
الجيبوتي	٧٧	٣٧	١١٤	١٥	٤٤	٦٨	٦٤،٥	٠،٧٠٨
فلسطين	١٠٥	٢٧	١٣٢	١٣	١٠	٥٦	١٨	٤،٤٦

المصدر:التقرير الاقتصادي العربي الموحد،٢٠٠٥م

٤–حصة الفرد من الناتج المحلي(الدخل الفردي): (G.N.P.Per- Capita)

يعد مؤشر الدخل الفردي من أهم مؤشرات التنمية الاقتصادية ، فهو يعبر عن العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والسكان، بين معدل النمو الاقتصادي ومعدل النمو السكاني(كما مر معنا في الفصل السابق)، يعكس مستوى الأداء الاقتصادي العام للاقتصاد.فالنمو الاقتصادي لوحده لا يعكس صورة الأداء العام للاقتصاد الكلي ويهمل متغير حجم السكان، لذلك كان مؤشر حصة الفرد من الناتج أكثر دقة وواقعية.

يبين الجدول (٦\٢٦) تطور هذا المؤشر في الدول العربية بين (١٩٩٥-٢٠٠٤).حيث لم يكن الدخل الفردي مستقراً في الدول العربية ، فقد تعرض للانخفاض بين أعوام ١٩٩٨-١٩٩٩م وبين عامي ٢٠٠٠-٢٠٠١م في معظم الدول العربية المصدرة للنفط، وقد لعبت أسعار النفط دوراً في انخفاضه على نحو خاص في دول الخليج بسبب تراجع معدل النموللناتج المحلي.في حين كان تغير أسعار الصرف في دول أخرى، قد أدى لتخفيض معدل نمو الدخل الفردي ،كما حصل في الأردن في عام ١٩٩٥-١٩٩٦م وفي مصر عام ٢٠٠٣-٢٠٠٤م، وفي سوريا حيث جرى تعديل سعر الصرف على مراحل من عام ٢٠٠٠-٢٠٠٥م، مما ترك أثراً مباشراً على نمو حصة الفرد من الناتج المحلي في البلدان العربية.

وبالمحصلة النهائية ارتفع متوسط الدخل الفردي في معظم الدول العربية بين ١٩٩٥-٢٠٠٤م بنسب متفاوتة، وكان معدل النمو الاقتصادي في معظمها (باستثناء مصر وموريتانيا) يزيد على معدل النمو السكاني، فزاد متوسط الدخل الفردي العربي من ٢١٥٧-٢٩٣٥ دولار .ويمكن تتبع منحى تطور الدخل الفردي من خلال الجدول(٦\٢٦) فقد مر المنحنى البياني بحركة جيبية كاملة في الارتفاع والانخفاض خلال هذه الفترة.ويمكن تقسيم الدول العربية إلى أربع مجموعات تبعاً لحجم شرائح الدخل الفردي وطبيعة حركة معدل النمو للدخل الفردي:

١-فئة مرتفعة الدخل :(يزيد متوسط الدخل الفردي عـــن ١٠٠٠٠ دولار) قطـــر والإمارات والكويت والبحرين والسعودية وعمان ، وتميزت بتطور الدخل الفـــردي على شكل قفزات كبيرة.

جدول رقم(٦\٢٦) متوسط حصة الفرد من الناتج المحلي(مليار دولار) بين عامي ١٩٩٥-٢٠٠١م

	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2004
الأردن	1,568	1,559	1,575	1,664	1,660	1,680	1,704	2163
الإمارات	17,755	19,360	19,508	17,471	18,703	22,718	20,602	23771
البحرين	10,101	10,168	10,206	9,632	9,954	11,569	11,115	15626
تونس	2,013	2,155	2,051	2,125	2,203	2,036	2,072	2946
الجزائر	1,457	1,604	1,596	1,559	1,534	1,680	1,661	2411
السعودية	6,798	8,154	8,249	7,064	7,555	8,564	8,197	11122
السودان	352	297	371	389	340	362	396	655
سوريا	1,163	1,199	1,103	1,037	1,058	1,150	1,144	1307
العراق	3,802	3,674	3,578	3,504	3,504	3,493	3,312	1242
عمان	6,477	6,901	7,023	6,159	6,758	8,397	8,314	10964
قطر	16,642	17,939	21,643	19,027	22,052	29,278	28,140	42676
الكويت	14,115	15,412	13,871	11,223	12,837	16,078	14,629	21066
لبنان	3,177	3,638	4,083	4,370	4,386	4,380	4,399	5108
ليبيا	6,293	6,691	7,107	5,385	5,469	6,168	5,489	4301
مصر	1,054	1,137	1,277	1,352	1,435	1,541	1,409	1143
المغرب	1,250	1,365	1,224	1,284	1,239	1,145	1,146	1636
موريتانيا	463	460	442	394	384	364	363	451
اليمن	333	361	417	371	426	509	481	620
المجموع	2,157	2,355	2,402	2,247	2,349	2,586	2,473	2935

المصدر:التقرير الاقتصادي العربي الموحد،٢٠٠٤م

٢- فئة متوسطة الدخل : (متوسط الدخل بين ٤٠٠٠-٥٠٠٠ دولار) لبنان وليبيا وتعرض فيه الدخل الفردي للتراجع خلال الفترة

٣-فئة منخفضة الدخل:(متوسط الدخل بين ١١٠٠ -٢١٠٠ دولار) الأردن والمغرب والعراق وسوريا ومصر،وارتفع فيها الدخل ببطء شديد عبر فترة طويلة (عدا مصر)

٤-فئة البلدان الأقل دخلاً: (يقل الدخل الفردي فيها عن ٧٠٠ دولار) السودان واليمن وموريتانيا.وكان معدل النمو بطيئاً جداً (باستثناء موريتانيا حيث تراجع النمو فيها)

أما الدولة الأعلى دخلاً في الوطن العربي ، فقد شغلت الإمارات المرتبة الأولى لفترة طويلة من عقدي الثمانينات والتسعينات وتجاوز الدخل الفردي فيها ١٥ ألف دولار.

لكن منذ ١٩٩٧م أخذت قطر تحتل المرتبة الأولى،وبدخل فردي قدره ٢١٦٤٣دولار وتراجعت الإمارات للمرتبة الثانية بدخل فردي قدره ١٧٤٧١ دولار، وفي عام ٢٠٠٤م وصل الدخل الفردي في الإمارات إلى ٢٣٧٧١دولا في حين بلغ رقماً قياسياً في قطر ووصل إلى ٤٢٦٧٦دولار.

بشكل عام نما الدخل الفردي العربي خلال الفترة بين ١٩٩٥-٢٠٠٤م (عدا موريتانيا وليبيا) وبنسب متفاوتة تتروح بين٧٠ % في فئة الدخل المرتفع ونحو ٢٠ % في فئتي الدخل المنخفض والأقل دخلاً.وما لم تتجه البلدان العربية إلى تنويع مصادر دخلها وتتحرر من التبعية للنفط وتطور صادراتها الصناعية والخدمية الحديثة، سيبقى الدخل الفردي في معظمها عرضة لتقلبات الأسعار الدولية للنفط ، وحركة أسعار الصرف للدولار والحركة الدولية لرأس المال.

عاشراً-الاقتصاد الفلسطيني:

لا يمكن الحديث عن اقتصاد عربي بدون فلسطين ؟ لذلك يبدو التوقف عند سمات الاقتصاد الفلسطيني ضرورياً لاستكمال صورة الاقتصاد العربي الحديث.

فقد جرى الترويج السياسي لقيام دولة فلسطينية على أرضي الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة بعد اتفاقات أوسلو ١٩٩٣م ، إلا أن الحكومات الصهيونية المتعاقبة ، ظلت تلعب بالمصطلحات والمفاهيم لتأجيل قيام الدولة في الوطن الفلسطيني، بدعوى الأمن والحدود الآمنة، ليتم قضم أراضي عربية جديدة في القدس والضفة الغربية.

بقيت المعاناة الفلسطينية بعد اتفاق اوسلو ١٩٩٣ م ولم يتحقق السلام ولم تتحول غزة البائسة إلى سنغافورة الشرق ؟واستمر الحصار الاقتصاد والسياسي والعسكري بابشع صوره يمارس على الشعب الفلسطيني ، وعملت إسرائيل على تقطيع أوصال الوطن الفلسطيني،لدرجة يتعذر معه قيام دولة فلسطينية على كامل التراب الفلسطيني.

كانت الانتفاضة الفلسطينية الثانية التي بلغت ذروتها عام ١٩٩٨م قد استمرت حتى الحرب الأمريكية على العراق ٢٠٠٣م واستطاعت ان تخلق واقعاً جديداً وأن تقدم للعالم نموذجاً فريداً من النضال السلمي، مما أحرج الولايات المتحدة والدول الغربية المساندة لإسرائيل لإعادة القضية الفلسطينية إلى واجهة الحدث العالمي.لذلك ركزت السياسة الإسرائيلية على إنهاء الانتفاضة، فاتبعت أساليب مختلفة لتخريب الاقتصاد الفلسطيني وتحميل الشعب الفلسطيني جملة كبيرة من الخسائر والمعاناة الإنسانية التي لا تحتمل، بدءاً من إغلاق أراضي فلسطين (١٩٤٨) أبوابها أمام قوة العمل الفلسطينية، وإغلاق المعابر البرية والبحرية أمام الصادرات الزراعية الفلسطينية، إلى منع تراخيص البناء والاستيراد أو منح رخص صناعية للفلسطينيين، وأحكام الحصار الاقتصادي، الذي أدى لخسارة الاقتصاد الفلسطيني

سنوياً ما يزيد على مليار دولار ونيف (وهي قيمة كانت تعادل ٢٥%من الناتج المحلي الفلسطيني) في حين كان الاقتصاد الفلسطيني بأمس الحاجة لاستثمار مليارى ونصف دولار سنوياً للحفاظ على معدلات النمو الاقتصادي التي سبقت عام ١٩٩٣ واتفاقات أوسلو! كما عانى الاقتصاد الكلي الفلسطيني من تراجع الاستثمار ومعدلات النمو بسبب الحصار الاقتصادي أمام صمت المجتمع الدولي والولايات المتحدة وأوربا (أو اللجنة الرباعية) شركاء السلام ؟ فارتفعت نسبة البطالة بين (١٩٩٢- ١٩٩٥) من ٢٤ - ٣٣% داخل قوة العمل الفلسطينية، وهذه النسبة كانت أكثر ارتفاعاً في قطاع غزة إذ تصل إلى ٤٨%وبلغت معدلات البطالة عام ٢٠٠٤م أكثر من ٥٥،٨% كما قامت سلطات الاحتلال في محاولة لتوسيع الاستيطان على مدى سنوات الاحتلال، بمصادرة الأراضي وتدمير المنازل والحوانيت، إذ صادرت الأراضي الزراعية في نحو ٤١٨ قرية فلسطينية يعمل سكانها بالزراعة، وبلغ مجموع ما هدَّمته حتى عام ١٩٩١م أكثر من ٥٧٥٠٠ داراً فلسطينية للسكن، ونحو ١١٠٠٠ محلاً تجارياً أو مشغلاً حرفياً.

كما استولت على ٦٥% من الأراضي الزراعية في الضفة (نصف المساحة المروية ونحو ثلث مساحة الأراضي البعلية) وخرّبت ١٤٠ بئراً ارتوازياً فلسطينية تستخدم لأغراض زراعية، لتستولي على ٨٥% من المخزون الفلسطيني للمياه الجوفية (الذي يقدر بـ ٦٠٠ مليون م٣) عدا عن تحويل الأراضي الفلسطينية المحتلة إلى مكب لرمي النفايات النووية والنفايات الصناعية السامة، إذ قدر حجم هذه النفايات الصناعية عام ١٩٩٤م بحوالي ٥٤مليون طن (وهي تعادل ٥٠% من مجمل النفايات الصناعية الإسرائيلية) كما منعت سلطات الاحتلال المزارعين الفلسطينيين من تصدير الفائض من إنتاجهم الزراعي من الخضار والفواكه، مما أدى لتضخم العجز التجاري ، فبلغ حجم الواردات ٥ أمثال الصادرات، ووصلت الفجوة الغذائية بين الإنتاج والاستهلاك الفلسطيني إلى ٨٥%.

من المؤسف ان الاقتصاد الفلسطيني ظل ملحقاً وتابعاً للاقتصاد (الإسرائيلي)،إذ لا يمتلك الفلسطينيون الحق بإقامة علاقات اقتصادية مع العالم الخارجي، فالصادرات الفلسطينية يجب أن تمر عبر السوق (الإسرائيلية) ،ولا يحق لهم طبع عملة محلية خاصة بهم،ولا التصرف بمواردهم وخاماتهم الطبيعية.فقد أستولت إسرائيل على خامات الألماس، التي تتركز مناجمها الأساسية في جبال الضفة الغربية ، وكانت تصدّر ما قيمته من الألماس الخام والمصنّع نحو ٥ مليارات دولار سنوياً؟!

وبهدف توسيع الاستيطان اليهودي في القدس والضفة الغربية استولت على ٣\٢ مساحة القدس القديمة وعلى ٤٠% من أراضي الضفة وبنت جداراً عازلاً التهم ٢٥% من مساحة الأراضي العربية فارتفع عدد المستوطنين في الضفة الغربية من ١٤٠ ألفاً بين عامي ١٩٩٥ إلى ٣٣٠ ألف مستوطن عام ٢٠٠٣م ،كما حولت الأراضي الفلسطينية إلى معسكر اعتقال جماعي، فكانت قوات جيش الاحتلال تهدم البيوت فوق رؤوس أصحابها، وتقتلع الأشجار وتحرق المحاصيل، وتغلق الطرقات والممرات وتمنع دخول المساعدات والمتطوعين الإنسانيين لمساعدة الشعب الفلسطيني، إضافة لعمليات الاغتيال للقادة السياسيين، بهدف أزلال الشعب الفلسطيني وكسر الروح المعنوية للمقاتل الفلسطيني والقضاء على كل مقومات المقاومة.هكذا خسر الشعب الفلسطيني مصادر الوصول إلى الدخل وزادت نسبة الفقر البشري وفقر الدخل حيث كان في عام ٢٠٠٤م أكثر من ٥٠% من الشعب الفلسطيني يعيشون تحت خط الفقر، وارتفعت نسبة البطالة إلى أكثر من٥٥،٨% كما انخفضت معدلات الاستثمار (كنسبة للناتج المحلي الفلسطيني) إلى ١٣% وهي أقل مما كانت عليه في عام ١٩٩٤م حيث كان معدل الاستثمار ٣٠%.

كما أدى الحصار لتناقص معدلات نمو السكان عما كانت عليه في السابق ويشير الجدول رقم٦\٢٧ إلى أن عدد السكان في الضفة الغربية وقطاع غزة ارتفع من ٢،٤٥٤ مليون نسمة عام ١٩٩٤م إلى ٣،٨٨ مليون نسمة، عدا عن وجود بين

١،٣-١،٥مليون لاجئ في الدول العربية، وإذا ما أضفنا لهؤلاء الفلسطينيين داخل أرضي ١٩٤٨م الذين يصل عددهم إلى ١،٣ مليون،فإن عدد الفلسطينيين على مجمل أرضي فلسطين سوف يزيد على عدد اليهود في فلسطين ،الذين سيصل عددهم عام ٢٠١٠م على ٦ مليون يهودي،حتى لو استمرت الهجرة اليهودية بمعدلاتها الحالية.لهذا يبدي (الاسرائيليون) تخوفاً من هذه التوقعات الديموغرافية بأن يعودوا كأقلية يهودية في فلسطين،ويبنون جميع سياساتهم على أساس عدم التوازن الديموغرافي، لكن هذه الأوهام بعيدة تماماً عن الواقع؟على الأقل من المنظور الاقتصادي و إلا لماذا كانت سنغافورة الصغيرة المساحة والسكان واحدة من أهم الدول الصناعية الناشئة،وتتفوق على إسرائيل في مجمل مؤشرات الأداء الاقتصادي.

. جدول(٦\٢٧) ملامح الاقتصاد الفلسطيني بين ١٩٩٤-٢٠٠٤م

	السكان مليون نسمة	البطالة وتوزع قوة العمل كنسبة %حسب القطاعات				قيمة الناتج المحلي/مليار دولار و توزعاته حسب القطاعات المنتجة				الاستثمار والتجارة الخارجية كنسبة % من الناتج المحلي		
		البطالة %	زراعة %	صناعة وبناء	خدمات %	الناتج المحلي مليار دولار	% زراعة	% صناعة وبناء	% خدمات	الاستثمار	صادرات	واردات
١٩٩٤ \٩٥	٢,٤٥٤	٢٩	٢١	٢٧	٥٢	٢,٩٧٥	٢٢	٢٦	٥٢	٣٧	١٨	٨١
١٩٩٩	٣,١٤٧	١٣	١٣	٣١	٥٦	٤,٧٨٦	١٢	٢٣	٦٥	٣٤	٢٢	٨٢
٢٠٠٤	٣,٨٨	٥٥,٨	١١	٢٠	٦٩	٤,٤٦٢	٩	٢٢	٧٩	١٣	١٠	٥٦

التقرير الاقتصادي العربي الموحد،أعداد متفرقة

حجز ٢

الفصل السابع

المسألة السكانية في الوطن العربي

مقدمة:

تبدو المسألة السكانية مسألة عالمية الطابع ،ففي حين لم يزد عدد سكان الأرض في عام ١٩٥٠م عن ٢٥٠٠ مليون نسمة ، فإنهم زادوا إلى النصف وبمقدار ٥٩٤ مليون بعد عشر سنوات فقط، وارتفع عددهم إلى ٦،٣ مليارات نسمة عام ٢٠٠٣م بسبب التطور الاقتصادي والاجتماعي، الذي انعكس على ارتفاع معدل الولادات الخام وانخفاض الوفيات.لكن معدل النمو متفاوت بين دول العالم الغني حيث يقل عن ١% وفي الدول الفقيرة التي يزيد فيها المعدل عن ٢،٧% وتتركز الزيادة السكانية في دول العالم النامي حيث يعيش نحو ٧٨% من سكان العالم .

فمع تطور العلوم الطبية والخدمات الصحية أصبح ممكناً في الدول المتوسطة النمو (حيث تُصنف غالبية الدول العربية ضمن المجموعة) تخفيض وفيات الأطفال الرضع، والأطفال دون سن الخامسة، بالتحصين ضد الأمراض ، مع انتشار اللقاحات ضد أمراض الأطفال المختلفة،كالحصبة والسل والجدري والكوليرا ..الخ إضافة لتحسن مستوى الغذاء وتوفر الخدمات الصحية والمياه الصالحة للشرب للسكان، وتطور مستوى التعليم للمرأة ودخولها سوق العمل، فإن هذه العوامل تؤخر سن الزواج عند المرأة من جهة ، ومن جهة أخرى يزداد وعيها بالصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة، وتقل رغبتها بالإنجاب ، مما ينعكس بصورة مباشرة على انخفاض معدلات الخصوبة وتخفيض معدلات النمو..الخ

مع كل هذه الاعتبارات فإن مستوى الرفاه الاقتصادي هو العامل الحاسم في مسألة قرار الإنجاب، وبالتالي في تخفيض معدلات الخصوبة والنمو السكاني بشكل عام.

فالفقراء هم أكثر ميلاً للإنجاب من الأغنياء، بسبب وضعهم الثقافي والاجتماعي وانخفاض وعيهم الصحي ، وسكان الريف هم أكثر تناسلاً من سكان المدن، ومعدلات النمو السكاني في الأحياء الفقيرة في المدن أعلى منها في الأحياء الغنية، و في البلدان الفقيرة والنامية أعلى مما هي عليه في البلدان المتقدمة ..الخ

لكن هل هناك مشكلة سكانية في الوطن العربي؟ وما هي أبعاد ها ؟ وكيف يمكن استغلال هذا الجانب وتحويل السكان كما في الصين من مشكلة إلى عامل إيجابي؟

يثير بعض الباحثين العرب المسألة السكانية في الوطن العربي ، معتقدين أن الوطن العربي يعاني من مشكلة سكانية ؟ وأن سبب تخلف بعض الدول العربية يعود لارتفاع معدلات النمو السكاني ؟دون أن يأخذ هؤلاء بالحسبان طبيعة إدارة التنمية في الدول العربية للعناصر الأساسية الثلاث (الموارد الطبيعية -رأس المال - الموارد البشرية). فالعامل الديموغرافي يؤثر ويتأثر سلباً أو إيجاباً في التطور الاقتصادي والاجتماعي تبعاً لسياسات إدارة الموارد ، وطرق تعبئتها في الاقتصاد الوطني التي ترتبط بثلاثة عناصر: السياسات الاقتصادية ، ومدى فاعلية إدارة التنمية ، والاستثمار العقلاني لعناصرها الأساسية .

بالنظر للوضع السكاني العربي يمكن القول أن الوطن العربي ،إلى جانب أفريقيا جنوب الصحراء ،كان من أكثر مناطق العالم ارتفاعاً في معدلات النمو السكاني.

وهناك تباين واضح في تقدير هذا المعدل، لكن التقديرات المعدلة حديثاً تشير إلى أن هذا المعدل انخفض خلال الفترة ١٩٦٠-١٩٩٤م من٢،٧- ٢،٤% كمتوسط سنوي، لكنه مازال يزيد عن الوسطي للبلدان النامية بمقدار ٠،٣% وعن المتوسط في الدول الصناعية المتقدمة بمقدار١،٩% مع وجود تباين في هذا المعدل بين بلد عربي وآخر.

و تختلف أسباب التباين في معدل النمو السكاني من بلد عربي لآخر ومن مجموعة عربية لأخرى.فمن المعروف مثلاً بالنسبة لدول الخليج العربي وليبيا، أن سبب

ارتفاع معدلات النمو السكاني هو صافي الهجرة ، الناجم عن تدفق العمالة الوافدة (العربية والآسيوية) لهذه الدول وحاجتها للعمالة الأجنبية.

أما بالنسبة للدول العربية الأقل تطوراً مثل (السودان واليمن وموريتانيا والصومال) فكانت أسباب ارتفاع معدلات النمو السكاني تتلخص بارتفاع نسبة الفقر ومعدلات الخصوبة.وفي البلدان متوسطة النمو مثل (سوريا ومصر والمغرب والجزائر والعراق) فإنها دخلت في طور انخفاض معدلات الخصوبة، لكن أمامها فترة طويلة لدخول مرحلة التحول السكاني و ثبات السكان.

١-سكان الوطن العربي (مدخل تاريخي): أدت العوامل السياسية والاقتصادية عبر التاريخ العربي دوراً هاماً في التغير السكاني، وتشير وقائع التاريخ العربي القديم والوسيط إلى دور الاستقرار السياسي في الحياة الاقتصادية والرفاه وزيادة عدد السكان.

فالأزدهار الاقتصادي هو نتيجة مباشرة للاستقرار السياسي ولاهتمام الحكومات بالزراعة وتنظيم الري والعناية بالبيئة والصحة العامة، مما ينعكس إيجاباً على زيادة عدد السكان.

وكان الاستقرار السياسي في العصر الوسيط له نتائجه المباشرة على زيادة السكان؛ فالعناية بالزراعة والري وضبط نظام تحصيل الضرائب أدت لتطور الإنتاج الزراعي وتوفر الغذاء، الذي انعكس إيجاباً على زيادة السكان.كما ساهم تطور الزراعة في تطور وازدهار حياة المدن، وذلك برفد القطاع الحرفي والتجاري والخدمي بدفعة قوية من الفائض الزراعي، الذي تحول بيد الدولة إلى دخل تنفقه على موظفيها ، فازدهرت الصناعات والمهن والتجارة ، مما ادى لزيادة درجة التحضر ونمو عدد سكان الحضر أيضاً.

لكن عندما كان الاستقرار السياسي يتعرض للانتكاس، بفعل الحروب أو الاستعمار الخارجي، أو الصراع على السلطة،كانت النتيجة المباشرة هي إهمال الزراعة والري

وشؤون الاقتصاد، والخلل في طرق جمع الضرائب، مما يؤدي لتراجع الإنتاج الزراعي، وانخفاض دخل الدولة بسبب انخفاض حجم الضرائب الواصلة للخزينة، فتلجأ الدولة وموظفوها لتحصيل الغرامات وفرض الإتاوات الإضافية من مواطنيها، بهدف تحسين مصادر دخلها ، و ينتشر الفساد الإداري ،كطريقة يلجأ إليها رجال الإدارة لتحسين دخلهم، مما يؤدي لإفقار السكان ونقص الغذاء، وانتشار الأمراض والأوبئة الناجمة عن فيضانات الانهارالكبرى (كما في مصر وبلاد الرافدين) بسبب إهمال السلطة الحاكمة لصيانة منشآت الري، مما أدى بصورة مباشرة لارتفاع الوفيات وانخفاض معدلات الخصوبة وبالتالي انخفاض عدد السكان .

كان عدد السكان في عصر دولة الخلافة العربية (الأموية والعباسية) بين ٣٠-٣٥ مليون نسمة، وعدد سكان (مصر والعراق وبلاد الشام والجزيرة العربية) تروواح بين ٢٠-٢٥مليون نسمة.بينما انخفض عدد السكان في مطلع فترة الحكم العثماني بشكل عام وفي مصر انخفض من ٨- ٥ مليون نسمة ، وانخفض عدد سكان المشرق العربي في الفترة ١٥٠٠-١٦٠٠م من ٣٤-٢٢ مليون نسمة.

في المرحلة المعاصرة كان للعوامل السياسية أيضاً الدور الأكبر في تطور السكان العرب ونمو السكان، فمع استقلال الولايات العربية عن السلطة العثمانية،كان عدد سكان مصر قد ارتفع إلى ٩،٦٣٥ مليون في عام ١٨٩٧م ، ثم قفز عام ١٩٣٧ إلى ١٦ مليون نسمة كما يبين (الجدول ٧\١). وعلى نحو مواز بلغ عدد سكان الجزائر عام ١٨٣٠م نحو ٣ مليون نسمة، لكن مع وقوع الجزائر تحت الاحتلال الفرنسي عام ١٨٦٠م انخفض عدد السكان إلى ٢،٥ مليون نسمة، وفي هذا التاريخ كان عدد السكان في سوريا والعراق لا يتجاوز ١،٥ مليون نسمة لكل منهما .

أما عشية الحرب العالمية الأولى ١٩١٤م فبلغ عدد سكان الجزائر ٥،٧ مليون نسمة والعراق ٣،٢ مليون نسمة وبلاد الشام ٤ مليون نسمة ؛وبقي عدد سكان

مصر ثابتاً في المرحلة بين ١٩٠٠-١٩٣٠م مع انتقال مصر من مرحلة الإدارة البريطانية إلى مرحلة الاحتلال العسكري.

جدول(١٧)تطور سكان بعض الدول العربية بين ١٨٠٠-١٩٣٠ م   مليون نسمة

	١٨٠٠	١٨٣٠	١٨٦٠	١٩٠٠	١٩١٤	١٩٣٠
مصر	٣،٩	٤،٧	٥،٥	١٠،٢	١٢،٣	١٤،٧
العراق	(٤،٨)	–	١،٢	(٣)	٣،٢	٣،٥
بلاد الشام	(٦،٨)	–	٢،٥	٣،٥	٤	٥
العربية السعودية	٥	–	–	(٥،٥)	(٦،١)	٧،١
السودان	٤	–	٤	٣،٥	(٥)	٦
الجزائر	٣	٣	٢،٥	٤،٧	٥،٧	٦،٦
ليبيا	٠،٥	–	–	–	٠،٧	٠،٧
المغرب	٣	٣	–	–	٤	٥،٧
تونس	١	–	–	–	٢	٢،٤
المجموع	٣٢،٥	–	–	–	٤٢،٤	٥١،٧

المصدر: **Ch Issawi,An Economic History of Middle East and North Africa,London,1982**

(   ) الأرقام تقريبية ؟   (–) : لا يوجد بيانات

ويلاحظ في هذه المرحلة حدوث تباطوء سكاني في معظم الدول العربية بسبب وقوعها تحت الاستعمار والانتداب البريطاني والفرنسي، وكانت بعض التقديرات المعدلة تشير إلى أن عدد السكان العرب في عام ١٨٠٠م كان قريباً من التقديرات السابقة فبلغ ٣٢،٥ مليون نسمة، وكان النمو السكاني منخفضاً بحدود ٠،٧% ولم يتجاوز عدد السكان عشية الحرب العالمية الأولى ٤٢،٤مليون نسمة، وبقي معدل النمو السكاني أقل من ١% حتى عام ١٩٣٠م حيث بلغ عدد السكان ٥١،٧مليون نسمة، بعد أن وقعت معظم الدول العربية وبشكل مباشر تحت سلطة الاستعمار الأوربي، وكانت الحرب العالمية وحالة عدم الاستقرار السياسي سبباً لارتفاع معدل الوفيات والهجرة خارج الوطن العربي.

٢-السكان العرب في المرحلة الحديثة:

مع حصول الدول العربية على الاستقلال السياسي وجلاء الاستعمار الغربي عن أراضيها، بدأ عصر التنمية المستقلة ، وظهر دور النفط العربي المميــز في التنميــة البشرية العربية في النصف الثاني من القرن العشرين.

كان معدل النمو السكاني طوال الفترة ١٩٦٠-١٩٩٤م مرتفعاً في الــدول العربية ويزيد معدله الوسطي على ٢،٤ % كما يبين الجدول (٧\٢) ووصل المعدل في دول الخليج وليبيا إلى ٥٤% بسبب الهجرة الوافدة لهذه الدول، وحاجتــها لليــد العاملة ولأصحاب المهن في بناء القاعدة الأساسية للاقتصاد.في حين كان المعــدل ٣ % فأكثر بقليل في دول أخرى مثل العراق والأردن وســوريا وفلســطين والــيمن والصومال، ومنخفضاً في لبنان ١،٣% ومعتدلاً بين ٢،٢-٢،٣% في تونس ومصر.

بقيت معدلات النمو السكاني مرتفعة مقارنة بالمعــدلات العالميــة، فــأدت لتضاعف السكان العرب في فترة زمنية قصيرة نسبياً، إذ ارتفع عددهم بين ١٩٦٠-١٩٨٥م من ٩٨ -١٨٠مليون نسمة، وأصبح عددهم يزيد على ٣٠٦ مليون نسمة عام ٢٠٠٤م .

ومن المتوقع أن يصبح عدد سكان الوطن العربي عام ٢٠١٥ م أكثــر مــن ٣٨٦مليون نسمة. وسيصل في عام ٢٠٢٥م إلى ٥٠٠ مليون نسمة، وعندما تــدخل المنطقة العربية مرحلة الثبات أو التحول السكاني في ٢٠٥١عام سيكون عدد ســكان المنطقة العربية بين ٨٥١-٨٦٥ مليون نسمة، ليصبح العرب ثالث أكــبر أمــة مــن الناحية الديموغرافية في العالم (كما تشير الدراسات الاسقاطية للسكان).

لهذا يُعد المجتمع العربي في العصر الحديث من الناحية الديموغرافية مجتمعاً فتياً، ومــن المنظور الاقتصادي والاجتماعي مجتمعاً شبه تقليدياً، ومن المنظــور الثقــافي مجتمــع متمسك بهويته الثقافية وبالرابطة القومية والدينية ويميل للإعتقاد والتديّن.هذه العوامل

تسمح بالاستنتاج بأن المجتمع العربي ميال إلى الإنجاب أكثر من تنظيم النسل والتعاطي الجدي مع برامج تنظيم الأسرة.

وعلى الرغم من تعرض المنطقة العربية خلال القرن العشرين لأشكال مختلفة من الاستعمار والاستغلال الخارجي والداخلي، إلا أن البلدان العربية قطعت شـوطاً كبيراً خلال النصف الثاني من القرن العشرين في التنمية الإنسانية.

كان للنفط دور مهم في التنمية العربية وفي عدد من الدول العربية حقق مـا حققته الثورة الصناعية والتصنيع للمجتمعات المتقدمة، من الوفرة والثروة والرفاه.

الجدول (٢\١٧) تزايد السكان في الوطن العربي بين أعوام (١٩٦٠-٢٠٥١م) مليون نسمة

الدولة / العام	١٩٦٠	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٥	معدل النمو ١٩٦٠-١٩٩٤	*٢٠٢٥	*٢٠٥١
١- سوريا	٤،٦	١٠،٣	١٢،١	١٤،٤	٣،٣	٣٥	٦٦
٢- لبنان	١،٩	٢،٦٧	٢،٥٦	٣،٠٤	١،٣	٦	-
٣- الأردن	١،٧	٢،٧	٣،٤٥	٤،٣	٣،٣	١٠	٢٨
٤- العراق	٦،٨	١٥،٦	١٨	٢٠،٤	٣،٢	٤٨	٨٥
٥- مصر	٢٧،٨	٤٥،١	٥١،٤	٥٧،٤	٢،٣	٨٣	١٢٠
٦- اليمن	٥،٢	١١،٣	١٢،١	١٥،٤	٣	٣٧	١١٠
٧- السعودية	٤،١	١١،٦	١٥	١٨،٣	٤،٤	٤٣	٨٩
٨- الكويت	٠،٣	١،٧٢	٢،١٤٠	١،٧	٥،٦	٤	٥
٩- الإمارات	٠،١	١،٣٥	٢	٢،٣٨	٩،٨	٣	-
١٠- قطر	٠،١	٠،٣	٠،٣	٠،٤٨	٧،٦	٠،٣٩	-
١١- البحرين	٠،٢	٠،٤٢	٠،٥	٠،٥٨	٩،٧	٠،٤١	-
١٢- عُمان	٠،٦	١،٣٣	١،٦٣	٢،١٤	٤	٥	١٠
دول غرب آسيا	٥٣،٤		١٢١			٢٧٥	٥٢٣
١٣- الجزائر	١٠،٨	٢١،٨	٢٥	٢٨	٢،٨	٥٢	٧٨
١٤- تونس	٤،٢	٧،٢٦	٨	٨،٩	٢،٢	١٤	١٨
١٥- المغرب	١١،٦	٢١،٨	٢٤،٥	٢٧،١	٢،٤	٤٧	٧٠
١٦- ليبيـا	١،٣	٣،٣٧	٤،١٥	٥،١	٤،١	١٤	٣٦
دول الاتحاد المغربي			٦٣			١٢٧	٢٠٢
١٧- السودان	١١،٢	٢١،٨	٢٥،٧	٢٩،٨	٢،٥	٥٥	١٠٢
١٨- الصومال	٥،٤	٧،٨٧	٨،٦٨	٩،١٣	٣	*١٢	*١٥
١٩- موريتانيا	١	١،٧٧	٢	٢,٢٦	٢،٤	*٥،٥	*٩
٢٠- الجيبوتي	٠،١	٠،٤٣	٠،٥٢	٠،٦	٥،٨	*١،٥	*٣
٢١- فلسطين	***	***	٢	٢،٥	٣،٤	*٥	*١١
المجموع العام:	٩٨	١٩٠	٢٢٠	٢٥١	٢،٤	٥٠١	٨٦٥

المصدر: د.سامر مخيمر، -خالد حجازي، أزمة المياه في المنطقة العربية عالم المعرفة، الكويت، العدد، ٢٠٩، ذي الحجة ١٤١٦هـ مايو\أيار ١٩٩٦م، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعوام ،١٩٩٥م، ٢٠٠٠م، ٢٠٠٥

*إسقاطات تقريبية. ***: فلسطين (قطاع غزة والضفة الغربية فقط) لم تتوفر بيانات

٣-التنمية البشرية والنمو السكاني:

عند الحديث عن السكان لايمكن تجاهل العلاقة بين التنمية البشرية والنمو السكاني، فالعلاقة بينهما علاقة سببية ، فالتقدم في التنمية الإنسانية أدى لرفع معدلات النمو السكاني في عدد من الدول العربية، وقد يستمر معدل النمو حتى أواسط القرن الحالي،قبل أن تصل الدول العربية إلى مرحلة التحول السكاني وثبات السكان. لكن تطور التنمية البشرية يجعل الدخول في مرحلة التحول السكاني أسرع ، فقد تمكنت بعض الدول العربية ومنذ عام ٢٠٠٠م من تحقيق معدلات مرتفعة في التنمية البشرية، واحتلت مراتب متقدمة في الترتيب الدولي و دخلت مرحلة التحول السكاني إذ تمكنت من تخفيض معدل النمو السكاني ليقترب من المعدل في العالم المتقدم.وبالنظر للمؤشرات الكلية تمكنت الدول العربية من تأمين مياه الشرب لنحو ٨٣% من السكان عام ٢٠٠٣ م (وبلغت في ١٠ دول عربية ومن بينها سوريا والأردن ٩٠%) مقارنة بالمعدل العالمي الوسطي ٧١% وتم تأمين الصرف الصحي لنحو ٧٦ % من السكان العرب ، مقارنة بالمعدل الوسطي العالمي البالغ ٥٦%.

كما ارتفع مؤشر العمر المتوقع منذ الولادة في ١٣ دولة عربية إلى أكثر من ٧٠سنة وهو المعدل الوسطي للدول المتقدمة.وفي وفيات الأطفال دون سن الخامسة تمكنت (الإمارات وقطر والبحرين) من تخفيض المعدل ليقترب من الدول المتقدمة بواقع ١٠ حالات وفاة لكل ١٠٠٠ مولود، وفي مؤشر وفيات الأطفال حديثي الولادة انخفض المعدل العام للدول العربية من ١٣٢-٤٦ حالة لكل ألف مولود بين ١٩٧٠-٢٠٠٠م.من الجدول(٣\٧) يمكن الوقوف على مؤشرات التنمية البشرية العربية التالية:

١- مؤشر الحياة (العمر المتوقع منذ الولادة): ارتفع هذا المؤشر في معظم الدول العربية بمقدار ٢٠سنة خلال الفترة ١٩٦٠-٢٠٠٥م وسجلت الإمارات أعلى معدل بين الدول العربية فبلغ ٧٧،٩سنة ، وعلى العموم كان المعدل أعلى من ٧٠ سنة في معظم الدول العربية وأقل من ٧٠ سنة بقليل في المغرب ومصر.

أما المعدل الوسطي للدول العربية فارتفع بمقدار ١٥ سنة من ٥٢ سنة إلى ٦٦،٩ في هذه فترة ، عدا العراق حيث انخفض المؤشر بمقدار ٥ خمس سنوات من ٦٥-٦٠ سنة بسبب حروب دامت أكثر من ٢٠ عاماً وحصار اقتصادي لمدة تزيد على ١٠ سنوات ،وتعرض العراق لحرب إبادة بشرية بين ٢٠٠٣-٢٠٠٦م بسبب الاحتلال الأمريكي.

كما واجهت كل من السودان والصومال حروباً أهلية طويلة وحصار أمريكي، أثرت بشكل مباشر على ضعف نمو مؤشر الحياة فيها أيضاً.في حين كان هذا المعدل منخفضاً في موريتانيا والجيبوتي بسبب الفقر.

٢- نسبة السكان الحاصلين على مياه مأمونة ويستخدمون الصرف الصحي: بلغت نسبة الحاصلين في الوطن العربي على مياه شرب نظيفة نحو ٨٩% عام٢٠٠٠م، باستثناء الصومال وموريتانيا.وتتفاوت هذه النسبة بين٧٠% في السودان و ١٠٠% في معظم دول الخليج وليبيا.كما وصلت نسبة الذين يستخدمون الصرف الصحي في الدول العربية إلى ٨٣% عام ٢٠٠٠م

٣- التغذية ومعدل السعرات الحرارية الضرورية: ارتفع مؤشر الحصول على السعرات الحرارية الضرورية لدرجة التخمة في بعض البلدان وزاد عن ١٢٠% لكن نسبة من يعانون من فقر تغذية في الصومال والجيبوتي واليمن والسودان ما تزال كبيرة، وتزيد على ٣٠% من السكان.

٤- التعليم والإلمام بالقراءة والكتابة: حقق التعليم العربي تطوراً كمياً هاماً فبلغ صافي القيد في مختلف مراحل التعليم في عام ٢٠٠١م نحو ٧٧% من الفئات العمرية في سن التعليم (٦-٢٢سنة) ومعدل معرفة الكبار القراءة والكتابة ٦٤% بين البالغين ، وتتفاوت هذه النسبة بين بلد وآخر، ومن المؤكد أن أكثر من٧٠% من مجموع السكان العرب تحرروا من الأمية في جميع الدول، ماعدا اليمن والسودان ومصر وموريتانيا.

٥- نسبة تحصين الأطفال ضد الأمراض: ارتفعت نسبة الأطفال العرب المحصنين (تلقوا لقاحات) ضد الأمراض السارية كالحصبة والسل، فقد بلغت نسبة المحصنين في عام ٢٠٠٣م ضد الحصبة ٨٤% وضد السل ٨٦% وتقترب هذه النسبة

٤-المؤشرات الحيوية للسكان في الوطن العربي:

تركت المؤشرات السابقة في التنمية البشرية العربية آثارها المباشرة على المؤشرات الديموغرافية الحيوية الأساسية للسكان العرب.وتظهر هذه الآثار من خلال المؤشرات الأساسيةالمبينة في الجدول(١٧\٤) على النحو التالي:

١- معدلات المواليد الخام: كانت معدلات المواليد الخام مرتفعة في معظم الدول في عام ١٩٧٠م وتراوحت بين ٣٣،٦ كما في قطر و٥٣،١ مولود (لكل ألف إمراة) كما في اليمن، وانخفضت هذه المعدلات في الثمانينات قليلاً ، لكنها سجلت انخفاضاً واضحاً عام ٢٠٠٣ فبلغت في بعض الدول كالبحرين وقطر وتونس ولبنان والكويت أقل من٢٠ وكانت تزيد عن ٣٩ مولود في فلسطين واليمن والصومال وموريتانيا، وهذا المعدل المرتفع يعكس بشكل مباشر ارتفاع معدلات الخصوبة في هذه البلدان.

٢- معدل الخصوبة الكلية: انخفض معدل الخصوبة الوسطي للدول العربية من٦،٧مولود لكل ألف إمرأة في الفترة ١٩٧٠-١٩٧٥ إلى ٣،٧ للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٥م.

ومن الملاحظ من الجدول(١٧\٤) ارتفاع معدلات الخصوبة في عام١٩٧٠م لأكثر من ٧ (لكل ألف امرأة) في معظم الدول العربية، في حين انخفض عام ٢٠٠٣م في عدد كبير منها لأقل من ٣ وكان الأخفض في تونس حيث بلغ ٢ والأكثر ارتفاعاً في فلسطين وبلغ ٥،٦ واليمن٦،٢ في حين وصل إلى ٧،٢ في الصومال، وكان منخفضاً في الإمارات والكويت والبحرين والمغرب العربي ولبنان، ومتوسطاً في باقي البلدان. ومن غير المرجح أن تشهد البلدان العربية التي يقل فيها معدل الخصوبة عن٢ \مولود لكل ألف امرأة نمواً سكانياً في السنوات المقبلة، وهذا يعني دخولها المبكر مرحلة التحول السكاني وثبات السكان.

لكن على العموم ما يزال المؤشر الوسطي لمعدل الخصوبة مرتفعاً، مما يعني صحة توقع الإسقاطات السابقة المتعلقة بحجم السكان العرب لأعوام ٢٠١٥ و٢٠٢٥م.

جدول (٤\١٧)المؤشرات الحيوية لسكان الوطن العربي بين عامي ١٩٧٠-٢٠٠٣ بالألف

	معدل المواليد الخام لكل ١٠٠٠ من السكان		العمر المتوقع عند الولادة (بالسنوات)		معدل الخصوبة		معدل الوفيات الخام(لكل ١٠٠٠) من السكان		معدل وفيات الرضع(لكل ١٠٠٠) من السكان	
	١٩٧٠	٢٠٠٣	١٩٧٠	٢٠٠٣	١٩٧٠	٢٠٠٣	١٩٧٠	٢٠٠٣	١٩٧٠	٢٠٠٣
الاردن	٥١٠	٢٨	٥٤	٧١	-	٣,٥	١٦	٤٠	—	٢٣
الإمارات	٣٥	١٥	٦٠,٧	٧٨	٦,٥	٢,٥	١٩,٩	١,٥	٨٦,٨	٨٠
البحرين	٣٩	٢٠	٦١,٨	٧٤	٦,٥	٢,٦	٨,٥	٣	٦٤,٢	١٢
تونس	٣٩	١٧	٥٣,٧	٧٣	٦,٤	٢	١٣,٦	٦	١٢٢	٢٢
الجزائر	٤٨,٧	٢٣	٥٣	٧٠	٧,٤	٢,٨	١٦,٢	٥	١٣٩	٣٥
جيبوتي	٤٩,٥	٣٩	٤٠	٤٦	٦,٦	٥,٦	٢١,٩	١٨	١٥٩	٩٧
السعودية	٤٧,٨	٢٥,٦	٥١,٨	٧٣,٣	٧,٣	٣,٧	١٧,٨	٣,٨	١١٩	١٩
السودان	٤٧	٣٣	٤٢,٦	٥٦	٦,٧	٤,٣	٢٠,٨	١٢	١١٨	٦٣
سوريا	٤٧	٢٨	٥٥,٥	٧٢	٧,٧	٣,٣	١٣,٤	٤	٩٥,٦	١٦
الصومال	٥٠	٥٢	-	٤٨	٧	٧,٢	٢٣,٧	١٨	١٥٨	١٣٣
العراق	٤٨	٣٥	٥٥	٦١	٧,١	٤,٧	١٥,٥	٩	١٠٢	١٠٢
عُمان	٥٠	٣٢	٤٧	٧٣	٨,٤	٤,٩	٢١	٣	١١٩	١٠
فلسطين	٥١	٣٩	-	٧٢	—	٥,٦	١٩	٤	-	٢٤,٦
قطر	٣٣	١٧	٦١	٧٢	٦,٨	٣,٢	١٢,٦	٤	٦٨	١١
الكويت	٤٥,٥	١٩	٦٦	٧٩	٧,١	٢,٢	٥	١,٨	٣٩	٩
لبنان	٣٥	١٩	٦٤	٧٤	٥,٧	٢,٢	١٠,٣	٥	٤٩,٦	٢٧
ليبيا	٤٩	٢٣	٥١,٥	٧٣	٧,٥	٣١	١٥,٦	٤	١٢٢	١٣
مصر	٤٠	٢٥	٥١	٧٠	٥,٩	٣,٢	١٧,٧	٦,٣	١٥٨	٢٠
المغرب	٤٦,٦	٢٣	٥١,٦	٦٩	٧	٢,٧	١٦,٤	٦	١٢٨	٣٦
موريتانيا	٤٥	٤٢	٤٢,٥	٥٣	٦,٥	٥,٨	٢٢,٢	١٤	١٤٨	١٢٠
اليمن	٥٣	٤٥	٤١	٦٣	٧,٧	٦,٢	٢٣	٩	١٨٦	٨٢

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد عام ٢٠٠٥م ملحق الفصل الأول

٣- معدل الوفيات الخام: إن انخفاض معدل الخصوبة لوحده لا يعني أن معدل النمو السكاني سيتراجع كثيراً، فقد شهد معدل الوفيات انخفاضاً ملحوظاً في معظم الدول

العربية ، بسبب تحسن الخدمات الصحية ونوعية الغذاء بين عـامي ١٩٧٠-٢٠٠٣م لكنه كان أعلى من الوسطي للدول العربيـة في الصـومال والجيبـوتي وموريتانيـا والسودان، وأكثر انخفاضاً في الإمارات فوصل إلى٥،١وتليها الكويت ٨،١وهي قريبة من معدلات البلدان المتطورة ، التي تتصف بالتنمية البشرية المرتفعة.

٤-معدل وفيات الأطفال الرضع: إن ما يسبب انخفاض النمو السكاني، حـتى لـو كانت معدلات الخصوبة مرتفعة، هو ارتفاع معدلات وفيات الأطفال حديثي الولادة والأطفال دون سن الخامسة ، لذلك كانت الأسرة العربية كثيرة الإنجاب في العقـود الماضية، إذ نلاحظ ارتفاع معدلات الخصوبة يترافق مع ارتفاع معدل وفيات الأطفال حديثي الولادة في عام ١٩٧٠م مقارنة بعام ٢٠٠٣م بسبب انخفاض نسبة الأطفـال المحصنين ضد الأمراض التي كانت تؤدي للوفاة.

مع تطور العناية الصحية وتحصين الأطفال ضد الأمراض السـارية ، إضـافة لاعتماد وسائل التوليد الحديثة في مراكز طبية مختصة، تمكنت عدد من الدول العربية من تخفيض هذه المعدلات بين عامي ١٩٧٠-٢٠٠٠ م بالنسبة للأطفـال حـديثي الولادة من ٤٦٠-١٣٢ لكل ألف طفل مولود، وبالنسبة للأطفال دون سن الخامسة من ٢٠٤ -٦١طفل.

ينطبق التباين بين البلدان العربية في هذه المؤشرات، على ما قيل بشأن معدلات الوفيات الخام،باستثناء العراق،الذي تعرض لحصار اقتصادي اسـتمر مـن ١٩٩١-٢٠٠٣م وبموجب (برنامج النفط مقابل الغذاء) لم تكن الأدوية والأغذية تصل بشكل كاف للعراق، وقضى آلاف الأطفال نحبهم، لذلك كان معدل الوفيات في كل مـن العراق والصومال وموريتانيا يزيد عن١٢٠٠ أي مقابل كل١٠٠٠طفل مولود هناك ١٢٠٠ طفل يموتون سنوياً، أي أن السكان كانوا يتناقصون ، وسيشـكل ارتفـاع معدلات وفيات الأطفال فجوة في السنوات اللاحقة في وسط الهرم السكاني.

٥-السكان ومعدلات النمو الحديثة:

بالنظر لمؤشرات التنمية البشرية السابقة في الدول العربية، **فإن السكان العرب** يتزايدون بسرعة كبيرة، وخلافاً للعقود الماضية، شهدت حالة السكان في الدول العربية بين ١٩٩٠-٢٠٠٤م تغيرات كبيرة ، تسمح بالتوقع وإجراء إسقاطات علمية دقيقة، عن مستقبل سكان الوطن العربي.

كان معدل النمو السكاني الوسطي للدول العربية بين عامي ١٩٨٥-١٩٩٥م ٢،٦٨%، فارتفع عدد السكان العرب خلال النصف الأول من التسعينات بمقدار ٣٠ مليون نسمة ونيف، وزادوا من ٢١٨،٢ مليون إلى ٢٤٨،٢ مليون نسمة، كما تزايدوا في النصف الثاني بمقدار ٣٢ مليون نسمة كما يبين الجدول(٥\٧) .

لكن بدءاً من عام ٢٠٠٠م يمكن ملاحظة انخفاض معدل النمو ، فقد انخفض المعدل إلى ٢،٢٥% عام ٢٠٠٤م، وكان متفاوتاً جداً بين الدول العربية، إذ وصل إلى أقل من ١،٢ % في تونس والصومال ولبنان (وقد تدخل هذه البلدان مرحلة التحول السكاني بوقت مبكر) ثم جاء المعدل مفاجئاً في عمان إذ انخفض إلى أقل من ١% وبلغ ٠،٦٨% طوال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٤م وكان سلبياً عام ٢٠٠٤م بمقدار -٢،٧٨% مما يعني نزوح كبير للعمالة غير العمانية.كما انخفض في المغرب إلى١،٦٥.٠%، في حين حافظت مصر على معدل وسطي بحدود ٢% .

كانت أعلى معدلات النمو السكاني هي في الإمارات بسبب تدفق العمالة الوافدة، وما شهدته من أزدهار اقتصادي، استقطب أعداداً كبيرة من العمالة الوافدة العادية والمؤهلة وأصحاب الكفاءات ، فزاد المعدل عن ٦،٨٣% طوال الفترة بين ١٩٩٥-٢٠٠٤ وبلغ عام ٢٠٠٤ نحو ٨،٢٣% ،كما ارتفع المعدل وللأسباب ذاتها في الكويت وقطر، وفي سوريا انخفض المعدل بشكل ملحوظ من ٣،٢٦ بين١٩٨٥-١٩٩٥م إلى ٢،٦٩% في السنوات اللاحقة ، وكان المعدل في عام ٢٠٠٤م قريب جداً من الوسطي العربي وبلغ ٢،٢٦% ، في حين بقي المعدل مرتفعاً في العراق ويزيد على ٣% بسبب عودة العراقيين المهجّرين للعراق بعد الحرب، وكان مرتفعاً أيضاً في اليمن وموريتانيا وليبيا.

الجدول (٥\١٧) عدد السكان ومعدل النمو السكاني في الدول العربية بين ١٩٩٠-٢٠٠٤م   الف نسمة

	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠٤	معدل النمو % ٢٠٠٣-٢٠٠٤	متوسط معدل النمو ١٩٨٥-١٩٩٥	النمو السنوي % ١٩٩٥-٢٠٠٤
مجموع الدول العربية	٢١٨،٣٠٠	٢٤٨،٢٠٠	٢٨٠،٣٠٠	٣٠٦،٤٠٠	٢،٢٥	٢,٦٨	٢,٣٧
الاردن	٣،٤٦٨	٤٢٤٠	٤٨٢٠	٥٣٢٣	٢،٣٧	٤،٧٤	٢،٥٦
الإمارات	١٧٧٣	٢٤١١	٣٢٤٧	٤٣٦٨	٨،٢٣	٥،٧٥	٦،٨٣
البحرين	٥٠٣	٥٨٧	٦٣٨	٧٠٨	٢،٢٤	٣،٧٦	٢،١١
تونس	٨١٥٤	٨٩٥٨	٩٥٦٤	٩٩٣٠	٠,٥٦	٢،١٢	١،١٥
الجزائر	٢٥٠٢٢	٢٨٣٢٥	٣٢٢٤٩	٣٥١٧٠	٢،٢٤	٢،٦٢	٢،٤٣
جيبوتي	٥٢٠	٦٨٠	٦٨٠	٧٦٨	٣,٠٩	٣،٠٤	٣،١٧
السعودية	١٥١٨٧	١٨١٣٦	٢٠٤٧٤	٢٢٥٢٩	٢،٤٨	٤،٣١	٢،٤٤
السودان	٢٣٤٣٦	٢٧١٧٥	٣١٠٨١	٣٣٥٩٥	٢،٠٣	٢،٩٩	٢،٣٨
سوريا	١٢١١٦	١٤١٥٣	١٦٣٢٠	١٧٩٨٠	٢،٢٦	٣،٢٦	٢،٦٩
الصومال	٨٦٨٠	٩١٣٠	٩٥٩٦	٩٩٨٣	١	١،٥	١
العراق	١٧٩٨٠	٢٠٥٣٦	٢٤٠٨٦	٢٧١٣٨	٣،٠٣	٢،٨	٣،١٥
عُمان	١٦٢٥	٢١٣١	٢٤٠٢	٢٢٦٤	٢،٨٧_	٤،١٧	٠،٦٨
فلسطين	-	-	-	-	-	-	-
قطر	٤١٨	٤٨٩	٥٧١	٦٦٧	٤،٨٢	٣،٢٣	٣،٥
الكويت	٢١٤١	١٨٨١	٢٢٢٨	٢٦٤٥	٦،٤٨	٠،٩	٣،٨٦
لبنان	٢٥٥٠	٣٥٠٠	٣٧٦٥	٣٨٦٧	٠،٦	٢،٧٤	١،١١
ليبيا	٤٢٢٩	٤٨١٢	٥٦٤٠	٦٤٢٠	٣،١٩	٢،٥٧	٣،٢٥
مصر	١٥٥١٠	٥٧٠٦٨	٦٣٣٠٥	٦٨٦٤٨	١،٩٨	٢،٢٣	٢،٠٧
المغرب	٢٤١١٧	٢٦٣٨٦	٢٨٧٠٥	٣٠٥٨٤	١،٥٩	١،٩٣	١،٦٥
موريتانيا	١٩٨٠	٢٣٨٣	٢٦٤٥	٢٩٨٦	٣،١١	٢،٥٨	٣،٠٣
اليمن	١٢٨٦٠	١٥٤٢١	١٨٢٦١	٢٠٨٣٠	٣،٣٣	٣،١٨	٣،٤

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد عام ٢٠٠٥م ملحق الفصل الأول

ظلت مصر الأولى في عدد السكان بين الدول العربية ووصل عدد سكانها عام ٢٠٠٤ إلى ما يزيد على ٦٨،٦ مليون نسمة (٢٢ % من السكان العرب) والبلدان الأصغر في حجم السكان (أقل من مليون نسمة) هي قطر والبحرين والجيبوتي ،في حين تخطت الإمارات بعدد السكان لبنان وأصبحت ثاني دولة في الخليج العربي بعد السعودية.كما تخطت عتبة ٣٠ مليون نسمة كل من السودان والجزائر والمغرب، وتجاوزت ٢٠ مليون كل من اليمن والسعودية والعراق، واقتربت سوريا من ١٨ مليون نسمة.وارتفع العدد الإجمالي لسكان الدول العربية خلال أربع سنوات ٢٠٠٠-٢٠٠٤م بمقدار٢٦،٢ مليون نسمة فبلغ ٣٠٦،٥مليون نسمة .

من ناحية أخرى اشار تقرير التنمية الإنسانية في العالم عام ٢٠٠٥م إلى تساوي معدلات النمو السكاني البلدان العربية مع بلدان أفريقيا جنوب الصحراء ، وهي الأعلى في العالم طوال الفترة بين ١٩٧٥-٢٠٠٣م فكانت ٢،٧ % لكل منهما مقارنة مع الوسطي في البلدان النامية ١،٩% وفي العالم ١،٦ % وفي بلدان (منظمة التعاون والتنمية) المتقدمة ٠،٨%، وتوقع التقرير بقاء المعدل للدول العربية طوال الفترة ٢٠٠٣-٢٠١٥م عند ٢% في حين سينخفض المعدل في العالم إلى ١،١% و في الدول النامية ١،٣% وفي بلدان منظمة التعاون والتنمية ٠،٥% وسيصبح عدد سكان الدول العربية عام ٢٠١٥م نحو ٣٨٦ مليون نسمة

٦-توزع قوة العمل حسب الأنشطة الاقتصادية:

تميز التوزع في قوة العمل العربية حسب الأنشطة الاقتصادية في الستينات باعتماد السكان على الزراعة كمصدر رزق أساسي ، وعمل فيها٧٠% من السكان العرب ، وحتى في البلدان التي لم تكن زراعية أصلاً مثل الأردن ولبنان وليبيا والسعودية؛ فوصلت النسبة في الأردن إلى النصف٥٠% ولبنان إلى ٣٨% وليبيا ٥٩% وفي السعودية ٧١% ولم تستوعب الصناعة العربية أكثر من ١١% من قوة العمل؛ في حين كان القطاع الخدمي تقليدياً ولم تتجاوز حصته ١٨% من قوة العمل العربية (كما يبين الجدول ٦\٧)

كان الاقتصاد العربي في هذه الفترة برمته اقتصاداً تقليدياً، اعتمد على قطاع الزراعة والرعي والصيد بشكل رئيسي، مع دور محدود للنفط والصناعة التحويلية.

لكن مع بداية النفورة النفطية في السبعينات حصل تحول مهم في تركيب قوة العمل العربية، فبدأ عدد كبير من السكان العرب يتركون العمل الزراعي، وهاجروا للمدن الكبرى،واستمرت كثافة الهجرة الريفية للمدن حتى عام ١٩٩٠م فانخفضت حصة الزراعة في قوة العمل بشكل كبير من ٧١-٣٧% ولم يكن هناك صناعة تحويلية عصرية تستوعب الفائض من قوة العمل الريفية، فقد ارتفعت نسبة العاملين في الصناعة التحويلية والاستخرجية والبناء معاً من ١١-٢٢% فقط في حين احتشدت العمالة الزراعية الفائضة في القطاع الخدمي، فوصلت نسبتهم في هذا القطاع عام ١٩٩٠م إلى٤١% واستوعب القطاع العام الجزء الأكبر من هذه الهجرة مع استمرار دور الدولة كرّب عمل أساسي، حتى أواخر ثمانينات القرن الماضي؛ فأخذت العمالة الزائدة شكل البطالة المقنّعة.

ولم تتغير صورة توزع قوة العمل العربية كثيراً في عام ٢٠٠٣م كما يبين الجدول (٦\٧)، فكان هناك ٨٧ مليون نسمة (يمثلون ثلثي سكان الريف العربي) يعملون في الزراعة والرعي، تعادل نسبتهم عام نحو ٣٥% من قوة العمل عام ١٩٩٥ .

في عام ٢٠٠٠م انخفضت نسبة العاملين في الزراعة بمقدار ٢% وبلغت ٣٣%،ثم تراجعت عام ٢٠٠٣م إلى ٢٩،٥% (وتختلف هذه النسبة من بلد لآخر تبعاً لدرجة التحضر) وكانت مرتفعة في الصومال ٧٢% وموريتانيا ٥٣% والسودان ٦٢%، ومتوسطة في مصر ٣٠% والمغرب ٣٧% وسوريا ٢٨% وتونس ٢٩% ، ومنخفضة جداً وتقل عن ٦% في لبنان وليبيا وقطر والكويت والبحرين.

أما نسبة العاملين في قطاع الصناعة فكانت منخفضة ولم تزد عن ١٧،٥% من قوة العمل العربية، وتضم هذه النسبة الضئيلة عمال البناء والتشييد والصناعة الاستخراجية، إلى جانب عمال الصناعة التحويلية، وباستثناء تونس والمغرب ولبنان

وسوريا ومصر، فإن حصة الصناعة كانت أقل من٢٠% من قوة العمل لا بل لم تصل إلى ١٠% في بعض الدول، ماعدا قطر والبحرين حيث بلغت ١١%.

حدث في المقابل نمو متضخم في حجم العاملين في القطاع الخدمي ، نتيجة لضعف الصناعة التحويلية وتراجع دور الزراعة ، على نحو خاص في دول مجلس التعاون الخليجي وليبيا حيث زادت حصته عن ٧٠% من قوة العمل ووصلت في الكويت إلى ٩٢% وفي السعودية ٨٤% وقرابة ٨٢% في الإمارات.

لكن ذلك لا يعبر بأي حال عن وجود قطاع خدمي متطور، فالفرص المتاحة، وربما كانت الوحيدة أمام الشباب هي في القطاع الخدمي.

جدول رقم (٦\١٧) توزع قوة العمل العربية حسب القطاعات الاقتصادية الأساسية ١٩٦٠-٢٠٠٤م

البيان	توزع قوة العمل حسب القطاعات %								
	١٩٦٠			١٩٩٠			٢٠٠٣		
البلد\السنة	زراعة	صناعة	خدمات	زراعة	صناعة	خدمات	زراعة	صناعة	خدمات
السعودية	٧١	١٠	١٩	١٩	٢٠	٦١	٧،٩	٨،٢	٨٣،٩
الكويت	١	٣٤	٦٥	١	٢٥	٧٤	١،٧	٦،٣	٩٢
الإمارات	٢٩	٢٩	٤٢	٨	٢٧	٦٥	١٠،٤	٧،٧	٨١،٩
قطر	١٧	٢٤	٥٩	٣	٣٢	٦٥	١،٢	١١،٣	٨٧،٥
البحرين	١٤	٤٥	٤١	٢	٣٠	٦٨	٤،٢	١٥،٥	٨٠،٣
عُمان	٦٧	١٢	٢١	٤٥	٢٤	٣١	٣٤،٣	٨،٣	٥٧،٤
سوريا	٦١	١٦	٢٣	٢٣	٢٤	٤٣	٢٦،٦	٢٥،٣	٤٨،١
لبنان	٣٨	٢٣	٣٩	٧	٣١	٦٢	٣،١	٣٠،٨	٦٦،١
العراق	٥٨	١٦	٢٦	١٦	١٨	٦٦	٨،٧	٢١	٧٠،٣
الأردن	٥٠	٢٤	٢٦	١٥	٢٣	٦٢	٢٩،٥	١٧،٥	٥٣
مصر	٦٧	١٢	٣١	٤٢	٢٢	٣٦*	٣١،٥	٢٢،٢	٤٦،٣
الجزائر	٧١	١٠	١٩	٢٦	٣١	٤٣	٢٣،٦	١٩،١	٥٧،٣
المغرب	٧٣	١٠	١٧	٤٥	٢٥	٣٠	٣٣،٨	٢٠،٢	٤٦
تونس	٦٢	١٦	٢٢	٢٨	٣٣	٣٩	٢٣،٥	٢٨،٥	٤٨
ليبيا	٥٩	١٤	٢٧	١١	٢٣	٦٦	٤،٨	٢٠	٧٥،٢
اليمن	٨٢	٦	١٢	٦١	١٧	٢٢	٤٧،٤	٨،٥	٤٤،١
السودان	٨٧	٣	١٠	٦٩	٨	٢٣	٥٨،٣	٨،٣	٣٣،٤
موريتانيا	٩٢	٢	٦	٥٥	١٠	٣٥	٥٢،٢	٥	٤٢،٨
الصومال	٨٨	٤	٨	٨٢	٨	١٠*	–	–	–
المجموع	٧١	١١	١٨	٣٧	٢٢	٤١	٢٩،٥	١٧،٥	٥٣

المصدر:تقرير البنك الدولي عام ١٩٩٤م،تقرير التنمية البشرية عام ١٩٩٧م،التقرير الاقتصادي العربي،الموحد،٢٠٠٥م، العالم العربي ،ثلاثة عقود من التنمية المستقلة،مجموعة باحثين سوفيت(باللغة الروسية)،١٩٩٠م *١٩٨٠م

من الملاحظ أن توزيع قوة العمل حسب الأنشطة الاقتصادية كان أكثر اعتدالاً في الاقتصادات المتنوعة مثل : سوريا ومصر والأردن والجزائر والمغرب وتونس.

٧- معدلات نمو قوة العمل:

تظهر الآثار السلبية للمسألة السكانية في الدول العربية بشكل واضح في ارتفاع معدلات البطالة في الدول العربية . ففي حين يتجه النمو السكاني للإنخفاض ، فإن معدل نمو قوة العمل يتجه للارتفاع، حيث بلغ معدله الوسطي بين عامي ١٩٩٥-٢٠٠٣م نحو ٣،٢ % ويزيد عن معدل النمو السكاني بمقدار ٠،٨% وهذا الفرق مرشح للارتفاع بمقدار ٢% في عام ٢٠٢٥م ، حيث سيبلغ معدل النمو السكاني ٢% ومعدل نمو قوة العمل ٤% وفي ظل ارتفاع حجم العرض في قوة العمل مع محدودية الطلب في سوق العمل العربية ، فإن التحدي الأكبر سيكون أمام الدول العربية هو حل مشكلة البطالة.

يبين الجدول(٧\٧) معدل نمو قوة العمل العربية في فترة ما بعد مرحلة التحرير الاقتصادي بين أعوام (١٩٩٣-٢٠٠٣) حيث كان مرتفعاً وبلغ ٣،٢% مع ارتفاع عدد خريجي المعاهد الفنية والجامعات ، وتغير اتجاهات الرأي حول تعليم وعمل المرأة في المجتمع العربي وخروج اعداد كبيرة من النساء ربات المنازل للبحث عن عمل خارج المترل.

لكن قوة العمل كنسبة مئوية من السكان ما تزال منخفضة فكانت٣٥% في عام ١٩٩٥ وارتفعت إلى ٣٧،٤% عام ٢٠٠٣م مقارنة مع وسطي المعدل في الدول النامية للفترة ذاتها حيث بلغ ٤٧% وفي الدول المتقدمة ٤٩%.

أما الاتجاه العام لتطور نسبة النشاط الاقتصادي للسكان في عدد من الدول العربية فيميل للارتفاع نحو المعدلات العالمية ، وهناك ١١دولة عربية تخطت حاجز ٤٠% وتجاوزت الإمارات منذ عام ١٩٩٥م المعدل العالمي فبلغ معدل النشاط الاقتصادي فيها ٥٥،٦% بسبب حجم العمالة الوافدة ثم انخفض إلى ٤٠،٥ % بسبب سياسات توطين العمالة ، المتبعة في معظم دول الخليج ، والتي تتمثل بالاستغناء

جدول(٧\١٧) قوة العمل الخام ومعدل البطالة في الدول العربية بين ١٩٩٥-٢٠٠٣

	قوة العمل كنسبة مئوية من مجموع السكان		قوة العمل (معدل النمو السنوي)	حصة النساء من قوة العمل البالغة ١٥ سنة فأكثر			معدل البطالة %	
	١٩٩٥	٢٠٠٣	١٩٩٥-٢٠٠٣	١٩٧٠	١٩٨٠	٢٠٠٣	١٩٩٥-١٩٩٩	٢٠٠٠-٢٠٠٣
الاردن	٢٨،٣	٣٣،٩	٥،٥	١٤	١٤،٧	٢٥	–	١٣،٧
الإمارات	٥٥،٦	٤٠،٥	٢،٥	٤	٥،١	١٥،١	١،٨	٢،٣
البحرين	٤٥،٥	٤٩،٧	٣،٢	٥	١٩،٩	٢١،٩	٢٧،٩	٢٧،٣
تونس	٣٧،٢	٤١،٦	٢،٧	٢٤	٢٨،٩	٣٢،٧	١٥،٧	١٤،٣
الجزائر	٣٠،٣	٣٣،٧	٣،٨	١٩	٢١،٤	٢٩،٧	٢٧،٩	٢٧،٣
جيبوتي	٤٩،١	٤٦،٨	٢،٦	٤٩،٤	٥٠،٣	٤٥،٦	–	–
السعودية	٣٤،٩	٣٧،٥	٣،٤	٥	٧،٦	٢٠،١	٤،٣	٥،٢
السودان	٣٩،٧	٤٠،٨	٢،٨	٢٦	٢٦،٩	٣٠،٢	–	١٧
سوريا	٣٠،٨	٣٤،٢	٤،١	٢١	٢٣،٥	٢٨،١	–	١١،٧
الصومال	٣٤،٩	٤٢،٥	٣،٥	٤٣،٩	٤٣،٤	٤٣،٤	–	–
العراق	٢٦	٢٦،٨	٣،٦	١٦	١٧،٣	٢٠،٨	–	٢٨،١
عُمان	٣٦،٢	٤٥	٣،٩	٦	٦،٢	١٤،٩	–	–
فلسطين	–	–	–	–	–	–	٢٣،٥	٢٥،٦
قطر	٥٩،٣	٥٢،٨	١،٩	٤	٦،٧	١٨،٨	٣،٣	٣،٩
الكويت	٤٧،٥	٥٨،٧	٨،٥	٨	١٣،١	٢٥،٢	٠،٧	١،١
لبنان	٣٠،٢	٣٥،٧	٣،٣	١٨	٢٢،٦	٣٠،٢	–	٨،٤
ليبيا	٣١،٤	٣١،٥	٣،٣	١٦	١٨،٦	٢٤،٦	–	١١،٧
مصر	٢٧،٩	٤٠،٣	٢،٩	٢٤	٢٦،٥	٣٢،٦	١١،٣	١١
المغرب	٣٩،٤	٤٢،١	٢،٥	٢٩	٣٣،٥	٣٥،١	١٣،٩	١١،٩
موريتانيا	٤٥،٥	٤٤،٦	٢،٨	٤٦	٤٥	٤٣،٩	–	–
اليمن	٢٩،٩	٣١،١	٣،٩	٢٥	٣٢،٥	٢٨،٣	–	١١،٥

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٥م * بيانات ٢٠٠٤م **معدل الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٤)

التدريجي عن العمالة الأجنبية.وفي البحرين وصل المعدل لمثيله في الدول الصناعية ، في حين تجاوز في قطر والكويت المعدل العالمي.

لكن هذه النسب في دول الخليج غير ثابتة ، وتعبر عن وضعية الحراك الاجتماعي لقوة العمل الوافدة. في حين في بعض الدول الفقيرة مثل الجيبوتي والصومال والسودان وموريتانيا تخطى المعدل حاجز ٤٠% وكان أكثر ارتفاعاً بالمقارنة مع دول تتصف بأنها متوسطة التنمية مثل الأردن ولبنان وسوريا والعراق وليبيا والجزائر، التي تراوحت فيها نسبة قوة العامل للسكان بين ٣١-٣٤%.

تبدو الآن مشكلة البطالة من أكبر التحديات التي تواجه الدول العربية في القرن الحادي والعشرين.فمن يولدون اليوم سيدخل قسم كبير منهم سوق العمل بعد ١٥ أو٢٢عاماً، مقارنة مع الداخلين الجدد لسوق العمل عام ٢٠٠٥م الذين كانوا من مواليد الفترة ١٩٨٢-١٩٩٠م حين كان معدل النمو السكاني يزيد على ٣،٢% وإذا ما أخذنا بالحسبان العجز المتراكم في سوق العمل أو البطالة المتراكمة، سندرك إلى أي مدى بلغ حجم العاطلين عن العمل في الدول العربية .

فالعوامل الاقتصادية تتداخل مع العوامل الاجتماعية في مشكلة البطالة، كما تلعب البيئة الاقتصادية المتغيرة بسرعة في مرحلة العولمة دوراً كبيراً في تأزم المشكلة، وتحاول الدول العربية الانفتاح اقتصادياً على العالم والاندماج في الاقتصاد العالمي ، وألا تبقى منغلقة على ذاتها ،وفي محاكاتها لتغيير البيئة الاقتصادية العالمية تُجري عمليات خصخصة سريعة لممتلكات القطاع العام (الصناعي-والخدمي) وتتخلى الدولة عن دورها كرب عمل وعن القطاع العام كقطاع معيل للسكان.

في حين يميل القطاع الخاص الجديد لاستخدام تكنولوجيا متطورة، تعتمد على نوعية محدودة ومحددة من المهارات والتخصصات ، بدلاً من الكم الكبير من العمالة الكثيفة البسيطة، وتحاول بعض الدول العربية تسريع عملية التحول للاقتصاد الجديد (اقتصاد المعرفة) وهو اقتصاد يعتمد على فكرة التشغيل الذاتي للفرد، بدلاً من العمل المأجور.والحالة هذه فإن غالبية العاطلين عن العمل سيكونوا من الشباب ،

الذين تتروح أعمارهم بين ١٨-٢٩ سنة والتي تصل نسـبتهم في معظـم الـدول المتطورة والنامية الآن إلى ٦٥% من مجموع الباحثين عن عمل.

من جهة أخرى وتمشياً مع الحياة العصرية، خرجت آلاف النساء العربيـات من ربات المنازل ، يبحثن عن عمل بأجر أو مصدراً للدخل.فمـن الجـدول(٧\١٧) يمكن ملاحظة هذا الاتجاه في تطور العمالة النسائية، حيث تطورت نسـبة مشـاركة المرأة في قوة العمل العربية من ٢٤،٩ % عام ١٩٧٠ إلى ٢٩,٩ % عام ٢٠٠٣م .

لكن على أية حال ما تزال نسبة مشاركة المرأة في قـوة العمـل العربيـة منخفضة، فهي أخفض من المعدل للدول النامية بمقدار ١٧% ومن المعدل في الـدول المتقدمة بنسبة ٢٠% مع الأخذ بالحسبان أن أكثر من ٥٠% من النسـاء العربيـات العاملات يعملن في قطاع الزراعة وأكثر من ٤٠% منهن يعملن بلا أجر .

عموماً ما يزال معدل النشاط الاقتصـادي العـربي منخفضـاً ويصـل إلى ٣٧،٤% وهناك ١٢% من السكان العرب لا يستفاد من طاقتهم مطلقاً.

ومن الجدول السابق نجد أن أعلى نسبة لمعدل النشاط الاقتصـادي هـي في دول الخليج (عدا السعودية) والجيبوتي والصومال والسودان وموريتانيا فقد تجاوزت النسبة ٤٠% في هذه الدول بالإضافة لتونس والمغرب ومصر.ومن المفارقة أن أعلـى نسبة لمشاركة المرأة في قوة العمل هي في دول فقيرة مثل موريتانيا ٤٦% والجيبـوتي ٤٥،٦% والصومال ٤٣،٣% في حين كانت أقل من ٢٥% في ليبيا ودول الخليج ، ومتوسطة تزيد على ٢٥% في باقي الدول (تونس والجزائر ولبنان وسوريا والأردن ومصر واليمن).

٨-معدلات البطالة في الوطن العربي:

من الصعب تحديد حجم مشكلة البطالة في الدول العربية ، لأسباب سياسية وفنية عديدة ، يتعلق بعضها بعدم أدراك أهمية الإحصاء في رسم السياسـات الكليـة الاقتصادية الاجتماعية، ويعود بعضها الآخر لأساب تقنية إذ تعاني بعـض المصـادر الإحصائية العربية الرسمية من ارتفاع نسبة الخطأ ، مما يعيق وضع تصور دقيق لمشكلة

البطالة في الوطن العربي. وفي حالة توفرت البيانات في بعض الدول تكون ناقصة أو متضاربة مع مصادر أخرى.

فمثلاً قدر التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ١٩٩٤ حجم البطالة في الوطن العربي بحوالي٦,٨مليون عاطل عن العمل وبمعدل وسطي قدره ١٠ % من حجم قوة العمل،أما منظمة العمل العالمية **International Labor Force (ILO)** ومنظمة العمل العربية فقدرت معدل البطالة لنفس العام بحوالي ١٠ مليون عاطل عن العمل وبمعدل وسطي ١٥% من حجم قوة العمل.

من جهة أخرى إن عدم تبني مفاهيم إجرائية وطنية لتحديد من هو العاطل عن العمل في الدول العربية وتحديد مدة الانقطاع عن العمل ، هي من الأسباب الهامة لهذه التقديرات المتباينة لحجم ومعدلات البطالة.

لكن على أية حال من المؤكد أن مشكلة البطالة في الوطن العربي، ترتبط بارتفاع معدلات النمو السكاني في العقود السابقة، مما يؤدي لزيادة العرض في قوة العمل مع ثبات أو انكماش الطلب، ومن ناحية أخرى فإن تغير نمط الحياة الاقتصادي والاجتماعي، وارتفاع مستوى التعليم ودخول المرأة ميدان العمل يسمحان بتوقع زيادة مشاركة النساء في قوة العمل ، مما يشكل تيارات إضافية تصب في تيار واحد هو زيادة حدة العرض من قوة العمل ، مقارنة مع محدودية الطلب .

فمن المتوقع أن يتراوح معدل نمو قوة العمل العربية بين ٣-٤% في السنوات العشر المقبلة ، وبأخذ عام ٢٠٠٣م سنة أساس، فهناك بين ٣،٥-٤،٥ مليون عامل سيدخلون سنوياً ولأول مرة سوق العمل .

وبالنظر لحجم الاستثمار العربي المنخفض الذي لم يتجاوز ٢٠% من الناتج الإجمالي العربي كوسطي للفترة بين ٢٠٠٠-٢٠٠٤م فإن هذا المعدل غير كاف لتأمين فرص عمل لهذه الأعداد المتزايدة.و تتباين معدلات الاستثمار والبطالة بين

البلدان العربية ، تبعاً للسياسات الاقتصادية الوطنية ، ومدى انعكاس التحرير الاقتصادي والخصخصة السلبي على البطالة وسوق العمل.

كانت السياسات الاقتصادية في تحرير الاقتصاد والخصخصة قد تركت بصماتها القوية على مشكلة البطالة في بعض الدول العربية ، كما في الأردن حيث ارتفعت معدلات البطالة من ٥,٤-١٨,٨ % بين عامي ١٩٨٤-١٩٩٣م وفي الجزائر ارتفعت نسبة البطالة من٩,٧إلى ٢٤,٣% بين عامي ١٩٨٥-١٩٩٣في حين بلغت عام ١٩٩١ في كل من تونس والمغرب على التوالي ١٥% و ١٧,٣% .وظلت هذه البلدان تعاني من ارتفاع معدلات البطالة حتى عام ٢٠٠٣م وانضمت السودان والعراق وفلسطين إلى قائمة الدول العربية، التي تعاني من ارتفاع معدلات البطالة، بسبب الحروب وظروف الحصار التي فرضتها أمريكا وحلفائها على هذه البلدان.

بلغ حجم العاطلين عن العمل في الدول العربية في عام ٢٠٠٣م نحو ١٨ مليون عاطل عن العمل، تعادل نسبتهم ١٥% من قوة العمل العربية البالغة ١١٥ مليون، وهذا يكون عدد العاطلين عن العمل قد تضاعف ثلاث مرات في أقل من١٠سنوات بين ١٩٩٤-٢٠٠٣م. وفي دراسة أعدها البنك الدولي عام ٢٠٠٥م بينت أن الدول العربية بحاجة لإحداث نحو ٩٠ مليون فرصة عمل حتى عام ٢٠٢٠م لتتخلص من البطالة وبفرض أن المعدل الوسطي لكلفة إحداث فرصة عمل واحدة هو ١٠-٥٠ ألف دولار فهناك حاجة لاستثمار من٩٠٠-٤٥٠٠ مليار دولار لتامين فرص العمل.

٩- الحراك الاجتماعي والهجرة:

تعتبر ظاهرة الهجرة من الظواهر الاجتماعية الملازمة للوجود الإنساني ذاته وتُعد ظاهرة الهجرة في المجتمعات الحديثة موضوعاً مشتركاً بين علم الاجتماع وعلم الاقتصاد، فمنذ القدم كان البشر ينتقلون من مكان لآخر، بحثاً عن حياة آمنة وظروف معيشة أفضل، وفي العصر الحديث تعُبر الهجرة (الداخلية والخارجية) عن نشاط الحراك الاجتماعي واتجاهاته المختلفة للداخل أو الخارج، وهناك مجموعة كبيرة من الأسباب العامة للهجرة، تختلف حدتها من مجتمع لآخر، ولهذا لابد من الوقوف على الأسباب العامة لهذه الظاهرة.

١-أسباب الهجرة:

تختلف شدة وطأة الهجرة من الناحية المنهجية باختلاف الظروف والأسباب الاجتماعية والاقتصادية،السلبية والايجابية منها، ومن بلد لآخر.

وهناك عوامل دافعة للهجرة من مكان الإقامة الأم، من الريف للمدينة، أو من مدينة لأخرى، أو من بلد لآخر..الخ وهناك عوامل جاذبة في الأماكن والبلدان المستقطبة للهجرة.فقد اعتمدت بعض البلدان في تطورها الاقتصادي والاجتماعي في التاريخ الحديث على الهجرة، كالولايات المتحدة التي سميت بـ(أرض المهاجرين) وفي الوطن العربي اعتمدت بلدان الخليج العربي في نهضتها الاقتصادية والثقافية على اليد العاملة الوافدة،والكوادر المهاجرة بصفة مؤقتة أو دائمة بحثاً عن فرص عمل أو دخل أفضل.

لكن في حين يخسر البلد المصدر لليد العاملة خيرة كوادره الوطنية الشابة، التي أنفق عليها مليارات الدولارات إضافة لخسارته أصحاب المهن الضرورية، وإن كان يحقق بعض المزايا بالاستفادة من تحويلات العمالة المهاجرة لتصحيح أوضاعه المالية، فإن البلد المستقبل للهجرة يحقق فائدة كبيرة ويوفر أموالاً ضخمة بحصوله على كوادر ويد عاملة مؤهلة لم ينفق على إعدادها فلساً واحداً .وفي العصر الحديث استقبلت وتستقبل الدول الصناعية (الولايات المتحدة وأوربا الغربية) سنوياً آلاف الكوادر المؤهلة من الدول النامية، التي أنفق على إعدادها أموالاً طائلة.

لكن ما هي أهم أسباب ودوافع الهجرة (الداخلية والخارجية) :

أ-الأسباب الاقتصادية: تحتل الأسباب الاقتصادية المرتبة الأولى بالنسبة لغالبية المهاجرين من الريف إلى المدينة، أو من بلدان فقيرة إلى بلدان غنية، وأهم الدوافع الاقتصادية للهجرة:

١- البطالة والبحث عن فرص عمل مجزية

٢-انخفاض الأجور وفرص الوصول للدخل والبحث عن دخل أفضل

٣-انخفاض مستوى المعيشة والبحث عن مستوى لائق من الناحية الإنسانية

٤-مشكلة السكن والهجرة المؤقتة لجمع ثمن السكن

٢- الأسباب الاجتماعية والثقافية: وتأتي هذه الأسباب في المرتبة الثانية في الأهمية،من منظور الدوافع والعوامل المشجعة للهجرة وأهم الدوافع الاجتماعية:

١-البحث عن فرص تعليم أفضل،وإكمال التعليم العالي أو التخصص

٢-الرغبة في العيش في مجتمعات متطورة ومفتوحة على الحضارة والمدنية.

٣- الهجرة لأسباب اجتماعية كالهرب من الثأر أو الشعور بالظلم الاجتماعي..الخ

٤- الهجرة بسبب الزواج الخارجي من بيئة أكثر تطوراً وتمدناً.

٣-الهجرة لأسباب سياسية وطبيعية (اللجوء الإنساني): وهي دوافع استثنائية للهجرة، وقد تكون في الغالب خارجة عن إرادة الفرد وأهم دوافع هذا النوع:

١- الهجرة بسبب الكوارث الطبيعية،كالفيضانات،أو حدوث زلازل أو أعاصير،فقد حصلت في السنوات الأخيرة أعاصير عديدة أشهرها في آسيا (تسونامي ٢٠٠٤م) وفي الولايات المتحدة إعصار كاترينا ٢٠٠٥م..الخ مما أدى لهجرة مئات الآلاف من المناطق المنكوبة لأماكن أخرى.

٢- الهجرة بسبب الحروب الأهلية أو الحروب بين الدول ، وما تسببه الحرب من نزوح أو هجرة مؤقتة أو دائمة لسكان المناطق المنكوبة بالحرب.

٣- الهجرة بسبب المعتقد السياسي أو الديني والبحث عن مكان يستطيع الفرد ممارسة معتقداته، أو مجتمع يؤمن بالحريات السياسية ويضمن الحماية للاجئين.

لكن الهجرة ليست هي الحل الأفضل دوماً، فقد تحمل الهجرة معها مشكلات عديدة للمهاجرين وللأماكن أوالبلدان المستقبلة لها ، سواء كانت مدناً أو دولاً أخرى.تتمثل هذه المشكلات بعدم قدرة المهاجرين على الاندماج في المجتمع المدني الجديد، فإذا كان المهاجرون ينتمون لبيئة ثقافية ريفية أو بادية ولم يتمكنوا من

الاندماج مع المجتمع الجديد في المدينة، تظهر أنواع جديدة من المشكلات الناجمة عن الهجرة يمكن تلخيص أسبابها بظاهرة (عدم الاندماج الحضري) .

وقد يحدث تضارب أو تناقض ثقافي، بين قيم ومعتقدات أو ديانة المهاجرين وبين المجتمعات المستقبلة للهجرة، كما هو الحال بالنسبة للمهاجرين المغاربة لفرنسا وأوربا، أو العمالة الآسيوية المهاجرة لدول الخليج العربي، وقد يحدث تصادم ثقافي وتضارب في القيم والولاءات الاجتماعية للفرد، بين الولاء للوطن الأم والولاء للوطن الجديد .

٢-أنواع الهجرة:

يجب التمييز بين نوعين من الهجرة للعمالة العربية ، فهنالك الهجرة الداخلية (من الريف إلى المدينة أو من مدينة لأخرى أو بالعكس من المدينة للريف داخل البلد الواحد) وهناك هجرة خارجية (إلى البلدان المجاورة والعربية أو إلى بلدان أجنبية) .

وقد تكون دوافع الهجرة متوفرة لعدد كبير من الناس، في حين إمكانية تحقيق هذه الرغبة قد لا تكون متاحة إلا لعدد محدود منهم .

وقد تكون الهجرة رسمية عن طريق الحكومات أو سفارات الدول المعنية، أو بشكل غير شرعي، بالتسلل عبر الحدود ، وقد يحتاج الفرد المهاجر لكفاءات محددة وخبرات أو معرفة بالبلد المقصود للهجرة لاسيما اللغة أو اللهجة، ورأس مال اجتماعي، من أقارب أو معارف وأصدقاء، يساعدونه في بلد المقصد للهجرة، في تسهيل عملية الانتقال و التعرف على البلاد وظروفها ومساعدته في تأمين العمل والسكن.

أ-الهجرة الداخلية وحركة التحضر (مدخل تاريخي):

ارتبطت الهجرة تاريخياً بعوامل اقتصادية وسياسية عديدة، وكان البحث عن مستوى معيشة أفضل المحرك الأساسي للهجرة الداخلية، من الريف للمدينة ومن مدينة لأخرى.وكان التعليم الوسيلة للانخراط في الخدمة المدنية والعسكرية والوصول

للدخل والسلطة، من العوامل غير الاقتصادية، التي دفعت بالأفراد إلى اللحاق بالخدمة الحكومية وبالتالي الانتقال إلى العيش الرغيد في المدن.

وقد ارتبط ظهور وتطور المدن العربية ومنذ القدم بهذه الأدوار في كونها مراكز إدارية وحكومية، لإقامة الموظفين والجيش إلى جانب الولاة و الحكام .فكانت المدن الأولى مثل(أوروك) وحلب ودمشق في الألف الثالثة قبل الميلاد من المراكز الإدارية (مدن –دول) وكان عدد سكان الواحدة منها يصل إلى ٤٠ألف نسمة، و تميزت هذه المدن بكثافة سكانية عالية تتراوح بين ٤٠٠-١٠٠٠نسمة\كم٢ .

ارتبطت درجة التحضر(**Urbanization**) في العصور القديمة والوسيطة بعوامل اقتصادية وثقافية وسياسية عديدة، كما تعرضت حركة التمدن في المجتمع العربي للمدّ والجزر عبر العصور، وكانت نسبة التحضر في المنطقة العربية مرتفعة نسبياً فكان عدد سكان بعض المدن مثل بغداد والبصرة و(الفسطاط-القاهرة) في القرن الثامن ميلادي كبيراً ويترواح بين ٢٥٠-٤٥٠ ألف نسمة. وكان عدد سكان البصرة في أواسط القرن الثامن ميلادي يصل إلى٤٠٠ ألف نسمة لكن ، ثم تناقص عدد سكانها مع تراجع أدوار وأهمية المدينة،تجارياً واقتصادياً، فانخفض إلى١٥٠ ألف في بداية القرن الثامن عشر ، ثم إلى ٦٠ ألف نسمة في نهايته. ويقال الأمر ذاته عن المدن السورية مثل دمشق وحلب، فقد قدر الباحثون تراجع سكان هاتين المدينتين بعد الفتح العثماني وانخفاض عدد سكان المدينتين : دمشق من ٥٧ ألف إلى ٤٦ألف نسمة ، وحلب من ٥٧ ألف٤٣ ألف نسمة بين عشرينات وثلاثينات القرن السادس عشر.

كما ارتفعت نسبة سكان الحضر في سوريا ولبنان بتقدير بعض المؤرخين من ٥% في القرن الثاني عشر إلى ١٩% في القرن الثامن عشر. وفي مصادر أخرى ارتفعت نسبة التحضر في سوريا ولبنان وفلسطين بين نهاية القرن السابع عشر ومطلع القرن التاسع عشر من ١٩% إلى ٢٥% .

بينماكانت نسبة التحضر في بداية القرن التاسع عشر في مصر حوالي ١٠% (يعيشون في أربع مدن يزيد عدد سكانها على ١٠ آلاف نسمة) و في سوريا وبلاد الشام ارتفعت نسبة الحضر بين عامي ١٨٠٠-١٩١٤م من٢٠-٢٤% (في مدن يزيد عدد سكانها على ١٠ آلاف نسمة) وكان هناك ٥ مدن يزيد عدد سكانها على ١٠٠ ألف نسمة وهي دمشق وحمص وحماة والقدس وطرابلس، وكانت اكبر مدن سوريا آنذاك هي حلب إذ وصل عدد سكانها إلى ١٥٠ ألف .

في الفترة ذاتها كانت نسبة التحضر في العراق ١٥% وبلغ عدد سكان بغداد بين ٥٠-١٠٠ألف وعدد سكان كل من الموصل والبصرة ٥٠ألف فأقل.

هذه الشواهد لا تدع مجالاً للشك أن المجتمع العربي الوسيط وصل لدرجة عالية التحضر في مقاييس ذلك العصر.

أما في العصر الحديث كانت نسبة التحضر في سوريا ولبنان وفلسطين عشية الحرب العالمية الأولى ١٩١٤م تصل إلى٤٠% حيث بلغ عدد السكان الذين يقيمون في المدن ١،٦مليون نسمة من أصل ٤ مليون نسمة، ومن الملاحظ ان بعض المدن كانت تنمو بشكل سريع جداً مثل مدينة القاهرة ، التي لم يكن عدد سكانها عام ١٨٨٠م يزيد عن٤٠٠ ألف نسمة فارتفع العدد إلى مليون نسمة ١٩٢٧م ثم إلى مليونين عام ١٩٤٧م وبلغ ٤ مليون عام١٩٦٠م. في حين ارتفعت نسبة سكان الحضر في مصر بين عامي ١٩٥٠-١٩٦٠م من ٣٠-٣٧% وبلغت هذه النسبة عام ١٩٥٢م في الأردن والعراق ٣٧،٧% لكل منهما وفي لبنان ٢٣% .وفي دول المغرب العربي كانت عام ١٩٥٦م في الجزائر ٢٣% وتونس ٣٥،٥% .

أما متوسط نسبة الحضر بالنسبة لمجموع السكان في الدول العربية ؛ الذين يعيشون في مدن يزيد عدد سكانها عن ٥ آلاف نسمة ، فكانت عام ١٩٥١م حوالي ٤٤% ثم ارتفعت هذه النسبة إلى ٥٥% عام ١٩٥٥م وكان هناك ٨ مدن عربية يزيد عدد سكانها عن ١٠٠ ألف نسمة.وفي فلسطين ارتفعت نسبة التحضر بين ١٩٣٢-١٩٤١ من ٣٥% إلى ٤١%(سكان المدن التي يتراوح عدد سكانها بين ٣- ٤

آلاف نسمة) و يبين الجدول (٨\٧) تطور سكان بعض المدن العربية الكبرى بـــين ١٨٠٠-١٩٧٥م

جدول(٨\٧) تطور عدد سكان بعض المدن العربية بين أعوام ١٨٠٠-١٩٧٥ م ألف نسمة

المدينة / العام	القاهرة	الإسكندرية	حلب	دمشق	بيروت	القدس	بغداد	البصرة	طرابلس الغرب	الجزائر العاصمة	تونس العاصمة
١٨٠٠	٢٥٠	١٥	(٢٥٠)	(١٥٠)	٦	١٠	٥٠	٤	-	٥٠	١٠٠
١٨٦٠	٣٠٠	٢٠٠	١٠٠	١٠٠	٥٠	٢٠	٦٠	١٠	-	٥٠	٨٠
١٩١٤	٧٠٠	٣٥٠	١٢٠	٢٢٠	١٥٠	٨٠	١٥٠	٢٠	٤٠	١٧٠	-
١٩٣٠	١٢٠٠	٦٠٠	٢٣٠	٢١٠	٣٠٠	٩٠	٣٠٠	٦٠	٩١	٢٥٠	٢٠٠
١٩٧٥	٦٤٠٠	٢٤٠٠	٧٧٠	١١٠٠	٣٨٠٠	٢٤٠	٣٨٠٠	٦٨٠	٦٠٠	١٨٠٠	٩٠٠

المصدر: Issawi Ch. ,An Economic History of Middle East and North Africa,London,1982.

(..) أرقام تقديرية

٣-الهجرة والتمدن في المجتمع العربي الحديث:

تميزت التنمية في الدول العربية بشروط متشابهة، على الرغم مـــن اخـــتلاف تجاربها في التحديث والتطوير الاقتصادي ؛ و إذا كان التصنيع والتطور الصـــناعي في الدول الغربية، قد أدى بشكل طبيعي لانتقال العمالة الفائضة من الزراعة إلى الصناعة ، ومن الريف إلى المدينة ، مع تغير شروط العمل الزراعي ،وتطور العلاقات الرأسمالية في الزراعة، حيث دخلت التكنولوجيا الحديثة كالتراكتور والحصادة الآلية ووســـائل الزراعة الحديثة، لتحل الآلة محل العمل الإنساني، وتميز الحراك الاجتمـــاعي بـــالهجرة الكثيفة من الريف إلى المدن، بحثاً عن العمل بأجر في الصناعة الحديثة، لاسيما صناعة النسيج والمناجم والصناعات المعدنية، حيث لم تكن الصناعة في البداية تتطلب يـــداً عاملة ماهرة ومؤهلة؛ فإن أسباب الهجرة إلى المدينة في البلدان العربية ، وفي معظـــم الدول النامية تقريباً كانت مختلفة بعض الشيء؟ فسرعة الحراك الاجتمـــاعي الأفقـــي كانت بسبب العوامل الطاردة من الريف، مثل انعدام فرص التعليم وفرص العمـــل المأجور، إذا ما أُضيفت للعوامل السياسية، المتمثلة بحاجة السلطة السياســـية لقاعـــدة واسعة من الشباب المؤيدين لها، مع بروز دور الجيش والجامعات في الحياة **السياســـية**

في ستينات القرن المنصرم، مما أدى لتشجيع هجرة الشباب العرب للعواصم والمدن الكبرى بحثاً عن فرص تعليم وعن فرص عمل، فذهب القسم الأكبر من العمالة الفائضة في الريف إلى القطاع الخدمي التقليدي، وكان موظفو الدولة والقطاع العام الحكومي هم العماد الأساس لسكان المدن.ولهذا نمت قوة العمل في قطاع الخدمات الحكومي بشكل كبير يفوق قدرة القطاع الحكومي على استيعابها.

إذا كان الحراك الاجتماعي في الخمسينات قد تميز بالبطء في الدول العربية، ففي العقود الثلاث اللاحقة ، شهد نشاطاً كبيراً بسبب الهجرات الريفية الضخمة نحو المدن الكبرى والعواصم بين عامي ١٩٧٠-٢٠٠١م حيث ترك نحو من ٢٥% إلى ٥٠% من سكان الريف قراهم بحثاً عن حياة أفضل في المدن ، مما انعكس على ارتفاع نسبة سكان الحضر من٤٠% عام ١٩٧٥م إلى ٥٣% عام ٢٠٠٠م (باستثناء مصر التي حافظت على نسبة ٤٢%) كانت نسبة التحضر مرتفعة عام ٢٠٠٥م وتزيد على٩٠% في قطر والبحرين والكويت ،تلتها الأردن ولبنان وليبيا والجيبوتي والسعودية والأمارات وعُمان و تزيد على ٧٥% ، وكانت متوسطة بين ٥٠%-٦٧% في سوريا والمغرب والعراق وتونس والجزائر وموريتانيا ، كما يبين الجدول (٩\٧) ومنخفضة في اليمن فبلغت ٢٥% وفي السودان ٣٩% .

أما المعدل العام الوسطي للتحضر في البلدان العربية فكان متوسطاً في عام ٢٠٠٤م وكان ٥٦% من السكان العرب يعيشون في المدن، ويزيد معدلهم عن المعدل في البلدان النامية بمقدار نقطة١٢ %، ويتوقع أن تصبح نسبتهم في عام ٢٠١٥م نحو ٥٩% من مجموع السكان.

رقم الجدول(٩\١٧) الهجرة الداخلية وحركة التمدن(التحضر) في الدول العربية بين ١٩٦٠-٢٠٠٤

	الدولة	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٩٢	٢٠٠٠	٢٠٠٤م
١-	سوريا	٣٧	٤٣	٤٧	٦١	٥٥	٥٠
٢-	لبنان	٤٠	٥٩	٧٤	٨٦	٩٠	٨٧
٣-	الأردن	٤٣	٥١	٦٠	٧٠	٧٥	٧٩
٤-	العراق	٤٣	٥٦	٦٥	٧٢	٧٧	٦٧
٥-	مصر	٣٨	٤٢	٤٣	٤٤	٤٦	٤٢
٦-	اليمن	٩	١٣	١٩	٣١	٤٧	٢٧
٧-	السعودية	٣٤	٤٩	٦٦	٧٨	٦٢	٨٨
٨-	الكويت	٩٢	٨٠	٨٦	٩٥	٩٨	١٠٠
٩-	الإمارات	٤٠	٥٧	٧١	٨٢	٨٦	٧٥
١٠-	قطر	٧٦	٨٠	٨٦	٩٠	٩٣	٩٢
١١-	البحرين	٨٢	٧٩	٨١	٨٩	٩٢	٩٠
١٣-	عُمان	٤	٥	٣١	١٢	١٦	٧٨
١٤-	الجزائر	٣٠	٣٩	٤٤	٥٣	٦٠	٥٩
١٥-	تونس	٣٦	٤٤	٤٨	٥٦	٦٠	٦٥
١٦-	المغرب	٢٩	٣٤	٤١	٤٧	٥١	٥٧
١٧-	ليبيا	٢٣	٤٥	٦٩	٨٤	٨٨	٨٦
١٨-	السودان	١٠	١٦	٢٠	٢٣	٢٧	٣٩
١٩-	الصومال	١٧	١٨	٢٢	٢٥	٢٨	٣٥
٢٠-	موريتانيا	٦	١٤	٢٧	٥٠	٥٩	٦٢
٢١-	الجيبوتي	٥٠	٦٢	٧٤	٨١	٨٤	٨٤
المجموع العام:		٣١	-	-	٥٢	٥٥	٥٦

المصدر:تقرير التنمية البشرية عام ١٩٩٥م جدول١٥ وتقرير ١٩٩٧م جدول ٢١

التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠١م جدول ٨\١٢،التقرير لاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٥

٤ً-الهجرة الخارجية وحركة العمالة العربية:

شهدت البلاد العربية في ستينات وسبعينات القرن العشرين مرحلة ازدهار اقتصادي غاية في الأهمية، وكانت قد صُنِّفت مع بلدان أمريكا اللاتينية في مقدمة البلدان النامية الأكثر نمواً (قبل أن يظهر دور النمور الآسيوية) و لم تكن تعرف هذه المناطق مشكلة البطالة بعد؟.

كانت فترة السبعينات التي عرفت بعصر (الفورة النفطية) قد شهدت حالة من الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي ، قبل حدوث الموجة التضخمية الكبرى في عقد الثمانينات ، وكانت أسعار الصرف للعملات العربية مستقرة في تلك الفترة ، والقوة الشرائية للأجور مقبولة و وتمكنت الدولة القطرية العربية من بناء قاعدة الخدمات

متطورة. وبالنظر لبنيّة سوق العمل العربية في تلك الفترة فكانت هناك حالة من التكامل العفوي بين مكونات السوق.

ففي حين عانت بعض الدول العربية من وجود فائض في العمالة مثل (اليمن – مصر – الأردن – فلسطين – سوريا – لبنان) كانت دول أخرى تعاني من نقص في العمالة مثل دول الخليج وليبيا، وكان الطلب على اليد العاملة مرتفعاً لا سيما على المهن وعمال البناء والإنشاءات والمعلمين والمهندسين والفنيين والم... وأساتذة الجامعات؛ فالعمالة الفائضة في بعض الدول العربية كانت تسد النقص في بعضها الآخر، وساهم هذا التكامل في بقاء معدلات البطالة في البلاد العربية عند معدلاتها الطبيعية بين ٤–٥٥% حتى ١٩٧٩م.

أ–تركيب سوق العمل العربية:

عند الحديث عن سوق العمل العربية ، فإننا نعني جانبي العرض والطلب في سوق العمل ، وبالتالي يمكن تقسيم الدول العربية إلى مجموعتين، تبعاً لحالة النقص أو الفائض في العمالة الوطنية:

–دول مصدرة للعمالة: لقد عانت بعض البلدان العربية،من فائض في العمل نتيجة لضعف مستويات التطور والتنمية وارتفاع عدد السكان مثل مصر واليمن والأردن.فصدرت مصر نحو مليون عامل وفني إلى هذه الدول، تلتها اليمن التي كانت تستفيد من التحويلات السنوية بالعملات الصعبة لنحو ٧٥٠ ألف عامل يمني يعملون في المملكة السعودية ،ثم الأردن وكان لديها نحو ٣٠٠ألف عامل .

كما بلغ حجم العمالة العربية المهاجرة بين عامي ١٩٧٥–١٩٨٠م قرابة ٦مليون عامل مهاجر؛ وحصة دول الخليج من هذه الهجرة ما نسبته بين (٤٢%–٥٠%) وكانت المملكة السعودية من أهم الدول المستقطبة للعمالة ، وتزيد حصتها على نصف حجم العمالة العربية في الخليج . في حين كانت مصر من أهم البلدان الطاردة للعمالة ، ولديها أكثر ما يزيد على مليون عامل في دول الخليج فقط.

كانت نسبة العمالة المهاجرة (في بعض الدول العربية في عقد السبعينات) تعادل ٥٢% من حجم العمالة الوطنية المقيمة كما في الأردن و٣٥% في لبنان و٣٩،٥% في سوريا و٤٠% في اليمن.

أما العمالة الفائضة في دول المغرب العربي (تونس — المغرب — الجزائر) فقد فضلت الهجرة إلى أوربا وإلى فرنسا وإيطاليا بشكل أساسي ، وكانت حصة فرنسا لوحدها أكثر من ٥ مليون عامل عربي.

-دول مستوردة للعمالة: تضم هذه المجموعة ليبيا ودول الخليج العربي، فقد أنفقت هذه الدول أموالاً ضخمة لبناء القاعدة الأساسية للاقتصاد، والنهوض بالتعليم والصحة، وتوفير قاعدة متطورة من الخدمات الأساسية للسكان؟ وكانت في مرحلة النهوض بين ١٩٧٥-١٩٩٠م وفي طور بناء القاعدة الأساسية للاقتصاد الحديث وبحاجة ماسة لليد العاملة البسيطة وأصحاب المهن المختلفة ، وكانت أهم الدول المستوردة للموارد البشرية هي: السعودية وليبيا والإمارات والكويت.

لكن حجم العمالة الوافدة ،خضع لتغير مستمر بفعل الظروف السياسية والاقتصادية في أسواق العمل الوطنية لهذه البلدان.كانت العمالة العربية في دول مجلس التعاون الخليجي تُقدر في عام ١٩٧٥م بحوالي ٦ ملايين عامل عربي ، تعادل نسبتهم ٥٣% من حجم العمالة الوافدة البالغة ١١,٢٦ مليون عامل. وكانت نسبة العمالة الوافدة إلى مجموع العمالة الوطنية كبيرة في الدول المستوردة للعمالة فبلغت في الإمارات ٧٥% وفي قطر ٨١% والكويت٦٩% والسعودية ٤٣% وليبيا ٤٢،٥% وعُمان ٣٤%،وكانت نسبة الذكور بينهم ٧٨% .

-توزع العمالة الوافدة: توزعت العمالة الوافدة لدول مجلس التعاون الخليجي حسب جنسيتها في عام ١٩٧٥م على النحو التالي:

١-العمالة الآسيوية ونسبتها ٢٨% (الهند وباكستان وبنغلادش ودول أخرى)

٢-العمالة العربية :وكانت حسب الجنسية (١٧،٥ % مصرية-١٥،٥-١٥% يمنية-١٣،٥% أردنية وفلسطينية-٣،٥-٣% سورية - الصومال والسودان وتونس٧،٥-٧%) والباقي من دول عربية أخرى.

أما في عام١٩٩٠م فكانت العمالة العربية في دول مجلس التعاون الخليجي موزعة حسب الجنسية على النحو التالي: (مصريون نحو مليون عامل، يمنيون ٧٥٠ ألف،أردنيون بين ٣٥٠-٤٠٠ ألف، سوريون بين ١٥٠-٢٠٠ ألف ، لبنانيون ١٠٠-١٥٠ ألف). وبلغت نسبة الوافدين إلى مجلس التعاون الخليجي من دول أخرى نحو٦٨% من السكان (قبل اجتياح الكويت ١٩٩١م) غالبيتهم من الذكور البالغين، وعدد العرب منهم ٥,٣ مليون عامل ونسبتهم ٥٦ % من العمالة الأجنبية .

لكن حروب الخليج التي استنفذت الفوائض المالية في العراق ودول الخليج العربي، كان من نتائجها الاقتصادية ، تطبيق سياسات تقشفية ، أدت لحدوث تغيير في بنية سوق العمل الخليجية واستبدال العمالة العربية بعمالة آسيوية رخيصة.

فقد غادر عام ١٩٩١م وبعد الحرب مباشرة قرابة نصف العمالة العربية في دول مجلس التعاون الخليجي للوطن الأم فعاد من هؤلاء : ٣٠٠(ألف عامل أردني ونحو ٦٥٠ ألف عامل يمني و٥٠٠ ألف عامل مصري وقرابة٥٠ألف عامل سوري ونحو٥٠ألف عامل لبناني) عدا الفلسطينيين الذي لا تذكر المصادر عددهم.

وأصبحت العمالة الآسيوية هي الأكبر حجماً كما في الكويت عام ٢٠٠١م حيث كان هناك نحو ٩٦٧ ألف عامل نسبة العرب منهم ٣٧% فقط والآسيويون ٦١%

ب-العمالة العربية وحجم التحويلات:

أدت تحويلات العمالة المهاجرة في بعض الدول العربية مثل مصر واليمن والأردن وفلسطين دوراً مهماً في الاقتصاد الوطني ،كمصدر للحصول على القطع الأجنبي ومصدر لإعالة آلاف الأسر .فكان عدد العمال العرب في عام ٢٠٠٢م مساوياً لعددهم عام ١٩٧٥م في دول مجلس التعاون الخليجي ، حيث كان هناك نحو

٥ مليون عامل عربي، ونظراً لكون غالبية هؤلاء من الذكور البالغين (ومعظمهم من العازبين أو المتزوجين) الذين تركوا أسرهم في بلدهم الأصلي، فكانوا يحولون صافي دخلهم لأسرهم في الوطن الأم، إما على شكل سلع عينية كالبضائع والمنتجات وكانت تعادل ٣٠% من حجم هذه التحويلات ، أو تحويلات نقدية عن طريق المصارف والبنوك وبلغت نسبتها ٥٠% من مجموع التحويلات ، أو على شكل عملات صعبة ينقلوها معهم عند زيارتهم للوطن.

قدرت بعض المصادر المجموع التراكمي لتحويلات العمال العرب من دول الخليج العربي في الفترة بين عامي ١٩٧٣-٢٠٠٤م بحوالي ١٨٩ مليار دولار(نالت مصر منها الحصة الأكبر، تلتها فلسطين والأردن ، ثم اليمن ولبنان وسوريا) ساعدت هذه التحويلات على رفد أوطانهم بالعملات الصعبة ،وساهمت في تعديل ميزان المدفوعات ورفع حجم الاحتياطي من العملات الصعبة، وقد تجاوزت قيمة هذه التحويلات السنوية نسبة ١٢% من الدخل القومي في بعض الدول العربية مثل مصر وفلسطين والأردن واليمن، وكانت تصل قيمتها لأكثر من ٧٠% من قيمة الصادرات.

كانت تحويلات المغتربين على غاية في الأهمية لدول مثل الأردن واليمن ومصر، فقد وصل دخل مصر من تحويلات المصريين في الخارج بين (١٩٩٠-١٩٩٥م) إلى ٣٤،٢ مليار دولار بمتوسط سنوي لا يقل عن ٤،٥ مليار دولار، مقارنة مع السياحة التي كانت في أفضل المواسم السياحية لا تدر أكثر من ١،٥-٢مليار دولار سنوياً، وعائدات المرور في قناة السويس بين ١،٢٥-١،٩ مليار دولار سنوياً .

هكذا وجدت العمالة الفائضة في دول مثل اليمن ومصر والأردن وسوريا ولبنان فرص عمل مجزية في دول الخليج العربي وليبيا، مكنتها من تامين مصدر جيد لإعالة أسرهم وتحسين مستوى معيشتهم.

ج-العمالة الآسيوية لدول الخليج والمشكلات الناجمة عنها:

بدأت هجرة العمالة الآسيوية إلى الخليج العربي بوقت مبكر ، لا سيما إلى الكويت والإمارات . ففي عام ١٩٦٥م كان عدد العمال الآسيويين في الكويت

نحو ٥٤،٥ ألف(١١،٧% من السكان) ثم ارتفع عددهم عـــام ١٩٧٥م إلى ٩٧،٨ ألف وفي عام ١٩٨٥إلى ٣٥٦ ألف (٢١% من السكان).وفي المملكة السعودية كان عدد العمال غير السعوديين داخل المملكة عام ١٩٧٥م يزيد على مليون عامـــل، وفي الإمارات نحو ٤٠٠ألف عامل والكويت ٣٠٠ألف عامل وباقي دول الخلـــيج ١٠٠ ألف وليبيا ٣٥٠ ألف ،لكن لم يكن للعمالة الآسيوية شـــأن مهـــم في دول الخلـــيج العربي بعد.

يبين الجدول (١٧\١٠) توزع هذه العمالة في بعض دول الخلـــيج العـــربي حسب جنسياتها ، فكانت الغلبة للعمالة اللآسيوية في دول مجلس التعاون الخليجـــي (باستثناء السعودية والكويت).

جدول رقم(١٧\١٠)توزع العمالة في بعض دول الخليج العربي عام ١٩٧٥م

	نسبة المواطنين	نسبة العمالة العربية	نسبة العمالة الآسيوية	مجموع العمالة الوافدة بالآلاف
المملكة السعودية	%٥٧	%٣٩	%٤	١٧٩٩
الكويت	%٢٩،١	%٤٩،٢	%٢١،٧	٢٩٨
الإمارات	%١٥،٢	%١٩،١	%٦٥،٧	٢٩١
البحرين	%٦١	%٨،٢	%٣٠،٨	٧٧ألف
عُمان	%٤٨	%٦،٢	%٤٥،٨	٧١ألف

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد عام ١٩٨٠م وتقرير عام ١٩٨٥م

بعد حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١م حدث تحوّل قسري في تركيب العمالة الخليجية الوافدة ،نتيجة للظروف الاقتصادية والسياسية، الناجمة عن احتياح الكويت وحرب تحريرها.وتم الاستعاضة عن قسم كبير من العمالة العربية بالعمالة الآسيوية(من الهند والباكستان وبنغلادش وتايلاند).

فقد بلغ حجم العمالة الوافدة لدول مجلس التعاون الخليجي عـــام ٢٠٠٢م نحو ٢٤ مليون نسمة(تعادل نسبتهم نحو ٧٥% من سكان دول المجلس) وغالبيتـــهم من الهند والباكستان وبنغلادش، ولا تتجاوز نسبة الجنسيات العربيـــة بينـــهم ٢٢%

كما في السعودية، التي ضمت ٣،٥ مليون عامل غير سعودي ، تعادل نسبتهم ٥٣% من حجم قوة العمل السعودية البالغة ٦،٦ مليون عامل في العام ذاته.

وينظر لمستقبل العمالة الآسيوية كمصدر قلق لدول الخليج العربي، حيث باتت تشكل مصدراً لعدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي، ويصفها البعض بـ (قنبلة موقوتة) لاسيما وأن الدراسات في دول الخليج عن الجريمة المنظمة تشير لارتفاع نسبة الآسيويين بين جماعات الجريمة المنظمة مما يشكل تهديداً للأمن الثقافي والاجتماعي مستقبلاً.

من ناحية أخرى لا يمكن الاستغناء هذا النوع من العمالة، فقد شهد الاقتصاد في دول مجلس التعاون الخليجي حالة من التوسع مع ارتفاع معدلات الاستثمار في الصناعة وقطاع الخدمات الحديث ،فازداد الطلب على هذه العمالة في بعض الدول مثل الكويت والأمارات، وقد قدر في مطلع شهر آذار\مارس ٢٠٠٦م حجم العمالة الوافدة في دولة الإمارات ٦،٢ مليون عامل (نسبتهم ١٤٠ % من السكان) وينتمون إلى ٤٠ دولة، وبلغ عدد الهنود العاملين في القطاع الخاص ٢،١ مليون ونسبتهم ٥٤% من العاملين في هذا القطاع .وقد كشفت دراسة عن أوضاعهم المتردية، بعد قيام بعض مظاهر الاحتجاج واستخدام العنف والشغب وتدمير ممتلكات المؤسسات الخاصة في عام ٢٠٠٦م بأن هذه العمالة بمثابة (قنابل موقوتة) قابلة لانفجار في أية لحظة ، وأصبح هؤلاء العمال يطالبون بالسماح لهم بتشكيل نقابات عمالية تدافع عن حقوقهم، وإن وجود نقابات عمل بات مطلباً ملحاً لزعمائها. وعلى الرغم من السياسات الحكومية لتوطين العمالة، إلا أن الطلب في القطاع الخاص على العمالة الآسيوية الرخيصة كان مرتفعاً عام ٢٠٠٦م وكانت نسبة ٧٠% من حجم العمالة المستوردة هم من الهنود والباكستان والبنغال ، و لم تتجاوز نسبة العرب بينهم ١٥%.

في دراسة أخرى عن (تحويلات العمال الأجانب لدول مجلس التعاون الخليجي (محدداتها وآثارها الاقتصادية) تبين الدراسة أن حجم التحويلات السنوية لهؤلاء العمال (الآسيويون والعرب) بلغ عام ٢٠٠٢م نحو ٢٧ مليار دولار، وهي موزعة على دول مجلس التعاون (من السعودية ٦٠% والإمارات ١٦% والباقي من الدول الأخرى) أما الرصيد التراكمي لحجم هذه التحويلات بين عامي ١٩٧٥-٢٠٠٢م فبلغ ٤١٣ مليار دولار (كان نصيب السعودية منها ٢٦٠ مليار دولار ثم الإمارات ٦٥ مليار دولار ثم الكويت ٢٩ مليار دولار والباقي من الدول الخليجية الأخرى). وأصبحت العمالة الآسيوية هي السائدة بعد غزو الكويت وحرب الخليج الثانية عام ١٩٩١م في الإمارات والكويت إذ تم الاستغناء عن قسم كبير من العمالة العربية لاسيما اليمنية والمصرية والفلسطينية،واستبدلت بعمالة آسيوية رخيصة، فكانت نسبة العمالة الآسيوية في الكويت ٦١% والعمالة العربية ٢٧%.

تضع مشكلة العمالة الآسيوية دول مجلس التعاون الخليجي في مأزق؛إذ إن معدل البطالة الوطنية في ارتفاع مستمر ووصل في بعض الدول إلى ١٤% ، في الوقت ذاته لا يمكن الاستغناء عن هذه العمالة؟حتى في ظل سياسات توطين العمالة،التي بدأت تأخذ شكلاً متسارعاً في السعودية والكويت والأمارات بين أعوام ٢٠٠-٢٠٠٦م لتحل محل العمالة الأجنبية في القطاع الحكومي، وعلى نطاق محدود في القطاع الخاص، فهناك أعمال عديدة لاتستطيع العمالة المحلية القيام بها، كأعمال البناء والتنظيفات والخدمة المترلية والتجارة ..الخ كما أن نسبة٨٠% من العاملين في تجارة الجملة والمفرق والخدمات الأخرى كالمطاعم والفنادق والصيانة يقوم بها عمال غير خليجيين.إذ لم يعتد الشباب الخليجي على العمل في هذه المهن وبأجر منخفض؟ لا بل إن بعضهم كما في الكويت والإمارات والسعودية ترك العمل بأجر لدى الحكومة و اتجه للبحث عن الثراء السريع عن طريق المضاربة وتجارة الأسهم في أسواق البورصة.

من الناحية السياسية ومع توقع تسريع عمليات المقرطة (Democratization) والإصلاح السياسي في دول الخليج ،استجابة للضغوط الأمريكية بعد غزو العراق، تحت شعار نشر الديموقراطية في الشرق الأوسط، وموجة الانتخابات البلدية والتشريعية الديموقراطية في الخليج، وفي حال حصول العمالة الآسيوية على كامل حقوق المواطنة ومنح هؤلاء الجنسية سيؤدي لمنحهم حقوقاً مدنية وسياسية في الانتخابات، بالتالي سيصبحوا أغلبية انتخابية يستطيعون إنجاح هذا المرشح أو ذاك، أو هذا الحزب أو تلك المنظمة، بالتالي سيصبح السكان العرب المحليين في الخليج العربي أقلية ديموغرافية (لاسيما في الكويت والإمارات وقطر والبحرين) داخل المجتمع؟وبالتالي أقلية سياسية داخل وطنهم؟ وقد يحتاجون في المستقبل للمطالبة بحقوقهم كأقليات قومية داخل وطنهم الأم؟!.

١٠-مشكلة المياه في الوطن العربي:

تأتي المياه في مقدمة الموارد الطبيعية التي يزداد الطلب عليها نتيجة لزيادة عدد السكان، وعدم قابليتها للتجدد بمعدلات تتناسب مع معدلات النمو السكاني .

ومن الناحية المناخية والجغرافية فإن الوطن العربي يصنف ضمن مجموعة المناطق القاحلة وشبه الجافة، التي يقل فيها هطول الأمطار عن ٣٠٠مم\سنوياً، حيث يبلغ متوسط الهطول السنوي للدول العربية١٦١ مم\سنوياً في حين تحتاج الزراعة البعلية التي تعادل ثلثي المساحة المزروعة في الدول العربية إلى ٢٥٠مم\سنوياً لتأمين زراعة مستقرة ، وعندما تنخفض الكمية عن هذا المعدل عندئذ تتحول الأراضي الزراعية لمراعي.

تتركز معدلات هطول الأمطار في الوطن العربي على المرتفعات في\٦١\ دول عربية وهي: لبنان واليمن والمغرب والجزائر وتونس والسودان، حيث تزيد معدلات الهطول على ١٥٠٠مم.وتبلغ كمية هطول الأمطار السنوية على الدول العربية نحو

٢٢٨٥ مليارم٣ موزعة بطريقة غير متوازنة أيضاً ؛ فيهطل في حوض النيل ٥٧% وفي إقليم المغرب العربي ٢٦% وفي الجزيرة العربية ٩% وفي المشرق العربي ٩%.وتأتي أهمية الأمطار في الوطن العربي في كونها المصدر الطبيعي لتجديد مصادر المياه السطحية والجوفية.

أما حول حجم موارد المياه العربية التقليدية (السطحية والجوفية) فقد بلغت حسب تقدير مركز دراسات المناطق الجافة وشبه القاحلة عام ٢٠٠٠م بحوالي ٣٣٨ مليارم٣ ويستغل منها ٤٧ % فقط. وتتوزع الموارد المائية إلى مياه سطحية ٢٩٦مليار م٣، وجوفية ٤٢مليار م٣ إضافة إلى ١٠،٦مليارم٣ من المصادر غير التقليدية.

تنقسم المياه العربية حسب مصادرها الأساسية إلى ثلاثة مصادر:

١- مياه سطحية:وتشمل أحواض مياه الأنهار والبحيرات وفي طليعتها :

أ-حوض النيل: يبلغ طول مجرى النهر من المنبع للمصب ٦٨٢٥ كم ومساحته ٣مليون كم٢ والدول العربية الواقعة في الحوض هي مصر والسودان ويقع القسم الأكبر من الحوض في السودان في حين تُقدر حصة مصر منه حوالي ٥٦،٥ مليار م٣ سنوياً

ب- حوض الفرات : طول النهر ٢٩٤ كم ويلتقي مع دجلة في شط العرب،وتبلغ مساحة الحوض ٣٧٧ ألف كم٢وحصة سوريا من حوض دجلة والفرات ٢٦،٨ مليار م٣ والعراق ٦،٩ مليار م٣

ج- حوض الصحراء المغربية :وتغذيه مجموع انهار داخلية، على مساحة ١٨٠٠كم ٢ و يؤمن الحوض ٦ مليار م٣.

د- الأنهار الداخلية الصغيرة : بالإضافة لهذه الأنهار والأحواض هناك أنهار داخلية، في بعض الدول العربية كما في لبنان مثل (الكبير الشمالي والجنوبي والزهراني) وتقدر

حصة لبنان من أحواض أنهاره الداخلية ٢،٥ مليار م٣ سنوياً.وفي الأردن (نهرا الأردن واليرموك) وتقدر حصة الأردن من المياه السصحية٠،٧٨٥ مليار م٣ .

وفي الجزيرة العربية هناك مجموعة أنهار صغيرة وبحيرات ، لايمكن الاستفادة منها بالكامل، وفي مجمل بلدان الجزيرة العربية لا تتعدى كمية المياه السطحية المستفاد منها ٥،٣ مليار م٣

٢-المياه الجوفية: وهي مياه مختزنة في طبقات عميقة في باطن الأرض، ويشير المسح الجيولوجي لوجود ٧٧٣٤ مليار م٣ من المياه الجوفية في الوطن العربي، لكن تغذية هذا المخزون الجوفي محدودة ؛ فالمياه المتجددة منه سنوياً لاتتجاوز على ٤٢ مليار م٣.

تتوزع موارد المياه العربية بشكل غير متوازن ، فتتركز في ثلاث دول عربية نسبة ٧١% منها (في مصر ٣٤% وفي العراق ٢٦% وفي السودان ١١%). كما يستأثر حوض النيل بالحصة الأكبر من المخزون الجوفي وحصته ٨٣% ومن المتجدد منه بنسبة ٢٦%، ثم المغرب العربي وحصته من المخزون الجوفي ١٢% والمتجدد منه٤٠% وتأتي الجزيرة العربية في المرتبة الثالثة وحصتها من المخزون الجوفي ٥% فقط والمتجدد منه ١٢%

٣-المصادر غير التقليدية (الحديثة): ويقصد بالمصادر غير التقليدية المصادر التي يتدخل العمل الأنساني بتجديدها ، وتتلخص بمعالجة المياه التي تم استخدامها في الزراعة أو الصناعة والصرف الصحي، وإعادة استخدامها من جديد، أو بتحلية مياه البحر، وهذه الطريقة مكلفة من الناحية الاقتصادية، لكن تلجأ إليها بعض الدول مثل ليبيا ودول مجلس التعاون الخليجي لتغطية الاستهلاك المحلي للسكان، وتعد المملكة السعودية أول دولة في العالم في إنتاج المياه المحلاة من مياه البحر، وكانت الدول العربية تنتج في عام ١٩٩٠م من تحلية المياه الملاحة نحو ٨،٣ مليون م٣ يومياً، حصة السعودية منها ٣،٧٧ مليون م٣ .

كما بلغت نسبة الاعتماد على تحلية المياه لسد احتياجات الاستهلاك في قطر ٨١% والكويت ٧٧،٥% والإمارات ٦١% والبحرين ٥٦% والسعودية ٢٩% وتراجع في عام ٢٠٠٠م حجم الإنتاج العربي من تحلية المياه فبلغ ٢،٥ مليار م٣ ، ومن مياه التنقية والمعالجة ٨،١ مليار م٣.

٤- الميزان المائي :

يُقصد بمفهوم الميزان المائي الفرق بين الموارد المائية من جميع المصادر (التقليدية وغير التقليدية المتجددة وغير المتجددة) وبين الاحتياجات للاستهلاك في جميع المجالات (الزراعة — الصناعة - الاستهلاك المنزلي) .

فقد بلغت حصة الفرد العربي من جميع أنواع موارد المياه أقل من ١٢٠٠ م٣سنوياً مقارنة بالمتوسط العالمي البالغ ١٨٠٠م٣.وبالنظر لميزان المياه في الدول العربية في ٢٠٠٠م والتوقعات المستقبلية (في إسقاط حول توقع حجم السكان وارتفاع حجم الاحتياجات المائية) في عام ٢٠٢٥م ولكل دولة عربية على انفراد كما هو مبين في الجدول (١١\٧) ففي عام ٢٠٠٠م لم يعانِ إلا عدد قليل من الدول العربية من وجود فجوة بين مصادر المياه والاستهلاك (وجود ميزان سالب للمياه) وهي الأردن والعراق والإمارات وعمان وليبيا، في حين كانت باقي البلدان تتمتع بوجود فائض، وكانت دول الفقر المائي هي : اليمن والأردن والسعودية والكويت وعمان وتونس (حسب خط فوكنمارك للفقرالمائي ٥٠٠ م٣ من حصة الفرد سنوياً وهو خط الفقر المائي للمناطق القاحلة وشبه الجافة).

لكن في عام ٢٠٢٥م ستعاني معظم الدول العربية من عجز مائي ، باستثناء سوريا ولبنان والجزائر والمغرب وتونس وقطر والبحرين والكويت التي ستتمتع بوفرة مائية محدودة، كما ستنخفض حصة الفرد من الموارد المائية إلى ما دون خط فوكنمارك للفقر المائي (٥٠٠م٣) في معظم الدول العربية،عدا دول الوفرة (باستثناء الكويت من المجموعة) كما هو مبين في الجدول ١١\٧.

تعتبر مشكلة نقص المياه في الوطن العربي ، كنتيجة لازدياد الطلب علـــى الميـــاه لأسباب عديدة بفعل التقدم الاقتصادي والحضاري ، مـــن المشـــكلات المرشـــحة للانفجار، وتمس بشكل مباشر ما يسمى الآن الأمن المائي؟ فالحياة المدنية أصـــبحت تتطلب وجود مياه نظيفة وآمنة للاستهلاك المترلي ، والزراعة الحديثة وإنتاج الغـــذاء بكميات وفيرة يتطلب مياه وفيرة للانتقال من الزراعة البعلية التقليديـــة إلى الزراعـــة المروية الحديثة.

الجدول رقم (١١\١٧) الميزان المائي في الوطن العربي (الموارد والاحتياجات المائية الراهنة والمتوقعة) مليار م ٣\سنة

الدولة	عام ٢٠٠٠م					عام ٢٠٢٥م				
	السكان مليون	الموارد المائية مليارم٣	الاحتياجات المائية	نصيب الفرد م٣	الفجوة المائية	السكان مليون	الموارد المائية مليارم٣	الاحتياجات المائية	نصيب الفرد م٣	الفجوة المائية
سوريا	١٨	٦٠،١	١٤،١	٧٨٣	٤٦+	٣٥	٦٠،١	٢٧،١٥	٧٧٦	٣٣+
لبنان	٤	٤،٦	١،٤٥	١١٥ ٠	٣،١٥+	٦	٤،٦	٢،٤٣	٧٦٧	٢،١٧+
الأردن	٥	٠،٨٨	٠،٨٢	١٧٦	٠،٤ -	١٠	٠،٨٨	٢،٠٣	٨٨	١،١٥ -
العراق	٢٦	٤٢،٥	٤٧،٣٣	١٦٣ ٧	٤،٧٧ -	٤٨	٤٢،٥	٥٧،٨٤	٨٨٧	١٥،٢٧ -
مصر	٦٢	٧٤	٧٠،٥	١١٩ ٤	٣،٥٥+	٨٦	٧٤	١٠٣،٣	٦٣٧	١١،٩٥ -
اليمن	١٦	٥،٢	٥،٣٧	٣٢٥	١،٨٤+	٣٧	٥،٢	٥،٣٧	١٤٠	٠،١٧ -
السعودية	٢١	٥،٥٤	٤،٧٨	٢٦٤	٠،٧٦+	٤٣	٨،٢٥	٩،٩	١٩٢	١،٦٥ -
الكويت	٣	٠،٧	٠،٣٢	٢٣٣	٠،٣٨+	٤	٠،٧٩	٠،٥٩	١٩٧	٠،٢+
الإمارات	٢	١،٠٢	١،٧	٥١٠	٠،٦٨ -	٣	٣٦و١	٣،٠٢	٤٥٣	١،٦٦ -
قطر	٠،٣٣	٠،٢٩	٠،٢٣	٨٧٩	٠،٠٦+	٠،٣٩	٠،٣٣	٠،٢٨	٨٤٦	٠،٠٥+
البحرين	٠،٤	٠،٢٧	٠،٢٦	٦٧٥	٠،٠١+	٠،٤١	٠،٣٢	٠،٣٥	٧٨٠	٠،٠٣+
عُمان	٢	٠،٦٩	١،٣٨	٣٤٥	٠،٦٩ -	٥	١،٢١	٢،٣٥	٢٤٢	١،١٤ -
الجزائر	٣٣	١٧،٣	٦،١	٥٢٤	١١،٢+	٥٢	١٧،٣	١٠،٤٤	٣٣٤	٦،٩١+
تونس	١٠	٤،٥٤	٢،٩١	٤٥٤	١،٦٣+	١٤	٤،٥٤	٣،٩٥	٣٢٤	٠،٥٩+
المغرب	٣٢	٢٨	٦،٩٨	٨٧٥	٢١٢+	٤٧	٣٧	٩،٩٨	٥٩٦	١٨،٠+
ليبيـــا	٦	٣،٩٨	٥٨°٥	٦٦٣	١،٦ -	١٤	٤،٣٤	٧،٦٣	٣١٠	٣،٢٩ -
السودان	٣٣	٢٤،٣	٢١،٥	٧٣٦	٢،٨+	٥٥	٢٤،٣	٣٤،٠٤	٤٤٢	٩،٧٤ -
المجمـــوع العام		٢٧٤	١٨٩،٧٦	١١٤ ٢٣	٨٤،٢٦		٢٧٨	٢٨٠	٨٠١١	٢،٢٩ -

المصدر:د.سامر مخيمر–خالد حجازي،.أزمة المياه في المنطقة العربية(الحقائق والبدائل الممكنة)،عالم المعرفة، الكويت،العدد،٢٠٩،ذي الحجة ١٤١٦ه مايو\أيار ١٩٩٦م .....الفجوة = الموارد المائية–الاحتياجات

كذلك يزداد الطلب على المياه في الصناعة الحديثة، فهناك عدد كبير من الصناعات التحويلية تحتاج للمياه في عمليات الغسل أو التبريد، مثل صناعة الأقمشة والخيوط والدباغة وفي الصناعات البتر ـ وكيماوية والكيماوية وفي الصناعات المعدنية ..الخ

تتضح العلاقة الوثيقة بين مشكلة المياه وزيادة معدل النمو السكاني ، من خلال توقع ارتفاع عدد السكان العرب في السنوات العشرين القادمة (كما تشير الإسقاطات الحديثة) وسيرتفع الطلب على المياه بين عامي ٢٠١٠-٢٠٣٠م في الزراعة بين ٣٥٤-٣٦٩ مليار م٣ و في الاستخدام المنزلي والصناعي والتجاري من ٤٠-٥٨ مليار م٣ فيكون إجمالي الطلب المتوقع بين ٢٠١٠-٢٠٣٠م قد ارتفع من ٣٨٣-٤٠٩ مليار م٣.وبالتالي سيكون هناك فجوة مائية عام ٢٠٢٥م بين الموارد والاحتياجات العربية الإجمالية تصل على ٧١مليار م٣

ب-المياه العذبة: تعتبر المياه العذبة من أهم مصادر البقاء على الحياة وقد تكون الحياة ممكنةً بدون النفط والغاز والفحم ، لكنها مستحيلة بدون ماء ؟ فالماء من أهم مصادر التنمية البشرية للحفاظ على الحياة وتأمين احتياجات السكان من المياه النظيفة للشرب وللاستهلاك العائلي والفردي في الأغراض المنزلية والتجارية.

لم تعاني الدول العربية في عام ١٩٥٠م من ندرة في المياه العذبة سوى في الأردن والكويت وكانت حصة الفرد فيها من أقل من ١٠٠٠م٣\ سنوياً بقليل كما يشير الجدول(١٢\٧) لكن في عام ١٩٩٠ انضمت إلى هذه الفئة اليمن والسعودية وقطر والبحرين والإمارات وتونس والجزائر، ومع توقعات ارتفاع عدد السكان في عام ٢٠٢٥ م فإن جميع الدول العربية ستعاني من الندرة المائية (باستثناء العراق ولبنان والسودان) في المياه العذبة وباستخدام خط الفقر المائي المعدل (٥٠٠ م٣ سنوياً للفرد في المناطق شبه الجافة) فإن المغرب وعُمان ومصر وسوريا ستتجاوز خط الفقر، في

حين ستبقى باقي الدول العربية دون خط فوكنمارك للفقر المائي، مما **يهـــدد الأمـــن** المائي العربي بصورة مباشرة.

رقم الجدول(١٢\٧) حصة الفرد في البلدان العربية من المياه العذبة المتاحة المتجددة سنوياً\م٣

الدولة		١٩٥٠	١٩٩٠	٢٠٢٥
١-	سوريا	٦٥٠٠	٢٠٨٧	٧٥٧
٢-	لبنان	٣٠٨٨	١٨١٨	١٢٣٦
٣-	الأردن	٩٠٦	٣٢٧	١٢٧
٤-	العراق	١٨٤٤١	٦٠٢٩	٢٦٤٨
٥-	مصر	٢٥٦٠	١١٢٣	٦٨١
٦-	اليمن	١٠٩٨	٤٤٥	١٥٧
٧-	السعودية	١٢٦٦	٣٠٦	١١٧
٨-	الكويت	٨٠٨	٧٥	٧٢
٩-	الإمارات	٦١٩٥	٣٠٨	١٨٤
١٠-	قطر	١٤٢٧	١١٧	٧٣
١١-	البحرين	٦٧٢	١٨٠	٩٥
١٣-	عُمان	٤٢٤٠	١٢٦٦	٥٢٤
١٤-	الجزائر	١٧٧٠	٦٨٩	٣٦٠
١٥-	تونس	١١٢٧	٥٤٠	٣٦٥
١٦-	المغرب	٢٧٦٣	١١١٧	٦٣٨
١٧-	ليبيـــا	٤١٠٥	١٠١٧	٣٧٧
١٨-	السودان	١١٨٩٩	٤٧٩٢	٢٠٦٢
المجموع العام:		٦٨٨٦٥	٢٢٢٣٦	١٠٣٦٣
حصة الفرد		٤٠٥١	١٣٠٨	٦١٠

المصدر: د.سامر مخيمر-خالد حجازي، أزمة المياه في المنطقة العربية(الحقائق و البدائل الممكنة)،عالم المعرفة،الكويت، ،العدد،٢٠٩،ذي الحجة ١٤١٦ه مايو\أيار.

*ملاحظة: ١- الوفرة المائية ١٦٦٧م٣ في العام،
٢ -من ١٠٠٠ احتى أقل من ١٦٦٧م٣ للفرد سنويا(بلدان تعاني من ضغوط مائية)
٣-أقل من ١٠٠٠م٣ سنوياً للفرد بلدان تعاني من ندرة المياه،٤-أقل من ٥٠٠ م٣ سنوياً للفرد بلدان تعاني من الوقوع تحت خط الفقر في المياه

لكن أساليب مواجهة المشكلة قد تكون ممكنة سلمياً في بعض الدول الغنية بثـــروات النفط وقد تجد حلاً بتقطير وتحلية مياه البحر ، لكن بالنسبة للدول الأخـــرى فقـــد تشهد صراعات عسكرية على المياه ، إذ تشير بعض مراكز البحث الاســـتراتيجية أن مستقبل الصراعات في المنطقة العربية ستكون من أجل الحصول على المياه؟

خاتمة:مرت سنوات الأزدهار الاقتصادي في ظل التنمية القطرية العربية في عقد السبعينات مع الفورة النفطية مروراً سريعاً، لكن هذه الفورة لم تدم طويلاً، وما إن بدأ عقد الثمانيات حتى أصبحت معظم الدول العربية تعاني من مشكلات اقتصادية واجتماعيـة، اسـتدعت الشروع ببرامج الإصلاح الاقتصادي والتصحيح الهيكلي والخصخصة، وضـرورة القيـام بإجراءات موازية للإصلاح السياسي عبر التعددية والانتخابات للتكيف مـع الأوضـاع الدولية الجديدة.من ناحية أخرى استنفدت الصراعات قدرات المنطقة العربية بين ١٩٨١-٢٠٠٦م من الحرب العراقية الإيرانية ١٩٨١م التي استنفدت التطور الاقتصادي العـربي في عقد الثمانينات بكامله، وما إن انتهت حتى بدأت عملية اجتياح الكويت وحرب الخلـيج الثانية عام ١٩٩١م التي تركت أثرها السلبي على الاقتصاد العربي على عقـد التسـعينات بكامله ، ثم بدأت عملية الحصار الاقتصادي الدولي للعراق بقيادة التحالف الدولي ، ونتيجة لإخفاق الجيش الأمريكي في التدخل في الصومال،ومن بعده في السـودان الـذي مزقتـه سنوات الحرب الأهلية، تم تطبيق حصار اقتصادي دولي مماثـل علـى هـاتين الـدولتين العربيتين،وكانت تلك مقدمة لإضعاف المنطقة، والتمهيد للاحتلال الأمريكي للعراق عـام ٢٠٠٣م .وعلى الجبهة الموازية أمعنت دولة (الكيان الصهيوني) بتـدمير عمليـة السـلام واستمرار العدوان عام ٢٠٠٦م على لبنان والأراضي الفلسطينية والاحتفاظ بجزء كبير من الأراضي العربية المحتلة، وتدمير مقومات الحياة للشعب الفلسطيني في محاولة فرض شروطها على المنطقة والمجتمع الدولي..الخ؟!

تؤكد هذه الحقائق إلى جانب الحقائق الاقتصادية، بان التكامل الاقتصادي العربي، ونشر الديموقراطية بطرق سلمية بدون تدخل خارجي، هي الخيارات العقلانية الوحيـدة، لمواجهة استحقاقات الأمن العربي بإبعاده المختلفة،الاقتصادية والعسكرية والثقافية، وتحقيق الأمن الغذائي والأمن المائي.ولا بد من الاستفادة من ميزة حجم السكان العرب، في التنمية العربية المتكاملة، بدلاً من تحول المسألة السكانية إلى مشكلة؟فالشروط متـوفرة للتكامـل فهناك سوق عربية واسعة مغرية للاستثمارات ،إلى جانب توافراليد العاملة المؤهلة الرخيصة ورأس المال والطاقة الرخيصة والمياه.

الفصل الثامن

الإصلاح الاقتصادي في الوطن العربي: *
(التحرير الاقتصادي والخصخصة)

مقدمة:

مع انتهاء الحرب الباردة بانهيار الاتحاد السوفيتي والمنظومة الاشتراكية، وصعود اليمين الجديد في الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وايطاليا، عادت إلى المسرح دعوات الليبرالية الجديدة للمطالبة بتحرير الأسواق وكف يد الدولة عن التدخل بالاقتصاد .

فأخذ خطاب العولمة يتصدر واجهة هذه المرحلة بدءاً من عام ١٩٩٠م و أصبح الحديث عن الإصلاح في مرحلة العولمة الشغل الشاغل لعدد كبير من النخب الثقافية والسياسية، في البلدان المتقدمة والنامية على حدّ سواء. فلم يكن الحديث عن الإصلاح مقتصراً على النسق الاقتصادي ، بل شمل النسق السياسي والنسق التعليمي، وذهب الحديث ابعد من ذلك للمطالبة بالحقوق المدنية كحقوق الإنسان وتمكين المرأة

ومع تحرير التجارة العالمية للسلع والخدمات والانتقال الى عصر التكتلات الاقتصادية والسياسية وعالمية السوق ، لم تقتصر الإصلاحات على البلدان النامية؛ بل شملت مركز النظام الاقتصادي العالمي.فقد بدأت الولايات المتحدة وأوربا الغربية واليابان منذ ثمانينات القرن العشرين ، بأحداث نقلة نوعية في الإصلاح الاقتصادي بالانتقال من الاقتصاد الصناعي التقليدي إلى اقتصاد المعرفة، الذي يعتمد بشكل أساسي على الاتصالات والأعلام والمعلوماتية والاقتصاد الخدميالجديد.

* بحث منشور في مجلة دراسات استراتيجية،جامعة دمشق، العددان٢٤-١٥\١٥\٢٠٠٥م

في المجال السياسي عادت الليبرالية الجديدة الى المسرح السياسي في الولايات المتحدة مع مرحلة رونالد ريغان ، وفي بريطانيا مع مرحلة مارغريت تاتشر.وأطاحت الإصلاحات الليبرالية الجديدة بمنجزات دولة الرفاه (الرعاية) في الدول الغربية.

كما جرى التحضير في أوربا في الفترة ذاتها للانتقال من مرحلة السوق الأوربية المشتركة، الى الوحدة النقدية مطلع ٢٠٠٢م .واجتاحت موجة من الإصلاحات الاقتصادية والسياسية بلدان أوربا (النامية) مثل أسبانيا والبرتغال واليونان، بهدف تأهيلها للاندماج في الاقتصاد الأوربي .

وأخذ الاتحاد الأوربي يتمدد شرقا، وشملت الإصلاحات أوربا الشرقية بهدف إعادة تأهيل الاقتصادات (الاشتراكية سابقاً) وتهيئة انضمامها الى السوق الأوربية المشتركة، فتم تأهيل ودخول عشر دول منها الى الاتحاد الأوربي بين ٢٠٠٤-٢٠٠٥م، إلى جانب عشر دول أخرى بدأت تتهيأ للعضوية الكاملة في الاتحاد الأوربي.

في العالم النامي بدأت أمريكا اللاتينية، ومنذ أزمة المكسيك عام ١٩٩٤م، تعصف في اقتصادها أزمات مالية واقتصادية كبيرة بلغت ذروتها عام ٢٠٠٤م مع أزمة الأرجنتين ، وبضغط خارجي وداخلي كانت قد بدأت موجة من الإصلاحات السياسية والاقتصادية برعاية صندوق النقد والبنك الدوليين تجتاح هذه القارة.

وفي آسيا كانت الأزمة الآسيوية في عام ١٩٩٧م ، التي اجتاحت بلدان جنوب شرق آسيا (النمور الآسيوية) استدعت القيام بجملة كبيرة من الإصلاحات الاقتصادية والسياسية في هذه البلدان للتكيف مع ظروف العولمة.

في سياق هذه الموجة العالمية من الإصلاحات الاقتصادية كان صندوق النقد الدولي قد قدم في الفترة بين عامي ١٩٨٦-١٩٩٥م قرابة ٣١ مليار دولار من التسهيلات الخاصة للمباشرة بالإصلاحات الاقتصادية ، واشرف على ٤٥ برنامجاً للتصحيح أو التثبيت الهيكلي في ٣٦ بلداً نامياً، ومن بين الدول العربية كانت هناك

عشر دول عربية قد نفذت برامجها في التصحيح الهيكلي أو التثبيت المـــالي تحـــت إشراف صندوق النقد الدولي .

لكن على الرغم من هذا الزخم الكبير للإصلاحات في مرحلة العولمـــة، فـــإن موضوع الإصلاح الاقتصادي والسياسي موضوع قديم لازم الرأسماليـــة في مختلـــف مراحل تطورها التاريخي .

يعود الإصلاح الاقتصادي في جذوره الى القرنين الثامن عشر و التاسع عشر، مع محاولة العديد من بلدان العالم الانتقال من المجتمع الزراعي التقليدي، الى المجتمع الصناعي الحديث . وفي الأدبيات المعاصرة والحديثة لم تكن مصـــادفة أن مفهـــوم الإصلاحات **Reforms** تماهى مع مفهوم التحديث **Modernization** في البلدان التي لم تنجز استحقاقات الانتقال الى مجتمع الحداثة (الرأسمالية) بشقيه الاقتصادي والسياسي .

من هنا فمفهوم الإصلاح مفهوم واسع ولا يقتصر على الإصلاح الاقتصادي لوحده، ويشمل جميع الأنساق المجتمعية : الاقتصادية والسياسية والإدارية والتعليمية، وقد يمتد إلى النسق الديني والثقافي والمعرفي.؟

وإذا أردنا توخي الدقة أكثر فقد شهدت أوربا مرحلة مبكـــرة في الإصـــلاح الفكري مع حركة الإصلاح الديني في القرنين الخامس عشر والسادس عشـــر، و في عصر الأنوار استخدم الفرنسيون في القرن السابع عشر مفهوم الإصـــلاح لإخـــراج فرنسا من الاستبداد في فترة حكم الإمبراطور لويس الرابع عشر ،كما عمت موجـــة الإصلاحات الاقتصادية والسياسية القارة الأوربية في القرن التاسع عشر.

ومن بين الدول التي بدأت باللجوء للإصلاحات بوقت مبكر، طوعاً أو قسرا، حتى تتمكن من اللحاق بركب الحداثة الأوربية، أو فُرض عليها التحديث الرأسمـــالي من الداخل، كانت روسيا واليابان والإمبراطورية العثمانية في القرن التاسع عشر.

فقد بدأ المشروع الروسي للإصلاحات فعلاً مع الإمبراطور بطرس الأكـــبر في القرن الثامن عشر، ، إلا أنه أخفق بسبب مقاومة المجتمـــع الروســـي الأرثوذكســـي المحافظ آنذاك؟! ليعود مشروع التحديث من جديد بنهج متكامـــل في روســـيا مـــع القيصر ألكسندر الثاني في أواخر القرن التاسع عشر.

أما اليابان فبدأت الإصلاحات من داخل بنية النظام الملكي، وبثورة من الأعلى أطلق عليها (ثورة الميجي عام ١٨٦٨م)، بزعامة الإمبراطور (موتســـيوهيتو) لنقـــل اليابان إلى عصر الحداثة؟

في المنطقة العربية بدأت الإصلاحات مع الإصـــلاحات العثمانيـــة في عصـــر التنظيمات (١٨٣٠-١٨٦١م) لكن الإصلاحات العثمانية ، الـــتي بـــدأت بوقـــت متزامن، وربما أبكر فكريّاً من الإصلاحات اليابانية لم تؤد إلى نتائج مماثلة ؟ وكانـــت نتائجها مأساوية قادت لنتائج (أُعيد تمثيلها بعد قرن كامل في الاتحـــاد الســـوفيتي) تتمثل بتفكيك الدولة (الإمبراطورية) لدويلات قومية.كمـــا جـــاءت الإصـــلاحات العثمانية بضغط خارجي من الدول الأوربية المتحالفة آنذاك، لاقتسام تركة (الرجل المريض) نتيجة لتراكم الديون الخارجية العثمانية.وتكررت التجربة في مصر، حيـــث بدأ محمد علي باشا مشروعاً للتحديث في مصر في القرن التاسع عشر مشابهاً لمشروع بطرس الأكبر في روسيا، لكنه الآخر أخفق كما أخفق المشروع الروسي آنذاك.

عادت موجة الإصلاحات لتجتاح الوطن العربي بعد قرابة قرن تقريباً، بتـــأثير مزدوج لعوامل داخلية وخارجية ، وفي مقدمـــة هـــذه الأســـباب الخلـــل في الأداء الاقتصادي العام ومشكلة المديونية الخارجية، حيث كانت مشكلة المديونية الخارجية لمصر ولدول عربية أخرى، مثل الأردن والمغرب والجزائر واليمن..الخ السبب المباشر للقيام بإصلاحات اقتصادية برعاية وإشراف البنك وصندوق النقد الدوليين ، مقابـــل جدولة الديون الخارجية.

ومن المؤسف أن المجتمع العربي و منذ ستينات القرن التاسع عشر وهــو يحــاول الخروج من مأزق التخلف إلى مرحلة الحداثة، لكنه كلما حقق بعــض التــراكم في العمل الاجتماعي والاقتصادي ، تتدخل العوامل الخارجية ومصالح الدول الكبرى في التطور، ليحصل قطع جديد للتطورالاجتماعي، فيعود منحنى تطور المجتمــع العــربي للأنحدار لنقطة قريبة من الصفر.

أولاً- الإصلاحات الاقتصادية في الدول العربية: شهدت الدول العربية منــذ عام ١٩٨٥م موجة كبيرة من الإصلاحات، وقامت بمراجعة نقدية لتجاربها التنمويــة السابقة، مع تنامي الإنفاق الحكومي والاستهلاك الشعبي ، وتسرب الفساد لــلإدارة العامة وللقطاع العام، واضطرار بعض الدول العربية اللجوء للاقتــراض الخــارجي لتغطية نفقاها الحكومية المتزايدة، وقامت وبتأثير من صندوق النقد الدولي والــدول الصــناعية بــإجراء إصــلاحات اقتصــادية تجــاوزت حــدود التصــحيح الهيكلــــي **Structure Adjustment** والإصــــلاح المــــالي إلى الخصخصة(**Privatization**) أوالتخصيص لعدد لا بأس به من مؤسسات القطــاع الحكومي ، التي كانت تعمل في الصناعة التحويلية وتوليــد الكهربــاء والطــيران والمصارف والتأمين والاتصالات.

فقد واجهت المنطقة العربية في تسعينات القرن العشرين مشاكل وصعوبات مالية جمة، مثل الديون الخارجية و التضخم ، التي لعبت دوراً سلبياً وأدت إلى خلل كبير في العلاقات الاقتصادية الداخلية والخارجية.

إذ ارتفع المعدل الوسطي للتضخم للبلدان العربية بمقدار تسع مرات مــن ٦,٧% بين عامي ١٩٧٨- ١٩٩١ وبلغ نحو ٥٥,٢% (مع الأخذ بالحسبان الفروق في هذا المعدل بين بلد وآخر) فقد وصل المعدل السنوي في الجزائــر إلى ٢٤,٥% والــيمن ١٨,٨% وتونس ١٥% والمغرب ١٦% والأردن ١٨,٨% .

أما حجم المديونية الخـــارجية للبلاد العربية فقد ارتفع حجم الدين العربي العـــام من ١١٥,٨مليار عام ١٩٨٢ إلى ١٥٥,٨ مليار عام ١٩٩١ وفي عام ١٩٩٦ بلــغ ١٥٧ مليار دولار (باستثناء العراق وليبيا ودول مجلس التعاون الخليج) وكانـــت في طليعة البلدان المدينة على التوالي : (مصر ـــ الجزائر ـــ المغرب ـــ السودان ـــ سوريا ـــ تونس) وبلغ حجم الديون في عام ١٩٩٤ (كنسبة للناتج المحلـــي الإجمـــالي) في الجزائر ٧٤%، الأردن ١٢٢%، مصر ٧٩%، تونس ٦١%، المغـــرب، ٧٦% وفي موريتانيا وصل إلى ٢٤٠% وبلغت قيمة خدمة الديون العربية نسب تتـــراوح بـــين ٣٠-٦٠% وسطياً من حجم الصادرات لهذه البلدان. وكانت هناك عشـــر بلـــدان عربية (المغرب-تونس-موريتانيا-الجزائر-مصـــر -الأردن -الســـودان-ســـوريا-الصومال-اليمن) قد عانت من تفاقم العجز في ميزان مدفوعاها، نتيجـــة لارتفـــاع مديونيتها الخارجية وتدهور معدلات النمو الاقتصادي.

أما المجموعة الثانية من الدول العربية مثل دول مجلس التعاون الخليجي فحاولـــت التكيف مع الظروف الاقتصادية الجديدة ،مع تراجع إيراداها الخارجية بسبب انخفاض أسعار النفط في الثمانينات والتسعينات ،فقامت بعد الانتهاء من بناء مشاريع الـــبنى الأساسية بتخفيض النفقات العامة،وضبط التضخم ، وتصحيح سياساها المالية وتطبيق برامج للخصخصة للتكيف مع الظروف الدولية الجديدة ، وسعت لتنويـــع قاعـــدها الإنتاجية والتصديرية لتخفيض نسبة الاعتماد على النفط والمحافظـــة علـــى الحريـــة الاقتصادية واستقرار سعر الصرف.

تشترك تجارب الإصلاح في الدول العربية بالبدء في إصلاح السياســـات الماليـــة بهدف التكيف الهيكلي للاقتصاد الوطني مع الانتقال لمرحلة التحرير الاقتصادي وتبني آليات السوق وتشجيع القطاع الخاص ليقوم بدور أساسي في الانتاج والتصدير.

كما كان المأمول من هذه السياسات الإصلاحية إزالة التمايز بين الاقتصادات العربية، التي انتهجت نهج التخطيط المركزي وتلك التي نهجت منهجاً حراً في الاقتصاد ، بهدف زيادة الترابط والتفاعل بين الاقتصادات العربية.

وقد أدركت البلاد العربية أهمية تفعيل العمل العربي المشترك، فتبنت في مؤتمر القمة العربية في القاهرة أواخر عام١٩٩٦م مشروع إقامة منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى، التي تبدأ بالتحرير التدريجي للتجارة العربية البينية مع مطلع عام ١٩٩٨م بنسبة ١٠% سنوياً وخلال مرحلة تمتد لعشر سنوات للوصول لتحرير التجارة البينية بشكل كامل، ثم جرى تخفيض المدة فيما بعد الى سبع سنوات أي لنهاية عام ٢٠٠٤ بإلغاء جميع القيود الكمية والرسوم الجمركية على التجارة العربية البينية .وكان الهدف من ذلك توفير إمكانات أكبر لانتقال السلع ورؤوس المال والأشخاص والاستثمارات البينية والمساعدة على تسريع النمو الاقتصادي.

ً١-أسباب الإصلاح الاقتصادي:

اتسمت البيئة الاقتصادية الداخلية والخارجية التي استدعت القيام بالإصلاح الاقتصادي في الدول العربية بمجموعة من السمات العامة التي يمكن إيجازها بما يلي :

١-السياسات المالية الداخلية: أدت السياسات التوسعية التي اتبعتها الدول العربية في الاستثمار والإنفاق الحكومي (دون أن يكون لذلك أثر ايجابي مباشر على الاقتصاد) لتراجع الإيرادات الحكومية ، مما أدى لتنامي عجز الموازنة ، فكان متوسط العجز كنسبة من الناتج المحلي بين ١٩٨١-١٩٩١م قد بلغ في مصر ١٨% واليمن ٢٣% والسودان ١١% وترافق ذلك مع ارتفاع الطلب على الاستيراد، الذي أثر سلباً على القدرة التنافسية للصادرات ، و ارتفاع معدل التضخم مما أدى لارتفاع العجز في الميزان التجاري وميزان الحساب الجاري ، فكان اللجوء لمزيد من القروض الخارجية للتغلب على العجز قد أدى لارتفاع حجم الديون (كنسبة للناتج المحلي

الإجمالي) بلغت عام ١٩٨٩م في بعض الدول العربية مثـــل موريتانيـــا **والصـــومال** ٢٠٠% ونحو ١٥٠% في مصر والأردن واليمن.

٢-**الصدمات الخارجية**:كان من أبرز الصدمات الخارجية ارتفاع أسعار الفائدة الدولية على الدولار والعملات الأخرى، وانخفاض أسعار الفوسفات بنســبة ٤٠% بين ١٩٨٨-١٩٩٧م وتراجع الأسعار العالمية لخامات النفط، بالإضافة لدور الحروب والنزاعات المحلية للدول العربية، مما أدى لزيادة خدمة الديون وتراجع شروط التبادل التجاري الخارجي.

٣-**الركود الاقتصادي (ضعف معدلات النمو والإنتاجية)**: انخفض معـــدل النمو الاقتصادي الوسطي للدول العربية إلى أقل مـــن ٤% في عقـــدي الثمانينـــات والتسعينات (بعد أن كان أكثر من ٦،٥ % في عقد السبعينات)، وترافق تراجـــع النمو في الدول العربية مع ارتفاع معدل النمو السكاني ، مما أدى لتراجع مســـتويات المعيشة للسكان وتنامي حجم البطالة، على الرغم من ارتفاع معدل الاســـتثمار إلى أكثر من ٢٤% في المتوسط ،إلا أن ذلك لم يسهم بإحداث فرص عمل جديدة ، و لم يرفع الإنتاجية، فكانت كفاءة الاستثمارات ضعيفة.

إضافة لذلك ان تقييد سعر الصرف والعمل بأسعار غير حقيقية، وإتباع سياسات تسعير للمنتجات الزراعية قد أدى لتراجع القطاع الزراعي وزيادة مستوردات الغذاء.

وكان أسلوب التصنيع لإحلال الواردات قد أدى لضعف التصدير، والتركيـــز على دور القطاع العام في التنمية قد أدى لإهمال آلية السوق في الانتاج والاســـتثمار، مما أدى لحدوث تشوهات هيكلية في الاقتصاد.

انعكست هذه العوامل مجتمعة على ارتفاع معدلات البطالة وانخفاض مســـتويات المعيشة للقسم الأكبر من السكان. إلى جانب الأسباب السياسية الاقتصادية الخارجية، وتغير البيئة الدولية في مرحلة العولمة وتحرير التجارة ، عانت بعض الدول العربية مـــن

مشكلات اقتصادية هيكلية عديدة ، وفي طليعتها مشكلة الديون الخارجية وعجز الدول العربية عن خدمة ديونها، ما دفعها لإعادة رسم السياسات الاقتصادية العامة بهدف تحقيق النمو الذاتي القابل للاستمرار، وتحسين مستويات المعيشة في بيئة اقتصادية مستقرة، وذلك بتبني برامج تصحيح مالي واقتصادي ، بالاعتماد على قروض وتسهيلات من المؤسسات المالية العربية والدولية، مثل صندوق النقد العربي وصندوق النقد الدولي لإعادة جدولة الديون، وانتهت هذه البرامج بالخصخصة لمؤسسات القطاع العام.

هكذا دفعت مجموعة من الظروف الداخلية والخارجية الدول العربية باتجاه التحرير الاقتصادي وتبني برامج إصلاحية كانت تهدف لتحقيق مجموعة من الأهداف لتحسين الأداء الكلي.

٢-أهداف الإصلاح الهيكلي والخصخصة في البلاد العربية:

لقد تغير دور الدولة والقطاع العام في مرحلة العولمة والانتقال الى عالمية السوق، وبدأت الدولة تتخلى بشكل تدريجي عن التدخل المباشر في الاقتصاد، وعن إقامة المشاريع الإنتاجية واحتكار التجارة الخارجية،كما تخلت عن الرقابة على الأسعار ودعم بعض السلع الاستهلاكية، وأصبح دور الدولة يقتصر على سن التشريعات وتحديثها بما يتناسب مع المعايير الدولية، وعلى التنظيم والرقابة وإدارة جانب الطلب،وأفسحت المجال بشكل واسع أمام القطاع الخاص المحلي والأجنبي للاستثمار في قطاعات الاتصالات و البنى التحتية والبنوك وأسواق المال وتوليد وتوزيع الطاقة. كما طبقت معظمها في ثمانينات القرن العشرين برامج تصحيحية لسياساتها المالية لإصلاح التشوهات في العلاقات الاقتصادية بين الداخل والخارج، بهدف تكييف الاقتصاد الوطني مع آليات السوق العالمية والانتقال من مرحلة الركود الى النمو.

على الرغم من اختلاف التجارب العربية في الإصلاح الاقتصادي من حيث توقيت البدء بتطبيق هذه البرامج، وأسبابها،إلا أنها تشترك في تحقيق مجموعة من الأهداف يمكن إيجازها بما يلي:

١- إعادة التوازن الداخلي والخارجي للاقتصاد وتخفيض العجز في الموازنة الحكومية.

٢- تخفيض العجز التجاري في ميزان المدفوعات.

٣- تخفيض حجم الديون الخارجية ، وقيمة خدمة الديون قياساً الى قيمة الصادرات الوطنية من السلع والخدمات.

٤- تحرير أسعار الصرف وقابلية السوق النقدية الوطنية للتحويل واستعادة الجدار الائتماني والقضاء على السوق السوداء للعملات الصعبة.

٥- تحرير أسعار الفائدة المصرفية وتشجيع الاستثمار.

٦- تحسين كفاءة الموارد المحلية وتحرير التجارة ورفع الدعم عن التجارة الداخلية للسلع الأساسية.

٧- توسيع القاعدة الإنتاجية وتحفيز النمو الاقتصادي المستمر.

٨- تخفيض معدلات البطالة والتضخم من خلال زيادة فرص العمل المنتج وتحسين مستوى المعيشة.

٩- تحسين نسبة مساهمة الصناعة التحويلية الوطنية في القيمة المضافة.

٣ً-أساليب الخصخصة:

لقد عرفت البلدان العربية ، وعلى غرار بلدان كثيرة، أساليب مختلفة في التحرير الاقتصادي والخصخصة، ومن الطبيعي لأي برنامج تحرير اقتصادي أن يبدأ بالتصحيح الهيكلي للتحول من العمل بميكانيزم اقتصادي يعتمد أدوات إدارية في التنمية الى العمل بأدوات السوق.لذلك بدأت معظم البرامج العربية بتصحيح السياسات المالية

للتحول الى اقتصاد السوق و إزالة العراقيل أمام نشاط القطاع الخاص، وجذب الاستثمارات الأجنبية بأساليب مختلفة للخصخصة من الأعلى أو من الأسفل.

لكن طرق وأساليب الخصخصة قد تكون مختلفة من بلد لآخر ، وكل أسلوب من هذه الأساليب يرتبط أساساً بالأهداف العامة للإصلاح الاقتصادي، أوبطبيعة عمل المؤسسة ونشاطها الاقتصادي، فهناك خيارات عديدة لتوسيع قاعدة الملكية أو الخصخصة لزيادة فعالية المؤسسات وقدرتها التنافسية، ومن أهم أساليب الخصخصة المتبعة في العالم، والتي استُخدِمَت في برامج عربية للتخصيص هي الأساليب التالية:

١- **طريقة المزاد العلني العام**: وهي الطريقة الأكثر شيوعاً في العالم، حيث يتم طرح الشركة للبيع بالكامل، وتسمح هذه الطريقة بالحصول على أعلى سعر ممكن، مما يسهم بزيادة موارد الخزينة العامة، وغالباً ما يُطبق هذ الأسلوب في المشاريع الصغيرة.

٢- **طريقة البيع المباشر للمستثمرين**: غالباً ما تختار الحكومة مؤسسات محلية أو عالمية لديها خبرة كبيرة في تشغيل هذا النوع من المؤسسات التي تجري خصخصتها، لاسيما قطاع صناعة التصدير للأسواق الخارجية ، وتهدف هذه الطريقة لإدخال تكنولوجية حديثة ، وخلق فرص عمل مجزية، لكن ما يعاب على هذه الطريقة، انعدام الشفافية والمنافسة بين المستثمرين مما يؤدي إلى بيع المؤسسة بأسعار منخفضة.

٣- **البيع على شكل أسهم في سوق البورصة**: تحتاج هذه الطريقة لوجود سوق أسهم وطنية متطورة وهي الطريقة الأكثر رواجاً في البلدان العربية و النامية.

حيث يجري بيع شرائح من القيمة الدفترية (الرأسمالية) للمؤسسة أو الشركة على شكل أسهم ، وتحتاج هذه الطريقة إلى شفافية في الحسابات الشهرية للمؤسسات المطروحة للتداول وتوافر بيانات دقيقة عن أوضاعها المالية ووضعها بمتناول الجمهور.

٤- **التأجير أو تخصيص الإدارة (التخصيص الجزئي)**: حيث تبقى الدولة هي المالكة للمشروع، في حين تنتقل الإدارة والتشغيل الى القطاع الخاص. وهي الطريقة التي

تستخدمها عدد من الدول العربية في بعض المؤسسات التي لا ترغب الدولة بـالتخلي عنها أو التي لا يتشجع القطاع الخاص على شرائها ، فيتم تأجيرها بعقد لمدة زمنية قابلة للتمديد وتتروواح بين ٥-٢٠عاماً،وتتبع هذه الطريقة في مشاريع البنى التحتية ؛كالنقل عبر السكك الحديدية، والاتصالات لاسيما شركات الخدمة في الهاتف المحمول، وتوليد الطاقة الكهربائية وتوزيعها وإنتاج مياه الشرب..الخ.

٥- **توسيع قاعدة الملكية وتشريك العاملين في المنشأة**:وهي طريقة متبعة في البلدان الاسكندينافية، فقد لجأت شركة فولفو للسيارات في السويد لتوسيع قاعدة الملكية بطرح أسهم الشركة على العاملين. وطبقت مصر هذا الأسلوب في المنشآت التي تتطلب عمالة كثيفة و رخيصة (كصناعة الغزل والنسيج) والتي لا تحتاج لتحديث تكنولوجي، فمنحت العاملين قروضاً ميسرة لشراء أسهم في المنشآت التي يعملون بها.

٦- **المشاريع المشتركة**:وتنطبق هذه الطريقة على المشاريع الجديدة المزمع إقامتها، حيث تقدم الدولة عادة الأرض والبناء، ويقدم المستثمر الآلات ورأسمال اللازم للتشغيل والإنتاج، ويجري تقاسم الأرباح بين الدولة والقطاع الخاص.

٧-**التخصيص من الأعلى**:أي عبر تشريعات الاستثمار التي تسمح للقطاع الخاص بإقامة المشاريع الإنتاجية والخدمية، مع منحه تسهيلات خاصة في مجال الضرائب على التصدير والدخل والأرباح ، وهذه هي الطريقة التي اتبعتها سوريا، بموجب قانون الاستثمار رقم\ ١٠ \\ لعام ٢٠٠١م وتعديلاته كما سنّت بلدان عربية أخرى تشريعات مماثلة.

٧- **نقل الملكية والبناء وحقوق الإدارة والتشغيل**: وهي من أكثر الطرق التي يستخدمها رأس المال الأجنبي للاستثمار في البلدان العربية والنامية.

٤-**استراتيجية الخصخصة**: يتحدد مدى نجاح أي برنامج للخصخصة بوجود استراتيجية متكاملة لتحقيق أهداف البرنامج، وفي ضوء هذه الاستراتيجية تتحدد السياسات والاطر التشريعية والمؤسسية، والمراحل الزمنية لتحقيق هذه الأهداف.

يجب أن تتصف استراتيجية الخصخصة بالوضوح التام وأن تكون ملائمة لخصائص الاقتصاد الوطني و قابلة للتطبيق، وأن تسمي الهيئات التي ستقوم بتنفيذ مراحل البرنامج وتسهر على تطبيقه عن كثب ومتابعة خطوات التنفيذ وإزالة العراقيل والصعوبات التي تواجه التنفيذ، وأن تكون قادرة على التغلب على المشاكل البيروقراطية لبلوغ أهداف الخصخصة بأسرع وقت ممكن وأقل كلفة .

ثانياً– أهم التجارب العربية في الإصلاح الاقتصادي:

بدأت الدول العربية التي تعاني من مشكلة ارتفاع حجم الديون الخارجية والعجز عن خدمة ديونها ، باتباع إجراءات تقشفية بوقت مبكر يعود لثمانينات القرن العشرين، دون إشراف أوتمويل صندوق النقد والبنك الدولي لهذه البرامج.

لكن الآثار الاقتصادية السلبية لحرب الخليج١٩٩١م وما خلفته من أزمة ركود في الاقتصاد العربي، أعاقت تنفيذ هذه البرامج فوجدت الدول العربية نفسها في عجز تام عن تسديد أقساط الديون ومتابعة برامجها الاقتصادية الإصلاحية، مما دفعها لإبرام اتفاقات منفردة مع البنك وصندوق النقد الدوليين، لتمويل برامجها الإصلاحية وتصحيح سياساتها المالية والتشوهات في الاقتصاد الكلي بتطبيق نهج التصحيح الهيكلي وفقَ برامج زمنية محددة لإنجاز هذه الاستحقاقات، قبل أن تبدأ بتطبيق برامج الخصخصة والاندماج في الاقتصاد العالمي.

وإذا كان من المهم الإحاطة بجميع التجارب العربية ، فإن ظروفها كانت متشابهة وخطواتها متماثلة، مع اختلاف خصائص تجربة كل بلد و يمكن تمييز التجارب التالية:

١–التجربة المصرية:مرت مصر بظروف اقتصادية صعبة في مرحلة الانتقال من الاقتصاد المخطط مركزياً في الحقبة الناصرية، إلى مرحلة الانفتاح الاقتصادي التي بدأت مع فترة السادات،وكان توقيع اتفاقيات كامب ديفيد مع (إسرائيل) ١٩٧٨–١٩٧٩م قد أثر سلباً على الاقتصاد المصري، نتيجة لعزلة مصر بسبب قرار المقاطعة الاقتصادية العربية لها.

كما لم تتدفق المساعدات الأمريكية والاستثمارات العالمية الضخمة الى مصر كما كان مأمولاً من اتفاقيات كامب ديفيد ، وأدت سياسة الانفتاح الاقتصادي بدون ضوابط إلى أزمات ثقيلة في الاقتصاد المصري، فارتفع العجز في الميزان التجاري ونشطت السوق السوداء للدولار، كما ارتفع الحجم الاسمي للديون الخارجية، و لم تعد الصادرات المصرية كافية لتغطية خدمة الديون ، وتوقفت مصر عام ١٩٨٧م عن خدمة ديونها.فاضطرت للدخول في مباحثات مع صندوق النقد الدولي في عام ١٩٨٧م للبدء بتطبيق برنامج تثبيت هيكلي مدته ١٨شهراً مقابل جدولة ديونها، لكنها بدأت بتطبيق برنامج تثبيت دون تدخل مباشر من الصندوق .

في عام ١٩٩١م تبين أن برنامج التثبيت لم يحقق أياً من أهدافه، فاستدعت الحكومة المصرية صندوق النقد إلى عقد اتفاق مدته ثلاث سنوات لتنفيذ برنامج للإصلاح على مرحلتين، تبدأ المرحلة الأولى بالتثبيت وإزالة الاختلالات المالية،وتنتهي المرحلة الثانية بتطبيق برامج الخصخصة.

تميز البرنامج المصري باعتماده أسلوب إدارة جانب الطلب وضبط النفقات العامة، والبدء بإصلاح الجانب المالي لخفض العجز في الموازنة العامة، والسيطرة على التضخم، وبناء جدار ائتماني.فقد بدأ المصرف المركزي بتحرير أسعار الصرف للجنيه المصري بشكل تدريجي، ونجح في القضاء على السوق السوداء ، وتمكن من تحرير أسعار الفائدة المصرفية على الموجودات في البنوك بالجنيه المصري من ٨% الى ١٢% وساعدت ظروف انخفاض أسعار الفائدة العالمية على الدولار في ذلك الحين الى ٣% في إنجاح هذه الخطوة، مما مكن من ضبط أسعار الصرف وتخفيض العجز في الموازنة عبر منح أذون على الخزينة.

كانت أهم نقاط الخلاف بين مصر وصندوق النقد الدولي في تنفيذ البرنامج المصري للتحرير الاقتصادي قد تركزت في مسألتين:

١- عدم موافقة مصر على تخفيض قيمة سعر صرف الجنيه المصري بنسبة ٣٠% ليكون سعر صرف مساوياً للسعر الحقيقي، لأن ذلك سيؤدي لرفع قيمة فاتورة الواردات بمقدار ١٥ مليار دولار.

٢- عدم تخفيض حجم الاحتياطي الخارجي البالغ آنذاك ١٩ مليار دولار، لإن هذا الاحتياطي مثل جدار ائتمان لمصر وكان يكفي لتغطية الواردات لمدة ١٨ شهراً.

من جهة أخرى خدمت الظروف السياسية البرنامج المصري ، فقد ساهمت زيارة الرئيس حسني مبارك إلى واشنطن في تموز ١٩٩٦م بإسقاط ثلاث شرائح من الديون المصرية دفعة واحدة، فانخفضت الديون المصرية الخارجية من ٣١ملياردولار الى ٢٠،٢ مليار دولار وأصبحت لا تزيد على ٦٠% من قيمة الناتج المحلي المصري، كما انخفضت خدمة الديون إلى ١٤% من قيمة الصادرات، وتراجع العجز في الموازنة من ٢٤% عام ١٩٨٨م إلى١،٥% في عام١٩٩٦.وأمكن خفض معدل التضخم حسب أرقام أسعار المستهلك من ٢٠،٧% الى ٩،٣% خلال الفترة ذاتها. وكان البرنامج المصري قد بدأ بتطبيق برنامج للتصحيح الهيكلي وانتهى بتطبيق برنامج للخصخصة.

-برنامج الخصخصة في مصر: شرعت مصر بتنفيذ الإصلاحات المالية والتثبيت الهيكلي ، برعاية صندوق النقد الدولي تمهيداً لانتقال الاقتصاد المصري إلى اقتصاد السوق وتهيئة الظروف الملائمة للبدء بتطبيق برامج الخصخصة.

لكن في البدء لم يكن ممكناً الحديث عن الخصخصة قبل تهيئة الاقتصاد لهذه المرحلة، وتهيئة الرأي العام المصري لقبول الفكرة. حيث لم يكن ممكناً قبول الرأي العام فكرة خصخصة القطاع العام ، هذا القطاع الذي ظل لفترة طويلة يمثّل دور المعيل ورب العمل لغالبية الشعب المصري، فحتى عام ١٩٩١م كانت مساهمة القطاع

العام المصري في الاقتصاد تساوي ٨٠% من الصادرات المصرية و٥٨ % من قيمة الناتج المحلي الإجمالي.

بدأ التمهيد للخصخصة بإصدار القانون رقم ٢٠٣ لعام ١٩٩١م (قانون القطاع العام للأعمال) لإضفاء الطابع القانوني على عملية تحويل القطاع العام للاستثمار، إضافة لذلك ظهر قانون الشركات القابضة ، الذي ساعد على تأهيل المؤسسات العامة قبل أن يتم نقل إدارتها للشركة القابضة، ومن ثم الشروع بعملية التخصيص.

في حزيران ١٩٩١م تم حصر الشركات التي ستخضع للخصخصة وبلغ عددها ٣١٤ شركة، وتعادل هذه الشركات ١٥% من قيمة ممتلكات القطاع العام ، التي كانت تقدر بحوالي ٦٠٠ مليار جنيه مصري،كما تم سن قانون يسمح بإنشاء بنوك الاستثمار وسمح القانون ٩٥ لعام ١٩٩٢م بتأسيس شركات السمسرة والترويج، بهدف تسويق الشركات التي سوف تتبع للشركات القابضة، كما جرى تقييم الشركات التابعة لها من قبل استشاريين محليين وأجانب.

إضافة لذلك لم يكن ممكناً الشروع بالخصخصة دون إعادة أحياء سوق البورصة المصرية بالقانون رقم ٩٥ لعام ١٩٩٢م لتسهيل عملية التداول لأسهم الشركات القابضة.وتم تنفيذ برنامج الخصخصة المصري على عدة مراحل:

١-المرحلة الأولى ١٩٩٣-١٩٩٥م:

تم تخصيص ٣ شركات بالكامل و طرح أسهم ١٣ شركة أخرى لتخصيص شرائح نسبتها تترواح بين ١٠-٢٥% من قيمتها الاسمية. وفي عام ١٩٩٥م تم تخصيص ٣٠ شركة منها ٣ شركات تم بيعها بالكامل للقطاع الخاص، ونحو ١١ شركة تم بيع نسبة من قيمتها على شكل أسهم للعمال والموظفين.

٢-المرحلة الثانية١٩٩٦-١٩٩٨م:

في عام ١٩٩٦م جرى خضخضة ٧٥ شركة، منها ١٤ شركة تم بيعها للقطاع الخاص و٣٩ شركة تم بيع ٤٠% من أسهمها.واستمر برنامج الخصخصة حتى عام

٢٠٠٠م حيث تم طرح ٧٥ شركة وخصخصة ٥٠ شركة منها، كما تم إدراج ٢٠% من أسهم شركة مصر للطيران عام ٢٠٠٦م للاكتتاب العام والخصخصة.وكانت الشركات التي تم خصخصتها، تعمل في الصناعات التحويلية (الغذائية، النسيجية ،الدوائية ،الصناعات المعدنية والهندسية)إضافة للسياحة والفنادق والمصارف والنقل البحري.

-نتائج برنامج الإصلاح الاقتصادي في مصر:

لقد لخص الباحثون نتائج التجربة في مصر بين عامي ١٩٩١-١٩٩٨م بما يلي:

١-تخفيض عجز الموازنة العامة للدولة كنسبة إلى الناتج المحلي من٢٠% -١ % .

٢- تخفيض معدل التضخم من ٢١،٧% إلى ٣،٦%

٣- تخفيض حجم الديون الخارجية (بين عامي ١٩٨٠-١٩٩٦م) كنسبة للناتج المحلي من ١٥٩% إلى٦٠%

٤- تخفيض قيمة خدمة الدين من ٣٤% عام ١٩٨٧م الى ١٤،٥% ١٩٩٦م

٥-رفع معدل النمو للناتج المحلي من ١،٩% عام ١٩٩١ الى ٥،٣% عام ١٩٩٨م

٦- رفع حجم الاحتياطي من العملات الصعبة من٣،٩-٢٠ مليار دولار

٧- رفع متوسط الدخل الفردي من ٦٦٠-١٣٨٠دولار

٢-التجربة الأردنية: مرّ الاقتصاد الأردني بظروف صعبة بسبب انخفاض أسعار النفط وانخفاض المساعدات الخارجية و تحويلات العاملين في الخارج.وبعد أن كان معدل النمو الاقتصادي الأردني في السبعينات مطرداً فقد انخفض بين عامي ١٩٨٣-١٩٨٩م إلى أقل من ١% وتراجع إلى نمو سلبي عام ١٩٨٩م.

بدأ الأردن بالشروع بتنفيذ برنامج للتصحيح الهيكلي من تلقاء ذاته في عام ١٩٨٩م ، لكن حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١م حالت دون الاستمرار ببرنامج

التصحيح الأردني، وفي العام المالي ١٩٩٣م عقد الأردن اتفاقاً مع صندوق النقد الدولي لتطبيق برنامج للتصحيح الهيكلي على ثلاث مراحل، جرى تمويلها من البنك الدولي.وكانت الأسباب المباشرة لبرنامج الإصلاح الأردني هي أزمة الديون وانخفاض مؤشرات الأداء في الاقتصاد الأردني التي كانت عام ١٩٨٩م على النحو التالي:

١-العجز في الموازنة الحكومية ٢٥% كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الأردني.

٢- ارتفاع حجم الديون الخارجية إلى١٩٠% من قيمة الناتج المحلي الإجمالي.

٣- ارتفاع خدمة الديون إلى٢٨% من قيمة الصادرات الأردنية.

٤- ارتفاع معدل التضخم حسب أسعار المستهلك إلى ٢٥،٦%

٥- ارتفاع معدل العجز في الميزان التجاري ١٩% من قيمة الناتج المحلي

٦- انخفاض معدل النمو للناتج المحلي إلى أقل من ١%

٧- ارتفاع معدل البطالة إلى ٢٥%

٨- انخفاض الاحتياطات الخارجية فلم تكن تكفي لتغطية الوردات أكثر من أسبوعين.

يمكن تلخيص سمات البرنامج الأردني في التصحيح الهيكلي؛ بتخفيض سعر صرف الدينار الأردني بمقدار٣٠% وتخفيض التعريفة الجمركية من ٥٠-٤٠% وفي المجال المالي تم تحرير أسعار الفائدة المصرفية مع المحافظة على الاستقرار النقدي واحتواء التضخم ، كما جرى تخفيض الإنفاق الحكومي وتحسين التحصيل الضريبي بتبني ضريبة المبيعات.وقد استفاد الأردن من جدولة الديون عام ١٩٩٢م فتم جدولة ٩٠٠مليون دولار في إطار نادي باريس و ٥٠٠ مليون أخرى في إطار نادي لندن، كما أعفت الولايات المتحدة الأردن من ٦٩٦مليون من أصل ديونها المستحقة.

وبعد توقيع الأردن معاهدة السلام مع إسرائيل في (وادي عربة) تم تأجيل دفع الديون المستحقة،وإلغاء الديون المستحقة لنادي باريس ،كما أسقطت كل من ألمانيا

وبريطانيا والولايات المتحدة قسما كبيراً من ديونها وتم تحويلها لمساعدات، فاستفاد الأردن من إلغاء ١،٥ مليار من ديونه وانخفض حجم الدين كنسبة للناتج المحلي من ١٨٦%عام ١٩٩١م الى ١٠٨% عام ١٩٩٨م.

- **برنامج الخصخصة في الأردن:** بدأ الأردن بتطبيق برنامج الخصخصة في أواسط عقد التسعينات، على الرغم من أن ملكية القطاع العام لم تكن تتجاوز أكثر من ٤٠ مؤسسة عامة، إلا أن هذه المؤسسات كانت تشغل نحو ٤٦% من قوة العمل الأردنية، وشارك القطاع العام في حصص من شركات القطاع الخاص تترواح بين ١٠-٥٠%

بدأ البرنامج الأردني للخصخصة بإصدار القانون رقم ١٦ لعام ١٩٩٥م القاضي بإنشاء المجلس الأعلى للاستثمار وتشجيع المستثمرين بتقديم إعفاءات ضريبية عن الدخل للمشاريع لمدة عشر سنوات تترواح نسبتها بين ٢٥% في المناطق المرتفعة النمو وتصل الى ٧٥% في المناطق المنخفضة النمو، وجرى خصخصة عدد من المؤسسات تعمل في توليد وتوزيع الكهرباء، وفي النقل العام والاتصالات السلكية واللاسلكية والإسمنت والفنادق والطيران ، وجرى بيع شرائح من أسهم هذه المؤسسات للمكتتبين تترواح بين ٢٣-٤٠% وقد ساعد على ذلك وجود سوق أسهم أردنية وصدور قانون يمنع الاحتكار.

كانت حصيلة البرنامج الأردني ١٩٩٧م ؛ أن تمكن الأردن من تخفيض معدل التضخم إلى ٦،٥% والعجز في الميزان التجاري إلى ٣% كنسبة من قيمة الناتج المحلي، والعجز في الموازنة إلى ٢،٥% كنسبة من الناتج المحلي، وأصبحت الاحتياطات الخارجية تعادل ١،٦٩ مليار دولار تكفي لتغطية الواردات لمدة ٥ أشهر،كما ارتفع معدل النمو إلى ٦% في العام ١٩٩٤-١٩٩٥م.

٣-التجربة التونسية:تعد التجربة التونسية في التحرير الاقتصادي من أنجح التجارب العربية، فقد بدأت تونس بتطبيق أول برامج للتصحيح الهيكلي، بعد الأزمة المالية في عام ١٩٨٥م -١٩٨٦م التي كانت أهم معالمها : ارتفاع العجز في الموازنة العامة الى ١٢% كنسبة للناتج المحلي ، وارتفاع معدل التضخم إلى ٩،٦% وترافقت الأزمة المالية مع ارتفاع العجز في الميزان التجاري وانخفاض معدل الادخار وارتفاع حجم الديون.

دفعت هذه العوامل مجتمعة بتونس لتبني برنامجاً إصلاحياً في آب عام ١٩٨٦م يرمي لتحقيق حزمة من الأهداف تتلخص : بتخفيض نسبة العجز في الموازنة العامة وفي الميزان التجاري، وتخفيض معدلات التضخم والبطالة وتأمين الاستقرار المالي.

بدأ البرنامج التونسي بتطبيق سياسات مالية انكماشية،واستخدم جانب إدارة الطلب، كما وضع الخطة الخمسية السابعة (١٩٨٧-١٩٩٢) التي تبنت مفهوم التصنيع من أجل التصدير.وفي المجال المالي والتجاري نهجت تونس برنامجاً للحد من الإنفاق الحكومي العادي والاستثماري، وتحرير التجارة الخارجية بإلغاء القيود على الواردات وتحرير الأسعار.كما لجأت تونس إلى إصلاح نظامها الضريبي، فقامت بتخفيض الضرائب على الدخل والصادرات والأنشطة الإنتاجية وعلى أرباح الشركات من٦٨-٣٥% بهدف تشجيع المستثمرين، واتبعت سياسات مالية مقيدة لمعالجة التضخم ، كما ألغت القيود المصرفية وحررت أسعار الفائدة بشكل متدرج.

ترافق التصحيح المالي في تونس مع البدء بتطبيق برامج الخصخصة، فقد تشكلت لجنة تونسية وبالتعاون مع صندوق النقد الدولي عام ١٩٨٦م لدراسة برنامج الخصخصة، فانتهت اللجنة بإصدار قانون التخصيص في عام ١٩٨٦م الذي حدد ٢٠٠ شركة في القطاع العام، سيجري إعادة تأهيلها وطرحها على الجمهور .

كما تمكنت تونس من تحويل الديون الخارجية إلى ديون داخلية ، بمنح حقوق المكتتبين على الأسهم كحقوق ملكية، وجرى خصخصة مجموعة شركات تعمل في النسيج والملبوسات، والمصارف والفنادق والسياحة.

بالإضافة لذلك تبنت تونس استراتيجية تنمية الصادرات لجذب الاستثمارات الأوربية لاسيما الفرنسية والبريطانية ، وجرى التركيز على جذب الاستثمار إلى قطاع التكنولوجيا الحديثة كالاتصالات والكمبيوتر والبرمجيات، إضافة إلى قطاع الخدمات، فوقعت بروتوكول مع المجموعة الأوربية في سبتمبر ١٩٩٦م أعطى أفضلية للمنتجات التونسية لدخول الأسواق الأوربية، التي توجهت نحوها ٧٥%من الصادرات التونسية.

لقد حققت تونس نتائج طيبة في برنامجها الإصلاحي يمكن تلخيصها بما يلي :

١- تخفيض عجز الموازنة كنسبة للناتج المحلي من ١٢ إلى ٤%

٢- تخفيض معدل التضخم من ٩،٦ إلى ٣،٧%

٣- تحقيق معدل نمو في الصادرات بين ١٩٩١-١٩٩٣م مقداره ٩% (شكلت المنسوجات نسبة ٤٢% من الصادرات).

إضافة للنهوض بالسياحة التي تؤمن دخلاً يصل الى ٣ مليار دولار سنوياً لتنويع مصادر الدخل،إذ لم تكن صادرات تونس من البترول والمعادن تتجاوز ١٦%.

٤-التجربة الجزائرية

تعد تجربة الجزائر في التحرير الاقتصادي والانتقال من اقتصاد مخطط مركزياً إلى اقتصاد السوق من أكثر التجارب في الوطن العربي دراماتيكية، في صراعها مع صندوق النقل الدولي من جهة والنتائج الاجتماعية المأساوية المترتبة عن التحرير الاقتصادي من جهة أخرى.

لقد بدأت الجزائر برنامجاً ذاتياً للتصحيح الهيكلي في عام ١٩٨٨ م تحت تأثير الديون الخارجية وارتفاع حجم خدمة الديون . وطبقت سياسة انكماشية للحد من التضخم وتخفيض العجز في الموازنة، لكن برنامج الجزائر ارتهن للظروف السياسية الداخلية وتغير الحكومات وبرامجها الاقتصادية المختلفة والمتباينة في أكثر من مرة.

ففي مطلع التسعينات تفاقمت الأزمة الاقتصادية ،فارتفعت معدلات البطالة والتضخم وحجم خدمة الديون . وعلى الرغم من أن الجزائر كانت من البلدان المصدرة للنفط إلا أن حجم تجارتها الخارجية البالغ ٨ مليار دولار لم يكن يكفي لتغطية أكثر من ٨٤ % من خدمة الديون في عام ١٩٩٠-١٩٩١م وكان معدل البطالة قد وصل إلى ٢٧% و ارتفع معدل التضخم إلى أكثر من ٢٥ % ولم يكن الاحتياطي الخارجي من العملات الأجنبية يكفي لتغطية الواردات لأكثر من ثلاثة أشهر.فاضطرت الجزائر في حزيران ١٩٩٢ للموافقة على شروط صندوق النقد الدولي بأن يمنحها قرضاً بقيمة ٨٠٠ مليون دولار لمدة ١٨ شهرا لتغطية العجز في ميزان المدفوعات، مقابل تخفيض سعر صرف الدينار بنسبة ٨٠% وتحرير التجارة التي كان يسيطر عليها القطاع العام بشكل كامل،والشروع بتطبيق برنامج للخصخصة.

من جهة أخرى كانت الجزائر قد خضعت لشروط مجحفة جداً مع الجهات الدائنة، فقد دفعت لقاء خدمة ديونها في الفترة بين ١٩٨٦ – ١٩٩٢ نحو ٥٠ مليار دولار في حين لم تستلم من القروض أكثر من ٢٥ مليار دولار.

إتبعت الحكومة الجزائرية في معالجة الدين الخارجي مبدأين أساسيين: تقليص الواردات وتخفيض الإنفاق الحكومي.ومن المفارقة أن الفائض في الميزان التجاري كان بحدود ٤ مليار دولار في حين كانت خدمة الدين تتجاوز ٩ مليار دولار أي لم تكن تكفي لأكثر من ٤٥ % من قيمة خدمة الديون .

أفرزت هذه الظروف المتعثرة في التحرير الاقتصادي مشكلات اقتصادية واجتماعية خطيرة كالبطالة المرتفعة والفقر.وكانت هذه البيئة مناخاً ملائماً لنمو تيارات أصولية غير متنورة ، على أثر إلغاء الانتخابات البرلمانية ، التي أدت لفوز ساحق (لجبهة الإنقاذ) وهو تيار إسلامي متنور، وعاد العسكريون للسلطة بعد إلغاء الانتخابات مما أدى لاشتعال الحرب الأهلية في الجزائر لسنوات طويلة،استنفدت طاقة المجتمع الجزائري والموارد الوطنية وحطمت كل إنجازات الشعب الجزائري في الحرية والاستقلال والسيادة والتطور الخلاق المستقل.

وعندما وصلت الحكومة الجزائرية لطريق مسدود في معالجة الديون وارتفاع معدلات التضخم والبطالة بشكل لم يسبق لهما مثيل لجأت إلى التغيير السياسي، فظهرت حكومة جديدة مؤمنة بالانفتاح والتحرير الاقتصادي، وافقت على شروط برنامج صندوق النقد الدولي في الإصلاح ، وقامت بتخفيض سعر صرف الدينار الجزائري عدة مرات، وشرعت بتطبيق برنامج للخصخصة، فباشرت بإعادة جدولة الديون الخارجية عام ١٩٩٤م وطلبت من نادي باريس تأجيل ٥,٣ مليار من الديون الرسمية ، وفي تموز ١٩٩٥م طلبت أيضاً من صندوق النقد الدولي برمجة ٧،٥ مليار دولار وفترة إمهال لدفع الديون المستحقة على مراحل طويلة تكون الدفعة الأخيرة في عام ٢٠١٠م.

تمكنت الجزائر بهذه الطريقة من تخفيض قيمة خدمة الدين من ٨٥٪ من قيمة الصادرات عام ١٩٩٣م إلى ٤٤٪ في عام ١٩٩٥م ومن التغلب على التضخم بتخفيضه من ٢٥ ٪ عام ١٩٩١م إلى ٧,٥ عام ١٩٩٦م . وفي عام ١٩٩٦ لجأت إلى نادي لندن لجدولة ديون قصيرة الأجل بقيمة ٣,٢ مليار دولار.

هكذا فإن النموذج الجزائري لم يحظ برعاية أوربية وغربية كما كان متوقعاً على غرار البرنامج التونسي ، وكما يرى د . صباح نعوش فإن الديون الجزائرية ولأسباب

تتعلق بسياستها الخارجية ونزوعها نحو استقلالية القرار الاقتصادي، لم تعامل معاملة الديون المصرية من قبل الجهات الدائنة، التي أسقطت عن مصر ٥٠% من ديونها الخارجية بسبب مواقفها السياسية في حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١م ،حيث زعمت مصر أنها خسرت نحو ٢٠ مليار دولار بسبب الحرب بسبب انكماش الصادرات المصرية لدول الخليج وانخفاض حجم تحويلات العمال المصريين لا سيما بعد غزو الكويت وعودة نحو ٦٠٠ ألف منهم إلى مصر،فقد خضعت الجزائر لشروط مجحفة جداً ودفعت ثمناً باهظاً لتحرير اقتصادها.

على أية حال انخفضت قيمة الديون الجزائرية نتيجة لموافقة صندوق النقد الدولي على جدولة الديون لتبلغ قيمتها ٢٠ مليار دولار، بدلاً من أن تكون ٢٦ مليار دولار نتيجة لوفائها بالتزاماتها.

لكن النتائج الإيجابية لبرنامج الإصلاح الجزائري لم تظهر إلا في عام ١٩٩٧م حيث تمكنت الجزائر من تحقيق معدلات مقبولة في الناتج الاقتصادي ،وتصحيح الخلل المالي وإصلاح النظام الضريبي، حيث بدأت منذ عام ١٩٩٣م بتخفيض الضرائب على الدخل والأنشطة الإنتاجية بنسبة ٢٠% وقامت بتحرير التجارة الخارجية وإلغاء القيود على الواردات ، فتمكنت الجزائر من تحقيق وفر في الاحتياطات الخارجية قدره ٧,٥ مليار دولار في عام ١٩٩٧ كان يكفي لتغطية الواردات لمدة ٩تسعة أشهر، وتمكنت من تحقيق فائض في الموازنة العامة .

تابعت الجزائر برنامج التحرير والخصخصة فكانت في عام ٢٠٠٤م قد أدرجت ٩٤٢ شركة عامة للخصخصة تعمل هذه الشركات في مختلف قطاعات الاقتصاد، برأسمال يصل إلى ٨٠٠ مليار دينار .هكذا مر الاقتصاد الجزائري بفترة انتعاش كبير بين أعوام ٢٠٠٤-٢٠٠٦م بعد ثورة أسعار النفط الثانية وأصبحت مؤشرات الأداء الاقتصادي جيدة بكل المعايير.

٥-التجربة المغربية: بدأ المغرب بوقت مبكر في تصحيح سياساته المالية وكـان أول برنامج للتصحيح الهيكلي قد بدأ في عام ١٩٨٣م باستخدام جانب إدارة الطلب والتحرير التدريجي لأسعار صرف الدينار وأسعار الفائدة المصرفية.

كان الاقتصاد المغربي قد عانى من تشـرمات في العلاقـات الماليـة الداخليـة والخارجية، فقد بلغ عجز الموازنة ٩,٦% من قيمة الناتج المحلـي، فلجـأ في عـام ١٩٩١م لسياسة نقدية جديدة، تهدف الى ضبط السيولة النقدية والمصرفية والحفـاظ على استقرار أسعار الصرف .

في عام ١٩٩٣ لجأت الحكومة المغربية لأدوات مثل منح أذون الخزانة كوسـيلة نقدية لتغطية الإنفاق في الموازنة، و تمكنت فعلاً من تخفيض العجز بمقدار ثلث قيمتـه عام ١٩٨٥م فوصل إلى ٣,١ % من قيمة الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٩١م وجرى تحرير أسعار الصرف ،فأصبح الدرهم المغربي قابلاً للتداول عام ١٩٩٣م.

في مجال الخصخصة طرحت المغرب عدداً من مؤسسات القطاع العام للخصخصة في قطاع الخدمات والمصارف، وكانت في عام ٢٠٠٤م قد أدرجت ٢٠% من رأس مال البنك المركزي الشعبي للاكتتاب العام

٦-الإصلاحات في دول الخليج العربي:

لم تكن المشكلات التي دعت بلدان الخليج العربي للقيام بإصلاحات اقتصادية من طبيعة مماثلة للمشكلات التي عانت منها البلدان العربية الأخرى.

إذ لم تكن تعاني من مشكلا ت المديونية والعجز في ميـزان المـدفوعات.فقـد ساعدت الموارد المالية من عائدات النفط، على تأمين الوفر اللازم لتغطية النفقات في ميزان المدفوعات وتأمين احتياطي خارجي جيد من العملات الصعبة.

لكن الطابع الريعي والاقتصاد الخدمي الذي غلب على الاقتصـاد الخليجـي جعلها رهينة لتقلبات أسعار النفط في الأسواق الدولية، فبدأت بعد حـرب الخلـيج

الثانية عام ١٩٩١م تعاني من نقص الموارد ، نتيجة الإنفاق الكبير على شراء الأسلحة وعلى تطوير البنى الأساسية للاقتصاد، وتحولت بعضها من بلدان دائنة إلى مدينة، كما أصبحت تعاني من أزمات البطالة بين في صفوف الشباب ومن مشكلات العجـــز في الموازنة، فقد بلغ العجز في الموازنة السعودية عام ١٩٩٦م ٣،٣ % من قيمة النـــاتج المحلي الإجمالي.

كما تأثر الاقتصاد الكويتي بالحرب وبقي مدة ١٥ عامـــاً (١٩٨٠-١٩٩٥م) يعاني من عجز الموازنة حيث بلغت نسبة العجز ٩% من قيمة الناتج المحلي في عـــام ١٩٩١م ، بسبب انخفاض أسعار النفط ونقص الموارد والإنفاق على التســلح ، ولم تتمكن الحكومة الكويتية من التغلب على العجز إلا في عام ١٩٩٧م.

بدأت معظم دول مجلس التعاون الخليجي بتطبيق سياســات ماليـــة حصـــيفة لترشيد الإنفاق وتخفيض العجز في الموازنة .وتمكنت المملكة السعودية من تحرير النظام المالي والمصرفي وأسعار الفائدة و تحرير سعر الصرف للريال فأصبح قابلاً للتحويـــل، واندمجت سوق الأسهم والمال المحلية بالسوق العالمية.

كما قامت البحرين أيضا بإجراءات مماثلة عام ١٩٩٧م بتحرير القطاع المـــالي والمصرفي، وتحرير أسعار الفائدة المصرفية واستخدمت أذون الخزينة لتمويل العجز في الموازنة .لكن معدلات البطالة والتضخم في دول مجلس التعـــاون الخليجـــي كانـــت منخفضة ، فمعدل التضخم ترواح بين ٥,٠- ٢% ومعدل البطالة كان أقل من ٥% وهذا ما مكن هذه البلدان من تصحيح أوضاعها الاقتصادية منذ أواسط التسعينات، والتغلب على المشكلات التي نجمت عن حرب الخليج الثانية، وحققت معدلات نمـــو مرتفعة بين ١٩٩٥-١٩٩٧ تتراوح بين ١٢-١٥% وساعد على ذلك ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية واستقرار أسعاره.

-الخصخصة في دول الخليج العربي

جاءت سياسات الخصخصة في دول الخليج العربي متناغمة مع العولمة و التغيرات الجديدة في البيئة الاقتصادية العالمية والانتقال إلى عالمية السوق. وكانت معظم بلدان الخليج العربي قد بدأت بوقت مبكر نسبياً بتاسيس أسواق بورصة لتداول الأسهم والأموال، إضافة إلى تحرير القطاع المالي والمصرفي، مما مكن هذه البلدان من خصخصة بعض الشركات العاملة في الصناعات التحويلية وفي قطاع الخدمات .

شرعت معظم دول مجلس التعاون الخليجي بتطبيق برامج الخصخصة في عقد التسعينات، وشمل البرنامج مؤسسات تعمل في التعدين والبتر-وكيماويات والاتصالات والمياه والكهرباء والخدمات والفنادق والطيران ، فقامت البحرين مثلاً بخصخصة ٢٠% من أسهم أكبر شركة لإنتاج الألمنيوم (ألبا) التي تصل قيمة أسهمها الدفترية إلى أكثر من ٢ مليار دولار ، و خصخصت قسماً من أسهم الشركة العامة لصناعة الأغذية والتجارة ، كما قامت بطرح أسهم نحو ٣٤ شركة يصل رأس مالها الى ٦ مليار دولار.

في الكويت ونتيجة الظروف التي مرت بها بعد الاجتياح العراقي ، اتبعت الحكومة توصيات صندوق النقد الدولي ، فقامت بخصخصة أسهم نحو ٧٤ شركة صناعية محلية بنسبة ٤٨% من قيمتها الدفترية ، وطرحتها للتداول في بورصة الكويت، وكانت قيمة أصول الشركات التي أُدرجت على قائمة الخصخصة تصل قيمتها الدفترية إلى ١٣ مليار دولار ، وهي مؤسسات تعمل في مجالات توليد الطاقة الكهربائية وإنتاج مياه الشرب، والاتصالات السلكية واللاسلكية إضافة لشركة الطيران الكويتية.واتبعت الكويت أساليب مختلفة للخصخصة منها طريقة البيع بالمزاد العلني، أو عن طريق صناديق الاستثمار أو عن طريق الاكتتاب العام وبيع الأسهم .

كما لجأت كل من سلطنة عُمان وقطر أيضاً لأساليب مماثلة، فقامت بخصخصة مؤسسات تعمل في المصارف والتأمين والفنادق و الطيران وتوليد الكهرباء وتحلية

المياه .وفي المملكة العربية السعودية طرحت الحكومة ٣٧ شركة تعمــل في مجـــالات إنتاج الإسمنت و توليد الكهرباء وتحلية المياه للخصخصة وتمتلك الدولة نحـــو ٧٠ % من أسهمها،وكان يجري تداول أسهم جميع هذه الشـــركات في ســـوق البورصـــة السعودية.

في الإمارات بدأ أول برنامج للخصخصة بوقت مبكر في عام ١٩٨٤ م حيث تم طرح ٤٠ % من أسهم شركة الاتصالات وأسهم المصـــرف العـــربي للاســـتثمار والتجارة الخارجية وشركة العين للألبان، بالإضافة إلى أسهم شركة طيران الإمارات ، وهي من أكبر شركات الطيران في الوطن العربي.وتسارعت حركـــة الخصخصـــة في الإمارات وباقي دول مجلس التعاون الخليجي في عـــام ٢٠٠٤-٢٠٠٦م فأدرجـــت المملكة السعودية على قائمة الخصخصة أكبر شركات التعدين(ســـابك) والشـــركة الوطنية للتأمين ونحو ٢٠% من أسهم شركة (اتحاد الاتصالات) وقطـــاع الهـــاتف المحمول. كما أدرجت الكويت شركة الخطوط الجوية الكويتية كشـــركة مســـاهمة عامة.و أدرجت حكومة الإمارات قطاع المياه والكهرباء في أبو ظبي للخصخصة وتم خصخصة ممتلكات بلغت قيمتها ١١ مليار دولار(٣٨ مليار درهم).

٧-**التجربة اليمنية**: عاني اليمن من آثار حرب الخليج الثانية وُحرم مـــن أهـــم مصدر للحصول على القطع الأجنبي بعودة قرابة ٨٠٠ ألف عامل يمني بعد الحـــرب. إلى جانب معاناته من الحرب الأهلية اليمنية ومحاولة إعادة توحيد شـــطري الـــبلاد بالقوة.فبدأت الأزمة الاقتصادية في اليمن تتفاقم فبلغت أوجها عام ١٩٩٥ م إذ وصل معدل التضخم إلى ٤٥% و نسبة العجز في الموازنة بلغت ٢٨ %من قيمـــة النـــاتج المحلي .

لم يكن أمام اليمن خيارات كثيرة للتغلب على الأزمة، فلجأ لزيادة الإصـــدار النقدي في ظل انخفاض موارد الخزينة وارتفاع معدل التهرب الضريبي، ممـــا أدى الى ارتفاع معدل التضخم إلى ١٠٠% وارتفاع معدل البطالة لأكثر من ٢٥% ودخـــل

الاقتصاد اليمني في مرحلة الركود. هذه العوامل مجتمعة دفعت اليمن باتجاه مماثل للدول العربية الأخرى، بإجراء تصحيح هيكلي للاقتصاد اليمني تحت رعاية صندوق النقد الدولي فبدأ اليمن بتطبيق برنامجه الإصلاحي في آذار عام ١٩٩٥م .

بدأ البرنامج اليمني بضغط النفقات الحكومية ، والعمل على إصلاح النظام الضريبي لتحسين دخل الموازنة. كما تم توحيد سعر الصرف واستخدام أذون الخزانة القصيرة والطويلة الأجل لتمويل العجز في الموازنة ،للسيطرة على التضخم ،وبالتالي تخفيض معدلاته الى ٤,٦% عام١٩٩٧م، وخفض عجز الموازنة إلى أقل من ١% عام ١٩٩٦-١٩٩٧

-**أسواق الأسهم العربية**: من الجدير بالذكر أن معظم الدول العربية باستثناء (ليبيا وسوريا) قد أسست أو أعادت إحياء أسواق الأسهم المحلية، التي كان لها دور كبير في تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي والخصخصة . وتعد أسواق الأسهم في دول الخليج العربي من أكبر الأسواق العربية وكانت قد قفزت قفزات كبيرة في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٦م فبلغت قيمتها ١٠٠٠مليار دولار (تعادل ٤ % من حجم السوق العالمية) وتعتبر السوق السعودية أكبر أسواق الخليج تليها في الأهمية سوق الإمارات للأسهم والأوراق المالية ،ثم تأتي في المرتبة الثالثة سوق الكويت للأسهم والأوراق المالية،وتلي السوق المصرية الأسواق الخليجية في الأهمية .وفي عام ٢٠٠٤م كانت قيمة الأسهم المتداولة في الأسواق العربية تعادل ٥٦٨ مليار دولار،وحققت نمواً بنسبة ١٤٦% عن عام ٢٠٠٣م ثم قفزت قيمتها لأكثر من ١٠٠٠مليار دولار أواسط ٢٠٠٦م نتيجة لارتفاع أسعار النفط ووجود فوائض مالية.

٨-التجربة السورية في الإصلاح الاقتصادي:

تتميز التجربة السورية في الإصلاح والتحرير الاقتصادي عن سائر التجارب العربية الأخرى. إذ تعد سوريا نموذجاً للبلدان العربية والنامية ذات الاقتصاد المتنوع ، التي مرت عبر تطورها الاقتصادي والسياسي بمراحل من المد والجزر، والتحول من النظام الليبرالي الى الاقتصاد المخطط .فقد سارت سوريا في الفترة الممتدة من ثلاثينات

حتى ١٩٦٣م في نهج الليبرالية الاقتصادية واقتصاد السوق وشهدت حالة من الازدهار الاقتصادي والتطور الصناعي استمرت حتى نهاية الخمسينات ، لكن بدءاً من ستينات القرن العشرين أخذت سوريا تنحو نحو الاقتصاد المخطــط مركزيــاً في التنميــة ، فاحتكرت الدولة التجارة الخارجية إلى جانب الصناعة الاســتخراجية والتحويليــة، وشهدت خلال هذه الفترة من ١٩٦٥-١٩٧٩م مرحلة من الاستقرار والنمو، إذ بلغ متوسط معدل نمو الناتج المحلي ٦،٥% سنوياً ، وكان معدل البطالة منخفضاً يقل عن ٥% سنويا و سعر صرف الليرة السورية مستقراً ويقل عن ٣ ل.س للــدولار و لم تكن تعاني سوريا بعد من مشكلة النمو السكاني.

لكن في مطلع الثمانينات، بدأ الاقتصاد السوري يمر بمرحلة الركود التضخمي ، إذ انخفض معدل النمو بين (١٩٨٠-١٩٨٥) إلى أقل من ٢% وواجهت الحكومــة نقصاً في المواردوتوقف المساعدات الخارجية ، فلم يكن أمام الحكومة من خيار سوى اللجوء للإصدار النقدي لتمويل مشروعات الدولة وتغطية الإنفاق الحكومي، مما أدى الى زيادة الكتلة النقدية خلال هذه الفترة بمعدل ١٧%سنوياً وهي نسبة تعادل تســع أضعاف معدل النمو الاقتصادي .

أدت هذه السياسة النقدية إلى ارتفاع معدل التضخم إلى ٢٨% حسب أســعار المستهلك، وتدهور سعر صرف الليرة السورية فوصل سعر الــدولار إلى ٥٠ ل.س ، كما ارتفع معدل البطالة الى ١٦،٥% خلال فترة وجيزة لا تتعدى الخمس سنوات ، مما دفع الأمور باتجاه تطبيق سياسات التصحيح الهيكلي والمالي دون إشراف صندوق النقد الدولي.

بدأت سوريا فعلاً باتباع أولى هذه السياسات في عام ١٩٨٣ بالحد من الإنفــاق الحكومي العادي والاستثماري ، للتغلب على عجز الموازنــة، فمنعــت التعــيين في وظائف الدولة منذ عام ١٩٨٥م إلا بوجود شاغر، وربطت زيادة الأجور بمراســيم حكومية.

كما قامت بتحرير الواردات، وسمحت للقطاع الخاص بالاستيراد ومنحته تسهيلات كبيرة بموجب قانون الاستثمار رقم ١٠\١\العام ١٩٩١م لتشجيع الاستثمار وجرى تخفيض ضرائب الاستيراد والتصدير. كما قامت بتعديل أسعار الصرف للقضاء على السوق السوداء وموازاة سعر الليرة السورية مع البلدان المجاورة.

لقد أدت هذه السياسات الى نتائج سلبية، تمثلت بانخفاض معدل النمو الاقتصادي وارتفاع حجم البطالة ومعدل التضخم ودخول الاقتصاد السوري بمرحلة الركود ، وتراجعت نسبة مساهمة القطاع العام في الاقتصاد دون أن يغطي القطاع الخاص هذا الانسحاب. فكانت واردات القطاع الخاص قد ارتفعت بمقدار ٣ أمثال حصته في التصدير، وتراجعت نسبة العمالة في الصناعة الحكومية بين (١٩٨٠-١٩٩٨م) من ٢٤-٩% في حين ارتفعت نسبة العاملين في القطاع الخدمي من ٤٩-٧٢% .

كانت ذروة الأزمة الاقتصادية في سوريا هي في مرحلة الركود التضخمي عام ١٩٩١م، إذ انخفض النمو الى نمو سلبي قدره -٤،٠% وكان معدل النمو السكاني يزيد على ٣،٣% مما أدى الى تبني سوريا مرحلة جديدة من الإصلاحات.

-الإصلاح الاقتصادي في سوريا بين عامي ٢٠٠٠-٢٠٠٤م

لقد بدأت سورية مرحلة جديدة في التحديث الشامل للاقتصاد والإصلاح الاقتصادي في عام ٢٠٠٠م للانتقال إلى اقتصاد السوق (الاجتماعي) دون إهمال النتائج الاجتماعية لهذا الانتقال ، لاسيما التركيز على مسألتي تحسين الأجور ومستويات المعيشة و تخفيض معدلات البطالة والفقر.

تميز النموذج السوري في التحرير الاقتصادي باعتماده على الموارد الذاتية دون تدخل مباشر من قبل صندوق النقد الدولي أو أية أطراف خارجية ، ونظراً لأهمية هذا

النموذج بين النماذج العربية فلا بد أن نتوقف عند سمات هذه التجربة التي يمكن تلخيصها بما يلي:

أ-الأسباب المباشرة لبرنامج الإصلاح: تتضافرت مجموعة من الأسباب الخارجية والداخلية في تبني الجيل الثاني من الإصلاحات في سوريا، ومن هذه الأسباب السياسية خشية أن تتدافع الأمور بطريقة دراماتيكية كما حصل في روسيا عام ٢٠٠١م بإعطاء فرصة لتدخل العوامل الخارجية وتكرار المأساة السوفيتية بالتحول عبرالصدمة، لذلك آثرت الحكومة السورية تبني نهج الإصلاح المتدرج ، والتركيز على الإصلاح الاقتصادي على الطريقة الصينية وتأجيل الإصلاح السياسي.

لم تعاني سوريا فعلاً من أزمة الديون الخارجية، على الرغم من وصول حجم الديون إلى ١٧مليار دولار عام ١٩٩٠م وبلوغه ٢٠،٥٥٧ مليار دولار عام ١٩٩٤م، إلا أن ١٧مليار دولار من هذه الديون كانت ديون مؤجلة للاتحاد السوفيتي، حيث تمكنت سوريا فيما بعد وفي عام ٢٠٠٥م من التفاهم مع الحكومية الروسية الفيدرالية لتسوية الديون السوفيتية وأعفيت من٧٠% من استحقاقاتها ،مقابل تقسيط الدين وتحويل قسم من الديون إلى استثمارات روسية في سوريا.

هكذا انخفضت خدمة الديون السورية كنسبة من قيمة الصادرات، من ٢٨،٧% -٦،٣% بعد حل مشكلة الدين السوفيتي، كما كانت قيمة العجز في الموازنة (التي وصلت إلى ٢٧% كنسبة من الناتج المحلي السوري) لا تشكل عبئاً، حيث يجري تمويل العجز من صادرات النفط، التي كانت تقدر بحوالي ٣ مليارات دولار سنوياً، وكانت حصة النفط من تمويل موارد موازنة قد ارتفعت إلى ٦٥% عام ٢٠٠٣-٢٠٠٤م بعد ان كانت هذه النسبة ٥٠% عام ١٩٩٨م.

هكذا تمكنت سوريا من تسديد خدمة ديونها الخارجية المستحقة، في إطار نادي باريس ونادي لندن، وكان حجم الدين المتبقي حوالي ٩٠٠مليون دولار في

نهاية عام ٢٠٠٣م.وبالتالي لم تكن مشكلة الديون قد أدت لأزمة تتيح لصندوق النقد الدولي إملاء شروطه على سوريا.لهذا لم يكن العامل الخارجي دور يــذكر في تــبني سوريا برنامج الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي مقارنة بالأسباب الداخليــة الــتي تتلخص بما يلي:

١-التنمية غير المتوازنة:شهدت سوريا خلال العقود الثلاث مــن ١٩٧١-١٩٩٠ حالة من التنمية غير المتوازنة جغرافياً، تمثلت بالتركيز على المدن الكبرى مثل (دمشق وحلب وحمص واللاذقية) التي استأثرت بالحصّة الأكبر من الاستثمارات الحكوميــة والخاصة، واستمر هذا الوضع في عقد التسعينات فكان القسم الأكبر من المشــاريع المرخصة بموجب قانون الاستثمار رقم\ ١٠ \ لعام ١٩٩١م وتعديلاته قد ذهــب الى هذه المناطق .في حين كانت حصة المنطقة الشرقية (الرقة ودير الزور و الحســكة) والمنطقة الجنوبية (درعا والسويداء والقنيطرة) مضافاً لها ادلب وجبلة وطرطــوس لا تتجاوز ٢٥% من هذه الاستثمارات، على الرغم من غنى هذه المناطق بالمواد الخــام الزراعية والطاقة، أو المناخ السياحي الجاذب والقرب من الأسواق الخارجية المجاورة، مما أدى لتدفق الهجرة من هذه المناطق إلى المدن الكبرى، بسبب نقص فرص الوصول للدخل في الريف، ونقص الخدمات الضرورية.كما بين تقرير الفقر في ســوريا عــام ٢٠٠٥م أن أعلى نسبة للفقر كانت في المنطقة الشمالية (حلب و ادلــب) والمنطقــة الشرقية تلتها المنطقة الوسطى،وكان في الريف أعلى منه في الحضر.

تمثلت التنمية غير المتوازنة من جهة أخرى بعدم الترابط بين الموارد الوطنية وحاجات الاقتصاد الوطني، بين الموارد البشرية والتعليم واحتياجات سوق العمل ،في ظل ضعف مخرجات التعليم كما أشار التقرير الوطني للتنمية البشرية في سوريا عام ٢٠٠٥.

لهذا تم تطوير نظام التعليم وإحداث ٣ ثلاث مدن صناعية حرة في ريف دمشق (منطقة عدرا) وفي ريف حمص (منطقة حسيا) وفي ريف حلب (الشيخ نجـــار) وهناك مشروعان لمناطق حرة مماثلة في المنطقة الشرقية وأخرى في المنطقة الجنوبية .

كما جرى التوسع في التعليم الجامعي الرسمي بأحداث العديـــد مـــن الكليـــات النظرية والتطبيقية في هذه المناطق، التي كانت مهملة في السابق ، بهدف تحقيق التنمية المتوازنة جغرافياً وتوليد فرص عمل دائمة، والحد من الهجرة إلى المدن الكبرى .

كان المأمول من هذه الإجراءات أن تتدفق الاستثمارات العربية والأجنبية لهـــذه المناطق، إضافة لمناطق التجارة الحرة المحدثة في معظم المنافـــذ الحدوديـــة الســـورية، لتشجيع القطاع الخاص، وزيادة مساهمة التجارة الخارجية في الناتج المحلي الإجمالي.

٢-**مشكلة البطالة:** تتلخص أسباب البطالة في سوريا بارتفاع معدلات النمـــو السكاني في العقود الماضية ، وضعف فعالية القطاع الصناعي الخاص ، مع تراجع دور الدولة والقطاع العام في التنمية .وإذا كان من الصعب الوقوف على معدلات دقيقـــة للبطالة في سوريا، لأسباب تقنية أحيانا ، تتعلق بعدم وجود مصادر وطنية دقيقـــة، أو لاختلاف البيانات الرسمية عن البيانات الحقيقية، وعدم تبني مفهوم إجرائـــي وطـــني لتحديد من هو العاطل عن العمل؟ فإن معدل نمو قوة العمل في سوريا وصـــل عـــام ٢٠٠٠م إلى ٤% وكان عدد الداخلين الجدد لسوق العمل يزيد على ٢٠٠ ألف .

كانت البطالة تتراكم عبر الوقت، نتيجة لتراجع التوظيف في القطاع العام في عام ١٩٨٥م،ومحدودية فرص العمل المأجورة في القطاع الصناعي الخاص ، إذلم تزد عـــن ١٠ آلاف فرصة سنوياً، وفي القطاع العام تراجع معدل التوظيف إلى أقل من١٠ ألف فرصة نظامية، فبلغت نسبة البطالة المقدرة رسمياً ١٠% في حين كانت في التقديرات غير الرسمية تزيد على ٢٠% من حجم قوة العمل .

أدت الضغوط على سوق العمل للنمو السريع للقطاع غير المنظم بسبب تنامي العرض في قوة العمل وانكماش الطلب، حيث بلغت نسبة المشتغلين في هذا القطاع عام ٢٠٠٠م نحو ٤٣% من مجموع المشتغلين في قوة العمل وبلغ عدد العاملين في هذا القطاع حسب الدراسات المسحية ١,٧٥٥مليون

٣-انخفاض معدلات الأجور مقارنة مع تكاليف المعيشة : تراجعت القوة الشرائية للأجور بسبب موجة التضخم التي استمرت من عام ١٩٩٨٥-١٩٩٠م كما ارتفعت معدلات الفقر فكانت نسبة ٧٥% من الأفراد السوريين يقل دخلهم اليومي عن ٢دولارين و نحو٨٠% من العاملين بأجر لدى القطاعين العام والخاص تقل أجورهم عن ١٠آلاف ل.س (٢٠٠دولار) واستمر هذا الوضع حتى عام ٢٠٠١م.

كان انخفاض الأجور وارتفاع تكاليف المعيشة مقارنة مع انخفاض الدخل من الأسباب الاقتصادية المباشرة لظاهرة التسرب في التعليم ، التي جعلت بعض الأسر السورية تدفع بأبنائها وبناتها لترك الدراسة في التعليم الأساسي والجامعي والالتحاق بسوق العمل، بهدف الحصول على دخل إضافي لإعالة أنفسهم ومساعدة الأسرة، مما شكل ضغوطات كبيرة على سوق العمل بسبب زيادة حجم العرض الكلي لقوة العمل مع تناقص حجم الطلب في القطاعين العام والخاص.

٤-ترهل الإدارة: عانت الإدارة في المؤسسات الحكومية السورية من الترهل وتراجع الأداء ، كما في الدول العربية الأخرى ، وبدأ الفساد الإداري (الصغير والكبير) يتغلغل في هذه المؤسسات منذ ١٩٨٣م نتيجة لتدهور قيمة الأجور وانهيار سعر الصرف الليرة السورية.وعبَّرَ الفساد عن نفسه بالهدر في الموارد المالية والاستنزاف الجائر لرأس المال الثابت التراكمي، وتعطيل المؤسسات عن الإنتاج ، وانخفاض القيمة المضافة. وأصبح الفساد الإداري خطراً كبيراً يستنزف الموازنات الاستثمارية ويسبب تآكل رأس المال الثابت التراكمي ،إذ يتم استهلاك الإنفاق الاستثماري للموازنة العامة دون أحداث فرص عمل جديدة، أو حدوث تحسن في زيادة الأجور.

ب ــ محاور الإصلاح الاقتصادي:

تبدلت مفاهيم ومفردات برنامج الإصلاح الاقتصادي السوري كثيراً، وأُعيد ترتيب سلم الأولويات عدة مرات، بالانتقال من الإصلاح الاقتصادي إلى الإصلاح الإداري ، ومن إصلاح القطاع العام إلى تحديثه وإعادة هيكلته.

في عام ٢٠٠٢م جرى التركيز على الإصلاح الإداري وتحديث الإدارات الحكومية، في حين كان عام ٢٠٠٣م هو عام الإصلاح المالي والمصرفي وفي عام ٢٠٠٤م جرى التركيز على الإصلاح الضريبي وكان عام ٢٠٠٥ عام المصارف الخاصة ...الخ

لكن ما هي مفردات البرنامج السوري للإصلاحات ؟وما هي أهم الإجراءات التي قامت بها الحكومة السورية بين عامي ٢٠٠٠-٢٠٠٤م :

١-في الإطار التشريعي: استهلت سوريا القرن الحادي والعشرين بعناوين (التنمية والإصلاح والتحديث) فقامت بسلسلة من الإصلاحات في مجال التشريع الاقتصادي، هدفت من خلالها إلى الانتقال المتدرج بلا أزمات من اقتصاد مخطط مركزياً إلى اقتصاد السوق، مع احتفاظ الدولة بحقوق إدارة الطلب والتّدخل في أدوات السوق، وتوسيع مساحة الرعاية الاجتماعية ، والربط بين جانبي التنمية والتحديث الاقتصادي والاجتماعي وتبني مفهوم (اقتصاد السوق الاجتماعي) رسمياً.

فقد صدر خلال هذه الفترة ما يزيد على ١٥٠ مرسوم تشريعي تتعلق بالمجالات الاقتصادية والإدارية والخدمية والمصرفية والتعليمية والعلاقات التجارية الخارجية..الخ

٢ – إعادة بناء وتحديث الإدارة: لماذا جرى التركيز في سوريا على تطوير التشريع الاقتصادي ومنح الإصلاح الإداري كل هذه الأهمية؟ لأن القوانين والتشريعات تمثل نظم عمل متكاملة لتبادل وتداول المعطيات والمعلومات والرسائل ، التي تنساب داخل الجملة العصبية للعضوية الاقتصادية الاجتماعية، التي يُطلق عليها الإدارة، وتنتقل هذه

التعليمات والمعطيات كانتقال الدورة الدموية في العضوية الاجتماعية داخل مؤسسات المجتمع .

من هنا ظهرت أهمية الإصلاح الإداري في الاقتصاد السوري لتنشيط دورة رأس المال في الاقتصاد السوري. فقد جرى إعادة توصيف الهيكلية الإدارية للوزارات، وتم استبدال عناصر الصفين الأول والثاني في الإدارات الحكومية بعناصر شابة، وتم اعتماد خطط حكومية واقعية لحوكمة العمل الإداري والتشبيك بين كل وزارة ومديرياتها المختلفة ، ضمن مشروع وطني لأتمتة العمل الإداري في معظم الأعمال الحكومية،بهدف تسريع وتيرة العمل ومكافحة الروتين والفساد الإداري وتخفيض حجم المستند الورقي في المعاملات الإدارية،كما جرى اعتماد مبدأ النافذة الواحدة لاختصار الإجراءات وتسريع وتيرة العمل.

٣- الإصلاح المالي و المصرفي والضريبي: كانت الأولوية في أهداف الإصلاح الاقتصادي هي زيادة فرص العمل وتحسين الأجور وفرص الوصول للدخل ، لهذا كان لابد من تحفيز القطاع الخاص المحلي والعربي والأجنبي عبر حزمة كبيرة من الحوافز و الإعفاءات الضريبية، وبهدف تحسين موارد الخزينة والحد من الهدر الموارد المالية ، فتم الانتقال لاعتماد مرسوم إعداد الموازنة العامة الحكومية قبل أن ينتهي العام المالي بمدة أربعة أشهر، لتكون موازنات الوزارات والإدارات حقيقية وواقعية، بدلاً من أعداد الموازنة (كما في السابق) بعد انقضاء العام المالي ذاته بعدة اشهر ووضع موازنات وهمية .كما جرى تخفيض متدرج لحجم بند الإنفاق الاستثماري ، بعد ما تبين أن هناك انخفاض كبير في نسب التنفيذ للمشاريع الاستثمارية الحكومية.

ساعدت هذه الطريقة على تحقيق وفر في الموارد العامة للموازنة بنسبة تترواح بين ٢٥-٣٥% كما تم تخفيض الضرائب على الدخل ورفع حجم الشرائح التي تستحق الضريبة ، فتحسن التحصيل الضريبي بنسبة ٢٥% وتم التغلب على مشكلة العجز.

أما في مجال الإصلاح المصرفي ؛ فقد جرى تعديل التشريعات المالية السابقة المتعلقة بعمل المصارف والسياسات النقدية ، التي كانت تقوم على احتكار الدولة للعمل المصرفي وتثبيت سعر الفائدة ، مما أدى لهجرة صافية لرؤوس الأموال السورية تصل إلى ٢مليارى دولار سنوياً ،كانت تذهب لبنوك الدول المجاورة، وبالرغم من أن عدد سكان سوريا عام ٢٠٠١م كان يقدر بحدود ١٧ مليون نسمة ، فإن موجودات البنوك السورية لم تتجاوز ١٢ مليار دولار، في حين كان عدد سكان لبنان لا يتجاوز ٤ مليون وموجودات المصارف اللبنانية تصل إلى ٤٤ مليار دولار (أي ان حصة الفرد اللبناني من موجودات المصارف أكبر مما عليه في سوريا بمقدار ١٦،٧ مرة) لذلك صدرت عدة تشريعات في المجال المالي والمصرفي، كان أهمها القانون رقم\١٧\لعام ٢٠٠٠م المتعلق بالسماح بتداول العملات الأجنبية وتحويلها وفتح اعتماد بالمصارف الحكومية بالقطع الأجنبي، وصدر قانون ممارسة مهنة الصيرفة في عام ٢٠٠٦م وحل هذا القانون محل القانون رقم ٢٤ لعام ١٩٨٦م القاضي بمنع تداول العملات الأجنبية، مما سمح بتعديل أسعار الصرف تدريجياً وتوحيدها، بعد أن كان هناك نحو أربعة نظم صرف، وكان آخر تعديل في الثلث الأخير من عام ٢٠٠٤م حيث جرى إعداد موازنة عام٢٠٠٥م على سعر صرف الليرة السورية الحقيقي في البلدان المجاورة.

ولتنظيم عمل المصارف والسياسات النقدية صدر قانون إحداث مجلس النقد والتسليف بموجب المرسوم رقم ١٤١ لعام ٢٠٠١م الذي يرسم السياسة النقدية وينظم عمل المصارف، إضافة للقانونين رقم ٢٨و٢٩ لعام ٢٠٠١م المتعلقين بتحرير القطاع المصرفي والسماح لإنشاء المصارف الخاصة وتنظيم عملها.

كان عدد المصارف الخاصة في سوريا عام ٢٠٠٦م قد وصل لنحو ٩ مصارف مرخصة ، منها ٦ ستة مصارف عاملة .بدأت أولى ثلاث مصارف خاصة عملها عام

٢٠٠٣ وظهرت ثمار هذه الخطوة بارتفاع موجودات المصارف الخاصة خلال عـــام واحد ٢٠٠٥م إلى ٢،١ مليار دولار وهي قيمة تعادل تقريباً قيمة الأموال المهـــاجرة سنوياً خارج سوريا.

كما جرى تحرير أسعار الفائدة المصرفية و تخفيضها مـــن ٩-٤٥% وتم تحـــديث النظام الضريبي بموجب المرسومين ٥ و٢٤ لعام ٢٠٠٣م بتخفيض حجم الضـــرائب على الدخل والأرباح ، ومنع الازدواج الضريبي ومكافحة التهرب الضريبي وتـــأمين الشفافية في الضرائب، وقدرت نسبة الإعفاءات على ضـــرائب الـــدخل والأربـــاح بحوالي ٥٠% مقارنة بما كانت عليها في السابق.وقد حقق الإصلاح الضريبي تحسن في التحصيل الضريبي وزيادة في حجم الضرائب بنسبة ٢٠% في العام المـــالي ٢٠٠٤-٢٠٠٥م.

من ناحية أخرى صدر قانون لأحداث السوق السورية للأوراق المالية والأســـهم عام ٢٠٠٥م وقد تباشر السوق عملها مع نهاية العام المالي ٢٠٠٦-٢٠٠٧م.

كما جرى في عام ٢٠٠٦م الترخيص لمصرف تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتم تأسيس أول شركة مصرفية للتأمين برأسمال سوري-كويتي-لبناني،نظراً لأهميـــة قطاع التأمين في السوق السورية.

٤-**تصحيح الأجور وتخفيض العجز في الموازنة** : بدأت سوريا بتصحيح الأجور على عدة مراحل . بدأت المرحلة الأولى مع نهاية عام ٢٠٠٠م فقامت الدولة بزيـــادة الأجور للعاملين في الدولة والقطاع العام بنسبة ٢٥% وأعقبتها في الربع الأول مـــن عام ٢٠٠٢م بزيادة ثانية تصل إلى ٢٠%من الأجر المقطوع مع تصحيح التعـــويض العائلي.وفي عام ٢٠٠٤م كانت الزيادة الثالثة بنسبة ٢٥% أخرى ثم في عام ٢٠٠٦م رفعت الأجور بمقدار ١٠%.

وجرى تعديل قانون العمل بشكل يسمح بظهور آلية جديـــدة تُتـــيحُ مواكبـــة الأجور للأسعار.وجاءت موازنة عام ٢٠٠٥م لترصد ٦١% للإنفاق العادي وتغطية الزيادات في الأجور، ونسبة ٣٩% للإنفاق الاستثماري ؛ وهذا يعني انسحاب الدولة

تدريجياً من الاستثمار، حيث أكتفت بتخصيص ٦٨% من موازنة الاستثمار لتحديث الخدمات والإدارة المحلية، كما هدفت موازنة ٢٠٠٥م لتخفيض العجز الى ٧% بعد أن كان يترواح بين ١٣-١٤%.

تمكنت الحكومة السورية من تحقيق معدل نمو اقتصادي مستهدف عام ٢٠٠٥م وصل الى ٣،٧% وتراجع معدل النمو السكاني الى ٢،٦% أي هناك معدل نمو في الدخل الفردي قدره ١،١%.

٥-تشجيع القطاع الخاص وتعديل قانون الاستثمار رقم(١٠) لعام ١٩٩١م :

صدر قانون الاستثمار رقم \١٠\عام ١٩٩١م وجرى تعديل القانون للمرة الثالثة على التوالي بهدف إزالة جميع القيود أمام المستثمرين السوريين والعرب والأجانب ،في تملك العقارات وحرية تحويل الأرباح ورأس المال الثابت بعد انقضاء مدة محددة، فكان التعديل الأول بالمرسوم رقم (٧) في ١٣/٠٥/٢٠٠٠م و التعديل الثاني في مطلع عام٢٠٠٢م وفي عام ٢٠٠٥ جرى التعديل الثالث للقانون الذي منح مزايا كبيرة للمستثمرين وسمح للأجانب بالتملك ورفع حصة رأس المال الأجنبي إلى ٤٩% من قيمة أسهم الشركات.

بلغ عدد المشاريع المرخصة على قانون الاستثمار حتى نهاية عام ٢٠٠٥م بنحو٦٠٠ مشروع برأسمال استثماري بقيمة٧،٥ مليار دولار أمّنت ٤٠ ألف فرصة عمل.

وفي تقرير بيت الاستثمار العالمي (جلوبال) الخاص عن الاستثمار في سوريا عام ٢٠٠٥م رصد التقرير تطور نسبة الاستثمارات الأجنبية الخاصة في سوريا ، من مجموع الموجودات المالية وتكوين رأس المال الثابت ، فتبين له أنها ارتفعت من ٥،٨%-٢٢،٧% خلال العامين الأخيرين ٢٠٠٢-٢٠٠٤م معتبراً ذلك بمثابة دليل على سرعة انفتاح الاقتصاد السوري.

كانت نسبة **الاستثمارات** الأجنبية في سوريا عام ٢٠٠٥م قد وصلت إلى ٣٠% و في مقدمة الدول العربية المستثمرة في سوريا كانت (السعودية والكويت والأمارات وقطر) وفي مقدمة الدول الأجنبية الصديقة تركيا وألمانيا والصين وإيران.

من بين الشركات العربية والأجنبية خصصت شركة (عارف الكويتية) لبناء مركز مالي وآخر للخدمات الصحية وثالث للتكنولوجيا على أطراف دمشق برأسمال استثماري يصل إلى ٣مليار دولار،كما قامت مجموعة الاستثمار السورية-الألمانية بوضع دراسة لإقامة مشاريع ألمانية تصل إلى ٢مليار يورو تتعلق بتوليد الكهرباء بواسطة الرياح ومصانع للأسمنت وبناء المدينة التكنولوجية.إضافة لذلك كان هناك مشاريع قَطَرية بقيمة ٥٠٠ مليون دولار ومرشحة للارتفاع إلى ١،٥ مليار دولار، كما جرى التوقيع مع شركة روسية لبناء مصفاة للنفط ومجمع ضخم للبترو- كيماويات في دير الزور بكلفة ٢،٥ مليار دولار.

تشير هذه المعطيات إلى نمو حجم الاستثمارات الأجنبية في سوريا، ومدى النجاح في جذب القطاع الخاص ، الذي أصبحت مساهمته في الاقتصاد السوري عام ٢٠٠٥م تزيد على ٧٢% مقابل ٢٣% للقطاع العام ونسبة ٥% للقطاع المشترك.

٦- **مكافحة البطالة:** احتلت مشكلة البطالة المرتبة الأولى في البرنامج السوري للإصلاحات، واتبعت الحكومة أدوات وأساليب متعددة للحد من ظاهرة البطالة ، فكان إحداث (هيئة مكافحة البطالة) التي اعتمدت فكرة التشغيل الذاتي من خلال القروض والمشاريع الصغيرة والمتوسطة ، وقد استندت الهيئة لمسح عدد العاطلين عن العمل ،فقدرت عدد العاطلين عن العمل في سوريا عام ٢٠٠١م بحوالي ٤٤٠ألف شخص يحتاجون لقروض صغيرة ومتوسطة بتكلفة إجمالية تصل إلى ٥٠مليار ل.س (أو مليار دولار) وكان الهيئة منحت قروض لتمويل المشاريع الصغيرة بلغ حجم

القرض ١٠٠ألف ل.س (٢٠٠٠دولار) و قروض المشاريع المتوسطة تتراوح كلفتها بين١٠ — ١٠٠ألف دولار.

بدأت المرحلة الأولى من المشروع في النصف الثاني من عام ٢٠٠٢م وجرى تعديل برامج الهيئة في حزيران عام ٢٠٠٣م حيث أثبتت التجربة وبعد مضي ١٨ شهراً أنها لن تتمكن من إنجاز أكثر من ١١ ألف قرض أسري و٢٥٠٠ قرض للمشروعات الصغيرة (بمعدل ٣٠ ألف فرصة عمل) ومع انتهاء العمر الافتراضي للهيئة نهاية عام ٢٠٠٦م تكون الهيئة قد أمنت ٩٠ ألف فرصة عمل دائمة .

وبعد تقييم هذه التجربة ، والوقوف على الصعوبات التي واجهتها في المجال المصرفي والإقراض والتمويل ، تم إصدار مرسوم تأسيس مصرف خاص لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة عام ٢٠٠٦م.

من جهة أخرى وضعت الخطة الخمسية العاشرة ٢٠٠٦-٢٠١٠م طموحاً بتأمين نحو ١،٢٥ مليون فرصة عمل جديدة مع نهاية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين ، وتخفيض معدل البطالة إلى ٦% وتخفيض نسبة الفقر بمقدار ٢٥% لتصل إلى أقل من ١٦% ورفع حصة الفرد من الناتج المحلي إلى ١٥٠٠ دولار.

كما تم إعادة تفعيل دور مكاتب التشغيل لتسهيل عملية حصر البطالة، وتنظيم استمارات للعاطلين عن العمل، وذلك بافتتاح مراكز تابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في مراكز المحافظات، لتنظيم الطلبات للتوظيف، وبدأت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بأتمتة عمل هذه المكاتب وربطها ببعضها عبر شبكة إنترنت داخلية.فاستطاعت هذه المكاتب تأمين فرص الوصول إلى ٦٥ ألف فرصة عمل (١٠% من عدد المسجلين في هذه المكاتب حتى نهاية عام ٢٠٠٤م).

٧- **تحديث نظام التعليم:** حاولت سوريا الاستفادة من تجارب الدول النامية التي سبقتها في التنمية الصناعية ،ومنها التجربة الماليزية التي اعتمدت على تطوير النظام

التعليمي ، فجرى تحديث مناهج التعليم الإلزامي ،وتشميل المرحلة الإعدادية بالتعليم الإلزامي بدءاً من العام الدراسي ٢٠٠٢-٢٠٠٣م بهدف الحد من التسرب في التعليم الأساسي وظاهرة تشغيل الأطفال ،ولتأخير سن الزواج عند الإناث وتخفيض معدلات الزواج المبكر والخصوبة الكلية.كما جرى التوسع في التعليم العالي لاستيعاب عـدد أكبر من الناجحين في المرحلة الثانوية، وتأمين انتقال الجامعات الحكومية من مرحلة الدعم الحكومي في التعليم إلى مرحلة تأمين مواردها المالية بنفسها، بتطبيق تجربة التعليم الموازي والمفتوح في الجامعات الحكومية منذ العام الدراسي ٢٠٠١-٢٠٠٢م حيث بلغ عدد الطلاب المسجلين في هذين النوعين من التعليم عـام ٢٠٠٣م نحـو ٤٦٥٧١ طالباً وطالبة.

وفي مجال خصخصة التعليم العالي صدر مرسوم رقم\ ٣٦ \العام ٢٠٠١م الذي سمح بإحداث الجامعات الخاصة وتنظيم عملها، فجرى الترخيص لخمس جامعـات خاصة في العلوم الأساسية تعمل في مناطق جغرافية مختلفة من المناطق النامية تعليمياً في سوريا بلغ عدد طلابها عام ٢٠٠٣م قرابة١٣٧٢ طالبـاً،إضـافة لجامعـة الـوادي (الألمانية) في حمص وتم تأسيس أول جامعة افتراضية في المنطقة في سـوريا موجـب المرسوم رقم\٢٥\لعام ٢٠٠٢م حيث باشرت عملها في العام الدراسـي ٢٠٠٢-٢٠٠٣م وبلغ عدد طلابها ٧١٥ طالباً.

ج -**الخصخصة في سوريا وإعادة النظر بدور القطاع العام:** اثـار موضـوع الخصخصة في سوريا حساسية شديدة، سواء لجهة صناع القرار السياسـي أم لـدى الرأي العام السوري.حيث كان يُفهم من الخصخصة بيع مؤسسات القطاع العـام؟ وما يترتب على هذا القرار من نتائج اجتماعية خطيرة، لذلك ظل هذا النـوع مـن التخصيص لفترة طويلة يمثل خطاً أحمراً في سوريا لا يجوز لآية حكومة تجاوزه.

لكن في سوريا هناك أنواع أخرى للخصخصة من الأعلى، أي السماح للقطاع الخاص بالاستثمار في مجالات كانت تمثل احتكارا للقطاع الخاص،لاسيما قطاع الاتصالات للهاتف المحمول، فهناك شركتان خاصتان تعملان منذ عام ٢٠٠٠م ووصل عدد المشتركين في هذه الخدمة مع نهاية عام ٢٠٠٥ إلى ٢،٣ مليون مشترك، إضافة لقطاع المصارف و التعليم العالي والصناعة و الاستثمار الخاص في المناطق التجارية الحرة ..الخ

فقد أشرنا سابقاً أن قانون الاستثمار رقم ١٠\١ وتعديلاته سمح للقطاع الخاص المحلي والعربي والأجنبي بالاستثمار في مختلف القطاعات،وهناك شركات عربية و أجنبية تستثمر في سوريا إضافة للشركات الوطنية، التي تركزت مشاريعها بين عامي ٢٠٠٣- ٢٠٠٥م في الصناعة التحويلية وبلغت حصتها ٧٨% من نسبة التكاليف الاستثمارية ثم قطاع النقل البري والبحري١٥،٤% ثم الزراعة، منها مشاريع فردية وعددها ٣١٨٩مشروعاً و نسبتها ٩٤% من المشاريع المرخصة ،ومنها شركات مساهمة ٧٧ شركة.

أما فيما يتعلق بالقطاع العام فقد جرى تطبيق عدة وسائل لتحرير القطاع العام ، منها فصل الإدارة عن الملكية بموجب القانون رقم٢٠ لعام ١٩٩٤م القاضي باستقلالية المؤسسات في مجال التشغيل والإدارة ، والعمل بمبدأ الريع الاقتصادي لإعطاء المؤسسة فرص العمل بأجواء مماثلة لبيئة القطاع الخاص ، وأصبح القانون مع قانون الاستثمار رقم ١٠ لعام\١٩٩١ الإطار القانوني والمؤسسي لعمل القطاع العام في بيئة جديدة، ويأتي التخطيط التأشيري كدلالة إضافية لتحول مؤسسات هذا القطاع للعمل بأدوات السوق .

في السياق ذاته ، تم إعداد مشروع إعادة هيكلة القطاع العام الصناعي أو اختصاراً مشروع(ISMF) بتمويل وخبرة من مركز الأعمال الأوربي. ويهدف

المشروع لتحسين أداء الشركات في القطاع العام، وجعلها قادرة على العمل ضمن بيئة تنافسية،وفقاً لقوانين السوق، وتدوير العمالة الزائدة (البطالة المقنعة) وإمكانية قيام شراكة أو مصاهرة بين القطاع الخاص الصناعي والقطاع العام، وإحداث تغيير في عقلية ونمط إدارة القطاع العام، بما يتلاءم مع قواعد العمل في القطاع الخاص وفق آليات السوق.

يقوم مشروع (ISMF) هيكلة وتأهيل القطاع العام الصناعي على محورين أساسيين:

١- إعادة هيكلة مؤسسات القطاع العام وإحداث شركة بهذا الاسم

٢- تأهيل العمالة الزائدة وإعادة تدويرها ، وتأسيس شركة لإعادة تأهيل وتوضع العاملين .

كان الهدف من الإصلاح الهيكلي للقطاع العام الصناعي هو التحول النوعي لإدارة القطاع والتخلص من العمالة الزائدة أو البطالة المقّنعة،وتحويل مؤسساته لمؤسسات رابحة تعمل وفق آليات اقتصاد السوق قبل طرحها للاستثمار والخصخصة.

خلاصة القول يمكن وصف التجربة السورية في الإصلاح بأنها تجربة حذرة ، تطبق منهجاً متدرجاً في التحرير الاقتصادي ، خصوصاً في المجالات التي تؤثر على البطالة و الأجور ومستويات المعيشة، لغالبية السكان من العاملين بأجر، الذين تزيد نسبتهم على ٥٦% وبما ان سوريا لم تتعرض لضغوط من المنظمات المالية الدولية،و لم تعان من أزمة اقتصادية يمكن أن تدفع باتجاه تسريع الإصلاح والخصخصة، فأنها فضلت انسحاب القطاع العام بشكل تدريجي من جميع القطاعات (باستثناء النفط) وإفساح المجال أمام القطاع الخاص لينافس القطاع العام .

وفي المحصلة فإن حصة القطاع الخاص في الأنشطة الاقتصادية وصلت عام ٢٠٠٥م إلى ١٠٠% في قطاع الزراعة و٩٥% في النقل البري و٦٦% في الصناعة

التحويلية ونحو ٥٥% في التجارة الداخلية والخارجية . وعلى مستوى الاقتصاد الكلي بلغت نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي السوري عام ٢٠٠٤م نحو ٧٢% مقابل تراجع حصة القطاع العام إلى٢٧،٧% والقطاع المشترك٣،٠ %.

وكانت حصة القطاعات الثلاث في قوة العمل السورية (حسب نتائج مسح الهجرة وقوة العمل) في القطاع الخاص٧٤ % وفي القطاع العام ٢٥% و١% للقطاع المشترك القطاع.

ثالثاً:الإصلاح السياسي في الوطن العربي:

تزامن الحديث عن الإصلاح السياسي في الوطن العربي مع الغزو الأمريكي للعراق ٢٠٠٣م فقد كُتبت عشرات المقالات ، وعُقدت عدة ندوات إقليمية ،شارك فيها كبار السياسيين وصناع القرار الأمريكي ، ونُشرت موادها في الصحف الأكثر رواجاً في الولايات المتحدة ، وترافق هذا الزخم السياسي الأمريكي لترويج فكرة الإصلاحات السياسية في الشرق الأوسط، بالتوازي مع دعوات اليمين الليبرالي الجديد في الولايات المتحدة لفكرة (الشرق الأوسط الجديد) .

فكان مؤتمر دبي الذي انعقد بين ١٧و١٨\٩\٢٠٠٣م لترويج فكرة الشراكة الأمريكية- الشرق أوسطية، وتأسيس صندوق اقليمي لهذا الغرض برأسمال أولي قدره ٢٩ مليون دولار للتنمية في الشرق الأوسط.

وتحدث الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش في اجتماع الدول الصناعية الثماني في ولاية جورجيا الأمريكية في ٨\٦\٢٠٠٤م عن مبادرة أمريكية للإصلاحات في الشرق الأوسط. وتكرر الحديث على لسان مستشارة الرئيس الأمريكي كونداليزا رايس عن (الشراكة من أجل الديموقراطية بين الولايات المتحدة والشعوب العربية في مواجهة الأنظمة السياسية الاستبدادية) على حد زعمها؟.

كما كتب الخبير الأمريكي في الشؤون السياسية للشرق الأوسط وليام كوانت مقالاً بعنوان: (صورة جديدة للمستقبل في مخيلة واشنطن) عن شرق أوسط حديث، وميز بين عالم عربي حديث تمثله (قطر والبحرين والعراق المحتل) وعالم عربي قديم تمثله (مصر والمملكة العربية السعودية وسوريا)...الخ

كان لهذا الخطاب السياسي الأمريكي الخاص دلالة مباشرة عن نوايا مبيتة للولايات المتحدة تجاه المنطقة العربية تركت وقعاً كبيراً في الخطاب السياسي والثقافي العربي، وتواتر الحديث عن ضرورات الإصلاح السياسي في الوطن العربي.

فجاءت الدعوة لعقد مؤتمر قمة عربية في تونس في أواخر آذار ٢٠٠٤م تحت عنوان(الإصلاح في الوطن العربي).لكن المؤتمر لم يحقق أهدافه في الوصول الى صيغة مشتركة للإصلاحات، وبقي الإصلاح السياسي مسألة خاصة بكل دولة عربية على حدة.

كما لجأت بعض الدول العربية إلى إصلاحات جزئية في الأعلام وحرية الرأي وفي النظم الإدارية ومكافحة الفساد.واجتاحت دول الخليج في العوام ٢٠٠٥-٢٠٠٦م موجة من الإصلاحات السياسية والانتخابات لرفع نسبة التمثيل الديموقراطي في انتخابات مجالس الشورى والنواب، ودخول عدد من النساء الخليجيات للسلطة التشريعية والتنفيذية،كما حصل في الأمارات والبحرين والكويت وقطر، وقيام البحرين بإصلاحات دستورية إلى جانب إصلاحات مماثلة في الكويت وعُمان.

لكن يبقى السؤال مطروحاً حول مدى جدية وحدود الإصلاحات السياسية في الوطن العربي؟ وهل تستطيع النظم السياسية العربية فعلاً السير في نهج الإصلاح الديموقراطي إلى النهاية؟ إذ من الواضح أن الإصلاح الاقتصادي في الوطن العربي أسهل بكثير من الإصلاح السياسي ، الذي قد يستهدف بنية النظم السياسية.

لهذا بدأت معظم الدول العربية ، وبوقت مبكر نسبياً، في القيـــام بإصـــلاحات اقتصادية والانتقال إلى اقتصاد السوق عبر الخصخصة وتشجيع القطاع الخاص المحلي والأجنبي ، والاندماج في الاقتصاد العالمي عبر اتفاقيات ثنائية ومتعددة الأطراف مـــع الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة،لإقامة مناطق تجارة حرة،والـــدخول في عضـــوية المنظمة العالمية للتجارة.

حاولت بعض النظم أن تستفيد من الوقت وتأجيـــل الإصـــلاحات السياســـية لتتكيف تدريجياً مع النظام الدولي الجديد، الذي تتزعمه الولايات المتحدة.فالإصـــلاح السياسي في الدول العربية بالمفهوم الأمريكي غير ممكن برأي عدد كبير من المختصين بالشؤون السياسية للشرق الأوسط.لأنه يعني في نهاية المطاف تغيير قواعد اللعبـــة في النظام العربي الإقليمي، وتغيير أسس استمرارية الدولة القطرية ،التي يصفها الـــبعض بالدولة الكوربوراتية (Corporatism) أو بالإدماجية (Inclusionary) علـــى الرغم من الدلالات المختلفة لهذه المفاهيم،من وجهة النظر الغربية.

فهناك أمثلة عن وجهات نظر الغربية لماضي ومستقبل شكل الدولـــة في المنطقـــة العربية التي يُطلقون عليها تعبير (الشرق الأوسط).إذ يعتقد الـــبعض أن دور الدولـــة الادماجية انتهى مع نهاية العصر الذهبي للتنمية في أواخر السبعينات،وانتهت أدوارهـــا إلى دولة (إدارة الأزمات) التي تعيد توزيع المصالح الاقتصادية والأدوار، وتفكك وتجزأ التقسيم الطبقي.ويصبح معها الإصلاح الاقتصادي كما يرى هنري باركي:(بمثابـــة توسيع قاعدة التأييد الشعبي للدولة، بعد أن عجزت عن متابعة دورها كمحرك أساس للتنمية).إذ بدأت الدولة تستقطب فئات جديدة من البرجوازية التجاريـــة أو قطـــاع الأعمال تحت مظلة النظام السياسي للمشاركة في التنمية، في محاولة لتـــغير قاعـــدة التأييد الطبقي للدولة عبر الإصلاح الاقتصادي،وبالرغم من معارضة الفئات الشـــعبية للتحرير السياسي، فالدولة تستطيع المناورة ــ برأي باركي ــ علـــى هـــذه الفئـــات

وإنجازه بطرق متعرجة أو مباشرة، في حين ان الإصلاح السياسي يضع الدولة وطبقة البيروقراطية التي تساندها ، في مواجهة مباشرة مع البرجوازية التجارية التي تشاركها الثروة والقرار الاقتصادي ، فالتحرير السياسي سيدفع البرجوازية التجارية للمطالبة بتوسيع مشاركتها في صنع القرار السياسي .

لكن مع التحول الى اقتصاد السوق يفلت القرار الاقتصادي من يد الدولة تدريجياً، لينتقل الى يد رجال الأعمال.إذ لم تعد اعتبارات أصحاب السلطة تحدد السياسة الخارجية، بل تحددها اعتبارات السوق ، ويحصل في مرحلة التحول انزياح في الحراك الاجتماعي، فتتحول بعض أجزاء من برجوازية الدولة الى التحالف مع البرجوازية التجارية والبحث عن شركاء دوليين،كما تفقد أحزاب السلطة امتيازاتها، وإذا ما فكرت الدولة بالانتقال من صيغة الحزب الواحد إلى تعدد الأحزاب، تصبح الدولة مهددة بالخطر؟ وعليها بدلاً من ذلك البحث عن صيغ جديدة للحكم باستبعاد أو تعطيل فاعلية الأحزاب الكبرى أو تقسيمها إلى أحزاب متعددة كما فعل أنور السادات في مرحلة الانفتاح(١٩٧٤-١٩٧٩م) بالسيطرة على حزب الاتحاد الاشتراكي الحاكم آنذاك في مصر، وتقسيمه الى ثلاثة أحزاب وتشكيل حزب جديد يمثل السلطة والفئات الجديدة وهو (الحزب الوطني).

لكن هذا الاحتمال محفوف بالمخاطر ويوقع الدولة في تناقض جوهري وفي مأزق حقيقي ، نظراً لحالة التشابك بين الحزب والسلطة، فالدولة تريد أن تظهر حيويتها وديناميكيتها بإنجاز استحقاق الإصلاح الاقتصادي والسياسي، والانفتاح على العالم الخارجي، وهذا يحتم عليها التخلي عن صيغة الحزب الواحد ،لكن بهذه الطريقة تفقد شرعية الحكم ؛ فالحزب هو مصدر الشرعية ومنبع السلطة والوسيلة لحكمها؟.

و قد يكون لزاماً عليها المناورة السياسية في مرحلة التحول الاقتصادي نحو الليبرالية واقتصاد السوق كما يرى جون نيلسون:(بالحد من دور القطاع العام

وتوسيع دور القطاع الخاص، وتشكيل فرق (إدارة التغيير) بتركيز السلطة بيدها وحصرها بيد أعداد أقل من الأفراد المؤمنين بضرورة التغيير وتأمين الحماية لهم).

-الإصلاح السياسي والإصلاح الديموقراطي: يميز الباحثون في الإصلاح السياسي بين مفهومي الإصلاح السياسي والإصلاح الديموقراطي،إذ ليس بالضرورة أن يفضي الإصلاح السياسي إلى الديموقراطية؟ وقد ينتهي الإصلاح ببعديه الاقتصادي والسياسي كما في حالة الجزائر إلى مآسي وتراجع قضية الديموقراطية.

كان لشخصية الرئيس الشاذلي بن جديد (١٩٧٥-١٩٨٢م) دوراً مهماً في إدارة التغيير، وإحداث تحولات ليبرالية في الاقتصاد ، بالتحول الى اقتصاد السوق عبر الخصخصة، والإصلاح السياسي بالتحول من صيغة الحزب الواحد الى صيغة تعدد الأحزاب،حيث استطاع الرئيس بن جديد أن يركز سلطة حزب (جبهة التحرير الجزائرية) بيد المكتب السياسي، ثم قلص عدد أعضاء المكتب السياسي من ١٧ عضواً إلى ٧ أعضاء، ونقل السلطة فيما بعد من يد المكتب السياسي الى مكتب الرئيس، وقام بنفسه بوظائف الحزب والدولة معاً، لكن ذلك كلف الجزائر كثيراً مع وصول الإسلاميين بشكل ديموقراطي إلى السلطة ، مما دفع بالعسكريين لإلغاء الانتخابات والتحول إلى نظام الحكم العسكري ،فدخلت الجزائر بحرب أهلية طويلة مكلفة بشرياً ومادياً.

لهذا أصبح السياسيون في العالم الثالث والدول العربية يستخدمون مفهوم الإصلاح السياسي بشكل براغماتي،لكسب قاعدة تأييد من الناخبين أو لإضفاء الشرعية. فالديموقراطية في مرحلة العولمة أو المقرطة(Democratization) أصبحت شعار الرؤساء الجدد في العالم الثالث،ليميزوا أنفسهم عن الرؤساء السابقين، بتأمين قاعدة الدعم للتحرير الاقتصادي ، كما فعل الرئيس التونسي زين العابدين بن علي في تونس بإجراء تحالفات من الباطن مع أحزاب المعارضة.فمن النادر أن تنجح

عملية التحرير الاقتصادي بشكل متواز مع التحرير السياسي كما جرى في التجربة التونسية، دون حدوث هزات سياسية واجتماعية عنيفة.

وفي الأردن نجح النظام السياسي بشكل جزئي بهذا التحول، على الرغم من حدوث مظاهرات معارضة للخصخصة ولتحرير الأسعار على السلع الغذائية الضرورية.

لكن حتى لو كانت عملية التحول الديموقراطي في الوطن العربي محفوفة بالمخاطر، فهناك حاجة ماسة للإصلاح السياسي الديموقراطي، كما إن إصلاح آلية عمل النظام العربي الإقليمي المتداعي تخدم بشكل مباشر الإصلاحات السياسية في الدول العربية.فالنظام الإقليمي العربي معرض للسقوط نتيجة لاتساع مساحة اختراقه عربياً وخارجياً ، وتبدو العلاقة متشابكة ومعقدة بين الداخل والخارج ، عبر شبكة أصحاب المصالح والمؤسسات الدولية والمالية، التي كانت تُحدد دوماً مفردات السياسة الخارجية لدول المنطقة العربية ، التي ارتهنت للسوق الخارجية في التجارة والسياسة ، فدخلت كل دولة عربية منفردة حلبة الساحة الاقتصادية والسياسية الدولية، وكانت السوق الخارجية مصدراً أساسياً للحصول على الريع ومصادر التمويل من القروض والمساعدات،إضافة للتكنولوجيا والسلاح .

هكذا كانت السياسة الخارجية هنا – حسب تعبير بافيلكا- تؤمن للدولة الحصول على ثلاثة أشياء ،أولها الحصول على الريع والعائدات، والثاني هو ضمان استمرار هذه العائدات و الثالث تأمين الحماية السياسية للنظم السياسية.

لهذا فالإصلاح السياسي بالطريق الديموقراطي يبدو صعباً في الدول العربية،لأنه يعني تغيير قواعد اللعبة السياسية واللاعبين الأساسيين ، وإعادة اقتسام كعكة الثروة ومنافع الحكم والسلطة،إذ تصبح صناديق الاقتراع لا الولاء للحاكم او الحزب، هي

١٠٧

التي تقرر شؤون الاقتصاد والسياسة،وآليات السوق لا الأحزاب هي التي تعيد توزيع الثروة القومية.

خلاصة القول من الصعب الحكم على نتائج الإصلاحات في البلـــدان العربيـــة، وعلى الأبعاد الاجتماعية والثقافية لهذه الإصلاحات ، لا سيما وأن النتائج الاقتصادية ما تزال متواضعة و لم تنعكس إيجاباً على تحسن الأحوال المعيشية للمواطنين .

في مجال الإصلاح السياسي تحاول النظم السياسية توخي الحذر في هذا الصـــدد، والحفاظ على الاستقرار وتأجيل فتح ملف الإصلاح السياسي والديموقراطي، وإعطاء الأهمية الأكبر للأحداث الخارجية والاندماج في التكتلات الاقتصادية عبر الاتفاقيات الثنائية أو المتعددة الأطرف.

فثمة إجماع بين الباحثين في الشئون السياسية للشرق الأوســط، بــأن النخــب السياسية العربية، وبالرغم من غياب التقاليد السياسية الديموقراطية والثقافة السياســية الكافية ، إلا أنها امتلكت قدرة كبيرة على المناورة والتكيّف مع المستجدات الدولية، وقد اكتسبت تجربة كبيرة ودرجة عالية من الكفاءة في إدارة الازمات ، والقدرة على التكيف مع القوى الجديدة المسيطرة على النظام الدولي.

الفصل التاسع

العولمة وضرورات التكامل الاقتصادي العربي*

المقدمة:

شغل خطاب العولمة بين عامي ١٩٩٠-٢٠٠٥م اهتمام عـدد كـبير مـن العلماء والباحثين والمثقفين على اختلاف اتجاهاتهم الفكرية والسياسية.

وأثارت الظاهرة اهتمام السياسيين ورجال الأعمال والمستثمرين في الصناعة وإنتاج الغذاء والطاقة والإلكترونيات والبرمجيات وأسواق المال والأسهم.

كما لم يقتصر الاهتمام بظاهرة العولمة على الاقتصاديين فحسب، بل شمـل المفكرين والفلاسفة وعلماء الاجتماع والسياسة والتربية.. الخ.

لكن ما هي العولمة؟ كنا قد أشرنا في فصل التبعيـة، إلى أن نقـاد مدرسـة التبعية، قد تحدثوا بشكل مبكر، سبق الخطاب الفكري الأمريكـي للعولمـة، عـن الإمكانات الهائلة للرأسمالية للانتقال من أسلوب انتاج قومي أو إقليمي إلى تشـكيلة اقتصادية — اجتماعية عالمية ، تدمج الاقتصاد العالمي في نظام اقتصادي واحد.

وقد أكد الباحثون في العولمة علـى اخـتلاف تخصصـاتهم وانتمـاءاتهم الفكريـة والإيديولوجية من جديد، على أن ظاهرة العولمة، تمثل مرحلة انتقال نوعي في التطور البشري، تنزع نحو توحيد العالم عبر الأسواق، وتحرير حركة انتقال الأفكار والسـلع والأموال ، متجاوزة بذلك العقبات والحدود الثقافية والسياسية للدول القوميـة، في إطار الثورة التكنولوجية الجديدة للاتصال والمعلوماتية،التي أحدثت تغيراً كبيراً في نمط حياة البشر وفكرهم عن العالم، باختزال غير مسبوق للزمان والمكـان ، والتبـادل الكثيف للسلع و المعلومات والأفكار السريع بين الأفراد والشعوب، والتأثير المتبـادل

* منشور في مجلة جامعة دمشق للآداب والعلوم الإنسانية،المجلد ١٨ العدد الأول ٢٠٠٢

بين أطراف العالم، مع الأخذ بالحسبان اختلاف درجة وشدة الآثار السلبية والإيجابية لمظاهر العولمة بين دول الشمال المتطور ودول الجنوب المتخلف.

لم يكن لمفهوم العولمة حضور مميز ، في الأعلام والأعمال الأكاديمية، إلا في السنوات العشر الأخيرة من القرن العشرين، لكن في مستهل القرن الحادي والعشرين غدا مفهوم العولمة (Globalization) على كل لسان وأصبح الخطاب الثقافي أو السياسي أو دليل رجال الأعمال، كما يقول عالم الاجتماع الإنكليزي(انتوني جيدنز) لا يكتمل دون الإشارة لهذه المفردة ، وتصدرت العولمة مركز الاهتمام في الساحة الفكرية الدولية وكانت محوراً لندوات ومؤتمرات إقليمية ودولية ، وموضوع لأبحاث ومقلات عديدة.

تم تناول العولمة من زوايا اقتصادية وفلسفية عديدة ،لكن لم يتم تناولها كظاهرة جديدة بطريقة سيسيولوجية ، وقد يكون من الصعب الإحاطة بمختلف جوانبها ، وتقديم تعريف نهائي وشامل للظاهرة ، **وجل ما استطاع** الباحثون الوصول إليه من نتائج هو توصيف جوانب منها أو بعضاً من **مظاهرها.**

ومن المنظور السيسيولوجي لتناول ظاهرة العولمة من الصعب القول أيهما أسبق في الظاهرة الاقتصاد أم الثقافة ؟ الإيديولوجيا أم التكنولوجيا ؟ فجميع الأنساق المعرفية والمجتمعية، تتفاعل ويؤثر بعضها بالبعض الآخر، بشكل غير مسبوق لدرجة يمكن القول: إن العولمة هي نتاج لهذا المركب المعقد لتفاعل مظاهرها المختلفة. فالاقتصادات تتشابه، والأسواق تتحرر، والثقافات تتصارع، وثمة ثقافة جديدة عالمية آخذة بالانتشار، وإن كانت ذات مراجعية أحادية (أمريكية أو غربية) إلا أنها ذات طابع عولمي.

من ناحية أخرى أصبحت العلوم التجريبية تتطور بشكل سريع، وتدخل مكتشفاتها إلى حيز التطبيق لتمس حياتنا مباشرة، كما أصبحت المعارف الإنسانية تتضاعف بسرعة مذهلة، وتنساب بشكل كثيف عبر وسائل الاتصال الفضائية،

السمعية منها والمرئية، أو عبر اتوسترادات المعرفة والانترنت، كما تتسابق الدول فيما بينها لتأخذ كل منها موقعاً أفضل في قطار العولمة؟.

بدت الولايات المتحدة الأمريكية وشركاتها العملاقة هي الممسكة بدفة باخرة العولمة، في محاولة لتوجيه مسارها وفقاً لمصالحها، بفضل احتكار شركاتها الضخمة للبرمجيات و الكمبيتر(ميكروسوفت على سبيل المثال تحتكر ٩٠% من أسواق نظم تشغيل الكمبيوتر) إضافة لاحتكار الإنترنت وشركات الخليوي وشبكات الاتصال عبر الأقمار الفضائية، لدرجة تتداخل مظاهر العولمة مع مظاهر الأمركة **Americanization** وقد يكون النموذج الأمريكي للعولمة هو النموذج الفاعل في الساحة الدولية، وربما الأكثر تأثيراً في حياة الدول والشعوب على اختلاف مواقعها ودرجات تطورها.

وقد تحول الغزو الثقافي الأمريكي عبر برامج ووسائط الأعلام والاتصال لشكل يترع لتشكيل أنماط من التفكير والاستهلاك الشعبي وطرائق العيش مشابهة لنمط الحياة الأمريكي. كما أصبحت المنظمة العالمية للتجارة **W.T.O** تؤدي إلى جانب صندوق النقد و البنك الدوليين أدواراً تقريرية في السياسات الاقتصادية للحكومات لصالح الولايات المتحدة وشركاتها المتعددة الجنسية المنتشرة في العالم، إلى جانب دور المنظمات الدولية الأخرى التابعة للأمم المتحدة، في محاولة لإعادة تشكيل النظام العالمي اقتصادياً وسياسياً ليدور في فلك المركز الأمريكي.

لكن فيما يبدو أن لا أحد بمقدوره التحكم بآليات (ميكانيزم) العولمة، فهي تُحدث آثاراً متناقضة بأفعالها المزدوجة، فتدمج وتكامل الاقتصادات المتطورة والمتجاورة، وتهمش الاقتصادات الضعيفة والمتباعدة، كما تُحدث شروخاً في سلطة الدولة وسيادتها، وتلغي بعض وظائفها،وترسخ أقدام الأقليات الاقتصادية، وتصبح النخب السياسية غير قادرة تارة وغير راغبة تارة أخرى، على فعل أي شيء إيجابي لصالح شعوبها.

أما على الصعيد الثقافي، فالثقافة الغربية باتت تخترق الثقافات المحلية (القومية) وتؤسس لثقافة عالمية واحدة ، وتترك آثاراً مزدوجة في غزوها للثقافات الأخـــرى ، فهي من جهة تحث على الارتقاء بالتعليم والثقافة حيناً، ومن جهة أخرى تعيد إحياء المشاعر الدينية والعرقية والتمسك بالهوية الثقافية ، وتؤســـس لمجتمعـــات عمادهـــا الأساسي العلم والمعرفة وتثير موجات شعبية من الإيمان بالسحر والأوهام والخرافات حيناً آخر...الخ

هكذا إذا كان من الصعب الإقرار بأن العولمة هي ظاهرة اقتصادية بحتة، فمن الواقعية أيضاً الإقرار بأن الغموض يكتنف أبعاد الظاهرة ومستقبل تطورهـــا لدرجـــة يبدو من الصعب الإحاطة بكل أبعادها وجوانبها.

بالنسبة للوطن العربي فإن العولمة تعطي فرصاً لبعض الدول، لكن حظـــوظ الوطن العربي كأمة واحدة متواضعة جداً في العولمة ، فمعظم الدراسات الإســقاطية تشير لتهميش الوطن العربي في المستقبل المعولم، وهناك سيناريوهات مستقبلية للوطن العربي متعددة يتم تصنيعها خارج الوطن العربي، لكن السيناريو الأكثر عقلانية يتمثل بضرورة السعي الحثيث والسريع لأطر من التكتلات الاقتصادية العربية، على قاعـــدة السوق العربية المشتركة في استراتيجية عربية واحدة وشاملة للتكامل الاقتصاد العربي، لتحقيق الوحدة الاقتصادية كمدخل للتنسيق في مجالات أخرى ، وظهور العرب على المسرح السياسي العالمي كطرف مهم في المنطقة وفي العالم.

من التجارب العربية السابقة يمكن القول إن تحقيق الوحدة العربية السياســية لا يتم بقرارات من الأعلى، وبمعزل عن الوحدة الاقتصادية.فالوحدة لا تنشـــأ مـــن الفراغ دون اتفاقيات ملزمة لجميع الأطراف الموقعة على المعاهدات والاتفاقات، بمـــا يسمح بتحرير تدريجي لعناصر التنمية العربيـــة (الأفـــراد - رأس المـــال - الســـلع والمعلومات).

أولاً– العولمة

أولاً– تحديد المفهوم: يثير مفهوم العولمة إشكاليات عديدة كما رأينـــا، إذ لا يمكـــن العثور على تعريف واحد للعولمة، لأن الظاهرة موضوع هذا المفهوم لم تكن سيرورتها قد اكتملت بعد، وتتداخل سماتها وأبعادها بشكل كبير، ومظاهرها المفترضة عديـــدة ، ومن الصعب الركون للتعميم بإعطاء تعريف نهائي وشامل للعولمة.

فظاهرة العولمة مركبة وليست بسيطة، عالمية وليست اقليمية، جديدة وليست قديمة (كما يزعم البعض).وفي الخطاب الثقافي العربي من الواضح أن البـــاحثين العـــرب لم يكونوا على اتفاق تام في تحديد مفهوم العولمة، ولم يتمكنوا من اتخاذ موقف معرفي أو إيديولوجي أو سياسي موحد منها، وهناك غياب لمشروع عربي مشترك حيال العولمة.

–**المعنى اللغوي ودلالات العولمة:** تظهر الدلالات اللغوية للعولمة (**Globalization**) أو بالفرنسية **Mondialisation** أن المعنى الحرفي هنا أقرب لمفهوم الكوننـــة مـــن مفهوم العولمة، وهناك من يستخدم مفهوم الكوننة أو الكوكبة للإشارة للعولمة، لكن ثمة إجماع أكبر على تداول مفردة العولمة أكثر من مفردة كوننة.

هكذا فالعولمة ليست ظاهرة بسيطة، أو مجموعة ظواهر فحسب،بل هي حالة تطور عالمي نوعي من مراحل تطور الرأسمالية ، بصفتها نظامـــاً عالميـــاً أو تشـــكيل اقتصادي اجتماعي عالمي (بالمعنى الخاص لمفردات المادية التاريخية) تطال بقايا الأنظمة المجتمعية السابقة، وُتحدث آثاراً متباينة في الأنساق المجتمعية المختلفة على صعيد المجتمع المحلي والمجتمع الدولي ككل، وتظهر آثارها داخل كل نسق بـــدرجات متفاوتـــة في الشدة، وبدرجات متباينة التأثير بين مجتمعات الشمال والجنوب.

اعطى الباحثون في العولمة ، وكلٍ بحسب اهتمامه أو تخصصـــه، أو موقفـــه المعرفي والأيديولوجي، أولوية أحياناً لهذا الجانب أو ذاك في دراسة العولمة.لكن مـــن الجلي أن الآثار في البناء الاقتصادي التحتي العالمي، كانت أبكر زمنياً ، وأعمق أثـــراً

وأسرع تأثيراً، من خلال عمليات التحرير للأسواق العالمية، مما سهل انسياب حركة التبادل العالمي بشكل أكبر كماً ونوعاً ، في تبــادل كثيــف للســلع والخــدمات والمعلومات، والسرعة الهائلة لتدفق رؤوس الأموال في الأسواق المالية العالمية من حيث حجم وقيمة الأموال والأسهم المتداولة يومياً في هذه الأسواق، ليظهر الدور المتميــز لرأس المال المالي الأكثر حسماً في العولمة من رأس المال الصناعي والتجاري.

وعلى صعيد آخر يبدو أن الأثر السياسي للعولمة أكثر تباطؤاً في تشكيل نظام سياسي عالمي مواز للاقتصاد المعولم.

تدخل التكنولوجيا الحديثة لصناعة الذكاء الاصطناعي، والاتصالات كعامل جديد في العولمة، يعبر عن التطور الهائل واللامحدود للقوى المنتجة العالمية، وتؤدي تكنولوجيــا الاتصال دوراً مميزاً في ترابط العالم، طوعاً أو قسراً، عبرشبكة كثيفة مــن العلاقــات الاقتصادية والسياسية على نطاق المجتمع المحلي أو المجتمع العالمي بآن معاً.

فالشبكات المرئية -المسموعة تعيد تشكيل الوجدان والوعي البشري، وتؤثر على سلوك الأفراد والجماعات، وأذواقهم ومواقفهم وقناعتــهم، في اختــزال غــير مسبوق للزمن والمكان. هذه التكنولوجيا الجديدة للاتصال والمعلوماتية حلــت محــل (تكنولوجيا صناعة المداخن) كما يسميها آ. توفلر وأخذت تمهد للانتقال إلى اقتصاد جديد هو اقتصاد المعرفة وإلى مجتمع عالمي جديد هو مجتمع المعلومات .

لكن هل العولمة ظاهرة قديمة أم حديثة ؟ يذهب بعــض البــاحثين ومنــهم رولاند روبرتسون، للقول أن العولمة ظاهرة متأصــلة في الماضــي، ولهــا مراحلــها التطورية، وقد صاغ روبرتسون نظرية عن العولمة على نحو مشــابه جــداً لنظريــة (مراحل النمو) عند والت روستو. لكن من الصعب الموافقة على تأصــيل العولمــة تاريخياً، وإن كانت المقاربة ممكنة مع نظم سياسية وتجارية عالمية تشكلت في العصور القديمة و الوسطى، فمثل هذا الفهم يطابق بين الرأسمالية والعولمة تماماً في بعد زمــني واحد. على الرغم من ذلك، لا يمكن تجاهل الفعل التاريخي للعولمة، لكن من منظــور

المستقبل لا الماضي، باعتبار العولمة فعل دينامي يتجه نحو صيرورة توحيد العالم، لدرجة يستحيل معها الفصل بين الداخل والخارج ، بين الحاضر والمستقبل ، عند تحليل الديناميات الاقتصادية والثقافية لها.

يفترض فهم العولمة وجود منهجيات جديدة للتحليل الاقتصادي والسياسي، فالعولمة ليست مجرد مفهوم فحسب، بل هي أداة تحليلية أيضاً لوصف عمليات التغير في مجالات مختلفة، فهي عملية مستمرة يمكن ملاحظتها وقياسها باستخدام مؤشرات كمية وكيفية في مجالات السياسة والاقتصاد والثقافة والاتصال.

ينطوي فهم خطاب العولمة على بعد إيديولوجي أيضاً ، فقد ركز على هذا الجانب بعض الباحثين بالنظر لخطاب العولمة كإيديولوجيا لاقتصاد السوق العالمي ، أو شكل من الليبرالية الجديدة (أو الإمبريالية الجديدة) التي تتميز بانفتاح الأسواق العالمية.

أما الجانب الثقافي للعولمة ، فقد تناوله عدد كبير من الباحثين لدرجة التطابق فعلاً بين العولمة الثقافية والأمركة.و يتمثل هذا الجانب بالترويج لأنماط ثقافية ذات مرجعية واحدة، غالباً ما تكون أمريكية أو غربية الطابع.

إن التنوع الكبير والمعقد لمظاهر العولمة، يجعل التداخل قائم موضوعياً بين ظواهرها المتعددة ومستويات الفهم، لذا فإن (جيمس روزناو) يشير إلى هذا التداخل ويأخذ جانباً من الحذر في تعريف العولمة بقوله (يبدو مبكراً جداً وضع تعريف كامل وجاهز للعولمة يلائم هذا التنوع الضخم لهذه الظواهر المتعددة).

وعلى نحو مماثل بعدم إعطاء تعريف نهائي للعولمة، يقترح د.إسماعيل صبري العبد الله اعتماد تعريف إجرائي للعولمة، فيعتقد أن أحد هذه التعريفات الأكثر شمولاً هو النظر للعولمة كحالة تمثل: (التداخل الواضح لأمور الاقتصاد والاجتماع والسياسة و التقانة والسلوك، دون اعتداد يُذكر بالحدود السياسية للدول ذات السيادة أو الانتماء إلى وطن محدد، أو لدولة معينة، دون حاجة إلى إجراءات حكومية).

من هنا يبدو التمايز في فهم العولمة بين الباحثين كبيراً ، إلا أن ذلك لم يمنع من تعريف العولمة ، فكان التعريف الأكثر شمولاً للعولمة تعريف الأمم المتحـــدة ، فقـــد عرف تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٧ العولمة بأنها:إحدى الموضوعات الاقتصـــادية التي فرضت نفسها خلال فترة التسعينات، وهي مصطلح يجمع بين وصف الظاهرة، وتحديد مبادئها (...) أما الوصف فهو تعبير عن اتساع وعمق التدفقات الدوليـــة في مجالات التجارة والمعلومات والمال في سوق عالمية واحدة متكاملة، أما المبادئ فهـــي تحرير الأسواق الوطنية والعالمية انطلاقاً من الاعتقاد القائل بأن التدفقات الحرة لتجارة المال والمعلومات سيكون لها أفضل مردود على النمو وعلى رفاه البشر). وإذا كـــان التقرير غير متفق بالمحصلة النهائية حول نتائج العولمة مع هذا الاستنتاج الأخير،إلا أن هذا التحديد يقدم مدخلاً منهجياً أولياً يسمح بفصل التداخل القـــائم في توصـــيف العولمة، وتحديد سماتها ومبادئها الأساسية.

من زاوية أخرى ساهم تقرير الأمم المتحدة السنوي للتجارة والتنمية الصادر عام ١٩٩٦ أيضاً برصد أبعاد أخرى للعولمة، بالربط بين مظاهرها والبناء المؤسســـي لتحقيق سيرورتها، فقد ورد في التقرير أن العولمة هي:(سمة سيطرت على الاقتصـــاد العالمي على مدى عقد التسعينات ، وهي ظاهرة متعددة الوجـــوه، يشـــكل أبـــرز مظاهرها النمو السريع للتجارة الدولية وتدفقات رؤوس الأموال، وازديـــاد أهميـــة الخدمات في كل من التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر علـــى الســـواء، وتكامـــل عمليات الإنتاج على الصعيد العالمي، والتواؤم المؤسسي بين البلدان، فيمـــا يتعلـــق بسياسات التجارة والضرائب والاستثمار وسائر الأنظمة (...) وأصبحت العلاقـــات الاقتصادية بين الأمم تتكيف بشكل متزايد وفق أنظمة المؤسسات المتعددة الأطـــراف كمنظمة التجارة العالمية والتجمعات الإقليمية) ويتفق هذا التحديد مع رأي انتـــوني جيدنز القائل: بأن (العولمة ليست استمراراً لاتجاهات تاريخية من الـــزمن الماضـــي أو إعادة لهذه الاتجاهات)

ثانياً: سمات العولمة:

بعد تحديد المفهوم لابد من الناحية المنهجية تحديد سمات وأبعاد الظاهرة المدروسة، وتطبيق المنهج السوسيولوجي لفهم أبعاد ظاهرة العولمة والتوقف عند خصائصها وسماتها الأساسية، التي تسمح من الناحية المنهجية بالتعرف على الظاهرة وتوصيفها و الوقوف عند سماتها وأبعادها الرئيسية.

١- الانتقال من الاقتصادات القومية إلى التكتلات الإقليمية:

لقد تخطى الاقتصاد الرأسمالي، ومنذ وقت بعيد، الحدود التي ترسمها السياسات الاقتصادية للدول القومية في القرن العشرين، وفي المرحلة الاحتكارية كانت الشركات المتعددة الجنسية تلعب الدور الأكبر في رسم هذه السياسات الاقتصادية للدول.

ومع تحول الرأسمالية لنظام اقتصادي عالمي في مرحلة العولمة بدأت حاجة الرأسمالية للتوسع تفرض أشكالاً جديدة من التكتل الجغرافي بين الدول ، مع حلول منظمة التجارة العالمية **WTO** محل وظائف الغات في عام ٢٠٠٥م وجاء الإعلان عن قيام منظمة التجارة العالمية في المؤتمر الوزاري للغات المنعقد في مراكش في أبريل ١٩٩٤م بعد أطول مباحثات وزارية للغات عرفت بجولة الأرغواي التي استمرت ثمانية أعوام ١٩٨٦-١٩٩٤ ، فحلت منظمة التجارة العالميةمحل الغات**GATT**.

تتميز الاتفاقات التجارية في إطار منظمة التجارة عن مثيلاتها في الغات سابقاً بأن الاتفاقات أخذت طابعاً مؤسسياً ، و تمتلك المنظمة صلاحيات واسعة، في متابعة ومراقبة تنفيذ الاتفاقات بين الدول الأعضاء، والتدخل والتحكيم في فض المنازعات التجارية بين الدول الأعضاء.

ومع الصيغة الجديدة لتحرير التجارة العالمية بدأت مرحلة الانتقال من الأسواق المشتتة إلى الأسواق الإقليمية الكبرى،كخطوة نحو عالمية السوق، عبر صيغ مختلفة من الاتفاقات التجارية الثنائية أو الصيغ المتعددة الأطراف .

كان الهدف من قيام منظمة التجارة العالمية هو تحرير الأسواق القومية تدريجياً بين عامي ١٩٩٥ و٢٠٠٥ والانتقال إلى عالمية السوق.لكن هذا الانتقـــال لم يكـــن سهلاً وترك آثاراً سلبية في السنوات الأولى على الدول الناميـــة والـــدول الصـــناعية المتطورة بآن معاً. وكانت العديد من الدول النامية الفقيرة في وضع صعب و لم تتمكن من الوصول للأسواق العالمية، وكسب منافع مماثلة لما يمكن أن تجنيـــه الاقتصـــادات الصناعية القوية في العالم.

فمع ظهور منظمة التجارة العالمية بدأ عصر التكتلات الكبرى ، وكـــان مـــن الطبيعي أن يشهد العالم حركة سريعة من الاندماج الاقتصادي ، وجاءت سياســـات تحرير أسواق الأموال والتجارة لتفرض على الدول المتجاورة الانتقـــال إلى مرحلـــة الاندماج في أسواق تجارة حرة مشتركة، وأن تفكر جميع الـــدول علـــى اخـــتلاف مستويات تطورها الاقتصادي وانتماءاتها الجغرافية بالانتقال إلى صيغ من التكـــتلات الاقتصادية والتجارية الإقليمية.

فقد نمت التكتلات الاقتصادية العالمية بشكل كبير جـــداً ، فكـــان عـــدد التكتلات وأسواق التجارة الحرة عام ١٩٩٧ قد وصل إلى ١٠٩ تكـــتلات وســـوق تجارة حرة مشتركة، وكان ثلث هذه التكتلات قد ظهر بين عامي ١٩٩٠ و١٩٩٤.

كانت تجربة السوق الأوربية المشتركة النموذج المبكر والأبـــرز للتكـــتلات الإقليمية، فقد نشأت (السوق الأوربية المشتركة) بعد توقيع معاهدة رومـــا عـــام ١٩٥٧م، ثم تحولت بعد معاهدة ماستريخت في ديسمبر ١٩٩١ إلى شكل من الاتحـــاد الاقتصادي النقدي ووصلت لشكل من الوحدة النقدية عام ٢٠٠٢م.

وفي أمريكا الشمالية نشأت (رابطة التجارة الحرة لدول أمريكا الشـــمالية) **NAFTA** في عام ١٩٩٤ التي ضمت الولايات المتحدة وكندا والمكسيك. وفي آسيا كان أهم هذه التكتلات رابطة دول جنوب شرق آسيا **ASEAN** التي ظهرت عـــام ١٩٩١م، إضافة لأسواق التجارة الحرة المشتركة في أمريكا اللاتينية وأفريقيا.

٢ – الدور النوعي للشركات المتعدية الجنسية:

لم يعد الاقتصاد العالمي مجرد مجموع كمي للاقتصادات القومية مع تنامي الدور الكبير للشركات المتعدية الجنسية في الاقتصاد العالمي، كما لم يعد بمقدور الدول القومية القدرة على اتخاذ القرارات الاقتصادية والسياسية محلياً دون الأخذ في حسباها مصالح وردود أفعال هذه الشركات العملاقة التي تسيطر على الاقتصاد العالمي.

وكما وصف بعض الباحثين العولمة بأها: القوى التي لا يمكن السيطرة عليها للأسواق الدولية والشركات المتعددة الجنسية التي ليس لها ولاء لأية دولة قومية.

هذه الشركات المتعدية الجنسية **Transnational Co.** يكاد لا يمر عام واحد في السنوات الأخيرة إلا ويحدث اندماج **Merger** بين شركتين عملاقتين أو أكثر مع شركة واحدة، ويترك خبر الاندماج اضطراباً شديداً في أسواق المال والأسهم .

فمنذ عام ١٩٩٢ ومجلة "فوربس" تتابع نشر البيانات والمعلومات عن هذه الشركات التي تتميز بضخامة حجم إيراداها، وتنوع الأنشطة التي تزاولها ، والانتشار الجغرافي الواسع لأنشطتها . ففي عام ١٩٩٦ م قُدرت إيرادات أكبر ٥٠٠ شركة كوكبية **Gl-Corporation** بحوالي ١١٤٣٥ مليار دولار، وهي قيمة تعادل ٤١% من قيمة الناتج المحلي العالمي في عام ١٩٩٥.

وإذا ما أخذنا بالحسبان قيمة الأصول المملوكة لأكبر ٣٠ ألف شركة كوكبية عام ١٩٩٦م فإها وصلت إلى ٩٣٢٠٠ بليون دولار وعدد العاملين فيها يقدر بنحو ٣٥,٥ مليون عامل. كما تسيطر على ٥١ اقتصاداً من بين أكبر مئة اقتصاد في العالم. وفي مجال التجارة فإن ٧٠% من التجارة العالمية تسيطر عليها الشركات الخمسمائة الأكبر بين الشركات الكوكبية.

بعد مضي اقل من عشر سنوات وفي عام ٢٠٠٦م كان هناك ٢٠٠٠شركة تمثل قيمة موجوداها الرأسمالية ٨٨ تريليون دولار وتوظف ٦٨ مليون عامل ، وبلغت قيمة مبيعاها السنوية ٢٤ تريليون دولار (في حين حجم التجارة العالمية لم يتجاوز

٢٠ تريليون دولار) و بلغت أرباحها السنوية ١،٧ تريليون دولار، وتمتلك في أسواق البورصة العالمية أسهماً تعادل قيمتها ٣١ تريليون دولار .

تتركز معظم هذه الاحتكارات من حيث التوزع الجغرافي في دول الشمال، وكانت حصة الدول العربية منها ضئيلة لاتزيد على ٩ شركات احتكارية ، بلغت قيمتها السوقية ٤٩٢ مليار دولار (٥ خمس شركات منها سعودية قيمتها ٤٥١ مليار دولاروثلاث ٣ شركات مصرية قيمتها ٢٥ مليار دولار وشركة أردنية قيمتها ١٥ مليار دولار).

تحتكر الشركات المتعدية الجنسية الصناعة والتجارة والمصارف والخدمات والطاقة والنفط وتجارة الغذاء.

في عام ١٩٩٥م على سبيل المثال كانت هناك ست شركات فقط تسيطر على ٨٥% من تجارة الحبوب العالمية وثلاث شركات تسيطر على ٨٠% من تجارة الموز وثماني شركات تسيطر على ٦٠% من تجارة البن، ونحو ٧سبع شركات تستأثر بنسبة ٧٠% من تجارة الشاي، وثلاث شركات تسيطر على ٩٣% من تجارة الكاكاو العالمية.

أما في مجال الطاقة فكان في عام ٢٠٠٥م نحو٢٥٠ شركة في العالم قد حققت أرباحاً بلغت قيمتها ٢٤٣ مليار دولار نتيجة لارتفاع أسعار النفط (وهي قيمة تعادل مجمل عائدات الدول العربية المنتجة للنفط) وذهبت الحصة الأكبر من الأرباح من نصيب الشركات الخمس الكبرى، فاستأثرت الشركات الأمريكية بقطعة أكبر من كعكة الأرباح فكانت شركة اكسون موبيل (التي تزيد تعاملاتها عن ٣٧١ مليار دولار مليار دولار) قد حصلت على ٣٦،١٣ مليار دولار من صافي الأرباح ، تلتها شركة(شل) الهولندية-البريطانية وبلغت حصتها نحو ٢٣ مليار دور،ثم بريتش بتروليوم (بريطانية) وحصتها ١٩،٢ مليار دولار، تلتها توتال (الفرنسية) وحصتها ١٤،٢ مليار دولار، وجاءت في المرتبتين الخامسة والسادسة الشركتين الأمريكيتين:

شيفرون وبلغت حصتها ١٤،١ مليار دولار وكونو كـومبيكس وحصـتها ١٣،٦ مليار دولار.

إن ما يميز هذه المرحلة هو قانون الاندماج **Merger** بين الشركات وهو قـانون أساسي في مرحلة عولمة الرأسمالية، إذ ليس من خيار أمام الشركات الكبرى للصمود في الأسواق العالمية أمام منافسيها سوى الاندماج مع شركات أخرى.ويكاد لا يمـر عام إلا ونسمع عن أخبار هذه الاندماجات، فقد شهد عام ٢٠٠٦م على سبيل المثال ثلاث عقود اندماج لثلاث شركات احتكارية تعمل في إنتاج الزنك والالكترونيـات والمصارف بقيمة سوقية بلغت ٥٠ مليار دولار،كما تقدمت أكبر شركة في العـالم لإنتاج الفولاذ (ميتال ستيل) عرضاً بقيمة ٢٢،٨ مليـار دولار لشـراء منافسـتها الأمريكيـة (ارسـيلور) وفي قطـاع صـناعة الاتصـالات اشـترت شـركة الاتصالاتA.T.T الأمريكية شركة (بل ساوث) بقيمة ٦٧ مليار دولار ليصـبح عدد عمال الشركة ٢٥٢ ألف وقيمتها السوقية١٥٠مليار دولار.

٣ – الانتقال من الاقتصاد الحقيقي إلى الاقتصاد الصوري (الرمزي):

ظل قطاع الصناعة التحويلية الحديثة وإلى عهد قريب، يصنف كقطـاع أول مميز لاقتصادات البلدان الصناعية المتطورة، لكن مع مرحلة العولمة بدأ القطاع الخدمي يحتل المرتبة الأولى في اقتصاد الدول المتقدمة.

وكان تطبيق مبدأ إزالة القيود على الخدمات وحركة الأموال والمـدفوعات الخارجية، الذي التزمت به أكثر من ٩٠ بلداً بين عامي (١٩٩٠-١٩٩٦) قد أحدث تحولاً نوعياً في الاقتصاد العالمي وأفرز ما يسمى (اقتصاد الفقاعة الماليـة) وقـد أدى تحرير أسواق المال لاضطرابات وأزمات كبيرة في أسواق الأسهم العالمية.

كان أشهر هذه الأزمات أزمة المكسيك عام ١٩٩٤م والأزمة (الآسـيوية) في عام ١٩٩٧م كما شهدت في الربع الأول من عام ٢٠٠٦م أسواق الأسهم الأمريكية هزة كبيرة بسبب ارتفاع أسعار النفط ، الذي ترافق مـع ارتفـاع أسـعار السـلع والخدمات، وتراجع ثقة المودعين مما أدى لخسائر في أسهم الشركات بلغـت نحـو

١٢٠٠ مليار دولار ،كانت حصة الأسواق الأمريكية من الخسائر ٥٠٠ مليار دولار.

وشهدت أسواق الأسهم العربية، وعلى نحو خاص الخليجية ، أزمة بسبب المضاربة وتدفق الأموال الفائضة من عائدات النفط ، فارتفعت أسعار الأسهم بشكل خيالي عام ٢٠٠٥م ثم ما لبثت أن انخفضت بشكل مريع في الربع الأول من عام ٢٠٠٦م فخسرت الأسواق السعودية لوحدها ٤١٦ مليار دولار خلال الشهرين الأول والثاني من عام ٢٠٠٦م فقط (وهي قيمة تعادل مجمل قيمة الناتج المحلي لدول مجلس التعاون الخليجي عام ٢٠٠٥م) وبلغت مجمل خسائر الأسواق العربية حتى نهاية نيسان ٦٥٠ مليار دولار، وهي قيمة تعادل قيمة الناتج العربي الإجمالي عام ٢٠٠٣م.

إن القاسم المشترك بين هذه الأزمات هو التحول من تجارة السلع والمنتجات إلى تجارة الخدمات والأموال والأسهم عن طريق أسواق المضاربات المالية، التي تعد معلماً هاماً ومميزاً للعولمة الاقتصادية.فقد أصبحت هذه التجارة تدر أرباحاً خيالية وسريعة من خلال المراهنة على أسعارالأسهم، وتوقعات الارتفاع والانخفاض في أسعار الأسهم وأسعار صرف العملات ، بدلاً من توظيف الأموال في استثمارات إنتاجية أو خدمية.

إن أهم معالم الاقتصاد الجديد (الرمزي) بأنه اقتصاد يقوم على مبدأ الحضور الفوري للزمن في العملية الاقتصادية، وتكون أسواق المال وسندات الأسهم هي الحقل المثالي لهذا النموذج، وهي لا تتحدد بالعمليات الإنتاجية مباشرة، بل بحركة وتقلبات الأسعار للعملات والأسهم دون أن تكون لها صلة مباشرة بالاقتصاد الحقيقي.

من ناحية أخرى ساعدت ثورة الاتصالات والمعلوماتية في تحقيق هذه النقلة، إذ تؤدي شبكات الانترنت العالمية دوراً هاماً يربط الأجهزة المصرفية العالمية مع أسواق المال والأسهم العالمية وباقي الدوائر الاقتصادية، من مؤسسات وجماعات وأفراد، وتصبح المضاربة والمغامرة هي قواعد اللعبة، وتسيطر الشركات الكوكبية ووكلاؤها على هذه الأسواق العالمية وتحقق أرباحاً خيالية.

تتباين تقديرات الباحثين حول حجم وسرعة دوران الأموال المتداولة في أسواق الأسهم المالية، عبر عمليات المضاربة الماليةمن عام لآخر ، وتشير بعض هذه التقديرات إلى أن حجم الأموال المتداولة في عام ١٩٩٥ وصل إلى ما يقارب ١٣٠٠ مليار دولار يومياً ، في حين كان حجم الصادرات السنوية للعام المذكور لا يزيد على ٣٠٠٠ مليار دولار، وقيمة الموجودات من الأموال في المصارف العالمية لا تزيد على٦٩٠٠ مليار دولار.

وفي حين بلغت القيمة السوقية عام ٢٠٠٦ لأسواق الأسهم العالمية ٢٥ تريليون دولاروكان الناتج المحلي الإجمالي العالمي لا يزيد على ٣٨ مليار دولار.

٤ – الأهمية المتزايدة للمعلوماتية والاتصالات:

إن أهم معالم العصر العولمي الجديد، يتمثل بالحضور غير المسبوق للاتصال والتخاطب السمعي والمرئي بين الأفراد بشكل آني وعلى مدار الساعة مع حلول آلات الذكاء الاصطناعي (الشرائح الإلكترونية) في حياتنا المعاصرة في العمل والمنزل. كما جعلت سرعة انتقال المعلومات والبيانات، ساحات التفاعل والتبادل مفتوحة، عبرشبكات الاتصال والانترنت والأعلام المتعدد الأهداف والوظائف والمحطات الفضائية.

إن أهم خاصية لهذه المرحلة هي الاندماج بين عناصر العلم والاستكشاف والتكنولوجيا والثقافة مع الاقتصاد، ليعاد تشكل **Reformation** علاقات العالم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية من جديد. فالمعارف العلمية باتت تتضاعف مرة واحدة باقل من ١٦ شهراً كما تشير بعض التقديرات.

كما تشهد هذه المرحلة تلاقحاً جديداً بين اكتشافات الفيزياء والكيمياء والبيولوجيا.وقد أصبحت الكيمياء العضوية و اللاعضوية لها دور كبير في الزراعة والصناعة بآن معاً ،وسمحت بالانتقال إلى عصر اللدائن والتصنيع الغذائي دون الحاجة

للمواد الخام التقليدية. كما تمكنت الهندسة الوراثية، من تحقيق فتوحات غير مسبوقة في التهجين والاستنساخ واكتشاف الطاقة الحيوية وفي البيو- تكنولوجيا.

أما تكنولوجيا الاتصالات فقد غيرت مفهومنا للزمن والمكان، وأصبحت هذه الوسائل تؤثر على الحياة بشكل فوري أكثر من ذي قبل.وباتت تكنولوجيا الاتصال (عبر الهاتف المحمول أو الانترنت) تفرض أنماطاً جديدة من السلوك، في العمل والمترل، تتصادم فيها القيم الاقتصادية مع القيم الثقافية.ويجري بشكل غير مسبوق تشكل ثقافة إنسانية جديدة عالمية الطابع.

كما بدأت التكنولوجيا تغير نمط الحياة الاجتماعي وتقوم بتهميش الإنسان وأدوار المؤسسات الاجتماعية في التنشئة (كالأسرة والمدرسة) .

فقد تبين أن الأطفال في الولايات المتحدة كانوا يقضون وسطياً نحو ٢٣ ساعة أسبوعياً أمام التلفزيون، في حين لا يقضون أكثر من خمس دقائق مع الآباء ونحو عشرين دقيقة يومياً مع الأمهات . ففي دراسة عن آثار التلفزيون على الطفل الأمريكي، أشارت الباحثة ماري وين، إلى ما يسمى ظاهرة الإدمان التلفزيوني، وحلول التلفزيون كأداة سيطرة على وعي الأطفال وحواسهم، وفقدان السيطرة للآباء والأمهات، مما دعا الباحثة للوصول لنتيجة تدعو للتخلي عن التلفزيون.

هكذا إذا كانت الأسرة والمدرسة تعيد إنتاج منظومات القيم الاجتماعية والوجدان الثقافي الوطني، فإن هذه المؤسسات باتت مخترقة، وثقافة العولمة التي تقوم على نظام سمعي ــ بصري متطور تنتج قيماً رمزية تؤثر في الإدراك الثقافي العام، وتعيد تشكيل الوجدان والوعي والذوق، وتؤدي إلى إنتاج ما يفيض عن حاجة الجسد من الإشباع، فهي برأي عبد الإله بلقزير تقتل الروح وتذهب بالمحتوى الأخلاقي والإنساني لسلوك الناس.

٥ – **العولمة والأمركة:** إذا كان الحديث عن نمط أو نموذج ثقافي أحادي للعولمة كنموذج فاعل في الساحة الدولية ممكناً، فيمكن الحديث عن الأمركة كنموذج للعولمة الثقافية.وما الآثار التي تلقى مقاومة وردود أفعال سلبية رسمية وعالمية على

العولمة الثقافية، إلا رد فعل على مظاهر الغزو الثقافي الأمريكي ، لدرجة بات أقرب حلفاء الولايات المتحدة من الكنديين والأوربيين يعلنون الاحتجاج الرسمي على هذا الشكل من الغزو الثقافي، أو عولمة الثقافة الأمريكية، وليس من باب المصادفة أن تطلب فرنسا استثناء الثقافة من بنود واتفاقيات الغات للتجارة العالمية، وتحسبها خطراً استراتيجياً يهدد استقلالها الاقتصادي والسياسي وهويتها الثقافية.

لكن الدور الأمريكي لا يقتصر على الثقافة بل شمل السياسة و الاقتصاد في العالم، فمنذ نهاية الحرب العالمية الثانية والولايات المتحدة تؤدي دوراً قيادياً في الاقتصاد الرأسمالي العالمي ، بعد أن بنت لنفسها موقعاً يجعلها مركزاً لعلاقات العالم السياسية والدبلوماسية والأمنية والاقتصادية والثقافية .لدرجة بات لمعظم البلدان الصناعية والنامية في العالم مصلحة في تحسين علاقاتها بالولايات المتحدة ، وقد يلحقها الضرر من محاولة الإخلال بهذه العلاقات، ولما كانت الولايات المتحدة أكبر مستورد في السوق العالمية، فقد أصبح لأية قوة اقتصادية عالمية تقليدية أو حديثة مصلحة اقتصادية كبيرة معها.

لهذا سارت كل من الصين والهند في هذا المنحى نحو علاقات اقتصادية استراتيجية مع الولايات المتحدة، وفعلت الشيء نفسه دول عربية مثل مصر والأردن ودول مجلس التعاون الخليجي.

لقد بدأت الولايات المتحدة وبوقت مبكر، لم يسبقها أياً من حلفائها في العالم الرأسمالي في هذا المجال في الانتقال إلى الاقتصاد الخدمي الحديث.كما بدأت منذ عام ١٩٩٠ باستعادة موقعها في أسواق الكمبيوتر فبنت شبكة اتصالات عالمية ضخمة بالانترنت وبرامج الحاسوب، واهتمت بصناعة الأفلام في مدينة هوليود للإنتاج الدرامي والسينمائي للترويج لنمط الحياة الأمريكي والثقافة الأمريكية.

ومنذ عام ١٩٩٠ سيطرت الولايات المتحدة على ٦٥٪ من إنتاج البرامج العالمية والمواد الثقافية وصدرت في عام ١٩٩٢ نحو ١٢٠٠٠٠ ساعة بث تلفزيوني

لأوروبا ومواد تلفزيونية وبرامج إعلامية إلى السوق الأوربية المشتركة قيمتها ٤ مليار دولار في حين لم تستورد من أوربا أكثر من ٣٣٩ مليون دولار من هذه المواد.

وفي قطاع الاتصالات بلغ حجم الاستثمارات الأمريكية نحو ١٠٠٠مليار دولار في مطلع القرن الحادي والعشرين، وبهدف الحفاظ على موقعها التكنولوجي المتقدم انفقت الولايات المتحدة بسخاء على البحث العلمي والتطوير التقني ، فقد انفقت لوحدها في عام ٢٠٠٤م على سبيل المثال على البحث العلمي والإبداع والتطوير ١٨٠ مليار دولار وهي قيمة تعادل (نصف ما ينفقه العالم المتقدم).

وفي عام ٢٠٠٥م كانت الشركات الأمريكية تحتكر الملكية الفكرية في العالم فبلغت عائداتها ٥٠٠٠مليار دولار وهي قيمة تعادل ٧٥ % من حجم عائدات الملكية الفكرية في العالم ،بالإضافة لتجارة الوثائق العلمية والمصنفات الأمريكية التي بلغت قيمتها ٦٠٠ مليار دولار.كانت هذه الهيمنة الاقتصادية قد ترافقت مع قيادة الولايات المتحدة السياسية للنظام العالمي الجديد، مستخدمة نفوذها في المؤسسات الدولية، للترويج الثقافي والسياسي لنموذجها في العولمة لضمان سيطرتها على العالم في المستقبل.

٦ – الدور الجديد لمؤسسات بريتون وودز:

تعود نشأة صندوق النقد و البنك الدوليين إلى عام ١٩٤٤ بموجب اتفاقية عُرفت بإتفاقية (بريتون وودز).فكانت أدوار هاتين المؤسستين تتلخلص بتحقيق الاستقرار المالي العالمي والتنمية المستمرة في العالم الرأسمالي.وانحصرت مهمة البنك بمنح قروض للحكومات والقطاع الخاص ،أما مهمة الصندوق فكانت تتلخص بتنظيم العلاقات المالية وتأمين أكبر قدر ممكن من الاستقرار في أسعار الصرف العالمية.

منذ تأسيس هاتين المؤسستين الماليتين العالميتين والولايات المتحدة وحلفائها ضمن مجموعة بلدان التعاون والتنمية تمتلك أغلبية حقوق التصويت داخل هذه

المؤسسات، لأنها تمتلك نحو ٦٠% من رأسمالها وبهذه الطريقة ضمنت الولايات المتحدة السيطرة على قرارات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

لكن بدءاً من عام ١٩٧١م أعلنت الولايات المتحدة عن تعويم الدولار وفصله عن قاعدة التغطية الذهبية، مما أدى إلى تعويم أسعار الصرف العالمية و حدوث اضطرابات في النظام المالي العالمي، أدت لفقدان صندوق النقد الدولي أهم وظائفه،أما البنك الدولي فمع انتعاش الأسواق المالية الأوربية لتدفق البترو- دولار في السبعينات واضطراب أسواق المال وأسعار الصرف، فلم يبقى للبنك ما يفعله فعلياً ، إلى أن جاءت أزمة الديون الخارجية في دول العالم الثالث في مطلع الثمانينات، مما أدى لظهور أدوار جديدة في مرحلة العولمة لمؤسسات بريتون وودز في إدارة العلاقات المالية الدولية.

فتحولت مهمة صندوق النقد الدولي إلى مهمة الشرطي المالي العالمي على البلدان النامية، لفرض شروطه في التصحيح المالي والاقتصادي الهيكلي ،كشرط مسبق لإعادة جدولة ديونها الخارجية،وأهم هذه الشروط تحرير التجارة الداخلية وإزالة القيود على حركة السلع والخدمات والأموال في الخارجية وتشجيع برامج الخصخصة، بهدف إ دماج هذه الاقتصادات في الاقتصاد الرأسمالي العالمي.

أما البنك الدولي فأخذ على عاتقه وضع الأسس للتنمية المستدامة، وشجع البلدان على سياسات التصحيح الهيكلي وإدارة الإصلاحات الاقتصادية إلى جانب الصندوق بهدف خلق مجال مفتوح لانتشار الرأسمالية عالمياً.

هكذا كان للولايات المتحدة في مرحلة العولمة نفوذ كبير داخل مؤسسات صندوق النقد والبنك الدوليين وداخل منظمة التجارة العالمية، لدرجة بدت أدوار مؤسسات بريتون وودز والمنظمة العالمية للتجارة وكأنها منظومة متكاملة ، تحقق أهدافاً مشتركة بإدماج جميع الاقتصادات في سوق عالمية مفتوحة، تصبح النزعة

المركزية للسيطرة الأمريكية على النظام الاقتصادي العالمي واضحة لأبقاء هذا النظـــام لأطول فترة ممكنة يدور في فلكها بصفتها مركزاً لهذا النظام.

ثانياً : مظاهر التهميش والاستبعاد:

إذا كان من الصحيح القول بأن آثار العولمة ليست جميعهـــا ســـلبية، فمـــن الصحيح أيضاً أن الآثار الإيجابية للعولمة متواضعة جداً مقارنة مع الآثـــار الســـلبية، وبالنظر إلى أوضاع الدول النامية الفقيرة فمستقبل العولمة لا يبعث على التفـــاؤل ، إذ يزداد تهميش الدول الفقيرة نتيجة لتحرير التجارة العالمية ،وتتراجع حصتها في التجارة العالمية وتنخفض مصادر دخلها.

ومن النتائج الإيجابية القليلة للعولمة أن التطـــور التقني للاتصالات والمعلوماتية قد يؤدي لإصلاحات ديمقراطية واسعة في العالم، لكن في حال بقيت هذه الإصـــلاحات محصورة في حدود الديمقراطيـــة التمثيلية السياسية، و لم تتحول لديمقراطيـــة تشـــمل الحقوق الاجتماعية في التنمية والوصول للدخل، فإن العالم يتعرض لكوارث اجتماعية لا حصر لها.وعلى صعيد الاستهلاك ربما استفاد المستهلكون في العالم مـــن التطـــوير التقاني و انخفاض الأسعار بسبب التنافس بين المنتجين والمصدرين . فقـــد انخفضـــت فعلاً أسعار النقل والمواصلات و أجور المكالمات الهاتفية بنسبة ٨٠% في عام ١٩٩٠م عما كانت عليه عام ١٩٧٠م وانخفضت على نحو موازٍ كلفة النقل البحري والجوي، فأصبحت كلفة ساعة الطيران في الخطوط الجوية العالمية مثلاً أقـــل بنســـبة ٦٠% في مطلع التسعينات عما كانت عليه عام ١٩٦٠ .

لكن فرص الحصول على الدخل في تناقص، والبطالة تبلغ أوجها في العالم، ومعدلات التضخم المرتفعة تلتهم الأجور. والتسريحات عن العمل لم تعد مقتصرة على العمـــال أو أصحاب الياقات الزرقاء، بل لم يعد لأصحاب الياقات البيضاء فرص عمل.

فقد شهدت الولايات المتحدة مثلاً في عام ١٩٩٠ موجة تسريح للعـــاملين، كانت حصة المدراء منها ٣٥% والموظفين ٣١% والباعة ٨% أما العمال فلم تـــزد

حصتهم على ١٩%.قد لا تكون الولايات المتحدة مقياساً واقعياً لهذا التحول ، لكن العالم شهد تراجع كبير في توفير فرص العمل التي باتت محصورة على أصحاب المهن والفنيين والتقنيين.

ففي مرحلة العولمة لم تتغير مواصفات سوق العمل فحسب، بل يعاد تشكيل الهرم الاجتماعي، فالطبقة الوسطى (الفئات الوسطى) تتآكل ويعاد توزيع الدخل العالمي لصالح الأثرياء، فقد رصدت مجلة (فوربس) تطور أعداد وثروة أصحاب المليارات في العالم في عام ٢٠٠٥م فكان هناك ٧٩٢ شخصاً ملياردير اً يمتلكون ثروة تقدر بنحو ٢٦٠٠ مليار دولار(من بين هؤلاء ٢٣ عربي) في حين كان عدد الفقراء الذين يقل دخلهم السنوي عن ٦٠٠ دولار يزيد على (٢٠٠٠ مليون) مليار ي نسمة ولا تتجاوز حصتهم من الثروة العالمية ١٢٠٠ مليار دولار.

من جهة أخرى تزداد الفجوة بين القمة الغنية والقاعدة الفقيرة في جميع المجتمعات يوماً بعد يوم، في عملية إعادة فرز طبقي على الصعيد العالمي، يرافقها إعادة توزيع للسلطة السياسية، لتنسحب السلطة من يد الدولة القومية إلى يد الشركات العالمية العملاقة، ويتم اختراق سيادة الدول وحدودها القومية، تجارياً وثقافياً، وتتعمق الهوة فيما بين بلدان الشمال والجنوب.ويمكن الحديث عن أهم مظاهر التهميش بما يلي:

١- تهميش سلطة الدولة:

أدت الدولة القومية الحديثة دوراً مهماً في التوفيق بين المصالح المتناقضة للطبقات في البلدان الرأسمالية، وفي البلدان النامية انحصرت أدوار الدولة في إرضاء القاعدة الاجتماعية لسلطتها. وفي المجتمعات المتطورة أخذت دولة الرعاية على عاتقها لفترة طويلة تمتد من١٩٣٠-١٩٩٠م مهمة الرعاية الاجتماعية لضحايا السوق والعاطلين عن العمل والمسنين، لكن في مرحلة العولمة بدأت أدوار دولة الرعاية تتراجع، وتحولت الدولة لأداة بيد المضاربين والشركات المتعدية الجنسية التي لم تعد معنية بهؤلاء المهمشين.

لكن هل انتهى دور الدولة في مرحلة العولمة ؟ في الواقع هناك آراء متباينة حول أدوار الدولة في مرحلة العولمة، فاليمين الليبرالي يطالب كما كان في السابق، بتحجيم وظائف الدولة وعدم تدخلها بقوانين السوق.إذ يقول رجل الأعمال كينش أومي Keniche Ohmea يجب أن نعترف بأننا نعيش الآن في عالم بلا حدود، وأصبحت الدولة الوطنية، مجرد خيال وفقد رجل السياسة كل قوة مؤثرة.

أما اليسار العالمي ممثلاً بأحزاب الديمقراطية الاجتماعية فيرى الأمور على نحو مغاير، إذ تظهر أدوار ووظائف جديدة للدولة يجب القيام بها لمواجهة ضغوطات العولمة، وأفضل ممثل لهذا الاتجاه صاحب فكرة (الطريق الثالث) عالم الاجتماع البريطاني أنتوني جيدنز، الذي يتحدث عن ضرورة تحول الدولة إلى (دولة الاستثمار الاجتماعي) إذ يقول: (على الدولة أن تقوم وبشكل جريء بإحداث تحولات ديمقراطية اجتماعية من الأسفل، من خلال التعاون مع المجتمع المحلي والمنظمات غير الحكومية، في إعادة تجديد لمؤسسات المجتمع المدني وإعادة إدماج المهمشين اجتماعياً من جديد في المجتمع).

لكن من حيث المبدأ فإن حرية الأسواق تنتج اللامساواة الاجتماعية باستمرار، وتُحدث نمواً لا متكافئاً، إقليمياً وقطاعياً واجتماعياً، ولا يمكن التخفيف من حدة هذه الظواهر إلا بتدخل الدولة المباشر.

أما في العالم النامي الفقير ، فإن العولمة احدثت اختراقاً كبيراً لمفهوم السيادة، وللحدود السياسية والاقتصادية والثقافية، وإذا كانت الدولة هنا قد مارست دوراً فاعلاً في بلورة وتكوين شخصية الأمة ثقافياً ، عبر مؤسساها الإعلامية والثقافية في السابق، فإن الاختراقات العديدة لحدودها الثقافية عبر الوسائط المرئية- المسموعة العالمية والاتصالات وشبكات الانترنت سوف تحطم الروابط القائمة بين الدولة والأمة، وتمزق أسس تكوين الأمة تاريخياً. وإذا كانت السيطرة الشاملة للدولة على

المؤسسات الاقتصادية والسياسية والثقافيةفي السابق، قد سمحت بترويج خطابها الثقافي الخاص، فإنها تتعرض الآن لتهميش عدد كبير من وظائفها التي كانت تشغلها سابقاً.

٢-التهميش والاستبعاد للبلدان النامية الفقيرة:

أصبحت مفاهيم التهميش **Marginalization** والاستبعاد **Exclusion** شائعة جداً في خطاب العولمة، ويقصد بهذه المفاهيم تناقص الفرص أمام المهمشين، أفراداً وحكومات، في الحصول على الموارد الاقتصادية لتنمية ذاتهم. فقد اشارت بعض الدراسات الإسقاطية حول مستقبل العولمة، إلى أن التهميش سيشمل مناطق شاسعة من العالم النامي في مجالات: التجارة وتدفقات الاستثمارات الدولية، و انعدام فرص الوصول إلى الأسواق العالمية. وتتعرض حصة هذه المناطق من الصادرات الدولية لتناقص متزايد، نظراً لتناقص الطلب على المواد الأولية أو انخفاض أسعارها الحقيقية عالمياً.

فقد تعرضت هذه السلع لانخفاض أسعارها الحقيقية بالمقارنة مع أسعار السلع المصنعة بنسبة٦٠% في عام ١٩٩٢ عن الذروة التي بلغتها في عام ١٩٧٣ وانخفضت خلال النصف الأول من تسعينات القرن العشرين إلى ٣٠% إضافية، وهي في نهاية القرن العشرين في أدنى مستوى مما كانت عليه فعلياً في عام ١٩٠٠.أي إن قرناً كاملاً من التجارة لهذه السلع لم تحقق فيه البلدان النامية أية مكاسب تجارية حقيقية.

من جهة أخرى إن مزاعم أقطاب العولمة حول استفادة الدول النامية من تحرير تجارة الصناعات النسيجية والملبوسات (التي هي عماد الصناعة التحويلية لعدد من الدول النامية) وتمكينها من الوصول إلى الأسواق العالمية، تبدو متواضعة بالمقارنة مع فرص السلع الأخرى، ففي حين سمحت الاتفاقيات الأخيرة في إطار منظمة التجارة العالمية بتخفيض الرسوم الجمركية على النسيج و الملبوسات بنسبة تتراوح بين ٢٠-٢٥% فإن التخفيض على السلع الصناعية الأخرى، المصدرة من البلدان الصناعية قد وصلت إلى ٤٥% وسطياً.

وقد استمرت الدول الصناعية حتى عام ٢٠٠٦م في وضع العراقيل أمام السلع الصناعية الأساسية من النسيج والألبسة لعدد من الدول النامية، إضافة لدعم الصادرات الزراعية بمليارات الدولارات، على الرغم من أن السلع الزراعية في الدول المتقدمة،تمتع بقدرة تنافسية كبيرة ،فهي أقل كلفة من السلع الزراعية في الدول النامية،بسبب ارتفاع الإنتاجية و الاستخدام المكثف لرأس المال.

إن انعدام التكافؤ والمساواة بين البلدان الصناعية والنامية في مجالات العمل والتجارة والمال، كان يؤدي لخسار ة البلدان النامية ٥٠٠ مليار دولار سنوياً (بتقديرات ١٩٩٥م) وهي قيمة أكبر بمقدار ١٠ أمثال من حجم المساعدات التي تتلقاها سنوياً.كما أن انعدام الخدمات المتطورة والشفافية في مجالات التجارة والجمارك والمعلومات الإحصائية والتأمين والنقل، وتخلف قطاع المصارف، يؤدي إلى هجرة عوامل الإنتاج الوطنية (اليد العاملة ــ الكوادر ــ الاستثمارات ورأس المال) إلى الخارج بحثاً عن فرص أفضل في البلدان الصناعية.

٣-ازدياد اللامساواة في توزيع الدخل العالمي:

إن العولمة الاقتصادية واستناداً إلى قاعدة تحرير الأسواق، تؤدي إلى ازدياد حدة التفاوت في المداخيل بين القاعدة والقمة في الهرم الاجتماعي، فقد ارتفعت حصة الخُمس ٢٠% الأغنى في العالم من الدخل العالمي من ٧٥% في عام ١٩٦٠ إلى ٨٣% عام ١٩٩٢، مقابل تراجع حصة الخُمس ٢٠% الأكثر فقراً من ٢,٣ إلى ١,٤% واتسعت الهوة بين هاتين الفئتين في حجم المداخيل من ٣٠ مرة إلى ٧٨ مرة.

على صعيد آخر إن أغنى عشرة أثرياء في العالم كانوا في عام ١٩٩٣ يمتلكون ثروة تقدر بحوالي ١٣٣ مليار دولار، وهي أكبر بمرة ونصف من قيمة الدخل القومي لمجموعة البلدان الأقل نمواً في العالم ، التي تصل إلى خمسين بلداً تقريباً.

كما تطلعنا الدراسات الأمريكية أيضاً على توزيع المداخيل في الولايات المتحدة، إذ تشير إلى أن حصة ١% من الأسر الأمريكية الأكثر ثراء قد ارتفعت من

٣٧% في عام ١٩٨٣ إلى ٨١% من الثروة القومية في عام ١٩٩٣ بينما بقيت حصة الربع الأفقر من الأسر الأمريكية شبه ثابتة على مدى العقود الثلاث الأخيرة.

٤-البطالة وانخفاض الأجور:

إن مشكلة البطالة إلى جانب مشكلة التضخم من المشكلات البنيوية ، التي لازمت تطور الرأسمالية في مختلف مراحل تطورها ، وإذا كانت البلدان الرأسمالية في السابق تقايض بين التضخم والبطالة لضمان النمو، فإنها أصبحت الآن تضحي بالنمو للحد من إحدى هاتين المشكلتين لكن دون جدوى تُذكر؟.

كانت أشد موجات التضخم التي شهدها العالم قد ظهرت في العقد الممتد من ١٩٨٤-١٩٩٤ إذ بلغ متوسط التضخم للبلدان الصناعية ١٢,٥% سنوياً، وفي البلدان النامية سجل التضخم ارتفاعاً قياسياً، إذ بلغ في مجموعة البلدان التي تتمتع بتنمية بشرية متوسطة حوالي ٢٥١% . والتهم التضخم كل الزيادات في الأجور، فأصبحت الأجور في التسعينات أخفض بكثي (من منظور قوتها الشرائية) عما كانت عليه في السبعينات.

كما كانت قيمة الأجور الحقيقية في عام ٢٠٠٥م أخفض بكثير مما كانت عليه عام ١٩٧٩م.وقد سعت معظم البلدان الصناعية لتخفيض أجور ساعات العمل، مع قبول العاملين بهذا التخفيض بدلاً من البطالة، إذ شهدت الولايات المتحدة انخفاضاً بسعر ساعة العمل قدره ١٤% في عام ١٩٩٤ عما كانت عليه في عام ١٩٧٣.

وكانت دول الاتحاد الأوربي قد حذت في عقد التسعينات حذو الولايات المتحدة في تخفيض أجور ساعات العمل اليومية والأسبوعية.

إلى جانب تخفيض الأجور، فإن مشكلة البطالة كانت المشكلة الأولى في العالم لجميع البلدان ، فقد بلغ متوسط البطالة في الدول الصناعية عام ١٩٩٥ م في اليابان ٣%،

الولايات المتحدة ٥,٩%، أوربا الغربية ١١,٦% وفي بعضها مثل أسبانيا وصل إلى ٢٧%، أما في البلدان المتحولة (الاشتراكية سابقاً) فوصل المعدل إلى ٣٥%.

إن شعور العاطل عن العمل بأن قدراته وطاقاته معطلة و لم تعد لأحد حاجة بها ، هي من أشد مظاهر التهميش إيلاماً، ويدفع هذا الشعور بقسم كبير منهم، لاسيما من الشباب، إلى الوصول إلى حالة الإحباط،فإذا أضفنا إلى معدلات البطالة نسبة العمال المحبطين **Discouraged** فإن معدلات البطالة سترتفع إلى الضعف في الولايات المتحدة وثلاث مرات في اليابان ونحو مرة ونصف في أوربا.

أما في البلدان النامية فمشكلة البطالة أشد وطأة، لغياب التأمين ضد البطالة وغياب دولة الرعاية الاجتماعية. إذ يقدر عدد العاطلين عن العمل في هذه البلدان بحوالي ٥٠٠ مليون أي نحو ٢٧% من قوة العمل.

وبالنظر لمستقبل العولمة، فإن الحديث عن الآثار الإيجابية المتساقطة **Trickle down Effects** للثورة العلمية الجديدة تصبح كذبة كبرى، كما يشير عالم الاجتماع جيرمي ريفكين **Jeremy Rifkin** في كتابه (نهاية العمل) إذ يعتقد ريفكين أن أكثر من ٥٠% من الوظائف المتاحة الآن ذات الدخل الجيد سوف تُلغى مع ثورة الذكاء الاصطناعي، وسيشهد العالم حالة نمو اقتصادي دون نمو في فرص العمل، إذ ستكون الفرص متاحة لعدد قليل ممن يُطلق عليهم عمال المعرفة **Knowledge Workers** وهم الباحثون والعلماء والأكاديميون والمستشارون و الفنيون ومصممو البرامج الحاسوبية وأنظمة التشغيل، والعاملون على تصنيع واستثمار أجهزة الكمبيوتر والاتصالات.

هكذا فإن مشكلة البطالة تزداد تفاقماً وتترك آثاراً اجتماعية من الصعب التكهن بها وبحجمها، كالعنف والجريمة والانحراف وانتشار العمالة السوداء، واتساع حجم ما يعرف (القطاع غير المنظم) إذ قدرت إحدى تقارير الأمم المتحدة المشتغلين بهذا القطاع في البلدان النامية نحو ٢٧% من قوة العمل.

كما أصبحت الفئات العمرية الشابة بين ١٩و ٢٥ سنة من أكثر الفئات تهميشاً وتضرراً، إذ بلغت نسبة هؤلاء بين العاطلين عن العمل في بعض البلدان في عام ١٩٩٣: السويد ٢٢%، فرنسا ٢٢%، ايرلندا ٢٧%، أسبانيا ٤٠%، وفي أمريكا الشمالية ١٥%، البلدان المتحولة ٤٠%.

٥- الفقر والحركات الأصولية (الدينية ــ العرقية):

لم تعد مظاهر التهميش والاستبعاد مقتصرة على الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية فحسب، فإلى جانب ذلك تظهر مشكلة فقر الدخل والفقر البشري، كبيئة خصبة جداً لانتشار ونمو الحركات الأصولية والعنف السياسي المنظم، بالارتداد إلى خلفية دينية تعصبية أو لنزعة أثنية (عرقية) وعلى حد تعبير عالم الاقتصاد والاجتماع الأمريكي ليستر ثورو (L.Thoro): فإن إعادة توزيع الثروة والدخل تجري صياغتها من جديد ، والخاسرون اقتصادياً فيها يجرى تقيؤهم اجتماعياً في بركان اجتماعي يدعى الأصولية الدينية.؟

لكن انتشار الأصولية في مرحلة العولمة لم يكن سمة خاصة بالعالم الإسلامي، كما يروّج الأعلام الغربي في حملته ضد الإرهاب ، بل هناك أصوليات جديدة (مسيحية ويهودية وبوذية.. الخ) تزداد ضرواة في (إسرائيل) والولايات المتحدة واليابان. ذلك أن النظرة الصنّمية للسوق لقوى العولمة يدفعها _كما يقول بيتر غران ــ إلى المجازفة بازدهار بلدان وشعوب عديدة ، وهي في نزعتها الفوضوية وإنكارها للتاريخ والشعوب والثقافات فإنها تحفز الخرافات ، والنزعات الأخروية والتي يطلق عليها دونما تمييز بالإحيائية الدينية. فهي تقوم بفعل تفكيكي للمجتمعات المحلية، لدرجة يدعوها بعضهم موازييك الرؤى والمواقف والأفعال وتفتيت المعيارية.

إذ بعد انهيار الشيوعية وانحسار اليسار في العالم، باتت الساحة مفتوحة لتفكيك الدول إلى نزاعات دينية وعرقية كما حدث في الاتحاد اليوغسلافي ، وما جرى في الاتحاد الفيدرالي الروسي .

امتدت هذه النزعة القومية الانفصالية لبلدان صناعية عديدة، فظهرت حركات البريتيون و الكورسيكيون في فرنسا، والكيبك في كندا، والباسك في أسبانيا، وويلز والحرس الجمهوري في أيرلندا للانفصال عن بريطانيا... الخ.

لقد باتت متطلبات الأزهار للشركات العملاقة العابرة للقارات لا تحتاج إلى دول إمبراطورية كبيرة مترامية الأطراف بل يكفيها (دول ــ مدن) صغيرة الحجم مثل سنغافورة أو تايوان أو هونغ كونغ أوقطر والبحرين ودبي في الخليج العربي... الخ.

٦-أخطار تهدد البيئة:

يتجلى هذا التهديد في مرحلة العولمة في ارتفاع استهلاك الطاقة الأحفورية الملوثة للبيئة، الذي يؤدي لزيادة انبعاث ثاني اوكسيد الكربون ويسبب بشكل مباشر في ثقب طبقة الأوزون ، بسبب الإحماء الحراري وارتفاع درجة حرارة الأرض ، يؤدي لحدوث تغييرات فجائية وسريعة في المناخ (تقترن بذوبان أجزاء من جليد القطبين الشمالي والجنوبي) فتنشأ الكوارث كالحرائق والفيضانات والأعاصير البحرية كإعصار(تسونامي في آسيا ٢٠٠٤م و إعصار كاترينا في الولايات المتحدة عام ٢٠٠٥م) وما يرافق ذلك من خسائر اقتصادية وبشرية وحركة نزوح نشطة من المناطق المنكوبة، ونتائج سلبية على الزراعة أو على أماكن العيش في المناطق المنكوبة.

فضلاً عن ذلك إن التسابق بين الشركات في الانتاج وتعميم نمط الحياة الاستهلاكي الأمريكي يؤدي إلى تزايد نسبة تلوث الهواء والتربة والمياه السطحية والجوفية والبيئة البحرية...الخ بحيث تصبح الطبيعة عاجزة عن القيام بما كانت تقوم به منذ الأزل، أي إعادة التوازن البيئي، نتيجة الخلل في استهلاك الموارد والكوارث الملازمة للتلوث البيئي ،وما تسببه الكوارث سواء أكانت طبيعية أو من صنع الإنسان.

ثالثاً–التكامل الاقتصادي العربي

مقدمة :ارتبطت دراسات العولمة في مناطق مختلفة من العالم بعلم المستقبل، ذلك لأن العولمة تعيد للأذهان ضرورة إعادة النظر في الماضي والحاضر والمستقبل، فهي تفتت ما سبقها من نظم معرفية وبنى اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية، وتؤسس لواقع عالمي جديد، تحاول كل دولة وكل مجموعة دول متجانسة ومتجاورة أن تندمج في تجمعات أكبر، ويحاول الأفراد والجماعات والشعوب تحسين شروطهم للحاق بقطار العولمة المتجه للمستقبل، مع محاولة إعادة هندسة العالم اجتماعياً وسياسياً واقتصادياً من جديد.

بالنظر إلى الواقع العربي ، فإن الانطباع الأول يوحي أن هذا الجزء من العالم ما تزال مرجعياته تعود للماضي في الحكم على المستقبل، ولا تزال التجزئة السياسية والاقتصادية راسخة وتتكيف مع الظروف الجديدة بدلاً من التكتل والاندماج، على الرغم من توافر جميع الشروط الثقافية واللغوية والدين والجغرافيا والتاريخ كعوامل محفزة على الاجتماع والتكتل. كما أن الدول العربية القطرية تنظر للمستقبل وبأسف شديد من خلال مرجعيات الماضي ، وبمنظار مصالح الحاضر ذات الطابع العرضي المؤقت، والاصطفاف الاجتماعي استناداً لمعايير تقليدية (كالقبيلة أو الطائفة أو المعتقد الديني أو الانتماء المناطقي أو القطري) مما يعيق أي عمل وحدوي أو تكاملي ويعطل مؤسساته.

أ–التكامل الاقتصادي العربي وسيناريوهات المستقبل:

مضى ما يزيد على نصف قرن على مسيرة العمل العربي المشترك ، و حركة التكامل الاقتصادي العربي ما تزال بطيئة جداً، وتظهر هنا وهناك سيناريوهات لمستقبل الوطن العربي تصاغ خارج الأطر العربية، مثل (النظام الشرق الأوسطي) و(الشراكة المتوسطية).

إن جميع هذه السيناريوهات بالإضافة إلى سيناريو التكامل الاقتصادي العربي هي سيناريوهات تتجه لصناعة المستقبل ، وجميعها محتملة وقائمة فعلاً، يتناقض بعضها مع بعضها الآخر ، ويتكامل أيضاً أو يفترق بعضها عن بعضها الآخر.

لكن قبل الحديث عن التكامل الاقتصادي العربي لابد من المرور وبشكل عابر على ملامح أهم هذه السيناريوهات:

١- الشراكة الشرق أوسطية:(*)

لقد بدأ التفكير بهذا المشروع بعد العدوان الاسرائيلي عام ١٩٦٧ ومولت بيوت المال اليهودية العالمية الدراسات لهذا المشروع، التي شارك فيها البنك الدولي وممثلون وخبراء عن القيادات السياسية في العالم الصناعي.

ثم أُعيد طرح المشروع بعد اتفاقيات كامب ديفيد ١٩٧٨-١٩٧٩م حيث جرى الحديث عن التنمية في الشرق الأوسط وعن (سوق شرق أوسطية) تكون إسرائيل نواة هذا المشروع.

ومع التوقيع على اتفاقيات أوسلو ١٩٩٣ جرت محاولات إعادة إحياء هذا المشروع على لسان شمعون بيريز وزير الخارجية الإسرائيلي ــ السابق وعُقدت مؤتمرات سنوية للتنمية في الشرق الأوسط في (الدار البيضاء ــ عمان ــ الدوحة ــ القاهرة) ودخل الطرف الأوربي كممول لهذا المشاريع ، لكن المشروع لقي معارضة شديدة من قبل المثقفين العرب و لم يعد يشغل خطاب (الشرق أوسطية) ذات المساحة التي شغلها في مراحل سابقة. ويتقاطع هذا المشروع مع الشراكة المتوسطية التي لا تستبعد إسرائيل، بل تنظر لها كطرف أساسي في هذه الشراكة.

(*) انظر المراجع والمصادر الخاصة بالفصل في آخر الكتاب.

٢-الشراكة المتوسطية:

كانت الدعوة لهذه الشراكة قد تمت بمبادرة أوروبية، كرد فعل على تهميش أوروبا في مواجهة الهيمنة الأمريكية على (الشرق الأوسط) والنفوذ الياباني في الباسفيك والمحيط الهادي، وتوغل ألمانيا منفردة في أوروبا الشرقية. فكانت فرنسا وإيطاليا و أسبانيا في طليعة الدول الأوروبية المتحمسة لهذا المشروع، بهدف تحسين شروطها التنافسية مع هذه المراكز الرأسمالية، وحاجة أوروبا لإعادة حضورها في منطقة البحر المتوسط التي تعدها بعداً جيو- سياسياً لها أحقية تاريخية وجغرافية فيها.

كما أصبحت أوروبا ترى أن الأخطار التي تهددها لم تعد تنطلق من شرق القارة الأوربية وإنما من جنوبها المتوسطي . على صعيد آخر لم تعد أوروبا تحتمل المزيد من الهجرة القادمة من جنوب المتوسط على وجه الخصوص من دول المغرب العربي (الجزائر ــ تونس ــ المغرب) وآثارها الثقافية في تغيير الخريطة الثقافي للمجتمع الأوربي مستقبلاً.

في حين كانت الدول العربية ، وفي ظل ضعفها الاقتصادي،قد أخذت تفكر بمخرج للأخطار الناجمة عن تحرير التجارة العالمية بعد قيام المنظمة العالمية للتجارة ووضع جدول زمني للتحرير ينتهي تنفيذه مع نهاية عام ٢٠٠٥. فالشراكة المتوسطية تحقق للبلدان العربية القدرة للوصول إلى الأسواق الأوربية من خلال بنود الاتفاقيات الأخيرة (للغات) المتعلقة بالدول الأولى بالرعاية، وتأمل من هذه الشراكة الحصول على التكنولوجيا والمساعدة الفنية من أوربا..الخ

انعقد المؤتمر التأسيسي الأول للشراكة المتوسطية في برشلونة ١٩٩٥م ثم مؤتمر (مالطا ١٩٩٧) ، وقد ركز الجانب الأوربي حديثه عن الشراكة المالية والاقتصادية، وجاء في المرتبة الثانية الحديث عن الشراكة الاجتماعية والثقافية، ثم الشراكة السياسية والأمنية، وكانت مفردات: التنمية، ومنطقة تجارة حرة مشتركة،

وخلق فرص عمل و تبادل الخبرات و حرية الاستثمارات ومكافحة الإرهاب واستمرار الحوار الإقليمي، هي الأكثر تكراراً في بيانات المؤتمرين.

وفي حين ظهر الأوربيون كمجموعة واحدة لديها مشروع واحد مشترك، فإن الانقسامات سيطرت على الأطراف العربية والأطراف الأخرى مثل (إسرائيل وتركيا).

لكن الشراكة التجارية بين أوربا والبلدان العربية المتوسطية موجودة فعلاً، وتعد أوربا الشريك التجاري الأول لمعظم هذه البلدان، حيث استأثرت أوربا بنسبة تزيد على ٥٠% من صادرات كل من (ليبيا ـــ المغرب ـــ الجزائر ـــ تونس ـــ مصر ـــ لبنان ـــ سوريا) ونحو ٤٠% من وارداتها مجتمعة للفترة (١٩٩٠-٢٠٠٦م).

هذا السيناريو يتقاطع مع السيناريو العربي بإنجاز العرب لمشروع السوق العربية المشتركة والوحدة النقدية إضافة لاتحاد جمركي عربي، تمهيداً للوحدة الاقتصادية والسياسية، مما يشكل عامل قوة و توأمة مع التجربة الأوربية، على الرغم من اختلاف شروط التجربتين ومستويات التطور كل منهما.

٣-التكامل الاقتصادي العربي:بالنظر للفرص التي يتيحها التكامل الاقتصادي العربي لكل بلد عربي بشكل منفرد وللدول العربية مجتمعة، فإن هذا السيناريو كمشروع قابل للحياة أو التحقق يعتبر الأكثر عقلانية ومنطقية من السيناريوهات الأخرى، في ظل الظروف الدولية الجديدة،كاختيار تفرضه ظروف وتحديات العولمة إلى جانب عوامل التاريخ والجغرافيا، مع تحول العالم إلى عصر التكتلات الاقتصادات الإقليمية الكبرى، في عالم لا مكان فيه للاقتصادات الضعيفة المجزأة والمشتتة.

أكد معظم الباحثين العرب في العولمة وفي (الاقتصاد ـــ السياسة ـــ الثقافة ـــ السكان ـــ المياه والغذاء) على أهمية هذا الحل للتغلب على المشكلات المختلفة

التي تواجه الدول العربية في مرحلة العولمة. كما اشار لهذه الأهمية عدد كبير من الباحثين العرب المتخصصين في الدراسات الأمنية والاستراتيجية ، فالشراكة الحقيقية بين الدول العربية أمر لا بد منه، لأنها لم تعد مطلباً اجتماعياً وسياسياً أو أيديولوجياً فحسب، بل أصبحت مطلباً مصيرياً للبقاء في مواجهة التكتلات العملاقة.

فقد أكد الأمين العام المساعد للجامعة العربية على أهمية المشروع وعدم تضييع الفرصة بقوله: تقع على عاتق واضعي السياسات العربية كيفية الوصول إلى الأسواق العالمية والحصول على التقنية الحديثة (..) في مواجهة التهميش ومن ثم ضياع الفرصة السانحة لقيام التكتل الاقتصادي العربي ضمن المدى الزمني المتاح في اتفاقيات الغات الأخيرة أي حتى نهاية عام ٢٠٠٥ م.

في حين ربط باحثون آخرون ربطاً مباشراً بين العولمة والتكامل الاقتصادي العربي كعلاقة السبب بالنتيجة، بالقول : في عالم اليوم لا يمكن لأي دولة أن تحقق الاستغلال الأمثل لطاقاتها الكامنة بمفردها، وإن السوق العربية المشتركة وحدها الكفيلة بتحقيق الازدهار الاقتصادي للدول العربية.

أما من الناحية الأمنية، ولضمان الأمن الاقتصادي والدفاعي العربي فقد أكدت بعض الدراسات الأمنية على ضرورة تطوير منظومة الدفاع العربي المشترك، بحيث تتوافر لها وسائل الإنذار المبكر والاستطلاع بالأقمار الصناعية ، وتوفير كل ما يلزم لحرب المعلومات الاقتصادية ، لمنع أية أطراف عالمية أو إقليمية من تصعيد هجومها المعلوماتي الاقتصادي، مما يؤدي لانهيار الأسواق التجارية والمالية للمجموعة العربية، وتعطيل إنشاء التكتل الاقتصادي العربي الذي يهدف لإنشاء السوق العربية المشتركة.

إن التركيز على المصالح الفردية للدول - برأي بيتر بافيلكا - قد أدى لتفتيت النظام الإقليمي العربي بعد حرب الخليج الثانية (عام ١٩٩١) مما أضعف بالفعل المنطقة ككل أمام الأطراف الإقليمية الخارجية والنظام الدولي عموماً.

لكن الانتقال من اقتصادات قطرية مشتتة ومجزأة شبيهة باقتصاد (دول – المدن) إلى التكامل الاقتصادي العربي لايمكن أن يتم دفعة واحدة بل لابد من مروره بمراحل تبدأ من سوق التجارة العربية وتنتهي بالوحدة النقدية وإقامة جدار جمركي مشترك في مواجهة العالم الخارجي ،وهذا الانتقال لا يعني في النتيجة حاصل الجمع الكمي للناتج المحلي الإجمالي للدول العربية ، بل هو اقتصاد نوعي دينامي جديد ،يمكن العرب من التحول من الضعف والتشتت إلى قوة اقتصادية عالمية كبرى يُحسب لها حساب في الساحة الدولية .

لكن البنى القطرية السياسية والاقتصادية شكلت عائقاً كبيراً ،أمام التكامل الاقتصادي العربي ، كما كونت بنى فكرية ومصالح سياسية واجتماعية متعارضة، واختلالات نجمت في الأساس عن التطور القطاعي اللامتكافئ، وعن الظروف التاريخية لنشأة هذه القطاعات، المتمثلة بدور السوق الخارجية الرأسمالية في تكونها، جعلت من الصعب إهمال الفوارق في النمو وفي الأجور والدخل ومستويات المعيشة والرفاه بين الدول العربية.

على صعيد آخر ما يزال الخطاب الوحدوي السياسي والخطاب الرسمي للتكامل الاقتصادي، يتأثر بالمواقف الانفعالية الآنية ، وغير نابع من رغبة حقيقية بالعمل لإنجاز التكامل الاقتصادي العربي. كما تؤدي درجة الارتباط والتبعية الخارجية دوراً معيقاً لأي عمل عربي تكاملي مشترك في القرار الاقتصادي والسياسي القومي والوطني، وعلى الرغم من وجود صيغ مختلفة للتعاون والعمل العربي المشترك، فما تزال هذه الصيغ قاصرة وبحاجة لمراجعة نقدية دقيقة في مرحلة العولمة.

ب- مفهوم التكامل الاقتصادي

ما المقصود بالتكامل الاقتصادي؟ يمكن القول أن أبسط تعريف للتكامل الاقتصادي بأنه: جملة من التدابير التي يراد منها إلغاء التميز بين الوحدات الاقتصادية التي تنتمي إلى دول مختلفة ، ويتمثل التكامل في انتفاء مختلف صور التفرقة بين

الاقتصاديات المتكاملة. لكن هذا المفهوم يبقى مفهوماً عاماً لا يميـز بـين درجـات ومراحل التكامل، فالتكامل الاقتصادي من الناحية النظرية يمر بمراحل من الأبسط إلى الأعقد للوصول إلى الوحدة الاقتصادية.

وأبسط أشكال هذا التكامل هي التعاون في مجال التجارة وحريـة انتقـال السلع والخدمات. وقد يكون التكامل بين دولتين أو أكثر كما هو الحال في صـيغة (دول مجلس التعاون الخليجي) ثم الانتقال إلى سوق مشتركة تضمن حريـة انتقـال عناصر الإنتاج (العمل ـ رأس المال ـ المعلومات) أما المرحلة الثالثة فهي الوحـدة النقدية والاندماج الكامل في كافة المجـالات، بحيـث تـزول العقبـات التجاريـة والاقتصادية والاجتماعية، ويسود التجانس في مجال السياسات التنمويـة، وتتحـدد الأهداف الاقتصادية والاجتماعية بشكل يجعل هذا الجسم الاقتصادي الجديد يظهـر كوحدة عضوية واحدة ومتماسكة في الساحة الدولية.

ج- تطور التعاون العربي:(وقفة نقدية)

لا يمكن من الناحية العملية الفصل بين التنمية العربية الشاملة ومفهوم التكامـل الاقتصادي.فالتكامل الاقتصادي العربي، لا يعـني كمـا ذكرنـا الجمـع الكمـي للاقتصادات العربية المشتتة، بل التكامل يعبر عن حالة نوعية دنيامية جديدة، تتصف بالتعبئة الكاملة للموارد البشرية والطبيعية والاقتصادية، وتوظيفها بالشكل الأمثل على قاعدة السوق العربية المشتركة، مما يسهم بترابط القطاعات الاقتصادية وخلق اقتصاد دينامي يؤدي لزيادة معدل النمو وزيادة الدخل الفردي، وتأمين فرص عمل مجزيـة والارتقاء بمستوى المعيشة للسكان، وتحقيق درجة عليا من الاكتفاء الذاتي بالسـلع، وتخفيف درجة الارتباط والاعتماد على العالم الخارجي.

يرجع تاريخ التعاون الاقتصادي العربي إلى عام ١٩٥٠حيث تم تأسيس المجلس الاقتصادي الاجتماعي العربي، وصادق المجلس المذكور على أول اتفاقيـة لتسـهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت بين الدول العربية عام ١٩٥٣. إلا أن أهـم

الاتفاقيات التي انبثقت عن هذا المجلس كانت اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية ، التي وقعت عليها في حزيران ١٩٦٢ كل من (سوريا، مصر، المغرب، الكويت والأردن ثم العراق واليمن وانضمت السودان للاتفاقية عام ١٩٦٨) بدأت الاتفاقية تدخل حيز التنفيذ اعتباراً من ٢٣ نيسان ١٩٦٤. وكانت الاتفاقية تهدف لإلغاء جميع القيود الكمية والجمركية على حركة التجارة بين الدول الأعضاء وإقامة سياج جمركي موحد مقابل العالم الخارجي.

جاء في المادة الأولى من الاتفاقية (أن هدف الاتفاقية هو إقامة وحدة اقتصادية كاملة بين دول الجامعة العربية تضمن حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال، وحرية تبادل السلع والمنتجات الوطنية، وحرية الإقامة والعمل والاستخدام وممارسة كافة أوجه النشاط الاقتصادي والنقل والترانزيت، واستعمال المرافئ والمطارات ووسائل النقل وحقوق التملك و الإيصاء والإرث).

وكان الحدث الأكبر المكمل لهذه الاتفاقية هو قرار قيام السوق العربية المشتركة في ١٣-٨-١٩٦٤ كمرحلة لابد من إنجازها للوصول إلى الوحدة الاقتصادية، وانضمت إلى الاتفاقية الدول الموقعة على اتفاقية الوحدة الاقتصادية، وتم الاتفاق على أن يبدأ العمل بأحكام السوق اعتباراً من مطلع ١٩٦٥ فيتم التخفيض بشكل تدريجي على الرسوم الجمركية بمعدل ١٠% سنوياً ما عدا بعض السلع التي أطلق عليها مجموعة (ج) فقد بدأ أول تخفيض لها عام ١٩٦٥ بمقدار ٦٠% وللمجموعة (ب) ٣٥% في مطلع العام نفسه، وكان من المفترض أن يتم التحرير الكامل للتجارة العربية البينية مع نهاية عام ١٩٧٤م؟

جاء في نص اتفاقية السوق العربية المشتركة : تنفيذاً لأحكام اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية، ورغبة من مجلس الوحدة الاقتصادية في تحقيق التقدم الاجتماعي والازدهار الاقتصادي على أسس سليمة من التنمية الاقتصادية المتناسقة المستمرة، التي تتفق والصلات الطبيعية والتاريخية القائمة بينها، ورغبة في تحقيق التكامل الاقتصادي

بين الأطراف، ورفع مستوى المعيشة وتحسين ظروف العمل في بلادها، قرر مجلس الوحدة الاقتصادية العربية إنشاء السوق العربية المشتركة التي تهدف إلى تحقيق الأسس التالية:

١- حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال.

٢- حرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية والأجنبية.

٣ - حرية الإقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادي.

٤- حرية النقل والترانزيت واستعمال وسائل النقل والمرافئ والمطارات المدنية.

هذه النصوص الجميلة جاءت في وقت مبكر جداً وكانت ولا تزال ، تلبي احتياجات الواقع العربي في مرحلة العولمة ، و تبدو بعد مضي أكثر من أربع عقود على نصوصها وكأنها تتحدث عن احتياجات المجتمع العربي الحالي.

إلا أن هذه النصوص والاتفاقيات تعثرت في معظم بنودها عن التحقق، فكان مجمل حجم التجارة العربية البينية لا يتجاوز ١٠٪ من حجم التجارة العربية الخارجية في نهاية عام ١٩٩٦م في حين حصة دول السوق العربية المشتركة من التجارة العربية البينية كانت في عام ١٩٧٠ قد وصلت إلى ٤٠٪ من الصادرات، وفي عام ١٩٨٠ ارتفعت إلى ٥٠٪ من مجمل الصادرات العربية البينية.

قيّم التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ١٩٨٠ هذه التجارب العربية في تحرير التجارة العربية المشتركة ، فرأى أن أدوارها كانت محدود الأثر في رفع قيمة التجارة العربية البينية،إذ إن التخفيضات الجمركية تعطلت، نتيجة لاستمرار القيود الإدارية، وبصفة خاصة تراخيص الاستيراد التي كانت محصورة بالقطاع العام في الدول الأعضاء، كما أن الفشل يعود لتشابه الإنتاجية وتركيب الصادرات السلعية فيما بين الدول العربية هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى أعطت الاتفاقية المتعلقة بالسوق الحق لكل دولة بطلب استثناء السلع، التي تعتبرها حيوية لاقتصادها من

القيود والرسوم، مما أدى للإسراف في استخدام هذا الحق وطلب الاستثناءات وبالتالي الإفلات من تطبيق معظم بنود الاتفاقية.

لكن ما لم يقله التقرير هو دور العامل الخارجي وتدخل القــوى الخارجيــة وعلى رأسها الولايات المتحدة لإفشال هذا التطور، الذي يضع (الكيان الإســرائيلي) أمام خطر اقتصادي وسياسي حقيقي يستهدف دوره ووجوده كقاعدة اســتعمارية لرأس المال الغربي الأوربي والأمريكي.

إلى جانب هذه الاتفاقيات كانت هناك اتفاقيات ثنائية عديدة بــين الــدول العربية، إضافة لاتفاقيات عربية مشتركة متعددة الأطراف ، لم يتم تنفيذها ،و لم تباشر عملها مطلقاً.

من هذه الاتفاقيات ، الاتفاقيات التي صدرت عن الجامعة العربية عام ١٩٦٣ بإحداث الشركات العربية المشتركة في الشؤون التالية: (الطيران ــ والملاحة البحرية ــ وناقلات البترولـ خطوط وأنابيب البترول- واتفاقية تنسيق السياسات البترولية) إضافة لاتفاقية إنشاء المؤسسة المالية العربية للإنماء العــربي عــام ١٩٥٧، واتفاقيــة الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية عام ١٩٦٧.

أما الاتفاقيات القائمة فعلاً والمنبثقة عن المجلــس الاقتصــادي الاجتمــاعي للجامعة العربية، التي نصت على إحداث بعض المنظمات العربية المشتركة ، التي مــا تزال قائمة إلى اليوم ومن أهمها: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم عــام ١٩٦٤، والمنظمة العربية للتنمية الزراعية عام ١٩٧٠م ، ومنظمــة العمــل العربيــة ١٩٦٥، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ١٩٦٨ .

بالإضافة إلى ذلك كانت هناك صيغ إقليمية أخرى للعمل العــربي المشــترك ظهرت في ثمانينات القرن العشرين من هذه الصيغ:

١-**مجلس التعاون الخليجي**: تأسس مجلس التعـاون الخليجـي في ٢٥/٥/١٩٨١م كحلف عسكري لأغراض دفاعية وأمنية لمواجهة الخطر الإيراني في الخليـج شمل جميع دول الخليج العربي.

كانت الصيغة الأساسية للتعاون تهدف للتنسيق السياسي والأمني و تحقيـق الترابط الاقتصادي بين الدول الأعضاء.لكن التجربة تطورت بفعل تناقضات الواقـع نفسه، وضرورة التنسيق والسياسي بين دول المجلس في مجال السياسات الاقتصـادية والاجتماعية، فقطعت تجربة دول مجلس التعاون أشواطاً كبيرة على طريق التكامـل فيما بينها.

إذ انتقلت إلى صيغة الاتحاد الجمركي فيما بين دول المجموعة في عام ٢٠٠٣م لتأمين جدار جمركي مشترك في تعاملها كمجموعة مع العام الخـارجي ، وفي نهايـة ٢٠٠٧م من المتوقع أن تخطو نحو السوق المشتركة الخليجية، وقد بدأت فعلاً بسـن قوانين تسمح للأفراد في دول المجلس بالاستثمار والعمل والإقامة في أي دولـة، دون أن يكون هناك تمييز، وسعت دول المجلس لاختيار اسم جديـد للعملـة الخليجيـة المشتركة قبل الانتقال إلى الوحدة النقدية الخليجية عام ٢٠١٠م على غرار الوحـدة النقدية الأوربية.

إذا ما أضفنا لذلك تطور الاستثمارات البينية الخليجية، والربط بين أسـواق المال والأسهم ، والسماح لرعاياها بالعمل والاستثمار والمضاربة والمتاجرة بالأسهم ، في سوق أسهم مشتركة خليجية كان حجم التداول فيها عام ٢٠٠٦م يزيـد علـى أكثر من (١٠٠٠ مليار) تريليون دولار، إضافة لذلك جـرى التنسـيق في مجـال السياسات التعليمية والتربوية والقضائية ،والتعاون في مجال أسواق الصرف وتقـارب مستويات الأجور.

كما تمتلك المجتمعات الخليجيـة تـرابط عضـوي ديمـوغرافي وتـاريخي واجتماعي، إذ تتماثل طبيعة العلاقات الاجتماعية والثقافية فيها، والتنظيم المؤسسي،

وتمتلك ثقافة أو تراثاً مشتركاً، يسمح لها بقيام تكتل اقتصادي واجتماعي وثقافي ،وقد يكون هذا النموذج من التكامل الاقتصادي العربي من أكثر النماذج العربية حظاً في النجاح ،وقد يستقطب اليمن التي أصبحت عضو مراقب في مجلس التعاون الخليجي.

٢- **دول الاتحاد المغاربي:** تأسس الاتحاد المغاربي في عام ١٩٨٩م، ويضم (المغرب ـــ تونس ـــ الجزائر وليبيا) لكن هذه الصيغة اقتصرت على تيسير التعاملات التجارية وحركة الأفراد والمشاورات السياسية. وتمتلك هذه الصيغة هي الأخرى أرضية مشتركة ثقافية واجتماعية، فهي ذات طبيعة ثقافية واجتماعية متماثلة يمكن أن تمهد لقيام تكتل أو سوق مشتركة بين هذه الدول كخطوة على طريق السوق العربية المشتركة.

تمتلك هاتان التجربتان العربيتان الإقليميتان جميع المقومات للتكامل والتكتل الاقتصاديين بين أعضائها،إضافة إلى العامل الجغرافي والمقومات الاجتماعية والثقافية والديموغرافية والفلكلور ، وفيما لو نجحت هاتان التجربتان ، قد تشكلان تكتلين اقتصاديين أحدهما في مشرق الوطن العربي والثاني في مغربه.

بالإضافة إلى ذلك كانت هناك صيغة أخرى أطلق عليها مجلس التعاون العربي، وضمت (مصر، الأردن، العراق واليمن) عام ١٩٨٩ لكنها معطلة الآن عن الفعل تماماً.

٣-السوق العربية المشتركة ومنطقة التجارة العربية الحرة الكبرى:

بعد هذا التاريخ الطويل لصيغ مخفقة، جزئياً أو كلياً، في التكامل الاقتصادي العربي، جاء الإعلان عن قيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، في الدورة التاسعة للمجلس الاقتصادي الاجتماعي للجامعة العربية في ١٩٩٧/١٢/١٧ وتنفيذاً لقرارات مؤتمر القمة العربية المنعقد في حزيران ١٩٩٦في القاهرة، ليبدأ التخفيض التدريجي

للقيود الكمية والضرائب الجمركية مطلع عام ١٩٩٨ وضمن مدى زمني قدره ١٠سنوات.

جاءت الاتفاقية بصيغتها الجديدة كصدى ورد فعل على قيام المنظمة العالمية للتجارة، في محاولة الوقوف في وجه هذا التحدي العالمي لعولمة التجارة.

وقد استند البرنامج التنفيذي لاتفاقية لمنطقة التجارة العربية الحرة الكبرى على تفعيل اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية الموقعة في عام ١٩٥٣م.

وتضمنت الاتفاقية تخفيضاً متدرجاً على الرسوم الجمركية قدره ١٠% سنوياً، وصولاً للسوق الحرة العربية الكبرى في نهاية ٢٠٠٧م.لكن ما هو الجديد في هذه الصيغة؟

كان الجديد في هذه الاتفاقية عن الاتفاقيات السابقة، أنها تضمنت جدولاً زمنياً للتنفيذ، كما تضمنت الاتفاقية تشكيل لجان فرعية لمتابعة التنفيذ، وفض المنازعات التجارية، التي تنجم عن التطبيق الخاطيء، وتشكيل لجان فنية متخصصة بقواعد المنشأ لإعداد قوائم منشأ تفصيلية للسلع العربية، ولجان تنفيذية كلفت هذه اللجان بإزالة جميع القيود الجمركية والعراقيل ومكافحة الإغراق والخلل الناجم عن تطبيق البرنامج التنفيذي للاتفاقية في ميزان المدفوعات..الخ كذلك تعد اللجنة جهازاً يتدخل في فض المنازعات التجارية بناءً على طلب الأطراف والأمانة الفنية لمنطقة التجارة العربية الحرة.

انضمت للاتفاقية معظم الدول العربية (باستثناء الجزائر وموريتانيا والجيبوتي وجزر القمر). وقد دخلت الاتفاقية مرحلة متقدمة يفترض أن تكون قد أزالت جميع القيود الكمية والجمركية على حركة السلع والخدمات العربية البينية ذات المنشأ العربي في مطلع عام ٢٠٠٥م بناءً على توصيات مؤتمر القمة العربية في عمان ٢٠٠٠م الذي رأى تعديل الفترة الزمنية لاستكمال منطقة التجارة العربية الحرة لتكون نهاية عام ٢٠٠٤م بدلاً من نهاية٢٠٠٧م.

لكن حجم التخفيض الجمركي على السلع العربية لم يتجاوز نسبة ٣٠% في عام ٢٠٠٠م وفي عام ٢٠٠٤م وصلت النسبة إلى ٨٠%.

-نتائج الاتفاقية على التجارة العربية البينية : لقد مضت سنوات عديدة على الاتفاقية وبالرغم من كل هذه التسهيلات وإزالة ٨٠% من القيود الكمية الإدارية والجمركية على حركة السلع العربية ،إلا ان حصة الصادرات العربية البينية لم تتجاوز في عام ١٩٩٨م أكثر ١٩,٨% من الصادرات العربية، ومن الواردات البينية لم تتجاوز ١٥% من مجمل الواردات العربية .

كانت، هذه النسب مرتفعة بسبب انخفاض أسعار النفط، فمع ارتفاع أسعار النفط عام ٢٠٠٤م انخفضت الواردات العربية البينية إلى٨،٧% وزادت الصادرات البينية إلى ٢١،٢%.لكن ما يُعاب على الاتفاقية أنها لم تشمل تجارة الخدمات، وكانت حركة تحرير الأسواق العربية في وجه التجارة البينية بطيئة، وقد تنفتح الأسواق العالمية في عام وتجهز على تجربة السوق العربية الحرة الكبرى قبل بلوغ أهدافها في مطلع ٢٠٠٨م.

٤- مشاريع التكامل في مجال الطاقة: يسير العالم تدريجياً لتوفير الكلفة في الإنفاق على الطاقة بإقامة شبكات إقليمية ودولية لنقل الطاقة الكهربائية والغاز،وهناك مجموعة من الاتفاقيات العربية البينية بشأن الكهرباء والغاز.

فقدت بدأت الدول العربية تتجه لبناء شبكات مشتركة للبنى التحتية والطاقة وعلى رأسها الكهرباء والغاز وأهم هذه المشاريع:

أ-مشاريع الربط الكهربائي بين الدول العربية :

١- مشروع الربط الكهربائي بين سوريا ولبنان الأردن : بدء المشروع منذ عام ١٩٧٣م وزود لبنان سوريا بالكهرباء ، وفي عام ١٩٧٩م تطور الربط بمد لبنان من كهرباء الفرات، واكتمل مشروع الربط نهائياً عام ٢٠٠٥م.كما اكتمل الربط السوري- الأردني في عام ٢٠٠١

٢- مشاريع الربط الكهربائي بين دول المغرب العربي:

- مشروع الربط الكهربائي بين تونس والجزائر: يعود الربط الكهربائي بين تونس والجزائر لعام ١٩٥٥م، لكن لم يتم تفعّيله بصورة كاملة الا عام ١٩٧٩

- مشروع الربط بين المغرب والجزائر: يعود هذا المشروع لعام ١٩٨٨م لكنه لم يكتمل فعلياً إلا في عام ١٩٩٢م

٣- مشروع الربط الكهربائي بين دول مجلس التعاون الخليجي : بدأت الدراسة لهذا المشروع عام ١٩٨٨م وسيباشر الخدمة في عام ٢٠٠٨م

٤- مشروع الربط الكهربائي بين مصر وليبيا: وقد اكتمل المشروع عام ١٩٩٨

٥- مشروع الربط الكهربائي بين مصر والأردن: واكتمل المشروع ١٩٩٩.

في عام ٢٠٠١م أصبحت كل من مصر وسوريا والأردن وليبيا ولبنان مجموعة كهربائية واحدة. إلى جانب هذه المشاريع هناك مشاريع إقليمية للربط الكهربائي بين تركيا وسوريا وُضعت في الخدمة عام ١٩٩٧م.

إضافة لمشاريع الربط الكهربائي العربية هناك مشاريع ربط إقليمية مثل مشروع ربط مجموعة دول المشرق العربي بالكامل بشبكة واحدة متكاملة مع تركيا. ومشروع آخر لربط مجموعة الدول العربية في المغرب وشمال أفريقيا بشبكة مشتركة مع أوربا.

ب- مشاريع الغاز: إضافة لمشاريع الربط الكهربائي فهناك أيضاً شبكات ربط لنقل الغاز بين مصر والأردن وسوريا وفلسطين ولبنان ودول الخليج العربي وتركيا، مما يعزز التكامل الاقتصادي العربي وقيام سوق عربية مشتركة للطاقة

د-معوقات التكامل الاقتصادي العربي:

بالعودة إلى تجارب التنمية في البلدان العربية، يمكن ملاحظة أن خطط التنمية لم تأخذ بعين الاعتبار التكامل مع الاقتصادات العربية الأخرى، كمدخل للتنمية

العربيـــة الشـــاملة، فقـــد ركـــزت التنميـــة العربيـــة علـــى النـــهوض بـــالبنى التحتية**infrastructure** وقاعدة الخـدمات **Services Base** وقـام القطـاع الحكومي بالدور الأساسي في التمويل والدراسات والخطط. وتعـد هـذه الخطـوة ضرورية لتهيئة المناخ الاستثماري الملائم للقطاع الخاص، لكن التكامل الاقتصـادي الحقيقي هو نشاط يقوم به القطاع الخاص ،إلا أن القطاع الخاص العربي كان ضعيفاً وتقليدياً في الدول العربية وانحصرت أدواره في مجال التجـارة .و الزراعـة وبعـض الصناعات الخفيفة، وقد بدأ هذا الدور ينشط بعد تطبيق سياسات التثبيت والتصحيح الهيكلي في الفترة (١٩٨٥-١٩٩٠).

من ناحية أخرى ماتزال الدول القطرية تحاول التكيف مع المتغيرات الدولية والداخلية وتحتكر الثروات الباطنية دون الأخذ بعين الاعتبار أهميـة عامـل الـزمن، وضرورة الإسراع في برامج وخطط التكامل مع الدول العربية الأخرى ،إذ أن الجهود المبذولة في تحقيق التكامل الاقتصادي من خـلال المـدخل التجـاري، لا تكفـي لوحدها،كما أنها لا تنطلق من استراتيجية موحدة، كما تحاول كل دولـة أن تجـد منافذ بطلب الاستثناءات لعدد أكبر من السلع للتهرب والتملص من الالتزام الكامـل بتطبيق الاتفاقيات.

كما أن غياب الخطط التجارية والصناعية الاستراتيجية العربية المشتركة يحرف مسار المدخل التجاري عن أهدافه، المتمثلة بتحقيق الترابط العضـوي بـين الاقتصـادات العربية، ورفع الطاقة الإنتاجية لاقتصادات الدول العربية،وتبلور ميكانيزم اقتصـادي حديث مشترك يدفع بمسيرة التنمية العربية الشاملة والمستدامة إلى الأمام.

إن مشاريع التكامل الاقتصادي العربي اصطدمت بجملة كبيرة من العقبـات والعوامل يمكن تلخيصها بما يلي:

١- **عدم الالتزام بالاتفاقيات:** لقد جرى التوقيع على عدد من الاتفاقات الثنائية والمتعددة الأطراف بشأن تحرير التجارة والنقل والترانزيـت وقيـام سـوق عربيـة مشتركة، إلا أن ما يعاب على هذه الاتفاقيات هو أنها لم تكـن ملزمـة للأطـراف الموقعة.

٢- **التماثل في الصادرات:** بالنظر لبنية الصادرات العربية فإن الدول العربية تصدر سلعاً متماثلة من الخامات الأولية (نفط، غاز، معادن، فوسفات) ومجمل نسبة السلع المصنعة العربية لاتزيد حصتها على ١٢% من الصادرات.لذا فإن تماثل الاقتصاد التصديري الأحادي الجانب لا يشجع على تطور التجارة البينية ، في ظل استيراد الدول العربية لسلع متماثلة كالآلات ووسائط النقل والأسلحة والأغذية.

لكن مع قيام بعض الدول العربية بتصنيع وسائط النقل والطائرات والآلات وتطوير صناعة المعدات والأجهزة الكهربائية والالكترونية من الممكن أن تغطي هذه السلع جزءاً من احتياجات السوق العربية وتسهم برفع حصة التجارة البينية.

٣- **سيطرة البنى التقليدية في الاقتصاد العربي** :إن سيطرة البنى الاقتصادية والسياسية التقليدية من العوامل الرئيسة المعيقة للتكامل الاقتصادي، في ظل غياب ميكانيزم اقتصادي حديث يعمل وفقاً لآلية السوق العربية ويسهم في تشجيع القطاع الخاص للاستثمار في الصناعات التحويلية الثقيلة والحديثة.

٤- **تشتت الموارد العربية في ظل التنمية القطاعية والقطرية:** يسهم هذا العامل في تهميش المناطق النائية والقطاعات الأقل نمواً ويزيد اللامساواة في توزيع الدخل.

٥- **اختلاف النظم المصرفية والسياسات المالية والجمركية:** ورثت الدول العربية نظم مصرفية ومالية مختلفة ومتباينة أدت لإعاقة حركة رؤوس الأموال العربية البينية ، وعدم وجود قطاع مصرفي حديث مشترك بين البلدان العربية،يساعد على الاستفادة من رؤوس الأموال العربية بالشكل الأمثل .

٦- **غياب الشفافية وتخلف الإدارة:** يعيق هذا العامل تطور الاستثمار ووجود قاعدة إحصائية دقيقة تساعد صناعة القرار الاقتصادي وتكون بمتناول المستثمرين ورجال الأعمال العرب والأجانب.

٧- **انخفاض الإنتاجية ومعايير الجودة في المنتجات العربية:** يعتبر هذ العامل من العوامل الهامة التي تؤدي لانخفاض القدرة التنافسية للسلع العربية ، مما يضع مهمة التجارة العربية البينية في إيصال السلع العربية للأسواق العالمية مهمة صعبة.

٨- **غياب الربط في البنى التحتية للسكك الحديدية بين الدول العربية:** لا يمكن الحديث عن التصنيع في الدول العربية أو أي مجتمع آخر دون توافر شبكة حديثة من السكك الحديدية ، تؤمن نقل البضائع والأشخاص ومواد الخام بتكلفة منخفضة وبسرعة أكبر ، وبوقت أقل ، فيما بين الريف والمدينة من جهة ، وبين الدول العربية من جهة أخرى ، مما يسهم بتسريع حركة التصنيع والانتقال من الاقتصاد التصديري إلى الاقتصادي الصناعي الحديث.

٩- **عدم توافر الإرادة السياسية المشتركة بين الدول العربية** : إذ جرى تغليب جوانب الخلاف على المصالح العربية المشتركة ومشكلات الماضي على احتياجات المستقبل.

قد لا تكون هذه الأسباب لوحدها مسؤولة بصورة مباشرة عن تباطؤ عملية التكامل الاقتصادي العربي ،دون النظر إلى دور العامل السياسي الخارجي والتدخل الأمريكي المباشر في سياسات المنطقة، لكنها قد تشكل مدخلاً للحوار لفهم هذه المعوقات، ومحاولة الخروج من دائرة التبعية نحو أطر فاعلة وسريعة للعمل العربي المشترك.

و- التكامل الاقتصادي العربي (ضروراته ومجالاته):

يعاني الوطن العربي من مشكلات ذات أبعاد مستقبلية خطيرة، كالنمو السكاني المرتفع، ونقص موارد المياه، و انخفاض انتاج الغذاء، مما يشكل تهديداً للسيادة والأمن الاقتصادي العربي.وتشير بعض الدراسات الاستراتيجية حول مستقبل الشرق الأوسط، إلى أن النمو الديموغرافي سيولد ضغوطات اجتماعية و سياسية كبيرة

في المستقبل مع ارتفاع مستوى التعليم والوعي السياسي، وقد تصبح الحروب وسيلة للحصول على الأرض والمياه والنفط.

وبالنظر لتطور التنمية في الوطن العربي من منظور نقدي ، فإن الوطن العربي يعاني من تشتت كبير في التوزع الجغرافي للموارد (الطبيعية ــ البشرية ــ الأموال) لدرجة يتعذر تماماً على أي بلد عربي بمفرده، مهما كانت ثروته وافرة من إحدى هذه المصادر ، أن ينهض باحتياجات وأعباء التنمية ومواجهة تحديات عولمة الاقتصاد قطرياً، لعدم توافر العناصر الضرورية الأخرى.

إن البحث في التكامل الاقتصادي العربي، يقتضي من الناحية المنهجية النظر الوطن العربي كوحدة ديموغرافية واقتصادية واجتماعية وثقافية متكاملة، والتطلع للمستقبل برؤية عربية شاملة.ومن هذا المنظور يمكن النظر لتشتت الموارد العربية كعامل موضوعي يستدعي التكامل الاقتصادي العربي في مجال الموارد الطبيعية والموارد البشرية ، بالنظر لهذه الموارد كمداخل أساسية للتكامل ،للنهوض بالصناعة التحويلية الحديثة والانتقال إلى مجتمع المعرفة والتكامل في مجال الأمن الدفاع ، بالإضافة لظروف العولمة وما تقتضيه من الاندماج والتكتل الاقتصادي الإقليمي، بالتالي وبالعودة لمكونات الاقتصاد العربي الحديث التي سبق ذكرها لا بد من تحقيق التكامل في هذه المجالات التالية:

أ ـ**التكامل في مجال الموارد الطبيعية**: أشرنا في فصل سابق إلى أن الوطن العربي يعاني من محدودية المساحة الصالحة للزراعة ، التي لا تزيد على ١٠% من المساحة، وتتوزع نسبة ٨٠% منها بين ثلاث دول عربية (السودان - الجزائر - تونس).في حين تعاني عدد من الدول العربية من نقص في الغذاء وفقر في موارد المياه، إذ كانت حصة الغذاء في عام ١٩٩٥م تزيد على ٢٠% من الواردات في عشر بلدان عربية تتركز فيها كثافة سكانية عالية ويعيش على أرضيها ٨٠% من سكان الوطن العربي، وكانت هذه الدول تغطي احتياجاتها من الحبوب من الأسواق العالمية، وقد يشكل الغذاء مصدراً خطيراً لتهديد الأمن الغذائي العربي في المستقبل.لهذا فيما لو تم

الاستثمار الحديث عربياً لأرض السودان، التي توصف بأنها ستكون(سلة خبز العالم) قد تكفي لإطعام العالم العربي.

١- التكامل في موارد المياه: في عام ١٩٩٥م كان ٥٥% من السكان العرب يعانون من الفقر المائي (باعتبار خط الفقر العالمي ١٠٠٠ م^{3}سنوياً للفرد) كما أدت المعدلات المرتفعة للنمو السكاني دوراً ضاغطاً، نتيجة لتوقع ازدياد الاحتياجات للمياه في (الزراعة ـــ الصناعة ـــ الاستهلاك المنزلي) وكما مر معنا سابقاً ،فالتوقعات تشير إلى أن حجم الفجوة المائية في الوطن العربي، بين الموارد المتاحة والاحتياجات المتوقعة ستبلغ عام ٢٠١٠م نحو ٦٤ مليار م^3،وستصل إلى١٥٠ مليار م^{3}سنوياً عام ٢٠٢٠ م (أنظر الجداول الملحقة في فصل المسالة السكانية).

وقد تكون الحاجة للمياه سبباً لنزاعات إقليمية وإمكانية حدوث صراعات وحروب على المياه في القرن الحادي والعشرين كما تشير الدراسات الاستراتيجية لمستقبل الشرق الأوسط.لهذا قد تكون المياه مدخلاً للتكامل المائي العربي؟ لاسيما وأن بعض البلدان العربية مثل (العراق ـــ سوريا ـــ لبنان ـــ المغرب) ستكون ذات وفرة مائية، في حين ستعاني بلدان الخليج العربي وليبيا والأردن وفلسطين من شح شديد في المياه، وفي ظل سياسات رشيدة لاستهلاك المياه ، ووجود خطط عربية للتكامل المائي العربي كعامل يضاف للتكامل الاقتصادي ، قد يجنب الدول العربية أخطار الصراع والمجابهات المحتملة مع الدول المجاورة من أجل المياه.

٢-التكامل في الطاقة (النفط والغاز):

في مجال الطاقة هناك عدد من الدول العربية تمتع بالوفرة في الطاقة ، وكان النفط يرمي بثقله الكبير على الاقتصاد العربي ،إذ ظلت حصته كقطاع رئيسي في الصادرات العربية حتى عام ٢٠٠٣م بحدود ٥٤،٥%. ويعد التكامل في قطاع النفط والغاز في مجالات (الإنتاج ـــ التسعير ـــ التصنيع والسياسات البتروليةفي إطار الأوابك) من المجالات الهامة ، لتأسيس احتكار عالمي عربي موحد في مجال الطاقة

بهدف الاستفادة القصوى من هذا القطاع، وتأمين حاجة القطاعـات الاقتصـادية العربية من الطاقة ، وتحسين الشروط التفاوضية للعرب مع الشركاء التجاريين، ومـع التكتلات الاقتصادية العالمية الأخرى.

من ناحية أخرى هناك دول عربية فقيرة بالنفط والغاز مثل الأردن ولبنـان وفلسطين وموريتانيا والمغرب والجيبوتي وتضطر هذه الدول لاستيراد النفط، وتـدفع فاتورة كبيرة ثمناً للطاقة.إذ يمكن ان تكون هناك خطوط أنابيب ومحطات تكرير للنفط لحساب الدول العربية المنتجة، على أراضي هذه البلدان لتأمين احتياجـات الـدول العربية من النفط والغاز اللازمين للصناعة العربية وتغطية احتياجات الاستهلاك المترلي والفردي.

٣-الفوسفات والحديد: قدر التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ١٩٨٠ م حصة البلاد العربية من الفوسفات المكتشف عالمياً بحوالي ٩٠% من الاحتياطات الدوليـة، وبلغت حصة المغرب لوحدها ٦٥% منها ، وتتوزع خامات الفوسفات وإنتاجها بين (المغرب ــ تونس ــ الجزائر ــ الأردن ــ مصر ــ سوريا) إضافة للسعودية وليبيا. ويدخل الفوسفات في صناعة الأسمدة والصـناعات الأخـرى ، ويمكـن لصـناعة الفوسفات أن تشكل مدخلاً آخراً لقيام للتكامل الاقتصادي العربي بظهور احتكارات عربية مشتركة لإنتاج وتصنيع هذه الخامات وتلبية احتياجات الزراعة العربية وتصدير الفائض.

أما خامات الحديد المكتشفة فتتركز بنسبة ٥٦,٥ % من الاحتياطي العـربي المكتشف في الجزائر وموريتانيا (إضافة إلى ليبيا ومصر والسودان)، فإن توفر هـذه الخامات الرخيصة من الأسباب الضرورية التي تستدعي النهوض بالصـناعة الثقيلـة للآلات والمكنات ووسائط النقل ، بالتالي قيام شركات عربية ذات امكانات ضخمة كما في المملكة السعودية ومصر الجزائر للاندماج والتنسيق فيما بينها وظهور تكتـل عربي لاستخراج وتصنيع الحديد، ،يسمح بتغطية الاحتياجـات العربيـة، وظهـور

تجمعات صناعية عربية مشتركة للحديد والصلب وانتاج الفولاذ كمدخل هام لقيام صناعة عربية معدنية ثقيلة حديثة.

ب- الموارد البشرية والأموال: لا تشكل الدول العربية بعدد سكانها المحدود، لكل دولة على حدة، سوقاً مغرية للاستثمارات العربية والعالمية، هذا من جهة ومن جهة أخرى ، يشكو الباحثون العرب من هروب الاستثمارات العربية للخارج لأسباب عديدة، منها عدم وجود محفزات اقتصادية للاستثمار وضيق الأسواق الوطنية، فقد قُدرت الأموال العربية المستثمرة خارج الوطن العربي عام ٢٠٠١ م بما يزيد على ١٣٠٠مليار دولار(تعادل ٣ أمثال قيمة الناتج المحلي الإجمالي العربي آنذاك).

أما حجم العمالة العربية الكلية المشتتة والمجزأة فتزيد على ١٠٠ مليون عامل وموظف(عام ٢٠٠٦م) عدا عن العمالة العربية المهاجرة فهناك ما يزيد على ١٢ مليون عامل عربي يعملون خارج أوطانهم بصفة متقطعة.

إضافة لوجود ما يزيد على ١،٥مليون باحث وعالم عربي يقيمون خارج الوطن العربي وفي دول غربية تحديداً (الولايات المتحدة وأوربا) وتعاني بعض البلدان العربية من فائض عن الحاجة في حجم العمالة الوطنية مثل(مصر ــ اليمن ــ سوريا ــ لبنان ــ الأردن ــ تونس ــ المغرب)، في حين تعاني بلدان أخرى من نقص في العمالة (ليبيا ودول الخليج العربي) .

هكذا فالجمع بين الموارد المالية العربية والموارد البشرية الضرورية للتنمية العربية الشاملة يشكل مدخلاً للتكامل ، على أرضية السوق العربية المشتركة الواحدة، التي تسمح بحرية انتقال عناصر الإنتاج (العمالة ــ الكوادر ــ السلع ــ الأموال ــ المعلومات) من خلال الحشد العقلاني لهذه الموارد ، والاستفادة القصوى من الطاقات العربية المعطلة والمشتتة للأموال والموارد، وتحول الدول العربية إلى تكتل اقتصادي عربي يعيد للعرب مكانتهم في التاريخ وعلى المسرح السياسي الدولي.فالانتقال

للتكامل الاقتصادي العربي يسمح بتحقيق قفزات في النمو الاقتصادي، وإعادة التوزيع العقلاني للثروات والمداخيل داخل المجتمعات العربية.

كما أن جذب الاستثمارات العربية، في حال توافر الضمانات والمناخ للاستثمار المربح، سيعفي بعض الدول العربية من الحاجة للاستدانة من بيوت المال العالمية، كما يحقق الوفر في الاحتياطي العربي من العملات الصعبة لدعم النقد العربي، في مواجهة تقلبات أسعار الصرف العالمية.

ج- التكامل في مجال صناعة المعرفة: أصبحت الصناعة الثقافية أو صناعة المعرفة تحتل مواقع متقدمة في عصر ثورة الاتصالات والمعلوماتية. فالصناعات الثقافية والمعرفية تلاقي رواجاً عالمياً كبيراً في سوق مفتوحة، فالأبحاث والاختراعات التي يتم تحويلها إلى تقنيات متطورة، إضافة للبرامج العلمية والثقافية والتعليمية، والأفلام والأعمال الدرامية والمسلسلات، والكتب والمجلات والصحف والبرامج الترفيهية والرياضية..الخ

أصبحت هذه السلع المعرفية لها زبائن كبار وتُباع للمحطات التلفزيونية الفضائية والمحلية ، وفي الدول العربية نشأت سوق واسعة ، فهناك نحو ٢٥٠محطة فضائية عربية ومحطات أرضية ومحطات راديو (ومرشح هذا العدد لأن يتضاعف في عام ٢٠١٠م) أي هناك ما يزيد على ١،٣ مليون ساعة بث سنوي في عام ٢٠٠٦م تحتاج لبرامج عربية مختلفة لملء هذه الساعات بدلاً من استيراد البرامج من الأسواق الغربية والأمريكية،إضافة لأسواق أشرطة C.D الناجمة عن انتشار هذه الوسيلة وزيادة عدد المستخدمين للكمبيوتر الشخصي والانترنت..الخ

وفي مجال الاتصالات فإن السوق العربية كانت عام ٢٠٠٦م تستوعب من أجهزة الاتصال وخدمات الاتصال بالهاتف المحمول والانترنت ما يزيد على ٦ مليار دولار(ومرشح عدد المشتركين وسوق الاتصالات للتضاعف عام ٢٠١٠م) لهذا فإن وجود شبكة اتصالات عربية موحدة للهاتف المحمول وشبكة انترنت عربية موحدة ،

إضافة لبنوك المعلومات التي تربط المؤسسات العربية والجامعات ومراكز البحث العلمي، أصبحت حاجة ماسة ومحرك أساسي لعجلة النهوض الثقافي والعلمي و التقاني للوطن العربي، كما لم يعد دور هذه الشبكات كوسيلة لنقل المعرفة فحسب، بل وسيلة للتجارة الالكترونية تسهم بفعالية كبيرة في نجاح وتفعيل السوق العربية المشتركة،لذا فإن وجود سوق ثقافية عربية مشتركة لصناعة المعرفة والصناعات الثقافية المختلفة سيسهم بتطوير صناعة النشر وصناعة الكتاب والأعمال الدرامية وإحياء الثقافة العربية، وتطوير صناعة البرمجيات و تقانة المعلومات ،وتسريع خطوات الانتقال إلى الاقتصاد الجديد والوحدة الاقتصادية.

د- التكامل في مجال الدفاع والأمن: لم يعد مفهوم الأمن مقتصراً على الدفاع، فقد شمل هذا المفهوم جوانب عديدة ، كالأمن السياسي (الجيوبوليتكي) والأمن الاقتصادي والأمن المائي والأمن الغذائي إضافة لمفهوم الأمن الثقافي . . .الخ.

لهذا جدد الدعوة عدد من الباحثين العرب في الشؤون الأمنية العربية و الاستراتيجية لضرورة التكامل العربي في مجال الأمن، فقد دعى رياض نجيب الريس لضرورة تشكيل حلف (أطلسي) عربي تكون مهمته فصل القوات على الحدود بين الدول العربية وبين العراق وتركيا، والتدخل بين الإمارات العربية المتحدة وإيران حول الجزر المتنازع عليها، والتدخل في البحر الأحمر لفض النزاع بين اليمن وأريتيريا حول جزر حنيش، وبين مصر والسودان لإنهاء الخلاف حول جزر (حلايب) وبين الجزائر والمغرب حول الصحراء الغربية. كما دعى محمد الأطرش لإقامة منظومة دفاعية إقليمية عربية، وإنشاء محكمة عدل عربية للتدخل في قضايا النزاع على الحدود، وتشكيل قوة عربية مشتركة في إطار الجامعة العربية هدفها الحيلولة دون اعتداء أي قطر عربي على آخر.

فمن المؤسف أن اتفاقية سايكس بيكو ١٩١٦، قد زرعت ألغاماً بعيدة المدى تنفجر بين حين وآخر ، بطريقة تقسيمها للحدود، فمعظم الدول العربية تعاني من مشكلة ترسيم الحدود مع الدول المجاورة العربية الشقيقة أو الصديقة، وكانت الحروب في المنطقة على مدار القرن العشرين ذات منشأ مشترك يتلخص بالصراع

على الحدود،كالحرب بين العراق وإيران في الثمانينات ،وبين العراق والكويت ١٩٩١م وبين الجزائر والمغرب على الصحراء المغربية ، والنزاع بين الإمارات وإيران ، وهناك مشكلات حدودية لم تحسم بين سوريا ولبنان وسوريا وتركيا.فكانت هذه النزاعات الحدودية سبباً لتأزم العلاقات الثنائية، إذا ما أضيفت للاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية ،التي جعلت الساحة العربية ميداناً لحروب أهلية وحقل اختبارات لمختلف أنواع الأسلحة .

وقد أنفق الوطن العربي (كما مر معنا سبقاً) بين عامي ١٩٨٣-١٩٨٥م نحو ١٤١ مليار دولار على التسلح (باستثناء العراق)، وشكلت هذه القيمة نسبة ١٣% من الناتج المحلي الإجمالي لهذه البلدان . وكانت نسبة الإنفاق على التسلح كنسبة للناتج المحلي الإجمالي مرتفعة في عدد من الدول العربية : العراق ٢٦%، السعودية ١٩,٦% ، الكويت ٩,١%، سوريا ١٦,٤%، عُمان ٢٠,٨%، اليمن ٩،٩%، مصر ٧,٢% والإمارات العربية المتحدة ٧,٦%.وعلى الرغم من هذا الإنفاق الهائل، فلا يمكن لأية دولة عربية أن تزعم أنها ضمنت أمنها الوطني؟ كما أدت سياسة التسلح إلى جرّ الاقتصاد في الدول العربية لأزمات اقتصادية وموجات تضخمية لم تشهد مثيلاً لها من قبل.

إذ لا يمكن للأمن العربي أن يتحقق في ظل الترسانة الهائلة للأسلحة التقليدية وأسلحة الدمار الشامل التي تحوزها إسرائيل، إلى جانب الصواريخ الباليستية الحاملة للرؤوس النووية ،التي تهدد أمن جميع المدن والدول العربية والإسلامية.

لذا فإن وجود حلف عسكري عربي وإقامة مجمعات عربية وشركات احتكارية عربية ضخمة لإنتاج الأسلحة التقليدية والاستراتيجية، وبناء شبكة للاتصالات والإنذار المبكر عبر أقمار فضائية عربية السبيل الوحيد لضمان الأمن العربي. وعندما يكون العرب معاً يشكلون قوة عسكرية واقتصادية هائلة، في أطر التكامل الاقتصادي كوسيلة لتحقيق الأمن العربي بأبعاده الدفاعية والاقتصادية والثقافية والأمن المعلوماتي،

فالتكامل مسألة مترابطة بأبعادها المختلفة المكونة للأمة العربية كتكوين بشري واقتصادي وثقافي وسياسي واحد.

خاتمة: لم يعد الاقتصاد لوحده العامل الحاسم في التطور، بل أصبحت مكونات الثقافة (كعناصر في البناء الفوقي) تؤدي دوراً بارزاً في التطور الاقتصادي، وأصبح العلم بتطبيقاته العملية قوة جبارة تسهم في تغيير أنماط وحجم الإنتاج والاستهلاك بشكل جوهري، فصناعة التقانة الحديثة (كثورة جديدة) جعلت من الاتصالات والمعلوماتية والإعلام عوامل جديدة وهامة تسهم بإعادة تشكيل العالم من جديد، وظهور وعي جديد بالعالم.

كما ظهر للعلوم الإنسانية مهام جديدة في إعادة هندسة العالم سياسياً واجتماعياً، وتشكيل وعي إنساني جديد.وباتت العولمة تفرض بثقلها الكبير إعادة تشكّل الوضع العربي رأسمالياً بشكل قسري أو طوعي، وبات ضرورياً فتح ملفات الواقع العربي الاقتصادية والسياسية والاجتماعية من جديد.فالعولمة هي صناعة للمستقبل بدأت بوقت مبكر في العالم المتقدم، بينما ما يزال العرب منشغلين بخلافاتهم الثانوية، ومختلفين حول فهم الماضي والحاضر، ولا يعطون لصناعة المستقبل أهمية كافية، فلا أحد يستطيع أن يزعم أنه امتلك المستقبل ولا يمكن للواقع العربي بكل أزماته وانهياراته أن يبقى ثابتاً.

كما لا يستطيع احد أن يتوقع كيف ستفكر الأجيال القادمة بمشكلاتها وعلى أي نحو سيتصرفون لحلها. من هذه الزاوية قد يتساءل البعض ما جدوى الحديث عن مشروع التكامل الاقتصادي في ظل الواقع العربي المتردي؟ وما هي ظروف تحقق ونجاح مثل هذا المشروع؟ لكن إذا ما أخذنا بالحسبان الأهمية المعرفية في هذا الوقت بالذات لطرح الموضوع، والإمكانيات المتواضعة لمواجهة العولمة قطرياً، فالمواجهة لا تتم إلا بمنطق العولمة وآلياتها ذاتها ، إذا من هنا فإن مواجهة العولمة تمر عبر

تكتل العرب قومياً أو(قومنة Nationalization) التحول في الاقتصاد العربي والسياسة والثقافة، وهي خطوة ضرورية في مسيرة العولمة قبل الاندماج في اللاقتصاد العالمي ، ولا يمكن القفز إلى العالمية وحرق المراحل دون المرور عبر هذا الجسر.

ولمواجهة العولمة عربياً وتحقيق التكامل الاقتصادي العربي لابد أن ينجز العرب على نحو سريع الخطوات التالية:

١- إنجاز السوق التجارية العربية الحرة الكبرى

٢- تحرير عناصر الإنتاج العربي (قوة العمل ــ الكوادر ــ رأس المال) وتأمين حراك اجتماعي نشط للأفراد والأموال بالتنقل والإقامة والملكية والعمل بين الدول العربية.

٣- صياغة استراتيجية اقتصادية وسياسية عربية مشتركة ، لإدماج الاقتصادات العربية عبر مداخل التكامل الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والثقافي المختلفة.

٤- في مجال الثقافة: توحيد المناهج الدراسية ما قبل الجامعية، وتشجيع البحث العلمي العربي وتوطين التكنولوجيا والنهوض بالصناعة الثقافية من خلال سوق ثقافية عربية مشتركة. و لا بد من فتح الحوار الشعبي والثقافي بين الأديان والمذاهب لقطع الطريق على الأصوليات الدينية والحروب الأهلية المحتملة.

٥- إصدار الدينار العربي الذهبي (محل الحسابي) وتحقيق الوحدة النقدية العربية.

٦ - إصلاح الجامعة العربية وتفعيل مؤسساها و دمقرطتها Democratization وتحويلها لبرلمان عربي ، لتؤدي دوراً هاماً في تشكيل سلطة تنفيذية عربية مشتركة ، تكون أحكامها نافذة وإلزامية للدول الأعضاء لتسريع التكامل الاقتصادي العربي.

٧- تحطيم الجدار النفسي بين المجتمع السياسي أو السلطة والأكاديميين والمثقفين العرب، لتمكين أصحاب القرار من صياغة قرارات عملية مدروسة،

بالاعتماد على الجامعات ومراكز الدراسات والأبحاث التخصصية ،وعلى الأكاديميين وأصحاب الخبرة.

٨- وضع إستراتيجية اقتصادية وثقافية وسياسية عربية مشتركة ، وبناء المؤسسات التي ترسم السياسات وتتابع تنفيذ خطواتها .ولابد من مواءمة وتوحيد التشريعات والقوانين الاقتصادية والمدنية في الدول العربية وإعادة تحديد مفهوم المواطنة، بما يضمن حرية الحركة والإقامة والعمل والعيش للفرد العربي على أية بقعة من التراب العربي.

الفصل العاشر

الاقتصاد الجديد : اقتصاد المعرفة ومجتمع المعلومات

مقدمة :

شهدت السنوات العشرين الأخيرة من القرن العشرين ثورة علمية كبيرة أحدثت تحولاً نوعياً جديداً في حياة البشرية.تمثّلت هذه الثورة بتطبيقات التقانة الحيوية والهندسة الوراثية، وفيزياء أنصاف النواقل فائقة السرعة وتطبيقاتها الإلكترونية، واستخدام النظائر المشعة والتكنولوجيا النووية، إضافة لثورة الاتصالات الفضائية (الهاتف الجوال والبث الراديوي والتلفزيوني الفضائي) والانتشار الواسع للحواسب الالكترونية والانترنت.

من بين هذه التقنيات كان لتقانة المعلومات والمعلوماتية والاتصالات الدور الحاسم في التغيير الاجتماعي وحدوث تحول جوهري في نمط حياة الإنسان اليومية، وسلوكه وقيمه وأفكاره ، وعلاقته بالآخرين والعالم .

كما تحولت المعلومات إلى قوة اقتصادية ،بصفتها أهم مكون في الاقتصاد الجديد ومادة أولية للعمل، إلى حد أصبحت معه مكونات المعرفة (العلم والثقافة والتكنولوجيا) ودرجة التطور التقاني أهم عناصر الاقتصاد الجديد ومحفزات النمو.

فقد أحدثت المعرفة تحولاً جوهرياً في طريقة استغلال البشر للموارد الطبيعية • وفي نمط عملهم وإنتاجهم للسلع والخيرات المادية والخدمية.

وفي الاقتصاد الجديد لم يعد للمواد الخام الأولية أو الأدوات والآلات ووسائل العمل الميكانيكية الدور الحاسم في إنتاج الثروة، بل أصبحت المعرفة والمعلومات المورد الأساسي لإنتاج الثروة في حياة الفرد والمجتمع.

كما بدأت السلع المعرفية(غير المادية) تدخل نسيج الحياة الإنسانية لتصبح جزءاً مكوناً من حياة الإنسان المعاصر وثقافته ، بما تحتويه من برامج وأفلام وأخبار وفنون وإعلانات ورسائل واتصالات شفوية أو رقمية، اختصرت بموجبها ، وسائل الاتصال الفضائي والإعلام المتعدد الوسائط والانترنت ، الوقت والمسافات والجهد الأنساني، في تفاعل غير مسبوق بين البشر حول العالم، إلى حد جعل البعض يطلق على عالمنا الجديد تعبير(القرية الكونية).

إن ما يميز الاقتصاد الجديد عن الاقتصاد الصناعي التقليدي السرعة في إيقاع التطور واعتماده أكثر فأكثر على التدفق الكثيف للمعلومات والبيانات، وعلى إنتاج السلع الخدمية ، وهي سلع غير مادية ، في منتهى الدقة والذكاء، وتمثل نتاجاً لأحدث الأكتشافات العلمية وتطبيقاها التقنية،إذ لم تعد المعرفة مجرد تراكم كمي للمعارف والخبرات الإنسانية، على الصعيد الفردي أو القومي، بل أصبحت نتاجاً نوعياً لتفاعل العلوم والخبرات والمهارات في جميع المجتمعات الإنسانية، وتمثل خلاصة التراكم الثقافي والعلمي وخبرات الناس والأجيال المتعاقبة عبر التاريخ الأنساني.

إن الحديث عن التقانة اليوم أصبح يعني بشكل أو بآخر تكنولوجيا المعلومات، التي تحولت لعنصر هام في زيادة الهوة في التطور أو ردمها بين الشعوب ، وتحفيز النمو الاقتصادي للمجتمعات. فمع التطور الهائل للنظم المعلوماتية، تحولت التكنولوجيا الرقمية لعامل حاسم في التطور ومحرك لتحفيز النمو في الاقتصاد العالمي.

لقد تطور هذا القطاع في القرن الحادي والعشرين بسرعة فائقة، ففي حين لم يكن حجم السوق العالمية للخدمات المعلوماتية عام ٢٠٠٠م يزيد على (١٠٠٠مليار) تريليون دولار فقد قفز خلال خمس أعوام لخمسة أضعاف، فبلغ حجم التعاملات في هذا القطاع في عام ٢٠٠٥م ما يزيد على ٥ تريليون دولار.

كما أحدثت ثورة المعلوماتية جملة كبيرة من التحولات طالت مختلف جوانب حياة المجتمع، وبنيته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وعلاقات العمل والأسرة، وأثرت في مجمل العلاقات الإنسانية .. الخ.

لكن يبقي السؤال المحوري في هذا التطور؛ أين تنتهي حدود العولمة وأين تبدأ حدود الاقتصاد الجديد؟ فقد غدت مفاهيم ومفردات الاقتصاد الجديد تتداخل بشكل كبير مع مفاهيم ومفردات العولمة، لدرجة يبدو معها من الصعب من الناحية النظرية التميز بين العولمة ومجتمع المعرفة ؟ وعلى الصعيد المعرفة أدى تطور العولمة واقتصاد المعرفة لتداخل كبير بين العلوم الإنسانية ، لاسيما علم الاقتصاد وعلم الاجتماع،وظهرت تخصصات جديدة مثل علم الاجتماع الاقتصادي او الاقتصاد الاجتماعي ، التي تحاول مد جسور معرفية بين هذين العلمين، لفهم طبيعة التحول الكوني الجديد في الاقتصاد والمجتمع.وأصبحت موضوعات الاقتصاد الجديد ومجتمع المعرفة موضع تجاذب كبير بين الباحثين في العلوم الإنسانية وعلى نحو خاص بين علماء الاقتصاد والاجتماع.

وثمة إجماع بين الباحثين في العولمة واقتصاد المعرفة، على أن أفضل الدراسات والأبحاث التي ظهرت في العقود الأخيرة لفهم خصائص هذه المرحلة من التطور الكوني،تلك الدراسات التي قام بها اقتصاديون اجتماعيون من أمثال ليستر ثورو في كتابه(ما بعد الرأسمالية) و جيرمي ريفكين في كتابه :(نهاية عصر العمل) وعلماء اجتماع على معرفة جيدة بالاقتصاد مثل ؛ انتوني جيدنز وكتابه (الطريق الثالث) وألفين توفلر وكتابيه (حضارة الموجة الثالثة) و(تحول السلطة) ..الخ.

وفي القرن الحادي والعشرين أصبح الاقتصاد العالمي يتجه أكثر فأكثر نحو اقتصاد المعرفة، الذي اعتمد على تكنولوجيا المعلومات كمنصبة أساسية للانطلاق نحو العولمة، وأصبحت الحاجة ملحة، أكثر من ذي قبل ، للتعاون بين علماء الاقتصاد والاجتماع، والتنسيق فيما بينهم وبين صناع القرار وواضعي السياسات، من رجال أعمال ورجال الإدارة الحكومية والسياسيين كبار لفهم طبيعة التحول وإيجاد حلول للمشكلات الجديدة.

لقد رصد علم الاجتماع بوقت مبكر نسبياً يعود إلى ستينات القرن العشرين أبعاد (مجتمع ما بعد الصناعة) ومن بين علماء الاجتماع كان (آلان تورين) قد ركـز بعد حركة الشباب الفرنسي في أيار ١٩٦٨ على رصد أدوار الثقافة ومؤسسات الإنتاج المعرفي والثقافي ، وفي طليعتها الجامعة وقواها الاجتماعية التي يقودها الطلاب والمثقفون ، في التغيير الاجتماعي، وحلول الثقافة والمثقفون والجامعة محل مفـردات مجتمع الصناعة (المصنع — الطبقة العاملة-البرجوازية) وتبدو اليوم مفـردات مجتمـع المعلومات، تولي الأهمية ذاتها لدور طلاب الجامعات والمثقفين والباحثين والجامعـات ومراكز البحث العلمي،كأهم مقومات اكتساب وانتشار وإنتاج المعرفة ونشرها .

كما ركز من جهة أخرى الأمريكـي ب. دروكـر في عـام ١٩٦٥م في محاضراته على دور وأثر نظام إنتاج المعرفة والتكنولوجيا في التطـور الحتمـي لإدارة المؤسسات والنظم الاجتماعية، وتغير كل أفكارنا السابقة عنها.

إلا أن الأثر الأكبر في فهم مجتمعات المعرفة وطبيعة الاقتصاد الجديد ، تركته أعمال عالم المستقبليات الأمريكي الشهير أ.توفلر وكتابـه (صـدمة المسـتقبل — ١٩٧٠م) حاول توفلر في هذا العمل أن يشرح أثر التسارع في التطور الإنساني على الأنساق الاجتماعية، وما يخلفه الإيقاع السريع للتطور التكنولوجي من أزمـات في النظم والأنساق المجتمعية المختلفة، بدأً من الأسرة والمدرسة مروراً بالمنشأة وصـولاً للمنظمات الإدارية والدولة،وركز توفلر على أثر التطور التكنولوجي علـى الأفـراد وعدم مقدرتهم على التكيف مع الظروف الجديدة ، وحدوث صـدمات كـبيرة في النظم الاجتماعية والاقتصادية وفي السلوك الإنساني عموماً.

ملخّص فكرة توفلر؛ أن كل وحدة زمنية أصبح لها أهمّيّة كبيرة وقدرة هائلة بسبب التطبيقات العملية السريعة للمعرفة العلمية في إنتاج الثروة ، مع تحوّل المعرفـة إلى نظام لإنتاج الثروة والسلطة.

كان كتاب توفلر (صدمة المستقبل) قد نال شهرة واسعة وترجم لجميع اللغات في أواخر السبعينات من القرن العشرين،إلى أن ظهر كتابه الثاني (حضارة الموجة الثالثة-١٩٧٩م) الذي كرسه للحديث عن المجتمع الجديد وطرق الانتاج والاستهلاك، والتربية والإدارة ، وابتكر توفلر نظرية جديدة لتفسير الحضارات الإنسانية، فقد قسّم الحضارات الإنسانية إلى ثلاث أمواج حضارية ، قام بتحليل الأثر الاجتماعي لحافة كل موجة (Social Wave-front Analysis) فكانت الموجة الحضارية الأولى هي الزراعة، التي بدأت بالظهور في الألف الثامنة ق.م وانتشرت في جميع أصقاع الأرض، وامتد أثرها حتى عام ١٧٥٠م ، ليبدأ عصر الموجة الحضارية الثانية وهي الصناعة مع اكتمال نضج الثورة الصناعية ١٧٩٠ والتي استمرت حتى عام١٩٦٠م لتبدأ بالظهور معالم الموجة الحضارية الثالثة وهي مجتمع المعرفة، مدللاً على ذلك بظهور دور أصحاب الياقات البيضاء (الموظفين) الذين أصبح عددهم في الولايات المتحدة مثلاً منذ ١٩٥٥م يزيد على عدد أصحاب الياقات الزرقاء (العمال)، وبدأت (الموجة الثالثة) من الناحية التكنولوجية مع ظهور الكمبيوتر الصغير المنزلي، وانتشاره السريع في الاقتصاد والحياة اليومية ، ليدخل ميدان العمل والإنتاج والاتصالات مع ظهور الانترنت.

أعتمد توفلر مفهوم تصادم الأمواج الحضارية في المجتمع الواحد ليفسر كيف يتكسر المستقبل على حافة التصادم الحضاري للموجتين حضاريتين ، عندما لا يكون لأي موجة منهما هيمنة تامة على الأخرى.و هذا المفهوم قريب جداً من مفهوم المادية التاريخية حول خصائص المرحلة الانتقالية بين تشكيلتين اقتصاديتين-اجتماعيتين.

هكذا فأسلوب الحياة في حضارة الموجة الثالثة، يعتمد على الطاقة المتنوعة القابلة للتجدد والنظيفة بدلاً من صناعة المداخن الملوثة للبيئة، وعلى نهج يقضي على خطوط التجميع في الإنتاج الصناعي الضخم ، ويعتمد على صناعات صغيرة ميكروية

، بدلاً من منتجات كبيرة الحجم ، وعلى انتاج عدد محدود من السلع حسب رغبة الزبائن او المستهلكين ، بدلاً من الانتاج الموسع النمطي لآلاف وملايين المنتجات المتماثلة.

كما تشهد البشرية في حضارة (الموجة الثالثة) عملية اندماج الإنتاج مع الاستهلاك ، والمنتج مع المستهلك في شخصية جديدة أطلق عليها توفلر تعبير (المنتهلك)..الخ

إلى جانب كتاب (حضارة الموجة الثالثة) ظهر كتاب توفلر (تحول السلطة- ١٩٩٠م) الذي شرح فيه طبيعة التحولات التي تحدثها التكنولوجيا الحديثة وثورة الإتصالات والانترنت في المجتمعات المعاصرة على الإدارة وأشكال السلطة، وعلى شكل وتنظيم الأسرة، وطريقة العمل عمل نظام إنتاج الثروة ، مع تغير مفاهيم الثروة والسلطة، وتراجع دور الدولة القومية بانتقال السلطة للشركات المتعددة الجنسية، وانتقال السلطة من الشركة الأم للفروع الأصغر التي يطلق عليها (مراكز الربح).

تمكن توفلر نتيجة لإلمامه الواسع بنظام الانتاج الصناعي الميكانيكي، وتنقله بين عدد كبير من المهن الميكانيكية والتخصصات الصناعية، من رصد آثار التكنولوجيا الحديثة على نمط سلوك وحياة البشر، في مرحلة متقدمة من تطور المعلوماتية والاتصالات ، بالانتقال إلى المعمل الأنيق والنظيف، الذي أطلق عليه تعبير(الكوخ الالكتروني) .

هكذا تحول المهندس الميكانيكي ا.توفلر من مستشار في الصناعة إلى سيسيولوجي من أهم علماء المستقبل في القرن العشرين، وأصبح من المقربين لكبار السياسيين في الولايات والمتحدة واليابان وماليزيا، فقد تلقى توفلر عدة دعوات من الشركات الكبرى ومن رجال السياسة الكبار، لإلقاء محاضرات عن الاقتصاد الجديد ومجتمع المعرفة.

كان توفلر مقرباً جداً من البيت الأبيض ومن مرشح الرئاسة الأمريكيـــة آل غور(الذي خسر الانتخابات بفارق ضئيل ضد منافسه جورج دبليو بـــوش في عـــام ٢٠٠٠م) وطالب آل غور الحكومة الفيدرالية بتخصيص جزء من نفقـــات الـــدفاع (١٠ مليارات دولار) على تطوير البنى التحتية للاقتصاد الجديد أو شبكات الانترنت والاتصالات أو كما يسميها (اتوسترادات المعرفة؟) .

هكذا يبدو من الصعب تجاهل أفكار ومساهمات ألفـــين تـــوفلر وأعمالـــه المشتركة مع زوجته هايدي في رصد التطورات الحديثـــة في الاقتصـــاد الجديـــد أو اقتصاد المعرفة والأبعاد المستقبلية لهذا التطور.

لكن السؤال المحوري في هذ النظام المفاهيمي يدور حول طبيعـــة الانتـــاج والاستهلاك ، وشكل نظام إنتاج الثروة في الاقتصاد الجديد ومجتمع المعلومات ؟!

أولاً-الاقتصاد الجديد ونظام انتاج الثروة:

بيّن أ. توفلر في كتابه (الموجة الثالثة) مفردات هذا الاقتصاد الجديد، الـــتي تقوم على نظام إنتاج عالي الرمزية، وحدوث تغير كبير في المفاهيم والأفكار وطبيعـــة نظام العمل وأشكال التنظيم الاجتماعي لمؤسساته، إذ يُصبح مصدر ثـــروة الأمـــم بالمفهوم الاقتصادي، ليس الوفرة في رأس المال والموارد الطبيعة، وإنما المعلومـــات، في ظل نظام إنتاج عالي المرونة والرمزية أهم مفرداته تتلخص بما يلي:

١ - طبيعة المواد الأولية: إذا كانت المواد الأولية في مجتمع الصناعة بحاجـــة إلى أن نذهب إليها وننقب عنها في باطن الأرض ، فإن المواد الأولية في مجتمع المعلومات تأتي إلينا بنفسها إلى مكاتبنا ومنازلنا ، وبشكل سريع وآني، عبر وسائط الاتصال والأعلام (الفاكس والهاتف الخليوي وشبكة الإنترنت) وهي مادة يمكن أن يتعاون الجميـــع في إنتاجها وجمعها واقتسامها وتداولها ، ما يمكن استنساخ آلاف النسخ منـــها دون أن تفقد قيمتها، ويمكن إعادة طحنها وعجنها لإنتاج معرفـــة جديـــدة، دون أن تفقـــد

قيمتها الأولية، هذه المعرفة تختزل ذاتها بالمعطيات والكلمات والصور والرموز فتدخل في صلب الثقافة وتتغلغل عبر الأيديولوجيا والإعلام وتصبح جزءاً من حياة الناس.

٢ – مفهوم القيمة: لم يعد فهوم القيمة في الاقتصاد الجديد مفهوم مادي بالمعنى الاقتصادي الدقيق، فهي ليست ثروة ملموسة كالأملاك العقارية أو المكنات والآلات (رأس مال ثابت تراكمي) ولا منتجات مخزنة (بضائع) ولا أموال سائلة ومتداولة (رأس مال) ولا هي مواد أولية مستخرجة من الأرض، بل هي قيمة رمزية لا يمكن لمسها ، لكنها قادرة على إنتاج الثروة والسلطة بأن معاً.

هذه المعرفة يمكن اكتسابها وتوليدها وتطبيقها مباشرة في الاقتصاد ،وتتحول إلى قيمة يمكن أن تنمو بسرعة فائقة وبفترة زمنية قصيرة نسبياً، ويمكن لأفراد طموحين وأذكياء ان يبدأوا برأس مال بسيط في تطبيق أفكار ذكية، ليتحولوا لمصاف الأثرياء الكبار في العالم، كما فعل المهندس الأمريكي (بل غيتس) حيث بدأ مهندساً بسيطاً في شركة لإنتاج الرقائق الإلكترونية، ليصبح بعد سنوات صاحب أكبر شركة برمجيات في العالم وهي شركة (ميكروسوفت) التي تحتكر ٨٠% من صناعة البرمجيات في العالم، وأصبح (غيتس) ملك العالم في الثروة لمدة ٥ أعوام على التوالي بين ٢٠٠١-٢٠٠٦م بثروة تصل إلى ٥٠ مليار دولار.هكذا أصبحت المعرفة تصنع القيمة المضافة والثروة و المال ورجال الأعمال ايضاً؟.

٣ – تجزئة الإنتاج: بدلاً أن يكون الإنتاج تجميعياً ومكثفاً وضخماً ،ويعتمد على تجمع كبير للعمال وتكثيف كبير لراس المال ضمن خطوط إنتاج ضخمة، وشركات عملاقة كما في المجتمع الصناعي، أصبح الانتاج في اقتصاد المعرفة يتم ضمن تجمعات أنيقة وجميلة وصغيرة الحجم يطلق عليها (الكوخ الالكتروني) ؟ كما أصبح نظام العمل في مجتمع المعلومات يقوم على تجزئة العمل، إلى وحدات أصغر في الحجم، حيث تتوزع مراحل الإنتاج وتشتت في أماكن متباعدة جغرافياً.

كما يجري تجزيء عملية التسويق بالانتقال إلى مراكز الربح والأسواق الافتراضية كما في التجارة الالكترونية عبر الانترنت، مع تغيّر أنماط الإنتاج والتبادل وأنماط الاستهلاك، وقد تشترك مجموعة من الشركات من بلدان متباعدة في إنتاج مكونات سلعة واحدة.

لقد لاحظ الياباني كينشي أوهامي مدير وكالة (ماك كيتري) في طوكيو ظهور شراكات ثلاثية الجنسية منذ أواخر ثمانينات القرن العشرين تضم شركات (أمريكية-يابانية- أوربية) تعتمد على بعضها البعض بشكل متبادل في مجالات (المعلوماتية وإنتاج الحواسيب و الروبوت **Robot** الرجل الآلي) وفي تطوير التقانة الحيوية والطاقة النووية، وصناعة أنصاف الموصلات و الألياف الضوئية ..الخ

يعيد هذ الشكل من الشركات للأذهان دور الشركات المتعدية الجنسية وتجاوز مفهوم الحدود القومية للإنتاج،خارج حدود الدول القومية وبعيداً عن رغبات السياسيين.

٤- نظام جديد لإنتاج الثروة: لم يعد نظام إنتاج الثروة يعتمد على المواد الخام المادية وقوة العمل الرخيصة، وضخامة حجم الاستثمارات ورؤوس الأموال، بل أصبح يعتمد أكثر فأكثر على المعرفة و الاتصال والإعلام المتعدد الوسائط.

إنه نظام إنتاج مادته الأولية هي الرموز ، وبدون تبادل الرموز والمعرفة لايمكن ان تتم عملية الانتاج.وفي هذا النظام الجديد للإنتاج يتم الانتقال من الإنتاج الصناعي، الذي يعتمد على المادة والمعدن ومعالجتها بقسوة و تعذيبها بالتسخين والطرق والجلخ والقص والصقل والتشذيب، إلى نظام إنتاج مرن يستخدم مواد عمل رقيقة وناعمة وشفافة، عمادها الأساسي رموز ومفردات وأرقام ورسوم ومعطيات تشكل بمجملها أسلوب إنتاج الثروة، الذي تتحول معه حتى الأموال لقيم غير ملموسة، فتصبح نقط ووحدات رقمية في الحساب الجاري باستخدام البطاقات الذكية(**Visa Card**)

٥- نظام النقل والاتصالات: تتغير مع الوقت في مجتمع المعرفة أدوار وسائط النقل والبنى التحتية من طرقات وموانئ ومطارات،ولن يكون لها الأهمية ذاتها في اقتصاد المستقبل، وقد تختفي تدريجياً الحاجة للتنقل، وتضمر وسائط النقل التقليدية وتزداد سرعة بعضها كالقطارات الكهرطيسية التي يمكن أن تسير بسرعة ٣٦٠ كم \ساعة والبواخر السريعة التي تعبر الأنهار والبحار بسرعة فائقة، وظهور طائرات الميكرو باص الصغير والطيران العائلي الفردي الرخيص ، ويصبح امتلاك طائرة خاصة مثل امتلاك سيارة اليوم؟ هذه الوسائط ستعمل على الطاقة البديلة المتجددة والنظيفة كالطاقة الشمسية والهيدروجينية وطاقة الرياح ، وتستغني عن الديزل والبنزين .

كما تصبح الأهمية القصوى في البنية التحتية للاقتصاد الجديد، هي لنظام الإعلام والاتصال الفضائي المسموع والمرئي وشبكات الانترنت أو(أتوتسترادات المعرفة) التي تؤمن الاتصال المرئي والمسموع ، و تنقل الرسائل والبرامج ومشاهد البث التلفزيوني الفضائي عبر (الهاتف الخليوي والإنترنت) وتسهم في تطور قطاع الإعلان التجاري وطرق الوصول إلى المستهلكين بشكل آني، باختصار غير مسبوق للمسافات والوقت ، وتسمح بمرونة أكبر في توزيع البضائع والمنتجات بسرعة فائقة.

هكذا فالبلد الذي لا يستطيع الاستفادة القصوى من هذه المزايا،ولا يستثمر في تطوير البنية التحتية الرقمية من الحواسيب وشبكات الاتصال والانترنت ،ويتمكن من دمج الأعلام عبر شبكة متطورة شفافة، قد يصبح خارج التطور وخارج الحضارة.؟

٦- مبدأ السرعة وتحول الطاقة : إن أهم ميزة للإنتاج في النظام الاقتصادي الجديد هي السرعة، والقدرة على ابتكار الأفكار وطرائق العمل الجديدة، التي تتحول إلى تقنيات ومنتجات جديدة كل يوم.فقد بدأت الأسواق الأمريكية مثلاً منذ مطلع التسعينات تشهد ظهور أكثر من ألف نوع من المنتجات الجديدة شهرياً.

وقد يعاد في المستقبل تقسيم الأمم والشعوب لا بحسب الجغرافيا أو القومية أو الدين والثقافة،أو النمو لبلدان متطورة ونامية،بل بحسب سرعة إيقاع تطورها

«فتصنف إلى أمم سريعة وأمم أسرع ؟ وأمم بطيئة وأمم أبطأ ؟ وإلى أمم تعيش في حضارة نظيفة وراقية وأخرى تعيش في (حضارة المداخن)؟.

هكذا فمبادىء السرعة والطاقة، مبادىء مميزة للحضارة الجديدة ،وإذا كانت المجتمعات في السابق قد انفقت ملايين لابل مليارات الساعات سنوياً، للانتقال من وإلى مكان العمل، فإنها ستوفر نحو ٩٠% من ساعات الانتقال، وتوفر الوقت والمال والجهد معاً، حيث ستصبح العديد من الأعمال يمكن إنجازها أو القيام بنسبة كبيرة منها في المنزل، وهناك بعض المهن ستنتقل كلياً للمنزل، مع توفر حاسوب صغير وخدمة الاتصال عبر شبكة الانترنت، إضافة للهاتف المحمول وما يؤمنه من اتصال سريع مسموع ومرئي عبر الأقمار الفضائية، ومن هذه المهن: السكرتاريا والطباعة والنشر، والمراسلات والبريد، والاستشارات القانونية والنفسية، والتعليم والبحث العلمي، وتعلم اللغات ، والإنتاج السينمائي و الدرامي والتلفزيوني وانتاج الفيديو كليب والبود كاست..الخ

كما ستشهد عمليات النقل البري والبحري والجوي سرعة هائلة في نقل الأشخاص والبضائع.والآن أصبحت الأموال تنتقل بشكل ومضي عبر الشبكات وأسواق المال والأسهم بين جميع أصقاع الأرض بشكل واضح.

هكذا فالسمة المميزة لعصر صناعة المعرفة هو الإيقاع السريع للحركة والتنقل، وتوفير الطاقة، بعد أن تعود أجزاء كبيرة من العمل إلى المنزل، وبالتالي سيشهد العالم انخفاض تدريجي في استهلاك الطاقة الأحفورية (الفحم والنفط) والانتقال لأشكال جديدة من الطاقة النظيفة والرخيصة والمتجددة (طاقة الغاز والطاقة الشمسية وطاقة الرياح) وسينخفض عدد المداخن، التي تطلق الدخان الأسود الملوث للبيئة من المصانع أو المكاتب أو السيارات ووسائط النقل في المدن والضواحي ويتم الانتقال إلى بيئة عمل نظيفة.

٧- اندماج مراحل (الإنتاج-التبادل -الاستهلاك) للسلع: في مجتمع الصناعة كان هناك فصل تام لدرجة التناقض بين الملكية والإدارة، وحالة عـداء بـين المنـتجين والمستهلكين وبين التجار.أما النظام الجديد فيقوم على الدمج الكامـل بـين هـذه المفاهيم، فالأفراد هم المالكون للمعرفة والمنتجون لها وهم الذين يديروها، وينـدمج المنتج مع المستهلك في شخص واحد أطلق عليه توفلر تعبير المنتهلك **Prosumer**.

قد لا يحتاج الفرد مثلاً لشراء الملابس ويكتفي باستخدام آلة خياطة ذكيـة، يضع لها برنامج (الموديل) ويغذيها بالقماش لتحضر له ملابس حسب أذواقه ورغباته، ويقال الأمر ذاته عن تحضير القهوة ووجبات الطعام والمـأكولات، وربمـا يتصـل المستهلك بشكل فوري بالشركة المنتجة ويطلب منها تصنيع سلعة بمواصفات محددة.

هكذا ستصبح الحدود متداخلة جداً بين المنتج والمستهلك، وينطبق هذا الأمر أكثر فأكثر على إنتاج المعرفة، فكل فرد هو منتج لمعرفة جديدة ومستهلك لمعـارف شارك في إنتاجها آلاف الأشخاص المجهولين.

إذا ما أضفنا لهذه المفاهيم مفهوم التجـارة عـبر الانترنـت أو التجـارة الالكترونية، وما تؤمنه للزبائن من عروض بلا حدود، وإمكانية أجراء صفقات فورية وعلى مدار الساعة، فإن كلفة الترويج وإبرام الصفقات ستنخفض، كما بينت إحدى الشركات الأمريكية، بأن كلفة الترويج لصفقات البيع الصغيرة انخفضت مـن ١،٢٥ دولار إلى ٢٠ سنت فقط .كما يصبح التسوق عبر الشبكة بلا حدود وبلا رسـوم جمركية وبلا قيود كمية وبلا ضرائب أورسوم شحن وبلا أجرة تخليص جمركي..الخ وستنخفض تكاليف النقل للحدود الدنيا.ومن الممكن أن تقوم بكل هـذه الأعمـال مراكز الربح وهي شركات صغيرة ووسيطة في البلد الأم، تقوم بهذه الأعمال مجتمعة لقاء أجور رمزية ومنخفضة وبالسرعة المطلوبة في الإنجاز.

٨- تحول السلطة وعودة الأسرة للمنزل:

يكمن جوهر النظام الجديد لإنتاج الثروة في التحولات السريعة أو صدمات الموجة الثالثة، التي تمس مؤسسات وأبنية صنع القرار والسلطة. وكما يعتقد أ. تـوفلر فإن نظام الإنتاج الصناعي أجبر الأسرة على التخلي عن عددٍ مـن وظائفهـا الـتي مارستها في السابق ،كالتربية والتعليم والعناية بالمرضى وكبـار السـن او المعـوقين والمرض نفسياً.

وكان أفراد الأسرة في المجتمع الصناعي مضطرين للخروج للعمل وقضاء وقـت أطول خارج المنزل، فالأطفال يذهبون إلى الحضانة أو المدرسة أو الجامعة، والكبار إلى العمل، والمرضى إلى المستشفى ،وكبار السن إلى بيوت الرعاية،والمرضى نفسـياً إلى مراكز العناية الخاصة بهم والمنحرفين والمجرمين إلى السجون و المعتقلات.. الخ.

لكن النظام الجديد لإنتاج الثروة يعيد أفراد الأسرة إلى المـنزل ، ويُعيـد الاعتبـار للاقتصاد المنزلي أو (الكوخ الإلكتروني) مع توفر وسائل الاتصال الحديثة، والحاسوب والانترنت،إذ يمكن إنجاز العمل بشكل جماعي في المنزل وتقسيمه بين أفراد الأسرة.

فإذا كانت الصناعة قد فككت الأسرة، وأفقدتها العديد من وظائفها، لتُصبح من اختصاص مؤسسات المجتمع الصناعي، فإن نظام الموجة الثالثة، سيقوم بتفكيـك المؤسسة أو المنشأة أي الوحدة الأساسية في العمل والإدارة، ويفقدها العديـد مـن وظائفها، وقد لا تكون هناك حاجة مع الزمن لعدد مـن المؤسسـات الاجتماعيـة كالمعمل والمدرسة والجامعة والحكومة والبرلمان؟! إذ أن نظام العمل الجديـد يسـمح بتحويل ملايين الوظائف والعاملين من المصنع أو المكتب إلى البيت، وسيفرض ذلـك على الناس تغيير مفاهيمهم عن المؤسسات ،كالأسرة والمؤسسة والشركة، بعـد أن تصبح أكثر من٨٠% من الأعمال والمهن يمكن تأديتها داخل المنزل، ويصبح العمل ذا طابع خدمي مع الوقت ، ففي الثمانينات كانت نسبة الأعمال التي يمكن تأديتـها في المنازل قد قُدّرت في الولايات المتحدة بحـوالي مـن ٣٥-٥٠% مـن الوظـائف

الخدمية.وهذه النسبة في ازدياد مستمر في جميع المجتمعات وبنسب متفاوتة،حسب إيقاع التطور وسرعة الانتقال إلى مجتمعات المعرفة والاقتصاد الجديد.

هكذا سيكون هناك أعمال يمكن أن يتقاسمها أفراد الأسرة معاً ، الذين قد يتعاقدون مع شركات أو مؤسسات بشكل عائلي على أعمال يتم إنجازها معاً في المترل.

٩-تحول نظم الإدارة و صناعة القرار: إن أهم أسس البيروقراطية في مجتمعات الصناعة وهي المؤسسة قد تصبح في مجتمع المعلومات غير ضرورية، ومع تغير مفهوم المؤسسة يتغير مفهوم الإدارة أيضاً إذ لم تعد (البيروقراطية) والتنظيم الرسمي التراتبي الصارم لها أمر لا غنى عنه في مجتمع المعلومات، وحتى مفهوم السلطة قد يتغير، إذ يتابع توفلر في كتاب (تحول السلطة) تحليل النسق البيروقراطي الذي أرسى دعائمه المعرفية (ماكس فيبر) ويعتقد أن النسق الإداري سيتداعى وينهار، ويترك التنظيم البيروقراطي المسرح ،لتحل محله نظم إدارة المعرفة والمعلومات ،التي تتميز بالسيولة الحرة للمعطيات، وتتحول السلطة إلى شكل جديد من التنظيم والإدارة ، يقوم على مبادىء اللامركزية وتقسيم صناعة القرار **Division Decision** وتوزيعه على عدة وحدات فرعية.

حتى الشركات العملاقة في العالم أدركت بوقت مبكر أهمية هذا التقسيم، وراحت تتفكك إلى وحدات أصغر أصبحت تُعرف بـ (مراكز الربح) وغدت كل وحدة فرعية بمثابة شركة مستقلة في الإدارة والمالية والمحاسبة.

إذن فالإدارة الجديد تقوم على ثلاثة مبادئ أساسية هي: تقسيم القرار، واللامركزية الإدارية،وتوسيع قاعدة المشاركة.

من ناحية أخرى أصبحت الإدارة الناجحة في مجتمع المعلومات تعتمد على مفهوم التغذية العكسية **Feed Back** فالإدارة لم تعد سلسلة أوامر من الأعلى إلى الأدنى، بل أصبحت تتغذى على نظام المشاركة من قبل المرؤوسين والمحكومين، ولهذا تصبح الإدارة أكثر شعبية وجماهيرية.

كما تتبدل مع تبدل نظام الانتاج طبيعة الحياة السياسية ، وقد لا تحتاج مجتمعات المعلومات في المستقبل إلى الترشيح والانتخابات ، والمجالس البلدية أو البرلمانات المحلية، لأن نظام المشاركة عبر شاشات الكمبيوتر و الكابل المحوري، تسمح بالتصويت الفوري، وتوجيه النقد وتصويب الأخطاء ، وتقديم الاقتراحات في حينها عبر ساحة واسعة من المشاركة المباشرة عبر نظام الاتصالات المتعدد الوسائط.

بهذا المعنى فإن نظام المعرفة ينتج حكومات أقل بيروقراطية، وأقل مركزية وأكثر مرونة؛ لكن هل ينتهي دور الدولة في مجتمع المعرفة؟ من الصعب أن تزول الدولة وإنما سيضمحل حجم موظفيها وينكمش عدد وظائفها وتصبح سلطتها شكلية وأكثر إنسانية لكن أقل فاعلية من السابق ، ضمن نظام جديد يقوم على إعادة هندسة طرق تداول السلطة و المعرفة.وكما يقول اتزيوني Etzioni تصبح المحافظة على السرية ومفهوم (السر الرسمي) كاختراع من اختراعات البيروقراطية،اختراع مخادع وكاذب، إذ ليس لديها من شيء تحتمي به وتدافع عنه ، بعد ان كانت تتجنب المناقشة لأساليب عملها وتقنياتها الإدارية على صفحات الجرائد والصحف ومناقشتها علنياً أمام الجماهير.

وفي ظل نظم شفافة وقوانين مرنة لمراقبة نظم تبادل المعلومات عبر الإعلام المتعدد الوسائط (الديموقراطية الالكترونية أو الرقمية) ستكون المشاركة أوسع وأكثر ديموقراطية من ديمقراطية الممارسة لوجهاً لوجه بين المرشحين والناخبين.

لكن هناك محاذير كبيرة ستظهر بحجة الأمن، و يُخشى أن يتحول العالم بحجة الأمن إلى شكل من الاستبداد الرقمي؟ بدعوى الأمن والسرية في ظل التزوير المتعمد للوقائع من قبل أجهزة الاستخبارات في الدول المتقدمة مثل بريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا، التي فبركت الأحداث كما حصل في أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١م والحرب على العراق عام ٢٠٠٣م للحد من حريات الناس والأعلام والوصول للحقيقة؛ بحجة مكافحة الإرهاب وحماية الأمن القومي الأمريكي، وتبرير

قمع اضرابات طلاب جامعة السوربون في فرنسا عام ٢٠٠٦م احتجاجاً على قوانين العمل الجديدة الخاصة بتشغيل الشباب...الخ

يشير توفلر لممارسة هذا النوع من الإرهاب الفكري في أمريكا بحجة الأمن القومي بفبركة الأحداث والأخبار في الداخل ونقلها للخارج ، ثم إعادتها وكأنها من مصدر خارجي معاد ؟ كما حصل في الحرب الباردة بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة، وتكررت الأحداث ذاتها عام٢٠٠١م بحجة الخطر المزعوم من (منظمات القاعدة) والرسائل المفبركة أمريكياً بتهديد خلايا (القاعدة) للأمن الداخلي، واشتراكها بتفجيرات مركز التجارة العالمية.أو دعوى وجود معلومات أستخباراتية مزعومة عن امتلاك العراق لأسلحة دمار شامل تهدد امن أمريكا والعالم الحر، وقد ثبت بعد الحرب أنها معلومات كاذبة ومفبركة استخباراتياً بين أمريكا وبريطانيا لتبرير الحرب واحتلال العراق.

ثانياً–اقتصاد المعرفة: يقصد باقتصاد المعرفة هو الاقتصاد الذي يؤدي فيه تراكم واستثمار المعرفة دوراً محورياً في انتاج الثروة، فالثروة في الحقبة الصناعية، اعتمدت على استخدام الآلات والمواد الخام والطاقة ، التي أدت لحلول الآلة والطاقة محل العمل الإنساني.أما اقتصاد المعرفة فيعتمد على رأس المال المعرفي وعلى صناعات خدمية مثل خدمات الاتصالات والخدمات المالية، ويعتمد بدرجة كبيرة على عمالة من نوع جديد يُطلق عليهم عمال المعرفة (**Knowledge Workers**) وهم مصممو البرامج والباحثون وعمال المصارف والمهندسون ومحللو النظم والمثقفون والأكاديميون وفئة الفنيين الذين يستخدمون المعرفة أكثر من الآلات.

١– مفهو المعرفة : تختلف دلالات المصطلح الجديد للمعرفة عن المفهوم اللغوي والمعنى العام بعدة نقاط ،عند الحديث عن اقتصاد المعرفة ،ومن هذه النقاط :

١- **أنواع المعرفة:** يجب التمييز من الناحية النظرية بين أنواع عديد من المعرفة، فهناك معرفة عامة بموضوع معين ومعرفة خاصة بالحقائق، كما تنقسم المعرفة بالحقائق إلى نوعين حسب نوعية الحقائق؛ فهناك معرفة العالم الطبيعي وهناك معرفة المجتمع الإنساني.

٢-**من الناحية السيسيولوجية :** في اقتصاد المعرفة يمكن الحديث عن دور النخبة التي تمتلك المعرفة في المجتمع المحلي ،وطبيعة العلاقات الاجتماعية لهذه الفئة، وقد تكون معرفة أشخاص مبدعين وقلائل في مجال معين أكثر أهمية أحياناً للإبداع من معرفة مبادئ علمية أصبحت عامة وقديمة.

٣-**من الناحية الفنية والتقنية :** تتميز خصوصية المعرفة بأنها تحتاج لمهارات محددة وبراعة في استخدام المهارات والتقنيات، والقدرة على ممارستها بشكل منظم وعملي، كما تتميز المعرفة أيضاً بطبيعة البيئة الاجتماعية ومدى تحفيز المجتمع على تشجيع الابتكار والإبداع من جهة أخرى.

٤- **الفرق بين المعرفة والتعليم :**المعرفة المكتسبة بالتجربة لها في اقتصاد المعرفة أهمية موازية للتعليم الرسمي والتدريب على مهنة معينة.كما تتميز المعرفة التي تُكتَسب بالتجربة بأنها معرفة مفهومة ضمنياً ، وهي نتاج جهد ذهني فردي ،قد لا يكون اكتسابها بالتعليم الرسمي والتدريب ممكن.

٥-**اقتصاد المعرفة ومجتمع التعليم :** هنا يمكن القول أن اقتصاد المعرفة يعتمد على خبرات ومهارات جميع الناس وما اكتسبوه بالتعليم والتدريب والممارسة .وعندما يريد مجتمع متخلف دخول أبواب اقتصاد المعرفة، لا بد أن يركز على التطوير النوعي للتعليم وتشجيع المبادرات الفردية ، والإبداع و الابتكار والبحث العلمي.بالتالي الاهتمام بجميع وسائل اكتساب وتعلم المعرفة وإنتاجها واستخدامها.

٦- **المعرفة ومفهوم النمو الاقتصادي :** يتصف الاقتصاد الجديد بأنه اقتصاد دينامي مرن، وحسب النظريات الاقتصادية الجديدة في النمو، فإن النمو الاقتصادي يعتمد علي أنواع متعددة من المعرفة، وتقاس قدرة بلد ما في اقتصاد المعرفة بمدى الاستفادة

القصوى من المعرفة ، وعلى مدى تحول الاقتصاد إلى اقتصاد تعليمي.والتعليم لا يعني اكتساب المعرفة فقط واستخدام التكنولوجية الحديثة والوصول إلى المعرفة الشاملة وإنما يعني أيضا تعلم طرق استخدام الاتصال مع الآخرين من أجل الإبداع .

٧-انتاج الثروة والتعليم والإبداع :يتميز الاقتصاد التعليمي بأن معظم الأفراد والشركات يكونوا قادرين على إنتاج الثروة بحسب قدرهم على التعلم والمشاركة في نظام الإبداع.وتظهر من خلاله أيضاً أهمية التعليم المستمر مدى الحياة، وتطور أنواع حديثة من التعليم كالتعليم المستمر والتعليم التفاعلي والتعليم الافتراضي، من هنا تظهر المؤسسات الناجحة بمدى ما تعطي أولوية في الأنفاق على ما يحتاجه الأفراد من بناء القدرات التعليمية ضمن التنظيم الاجتماعي الخاص بها.

بالتالي ليس هناك من طريقة بديلة للازدهار ،والدخول في مرحلة اقتصاد المعرفة، دون امتلاك المعرفة واكتسابها عبر التعليم بأنواعه المختلفة، والتدريب وتنمية المهارات والممارسة واكتساب الخبرة الضمنية.

٢-أهمية رأس المال المعرفي :يقاس رأس المال المعرفي لمؤسسة إنتاجية أو خدمية، أو لمجتمع ما بالمعرفة العامة ومستوى التعليم لدى مواطنيها أو موظفيها وقدرهم العقلية على التطوير الإبداع ، بالإضافة إلى قدرهم المستمرة على تطوير تلك القدرات كمصدر هام لزيادة ثروة المؤسسة وقدرها التنافسية في الأسواق في مواجهة المؤسسات الأخرى .

فامتلاك القدرة على التعامل مع التقنيات الحديثة هي قيمة بحد ذاها ، والقيمة الحقيقية لاستخدام التكنولوجيا المتقدمة تفوق القيم الحقيقية لموجوداها الحسية والمادية كالأبنية والمعدات، فالموجودات الحسية لشركة ما مثل شركة (مايكروسوفت) هي جزء صغير جداً من تمويل السوق الخاص بها ، والثروة الحقيقية فيها تكمن في رأسمالها الفكري، والقدرة على تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ،والقدرة الإبداعية في التعامل معها.

لذا كانت معرفة الناس في مجتمع ما بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، هي جزء من ممكنات التغيير، وليست التكنولوجيا وحدها هي التي تخلق التغيير في المجتمع ، وإنما ما يقدمه المجتمع والدولة من تسهيلات لخلق المعرفة الإبداعية.

من هنا تظهر أهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الاقتصاد الجديد ، لا كدوافع للتغيير فحسب، بل كأدوات لإطلاق القدرة الإبداعية والمعرفة المختزنة في ذاكرة الناس.وفي اقتصاد المعرفة يلعب قطاع الاتصالات الحديث ، دوراً كبيراً ومضاعفاً في الاقتصاد ككل ، مقارنة مع اقتصاد التصنيع. فقد كشفت دراسة أجريت عام ١٩٩٥ حول تأثير مُنتِج برمجيات (مايكروسوفت)على الاقتصاد المحلي ، بأن كل وظيفة في مايكروسوفت قد خلقت ٦,٧ فرصة عمل فرعية، بينما كل وظيفة في شركة (بوينغ) لصناعة الطائرات خلقت ٣,٨ فرصة عمل فقط.

٣- خصوصية السلع المعرفية: خلافاً لمكونات الانتاج الصناعي الأساسية (العمل الإنساني – رأس المال – المواد الأولية) التي تنتج السلع المادية ، فالمعرفة تجتمع فيها العناصر الثلاثة للإنتاج، فهي عمل إنساني ورأس مال ومادة أولية، وفي الوقت ذاته هي سلعة عامة بكل معنى الكلمة؟ فعندما يتم اكتشافها وإنتاجها وتسويقها ونشرها وتعميمها تصبح المشاركة في استخدامها من قبل مزيد من المستخدمين مجانية، فهي لا تفنى بالاستهلاك ، ويمكن طبع ملايين النسخ منها، دون ان تفقد من قيمتها الأساسية شيئاً.

كما أن المنتج للمعرفة يجد صعوبة كبيرة في منع الآخرين من استخدامها مجاناً (باسم حقوق الملكية الفكرية)، وعلى الرغم مما تؤمنه بعض الوسائل مثل براءات الاختراع وحقوق الملكية الفكرية والعلامات التجارية لحماية حقوق منتج المعرفة، لكن هذه الوسائل لا تستطيع الصمود طويلاً ، وتضمن له عدم تداولها قبل أن تصبح مجانية، فعلى الرغم من احتكار حقوق الملكية الفكرية التي تعود لشركات أمريكية مختلفة، تعمل في مجالات مختلفة من انتاج الأدوية إلى الرقائق الإلكترونية والبرمجيات

والهندسة الوراثية وعلم الجينات ...الخ والتي كانت تصل عائداتها السنوية عام ٢٠٠٥م إلى ٥٠٠٠ مليار دولار، وتجارة المصنفات لوحدها كانت تدر دخلاً سنوياً يصل إلى ٥٠٠ مليار دولار (وهي قيمة تعادل مثلي عائدات النفط للدول العربية عام ٢٠٠٣م) إلا ان الشركات الأمريكية كانت تشتكي دوماً من الشركات الصينية ، التي تحصل على نسخ مجانية منها وتقوم بتصنيع منتجات تعود ملكيتها الفكرية لشركات أمريكية.

٤ً–اقتصاد المعرفة والقيمة المضافة: يتميز اقتصاد المعرفة بأن (المعلومات والمعطيات) تشكل الجزء الأعظم من القيمة المضافة في المنتج، ففي هذا النوع من الاقتصاد ، تصبح المعرفة مكوناً أساسياً في مراحل العملية الإنتاجية من مرحلة الانتاج إلى التسويق و الإعلان والتصدير ، و يزداد النمو والربح بزيادة هذا المكون القائم على تكنولوجيا المعلومات والاتصال ، لكونها المنصة الأساسية لاقتصاد المعرفة.

إن الحديث عن أهمية المعرفة لايعني بأية حال أن المعرفة لم يكن لها أهمية في الاقتصاد الصناعي القديم، لكن الجديد في الاقتصاد ما بعد الصناعي، هو أن حجم المساحة التي تحتلها المعرفة في الاقتصاد الجديد ، أصبحت أكبر وأكثر عمقاً مما كانت عليه سابقاً، بل أصبح الاقتصاد الجديد من الألف إلى الياء يقوم على المعلومات.

أي أن المعلومات باتت العنصر الأساس في العملية الإنتاجية، والمعرفة هي المنتج الوحيد في هذا الاقتصاد، فالمعلومات وتكنولوجيا الاتصال هي التي تحدد أساليب الإنتاج وفرص التسويق ومجالاته، سواء أكانت المعلومات مجرد بيانات، أم بحوثاً علمية وسلع تكنولوجية رفيعة المستوى..الخ

٥ً– الاستثمار في اقتصاد المعرفة: يعود التقدم الهائل في معظم الاقتصادات المتطورة إلى تكنولوجيا أساسها المعرفة .ففي حين اعتمد الاقتصاد الصناعي الكلاسيكي على عاملين أساسين للإنتاج هما العمل ورأس المال، وكانت المعرفة الإنتاجية والتعليم

والرأسمال الفكري بمثابة عوامل خارجية تقع خارج دائرة نظام الانتاج، فالنظريات الحديثة للنمو ركزت على العمل والمعرفة معاً و دورهما في الاقتصاد الجديد.

وخلافاً للنظريات الكلاسيكية التي عدت العامل الحاسم في النمو هو رأس المال، فتراكم المعرفة في الاقتصاد الجديد، يسهم في خلق تطورات تكنولوجية جديدة تصبح أرضية للإبداع والابتكار والمحرض الرئيسي للنمو الاقتصادي.

لهذا فالاستثمار في المعرفة وتطوير التكنولوجيا، مكن البلدان المتقدمة من تحفيز النمو وجعل الاستثمار أكثر قيمة وفائدة .وكان الاستثمار في الأبحاث والتطوير وفي الإبداع التكنولوجي المحرض الرئيسي للنمو الاقتصادي.

ففي حين لم يتجاوز حجم الاستثمار العالمي في اقتصاد المعرفة عام ٢٠٠٠م أكثر من ٢٠٠مليار دولار ،فإنه وصل في عام ٢٠٠٦م إلى ما يزيد على (١٠٠٠مليار) تريليون مليار دولار، ومن المتوقع ان يصل في عام ٢٠١٠م إلى ٣ تريليون.

كما لم يكن عدد مستخدمي الإنترنت عام ٢٠٠١م يتجاوز أكثر من٥٦١ مليون، كانوا يتبادلون برامج وسلع مختلفة تقدر بحوالي تريليون دولار، لكن هذا العدد خلال فترة زمنية قصيرة وفي عام ٢٠٠٥ أرتفع إلى ٨٥٠ مليون مستخدم ، كما تضاعف معدل تبادل السلع الخدمية وتجارة السلع عدة مرات، فاحتلت الولايات المتحدة المرتبة الأولى في عدد المستخدمين وفي حجم الاستثمار في هذا القطاع، وكان أكثر من نصف الناتج المحلي الأمريكي يأتي من الاقتصاد الجديد.

كما انفقت بريطانيا بسخاء على تقنيات الاتصال وتأمين خدمة الانترنت للمنازل، فكان عدد المنازل الموصولة بشبكة الإنترنت قد وصل عام ٢٠٠١م إلى ١١مليون منزل أو نحو ٤٥% من مجموع عدد المنازل بعد أن كان ٣٠% في عام ٢٠٠٠م وأصبحت نسبتهم في عام ٢٠٠٦م تزيد على ٧٥% كما زاد إنفاقها على هذا القطاع بين عامي ٢٠٠٠-٢٠٠٥م من ٥٥-٦٢مليار جنيه.

أما الهند فقد بدأت بوقت مبكر بين البلدان النامية في الاستثمار في قطاع البرمجيات والإنفاق على البحث العلمي وإعداد المبرمجين وإنتاج البرامج ، فكان لديها

في عام ٢٠٠١م مليون ميرمج وصدَّرت برمجيات بمقدار ٥,٥مليار دولار وتطمح في عام ٢٠٠٨م إلى رفع هذه القيمة إلى ٥٠ مليار دولار .

ثالثاً– مكونات الاقتصاد الجديد :(الاقتصاد الرمزي) :

بدأت مرحلة الانتقال إلى الاقتصاد الجديد في ستينات القرن العشرين في الولايات المتحدة وأوربا واليابان، وظهرت معالم هذه المرحلة بانحسار حجم العمال العاديين، وظهور دور العمالة التكنوقراطية الماهرة، وحلول الروبوت الآلي محل الإنسان في الأعمال المجهدة لاسيما في التعدين وصناعة السيارات والصناعات الهندسية والكيمائية.

كما تسارعت حدة نمو القطاع الخدمي الجديد، بفروعه المختلفة وعلى رأسها قطاع المصارف وأسواق البورصة والأموال والأسهم، وتنامي دور قطاع السياحة والإعلام وصناعة الإعلان،والتوسع في قطاعات الصحة والتعليم ، وانتشار مراكز البحث العلمي والمدن التكنولوجية (مدن السليكون) وازدهار صناعة البرمجيات والأفلام العلمية ، والأعمال الدرامية والفيديو كليب و البود كاست (نظام أقنية عبر الانترنت للهواة لتصميم قناة أو موقع لعرض أفلام وفيديو كليب ومقاطع صورية وصوتية) وصناعة الكتاب الكمبيوتر المُتوقع انتشاره بين عامي ٢٠٠٧-٢٠١٠م وهو بحجم صغير لا يتجاوز ١٧،٥سم ويمكنه الاتصال لاسلكياً بالانترنت ، ومزود ببطارية مماثلة لبطارية جهاز الموبايل تعمل لمدة ثلاث ساعات، وقد يصبح هذا الكتاب حاجة لكل فرد مثل الهاتف المحمول..الخ

فمن الملاحظ ارتفاع سرعة إيقاع التطور التكنولوجي بشكل كبير في السنوات الأخيرة، فقد ارتفعت قدرة التصنيع القصوى للرقائق الالكترونية ، وباتت تتضاعف كل ١٨ شهر،كما أصبحت الحواسب أسرع وأسعارها أخفض بنسبة ٥٠%.

من جهة أخرى ارتفع حجم النطاق الإجمالي لنظم الاتصالات (مجموعة الخطوط في النقطة الواحدة) وأصبح حجم النطاق يزيد ثلاثة أضعاف بمعدل كل ١٢ شهر، مما أدى لانخفاض التكلفة في وحدة الشبكة وهي الخطوط. والميزة الثالثة في نظام الاتصال عبر الانترنت والهاتف الجوال أن قيمة أية شبكة أصبحت تتناسب مع مربع عدد العُقَد

(مفردها عقدة) فكلما كبرت الشبكة تزداد قيمة الارتباط (عدد الخطوط) بها بشكل أسي،بينما تبقى التكلفة لكل مستخدم نفسها أو حتى أقل من السابق.

هكذا أصبحت عجلة التطور التكنولوجي تتسارع أكثر فأكثر في ميدان الاتصالات، مما يؤكد أن البشرية تتجه بسرعة كبيرة للانتقال من العصـــر الصـــناعي إلى عصـــر المعلومات،ومن المجتمع الصناعي التقليدي إلى الاقتصاد الخدمي الجديد .

لكن ما هي مكونات الاقتصاد الجديد؟ تعد أهم قطاعات الاقتصـــاد الجديـــد هـــي القطاعات التالية:

١-**قطاع صناعة البرمجيات**: ويمثل هذا القطاع في اقتصاد المعرفة القطاع الرئيســـي، نظراً للتهافت الشديد على هذا القطاع و التنافس بين الأفراد والشركات والدول في ميادينه الثلاث: (الإنتاج والتبادل والاستهلاك) وزيادة حجم الإنفاق على البحـــث العلمي لتطوير هذا القطاع. إذ احتكرت الشركات الأمريكية والأوربيـــة واليابانيـــة والصينية والهندية هذا القطاع، وقد أعدت كل من الصين والهند جيلاً مـــن ملايـــين المبرمجين، الذين يستطيعون نسخ براءات الاختراع والـــبرامج ونقلـــها للبلـــد الأم و تطويرها وابتكار البرامج الجديدة،كما يدرسون ويحللون النظم المعلوماتية، ويراقبـــون المواقع المختلفة ومحركات البحث، ويلاحقون مخترقي الشبكات(الهاكرز) ويصممون برامج الحماية المضادة للفيروسات وللاختراق، إضافة لتصميم برامج لأنماط مختلفة من الأنشطة والتطبيقات العملية في ميدان الأنتاج المادي والخدمات، وتطـــوير بـــرامج التشغيل، التي تستخدم لأغراض محلية أو عالمية...الخ

يعد قطاع إنتاج البرمجيات الـــ **Software** إلى جانب قطاع إنتاج الأجهـــزة الـــ **Hardware** القطاع الأول في هذه الصناعة ، من منظور حجم الاســـتثمارات والتسويق والمبيعات وحصة هذه الصناعة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي.فقد بلغـــت قيمة صناعة البرمجيات في العالم ٢٠٠٢م نحو ٤٠٠مليار دولار، كانت حصة الـــدول الصناعية الكبرى منها : الولايات المتحدة ٥٠% وأوربا ٢٥% واليابان ١٣% .

في حين بلغ حجم السوق العالمية للخدمات المعلوماتيـة عـام ٢٠٠٠م حـوالي (١٠٠٠مليار) تريليون دولار ، وارتفع حجم هذه الصناعة في العالم في عام ٢٠٠٥م إلى أكثر من ٣ تريليونات دولار ، وكانت نسبة هذا القطاع في الـدول الصـناعية المتطورة تصل أحياناً إلى نصف الناتج المحلي.

٢-أسواق المال والأسهم (البورصة) : يمكن تصنيف هذا القطاع التجاري ضـمن الاقتصاد الخدمي الجديد، الذي يعتمد على صناعة المعرفة إلى حد كبير.فالعـاملون في هذه المهنة الدقيقة (البورصة) بحاجة لمعرفة كبيرة بأوضاع الاقتصاد المحلي والعـالمي ، وأداء الشركات المدرجة في أسواق الأسهم وتحليل أوضاعها المالية.

إضافة لرصد العوامل الخارجية، التي تؤثر على حركة السوق و أمزجة المتعاملين في هذه الأسواق .وقد تؤدي العوامل السياسية كالحروب أو الانقلابات والانتخابـات، أو الكوارث والفيضانات والزلزال أو الجائحات المرضية مثل انتشار أنفلونزا الطيور أو الأنفلونزا الآسيوية (سارس) أو جنون البقـر ..الخ دوراً خطـيراً في أداء أسـواق الأسهم ، إلى جانب تغير أسعار الفائدة وأسعار الصرف للعملات المحلية والدولية .

فالمتابع لأخبار البورصة يلاحظ أثر الظروف السياسية المحلية والدولية كالانتخابـات والتصريحات السياسية لبعض المسؤولين، وما يحمله صعود بعض قادة اليمين أو اليسار من توجهات سياسية واقتصادية معينة، تترك هذه المعلومات أثراً لحظياً علـى الأداء الاقتصادي لأسواق الأسهم .

كما يتجه اليوم العديد من الأفراد المدخرين في العالم لاستخدام مـدخراتهم للمتاجرة بالأسهم، وبالتالي يدخل السوق كل يوم زبائن ولاعبون جدد من الصعب التنبوء بسلوكهم وحجم تأثيرهم على الأسواق...الخ

لهذه الأسباب فإن أسواق الأسهم تحتاج إلى مستوى عال من إدارة البيانات، ومعرفة واسعة بأوضاع الاقتصاد العالمي والقدرة على جمع المعلومـات وتحليلـها وطحنـها وعجنها للوصول إلى معرفة جديدة ، تسمح باستنتاجات دقيقـة ، لأثـر العوامـل

المختلفة على سلوك تجار الأسهم وتقلبات حركة البيع والشراء ، وتبني مواقف سريعة وصحيحة باتخاذ القرار في البيع أو الشراء وعقد الصفقات في سوق الأسهم.

كما يحتاج العمل في سوق الأسهم إلى الإلمام بتقنيات الاتصال الحديثة للوصول للعملاء والمندوبين والزبائن في مناطق مختلفة من العالم، والقدرة على امتلاك فن ومهارة استخدام التقنيات الحديثة في إدارة الوقت، لأجراء صفقات البيع والشراء الفوري.

وللوقوف على حجم هذا القطاع وتأثيره الحاسم في الاقتصاد الجديد ،تكفي الإشارة إلى أن حجم القيم والأسهم المتداولة في الأسواق العالمية كان عام ٢٠٠٦م قد وصل إلى ٢٥ تريليون دولار، مقارنة بحجم التجارة العالمية للسلع والخدمات التي لم تزد على ٢٠ تريليون دولار.

تأتي الأسواق الأمريكية في مقدمة الأسواق من منظور حجم الأسهم وقيمتها وتعاملاتها اليومية، تليها الأسواق اليابانية والأوربية،وأشهر هذه الأسواق العالمية(وول ستريت) و(داو جونز) و(ناسداك) و (نيكاي).

أما حصة الدول النامية من حجم أسواق الأسهم فلم تزد على ٢٠% من حجم السوق العالمية وبلغت ٥ تريليون دولار، وكان حجم السوق في دول مجلس التعاون الخليجي في الربع الأول من عام ٢٠٠٦م نحو تريليون دولار تعادل (٤% من حجم السوق العالمية).

تعتمد أسواق الأسهم على ثلاثة عناصر: السرعة والمعرفة والقدرة على تحليل المعطيات والمعلومات ومعالجتها لاتخاذ قرارات البيع والشراء.وتتصف أسواق الأسهم بأنها أسواق مرنة وهشة سريعة العطب، لأن أي حدث سياسي أو اقتصادي أو طبيعي مهما كان صغيراً أو كبيراً يؤثر مباشرة في تعاملاتها اليومية.

من جهة أخرى فالأبواب في هذه السوق مفتوحة ومشرعة للمضاربة والمغامرة، على مدار الساعة، فهي تعتمد ايضاً على صحة التنبوء أو التوقع بارتفاع أو انخفاض

أسعار الأسهم ، ومن الممكن أن يتحول بعض مالكي الأسهم الصغار بين عشية وضحاها لصف أصحاب الملايين أو المليارات ، أو أن يعلن أصحاب المليارات والشركات الضخمة الإفلاس نتيجة لانخفاض قيمة أسهمهم أو ارتفاعها.

٣- **قطاع النشر والإعلان:** إن تطور قطاع النشر للكتب والمجلات والصحف الورقية أو الرقمية ، من المؤشرات الهامة على تطور مجتمع المعرفة إلى جانب مؤشرات الإبداع والبحث العلمي. ويأتي قطاع الإعلان التجاري، عبر اللوحات الإعلانية في الساحات والطرق العامة أو عبر الصحف والانترنت والراديو والتلفزيون وشبكات الاتصال والأعلام الفضائي..الخ في المرتبة السادسة بين قطاعات انتاج المعرفة.

يحتاج هذا النوع من المهن إلى وسائل اتصال متطورة، واستخدام دقيق لعلم النفس التجاري ، ولمهارات وفن في صناعة الإعلان والدعاية والترويج للسلع المادية والخدمية، أو الدعاية السياسية والانتخابية.

ويقاس مستوى تطور الإنتاج في الشركات الحديثة، بحصة الإعلان التجاري من نفقات الإنتاج ،وكانت الشركات الصناعية في الدول المتقدمة تنفق في عام ٢٠٠٥م على الترويج والتسويق نسبة تتروح بين ٥-١٠% من نفقات الإنتاج. .

لكن قطاع الإعلان لا يقتصر على الترويج على تجارة السلع، بل يشمل قطاع الخدمات المختلفة ،كما يؤدي دوراً مهماً جداً في الحياة السياسية كالانتخابات البلدية والبرلمانية، ويرتبط النجاح في الانتخابات في الدول المتطورة لهذا النائب أو الرئيس أو ذاك، بقدرته على رصد ميزانية أكبر من الأموال المخصصة للحملات الانتخابية.

٤-**قطاع الانتاج الفني والدرامي وصناعة الأفلام:** تُعد الدراما فناً راقياً بين الفنون وأنماط الإنتاج المعرفي ، لكنها في الوقت ذاته تقدم سلعاً معرفية تفيض عن حاجة الروح والجسد، وتؤثر بشكل كبير في اتجاهات وقيم شرائح اجتماعية معينة كالأطفال والمراهقين والنساء، من خلال الترويج الثقافي و القيمي والفكري لنمط معين من المنتجات أو القيم أو الإيديولوجيا أو الأفكار أو الترويج لنمط استهلاكي محدد.

وتأخذ الدراما والأفلام دوراً كبيراً في الحياة الاجتماعية والثقافية للمجتمعات الحديثة، فهي ليست مجالاً للترويح عن النفس وملأ وقت الفراغ فحسب، لكنها مجالاً خصباً لتسويق الأفكار والمعتقدات، وأنماط الاستهلاك والقيم، أو غرس قيم اجتماعية أو وطنية أو دينية محددة، من خلال البرامج الإذاعية والتلفزيونية الفضائية أو الأفلام السينمائية والمسلسلات الدرامية والمسرح، وأفلام الفيديو كليب وقنوات البود كاست، حيث تنساب هذه المعطيات والأفكار عبر مئات الأقنية والمحطات الفضائية والإذاعية والأفلام المتحركة على مدار الساعة.

إضافة للدراما هناك البرامج العلمية والتعليمية والأفلام المتحركة، والبرامج السياسية والثقافية والاقتصادية، التي تقدم معرفة جاهزة لشرائح مختلفة من المشاهدين، وقريباً تظهر خدمة التلفزيون عبر الانترنت والهاتف المحمول، وسيصبح الأفراد طوال الوقت مشغولين معرفياً أو ثقافياً ، وسينفق الناس ويستهلكون كميات من هذه السلع أكثر بكثير مما ينفقون من المال والوقت على الطعام والغذاء.

٥- صناعة السياحة: لم تعد السياحة اليوم مقتصرة على الهواة والرحالة والمغامرين، بل أصبح الناس يتنقلون بكثافة بين المدن والبلدان وأماكن الاستجمام، فهم يتنقلون بغرض السفر لزيارة الأصدقاء أو الأقرباء أو بقصد الحج وزيارة الأماكن المقدسة أو للترويح وزيارة المواقع الأثرية ..الخ

لهذا أصبح قطاع السياحة من القطاعات الخدمية الحديثة، التي تعتمد على نوع جديد من صناعة المعرفة يُطلق عليه (الصناعة السياحية) وهو مفهوم أبعد من مفهوم الإعلان والترويج السياحي، ولا يعني بالضرورة صنع منتجات سياحية مادية وإن كانت هذه المنتجات قد ازدهرت وتدخل ضمن صناعة السياحة، بل يشترك في الصناعة السياحية عدد من القطاعات المرتبطة بالسياحة كالنقل الحديث والطيران، وتصميم المنتجعات السياحية، وفن الإعلان والترويج عبر الانترنت، لهذا أصبح العمل في السياحة وفي الوظائف السياحية يتطلب معارف ومهارات وتخصصات في علوم فنية وجمالية مختلفة.

يمكن أن تُحدث هذه الصناعة الملايين من فرص العمل باختصاصات عديدة، في مجال الإطعام والخدمات الفندقية والأنشطة الترويجية والآثار، والمهرجانات الرياضية والفنية والمعارض، ومهرجانات الدعاية والتسوق، إضافة لأنواع السياحة الدينية وزيارة الأماكن المقدسة أو السياحة التاريخية والأثرية ..الخ وتعتبر السياحة بنوعيها ، الداخلية والخارجية، حقلاً خصباً لزيادة التفاعل الثقافي والاجتماعي بين الشعوب.

لقد بلغ عدد السيّاح في العالم عام ٢٠٠٥م نحو ٨٠٨ ملايين سائح أنفقوا نحو ٦٢٢ مليار دولار، وبلغت قيمة صناعة السياحة ٤،٧٤٦ تريليون دولار (تعادل١٠،٦% من قيمة الناتج المحلي العالمي) وحقق هذا القطاع نمواً قدره ٥،٥% عن العام السابق، ومن المتوقع أن تبلغ قيمة هذه الصناعة في عام ٢٠١٠م نحو ٧،٨ تريليون دولار.كما بلغت قيمة الاستثمارات الدولية في هذه الصناعة ٩١٨ مليار دولار (تعادل حصتها ٩،٤% من الاستثمارات العالمية) وقد يرتفع حجم الاستثمارات السياحية عام ١٠١٥م ليصل إلى ١،٦٧٨تريليون دولار.

وقد استطاع قطاع السياحة تأمين عدد كبير من فرص العمل التي بلغت عام ٢٠٠٥م نحو ٢٢١،٥مليون فرصة عمل (تعادل ٨،٣% من مجموع المشتغلين في قوة العمل العالمية) .

ومن المنظور التجاري بلغ حجم الصادرات والخدمات السياحية ومشتريات السياح نحو ٦٩٤ مليار دولار ، وقد تصل قيمة الصادرات والخدمات السياحية عام ٢٠١٥ إلى ١،٥١٢ تريليون دولار (تعادل ١٢% من حجم الصادرات الدولية) لهذا يُعتبر الاستثمار في السياحة استثمار اً مربحاً و يحقق أرباحاً تصل إلى ١٠٠% في حال اعتمدت هذه الصناعة طرائق العلم الحديث وتقنيات المعرفة.

وتأتي الولايات المتحدة والصين وأسبانيا وبريطانيا والهند ودول جنوب شرق آسيا في طليعة البلدان التي يقصدها السياح في العالم.

رابعاً–آفاق تطور اقتصاد المعرفة: بدأت عجلة الاقتصاد المعرفي تتسارع بشكل كبير في السنوات الأولى من القرن العشرين، لدرجة بات من الصعب الحديث عن توقعات علمية دقيقة، حول آفاق المستقبل للاقتصاد الجديد.فالتقدم السريع في التكنولوجيا

يرافقه تغير كبير في الاقتصاد ولا يطال التغيير مباشرة معدلات النمو فحسب، وإنما نوعية حياة الإنسان.ويبدو واضحاً أثر ثورة التكنولوجيا، وبالأخص ثورة الاتصالات والإنترنت، التي أثرت في تعليم الإنسان وتربيته وخبرته، وأصبح عامل السرعة في التطور التقني مربكاً في التأقلم مع التغيير الاجتماعي ، الذي يطال كافة جوانب الحياة الاجتماعية، وعلى صعيد الأفراد فالإنسان الذي لا يتمكن من مواكبة التطور العلمي والتكنولوجي سرعان ما يجد نفسه عاجزًا عن ولوج مجتمع المعرفة والمساهمة فيه ، ويبقى منغلقاً ومنطوياً على ذاته.

وعلى صعيد الحكومات فالدولة التي لا تدرك أن المعرفة هي العامل الأكثر أهمية للانتقال من التخلف إلى التطور ، ومن الفقر إلى الرفاه العام ستجد نفسها حتمًا على هامش مسيرة التقدم.وللدخول في اقتصاد المعرفة لا بد من القيام ببعض الإصلاحات الضرورية في الاقتصاد الوطني ويمكن تلخيصها بما يلي:

أ- **زيادة الاستثمار في اقتصاد المعرفة** : وذلك بإعادة هيكلة الإنفاق العام وترشيده، والتوجه لزيادة الأنفاق على تطوير وتنمية قطاع صناعة المعرفة في الموازنات الاستثمارية للحكومات، من خلال تطوير البنى التحتية لاقتصاد المعرفة، كالاتصالات والشبكات العنكبوتية والتوسع في توسيع نطاق التخديم ورفع نسبة المشتركين و إيصال الخدمة لأكبر عدد من المشتركين في المكاتب والمنازل وبأسعار زهيدة، وزيادة مخصصات الإنفاق على النشر والتأليف ،وإنتاج السلع ذات التقنية العالية ..الخ

ب- **الإنفاق على تطوير الموارد البشرية**: إن الاهتمام بإعداد وتطوير رأس مال بشري بنوعية وكفاءة عالية، يقع على عاتق الحكومات بصورة أساسية، ومن مسؤولياها المباشرة، فالمعرفة لم تعد ترفًا فكريًا، بل أصبحت أهم عناصر الإنتاج.

لهذا لا بد من زيادة الإنفاق على التعليم ابتداءً من المدرسة الابتدائية وصولاً إلى التعليم الجامعي، والتطوير النوعي للتعليم الأساسي والعالي وزيادة مخصصات الإنفاق على مراكز التطوير والبحث العلمي.

ج- **مشاركة القطاع الخاص والقطاع الأهلي**:لابد أن نأخذ بالحسبان أن الانتقال للمجتمع المعرفي ليست مسؤولية الحكومات الوطنية فحسب، بل هي مسؤولية مشتركة لجميع مؤسسات المجتمع وعلى رأسها القطاع الخاص والقطاع الثالث الأهلي (المنظمات غير الحكومية) ولابد أن يدرك المستثمرون وأصحاب الشركات أهمية تطوير عمل مؤسساتهم وعمالهم وشركاتهم معرفياً وتقنياً ، بهدف زيادة الإنتاجية وتحسين الجودة، ومشاركة العاملين في اقتصاد المعرفة إنتاجاً واستهلاكاً.

لهذا فالشركات الكبرى في العالم تساهم في تمويل برامج تعليم العاملين لديها ورفع مستوى تدريبهم وكفاءتهم، وتخصص جزءاً مهماً من استثماراتها للبحث العلمي.وقد بلغ حجم الإنفاق على البحث العلمي والاختراعات والابتكار في الدول الصناعية في عام ٢٠٠٠م نحو ٣٦٠ مليار دولار، وأنفقت في الولايات المتحدة لوحدها نحو ١٨٠ مليار دولار من هذه القيمة.

ساهم الإنفاق السخي على البحث العلمي والابتكار بالتحول السريع إلى الاقتصاد الجديد، لهذا قدر الاقتصاديون أن أكثر من ٥٠% من الناتج المحلي الإجمالي**G.D.P** في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية **O.E.C.D** المتقدمة كان في عام ٢٠٠٦م مبنياً على المعرفة.

كما ارتفع حجم الصناعات المبنية على صناعة المعلومات في معظم الدول المتقدمة، بالنسبة إلى مجمل قطاع الصناعة بشكل ملحوظ بين عام ١٩٧٠ - ١٩٩٤م وارتفعت حصة هذه الصناعة في صادرات هذه الدول ، حيث وصلت إلى ٣٦% في اليابان و٣٧% للولايات المتحدة و٤٣% في ايرلندا و٣٢% في المملكة المتحدة.

لهذا يزداد الاستثمار يوماً بعد يوم في معظم الدول الصناعية في قطاع المعرفة والمعلومات، من خلال الإنفاق على التعليم والتدريب والتطوير في القطاعين العام والخاص.فالاستثمار في البحث العلمي وتطوير الابتكار أصبح أحد عوامل الإنتاج الأساسية، فهو يزيد في الإنتاجية كما يزيد في فرص العمل غير المباشرة ، التي تعتمد

على خدمات ملحقة في الاقتصاد الرقمي، مثل مراكز الاشتراك والصيانة، كما في حالة الهاتف المحمول والانترنت والكمبيوتر.

تعد تقنيات الاتصال عبر الهاتف المحمول والانترنت أهم محركات النمو في الاقتصاد الجديد، حيث ينعكس انتشار وسائل الاتصال بصورة مباشرة على تحسين الدخل وخلق فرص عمل جديدة وزيادة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.

في اقتصاد المعرفة يتحقق نوع من الترابط العضوي بين قطاعاته الأساسية، بحيث يصبح التطور أو الانتكاس في أي قطاع ينعكس مباشرة على أداء القطاعات الأخرى سلباً أو إيجاباً، وتتداخل أبعاد الزمن الثلاث (الماضي والحاضر والمستقبل) عند نقطة واحدة في رصد الحالة الدينامية للأداء الاقتصادي ،فقد أتاح التطور التقاني إمكانية التوقع والحديث عن آفاق التطور في المستقبل في مؤشراته ،بالتالي الوقوف عند المؤشرات التالية:

١-تطور خدمات الاتصال:

في دراسة حديثة للبنك الدولي تبين أن قطاع الاتصال عبر الهاتف الأرضي، قد ارتفع مقاساً بحجم الخطوط الأرضية في هذا القطاع بين عامي ١٩٨٠-٢٠٠٥م بمقدار ٣٠ ضعفاً وزادت حصة الدول النامية من هذا القطاع من ٢٠%-٦٠%.

وأما في قطاع الهاتف المحمول فكان النمو مفرطاً، فمجموع الخطوط الأرضية في العالم لم تصل إلى مقدار النمو في عدد خطوط الهاتف المحمول لمدة سنة واحدة في عام ٢٠٠٥م.

كما بدأت أسواق جديدة لتكنولوجيا الكمبيوتر والاتصال المتعدد الوسائط تتكون و تزدهر بسرعة ، فكان حجم سوق مبيعات الأجهزة للهاتف المحمول في عام ٢٠٠٥م قد وصل إلى ١٧٠ مليار دولار، و مجمل عائدات القيمة السوقية من برامج و مداخيل تشغيل الخدمة في هذا القطاع بلغت نحو ٥٠٠ مليار دولار، وقد تتضاعف هذه القيمة في عام ٢٠١٠م إلى ١٠٠٠مليار دولار بعد أن أصبح الهاتف المحمول

جزءاً أساسياً من الحياة المعاصرة ، ودخل من الباب الواسع في نسيج العلاقات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والعاطفية بين الأفراد في مختلف مناطق العالم الفقير والغني.

لقد أصبح الهاتف المحمول أقل كلفة وأرخص ثمناً من الهاتف الأرضي، ولا تتطلب الشبكة خطوط وكابلات وعمال تشغيل وصيانة ونظم تشغيل مكلفة. لهذا كانت الثورة الأكبر في ميدان الاتصال بالهاتف المحمول في الصين، ففي حين قررت الحكومة الصينية زيادة الخدمة في الاتصالات ، برفع طاقة تشغيل الهاتف الأرضي إلى ٢٠٠ مليون مشترك إضافي ، تبين أنها تحتاج إلى ٥ سنوات و٢٠مليار دولار عدا عن الصعوبات الفنية، في حين أظهرت دراسة موازية أن تشغيل شبكة متطورة من الاتصال عبر الهاتف المحمول لعموم الصين، لن يستغرق أكثر من بضعة أشهر ويختصر الكلفة بنسبة ٨٠ % بالمقارنة مع كلفة الشبكة في الهاتف الأرضي ، وفي حال توفر تصنيع الأجهزة محلياً سيؤدي لتخفيض قيمة الاشتراك والخدمة إلى أقل من ٥٠ دولار.وتمكنت الصين وخلال السنوات الأولى من القرن الحادي العشرين من تحقيق هدفها بسهولة ويسر في عام ٢٠٠٣م وأصبحت هذا السوق الأكثر نمواً في الاقتصاد الجديد، و أتاحت هذه التقنية لبلد المليار ومائة مليون نسمة توفير الخدمة لأكثر من ٢٥% من السكان.

وفي أفريقيا جنوب الصحراء حيث ينتشر الفقر وتعيق التضاريس مد خطوط الخدمة الهاتفية الأرضية حيناً، وحياة التنقل لقسم كبير من السكان حيناً آخر، تبين أن خدمة الهاتف المحمول تنمو بسرعة كبيرة في القارة بفضل توفر الأجهزة الصينية الرخيصة ، والتنافس بين شركات التشغيل العالمية على هذه السوق، التي كانت تنمو عام ٢٠٠٥م بمعدل ٢٥% سنوياً وقد يصل عدد المشتركين كما هو متوقع في عام ٢٠١٠م إلى أكثر من ٢٥٠مليون مشترك.

لقد أزدهر قطاع الهاتف المحمول بسرعة كبيرة في مختلف دول العالم وبلـغ عدد المشتركين في خدمة الهاتف المحمول ٢،٥ مليار عام ٢٠٠٦م ومـن المتوقـع ان يرتفع العدد إلى ٣،٥ مليار مشترك عام ٢٠١٠م أي سيكون نحو ٥٥% من سكان العالم لديهم اشتراك في هذه الخدمة.

وكانت سوق الهاتف المحمول أكثر ازدهاراً في الاقتصادات الناشـئة في دول آسيا، وفي البلدان الأكثر اكتظاظاً بالسكان (الصين والهند وماليزيا واندونيسيا) الـتي بلغت حصتها ٥٠% من مجمل مبيعات أجهزة الهاتف المحمول في العالم ، التي وصلت عام ٢٠٠٥م إلى ٤٥٠ مليون جهاز، وحققت الشركات المصنعة في هذا العام أرباحاً وصلت الى ١٢ مليار دولار، وكانت شركة (نوكيا) في طليعة هذه الشركات ، التي قدرت أن حجم مبيعاتها سيصل في عام ٢٠١٠م نحو مليار جهاز(سـيذهب ٨٠% منها لدول الأسواق الناشئة في آسيا)

٢- استخدام الانترنت:

بدأ استخدام الانترنت في عام ١٩٦٩ بتأسيس أول شبكة تابعـة لـوزارة الدفاع الأمريكية ، لكن لم يمض وقت طويل حتى بدأت الشبكة في مطلع الثمانينات من القرن العشرين تتيح الاستفادة من الخدمة لعدد من الشركات الأمريكية، ثم بـدأ التحول لنظام الشبكة المدنية متعددة لأغراض ، وجرى الانتقال من الإطار القومي إلى الخدمة الدولية ، وما ان دخل عام ١٩٩٠م حتى وصلت خدمـة الشـبكة الدوليـة **W.W.W.** إلى مناطق مختلفة من العالم النامي.

واليوم تحوّل الانترنت من وسيلة لإشباع الفضول إلى حاجة عملية لقطـاع واسع من الطلاب والباحثين والتجار ورجال الأعمال وشركات الانتاج الصـناعي والزراعي والخدمي، وأصبح وجود الخدمة ضرورياً في كل منزل وفي كـل جامعـة ومدرسة ومتجر.

كان الإقبال الشديد من الشباب على مقاهي الانترنـــت في العـــالم النـــامي لاسيما الصين والهند والدول العربية بدافع الفضول و التسلية في بادىء الأمر، لكـــن سرعان ما تحولت هذه التسلية إلى فضول معرفي ، ثم إلى وسيلة للبحث عن المعرفـــة وطريقة سهلة للوصول للثروة.

فاليوم يتبادل البشر مليارات الرسائل يومياً على هذه الشبكة ، وكان عدد هذه الرسائل في نيسان من عام ٢٠٠٦ قد وصل إلى ٦٠ مليار رسالة يومياً وأصبح عـــدد مشتركي الانترنت في العالم عام ٢٠٠٥-٢٠٠٦م حـــوالي ٨٥٠ مليـــون مشـــترك (نسبتهم ١٣% من عدد سكان العالم) .وكانت أعلى نسبة لانتشار الخدمـــة بـــين السكان هي في أوربا فبلغت ٧١% من السكان وفي أمريكا الشمالية ٤٣% وفي قارة آسيا ١٩% وفي أفريقيا ١%.

على صعيد الأرباح بلغت أرباح مشغلي خدمة الشبكة في العام المالي ٢٠٠٣-٢٠٠٤م نحو ٢٣ مليار دولار ثم ارتفعت في العام ٢٠٠٤-٢٠٠٥م إلى ٦٠ مليـــار دولار. وكان معدل نمو هذا القطاع قد سجل معدلات قياسية بين عـــامي ٢٠٠٠-٢٠٠٥.

وتحول الانترنت إلى وسيلة جديدة لإشباع الفضول والحصول على المعلومات، فأصبحت الشركات الأمريكية الكبرى تشكو من عبث موظفيها بوقـــت العمـــل ، وهدر نحو ساعتين من نهار العمل على التصفح عبر الشبكة، دون أن يكـــون لـــذلك صلة مباشرة بعملهم، وقدرت دراسة اســـتطلاعية أجرتهـــا مؤسســـة (أون لايـــن) الأمريكية (عام ٢٠٠٦م) وبالتعاون مع مؤسسة سالاري دوت كوم **Salary.com** القيمة الاقتصادية للوقت المهدور على شكل أجور سنوية بحوالي ٧٩٥ مليار دولار.

٣-الثورة العلمية الجديدة وتأثيرها على سوق العمل:

يركز الباحثون على الثورة العلمية الجديدة ودورها في الاقتصـــاد الجديـــد ، بالنظر لتكنولوجيا المعلومات والاتصال كمحفز للنمو والتطور الاقتصاديين. وممـــا لا

شك فيه أن الثورة العلمية الجديدة ، تترك آثاراً متباينة ، ومشكلات جديدة تضاف لمشكلات الاقتصاد العالمي الصناعي التقليدي، المتمثل بتفاقم فائض رأس المال واليد العاملة، وعلى الرغم من أن الاستنتاج على المدى البعيد حول مستقبل اقتصاد المعرفة يؤكد على الفرص الكبيرة للتطور وفرص العمل التي تنتجها هذه الثورة، لكن على المدى القصير فإن فرص الاستثمار التي خلقتها هذه الثورة في الصناعة والخدمات، كالتجارة الإلكترونية عبر شبكة الإنترنت، هي بدائل لنشاطات قائمة كالبيع بالمفرق أو بالعقود التجارية التقليدية، ولم تسهم في زيادة الطلب الاستهلاكي العام، أو في مستوى التوظيف على صعيد الاقتصاد الكلي. كما أن الصناعات الجديدة (الإلكترونية) رغم أنها تتطلب استثمارات كبيرة في مراحلها الأولى، خصوصًا في ميدان الأبحاث والتطوير العلمي، إلا أنها لا تتطلب في مراحلها اللاحقة إنفاقًا استثماريًا كبيرًا أو درجة عالية من تشغيل اليد العاملة، مقارنة بالصناعات التقليدية، كصناعة السيارات مثلاً.

فالطلب على رأس المال ينحو منحى سلبيًا، حيث تتطلب الصناعات الجديدة حجمًا صغيراً نسبيًا من رأس المال الثابت (الآلات والمعدات والتجهيزات والأرض.. الخ) وعددًا محدودًا من اليد العاملة من الاختصاصات المميزة والمهارة العالية.

هكذا فالانتقال إلى اقتصاد المعرفة يتطلب نشاطات تتمتع بمكوِّن معرفي أكثر مما تتطلب مكون رأسمالي ويد عاملة، وقد يؤدي هذا التحول لانعكاسات خطيرة بالنسبة للاقتصاد الرأسمالي (في البلدان المتطورة أو النامية) التي اعتمد اقتصادها الصناعي التقليدي على رأس المال والعمالة التقليدية.

فالطلب على رأس المال في اقتصاد المعرفة، يأخذ طابعًا تنازليًا، ومن المحتمل أن يخلق بصورة متزايدة (في نظام قائم على مفهوم الربح كهدف رئيسي لأي نشاط استثماري) صعوبة في تحقيق مبدأ تعظيم الربح وصولاً إلى الحدود القصوى.

لقد أبرزت هذه التطورات بشكل أوضح من أي وقت مضى، على حد قول الباحث الأمريكي هاري شات في كتابه (الديمقراطية الجديدة - بدائل لنظام عالمي ينهار): (أن المشكلة المزمنة لنظام الأرباح الرأسمالي، هي في كيفية الحفاظ على معدل الربح ، مع وجود كتلة رأسمالية متنامية دائمًا ، في ظل محدودية قدرة السوق على التوسّع المستمر بمعدل سريع بما فيه الكفاية لتوفير منافذ الاستثمار الضرورية).

يستنتج الباحث أن الدلائل تشير إلى عدم أمكان الحفاظ على معدل نمو اقتصادي على المدى الطويل يفوق المتوسط السنوي التاريخي، فأن التغير التكنولوجي سيحتّم تراجعًا في الطلب على رأس المال الثابت إلى ما دون المتوسط، مما يجعل البحث عن فرص استثمار جديدة حتمياً أكثر من أي وقت مضى ، بالتالي ستؤدي الثورة العلمية الجديدة لخلق تناقض داخلي ضمن آلية عمل النظام الاقتصادي الرأسمالي قد يصعب الخروج منه.

٤- **التشغيل والبطالة:** في المرحلة الانتقالية بين الاقتصاد الصناعي التقليدي والاقتصاد الجديد، تبدأ عملية فرز جديد للعمالة والاستخدام ، فيرتفع حجم البطالة في الاقتصاد الصناعي التقليدي بشكل مستمر، في حين يزداد الطلب على عمال المعرفة، ومع تنامي حجم الاستثمارات في صناعة المعرفة، يتنامى العجز السنوي في حجم العمالة المطلوبة للاقتصاد الجديد .

على الرغم من ارتفاع معدلات البطالة في الاقتصاد الصناعي التقليدي في معظم الدول المتقدمة والنامية، إلا أن البلدان المتقدمة أخذت تعاني من عجز في العمالة الجديدة أو في عمال المعرفة مع الانتقال إلى الاقتصاد الجديد ، فكانت هناك ٨٥٠ ألف فرصة عمل شاغرة في هذا القطاع في الولايات المتحدة عام ٢٠٠١م وفي ألمانيا نحو ٤٤٠ألف وظيفة ، على الرغم من وجود ١٥ مليون عاطل عن العمل في الاقتصاد الصناعي التقليدي.

وفي الوطن العربي على الرغم من وجود نحو ٧،٥ مليون عاطل عن العمل وهذا العدد مرشح لان يصل عام ٢٠١٠م الى ٢٥ مليون عاطل عن العمل، إلا ان العجز في سوق العمل الجديد كان ٥٠٠ ألف عام ٢٠٠٢م ومن المتوقع أن يصل في عام ٢٠١٥م الى ٧مليون فرصة عمل.

هكذا بدأت معالم تغير هيكلي كبير تظهر في سوق العمل العالمية.وعلى الرغم من هواجس تنامي البطالة مع تطور تقنيات اقتصاد المعرفة، لكن تجربة السنوات الماضية في الدول المتطورة ودول الأسواق الناشئة النامية بينت أثر تلك التقنيات في التوظيف المباشر وغير المباشر.ومن الممكن أن يكون الأثر إيجابيًا على سوق العمل في المدى البعيد، فيما لو جرى إعادة تأهيل وتدريب العمالة بما يتناسب مع تقنيات اقتصاد المعرفة .

من نافلة القول أن العالم يشهد عملية تغير جوهري في مفهوم الناس للعمل والتشغيل، بالانتقال من التوظيف والعمل بأجر لدى الغير إلى التشغيل الذاتي.

وتشير بعض الدراسات الحديثة إلى أن التقنيات الحديثة يمكن أن تحل مكان العمالة في الأنشطة القديمة، لكنها في الوقت ذاته قد تولّد طلبًا إضافيًا على العمالة، من خلال خلق سلع وخدمات جديدة.

بغض النظر عن الآراء المتعارضة حول مستقبل سوق العمل، وتأثير تكنولوجيا المعرفة على سوق العمل، فالتغير الواضح في مجال التوظيف لن يشمل حجم العمالة وبنيتها المهنية في سوق العمل فحسب ، لكنه سيشمل أيضًا نوعية العمل ، والاعتماد على ما يمكن تسميته (الأنواع المرنة) للعمالة ذات الطابع التعاقدي والعمل المنزلي، وفي اتجاه تنازلي نحو تخفيض عدد ساعات العمل...الخ.

كما ستصبح أسواق العمل في البلدان المتطورة والبلدان النامية على حد سواء أكثر مرونة من ذي قبل. ويظهر التغير الواضح في دينامية سوق العمل ، على شكل زيادات في فرص التوظيف المؤقت وساعات العمل المرنة غير الثابتة. وقد يحدث

شعور لدى العمالة التقليدية، التي كانت تعتمد على الدولة والأعمال التي لا تتطلب مستوى تأهيل، بالإحباط وعدم الثقة بالغد و انعدام الشعور بالأمن الاجتماعي في ضوء عدم استمرارية العمل والحرمان من الرعاية الاجتماعية والضمانات التي يؤمنها العمل الثابت.

من جهة أخرى سيكون للثورة التكنولوجية الجديدة أثر كبير في إعادة توزيع الدخل لصالح الفئات الأكثر احتكاكًا بالتكنولوجيا الجديدة، والاختصاصات العصرية الأكثر حداثة، التي يغلب فيها عنصر الشباب، على حساب الاختصاصات التقليدية ، سواء في داخل البلدان أم فيما بينها،ولمصلحة الدول الأكثر انخراطاً في الاقتصاد الجديد.

٥- الفجوة الرقمية:

يتحدث بعض الباحثين في العالم النامي عن إشكالية قديمة وحديثة وهي الفجوة في التطور التكنولوجي بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب، التي يُطلق عليها في اقتصاد المعرفة تعبير (الفجوة الرقمية).

فقد استفادت دول الشمال المتقدم من الميزات المطلقة والنسبية، التي يوفرها امتلاك التكنولوجيا الحديثة واحتكار القسم الأعظم منها، من خلال التبادل الدولي، ومن ثم تكريس تفوّقها بتنامي الهوة الرقمية بينها وبين البلدان النامية الأقل تطورًا، هذه الهوة مرشحة لتصبح أكثر اتساعًا وعمقًا مع الوقت.

لقد أكد تقرير حديث للمنظمة الدولية للفرانكفونية، في المؤتمر الوزاري الفرانكفوني حول مجتمع الإعلام الذي اختتم أعماله في الرباط(٢٠٠٦ م) أن الهوة التكنولوجية والمعرفية بين الشمال والجنوب عميقة جداً، موضحاً أن حصة الدول النامية من مستخدمي الانترنت ومدى توفر تجهيزات حديثة للتواصل الإعلامي لم تتجاوز عام ٢٠٠٠نسبة ٧ % في أفضل الأحوال.وأن النسبة المتبقية تعود للدول المتقدمة، موضحا ان نسبة ٨٤ %من مستخدمي الانترنت يعيشون في الدول الأكثر تقدماً الأعضاء بمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ، ذات الدخل المرتفع والتي لا

يتجاوز عدد سكانها ١٤ %من مجموع سكان العالم. بينما لا تحظى القارة الأفريقية التي يقطنها زهاء ١٣ %من سكان العالم سوى بنسبة ٠,٩ % من عدد مستخدمي الانترنت و استأثرت جنوب أفريقيا بحصة ٥٠ %من مستخدمي الانترنت داخل القارة الأفريقية، وحصة دول جنوب الصحراء لم تتجاوز ٢٩ % ، بينما يوجد ١٦ % من مستخدمي الشبكة في شمال أفريقيا.

وتنخفض حصة القارة الأفريقية من التصفح الالكتروني لصفحة واحدة من كل مائة ألف صفحة في مواقع الشبكة الالكترونية.

ومن أصل ٧٧٠ مليون نسمة يعيشون في القارة الأفريقية، كان هناك شخص واحد فقط من بين كل أربعين أفريقياً يتمتع بوجود خط هاتفي جوال، وواحد من أصل ١٣٠ أفريقيا يتمتع بوجود هاتف أرضي.

كما لفتت الانتباه قمة تونس العالمية لمجتمع المعلومات ، التي نظمتها الأمم المتحدة في شهر نوفمبر ٢٠٠٥ لمسألة الاحتكار والتحكم الكامل للولايات المتحدة بخدمة الانترنت، وأوصت القمة باحترام حرية التعبير وتحديد الخطوط العريضة للبرنامج التنفيذي للحد من الفجوة الرقمية بين بلدان الشمال والجنوب ، حيث نصت (وثيقة تونس) على أن (حرية التعبير وحرية نقل المعلومات والأفكار والعلم ضرورية لمجتمع الإعلام).

٦- العنف الرقمي وأمن المعلومات:

ظهرت مع ثورة المعلوماتية مفاهيم جديدة مثل (الأمن المعلوماتي) و(الحرب المعلوماتية)؟ والمثال الأقرب على هذه الحالة ، أن يلجأ البلد المنتج لأجهزة الكمبيوتر، عند تصديرها إلى بلد ما لأغراض حكومية أو دفاعية، إلى تغذيتها ببرامج فيروسات خاصة مهمتها تخريب شبكة المعلومات الوطنية في البلد المعني، وتشويش أقنية الاتصالات فيه أو حتى قطعها وشل المنظومات الكمبيوترية.لذا أطلق بعض الباحثين على المعرفة مفهوم السلطة الرابعة في المجتمعات الحديثة، وقد تتحول في المستقبل إلى سلطة أولى، ويعد اللعب بسلطة المعرفة من أخطر أنواع الألعاب على الإطلاق ؟ كما أن حرب المعلومات أصبحت أكثر الحروب سرعةً وأشد فتكاً في تدمير الخصم من

استخدام الأسلحة التقليدية أو أسلحة الدمار الشامل بين الدول. وقد تتحول المعرفة لأداة استبداد وتسلّط بيد محتكريها، عبر محاولات الاختراق غير القانوني لحقوق الآخر، كالتجسس و التنصت والتلاعب بالأسرار الشخصية واستعمالها في إخضاعه وابتزازه واستسلامه والقضاء عليه في نهاية الأمر.

يتجلى السطو المعرفي في عالم الانترنت ، من المنظور العام لسلطة المعرفة بسيطرة الولايات المتحدة وشركاتها الاحتكارية الضخمة على الشبكة العالمية للانترنت،إذ تسيطر من خلال مركز كاليفورنيا **icann 1998** على مصادر المعلومة التي تنساب من الشمال إلى الجنوب بشكل واضح، فهي تحتكر إدارة الشبكة العنكبوتية، وتحكم قبضتها عليها، ويتجلى الاستبداد المعرفي الأمريكي بعدم رغبتها في توزيع هذه السلطة الجديدة على باقي الدول، وهو ما طالبت به الدول المشاركة في مؤتمري القمة المعلوماتية في جنيف ٢٠٠٣ وتونس نوفمبر ٢٠٠٥م .

إن احتكار الولايات المتحدة لسلطة الانترنت، يسمح لها بمراقبة كل ما يتحرك في الفضاء الرقمي، تلك الرقابة تتيح لها أن تتدخل في سياسة الدول وفي الحياة الشخصية للأفراد من خلال المعلومات.فالهيمنة الرقمية للولايات المتحدة التي تترافق مع هيمنتها اقتصادياً وثقافياً، تدخل ضمن مفاهيم الأمن المعلوماتي، وسعيها المتواصل للسيطرة على مختلف البيانات ، التي يتم تداولها على الشبكة الرقمية العالمية **W.W.W.** على المستوى الدولي، كما أن شركة مايكروسوفت تتعاون مع السلطات الأمنية الأمريكية وتسلمها الرمز (الكود) الأمني الخاص بكل جهاز أو برنامج كمبيوتر تبيعه.

ومن بين صور حرب المعلوماتية والمراقبة الأمريكية للشبكة العالمية للانترنت، تدمير بعض المواقع والمخدّمين وحجب الرسائل، والسيطرة على محركات البحث ، إضافة إلى تزوير أسماء النطاقات و الدومينات، وترويج عدد من الفيروسات من نوع (طروادة أو تروجان) والتحكم فيها عن بعد، وقد يصل الأمر بالهاجس الأمني حد انتهاك خصوصية الأفراد والمؤسسات التي تستخدم الشبكة العنكبوتية ، بإطلاق دودة

(كورجو) التي تستخدم عند الحاجة ، و تكمن قوة الدودة في السيطرة على الموقع المسلطة عليه.

وتجري كل يوم حروب معلوماتية حقيقية فيما بين الشركات وفيما بين الدول في مجال الفيروسات والاختراق للشبكات، من قبل القراصنة (الهاكرز) والمتطفلين والباحثين عن الشهرة والمال ،ويوماً بعد يوم يزداد الأنفاق على الأمن المعلوماتي ، فقد بلغ حجم الإنفاق على أمن المعلومات في العالم في عام ٢٠٠٥م نحو ١٣،٥ مليار دولار، وبلغت كلفة إنتاج برامج مكافحة الفيروسات نحو ٣،٤ مليار دولار وقد يصل الإنفاق على هذا الجانب الأمني في عام ٢٠٠٩ م إلى ٦ مليارات دولار .

ويتزايد حجم الأنفاق على هذ الجانب بشكل أسي مع الانتشار السريع للانترنت.وتتنوع صور وأشكال الرقابة على مصادر المعلومات الرقمية، بشكل يعيد للأذهان صورة الحرب الجاسوسية في الحرب الباردة ، وتصبح صيغة الحرب (الرقمية) صيغة قابلة للتحقق من جديد.

ومن ضمن أشكال الرقابة التي لا يمكن حصر مجالاتها؛ التدخل في شؤون الآخرين و اختراق مواقعهم، التي تتجاوز مسألة الفيروسات ، لتصل إلى التشويش المعلوماتي كمجال خصب في تفريخ البرامج المجانية ، والمواقع المشبوهة لإثارة فضول المتصفحين ولإغرائهم بالمتابعة وتشتيت استفادتهم من الشبكة.

لهذه الأسباب لجأت بعض الدول مثل الصين ، لشكل نقيض من المراقبة للانترنت يتجلى في تخصيص مراكز لمراقبة الانترنت داخل الصين وملاحقة المنشقين عبر أيقونات جينغ جينغ وتشا تشا، وقد أذعنت كل من شركات : ياهو **yahoo** وميكروسوفت **Microsoft** وجوجل **Google** وبدرجات متفاوتة لأجهزة مراقبة حزب بكين ، و لم يكن لهذا الإذعان أن يمر دون أن يثير حفيظة أعضاء الكونجرس الأمريكي.

و يعمل أيقون جينغ وتشا تشا بالتواجد على صفحة الانترنت كشخصيتين إعلانيتين قابلتين للحركة على مواقع إلكترونية محلية، وكمستخدمين فعليين لنظام الرسائل الفورية الشائع **QQ** الذي تديره شركة تانسانت **Tencent** المدرجة في

بورصة ناسداك.ويقول المسؤولون عن شرطة الصين الإلكترونية أن مجرد ظهور الأيقونات يجعل المستخدمين على علم بأهم مراقبين من طرف الشرطة.

وبذلك شهد عالم الانترنت في الصين تحليقا أدبياً أنزل محتوى المشاكسة الرقمية بنسبة٦٠% عما كانت عليه قبل التحكم الأمني -الرقمي، وبالتالي ساهم في إضعاف المعارضة للحكم على شبكة الانترنت ، حيث أصبح المستخدمون الصينيون ممنوعين من إرسال أو حتى مناقشة محتوى ينزل منزلة تحدي النظام السياسي، أو يحرض على انفصال تايوان، أو يعزز المعتقدات الإقطاعية أو يؤذي (شرف المؤسسات الوطنية) حتى إن إحصائيات شرطة الصين في عام ٢٠٠٥م لم تتحدث سوى عن خمسين شخصاً من مستخدمي الانترنت تحدوهم الرغبة في خرق القانون.

خامساً- اقتصاد المعرفة في الدول العربية: إن الاهتمام بالمعرفة وتطويرها، ليس المقصود به المعنى الواسع لكلمة المعرفة في اللغة العربية أي المعرفة العامة، بل يتعلق الحديث هنا بالمعرفة كصناعة واقتصاد ونظام انتاج للثروة.وليس مستغرباً أن يتنبه الباحثون العرب لأهمية اقتصاد المعرفة ، دون ان تُعطي الحكومات العربية ومؤسسات التعليم الأهمية الكافية في المناهج والمقررات الجامعية لهذا العلم الجديد، فالتوظيف المتزايد لتقنيات الإعلام والاتصال والمعلومات ، أصبح يتزايد بسرعة في الدول العربية مقارنة بالأنشطة الأخرى.وباتت المعلومات مورداً أساسياً من الموارد الاقتصادية، التي لا تقل أهمية عن النفط، بل إنها مورد استراتيجي جديد في الحياة الاقتصادية ويتقدم على الموارد الطبيعية.

كما أصبحت بعض الدول العربية لاسيما في دول مجلس التعاون الخليجي والأردن وتونس، تعطي أهمية أكبر لتكنولوجيا المعلومات وإمكانية إدماجها في الاقتصاد كعنصر مساعد في النمو الاقتصادي، فالتقدم الحاصل في التكنولوجيا، والتغير السريع الذي تحدثه في الاقتصاد بات يؤثر بشكل واضح لا في درجة النمو وسرعته فحسب، وإنما أيضاً في نوعية الحياة والرفاه الإنساني. ومع التطور الهائل

لأنظمة المعلوماتية، تحولت تكنولوجيا المعلومات إلى أحد أهم جوانب التنمية وتطور الاقتصاد.

إن اقتصاد المعرفة يتيح للوطن العربي إمكانات كبيرة للاستفادة من الفـــرص الجديدة، التي يتيحها الاقتصاد الجديد في تجاوز الهوة التي تفصله عن العالم المتطـــور، وتجنب الدول العربية مخاطر عدم مواءمة اقتصادياتها القطرية مع التحديات الجديدة ، التي تفرضها العولمة والانتقال إلى اقتصاد المعرفة.إذ لا يحتاج التحول لاقتصاد المعرفـــة إلى إنفاق كبير ورؤوس أموال ضخمة ، بل يتطلب من الدول العربية إصلاح نظامها التعليمي، وإعطاء أهمية اكبر للقطاع الخاص، والإنفاق السخي على البحث العلمـــي والمؤسسات البحثية وعلى مدن (الصناعة والتكنولوجيا) و تحتـــاج الـــدول العربيـــة للتأسيس لمجتمع المعرفة العمل على أربعة محاور أساسية:

١- **توليد المعرفة:** وذلك في مؤسسات البحث والتطوير وفي الجامعـــات ، وهـــذا يتطلب قيام الدول العربية برفع معدلات تمويلها ودعمها لهذه المؤسسات.

٢- **نقل المعرفة** : وذلك من قبل الشركات المتطورة ومؤسسات التوثيق العلمـــي وشبكات نقل المعلومات ومؤسسات الترجمة، و إيفاد البعثات للاختصاصـــات المختلفة لنقل المعرفة وتوطينها ، يضاف إلى ذلك جهود التعـــاون الإقليمـــي والدولي لهذا الغرض.

٣- **نشر المعرفة:** ويكون بدعم دور التوثيق والإعلام العلمي إضـــافة إلى بـــرامج التوعية العلمية المختلفة ، وكذلك توفير مراكز تقـــديم المعلومـــات العلميـــة والتكنولوجية والتجارية وغيرها، وتوسيع الاستثمار في صناعة الحواسيب وبناء شبكات الانترنت، وتشجيع انتقال العاملين من الجامعات ومراكز البحـــوث إلى الصناعة وبالعكس .

٤- **استثمار المعرفة:** وذلك بتوفير المؤسسات الوسيطة بين جهات توليد المعرفة وفعاليات الإنتاج والخدمات ، مثل المؤسسات التكنولوجية و المخابر الهندسية ودعم براءات الاختراع وحماية الملكية الفكرية.

وبمعنى آخر فالتأسيس لاقتصاد المعرفة يعني تطوير رأس المال المعرفي ورأس المال الاجتماعي، فقد تبين في دراسة أُجريت عام ٢٠٠٤م على ١٩٢ بلداً في العالم أن رأس المال الاجتماعي يسهم بنسبة ٦٤% من أداء النمو الاقتصادي،ورأس المال المادي والعمليات الأساسية في الأنتاج تسهم بنسبة ١٦% وتأتي أهمية رأس المال الطبيعي (موارد طبيعية ومواد الخام) وباقي العوامل بنسبة٢٠% .

من جهة أخرى بينت الدراسة أن تحقيق زيادة بنسبة ١% من حملة الشهادة الثانوية في قوة العمل الكلية ، يؤدي لزيادة الدخل الذي يحصل عليه أفقر ٤٠% من السكان بنسبة تترواح بين ٥%-١٥%.

تشير هذه المعطيات بشكل لا يقبل الشك لأهمية إصلاح وتطوير النظام التعليمي في الدول العربية، لا في زيادة الدخل والتغلب على الفقر فحسب ، بل في تأهيل المجتمع العربي للدخول في اقتصاد المعرفة.

كما تُظهر المعطيات السابقة أهمية التعليم في تكوين رأس المال المعرفي كأحد أهم أقطاب التطوير والتنمية،كما دلت على ذلك تجارب حديثة للتصنيع في الدول النامية.

لذا يتطلب اكتساب المعرفة عبر التعليم من صناع السياسات التعليمية والاقتصادية في الدول العربية، إحداث تغير ايجابي في منظومة القيم واتجاهات الأفراد نحو التعليم، وتشجيع التفكير الحر وروح الابتكار والإبداع، وتوطين العلم والتكنولوجيا ، مما يعزز الإنتاجية ، ويؤدي لتحفيز النمو وخلق فرص عمل مجزية وزيادة الدخل.

وللأسف بينت تجارب التنمية في الدول العربية ، أنها كانت من المناطق الطاردة لرؤوس الأموال والكفاءات، فقد هاجر بين ١٩٩٨-٢٠٠٠م نحو ٤٥٠ ألف كادر عربي (٥٤% منهم أطباء و١٥ ألف طبيب) كانت خسارة الدول العربية من هذه الهجرة تُقدر بنحو ٢٠٠مليار دولار، في حين كان عدد العلماء العرب المقيمين

في الدول الغربية (أمريكا وكندا وأوربا) يزيد على ١٤٤٥ مليون خبير وعالم وباحث في مجالات مختلفة من العلوم التطبيقية والإنسانية (٦٠% منهم مصريين). مما يعني ارتفاع حجم خسارة الدول العربية إلى ٦٥٠ مليار دولار بسبب هجرة الأدمغة.

إذا ما أضفنا لذلك هجرة رؤوس الأموال ، والاستثمارات العربية الضخمة في الخارج التي تزيد على ١٦٠٠مليار دولار، يتضح إلى أي حد أن البيئة الاستثمارية في عدد من الدول العربية وعلى رأسها مصر والعراق وسوريا ولبنان والأردن والجزائر طاردة لأهم مقومات بناء اقتصاد المعرفة.

ومن مراجعة نقدية للسياسات التنموية العربية يتبين أنه بالرغم من أنفاق الدول العربية نحو ٣ تريليون دولار من رؤوس الأموال الثابتة التراكمية بين ١٩٨٢-٢٠٠٢م إلا أن كل هذه الانفاقات الضخمة لم تسهم برفع الإنتاجية للعامل الصناعي العربي،ولم تؤد لزيادة مهمة في الدخل الفردي.

أ- مؤشرات اقتصاد المعرفة في الوطن العربي:

أظهرت بعض الدراسات حول اقتصاد المعرفة في الدول العربية، ومنها تقرير التنمية الإنسانية في الوطن العربي لعام ٢٠٠٣م (حيث كان الموضوع الرئيسي للعدد: اقتصاد المعرفة في الدول العربية) إضافة للمصادر الإحصائية الدولية والعربية، ومصادر منشورة على بعض مواقع الانترنت العربية؛ أن هناك هوة كبيرة في مؤشرات اقتصاد المعرفة لا بين الدول العربية وبين الدول المتقدمة فحسب ، بل بينها وبين الدول النامية الناشئة، مثل الصين والهند وماليزيا والنمور الآسيوية.

وتتجلى مؤشرات الفجوة الرقمية بين الدول العربية ودول العالم الصناعي بتخلف نظم التعليم في الدول العربية، وضعف الأنفاق على البحث العلمي والتطوير التقاني، وانخفاض نسبة السلع ذات التقنية العالية في الصادرات العربية، وانخفاض نسبة انتشار الانترنت بين السكان العرب.وللتعرف على أهم مكونات الاقتصاد الجديد واقتصاد المعرفة،يمكن التوقف عند بعض المؤشرات الأساسية التالية:

١- انتشار تقانة الاتصالات:

يقصد بمفهوم تقانة الاتصال مدى انتشار تكنولوجيا نقل المعرفة، من خلال الشبكات والبنى التحتية لاقتصاد المعرفة، لكن بكل أسف فالعرب لا زالوا في مرحلة الاستهلاك لا في مرحلة الإنتاج، حتى أن السوق العربية كانت من الأسواق الضعيفة النمو في استهلاك تكنولوجيا المعرفة، باستثناء انتشار الهاتف المحمول، الذي يعبر عن ضعف اهتمام الحكومات العربية (مع استثناءات قليلة) بقطاع الاتصالات .

فقد لاقى الهاتف المحمول عام ٢٠٠٥م مع انخفاض أسعار الاشتراك والأجهزة نمواً عن العام السابق بنحو ٣٧٠% ويعود سبب هذا الانتشار لتقصير الحكومات بتأمين خدمة الاتصال الهاتفي الأرضي لقطاع واسع من السكان ، إضافة لارتفاع أسعار الخطوط الأرضية وأسعار المكالمات الهاتفية ، وكثرة أعطال الشبكات العربية الأرضية(كما بين التقرير الاقتصادي العربي الموحد لأعوام٢٠٠٠م و٢٠٠٥م) إضافة لارتفاع ثمن المكالمات الهاتفية الدولية، مما أدى لتهافت السكان لاقتناء الهاتف المحمول.

إضافة لهذه الأسباب ساهمت المحطات الفضائية العربية بانتشار نزعة الاستهلاك بين الشباب، فكان جهاز الموبايل في بادئ الأمر يلبي حاجة نفسية ويعبر عن (بريستج) وضع اجتماعي معين، قبل أن يتحول الناس لاستخدامه بطريقة اقتصادية وعقلانية.

أما انتشار الانترنت فكان محدوداً جداً ومقتصراً على نخبة معينة من المهندسين وأساتذة الجامعات والعاملين في الإعلام ،إضافة لقطاع خدمة الاتصال وشركات وفروع الصيانة للهاتف المحمول.

من جهة أخرى لم يتمكن العرب من تأميم مُخَدم عربي للانترنت على الرغم من توافر رؤوس أموال هائلة، فلم تفكر أي من الدول العربية أو أي من رجال الأعمال العرب بتصنيع الرقائق الإلكترونية وأجهزة الحاسوب أو بناء شبكات تخدم عربية.كما كان معدل انتشار الحاسوب محدوداً ،رغم سعي بعض الدول لإدخاله في المؤسسات العامة (كما في السعودية حيث ٨٠% من شركات القطاع الحكومي

استخدمت الحاسوب) لكن انتشار تقنيات الحوسبة اصطدم بعقبات كبيرة ذهنية وتقنية ومن ضمنها جيل الإداريين القدامى ، الذين اعتادوا العمل البطيء بإيقاع وتقنيات حضارة الموجة الأولى (الزراعة) كما أن وجود الحاسوب لايعني بالضرورة استخدام الانترنت أو استخدام الحاسوب لأغراض معرفية واقتصادية نافعة دوماً ؟ فمجتمع المعرفة هو ثقافة عمل بالدرجة الأولى ؟ إضافة لوجود تقنيات اتصال حديثة تؤمن الراحة والسرعة وتختصر الوقت والجهد والمال.

تتضح عدم جاهزية الدول العربية لدخول عصر الموجة الثالثة، الانتشار الواسع للمحطات الفضائية الحكومية والخاصة، التي أصبحت من أكثر وسائل نقل المعرفة والقيم الثقافية جماهيرية وتأثيراً ، في حين لا يوجود إنتاج عربي برامجي كاف لتغطية ساعات البث، التي كانت في أواسط عام ٢٠٠٦م تزيد على ٣٢٠٠ ساعة بث يومياً (وتزيد على ١،٣مليون ساعة بث سنوياً) وتميزت برامج المحطات الفضائية العربية بالسطحية وضحالة المحتوى المعرفي للدفق الهائل للبرامج التي تقدمها غالبية هذه المحطات، فمن بين ٢٢٠ محطة فضائية عربية، كان هناك ١٠% منها موسيقية وتقدم أغاني وموسيقى من النوع الهابط فنياً وثقافياً وجمهورها الأساسي من الشباب في سن ١٢-٢٥ سنة، ومن بين ٢٥ محطة تعليمية كانت نسبة البرامج العلمية التي تحفز على التفكير وتوسيع أفق معرفة الطالب لا تزيد عن ٥% من البرامج التعليمية، أما المحطات غير التخصصية، فتعرض ساعات طويلة من الدعايات التجارية الهابطة لسلع غير ضرورية كالعلكة والشامبو والصابون والمقبلات والمياه الغازية والمنظفات ومستحضرات التجميل ..الخ في ظل غياب صناعة إعلان عربية تعتمد الطرائق العلمية. ويقال الأمر ذاته عن البرامج الإخبارية والسياسية، التي تفتقر بنسبة ٧٥% منها للمهنية والشفافية في نقل وتحليل الخبر.

يضاف إلى ذلك أن أكثر من ثلثي برامج المحطات الفضائية العربية الخاصة منسوخة أو مترجمة أو منقولة من مصادر تعبر عن فهم ووجهة نظر أمريكية او غربية للأحداث السياسية التي تتعلق بالمنطقة العربية، في ظل انخفاض الإنتاج العربي للبرامج

وضعف حركة الترجمة للبرامج في الدول الناطقة بلغات غير الإنكليزية واللغات الآسيوية.

أما الأعمال الدرامية فتعاني هي الأخرى وبنسبة تزيد على ٧٥% من انخفاض المستوى الفني والثقافي والجمالي ، وتروّج لنمط الحياة الاستهلاكية وثقافة الإثراء غير المشروع السريع ، هذا عدا عن تحوّل بعض المحطات الفضائية العربية الحكومية والخاصة، لإذكاء مشاعر القطرية والمذهبية ونبش الخلافات بين الدول العربية وتعميمها، وترك القضايا الأساسية جانباً أو تمييع بعضها وعلى رأسها الاحتلال الإسرائيلي للأرض العربية في فلسطين ولبنان وسوريا وقضية الشعب الفلسطيني والاحتلال الأمريكي للعراق.

لكن الميزة الايجابية للأعلام العربي الفضائي المتعدد الوسائط، وتكاد تكون الوحيدة ، هي كسر الاحتكار الحكومي للخبر والمعلومة، في ظل هيمنة وجهة نظر أحادية، تمثل ثقافة فئة من إنصاف المثقفين المهيمنين على الأعلام الرسمي.فقد أعطى الأعلام الفضائي حرية أكبر أمام المتلقي في تقصي وتحليل المعلومات.

تشير البيانات المتوفرة بين عامي ٢٠٠٥-٢٠٠٦م عن مؤشرات الاقتصاد الجديد واقتصاد المعرفة في الدول العربية ،أن هذه المنطقة من العالم النامي لم تدخل بعد مرحلة الانخراط في الاقتصاد الجديد من الناحية الكمية والتقنية من خلال المؤشرات التالية:

أ-استخدام الانترنت:

كان انتشار استخدام الانترنت في الدول العربية في السنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين بطيئاً ومحدوداً، ولم يتجاوز عدد المستخدمين العرب للإنترنت في عام ٢٠٠١م أكثر من ٤,٥مليون مستخدم، وارتفع العدد في عام ٢٠٠٢م إلى ١٠،٨ مليون مشترك ثم إلى ١١،٧٥٥ مليونا عام ٢٠٠٤م إلا أن هذا الرقم يعبر عن نسبة متواضعة لانتشار هذه الوسيلة الاتصالية بين السكان لا تزيد عن ٤%، بالمقارنة مع المعدل العالمي الوسطي الذي بلغ ١٣% وعن المعدل في الدول الأوربية حيث وصلت نسبة انتشار خدمة الانترنت إلى المنازل إلى ٧١% وعن

الوسطي للدول النامية الآسيوية الناشئة ١٩% بحسب إحصاءات الاتحاد الدولي للاتصالات.مع مراعاة اختلاف نسبة الانتشار بين الدول العربية، حيث تتقدم الأمارات والبحرين وقطر ولبنان والأردن على دول المجموعة العربية.

في سوريا لم يتجاوز عدد مستخدمي الانترنت عام ٢٠٠٥م عن ٢٠٠ ألف مستخدم (نسبتهم ١،٠% من السكان) وفي أواخر أيار من عام ٢٠٠٦م كانت الحكومة السورية قد أبرمت اتفاقاً مع شركة صينية عام ٢٠٠٦م لبناء شبكة حديثة ستؤدي لإضافة نحو مليون مشترك جديد في عام ٢٠٠٧-٢٠٠٨م.

لقد أكد المشاركون في المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات ٢٠٠٦م الذي اختتم أعماله في الدوحة بتاريخ ١٥ مارس \آذار أن الوطن العربي لا يزال من بين المناطق الأقل حظاً في الثورة الرقمية العالمية، إذ لا تزيد نسبة مستخدمي الانترنت فيه على ٣,٧ % من السكان رغم الامكانات المادية الكبيرة، وقد جاء في بيان أسباب هذه النسبة الهزيلة، التي تتفاوت من بلد إلى آخر ،بأنها ترجع إلى أسباب تقنية، تتلخص بارتفاع تكلفة احتضان المواقع الالكترونية وضرورة المرور عبر مُخدم (سيرفر) يتمركز بأوربا أو أمريكا، أما العائق الثاني فيتمثل في غياب الإطار التشريعي المنظم لهذا القطاع والمحفز للاستثمارات الخاصة في هذا المجال ، بالإضافة إلى مشاكل هيكلية تتجلى في ضعف أو انعدام البنية التحتية ببعض البلدان العربية وضعف المكون البشري الذي يرزح تحت أمية مزدوجة تتوزع مابين الأمية الأبجدية والأمية المعرفية.

لكن تجسير أو ردم الهوة الرقمية التي يعيشها العالم العربي مسؤولية تقع على عاتق الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع الأهلي في الدول العربية.

ب- **خدمة الاتصالات الهاتفية:** تعاني الاتصالات العربية من التخلف والبطء في التطور، والسير بإيقاع بطيء هو إيقاع المجتمع الانتقالي بين حضارة الموجة الأولى الزراعية وحضارة الموجة الثانية الصناعية.وقد شهد قطاع الاتصالات في الدول العربية بين عامي ٢٠٠٤-٢٠٠٥م تطوراً في الخدمة الأرضية و دور مميز لنشاط القطاع الخاص في تطوير الاتصالات بالهاتف المحمول وكانت مؤشرات الاتصالات الهاتفية على النحو التالي:

- **الاتصالات بالهاتف الأرضي:** لم يتجاوز عدد الخطوط والمشتركين في الهاتف الأرضي في الدول العربية عن ٣٠ مليون مشترك عام ٢٠٠٥م بمعدل انتشار لهذه الخدمة لا يزيد عن ١٠% بين السكان العرب، وتعبر هذا العدد المتواضع عن الحصيلة التراكمية لجهود الدول العربية في تطوير هذه الخدمة على مدى يزيد على ٥٥عاماً، في حين كانت الزيادة في سنة واحدة في عدد المشتركين في الهاتف المحمول بين ٢٠٠٤-٢٠٠٥م تزيد على الرقم وبلغت ٣٤ مليون مشترك، فما حققته الشركات المشغلة للهاتف المحمول في عام عجزت الحكومات العربية عن تحقيقه خلال أكثر من نصف قرن.

-**الخدمة في الهاتف الجوال:** بدأت هذه الخدمة بالدخول لأول مرة للدول العربية عام ١٩٩٠م وكان المشتركين العرب بهذه الخدمة ٩٠ ألف مشترك توزعت الحصة الأكبر في أربع دول عربية (٣٤ ألف في الإمارات،٢١ ألف في الكويت و١٥ألف في السعودية،قطر و مصر٤آلاف لكل منهما) ثم ارتفع عدد المشتركين عام ١٩٩٥م إلى ٥٠٦ آلاف مشترك واحتلت المراتب الثلاث الأولى (الإمارات ١٢٩ ألف، لبنان ١٢٠ألف، الكويت ١١٨ ألف) ودخلت اليمن الخدمة بـ ٨ آلاف خط.وفي عام ١٩٩٨-١٩٩٩م وصل عدد المشتركين إلى ٤،٢١ مليون خط واحتلت المراتب الأولى (الإمارات ٨٣٢ ألف مشترك،ثم مصر٨٨٥ ألف مشترك، السعودية ٧٣٨ ألف ، لبنان ٥٩٨ ألف مشترك، الكويت ٥٦٨ ألف مشترك والمغرب ٤٣٥ ألف) ودخلت الجيبوتي المجموعة بألف خط، و لم تدخل الخدمة سوريا إلا في عام ٢٠٠١م.

تطورت الخدمة في الدول العربية بين عامي ٢٠٠٣-٢٠٠٤م وكان في عام ٢٠٠٤م نحو ٣٨ شركة تشغيل الخدمة بالهاتف المحمول موزعة في ١٨ دولة عربية،وزاد عدد المشتركين في هذا العام بمقدار ١٦،٦ مليون مشترك فبلغ عدد المشتركين العرب بالخدمة أكثر من ٤٥ مليون مشترك (تعادل نستهم ١٥% من السكان العرب) وقفز عدد المشتركين في أواسط عام ٢٠٠٦م إلى ٨٥ مليون مشترك تعادل نسبتهم

(٥٢٤% من السكان العرب) و احتلت المرتبة الأولى بعدد المشتركين مصر ١٨ مليون خط ثم السعودية ١١،٨٤ مليون خط ، تلتها المغرب ٨،٢٣٨ مليون مشترك ثم الجزائر ٧،١٩ مليون مشترك. أما في مؤشر نسبة الانتشار للهاتف المحمول فاحتلت البحرين المرتبة الأولى بنسبة ١٠٥،٨% تلتها الإمارات ٩٩،٩% والسعودية ٥٧% ومصر ١٩% وفي سوريا واليمن ١٣% بواقع ٢،٣ مليون خط لكل منهما.ومن المتوقع أن يصل عدد المشتركين في خدمة الهاتف المحمول في الدول العربية عام ٢٠١٠ نحو ٢٥٠ مليون وستكون نسبتهم (٦٤ % من السكان العرب)

٢-المحطات الفضائية: تراوح عدد المحطات العربية الفضائية عام ٢٠٠١-٢٠٠٢ بين٢٠-٢٥ محطة وكانت محطات حكومية في غالبيتها و لم يتجاوز عدد المحطات الخاصة ٧ محطات ، لكن مع انتشار الخصخصة للإعلام العربي بدأت المحطات الفضائية الخاصة تنمو كالفطر وانتشرت بسرعة كبيرة في السنوات اللاحقة لتصل إلى ١٥٥ قناة عام ٢٠٠٤م ثم قفز العدد إلى ٢٠٠ قناة فضائية عام ٢٠٠٥م (منها١٤١ قناة لها مواقع لبرامجها على الانترنت) وفي النصف الأول من عام ٢٠٠٦م ارتفع العدد إلى ٢٢٥قناة وانخفضت حصة القطاع الحكومي من هذه المحطات إلى أقل من ١٠% وبدأت تظهر المدن الإعلامية الحرة كما في مصر والأردن وسوريا ودول الخليج العربي ،المتخصصة بهذا القطاع الإعلامي في البث وانتاج البرامج والدراما والإعلان والفيديو كليب ..الخ

٣-انتشار الحاسوب : بدأ الحاسوب بالانتشار في الدول العربية بوقت متأخر يعود إلى السنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين وكان عدد أجهزة الكمبيوتر عام١ ٢٠٠م لا يتجاوز ٣ مليون جهاز، لكن استخدام الحاسوب تطور بسرعة كبيرة في عدد من الدول العربية،ومنها المملكة السعودية حيث بلغ عدد الأجهزة عام ٢٠٠٥م نحو ١،٨مليون جهاز(٨٠% من مؤسسات القطاع العام السعودي كانت تستخدم الحاسوب) ويقابلهم عدد مستخدمين للانترنت حوالي ١،٩٢ مليون،وهناك

خطة لزيادة عدد أجهزة الكمبيوتر في المملكة عام ٢٠٠٦م إلى مليون جهاز إضافي (منها ٧٥٠ ألف جهاز تم تجميعها محلياً) ويقال الأمر ذاته عن سوريا ومشروع تجميع الحاسوب الشعبي لتأمين نحو ٣٠٠ ألف حاسوب بأسعار مقبولة وبلوغ هدف المليون جهاز حاسوب في سوريا في عام ٢٠٠٧م.وهناك مشاريع تجميع أجهزة الحاسوب في عدد من الدول العربية ومنها في مصر وتونس والإمارات ، التي تعاقدت مع شركات صينية أو كورية أو ماليزية لمشاريع تجميع الحاسوب.

٤-**البحث العلمي**: تعد نسبة الإنفاق على البحث العلمي وتشجيع الابتكار وتنمية التصنيع التكنولوجي من أهم مؤشرات اقتصاد المعرفة.لكن بكل أسف لم تتجاوز نسبة الإنفاق على البحث العلمي في الدول العربية عام ٢٠٠٤م أكثر من ٠،٠٢% من قيمة الناتج المحلي العربي، مقارنة مع الوسطي العالمي البالغ ١،٤% والوسطي للدول الصناعية المتقدمة حيث يصل إلى ٢،٥% من قيمة الناتج المحلي الإجمالي

٥- **الصادرات التكنولوجية**: ما يزال قطاع تصنيع تكنولوجيا المعلومات قطاعاً فتياً في الدول العربية، ولم تتجاوز قيمة هذا القطاع في الأسواق العربية عام ٢٠٠٥م أكثر من ٨ مليارات دولار، ويتضح ضعف مؤشر هذا القطاع بانخفاض نسبة الصادرات ذات التكنولوجيا العالية من مجمل الصادرات، حيث لم تتجاوز عام ٢٠٠٣م أكثر من ٢% وتنخفض في سوريا إلى ١% وتصل في السودان إلى ٧%، والمغرب ١١% بينما تصل في الصين إلى ٢٧% وفي ماليزيا إلى ٥٨%.

٦- **تجارة الوثائق والمصنفات**:لا يمكن الحديث عن تجارة مصنفات عربية ، فما زال هذا المؤشر ضعيفاً جداً في الدول العربية، على الرغم من سعي بعض الدول العربية مثل دول مجلس التعاون الخليجي والأردن وتونس ومصر إلى تطوير هذا القطاع ، وعلى سبيل المثال فإنه من المتوقع أن تنمو سوق إدارة الوثائق والمحتوى في ضوء معدلات الطلب المتزايدة لتبني حلول إدارة المحتوى ،من قبل الهيئات الحكومية وشبه الحكومية، والشركات العاملة في قطاع النفط والغاز والمؤسسات المصرفية، وكان

حجم الإنفاق على حلول إدارة المحتوى خلال العام ٢٠٠٤ قد بلغ ٢٣ مليون دولار أمريكي في دولة الإمارات العربية المتحدة و١٦ مليـــون دولار في المملكـــة العربيـــة السعودية.لكن هذه الأرقام ضئيلة جداً إذا ما قورنت بحجم القطـــاع في الولايـــات حيث تبلغ قيمته ٦٠٠مليار دولار، وتشير إلى أن العرب ما يزالون في بداية الطريق.

٧- التجارة العربية الإلكترونية: يرتبط حجم التجارة الالكترونية بمـــدى التطـــور التقاني في شركات القطاع الخاص بالدرجة الأولى ، مع هذا فإن المتـــداولين لهـــذه التجارة كان معظمهم من العاملين في قطاع البرمجيات والكمبيوتر بالدرجـــة الأولى، وكان حجم التجارة الإلكترونية العربية عام ٢٠٠١م لا يزيد على ٥ مليـــار دولار (١،٥% من حجم التجارة العربية) ثم ارتفع قليلاً عام ٢٠٠٢م إلى نحو ٥،٨ مليـــار دولار وبدأت تتسارع هذه الطريقة في التسوق منذ عـــام ٢٠٠٤ فوصـــلت إلى ٧ مليارات(٣٦% منها برمجيات) لكن حصتها من مجمل التجارة العربية لم تـــزد عـــن ٢% في أفضل الأحوال.ويمكن القول ان اقتصاد المعرفة في الدول العربية ما يـــزال في مرحلة التخلّق أو التكوّن، وهناك هوة رقمية كبيرة بين المجتمعات العربية وبين الدول الأخرى المتطورة أو الدول الآسيوية حديثة التصنيع

ب – مكونات القطاع الخدمي الحديث:

يُعتبر تطور القطاع الخدمي الحديث مؤشر على الانتقال إلى الاقتصاد الجديد واقتصاد المعرفة، لكن الفروع الحديثة في القطاع الخدمي لم تؤخذ بالحســـبان في حســـابات الدخل القومي العربي،إذ لا توجد في الدوريات الإحصائية العربية بيانات عنها.

ومن هذه القطاعات الخدمية الجديدة السياحة ،حيث تكتفـــي الـــدوريات بذكر عدد السياح وحجم مشغولية الغرف في الفنادق وتوزعاتها حســـب جنســـية السيّاح...الخ لكن السياحة أصبحت صناعة معرفية ،تعتمد على كوادر متخصصـــة وتقانات اتصال حديثة ، وعلى الترويج والتسويق السياحي عبر الإعـــلان والأفـــلام وعبر الانترنت وشبكات الهاتف المحمول وعبر القنوات السياحية الفضائية التخصصية.

ويقال الامر ذاته عن قطاع اسواق البورصة وتداول الاسهم الذي بقي رديفا لقطاع المصارف والبنوك والمالية لفترة طويلة من الزمن، أما هذه الصـناعة الشـفافة والمرنة أصبحت تدخل ومن الباب الواسع في الاقتصاد الجديد، إلى جانـب صـناعة الإعلان والترويج ،التي كانت ملحقة بالتجارة وغدت اليوم صناعة معرفية على غاية في الأهمية في الحياة الاقتصادية والسياسية المعاصرة.

١-صناعة السياحة: .تعتبر الدول العربية من أكثر منـاطق العـالم غـنى بـالموارد السياحية، من منظور التنوع المناخي لسياحة الاستجمام، ووجود الأماكن الدينية التي يؤمها الحجيج من مختلف الديانات السماوية، إضافة للسياحة الأثرية ووجود أكـبر مخزون أثري وتاريخي في هذه المنطقة.مع ذلك ما تزال حصة الـدول العربيـة مـن الاقتصاد السياحي منخفضة جداً. و لم تتجاوز حصة الدول العربية عام ٢٠٠٥م أكثر من ٥% من حجم السياحة العالمية، وتركزت السياحة في الأمارات والسعودية ودول الخليج العربي إلى جانب تونس ومصر وسوريا ولبنان، في حين انفق السياح العـرب خارج أوطانهم نحو ٣٠ مليار دولار .

وقد استوعبت السياحة العربية عام ٢٠٠٥م نحو ١٦% من حجم المشتغلين في قـوة العمل العربية، وبلغت مساهمتها في بعض الدول العربية ١٢% من قيمة الناتج المحلي كما في الأردن وتصل إلى ١٠% في تونس ولبنان.وحققت مصر تحسن مهم في دخل السياحة عام ٢٠٠٦م بلغ ٧ مليارات دولار.وهناك خطط في بعض الـدول لإقامـة مواقع سياحية على الانترنت أو ما يعرف بالسياحة الافتراضية، التي يمكن أن تكـون في المستقبل من صناعات المعرفة الأكثر رواجاً لأصحاب الـدخل المحـدود للقيـام برحلات سياحية عبر الانترنت.

وتعتبر صناعة السياحة صناعة حضارية ونظيفة غير ملوثـة للبيئـة ، ومـن المصادر الهامة للحصول على عائدات من العملات الصعبة بطرق يسيرة، وتـأتي في طليعة الدول التي وضعت أسس لصناعة سياحية متطورة الإمارات والبحرين وتونس.

فقد بنت الإمارات مشاريع سياحية ضخمة رصدت لها موازنات هائلة،منها مشروع (البوادي السياحية) في دبي بكلفة ٢٧ مليار دولار وهي مجموعـة فنـادق

فخمة يصل عدد غرفها إلى ٢٩ألف غرفة، ومنتجعات سياحية وملاعب رياضية وصالات عرض ، ضمن مجموعة متكاملة من الخدمات السياحية، تهدف لجذب ٣ مليون سائح عام ٢٠١٠م. إضافة للقرية الثقافية في دبي التي رصدت لها ١٣،٦ مليار دولار لجذب السياحة الثقافية والفنية لمدينة دبي بإقامة العروض الفنية والأدبية والمهرجانات المختلفة.وفي ابوظبي رصدت الحكومة المحلية استثمارات لإقامة مشاريع سياحية بقيمة ١٩مليار دولار لجذب ٣ مليون سائح عام ٢٠١٦م ، وفي رأس الخيمة رصدت الحكومة والقطاع الخاص مبلغ ٢،٧ مليار دولار لبناء مشروع (ميناء العرب) ويهدف المشروع لجذب سياحة رجال الأعمال لهذه المنتجعات السياحية وأماكن الترفيه بتأمين إقامة مريحة لهم ،إضافة لأهداف المشروع التجارية.ومن المتوقع أن تصل قيمة الاستثمارات السياحية في الإمارات حتى عام ٢٠١٦م إلى ما يزيد على ٧٠ مليار دولار تهدف لاستقطاب ما يزيد على ٨ ملايين سائح سنوياً

٢-أسواق المال والأسهم: تعد أسواق المال والأسهم العربية أسواق تقليدية،من منظور تقنيات العمل ونوعية الأسهم المتداولة، التي تغلب عليها الأسهم العقارية تليها أسهم قطاع الخدمات كالطيران والمصارف والبنوك، ثم الشركات العاملة في الكهرباء والطاقة والشركات الإنشائية ، وتأتي الشركات العاملة في الصناعة في مرتبة متأخرة في قيمة وحجم الأسهم المتداولة.

وتعاني معظم الأسواق العربية من عدم توافر بيانات شفافة ودقيقة، وكشوفات مالية دورية وحسابات شهرية عن أداء المؤسسات والشركات، التي تطرح أسهمها للتداول، وغياب قاعدة المعلومات الصحيحة والدقيقة لدى الزبائن المتداولين للأسهم ، لاسيما الأفراد المدخرين العاديين الداخلين لأول مرة في السوق.

تُعد أكبر أسواق الأسهم في المنطقة العربية هي سوق دول مجلس التعاون الخليجي، من منظور حجم الأسهم وقيمتها ودورة الأسهم.وكانت القيمة السوقية لسوق الأسهم العربية عام ٢٠٠٤م نحو ٥٦٨ مليار دولار، بزيادة عن العام ٢٠٠٣م قدرها ١٤٦٪ ثم قفزت القيمة السوقية حاجز تريليون دولار عام ٢٠٠٥م وتجاوزت القيمة السوقية لأسواق الأسهم العربية ١،٣ تريليون دولار في أواسط عام

٢٠٠٦م.وجاءت هذه القفزة في النمو، بسبب توفر الفوائض المالية الناجمة عن ارتفاع عائدات النفط، بسبب ارتفاع الأسعار العالمية للنفط بين عامي ٢٠٠٤-٢٠٠٦م.

شهدت هذه الأسواق فقاعة كبيرة أدت لأزمات مخيفة في النصف الأول من عام٢٠٠٦م بسبب ارتفاع قيمة الأسهم بنسبة١٤٠% عام ٢٠٠٥م والإقبال الكبير للمدخرين لاستخدام الفوائض المالية في شراء الأسهم، لكن حجم الأسهم انخفض بنسبة١٠% بين عامي ٢٠٠٤-٢٠٠٥م بسبب المضاربة مما يعني ان الأسعار لم تكن حقيقة، وحصلت الفقاعة الكبيرة في عام ٢٠٠٥م فسجلت معظم أسواق الأسهم العربية ارتفاعاً جنونياً في قيمة الأسهم المتداولة (بسبب زيادة نسبة السيولة) وصلت إلى ١٤٩% وفي سوق دبي وصلت على ١٢٣٨% وأبو ظبي ٣٤٣% والسعودية ١٩٧% وكانت منخفضة في الكويت والجزائر، فما لبثت أن بدأت الأسعار تتهاوى وبدأت أسواق الأسهم العربية بالتراجع والانهيارات الواحدة تلو الأخرى منذ مطلع ٢٠٠٦م. فقد بلغت الفقاعة مداها لتعود الأسعار للانخفاض بشكل مريع إلى مستوى السعر الحقيقي، وانتهت الفقاعة بخسائر وصلت إلى ٤٥٠ مليار دولار في أواخر نيسان ٢٠٠٦م (وهي الفرق بين حجم العرض و السيولة وبين القيمة الحقيقة لحجم الأسهم المتداولة، او القيمة السوقية لأسهم الشركات المدرجة في السوق) لكن جزء من هذه الأزمة يعود لآلية عمل الأسواق العربية ، التي ما تزال بعيدة عن الاقتصاد الجديد واقتصاد المعرفة ، وتعمل من الناحية التقنية بإيقاع الموجة الأولى ، وتؤثر عليها المضاربات التقليدية ففي حين دخلت إليها التقنيات الحديثة ،لكن التعامل معها لم يتم بصورة صحيحة، في هذه السوق الشفافة، التي لا تحتمل أية هزات داخلية أو خارجية

٣-**صناعة الإعلان**: ما تزال صناعة الإعلان في الدول العربية من الصناعات المعرفية والثقافية الناشئة، إذ لم تعط الشركات العربية الخاصة والحكومية هذا القطاع الأهمية الكافية، و لم تتجاوز قيمة السوق الإعلاني العربي عم ٢٠٠٤م على ٤،٦ مليار دولار

وارتفعت قليلاً عام ٢٠٠٥م إلى ٥،٦ مليار دولار. إلا أن الدول العربية في مجملها مازالت في مرحلة التأسيس وموقع المتلقي السلبي لا المنتج لصناعة الإعلان.

ومن المؤسف أن الدول العربية لم تستفد من الثورة العلمية التكنولوجية الجديدة بشكل كاف، هذه الثورة التي تؤثر في تعليم الإنسان وتربيته وتدريبه، وتجعل عامل السرعة في التأقلم مع التغيير من أهم العوامل الاقتصادية الإنتاجية.

فكان إيقاع التطور بطيئاً في الصناعة والإدارة والمجتمع في الدول العربية، وعمل بإيقاع حضارة الموجة الأولى (الزراعية) بالمفهوم الذي يستخدمه توفلر ويتعرض المجتمع إلى صدمات خارجية اقتصادية أو ثقافية، عبر الحروب وآليات العولمة أو الأطباق الفضائية والاتصالات المرئية والمسموعة ، في أفق مفتوح لانتقال الأفكار والمعلومات بلا حدود.

ج–الاقتراحات والحلول لتجاوز الفجوة الرقمية:

يطرح الباحثون العرب حلولاً عديدة لخروج المجتمع العربي من هذا النفق، وتسريع عمليات الانتقال من المجتمع التقليدي ، إلى مجتمعات المعرفة والاقتصاد الجديد، الذي يسير بإيقاع حضارة (الموجة الثالثة) السريع ومن بين هذه الحلول:

١–ترميز المعرفة : إن ترميز المعرفة وتخزينها رقمياً، انطلاقاً من توافرها كمعلومات في الكتب والمراجع والمجلات والصحف وأوراق العمل والصور والأفلام.. الخ إضافة لتسهيل انسيابها عبر الشبكات الرقمية يجعلها أداة فعالة للتنمية الاقتصادية والثقافية.

٢–التشبيك وبناء شبكات المعرفة: وهنا تأتي أهمية الحديث عن التشبيك ودور شبكات المعرفة ، التي يعتمد اقتصاد المعرفة عليها اعتماداً أساسياً، فنجاح المؤسسات والشركات يقاس بمدى تمكنها من جمع المعرفة وابتكارها واستعمالها لرفع الإنتاجية وتوليد سلع وخدمات جديدة .فقد أصبح الاقتصاد الجديد يُقاد من قبل سلسلة هرمية من شبكات المعرفة التي تتغير فيها المعلومات بمعدلات سريعة . وهناك أنواع عديدة من شبكات المعرفة مثل شبكات الجامعات وشبكات مراكز البحوث وشبكات

مؤسسات المعلومات كالمكتبات ودور النشر ومراكز التوثيق وشبكات الصناعات المختلفة ..الخ.

لهذا فإن المجتمع الذي لا يعتني بتشبيك مؤسسات المعرفة يعد مجتمعاً متأخراً عن الركب الاقتصادي العالمي . فتشبيك المعرفة يسهم بدور كبير في تطوير تكنولوجيا المعلومات وطنياً وإقليمياً وعالمياً، وقد أصبح التشبيك أحد الأدوات الهامة في الإبداع والتجديد و تفعيل النظام الوطني للإبداع **National Innovation System** .

٣-تطوير نظم اكتساب المعرفة (التعليم والتدريب):يتطلب اقتصاد المعرفة جهوداً أكبر في مجالات التعليم والتدريب كما يتطلب نوعاً جديداً من التعليم والتدريب . ففي حين كان عدد العاملين في مجال المعلومات يزداد باطراد ، فإن انتشار الأمية المعلوماتية في الدول العربية من الظواهر المعيقة للتقدم .

من جهة أخرى فان التطور السريع لاقتصاد المعرفة يتطلب التدريب مدى الحياة ، كما يتطلب مستوى علمي وتقني للعمالة أعلى من السابق ،فقد أصبحت الحاجة لاكتساب المعرفة حاجة ماسة للعاملين .وستتجه الأجور الأعلى في المستقبل نحو العاملين القادرين على التعامل مع المعلومات المرمزة والمعرفة المهنية أكثر من اتجاهها نحو العمالة اليدوية البسيطة.

كما تدل الدراسات في عدد من الدول على ارتفاع الطلب على اليد العاملة المختصة في التعامل مع المعلومات وتكنولوجيا المعلومات ومع المعرفة بشكل عام ، وانخفاض الطلب على العمالة غير المتعلمة والتي لا تتمتع بهذه الخبرة ، وهذا سيؤثر في هيكلية سوق العمل عامة وفي توزيع الأجور.

تستدعي هذه الظواهر من الحكومات إعادة النظر في سياسة الأجور و سياسات العمالة و التعليم والاهتمام بالتعريب والاستفادة من الفرص في اقتصاد المعرفة .

٤-التعريب وتعلم اللغات : أصبح الحصول على المعرفة أسهل وأقل تكلفة من السابق بوجود شبكات المعرفة. لكن ذلك يتطلب معرفة باللغات الأجنبية وخاصة الإنكليزية كما يتطلب جهوداً في التعريب لاكتساب ونشر المعرفة.

ويحتل التعريب أهمية خاصة في مجالي نشر واستعمال المعلومات أكثر منه في مجالي توليد ونقل المعلومات .كما إن تعريب المعرفة والتمكن من اللغات الأجنبية أصبح من ضرورات التنمية أكثر من أي وقت مضى .وتشمل جهود التعريب الجوانب التالية :

١- وضع المصطلح العلمي وتوحيده ونشره .

٢- الاهتمام باستعمال اللغة العربية في المعلوماتية والاتصالات .

٣- الإسراع في تكوين قواعد المعلومات باللغة العربية في مختلف المجالات ووضعها على الشبكات الحاسوبية ومنها الانترنت .

٤- الاهتمام بالترجمة العلمية من اللغات العالمية الى اللغة العربية .

٥- دعم البحوث القائمة واللازمة في مجالات اللغة العربية وتكنولوجيا المعلومات وجهود الباحثين في وضع المصطلح العلمي وتوحيده ، وتقدم تكنولوجيا المعلومات الآن فرصاً جديدة لتسهيل جهود توحيد المصطلح ونشره ، فنشر المعاجم على شبكة الانترنت مثلاً يساعد في نشر وتوحيد المصطلح ، كما أن توفر النشر الإلكتروني باستعمال الأقراص المدمجة **CD-ROM** سيجعل تكلفة انتشار المصطلح أقل مما هي عليه الآن.وإن توحيد السوق العربية للكتاب وتسهيل انتقاله بين الدول العربية سيقلل من تكلفة النشر و يسهم في توحيد المصطلح . يضاف إلى هذا جهود المجاميع العلمية العربية ومؤسسات التوثيق والمكتبات في توحيد ووضع المصطلح في العالم العربي.

٦- بنوك المعلومات وقواعد البيانات: تشمل بنوك المعلومات جميع القواعد العلمية والتكنولوجية والطبية والحقوقية والثقافية والزراعية والتجارية ، وعلى كل المؤسسات

العامة والخاصة الإسراع في وضع قواعد معلومات خاصة بها بهدف نشرها واستثمارها.

٧- الاهتمام بالترجمة للمعرفة: إن الاهتمام بالترجمة من وإلى اللغة العربية والترجمة الآلية أو الترجمة باستعمال الحاسوب، من الأمور المساعدة في التعريب وبالتالي في عملية نقل المعرفة، وهي إحدى العناصر الأساسية الأربعة اللازمة للوطن العربي في مجالات التوليد والنقل والنشر والاستثمار في المعرفة.

لقد أثبتت بعض الدراسات أن دراسة العلوم باللغة الأم مع إتقان لغة أجنبية أكثر جدوى من دراستها بلغة أجنبية ، وعلى العالم العربي معالجة هذه المسألة بجدية أكبر.

٨-زيادة الاهتمام بالبحث العلمي : ضرورة دعم البحوث القائمة في مجالات اللغة العربية وتكنولوجيا المعلومات ، مثل بحوث **Natural language processing** معالجة اللغات الطبيعية ، وبحوث فرز وتصنيف المعلومات العربية وفهرستها آلياً ،وبحوث تحليل النصوص العربية وتركيب الكلام والبحوث الحاسوبية في المجالات المعجمية والصرفية والنحوية والدلالية ، وبحوث هندسة التعريب والترجمة الآلية.

- الخاتمة:

أصبح الاقتصاد الرقمي والتجارة الإلكترونية القوة المحركة الرئيسية لاقتصاد المعرفة.ومع انتشار تقنيات الاتصال والمعلومات ودخول المعرفة في معظم الأنشطة الاقتصادية ،باتت المسؤولية الأكبر تقع على عاتق صناع السياسات الاقتصادية،وواضعي استراتيجيات التطوير والتنمية العربية، وتأتي مشاركة القطاع الخاص من ضرورة إدراك المستثمرين والشركات الخاصة أهمية اقتصاد المعرفة.

من جهة أخرى سيكون للثورة التكنولوجية الجديدة أثر كبير في توزيع الدخل، سواء في داخل البلدان أو في ما بينها، بحيث تجري هذه العملية لمصلحة عمال المعرفة.

كما أنها ستكون لمصلحة كبار المنتجين والشركات الكبرى المتعدية الجنسية العابرة للقارات ومن مصلحة المؤسسات التي تنتج من أجل التصدير، وبديهي أنها ستكون أيضاً في مصلحة الدول الأكثر تطوراً، القادرة على الاستفادة من الميزات المطلقة والنسبية التي يوفرها لها امتلاك التكنولوجيا.

إن الكثير من المعلومات يرمز عادة في وعاء اللغة ، ومن هنا تبرز أهمية مسألة التعريب وخاصة التعريب في مجالات تكنولوجيا المعلومات.وأمام الوطن العربي فرصة هامة للاستفادة من هذه التوجهات والمشاركة في اقتصاد المعرفة.

ويتطلب الدخول لمرحلة (اقتصاد المعرفة) الكثير من الجهد والأنفاق ومراجعة السياسات التعليمية وأولويات الأنفاق على تطوير البحث العلمي وتحفيز نهج التفكير العلمي و الإبداع وحرية التفكير، والتعاون بين جميع مؤسسات المجتمع في نشر ثقافة الإبداع والمعرفة ، وتعلم تقنيات المعلوماتية وتوطين العلم والتكنولوجيا ،كسبيل وحيد لتجاوز الهوة الرقمية ، لهذا لا بد من وجود صيغ للتكامل الاقتصادي العربي في اقتصاد المعرفة ووجود بنية تحتية عربية مشتركة للاقتصاد الجديد ،كسبيل ممكن لخروج العرب من المأزق الحضاري وظهورهم كأمة لها موقع ملائم مع الأمم الآسيوية والأوربية والأفريقية الأخرى في صنع حضارة المستقبل.

قاموس المصطلحات

Adjustment Structure	الإصلاح الهيكلي
Adolis-polis	مدن إغريقية قديمة
Americanization	الأمركة
Analyze	تحليل
Ancient	العصر القديم
Asian Mode Production	نمط الانتاج الآسيوي
Benefits	التأمين ضد البطالة
Caste	الطبقة الاجتماعية
Capital	رأس المال
Capitalism	الرأسمالية
Comprador	رأس المال التابع
Computer	الحاسوب ،الكمبيوتر
Corporation	شركة،مؤسسة
Corporatism	الاحتكار
Colonialism	الاستعمار
Consuming	الاستهلاك
Consumer	المستهلك
Craft	الحرفة ،الصنعة
Credit	قرض دَين
Debt	دين
Democracy	الديموقراطية
Democratization	دمقرطة(نشر الديموقراطية)
Development	التطور، التنمية
Developed Countries	البلدان المتطورة (المتقدمة)

Developing Countries	البلدان النامية
Discourages	المحبطون
Division Decision	تقسيم القرار
Economy	الاقتصاد
Emigration	الهجرة
Employment	البطالة
Evolution	الارتقاء ،النشوء ،التطور
Exclusion	الاستبعاد،منع،استثناء
Federal	اتحادي،فيدرالي
Feed Back	تغذية عكسية أو مرتدة
Feudalism	إقطاعية
Formation	تشكيلة ،تشكيل
Fund	صندوق
General Domestic Production	الناتج المحلي الإجمالي
Global	كون ، عالم ، كوكب
Globalization	عولمة ،كوكبة ،كوننة
Hardware	الجسم الصلب، بنية الآلة
Human Development Report	تقرير التنمية الإنسانية
Inclusionary	التهميش ، الاحتواء
Industry	الصناعة
Industrialization	التصنيع ، حركة التصنيع

Infrastructure	البنى التحتية ، البنى الأساسية
Individual	الشخصانية الفردانية
Innovation	الإبداع،الابتكار ،الاختراع
International Fund	الصندوق الدولي
International Bank	البنك الدولي
International Labor Organization	منظمة العمل الدولية
Knowledge	المعرفة
Knowledge Economy	اقتصاد المعرفة
Knowledge Workers	عمال المعرفة
Labor Force	قوة العمل
Marginalization	تقليل، تصغير الحجم
Manufactory	معمل مصنع
Manufacturing	صناعة تحويلية
Marxism	الماركسية
Mechanism	آلية عمل ، طريقة العمل
Middle Ages	العصور الوسطى
Middle East	الشرق الأوسط
Mercantilism	الماركانتلية
Merger	اندماج
Metropolis	البلد المستعمر الأم
Mid-Centuries	العصور الوسطى
Mobile	الهاتف المحمول
Modernization	التحديث
Modification	تعديل ، تحوير
Mondialisation	العولمة (بالفرنسية)
Multinational- Corporation	شركة متعدية الجنسية
National	وطني قومي

Nationalization	قومنة، توطين، الانتقال للقومية
Policy	سياسة
Policies	سياسات
Political	سياسي
Private	خاص
Privatization	تخصيص ،خصخصة
Processing	معالجة
Processor	معالج
Production	انتاج
Producer	مُنتج
Prosumer	منتهلك
Rationalism	تحسين ،ترشيد ،عقلنة
Reform	يصلح، يعدل
Reformations	إصلاحات
Rent	أجار،ريع
Revolution	ثورة
Robot	الرجل الآلي
Satellite	أقمار فضائية
Services Bases	قاعدة خدمات
Smithiesm	السمثية (نسبة لآدم سميث)
Social	اجتماعي
Social Analysis	تحليل اجتماعي
Society	مجتمع
Sociology	علم اجتماع
Subsistence	وسائل عيش،وسائل البقاء

Software	برامج وأنظمة التشغيل للحاسوب والآلات الذكية
Surplus	فائض عن الحاجة، الفائض
System	نظام
Statistics	إحصاءات
Statistical	إحصائي
Structure	بنية
Structural Unemployment	بطالة هيكلية
Tax	ضريبة
Total Power	السلطة المطلقة (الشمولية)
Town-state	المدينة– الدولة
Transnational Corporation	الشركة المتعددة الجنسية
Republic	جمهورية
Urbanization	التمدن ،التحضر
Underdevelopment	التخلف
Unemployment	البطالة
United Nation Development Project	البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة
Visa Card	بطاقة دفع الكتروني
Welfare State	دولة الرفاه (الرعاية)
World Trade Organization	منظمة التجارة العالمية

المصادر والمراجع:(حسب فصول وأقسام الكتاب)

الفصل الأول

أولاً:

١- بيرنيه، فرنسوا، وقائع آخر التحولات السياسية في دولة المغول الأكبر في الهند (رحلة إلى الهند)، نقله من الفرنسية إلى الروسية، ب. جونخوفيتسكي ،جتومار. كي. م.توما، موسكو، ١٩٣٦. انظر النص الفرنسي الأصلي:

Bernnier, F, Voyages dans les Etats du Grand, Mogol, T, I

٢-ف.تيوكي، التاريخ وتطور التشكيلات الاجتماعية –الاقتصادية في الشرق:في ضوء نمط الإنتاج الآسيوي،موسكو،١٩٧٥

٣- جونز، ريتشارد، المؤلفات الاقتصادية الكاملة (الطبعة الروسية)، لينينغراد، ١٩٣٧

٤- رسالة ماركس إلى أنجلز في ٢ حزيران / يونيو ١٨٥٣،كارل ماركس وفريدريك أنجلز، المؤلفات الكاملة، الطبعة الثانية (الروسية)، المجلد ٢٨

٥- سميث، آدم. أبحاث حول طبيعة وأسباب ثروة الأمم (الطبعة الروسية) نقله عن الإنجليزية مجموعة مترجمين برئاسة تحرير: ف. نيزنوف، موسكو ، ١٩٦٢

٦--سمير أمين، الطبقة-الأمة في التاريخ وفي المرحلة الإمبريالية.ت.هنري عبود،دار ابن خلدون، بيروت، ١٩٨٨، ص٧

٧- فيبر، ماكس، التاريخ الزراعي للعالم القديم (باللغة الروسية) موسكو، ١٩٢٣

٨- فيبر، ماكس، المدينة، (باللغة الروسية)، بطرسبورغ، ١٩٢٣

٩- م.ا.فيتكين، الشرق من منظور فلسفي وتاريخي في فكر ماركس و فريدريك أنجلز، الطبعة الروسية، موسكو،١٩٧٢

١٠-ف،إ.لينين، المؤلفات الكاملة (الطبعة الروسية) ،مجلد ١٣

١١-ماركس، كارل، أشكال الإنتاج ما قبل الرأسمالي، جمعها وقدم لها أريــك ج. هوبزباوم، ت. لجنة بإشراف د. صادق جلال العظم، دار ابن خلــدون، بــيروت، ١٩٧٤

١٢- مالتوس ، توماس روبرت ، مدخل إلى قانون السكان (الأعمال الكاملة باللغــة الروسية) ، ب.م ، ١٨٦٨ ، ص٢١٩

١٣- مونتسكيو، شارل لي ، مؤلفات مختارة (باللغة الروسية)، نقله عــن الفرنســية م.ب.باكسين ، موسكو ، ١٩٥٥

١٤- مل ، جرن ستيوارت ، أسس الاقتصاد السياسي (مــع بعــض الآراء حــول الفلسفة الاجتماعية)(باللغة الروسية)نقله عن الإنكليزية: ي . أي .أوستروغراوسكي، كييف- خاركوف ، ١٨٩٧م

١٥- ف.ن.نيكيفوفورف، الشرق في التاريخ الحــديث (في ضــوء نمــط الإنتــاج الآسيوي)، الطبعة الروسية، موسكو،١٩٧٥م

16- Forster .w. The Embassy of Sir Thomas Roe 1615 – 1619 , Oxford ,1926

ثانياً:-العصر القديم:

١- توفيق سليمان، دراسات في حضارات غرب آسيا القديمة منذ أقدم العصــور إلى عام ١١٩٠ ق.م. الشرق الأدنى القديم ما بين النهرين وبلاد الشام ،دمشق، ١٩٨٥

٢- جان كوفان ، الوحدة الحضارية من الإلف التاسع الثــامن ق٠ م ت٠ قاســم طوير،دمشق ١٩٨٤

٣ـــ فراس السّواح ، لغز عشتار ، الالوهة المؤنثة اصــل الــدين والأســطورة ط٢ نيقوسيا، قبرص ١٩٨٦

٤- ف ٠ ي . غولايف ، المدن الأولى، ت ٠ طارق معصراني، موسكو ١٩٨٩

5-M.Rosovitzef.The Social and Economic History of the Hellenistic World,vol.,1,Oxford 1940

ثالثاً-العصر الوسيط:

١- الإدريسي، محمد بن عبد الله (ت.١١٦٥م) كتاب (نزهة المشتاق في ذكر الأمصار والجزر والمدن والآفاق).مخطوط، بريل- ليدن،١٨٨٩

٢- الأصطخري، أبو زيد احمد بن سهل البلخي الكرخي،مسالك الممالك،طبعة بريل-ليدن،١٩٢٧م

٣-أبو يوسف، يعقوب ابن إبراهيم(٧٣١-٧٩٨م)،كتاب الخراج،طبعة القاهرة،١٩٢٧م

٤-ابن الأثير،الكامل في التاريخ، ج٧،ص١٢٨

٥- ابن خلدون، المقدمة ،طبعة بيروت، دار الفكر، ب.ت.

٦-ابن سلاّم، أبو عبيد القاسم (ت.٨٣٨م)، كتاب الأموال،القاهرة،١٩٣٤م

٧- ابن عساكر، أبو القاسم علي ابن حسن بن هبة،تاريخ دمشق، الجزء الأول، طبعة دمشق،١٩٥١م ،

٨-الصابي،أبو حسن الهلال بن المحسن،كتاب الوزراء والكتاب في القرنين التاسع والعشر ميلادي،طبعة القاهرة،١٠٥٨هـ

٩-د.عبد العزيز الدوري، مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي،بيروت،١٩٦٨م

١٠- القرشي،يحيى بن آدم (ت.٢٠٣هـ)وكتاب الأموال،طبعة القاهرة،١٩٢٨م

١١- قدامة ابن جعفر أبي فرج البغدادي، كتاب الخراج،طبعة بريل-ليدن،١٨٨٩م

١٢-كارل بروكلمان، تاريخ الشعوب الإسلامية، ت.فارس بعلبكي، بيروت،١٩٧٤

١٣-كلود كاهن، تاريخ العرب والشعوب الإسلامية، بيروت،١٩٧٢م

١٤-الماوردي، علي بن محمد بن حبيب البصري(ت.١٠٥٨م)،الأحكام السلطانية،طبعة القاهرة، ١٩٢٩م

١٥- محمد كرد علي، خطط الشام، مجلد ٢،ج١،دمشق،١٩٢٦م،ص٧٣٠- ٧٤٠

١٦- مسكويه أبو علي بن محمد(القرن الحادي عشر)،كتاب تجارب الأمم،الجزء الثاني،نشره هـ.ف.أموروز،القاهرة،١٩١٤

١٧-المقريزي،كتاب السلوك في معرفة الدول والملوك، طبعة القاهرة، ١٩٣٩م

١٨- المقريزي، كتاب المواعظ والاعتبار في ذكر الخطط والآثار،طبعة الشياح (لبنان) ١٩٥٩م ، مجلد١ ،ج١
١٩-هاملتون جـب،التـاريخ الإسـلامي في العصـور الوسـطى،دمشـق،دار الكتاب،ب.ت.
٢٠- اليعقوبي، احمد بن جعفر بن وهب بن واضح، كتاب التاريخ (تاريخ الدولـة الأموية والعباسية)، طبعة بريل - ليدن،١٩٦٩م

الفصل الثاني

١-إبراهيم عامر ،الأرض والفلاح في مصر، حول المسألة الزراعية في مصر، القاهرة، ١٩٥٨م
٢-احمد سوسة، تطور الري في العراق، بغداد،١٩٤٦م
٣- احمد عزت عبد الكريم واسكندر توفيق وآخرون،تـاريخ مصـر الاقتصـادي الحديث، القاهرة،١٩٣٨
٤-أسد رستم، لبنان في عهد المتصرفية، بيروت، ١٩٧٣م
٥- أندريه ريمون، العواصم العربية، دمشق ، ١٩٦٨ م
٦-البـديري احمـد الحـلاق،حـوادث دمشـق اليوميـة\١٧٤١-١٧٦٢م\، القاهرة،١٩٥٩ م
٧-بوعلي ياسين، إنتاج القطن وظاهرة الاقتصاد الأحـادي الجانـب في الاقتصـاد السوري، بيروت،١٩٧٤م
٨-الجبرتي، عبد الرحمن الحنفي، التاريخ المسمى عجائب الآثار في تراجم الأخبـار، المجلد الثاني،الجزء الثاني، بولاق،١٨٨٠م
٩- جميـل نعيسـة، مجتمـع مدينـة دمشـق (١٧٧٢-١٨٤٠م) ، المجلـد الأول،دمشق،١٩٦٨ م
١٠-راشد البراوي، التنمية الاقتصادية في الجمهورية العربية المتحدة، القاهرة،١٩٦٠
١١-غ.ك.شيروكوفوف، تطور الرأسمالية في العالم العربي، موسكو١٩٨٨م
١٢- عبد الحق حداد،عدنان الحمش،الحركات الفلاحية عبر التاريخ،دمشق،١٩٧٢م

١٣-عبد الكريم رافق، العرب والعثمانيون (١٥١٦-١٩١٦)،دمشق،١٩٦٨

١٤-د.عبدالله حنا،حركة العامة الدمشـــقية في القـــرنين الثـــامن عشـــر والتاســـع عشر(نموذج المدن الإقطاعية الشرقية)، بيروت،١٩٨٥

١٥- محمد كرد علي، خطط الشام، مجلد ٤

١٦-محمد محمد أمين، الأوقاف والحياة الاجتماعيـــة في مصـــر(١٢٥٠-١٥١٧م)، القاهرة،١٩٨٠م

١٧- مهدي عامل ، مقدمات نظرية، أبحاث حول أثر الفكر الاشتراكي في حركات التحرر الوطني، المجلد الثاني:حول الشروط الأساسية لنمط الإنتاج الكولونيالية، الطبعة الخامسة، بيروت، ١٩٦٨م

-مصادر أجنبية:

18-Contributions a l,Histoire Economique et Sociale de l,Empire Ottoman.Eteude de O.L.Barkan.etc.Paris,1938

19-Ch.Issawi,Economic History of Middle East 1800-1914.Chicago-London,1966

20- CH.Issawi,An Economic History of Middle East and North Africa.London,1982,

21-Studies in Economic Development with special reference to Underdeveloped countries of Western Asia and India,A.Bonne and K.Manhiem.Editor;W.J.H.Sport.London.1960

22-Statistical Abstract of Palestine Statistical handbook.Jerwsalem-1943

23-Volney.M.C.F.Travels through Syria and Egypt in 1782-1784.London-,1787

24-Warriner Doreen.Land Reform and Development in Middle East. At Study of Egypt, Syria and iraq.New-Haven,1957

الفصل الثالث

أولاً:التخلف

١ـــ م.م.أفسينيف، نظريات النمو الاقتصادي للبلدان النامية، ت.عز الدين جـــوني، دار الفارابي،بيروت،١٩٧٩م

٢- م . م . البرتيني و آخرون ، التخلف و التنمية في العالم الثالـــث ، ت . زهـــير الحكيم ، دار الحقيقة ، بيروت ، الطبعة الثالثة ، عام ١٩٨٠ م

٣- م.بونكلين،مراكز الإمبريالية العالمية:مجمل التطور وتوزع مراكز القوى، دار التقدم،موسكو،١٩٧٠م

٤- غ.ميردال ،القضايا المعاصرة للعالم الثالث،موسكو،١٩٦٢

ثانياً-نظرية التبعية:

١- د.إبراهيم العيسوي، معنى التبعية، قضايا فكرية، الكتاب الثاني،القاهرة،١٩٨٦ .

٢-بوب ساتكليف ، الإمبريالية والتصنيع في العالم الثالث(الإمبريالية وقضايا التطور الاقتصادي في البلدان النامية) (عدد من الباحثين) ت.عصام الخفاجي، دار ابن خلدون، بيروت١٩٧٤

٣-التبعية في عالم متغير،كتاب العلوم الاجتماعية(جدل) مجموعة باحثين، برئاسة تحرير:عصام الخفاجي(٣)، دمشق، ١٩٩٢م

٤-ثيوتونيو دوس سانتوس، حول التبعية (الإمبريالية وإعادة الإنتاج التابع) عدد من الباحثين،ت.ميشيل كيلو، دمشق، وزارة الثقافة، ١٩٨٦م

٥-روزا لوكسمبورغ، تراكم رأس المال،طبعة لندن،روتلدج،١٩٦٣م.

٦-جاد الكريم الجباعي، التبعية وإشكالية التأخر التاريخي ،كتاب العلوم الاجتماعية(جدل) العدد ٣ ، قبرص-نيقوسيا، ١٩٩٢

٧- د.سنا أبو شقرا، أزمة الفكر الماركسي،محاولة للخروج من مفهوم فك الارتباط في فكر سمير أمين، مجلة الفكر العربي، العدد(٦٨) نيسان-حزيران،١٩٩٢م

٨-سمير أمين، التراكم على الصعيد العالمي:نقد نظرية التخلف،بيروت ،١٩٧٤م

٩-سمير أمين ، التطور اللامتكافىء، بيروت،١٩٧٦م

١٠-سمير أمين،مستقبل الاستقطاب على الصعيد العالمي،مجلة الطريق، بيروت، العدد(٤)،١٩٩٤

١١-سمير أمين ، إمبراطورية الفوضى ، ت.سنا أبو شقرا، دار الفارابي،بيروت،١٩٩١م

١٢-سمير أمين، الثقافة و الأيديولوجيا في العالم العربي المعاصر، مجلة الطريق، العدد الأول، أيار ١٩٩٣م

١٣-عصام الخفاجي، نقد سمير أمين ونظرية التخلف (نقد نظرية التجارة العالمية) ،نهج، العدد(٢) ١٩٩٥م

١٤-- .ف،لينين، الإمبريالية أعلى مراحل الرأسمالية، مختارات (في ١٠ مجلدات) المجلد الخامس، دار التقدم ، موسكو، ١٩٧٦.

١٥-مهدي عامل، مقدمات نظرية، الجزء الثاني، (حول نمط الإنتاج الكولونيالي)، بيروت، ١٩٨٠

١٦- آ.هوبسون (الإمبريالية)، منشورات جامعة مشيغان،١٩٦٥ م

١٧-.آ.شومبيتر (الإمبريالية والطبقات الاجتماعية) طبعة نيويورك،١٩٥١م

١٨- نيقولاي بوخارين ، الإمبريالية والاقتصاد العالمي،ت. رجاء أحمد، مركز الدراسات الاشتراكية في العالم العربي، دمشق،١٩٩٠م

-مراجع أجنبية:

19-Andre Gender Frank :Underdevelopment or Revolution N-Y,London,1969

20-TH.Dos Santos; The Structure of Dependence ,'The American Economic Review-May-1970

21-C.F.Cardosso;On the Colonial Modes of Production of the Americans; Critique of Anthropology, No 4&5,Automn,1975,

ثالثاً- التنمية:

١-الأمم المتحدة: البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ، التقرير السنوي ، التنمية العالمية للسنوات ١٩٨٧ - ١٩٩٣،نيويورك - جنيف ، ١٩٩٣.

٢-الأمم المتحدة (البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة UNDP) ، تقرير التنمية البشرية ،لأعوام ١٩٩٣م،١٩٩٦م،١٩٩٧م

٣-تشيسلو فورتادو، النمو والتخلف،ت.د.أنور الصباغ و د.سهام الشريف،وزارة الثقافة، دمشق، ١٩٧٢

٤-جيرالد ماير و روبرت بولدوين، التنمية الاقتصادية، ت.يوسف صايغ ، الجزء الأول، بيروت،١٩٩٥

٥-رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة،عالم المعرفة، الكويت، العدد(٢٢٦)، اكتو بر\تشرين الأول ١٩٩٧م

٦-د.مجيدو هادي مسعود، فرص التنمية المضيّعة في الجزائر، النهج، العدد (٢) شتاء ١٩٩٥

٧-د.نبيل مرزوق ،ثلاثة عقود من التصنيع العربي مستقبل التصنيع في ظل سياسات التصحيح الهيكلي، جدل(كتاب العلوم الاجتماعية) العرب في عالم أحادي القطب، العدد (٢) دمشق،١٩٩٢

٨-فؤاد مرسي، المفهوم المادي للتنمية الاقتصادية،بغداد،١٩٧٧م

٩- ب.نيكتين،الاقتصاد السياسي للاشتراكية، موسكو،١٩٧٤م

الفصل الرابع

١-الأمم المتحدة : تقرير عن الحالة الاقتصادية والاجتماعية ،عام ١٩٩٤ ،نيويورك – جنيف، ١٩٩٤

٢- ك.شيروكوف، البلدان النامية في الاقتصاد العالمي(باللغة الروسية)،موسكو،١٩٨٧م

٢- رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة،عالم المعرفة، الكويت، العدد٢٢٦، جمادى الأولى ١٤١٨هـ\أكتوبر ١٩٩٧م

٣- عصام الخفاجي، التطور والتبعية الرأسمالية :دراسة في تجربة شرق آسيا (جدل)كتاب العلوم الاجتماعية، العدد ٣\ ١٩٩٣

٤- د.صالح ياسر حسن، آفاق المديونية الخارجية العربية، جدل (كتاب العلوم الاجتماعية)العدد(٣)، التبعية في عالم متغير ،دمشق، قبرص-نيقوسيا، ١٩٩٢

٥- مجلة(النفط والتنمية) العدد ٤-٥،كانون الثاني-شباط ١٩٨١م ،محور خاص بمناسبة مرور عشرين عاماً على تأسيس الأوبك.

٧- مؤشرات اقتصادية،الاتحاد،أبو ظبي،تاريخ ١٣\٨\٢٠٠٢م

-مراجع أجنبية:

8- Alice H.A.Msdeni,Third World Industrialization:(GLOBAL FORDISM) or New Model. New left,182,Lugy-Agust,1990

9-The Economist, July 14,1990

10- The Finacial Tims.desmber,3,1990

الفصل الخامس

١-التقرير الاقتصادي العربي الموحد،صندوق النقد العربي والأمانة العامة لجامعة الدول العربية،١٩٩٣م

٢-تقرير التنمية البشرية،البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة،نيويورك-جنيف،١٩٩٧م

٣-د.عزالدين جوني،حسابات الدخل القومي،وزارة الثقافة،دمشق،١٩٧٥م

٤-المجموعة الإحصائية السورية،رئاسة مجلس الوزراء،دمشق،١٩٨٢م،٢٠٠٠م

الفصل السادس

١-إبراهيم أبو حجلة - سالم نخلة، اتفاقيات أوسلو : المسيرة المتعثرة في منعطفها الجديد، بيروت (أوسلو) ١٩٩٦ م

٢-إبراهيم عامر الأرض والفلاح (المسألة الزراعية في مصر)، القاهرة، ١٩٥٨

٣-احمد العمار، السكان في إسرائيل (خلال النصف الأول من التسعينات)، الأرض، العدد الخامس، أيار - ١٩٩٦

٤- العالم العربي، ثلاثة عقود من التنمية المستقلة (مجموعة كتّاب)(باللغة الروسية)، موسكو،١٩٩٠ جدول ٣

٥-احمد زكي اليماني، حصة الخليج العربي من إنتاج النفط العالمي، ندوة (دور النفط في الاقتصادات العربية في ظل المتغيرات العالمية)، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية الأسكوا، بيروت ٢٠٠١

٦-احمد العمار، السكان في إسرائيل (خلال النصف الأول من التسعينات)، الأرض، العدد الخامس، أيار - ١٩٩٦

٧- التقرير الاقتصادي العـــربي الموحـــد، لأعـــوام : ١٩٩٣ ، ١٩٩٤م ،٢٠٠٠م ،٢٠٠٥م
٨- صبري جريس، الفلسطيني في القوانين الإسرائيلية، شؤون فلسطينية، العدد ٢١٢
٩- محمد سليمان ، اقتصاد العراق الحديث، بيروت، ١٩٦٦م
١٠- د.محمود السيد عبد السلام، الأمن الغذائي للوطن العربي، عالم المعرفة، العـــدد ٢٣٠،الكويت، شوال ١٤١٨هـــ-فبراير\شباط
١١-د.نبيل مرزوق،ثلاثة عقود من التصنيع العربي:مستقبل التصنيع في ظل سياسات التصحيح الهيكلي، جدل(العرب في عالم أحادي القطب)العدد (٢) نيسان ١٩٩٢

الفصل السابع

١-المجموعة الإحصائية السورية لعام ١٩٥٩م
٢-المجموعة الإحصائية الفلسطينية لأعوام١٩٣٠وة ١٩٤٢م
٣-اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آســـيا، مســـح للتطـــورات الاقتصـــادية والاجتماعية في منطقة الأسكوا ١٩٩٥م، عمان ١٩٩٧م
٤- د.سامر مخيمر-خالد حجازي، أزمة المياه في المنطقة العربية(الحقـــائق والبـــدائل الممكنة)،عالم المعرفة، الكويت، العدد،٢٠٩ ،ذي الحجة ١٤١٦هـــــ مـــايو\أيـــار ١٩٩٦م
٥- فيليب حتي، خمسة آلاف سنة من تاريخ الشرق الأدنى،مجلد ٢، طبعـــة ثانيـــة، بيروت، ١٩٨٢

-المراجع الأجنبية:

6-Gabriel Baer. Fellah and Townsman in MiddleEast.London,1984,p.58.Volney.Travels through Syria and Egypt in year 1783-1785,Vol.1.London,1882
7- Isawi.ch Egypt at Mid-Century. An Economic Survey,London,1954,
8- Isawi.ch.The Middle East in the World Economy(A Long Range Historical View).Washington,1980
9- Isawi.ch Egypt an Economic and Social, Analysis, London,19456

10-Isawi.ch,Economic Change and Urbanization in The Middle East,Midell Eastern Cities (Ancient, Islamic and contemporary Middle East Urbanism; A Symposium, Edited by:Ira. M.Lapidus,Los Angeoges,1969
11-Human Development Report 2005, UNDP
12- Paul Bairoch,Le Fier Monde dans L,impasse Le Demarrage Economique XVII an XIX Siecle.Gallimard,1971
13-U.N.Report on social Situation, 1993,New-york,1993

الفصل الثامن

١-الأسكوا ،مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية عام ١٩٩٥م، ج ٢(ملف عن الخصخصة في دول الأسكوا)، نيويورك،١٩٩٧م

٢-د.إسماعيل صبري العبد الله،موقع الاقتصاد العربي في ظل التطورات والتجمعات العالمية، التعاون الاقتصادي العربي بين العولمة والقطرية،عمان،٢٠٠٠م

٣-انتوني جيدنز، الطريق الثالث (تجديد الديموقراطية الاجتماعية) ت.أحمد زايد ومحمد محي الدين، القاهرة، ١٩٩٨م

٤-أنوشيرافان إحتشامي و إيما . سي.ميرفي،تحول الدولة الكوربوراتية في الشرق الأوسط، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، ترجمات استراتيجية، العدد(٧) يناير ١٩٩٧م

٥-اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الأسكوا)، مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الأسكوا لعام ١٩٩٥م،ج١،الأمم المتحدة، نيويورك،١٩٩٧م

٦- بسام كرد علي، جغرافية سوريا ولبنان، دمشق،١٩٦٧م

٧- فؤاد مرسي،التخلف والتنمية:دراسات في التطور الاقتصادي،القاهرة،١٩٨٢م

٨- البنك المركزي الأردني ،النشرة الإحصائية الشهرية،مجلد ٣٢،العدد ٧،تموز\يوليو ١٩٩٧م

٩- بيتر بافيلكا، الشرق الأدنى والسياسة الدولية،شتوتغارت،برلين-كولون،١٩٩٣م

١٠- التقرير الاقتصادي العربي الموحد (أعوام ١٩٩٣و١٩٩٤و١٩٩٦ و١٩٩٨م)

١١ - جون نيلسون، سياسات التحول الاقتصادي ، مجلة السياسة العالمية ، مجلد ٤٥، العدد(٣) ١٩٩٣م

١٢-جاك آدا،ةعولمة الاقتصاد من التشكل الى المشكلات،ت.د.مطانيوس حبيب،دار طلاس، دمشق،١٩٩٨م
١٣-د.صباح نعوش،أزمة المالية الخارجية في الدول العربية،دار المدى،دمشق،١٩٩٨م
١٤-د.عبد القادر العموص،د.عبد القادر شعبان (الآثار الاقتصادية والاجتماعية للبرنامج الاقتصادي التونسي ١٩٨٧-١٩٩٦م)، وثائق المؤتمر العلمي الرابع للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية(تقييم سياسات التثبيت الهيكلي في الأقطار العربية) القاهرة ٢-٣ ديسمبر ١٩٩٧م
١٥-فؤاد راشد عبده ،(اليمن: الوضع الاقتصادي وضرورات الإصلاحات)، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد ٧١ ، ١٩٩٧م
١٦- د.مختار عبد المنعم خطاب، الإصلاح الاقتصادي والخصخصة (التجربة المصرية)، ندوة (منتدى الفكر) التعاون الاقتصادي العربي بين القطرية والعولمة، عمان ،٢٠٠٠م
١٧- د.منى قاسم، الإصلاح الاقتصادي في مصر:دور البنوك في الخصخصة وأهم التجارب الدولية، الدار المصرية اللبنانية للكتاب (مهرجان القراءة من أجل الجميع) القاهرة ، ١٩٩٨م
١٨-د.منى قاسم، السياسات المالية في الدول العربية، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية،السنة الثالثة،العدد ١٨
١٩- ٢١-هنري باركي،سياسات الإصلاح الاقتصادي في الشرق الأوسط، نيويورك، سانت مارتن برس،١٩٩٢
٢٠- د.يوسف منصور،الإصلاحات الاقتصادية في الأردن ،التعاون الاقتصادي العربي بين القطرية والعولمة،عمان ، ٢٠٠٠ م

الفصل التاسع

١- إبراهيم حيدر، الثقافة الوطنية والتعددية (حدود الخاص والعام) النهج، العدد ١٤ ربيع ١٩٩٨

٢- د. إسماعيل صبري العبد الله، الكوكبة (أساس الظاهرة الاقتصادي الاجتماعي) النهج العدد ١٤، ربيع ١٩٩٨

٣- أنتوني جيدنز، الطريق الثالث (تجديد الديمقراطية الاجتماعية)، ت. أحمد زايد، المجلس الأعلى للثقافة (مشروع الترجمة القومي) القاهرة، ١٩٩٨

٤- أ. توفر، حضارة الموجة الثالثة، ت عصام الشيخ قاسم، بنغازي عام ١٩٩٠/م.

٥- السيد يسين، العولمة وانعكاساتها على الوطن العربي، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، قضايا استراتيجية، دمشق، العدد ١٧، عام ١٩٩٨.

الأمم المتحدة، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة UNDP ، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٧، نيويورك

٦- الأمم المتحدة، تقرير الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (البلدان الأقل نمواً)، نيويورك ـ جنيف ١٩٩٦

٧- الأمم المتحدة، دراسة الحالة الاجتماعية الاقتصادية للعالم ـ ١٩٩٤ نيويورك ـ جنيف ١٩٩٤

٨- برهان غيلون، العرب وتحديات العولمة الثقافية (مقدمات في عصر التشديد الروحي) محاضرة ألقيت في المجمع الثقافي، أبو ظبي بتاريخ ١/٤/١٩٩٧.

٩- د. بكري جميل الناصر (المجتمع العربي) منشورات جامعة الإمارات العربية المتحدة، ١٩٩٨

١٠- بيتر بافيلكا، الاقتصاد السياسي للسياسات الخارجية في الشرق الأوسط، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، ترجمات استراتيجية، العدد ٨، ١٩٩٧

١١- بيتر غران، العولمة أو عدم النقاش الجاد عن الحداثة، ت. فالح عبد الجبار، النهج، العدد ١٤ ربيع ١٩٩٨

١٢- بول سالم، الولايات المتحدة والعولمة، معالم الهيمنة في مطلع القرن الحادي والعشرين، المستقبل العربي ،العدد ٢٢٩، ٣/١٩٩٨

١٣- تشارلز وليام مايتز، الشرق الأوسط في القرن الحادي والعشرين، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، ترجمات استراتيجية، العدد ١٩ عام ١٩٩٩

١٤- التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ١٩٩٦.
١٥- ل. ثورو، مستقبل الرأسمالية (كيف تصوغ القوى الاقتصادية الراهنة عالم الغد). ت. عزيز سباهي ، دار المدى ، دمشق ، ١٩٩٨.
١٦- جاك آدا، عولمة الاقتصاد من التشكل إلى المشكلات، ت.د. مطانيوس حبيب، دار طلاس، دمشق، ١٩٩٨
١٧- حيدر إبراهيم علي، الثقافة الوطنية والتعددية (حدود العام والخاص)، النهج، العدد ١٤، ١٩٩٨
١٨- رأفت الرضوان، المعلوماتية والانترنيت، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، إعداد الوطن العربي للقرن الحادي والعشرين في ظل ثورة المعلومات، أعمال المؤتمر الثاني (الأمارات المتحدة ، رأس الخيمة ٢٣-٢٤ شباط) ١٩٩٧
١٩- رزق الله هيلان، مقدمات اقتصادية لعصر ينتهي، دار الحصاد، دمشق، ١٩٩٨
٢٠- د. رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة (تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة) عالم المعرفة، الكويت، العدد ٢٢٦، أكتوبر، تشرين الأول، ١٩٩
٢١- روبرت كابلان، هل كانت الديمقراطية مجرد لحظة، ت . أحمد خضر، الثقافة العالمية، العدد ٩٣، ١٩٩٩/٣ /
٢٢- رياض نجيب الريس، (الدعوة إلى حلف أطلسي عربي)، المستقبل العربي، العدد ٢٣٤، آب — أغطس ١٩٩٨
٢٣- سمير التنير، تطور السوق العربية المشتركة، معهد الإنماء العربي، بيروت، ١٩٨١
٢٤- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ١٩٩٦
٢٥- طارق عبد الله، الأزمة الآسيوية، الخلفيات والأبعاد، المستقبل العربي، العدد، ٢٤٠ ، ٢ / ١٩٩٩
٢٦- عبد الإله بلقزيز، عولمة الثقافة أم ثقافة العولمة، المستقبل العربي (ملف خاص) العدد، ٢٢٩، ١٩٩٨/٣

٢٧- د. عراقي عبد العزيز الشربيني، ظاهرة العولمة : بعض الأبعـــاد الاقتصــــادية (ندوة العولمة) طرابلس الغرب، ١٩٩٨

٢٨- علي عبد الكريم، التحديات التي تواجه الاقتصادات العربية في المرحلة القادمة، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، إعداد الوطن العربي للقرن الحادي والعشـــرين في ظل ثورة المعلومات أعمال المؤتمر الثاني (الأمارات المتحدة ، رأس الخيمة ٢٣-٢٤ شباط)

٢٩- فاروق حسين مخلوف، (تقييم تجربة السوق العربية المشتركة) ورقة عمل إلى المؤتمر السنوي لمركز دراسات المستقبل، جامعة أسيوط، ١٩٩٧

٣٠- فؤاد مرسي، النظام الشرق أوسطي، القـــاهرة ١٩٨١ و د. محمـــود عبـــد الفضيل، مشاريع الترتيبات الاقتصادية الشرق أوسطية، المستقبل العربي، العدد ١٧٩ يناير ١٩٩٤

٣١- ماري وين، الأطفال والإدمان التلفزيوني، ت. عبد الفتاح صـــبحي، عـــالم المعرفة، العدد ٢٤٧ يوليو - تموز ١٩٩٩

٣٢- محمد الأطرش، العرب والعولمة (ما العمل؟)، ندوة (العرب والعولمة)، المستقبل العربي (ملف خاص)، العدد ٢٢٩ ، ١٩٩٨/٣

٣٣- محمد سعيد زعرور، العولمة، ماهيتها، نشأها، أهدافها، الخيار البديل، عمـــان - بيروت ١٩٩٨

٣٤- مصطفى عبد الله خشيم، علاقات التأثير والتأثر في مؤتمر مالطا لعـــام ١٩٩٧ (دراسة تحليلية مقارنة) المستقبل العربي، العدد ٢٤٠ ، شباط ١٩٩٩

٣٥- المنظمة العربية للتنمية الزراعيـــة، الكتاب السنوي للإحصـــاءات الزراعيـــة، المجلد ١٥، الخرطوم ديسمبر ١٩٩٥

٣٦- د. محمد السيد عبد السلام، الأمن الغذائي في الوطن العربي، عـــالم المعرفـــة، الكويت، العدد ٢٣٠، شباط - فبراير ١٩٩٨

٣٧- د. نازلي معوض أحمد، مستقبل العلاقات الأوربية، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، أعمال المؤتمر السنوي الثاني (إعداد الوطن العربي للقرن الحادي والعشرين)

الفصل العاشر

١ – أحمد فضل شبلول، الرقابة المركزية الأمريكية والعربية على شبكة الانترنت - www.arab-ewriters.com

٢- أ. توفلر، تحول السلطة، المعرفة والثروة والعنف في بداية القرن الحادي والعشرين، ت. حافظ الجمالي وأسعد صقر، اتحاد الكتاب العرب دمشق، ١٩٩١

٣- أ. توفلر، خرائط المستقبل. ت. أسعد صقر، اتحاد الكتاب ، دمشق، ١٩٨٧

٣٨- ٤- أ.ت.توفلر ، الموجة الثالثة، ت. حافظ. الجمالي، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ١٩٩٨

٣٩- ٥-آلان تورين، المجتمع ما بعد الصناعي ت. موريس جلال، وزارة الثقافة، دمشق، ١٩٨٣

٤٠- ٦- ب. دروكر، التكنولوجيا والإدارة والمجتمع، ت. بطرس صليبا،بيروت، ١٩٧٤م

٧-د.يحيى اليحياوي ، الفجوة الرقمية الكبرى، مجلة دفاتر الاختلاف، السنة الأولى،العدد الأول شتاء ٢٠٠٥

٨- الاتحاد(أبو ظبي)،صفحة الانترنت العدد الصادر في ٨\٢\٢٠٠٢م

9-W.W.W.aletehad.com.

١٠- موقع الحياة الدولية،على الانترنت:

.W.W.W.Daralhayat.com.

١١- موقع الشرق الأوسط،على الإنترنت:

.W.W.W.asharkalawsat.com.

12-http://www.arab-ewriters.com

13-http://www.grenc.com

14-http://middle-east-online.com

اللجنة العلمية:

أ.د.كامل عمران

أ.د.أحمد الأصفر

أ.د.أسعد ملي

المدقق اللغوي:

أ.د.سكينة موعد